

سلسلة دراسات مركز الدراسات الفقهية

كتاب الفرق

أنوار البروق في أنوار الفرق

للإمام العلامة شهاب الدين أبي العباس
أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنعاجي
المشهور بالقرافي المتوفى ٦٨٤هـ

دراسة وتحقيق

مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية

أ.د. محمد أحمد سراج أ.د. علي جمعة محمد

المجلد الثاني

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والوزعة





سلسلة دراسات مركز الدراسات الفقهية

كتاب الفرق

أنوار البروق في أنواء الفرق

للإمام العلامة شهاب الدين أبي العباس
أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي
المشهور بالقرافي الموفى ٦٨٤هـ

دراسة وتحقيق

مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية

أ. د. علي جمعة محمد

أ. د. محمد أحمد سراج

المجلد الثاني

دار السبيل

للطباعة والنشر والتوزيع والزينة

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

للساشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع

لصاحبها

عبد الفادر محمود البكار

الطبعة الأولى

1421 هـ - 2001 م

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

القاهرة - مصر 120 شارع الأزهر ص ب 161 العنبرية

هاتف 5932820 - 2704280 - 2741578 (202) فاكس 2741750 (202)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فيما يلي الفروق والقواعد التي تناولها المصنف في الجزء الثاني

- الفرق السادس والأربعون : بين قاعدة ما يطلب جمعه وافتراقه وبين قاعدة ما يطلب افتراقه دون جمعه وبين قاعدة ما يطلب جمعه دون افتراقه .
- الفرق السابع والأربعون : بين قاعدة المأمور به يصح مع التخيير وقاعدة المنهي عنه لا يصح مع التخيير .
- الفرق الثامن والأربعون : بين قاعدة التخيير الذي يقتضي التسوية وبين قاعدة التخيير الذي لا يقتضي التسوية .
- الفرق التاسع والأربعون : بين قاعدة التخيير بين الأجناس المتباينة وبين قاعدة التخيير بين أفراد الجنس الواحد .
- الفرق الخمسون : بين قاعدة التخيير بين شيئين وأحدهما يخشى من عقابه وبين قاعدة التخيير بين شيئين وأحدهما يخشى من عاقبته لا من عقابه .
- الفرق الحادي والخمسون : بين قاعدة الأعم الذي لا يستلزم الأخص عينا وبين قاعدة الأعم الذي يستلزم الأخص عينا .
- الفرق الثاني والخمسون : بين قاعدة خطاب غير المعين وقاعدة الخطاب بغير المعين .
- الفرق الثالث والخمسون : بين قاعدة إجزاء ما ليس بواجب من الواجب وبين قاعدة تعين الواجب .
- الفرق الرابع والخمسون : بين قاعدة ما ليس بواجب في الحال والمآل وبين قاعدة ما ليس بواجب في الحال وهو واجب في المآل .
- الفرق الخامس والخمسون : بين قاعدة ملك القريب ملكا محققا يقتضي العتق على المالك وبين قاعدة ملك القريب ملكا مقدرا لا يقتضي العتق على المالك .
- الفرق السادس والخمسون : بين قاعدة رفع الوقاعات وبين قاعدة تقدير ارتفاعها .
- الفرق السابع والخمسون : بين قاعدة تداخل الأسباب وبين قاعدة تساقطها .
- الفرق الثامن والخمسون : بين قاعدة المقاصد وقاعدة الوسائل .

الفرق التاسع والخمسون : بين قاعدة عدم علة الإذن أو التحريم وبين عدم علة غيرهما من العلل .

الفرق الستون : بين قاعدة إثبات النقيض في المفهوم وبين قاعدة الضد فيه .

الفرق الحادي والستون : بين قاعدة مفهوم اللقب وبين قاعدة غيره من المفهومات .

الفرق الثاني والستون : بين قاعدة المفهوم إذا خرج مخرج الغالب وبين إذا لم يخرج مخرج الغالب .

الفرق الثالث والستون : بين قاعدة حصر المبتدأ في خبره وهو معرفة أو ظرف أو مجرور وبين قاعدة حصر المبتدأ في خبره وهو نكرة .

الفرق الرابع والستون : بين قاعدة التشبيه في الدعاء وبين قاعدة التشبيه في الخبر .

الفرق الخامس والستون : بين قاعدة ما يثاب عليه من الواجبات وبين قاعدة ما لا يثاب عليه منها وإن وقع ذلك واجبا .

الفرق السادس والستون : بين قاعدة ما تعين وقته فيوصف بالأداء وبعده بالقضاء وبين قاعدة ما تعين وقته ولا يوصف فيه بالأداء ولا بعده بالقضاء والتعيين في القسمين شرعي .

الفرق السابع والستون : بين قاعدة الأداء الذي يثبت معه الإثم وبين قاعدة الأداء الذي لا يثبت معه الإثم .

الفرق الثامن والستون : بين قاعدة الواجب الموسع وبين قاعدة ما قيل به من وجوب الصوم على الحائض .

الفرق التاسع والستون : بين قاعدة الواجب الكلي وبين قاعدة الكلي الواجب فيه وبه وعليه وعنده ومنه وعنه ومثله وإليه .

الفرق السبعون : بين قاعدة اقتضاء النهي الفساد في نفس الماهية وبين قاعدة اقتضاء النهي الفساد في أمر خارج عنها .

الفرق الحادي والسبعون : بين قاعدة حكاية الحال إذا تطرق إليها الاحتمال سقط بها الاستدلال وبين قاعدة حكاية الحال إذا ترك فيها الاستفصال تقوم مقام العموم في المقال ويحسن بها الاستدلال .

الفرق الثاني والسبعون : بين قاعدة الاستثناء من النفي إثبات في غير الأيمان وبين

قاعدة الاستثناء من النفي ليس بإثبات الأيمان .

الفرق الثالث والسبعون : بين قاعدة المفرد المعرف بالألف واللام يفيد العموم في غير الطلاق نحو ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ ﴿ وَلَا تَقْنَلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ وبين قاعدة المعرف بالألف واللام في الطلاق لا يفيد العموم .

الفرق الرابع والسبعون : بين قاعدة الاستثناء من النفي إثبات في غير الشروط وبين قاعدة الاستثناء من النفي ليس بإثبات في الشروط خاصة دون بقية أبواب الاستثناء .

الفرق الخامس والسبعون : بين قاعدة إن وبين قاعدة إذا وإن كان كلاهما للشرط .
الفرق السادس والسبعون : بين المسائل الفروعية يجوز التقليد فيها من أحد المجتهدين فيها للآخر وبين قاعدة مسائل الأواني والثياب والكعبة ونحوها لا يجوز لأحد المجتهدين فيها أن يقلد الآخر .

الفرق السابع والسبعون : بين قاعدة الخلاف يتقرر في مسائل الاجتهاد قبل حكم الحاكم وبين قاعدة مسائل الاجتهاد يبطل الخلاف فيها ويتعين قول واحد بعد حكم الحاكم .

الفرق الثامن والسبعون : بين قاعدة من يجوز له أن يفتي وبين قاعدة من لا يجوز له أن يفتي .

الفرق التاسع والسبعون : بين قاعدة النقل وقاعدة الإسقاط .

الفرق الثمانون : بين قاعدة الإزالة في النجاسة وبين قاعدة الإحالة فيها .

الفرق الحادي والثمانون : بين قاعدة الرخصة وبين قاعدة إحالة النجاسة .

الفرق الثاني والثمانون : بين قاعدة إزالة الوضوء للجنابة بالنسبة إلى النوم خاصة وبين قاعدة إزالة الحدث عن الرجل خاصة بالنسبة إلى الخف .

الفرق الثالث والثمانون : بين قاعدة الماء المطلق وبين قاعدة الماء المستعمل لا يجوز استعماله أو يكره على الخلاف .

الفرق الرابع والثمانون : بين قاعدة النجاسات في الباطن من الحيوان وبين قاعدة النجاسات ترد على باطن الحيوان .

الفرق الخامس والثمانون : بين قاعدة المندوب الذي لا يقدم على الواجب وقاعدة المندوب الذي يقدم على الواجب .

الفرق السادس والثمانون : بين قاعدة ما يكثر الثواب فيه والعقاب وبين قاعدة ما يقل الثواب فيه والعقاب .

الفرق السابع والثمانون : بين قاعدة ما يثبت في الذم وبين قاعدة ما لا يثبت فيها .
الفرق الثامن والثمانون : بين قاعدة وجود السبب الشرعي سالما عن المعارض من غير تخيير فيترتب عليه سببه وبين قاعدة وجود السبب الشرعي سالما مع التخيير فلا يترتب عليه سببه .

الفرق التاسع والثمانون : بين قاعدة استلزام إيجاب المجموع لوجوب كل واحد من أجزائه وبين قاعدة الأمر الأول لا يوجب القضاء وإن كان الفعل في القضاء جزء الوقت الأول والجزء الآخر خصوص الوقت .

الفرق التسعون : بين قاعدة أسباب الصلاة وشروطها يجب الفحص عنها وتفقدتها وبين قاعدة أسباب الزكاة لا يجب الفحص عنها .

الفرق الحادي والتسعون : بين قاعدة الأفضلية وبين قاعدة المزية والخاصية .
الفرق الثاني والتسعون : بين قاعدة الاستغفار من الذنوب المحرمات وبين قاعدة الاستغفار من ترك المندوبات .

الفرق الثالث والتسعون : بين قاعدة النسيان في العبادات لا يقدرح وبين قاعدة الجهل يقدرح وكلاهما غير عالم بما أقدم عليه .

الفرق الرابع والتسعون : بين قاعدة ما لا يكون الجهل عذرا فيه وبين قاعدة ما يكون الجهل عذرا فيه .

الفرق الخامس والتسعون : بين قاعدة استقبال الجهة في الصلاة وبين قاعدة استقبال السمات .

الفرق السادس والتسعون : بين قاعدة من يتعين تقديمه وبين قاعدة من يتعين تأخيره في الولايات والمناصب والاستحقاقات الشرعية .

الفرق السابع والتسعون : بين قاعدة الشك في طريان الأحداث بعد الطهارة يعتبر عند مالك رحمته الله تعالى وبين قاعدة الشك في طريان غيره من الأسباب والرافع للأسباب لا تعتبر .

الفرق الثامن والتسعون : بين قاعد البقاع جعلت المظان منها معتبرة في أداء

الجمعات وقصر الصلوات وبين قاعدة الأزمان لم تجعل المظان منها معتبرة في رؤية الأهلة ولا دخول أوقات العبادات وترتيب أحكامها .

الفرق التاسع والتسعون : بين قاعدة البقاع المعظمة من المساجد تعظم بالصلاة ويتأكد طلب للصلاة من ملابساتها وبين قاعدة الأزمنة المعظمة كالأشهر الحرم وغيرها لا تعظم بتأكيد الصوم فيها .

الفرق المائة : بين قاعدة النواح حرام وبين قاعدة المراثي مباحة .

الفرق الحادي والمائة : بين قاعدة فعل غير المكلف لا يعذب به وبين قاعدة البكاء على الميت يعذب به الميت .

الفرق الثاني والمائة : بين قاعدة أوقات الصلوات يجوز إثباتها بالحساب والآلات وكل ما دل عليها وبين قاعدة الأهلة في رمضان لا يجوز إثباتها بالحساب .

الفرق الثالث والمائة : بين قاعدة الصلوات في الدور المغصوبة تنعقد قرينة بخلاف الصيام في أيام الأعياد والجميع منهي عنه .

الفرق الرابع والمائة : بين قاعدة أن الفعل متى دار بين الوجوب والندب فعل ومتى دار بين الندب والتحريم ترك تقديمه للراجع على المرجوح وبين قاعدة يوم الشك هل هو من رمضان أم لا ؟ .

الفرق الخامس والمائة : بين قاعدة صوم رمضان وست من شوال وبين قاعدة صومه وصوم خمس أو سبع من شوال .

الفرق السادس والمائة : بين قاعدة العروض تحمل على القنية حتى ينوي للتجارة وبين قاعدة ما كان أصله منها للتجارة .

الفرق السابع والمائة : بين قاعدة العمال في القراض فإن الزكاة متى سقطت عن رب المال سقطت عن العامل وبين قاعدة الشركاء لا يلزم أنه متى سقطت عن أحد الشريكين سقطت عن الآخر .

الفرق الثامن والمائة : بين قاعدة الأرباح تضم إلى أصولها في الزكاة فيكون حول الأصل حول الربح ولا يشترط في الربح حول يخصه كان الأصل نصاباً أم لا عند مالك رحمته الله تعالى ووافق أبو حنيفة رحمته الله إذا كان الأصل نصاباً ومنع الشافعي رحمته الله مطلقاً وبين قاعدة الفوائد التي لم يتقدم لها أصل عند المكلف كالميراث أو الهبة وأرش الجنابة وصدقات الزوجات ونحو ذلك فهذا يعتبر فيه الحول بعد حوزة وقبضه .

الفرق التاسع والمائة : بين قاعدة الواجبات التي تقدم الحج وبين قاعدة ما لا يقدم عليه .

الفرق العاشر والمائة : بين قاعدة ما تصح النيابة فيه وبين قاعدة ما لا تصح فيه النيابة عن المكلف .

الفرق الحادي عشر والمائة : بين قاعدة ما يضمن وبين قاعدة ما لا يضمن .

الفرق الثاني عشر والمائة : بين قاعدة تداخل الجواهر في الحج وبين قاعدة ما لا يتداخل فيه الجواهر في الحج .

الفرق الثالث عشر والمائة : بين قاعدة التفضيل بين المعلومات وهي عشرون قاعدة .

الفرق الرابع عشر والمائة : بين قاعدة ما يصح اجتماع العوضين فيه لشخص واحد وبين قاعدة ما لا يصح أن يجتمع فيه العوضان لشخص واحد .

الفرق الخامس عشر والمائة : بين قاعدة الأرزاق وبين قاعدة الإجازات .

الفرق السادس عشر والمائة : بين قاعدة استحقاق السلب في الجهاد وبين قاعدة الإقطاع وغيره من تصرفات الأئمة وإن كان الجميع من تصرفات الإمام وليس بإجارة .

الفرق السابع عشر والمائة : بين قاعدة أنه أخذ الجزية على التماذي على الكفر يجوز وبين قاعدة أنه أخذ الأعواض على التماذي على الزنا وغيره من المفاسد لا يجوز إجماعاً .

الفرق الثامن عشر والمائة : بين قاعدة ما يوجب نقض الجزية وبين قاعدة ما لا يوجب نقضها .

الفرق التاسع عشر والمائة : بين قاعدة بر أهل الذمة وبين قاعدة التودد لهم .

الفرق العشرون والمائة : بين قاعدة تخيير المكلفين في الكفارة وبين قاعدة تخيير الأئمة في الأسارى والتعزير وحد المحارب ونحو ذلك .

الْفَرْقُ السَّادِسُ وَالْأَرْبَعُونَ

بَيْنَ قَاعِدَةٍ مَا يُطْلَبُ جَمْعُهُ وَاقْتِرَاعُهُ

وَبَيْنَ قَاعِدَةٍ مَا يُطْلَبُ اقْتِرَاعُهُ دُونَ جَمْعِهِ

وَبَيْنَ قَاعِدَةٍ مَا يُطْلَبُ جَمْعُهُ دُونَ اقْتِرَاعِهِ

المطلوبات في الشريعة ثلاثة أقسام .

1004 - الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : مَا يُطْلَبُ وَحْدَهُ ، وَمَعَ غَيْرِهِ كَالْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَرُسُلِهِ ، فَإِنَّهُ مَطْلُوبٌ فِي نَفْسِهِ ، وَهُوَ شَرْطٌ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ ، وَالشَّرْطُ مَطْلُوبٌ الْحَصُولُ مَعَ الْمَشْرُوطِ ، فَالْإِيمَانُ مَطْلُوبٌ الْجَمْعُ مَعَ كُلِّ عِبَادَةٍ غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ يُكْتَفَى مِنْهُ بِالْإِيمَانِ الْحُكْمِيُّ تَخْفِيفًا عَلَى الْعَبْدِ ، فَإِنْ اسْتَحْضَرَهُ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ وَفِي جَمِيعِ أَجْزَائِهَا بَمَا يَشُقُّ عَلَى الْمَكْلُوفِ فَيُكْتَفَى بِتَقْدِيمِهِ فَعَلًا ، ثُمَّ يُسْتَصْحَبُ حُكْمًا ، وَكَالدَّعَاءِ مَطْلُوبٌ فِي نَفْسِهِ ⁽¹⁾ ، وَالسُّجُودُ فِي الصَّلَاةِ مَطْلُوبٌ فِي نَفْسِهِ ⁽²⁾ ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مَطْلُوبٌ ⁽³⁾ ، وَكَالتَّسْبِيحِ ، وَالتَّهْلِيلِ ، وَالتَّعْظِيمِ ، وَالْإِجْلَالِ كُلُّ مِنْهَا مَطْلُوبٌ فِي نَفْسِهِ ، وَالرُّكُوعُ فِي الصَّلَاةِ مَطْلُوبٌ فِي نَفْسِهِ أَيْضًا ⁽⁴⁾ ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مَطْلُوبٌ فِي نَفْسِهِ ⁽⁵⁾ وَنَحْوُ هَذِهِ النِّظَائِرِ .

1005 - الْقِسْمُ الثَّانِي : وَهُوَ مَا يُطْلَبُ مُنْفَرِدًا دُونَ جَمْعِهِ مَعَ غَيْرِهِ ، فَاعْلَمْ أَنَّ الْمَطْلُوبَيْنِ فِي الشَّرِيعَةِ قَدْ يَكُونُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا غَيْرَ مَطْلُوبٍ ، وَرَبَّمَا كَانَ مِنْهُمَا عَنْهُ ، وَقَدْ يَكُونُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مَطْلُوبًا كَمَا تَقَدَّمَ .

(1) لقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ سورة غافر الآية 60 .

(2) السُّجُودُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ فَرَائِضِهَا : قَالَ الدَّرْدِيرُ : وَثَامِنَهَا (أَي ثَامِنُ فَرَائِضِ الصَّلَاةِ) : السُّجُودُ عَلَى أَيْسَرِ جُزْءٍ ، أَيْ عَلَى أَقْلِ جُزْءٍ تَيْسِرُ مِنْ جِهَتِهِ ، وَهُوَ مَا فَوْقَ الْحَاجِبِينَ ، وَبَيْنَ الْجَنْبَيْنِ . (انظر : الشرح الصغير 314/1) .
(3) وَنَدَبُ دَعَاءٍ فِي السُّجُودِ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِأُمُورِ الدِّينِ ، أَوِ الدُّنْيَا ، أَوِ الْآخِرَةِ لَهُ ، أَوْ لغيرِهِ خُصُوصًا ، أَوْ عُمُومًا . (انظر : الشرح الصغير 329/1) .

(4) الرُّكُوعُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ فَرَائِضِهَا قَالَ الدَّرْدِيرُ : وَسَادِسُهَا (أَي سَادِسُ فَرَائِضِ الصَّلَاةِ) رُكُوعٌ مِنْ قِيَامٍ فِي الْفَرَضِ أَوْ النَّفْلِ . (انظر : الشرح الصغير 313/1) .

(5) التَّسْبِيحُ فِي الرُّكُوعِ ، وَالسُّجُودِ سُنَّةٌ مَأْثُورَةٌ ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ وَهَذَا قَوْلُ كَافَّةِ الْفُقَهَاءِ . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : التَّسْبِيحُ فِيهَا وَاجِبٌ لِرَوَايَةِ عَقِبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴾ قَالَ ﷺ : « اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ » وَلَمَّا نَزَلَ ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ قَالَ ﷺ : « اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ » . (انظر : الحاوي الكبير 154/2 وما بعدها) .

مثال هذا القسم : قراءة القرآن مطلوبة ، والركوع ، والسجود مطلوبان ، ومع ذلك فقد ورد النهي عن الجمع بينهما ⁽¹⁾ بقوله ﷺ : « نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا ، أَوْ سَاجِدًا » ⁽²⁾ ، عكس ما ورد في الدعاء مع السجود بقوله ﷺ : « أَمَا الرُّكُوعُ فَعُظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَأَكْثَرُوا فِيهِ مِنَ الدُّعَاءِ ، فَعَسَى أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ » ⁽³⁾ .

1006 - القسم الثالث : ما يطلب جمعه دون افتراقه فكالركوع مع سجدتين في الصلاة ؛ فإن ذلك مطلوب الجمع ، ولم يُشْرَعِ التَّقَرُّبُ بأحدهما مُنفردًا ، وكالوقوف بعرفة مع زمي الجمار ؛ كل واحد منهما مطلوب مع الآخر ، وليس مطلوبًا مُنفردًا ، وكالحلاقي مع الحج ، أو العمرة ليس قربة على انفراديه ، والجمع بينهما قربة ، ونحو ذلك مما يدل الاستقراء عليه . فهذا تمثيل هذه الأقسام .

1007 - وأما وجه المناسبة في هذه المواطن باعتبار هذه الأحكام فقد يحصل ، وقد لا يحصل فيكون ذلك تبعًا لا يُطلَعُ على حكميه ؛ فالإيمان لما كان الأصل في كل تقرب اشترط جمعه ليتحقق التقرب ، فإن التقرب بالعبادة فرغ التصديق بالامر بها ، والجمع بين الفرع وأصله مناسب ، وأما الدعاء مع السجود ، والثناء مع الركوع فمبني على قاعدة ، وهي : أن الله تعالى أمر عباده أن يتقربوا إليه على حسب ما جرت العادة به مع الأمثال ، والملوك ، والأكابر ؛ فإن الطاعات كلها ، والمعاصي كلها نسبتها إلى الله تعالى نسبة واحدة لا تزيد الطاعات ، ولا تنقص المعاصي ، وإنما أمر عباده لتظهر منهم [الطاعة] ⁽⁴⁾ على حسب [ما جرت] ⁽⁵⁾ العادة [به] ⁽⁶⁾ مع الأكابر .

1008 - ولذلك لما كان السجود في العبادة أبلغ من الركوع قال ﷺ : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ إِذَا كَانَ سَاجِدًا » ⁽⁷⁾ ، وكان بذل الدينار أفضل من بذل الدرهم في

(1) أما القراءة في الركوع ، والسجود فمكروه ، وإن خالف وقرأ في ركوعه ، فلا يخلو أن يكون قد قرأ الفاتحة أو غيرها ، فإن قرأ غير الفاتحة أجزأته صلاته ، وفي سجود السهو وجهان : وإن قرأ الفاتحة ففي بطلان صلاته وجهان أحدهما : قد بطلت صلاته ؛ لأنه أتى بركن منها في غير محله . والوجه الثاني : أن صلاته جائزة . (انظر : الحاوي الكبير 156/2 بتصرف) .

(2) أخرجه : الدارمي . كتاب الصلاة (77) ، مسلم . كتاب الصلاة (211) ، أبو داود . كتاب اللباس (8) ، الترمذي . كتاب اللباس (13) .

(3) أخرجه : أبو داود . كتاب الصلاة (148) ، بلفظ [فاجتهدوا] بدلا من [فأكثروا] ، مسلم كتاب الصلاة باب (207) .

(4) في (ص) : [الطوعية] . (5 ، 6) زيادة من (ط) . (7) أخرجه مسلم : كتاب الصلاة باب (42) .

الفرق السادس والأربعون : بين ما يطلب جمعه واقتراعه وبين ما يطلب اقتراعه دون جمعه ————— 411

الصدقة ؛ لأنه في العادة أبلغ ، وارتكاب المشاق في تحصيل المأمور يكون موجبا لمزيد الأجر ؛ لأنه في العادة يدل على المبالغة في الطوعية ، فقال عليه السلام : « أفضل العبادَةِ أحمَرُّها » ⁽¹⁾ أي أشقُّها .

1009 - ولما جرت عادة الناس مع الملوك أن يُقدِّموا الثناء عليهم قبل الطلب منهم تطييبا لقلوبهم ، واستعطافا لأنفسهم جعل الله ﷻ الثناء ، والتمجيد له في الركوع ، وجعل الدعاء في السجود بعد الثناء ، ولهذا المعنى لما سُئِلَ سفيان بن عيينة ⁽²⁾ عن قوله ﷻ : « أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة » ⁽³⁾ ، و [أفضل ما قلته أنا والنبون من قبلي] ⁽⁴⁾ لا إله إلا الله ⁽⁵⁾ فُيْلَ له : هذا الثناء فأين الدعاء ؟ فأنشد أبيات أمية بن أبي الصلت الثقفي ⁽⁶⁾ :

| | |
|---------------------------|--|
| أطلب حاجتي أم قد كفاني | حياؤك أن شيمتك الحياء |
| إذا أئننى عليك المرء يوما | كفاه من تعرضك الثناء |
| كريم لا يغيره صباح | عن الخلق الجميل ولا مساء |
| وعلمك بالحقوق وأنت قدما | لك الحسب المهذب والوفاء ⁽⁷⁾ |

(1) أخرجه العجلوني في « كشف الخفا » 175/1 بلفظ « أفضل العبادات أحمزها (أخو) » .

(2) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون ، مولى محمد بن مزاحم ، (أخو) الضحاك بن مزاحم ، الإمام الكبير ، حافظ العصر ، شيخ الإسلام ، أبو محمد الهلالي الكوفي ، ثم المكي . كان مولده بالكوفة في سنة سبع ومائة أحد الثقات الأعلام ، أجمعت الأمة على الاحتجاج به ، وكان يدلّس لكن المهود منه أنه لا يدلّس عن ثقة ، وكان قوي الحفظ ، وما في أصحاب الزهري أصغر سنا منه ومع هذا فهو من أثبتهم ، ولقد كان خلق من طلبة الحديث يتكلفون الحج وما المحرك لهم سوى لقي سفيان بن عيينة لإمامته وعلو إسناده .

قال الإمام الشافعي : لولا مالك وسفيان بن عيينة لذهب علم الحجاز .

وقال عبد الله بن وهب : لا أعلم أحدا أعلم بتفسير القرآن من ابن عيينة ، وقال أحمد بن حنبل لا أعلم بالسنن من سفيان ، توفي سنة 198 هـ .

ترجمته : سير أعلام النبلاء 653/7 ، ميزان الاعتدال 170/2 ، الكاشف 301/1 ، العبر 208/1 .

(3) أخرجه مالك في الموطأ كتاب الحج (246) .

(4) ساقطة من (ص) .

(5) أخرجه ابن ماجه كتاب الأدب (55) بلفظ « أفضل الذكر ... » .

(6) هو أمية بن عبد العزيز بن أبي الصلت الداني ، العلامة الفيلسوف ، الطبيب الشاعر المجود ، صاحب الكتب . ولد سنة ستين وأربعمائة ، وتنقل وسكن الأسكندرية ، ثم رُدَّ إلى المغرب ، وكان رأسا في النجوم والوقت والموسيقى ، مات بالمهديّة في آخر سنة 528 هـ .

ترجمته : سير أعلام النبلاء 502/14 ، العبر 74/4 . (7) زيادة من (ط) .

يعني فلما كان الثناء يَحْضُل من الكريم ما يُحْصِلُهُ الدعاءُ سُمي الثناء على الله تعالى دعاء ؛ لأنه [سبحانه] ⁽¹⁾ أكرم الأكرمين ، وقد جاء في الحديث عن رسول الله ﷺ حكاية عن الله [سبحانه و] ⁽²⁾ تعالى أنه قال : « مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عن مسألتني أعطيتها أَفْضَلَ ما أعطي السائلين » ⁽³⁾ فهذا هو وجه المناسبة في الثناء في الركوع ، والدعاء في السجود ، وأما المنع من الجمع بين القراءة ، والركوع ؛ فلأن القراءة جعل لها الشرع موطنًا وهو القيام ؛ لأنه حالة استقرار يتمكن فيه الفكر من التأمل لمعاني القراءة ، والانعاط بوعيدها ووعدها ، والتفكير في معانيها على اختلافها مع حُسن الإقبال على الله تعالى بالمنجاة ، وهذه الأحوال لا تناسب الركوع ، والسجود لضيق النفس وضجرتها في حالة الانحناء ، وانحصار الأعضاء وحبس النفس ، فتناسب المنع من القراءة في هذين الموضعين ⁽⁴⁾ ؛ ولأن القراءة لما عُيِّن لها موطن ، ناسب أن تُعَيَّن بقية المواطن لغيرها من الثناء المحض ، والدعاء المحض ، فإن القراءة قد لا تكون ثناء ، ولا دعاء فتشتمل الصلاة على جميع أنواع القربات ، ولا تختص بنوع معين فتكون حيثئذ أفضل الأعمال كما جاء في الحديث : « أفضل أعمالكم الصلاة » ⁽⁵⁾ وهذه المواطن الثلاث مناسبة كل واحد منها لما وُضِع فيه ، فالقراءة في القيام للتمكن ، والدعاء في السجود لقرط القرب ، والثناء عليه ⁽⁶⁾ لأنه عادة الملوك ، وأما كون الركوع لا يُتَقَرَّب به وُحْدَهُ بخلاف السجدة الواحدة ، فإنها شُرِعَتْ قُرْبَةً في التلاوة ⁽⁷⁾ ، وشكر النعم عند من يرى

(1 ، 2) زيادة من (ط) .

(3) أخرجه الترمذي . كتاب فضائل القرآن (3094) ، والدارمي كتاب فضائل القرآن باب (6) .

(4) قال البقوري : قلت : ويمكن أن يقال : كان ذلك من حيث إنه إذا سجد ، فقد تمحضت صفة العبد الخاصة به وذلك التواضع ، ولم يلق بها أن يكون حيثئذ تاليا لكتابه العزيز ، فإنه صفة جليلة يكتسبها حيثئذ من حيث تلاوته لكلام ربه ، وإنما يليق بتلك الحالة الارتفاع والانتصاب ، فصفة الحق غلبت في حالة القيام ، وصفة العبد غلبت في حالة السجود ، ولهذا هو موضع إشكال أيهما أفضل القيام أو السجود ؟ فجاء : « أفضل الصلاة طول القنوت » ، وجاء : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » ، والحديثان صحيحان أخرجهما مسلم ، والله أعلم . (انظر : ترتيب الفروق واختصارها للبقرري 219/1) .

(5) أخرجه ابن ماجه . كتاب الطهارة (278) ، والدارمي كتاب الوضوء (2) ، ومالك في الموطأ كتاب الطهارة (36) ، وأحمد بلفظ (خير) 277/5 . (6) في (ص) : [مثله] .

(7) اتفق الفقهاء على مشروعية سجود التلاوة ، ولكنهم اختلفوا في حكمها : فذهب الأخناف إلى أن سجود التلاوة واجب حيث جاء في فتح القدير : والسجدة واجبة على التالي ، والسامع سواء قصد لسماع القرآن ، أو لم يقصد لقوله ﷻ : « السجدة على من سمعها ، وعلى من تلاها » . (فتح القدير 13/2) .

الفرق السادس والأربعون : بين ما يطلب جمعه واقترافه وبين ما يطلب اقترافه دون جمعه ————— 413

سجدة الشكر ؛ فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ ⁽¹⁾ « ﷺ » يَرَاهَا دُونَ مَالِكٍ ⁽²⁾ ، ⁽³⁾ [ﷺ] ⁽⁴⁾ ، فَوَجْهُ
المناسبة في المنع من التقرب بالركوع وَحْدَهُ لَمْ أَقِفْ فِيهِ عَلَى شَيْءٍ ، وَلَا يَعُدُّ أَنَّهُ تَعَبُّدٌ ،
وكذلك أركان الحج التي لَا يُتَقَرَّبُ بِهَا مِنْفَرِدَةً الغالب عليها التعبد بخلاف الطواف فإنه
شَرِيعٌ قُوبَةٌ وَحْدَهُ دُونَ السَّعْيِ ، فَإِنَّهُ لَا يُشْرَعُ قُرْبَةً وَحْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ اشْتَرَطَ مَعَ
الطواف صلاة ركعتين .

1010 - وَعَلَى هَذِهِ الْقَوَاعِدِ وَالْفُرُوقِ أَنْبَى قَوْلُ الْقَائِلِ : لَوْ لَمْ يَكُنِ الصَّوْمُ شَرْطًا فِي
الاعتكافِ لَمَا صَارَ شَرْطًا لَهُ بِالنَّذْرِ كَالصَّلَاةِ ، لَكِنَّهُ إِذَا نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَائِمًا لَزِمَهُ
ذَلِكَ ، وَزَجِبَ الصَّوْمُ .

= أما المالكية فقد اختلفت كلمتهم هل سجود التلاوة سنة غير مؤكدة ، أو فضيلة ، أو مندوبة ؟ والراجح أنه سنة
كما شهده ابن عطاء الله وابن الفاكهاني وعليه الأكثر ، والقول بأنها فضيلة هو قول الباجي وابن الكاتب ، وبينني
على الخلاف كثرة الثواب ، وقتله . (انظر : شرح الزرقاني 273/1 ، الشرح الصغير بحاشية الصاوي 416/1) .
أما الشافعية فذهبوا إلى أن سجود التلاوة مستحب : قال الماوردي : يستحب لمن قرأ السجدة ، أو سمع من
يقرأها أن يسجد لها في صلاة كان ، أو غير صلاة ، ولا تجب عليه قارئاً كان ، أو مستمعاً . (انظر : الحاوي
الكبير 258/2) .

(1) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن
عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب ، الإمام ، عالم العصر ، ناصر الحديث ، فقيه
الملة ، أبو عبد الله القرشي ، ثم المطلب الشافعي ، المكي الغزي المولد ، نسيب رسول الله ﷺ ، مات أبوه إدريس
شاباً ، فنشأ محمد يتيماً في حجر أمه ثم حجب إليه الفقه ، فساد أهل زمانه ، وأخذ العلم ببلده ، وتوفي سنة 204 هـ .
ترجمته : سير أعلام النبلاء 377/8 ، الكاشف 16/3 .

(2) هو الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة ، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني ، روى
عن خلق كثير منهم : أيوب بن أبي تميمة السختياني ، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان ، وحמיד الطويل ،
وعنه : الزهري ، ومعمّر ، وابن جريج ، والليث بن سعد ، قال الشافعي : إذا ذكر العلماء فمالك النجم ، وعن
ابن عيينة قال : مالك عالم أهل الحجاز وهو حجة زمانه ، توفي سنة 179 هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ 207/1 ، المعبر 272/1 ، تهذيب الكمال 381/17 ، سير أعلام النبلاء 382/7 .

(3) كره للمالكية سجود الشكر وجاء في الشرح الصغير : « وكره سجود الشكر عن سماع بشارة ، وأجازه
ابن حبيب لحديث أبي بكر أتى النبي ﷺ أمر فسر به فخر ساجدا » (انظر : الشرح الصغير بحاشية
الصاوي 422/1) .

وأجازها الشافعية حيث جاء في الأم : يروى عن النبي ﷺ أنه سجدها (أي سجدة الشكر) وعن أبي بكر
وعمر « ﷺ » ونحن نقول : لا بأس بالسجدة لله تعالى في الشكر . (انظر : الأم 117/1 ، 118) بتصرف .

(4) ساقطة من (ط) .

وصحة هذا الكلام مبني على قاعدتين :

1011 - القاعدة الأولى / : أنَّ النذر لا يؤثّر إلا في مندوب ، ولما أُنْزِرَ النذر في وجوب الصوم مع الاعتكاف إذا نذره ؛ دل ذلك على أنه مطلوب أن يُجمَعَ بينهما .

1012 - القاعدة الثانية : أنه إذا نذر أن يُصَلِّيَ صَائِماً لم يلزمه ذلك ؛ لأنَّ الجمع بين الصلاة ، والصوم غير مطلوب - وإن كان كل واحد منهما مَطْلُوباً في نفسه - فلذلك لم يُؤثِّرِ النذر في الجمع بين الصلاة ، والصوم .

الفرق السابع والأربعون

بين قاعدة المأمور به يصح مع التخيير

وقاعدة المنهي عنه لا يصح مع التخيير

1013 - وَيُسَرُّ الفرق بين هاتين ⁽¹⁾ القاعدتين أَنَّ المأمورَ به ⁽²⁾ مع التخيير كخصالِ الكَفَّارَةِ ⁽³⁾ يَكُونُ الأمرُ فيه متعلِّقًا بمفهومٍ أَخِيذَهَا الذي هو قَدَرٌ مُشْتَرَكٌ بينها لصدقه عَلَى كُلِّ واحدٍ منها ⁽⁴⁾ ، فيكونُ المشتركُ متعلِّقُ الأمرِ ، ولا تخييرَ فيه ، والخصوصياتُ هي ⁽⁵⁾ مُتعلِّقُ التخيير ، ولا وجوبَ فيها ⁽⁶⁾ ، فمفهومُ أَخِيذِهَا الذي هُوَ قَدَرٌ ⁽⁷⁾ مُشْتَرَكٌ بينها لا

(1) زيادة من (ط) . (2) ساقطة من (ص) .

(3) كفارة اليمين أربعة أنواع الثلاثة الأول على التخيير ، والرابع على الترتيب أي لا يجزئ إلا عند عدم الأول ، والأنواع الأربعة هي إطعام عشرة مساكين أحراراً مسلمين ، أو كسوتهم ، أو عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب ثم إن عجز وقت الإخراج عن الأنواع الثلاثة فعليه صيام ثلاثة أيام . (انظر : الشرح الصغير 211/2 - 214) . وكفارة الظهار ثلاثة أنواع على الترتيب وهي : إعتاق رقبة مؤمنة معلومة السلامة من العيوب ، أو صوم شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً أحراراً مسلمين . (انظر : الشرح الصغير 645/2 - 654) . وكفارة إفتار رمضان ثلاثة أنواع على التخيير وهي : إطعام ستين مسكيناً ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو عتق رقبة مؤمنة سالمة من العيب . (انظر : الشرح الصغير 713/1) .

(4) قال ابن الشاط : قوله : إن الأمر في خصال الكفارة متعلق بأحدها صحيح ، وقوله : الذي هو قدر مشترك بينها ليس بصحيح : فإنه ليس مفهوم أحد الأمور إلا واحد منها مبهما غير معين لا الحقيقة المشتركة فيها ، ولو تعلق الوجوب بالحقيقة من حيث هي تلك الحقيقة للزم شمول الوجوب لكل شخص مما فيه تلك الحقيقة وليس الأمر كذلك ، وقوله : لصدقه على كل واحد منها قلت : لا يلزم من صدقه على كل واحد منها أن يراد به الحقيقة المشتركة فيها . انظر ابن الشاط بهامش الفروق (4/2) . (5) زيادة من (ط) .

(6) قال ابن الشاط : قلت ذلك صحيح إن أراد من حيث تعين كل واحد منها ، وإن أراد أنها متعلق التخيير من حيث دخولها تحت المشترك فلا ، وذلك أنه لا يخلو أن تعتبر الحقيقة الشاملة لأنواع الكفارة وشبهها من حيث تلك الحقيقة أولاً ، فإن اعتبرت من حيث هي تلك الحقيقة فلا تعلق للوجوب بها ، وإن لم تعتبر من حيث هي تلك الحقيقة فلا يخلو أن تعتبر الأنواع من حيث هي تلك الأنواع أولاً ، فإن اعتبرت من حيث هي تلك الأنواع فلا تعلق للوجوب وإن لم تعتبر من حيث هي تلك الأنواع بل من حيث كل واحد منها قسط من تلك الحقيقة فلا يخلو أن تعتبر من حيث مجموعها أولاً ، فإن اعتبرت من حيث مجموعها فلا تعلق للوجوب بها ، وإن لم تعتبر من حيث تعيينها أولاً ، فإن اعتبرت من حيث تعيينها فلا تعلق للوجوب بها ، وإن لم تعتبر من حيث تعيينها لكن اعتبرت من حيث إبهامها فهي متعلق الوجوب من هذا الوجه لا غير . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (5/2) .

(7) ساقطة من (ص) .

يجوز تركه البتة ، لأن تركه بترك الجميع وهو خلاف الإجماع ، والخصوصيات متعلّقة بالتخيير ، ولا وجوب فيها ؛ لأنه لا يجب عليه عين العتيق ، ولا عين الكسوة ، ولا عين الإطعام ، بل له ترك كل واحد من هذه الخصوصيات بفعل الآخر ⁽¹⁾ ، ويخرج عن العهدة بفعل المشترك في أيها شاء ، فإن اعتق حصل مفهوم أحدها الذي هو قدر مشترك بينها ، وكذلك إن كسا ، أو أطعم .

1014 - وأما التّهي عن المشترك الذي هو مفهوم أحدها ، فالقاعدة تقتضي أن النهي متى تعلّق بمشترك حرّمت أفرادها كلّها ، فإذا حرّم الله تعالى مفهوم التّخير ، حرّم كلّ خنزير ، أو مفهوم الخمر حرّم كلّ خمر ، والسبب في ذلك أنه لو دخل فرد [إلى] ⁽²⁾ الوجود لدخل في ضميمته المشترك فيلزم المحذور ، وكذلك يلزم من تحريم المشترك تحريم جميع الأفراد ، ولا يلزم من إيجاب المشترك إيجاب كل فرد بسبب أن المطلوب هو تحصيل تلك الماهية المشتركة ، وإذا حصل فرد منها حصلت في ضميمته ، واشتغني عن غيره ، فلذلك لا يلزم من إيجاب المشترك إيجاب أفرادها كلّها ، فصحّ التّخير مع الأمر بالمشترك ، ولم يصحّ التّخير مع النهي عن المشترك ، فهذا هو سير الفرق ⁽³⁾ .

1015 - فإن قلت : قد وقع التّهي مع التّخير في الأختين ، فإن الله تعالى حرّم عليه إحداهما لا بعينها ⁽⁴⁾ ، ولا تعني بتحريم المشترك إلا ذلك ، وحرّم الأم وابنتها من غير تعيين ⁽⁵⁾ ، وأوجب إحدى الخصال في الكفارة ، وإذا وجبت واحدة لا بعينها حرّمت واحدة لا بعينها ، فهذه صور كلّها تدلّ على الجمع بين النهي ، وبين التّخير .

1016 - قلت : هذا محال عقلاً ، ومن المحال عقلاً أن يفعل الإنسان فرداً من جنس ، أو نوع ، أو كلّ مشترك من حيث الجملة ، ولا يفعل ذلك المشترك المنهي عنه ؛ لأنّ الجزئي فيه الكلّي بالضرورة ، وفاعل الأخص فاعل الأعم فلا سبيل إلى الخروج عن

(1) قال ابن الشاط : ما قاله هنا صحيح غير قوله : فمفهوم أحدها الذي هو مشترك فإن مفهوم أحدها ليس المشترك ، بل واحد غير معين مما في المشترك . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (5/2) .

(2) في (ط) : [في] .

(3) قال ابن الشاط : ما قاله هنا غير مسلم ولا صحيح ، بل يلزم من إيجاب المشترك إيجاب كل فرد مما فيه المشترك إذا كان المقصود تحصيل تلك الماهية المشتركة ، وإنما لا يلزم إيجاب كل فرد مما فيه المشترك إذا كان المقصود تحصيل شيء مما فيه المشترك . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (6/2) .

(4) المراد بالتحريم الجمع بينهما قال تعالى في آية المحرمات : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ سورة النساء الآية : 23 .

(5) لقوله تعالى ﴿ وَرَبِّكُمْ أَنْتَ فِي حُجُورِكُمْ مِنْكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ﴾ سورة النساء الآية : 23 .

العهد في النهي إلا بترك كل فرد ، والتخيير مع النهي عن المشترك محال عقلاً ⁽¹⁾ و أما ما ذكرتموه من الصور فوهم ، أما الاختان ، والأثم وابتنها فلأن ذلك التحريم إنما تعلق بالمجموع عتياً لا بالمشارك بين الأفراد ، ولما كان المطلوب أن لا تدخل ماهية المجموع الوجود ، والقاعدة العقلية أن عدم الماهية يتحقق بأي جزء كان من أجزائها لا بعينه فلا جزم أي أخت تركها خرج عن عهدة النهي عن المجموع ⁽²⁾ لا لأنه نهى عن المشترك ⁽³⁾ ، بل لأن الخروج عن عهدة المجموع يكفي فيه فرد من أفراد ذلك المجموع ، فهذا هو السبب لا لأن التحريم تعلق بواحدة لا بعينها بل تعلق بالمجموع ، فيخرج عن العهدة بواحدة لا بعينها فتأمل هذا الفرق فخالفة محال عقلاً ⁽⁴⁾ ، والشرع لا يرد بخلاف العقل ، ولا بالمستحيلات .

وكذلك نقول في خصال الكفارة لما أوجب الله تعالى المشترك حرّم ترك الجميع ؛ لأنه يستلزم ترك المشترك ، فالحرّم ترك الجميع لا واحدة بعينها من الخصال ، فلا نجد نهياً على هذه الصورة إلا وهو متعلق بالمجموع لا بالمشارك ، فتأمل ذلك فلذلك صح التخيير في المأمور [به] ⁽⁵⁾ ، ولم يصح في المنهي عنه ، وإنما يقع في الخروج عن عهده لا في أصل النهي فتأمل ذلك .

مع أن الشيخ سيف الدين ⁽⁶⁾ في الإحكام ⁽⁷⁾ له الموضوع في أصول الفقه ، حكى

(1) قال ابن الشاط : إن أراد بقوله : ولا يفعل ذلك المشترك الحقيقة من حيث هي تلك الحقيقة فليس بصحيح فكيف ومن قاعدة من يثبت ذلك أنه لا وجود له في الأعيان ، وإن أراد بقوله لا يفعل ذلك المشترك أن لا يفعل شيئاً مما فيه الحقيقة فقولوه صحيح ولا يتناول محل النزاع . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (6/2) .
(2) قال ابن الشاط : قلت : « ما قال به هنا ليس بصحيح فإنه لا يخلو أن يريد بالنهي عن المجموع النهي عن الجمع ، أو يريد بذلك النهي عن الجملة ، فإن أراد الثاني فقولوه ليس بصحيح ، فإنه يلزم من النهي عن الجملة النهي عن آحادها ، وإن أراد الأول وهو النهي عن الجمع فإنه يلزم منه النهي عن كل واحد منهم » وهو قول خصمه فقد لزمه ما أنكر . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (7/2) .

(3) قال ابن الشاط : قلت : لو كان نهياً عن المشترك لزم منه النهي عن كل واحد . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (7/2) .
(4) قال ابن الشاط : قلت : ما اختاره هو المحال عقلاً ، وما خالفه هو الجائر عقلاً . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (7/2) .

(6) سيف الدين الآمدي : هو علي بن أبي محمد بن سالم الآمدي ، ثم الشافعي ، فقيه ، أصولي ، متكلم ، منطقي ، حكيم ، ولد بآمد سنة 551 هـ ، وأقام ببغداد ، ثم انتقل إلى الشام ثم الديار المصرية ، وتوفي بدمشق في 3 صفر سنة 631 هـ ، ودفن بجبل قاسيون .

انظر : سير أعلام النبلاء 211/12 ، وفيات الأعيان 415/1 ، معجم المؤلفين 479/2 .

(7) الأحكام لأبي الحسن على المعروف بسيف الدين الآمدي المتوفي سنة 631 هـ ، رتبته على أربع قواعد (1) =

عن أصحابنا صحة النهي مع التخيير كالأمر .
 وحكي عن المعتزلة (1) منعه (2) والحق مع المعتزلة في هذه المسألة دون أصحابنا إلا أن
 يريدوا التخيير في الخروج عن العهدة - كما تقدم - فلا يبقى خلافاً بين الفريقين .

= في مفهوم أصول الدين (2) في الأدلة السمعية (3) في أحكام المجتهدين (4) في الترجيح ، واسم الكتاب
 « إحكام الأحكام في أصول الأحكام » .
 كشف الظنون 17/1 .

(1) المعتزلة : اسم المدرسة الفقهية الكبرى التي أوجدت عقائد الإسلام التأملية . ومعنى الاسم واضح من
 المسعودي ، وهو أن المعتزلة هم الذين يعتقدون مبدأ الاعتزال أي مذهب المنزلة بين المنزلتين أو الحال الوسط بين
 الكفر والإيمان ، وهو مذهب المدرسة الأساسي ، وثمة خبر مصدره « أهل الحديث » يرجع أصل الاسم إلى
 شقاق وقع في حلقة الحسن البصري ، فيقال : إنه بعد أن أوضح وأصل بن عطاء ، وعمرو بن عبيد مذهبهما
 في « المنزلة بين المنزلتين » اعتزلا حلقة الحسن ليؤسسا مذهباً مستقلاً ، أو الأخرى أن حلقة الحسن طردتهما .
 الموسوعة الإسلامية الميسرة 2/1089 .

(2) انظر : الإحكام في أصول الأحكام 2/242 ، 284 ، 285 .

الفرق الثامن والأربعون

بين قاعدة التخيير الذي يقتضي التسوية
وبين قاعدة التخيير الذي لا يقتضي التسوية

بين الأشياء المخير بينها

جمهور الفقهاء يعتقدون أن صاحب الشرع ، أو غيره إذا خيّر بين أشياء يكون حكم تلك الأشياء واحداً ، وأن لا يقع التخيير إلا بين واجب وواجب ، أو مندوب ومندوب⁽¹⁾ ، أو مباح ومباح ، وكذلك هو مسطور في كتب / أصول الفقه ، وكتب الفقه ، وليس الأمر كذلك⁽²⁾ بل هنالك تخيير يقتضي التسوية ، وتخيير لا يقتضيها ، وتخيير الفرق بين القاعدتين أن التخيير متى وقع بين الأشياء المتباينة وقعت التسوية ، أو بين الجزء ، والكل ، أو أقل ، أو أكثر لم تقع التسوية . ويتضح لك هذا الفرق بذكر أربع مسائل :

1017 - (المسألة الأولى) تخييره تعالى بين خصال الكفارة في الحنث ، اقتضى ذلك التسوية في الحكم ، وهو الوجوب في المشترك بينها - وهو مفهوماً أحدها - والتخيير في الخصوصيات ، وهو العتق والكسوة والإطعام ، فالمشترك متعلق الوجوب من غير تخيير⁽³⁾ ، والخصوصيات متعلق التخيير من غير إيجاب ، وعلى كل تقدير فحكم كل خصلة من الخصال حكم الخصلة الأخرى ؛ لأنها أمور متباينة .

1018 - (المسألة الثانية) قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَتْلُوا الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ﴾ [المزل : 1 - 4] قال بعض⁽⁴⁾ العلماء : خيّر الله تعالى بين الثلث ، والنصف ، والثلثين ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَنْقِصْ مِنْهُ قَلِيلاً ﴾ أي انقص من النصف ، والمراد الثلث ، أو زد عليه أي على النصف ، والمراد

(1) زيادة من (ط) .

(2) قال ابن الشاط : قلت : الصحيح ما اعتقده جمهور الفقهاء ، وسطر في كتب الفقه ، وأصوله دون ما اختاره هو ، وارتضاه . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (8/2) .

(3) قال ابن الشاط : قلت : لو كان المشترك متعلق الوجوب لجميع ، بل متعلق الوجوب واحد غير معين . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (8/2) .

(4) (5 ، 4) زيادة من (ط) .

بالزيادة على النصف : السدس فيكون المراد الثلاثين ، كَذَا ⁽¹⁾ وَقَعَ في تفسير هذه الآية ، وهذا تَخْيِيرٌ وَقَعَ بين ثلاثة أشياء كخِصَالِ الكفارة ، ومع ذلك فالثلث واجب لا بد منه ، والنصف ، والثلاثان مندوبان يجوز تركُهُمَا ، وفَعْلُهُمَا أَوْلى ⁽²⁾ ، فقد وقع التخيير بين الواجب ، والمندوب بسبب أن التخيير وقع بين أقل ، وأكثر ، والأقل جزء فهذا مفارقٌ للتخيير بين خِصَالِ الكفارة فتأملهُ فهو لا يكاد يخطرُ بالبالِ إلا أنَّ التخيير يقتضي التسوية مطلقاً .

1019 - (المسألة الثالثة) قوله تعالى ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ [النساء : 101] خَيَّرَ اللَّهُ تعالى المسافرَ بين ركعتين ، أو أربع ⁽³⁾ ، والركعتان واجبتان جَزْماً ، والزائد ليس بواجب ؛ لأنه يجوز تركُهُ ، وما يجوز تركُهُ لا يكون واجباً ، وأمَّا الركعتان فَلَا يَجُوزُ تركُهُمَا إجماعاً ⁽⁴⁾ ، فقد وَقَعَ التخيير بين الواجب ، وما ليس بواجب ، وهو ⁽⁵⁾ خلاف المتعارف المعهود من القاعدة ، وسببه أنَّ التخيير وَقَعَ بين جزءٍ وكلٍّ ، لا بين أشياء متباينة .

1020 - (المسألة الرابعة) أجمعت الأمة على أنَّ صاحب الدين على المُقْسِرِ مُخَيَّرٌ بين

(1) في (ص) : [كذلك] .

(2) قال ابن الشاط : قلت : ليس الثلث واجبا من حيث هو ثلث ، ولو كان ذلك لكان واجبا معينا ، وليس النصف والثلاثان مندوبين ، ولو كان ذلك لجاز تركهما مطلقا ، وليس كذلك ، بل لا يجوز تركهما إلا عند قيام الثلث . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (9/2) .

(3) ما حكاه القرافي من أن الله خير المسافر بين ركعتين ، أو أربع مذهب الشافعية قال المارودي - وهو شافعي - : والمسافر عندنا بالخيار بين قصر الصلاة في سفره ، وبين إتمامها أربعاً كالخضر . وقال أبو حنيفة ومالك : القصر في السفر واجب . (انظر : الحاوي الكبير 453/2 ، 454 بتصرف ، شرح فتح القدير 31/2) . وجاء في الشرح الصغير أنه سنة مؤكدة ، وكونه سنة هو المشهور من مذهب مالك ، وأكثر أصحابه ، وأكثر العلماء من السلف والخلف وقيل : إن القصر فرض ، وقيل مستحب ، وقيل مباح . (انظر : الشرح الصغير بحاشية أحمد بن محمد الصاوي 474/1) .

(4) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله من أن الركعتين واجبتان جزماً ليس بصحيح كيف ، وله تركهما وإبدالهما بأربع ؟ ، وما قاله من أن الزائد يجوز تركه ، وما يجوز تركه لا يكون واجبا ليس بصحيح أيضا ، فإن ما ليس بواجب يجوز تركه مطلقا ، وهذا لا يجوز تركه مطلقا ، بل يجوز عند فعل بدله ، وما قاله من أن الركعتين لا يجوز تركهما إجماعا ليس بصحيح ، بل يجوز تركهما عند فعل بدلتهما ، وهو الأربع ، وإنما أوجب غلطه توهمه أن الركعتين المنفردتين هما المجتمعتان مع الركعتين الآخرين من الأربع . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (10/2) .

(5) في (ط) : [هنا] .

الفرق الثامن والأربعون : بين التخيير الذي يقتضي التسوية والذي لا يقتضي ————— 421

النَّظَرِ ، والإبراء ، و أَنَّ الإبراءَ أَفْضَلُ في حَقِّهِ ⁽¹⁾ ، وأحدهما واجبٌ حتماً ، وهو تركُ المطالبة ، والإبراءُ ليس بواجبٍ والسببُ في هذا أن الإبراءَ يتضمنُ النَّظَرَ ، وهو ⁽²⁾ تركُ المطالبة ، فصار من بابِ الأقلِّ ، والأكثرِ . وهذه المسألةُ مستثناةٌ من قاعدتين :
1021 - إحداهما : قاعدةُ التخيير كما تقدَّم .

1022 - والثانية : قاعدةُ أَنَّ الواجبَ [أَفْضَلُ من المندوبِ ؛ فَإِنَّ المندوبَ في هذه الصورة وهو الإبراءُ] ⁽³⁾ أَفْضَلُ مِنَ الواجبِ الذي هو الإنظارُ ⁽⁴⁾ ، فتحرَّرَ حينئذٍ الفرقُ بين القاعدتين ، وأن التخيير إذا وَقَعَ بين المتبايناتِ اقتضى التسوية ، أو بين الأقلِّ والأكثرِ ⁽⁵⁾ ، والجزءُ والكلُّ لا يقتضي التسوية بل يتحتَّمُ الأقلُّ ، والجزءُ دون الزائدِ عليه .

(1) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله ليس بصحيح ، ولا أجمعت الأمة على التخيير هنا بوجه أصلاً ، بل النظرة للمعسر متعين وجوبها بنص الكتاب العزيز قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ لَكَ مِيسَرَةٌ ﴾ ولكنه لما كان لرب الدين إبراء غريمه منه وإسقاطه موسراً كان أو معسراً عنه توهم أنه مخير بين الأمرين في حق المعسر ، وليس الأمر كذلك ، ولو كان كذلك لكان تسويغ الإبراء من الدين مختصاً بالمعسر قال : (وأحدهما واجب حتماً وهو ترك المطالبة) ، قلت : ذلك صحيح وهو معنى النظرة ولكن لا يلزم منه مقصوده . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (10/2) .

(3) ساقطة من (ص) .

(4) قال ابن الشاط : قلت : قد تقدم أن هذه المسألة ليست من قاعدة التخيير ، وما قاله من أن المندوب في هذه الصورة أفضل من الواجب لم يأت عليه بحجة ، ولعل الأمر في ذلك على خلاف ما زعم وغايته ، أو غاية من يحتج بقوله ذلك أن يقول النظرة إراحة للغريم من مؤنة الدين ما بينه وبين الميسرة والإبراء إراحة للغريم من مؤنة الدين بالكلية ولا شك أن الإراحة الكلية أعظم قدراً من الإراحة غير الكلية فتكون أعظم قدراً وما يحتج به المحتج من ذلك صحيح غير أن في هذا المقام قاعدة وهو أن المعتبر في تفاضل الأعمال المتحدة تفاضل أحوال عامليها أولاً ، ثم تفاضل الأعمال أنفسها ثانياً ، ثم تفاضل أحوال المتنفع بها إن كانت متعددة النفع ثالثاً ، والدليل على صحة هذا الترتيب قوله ﷺ : « سبق درهم مائة ألف درهم » فلو كان المعتبر أولاً تفاضل أحوال المتنفع لسبقت مائة ألف درهم لأنها أعظم نفعاً بالمشاهدة ، وإذا ثبت أن المعتبر أولاً حال العامل فلا ريب أن تحمل وظيفة الإنظار التي حمل عليها واضطر بإيجابها عليه إليها أشق عليه من وظيفة الإبراء الموكولة إلى إختياره وهذا المعنى والله أعلم هو السبب الأعظم في أفضلية الفرائض على غيرها وعلى هذا لا تنخرم قاعدة أفضلية الواجبات على المندوبات ، وما قاله من كون التخيير الواقع بين المتباينات يوجب التسوية بين الأقلِّ ، والأكثر إلى آخره قد تبين بطلانه . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (11/2) .

(5) زيادة من (ط) .

الفرق التاسع والأربعون

بين قاعدة التخيير بين الأجناس المتباينة

وبين قاعدة التخيير بين أفراد الجنس الواحد

1023 - وتحرير الفرق بين هاتين القاعدتين يرجع إلى تحرير اصطلاح العلماء لا (1) لمعنى يترتب عليه ، وذلك أنهم يُسمون خصال الكفارة واجباً مخيراً ، ولا يسمون تخيير المكلف بين رقاب الدنيا في إعتاق الرقبة في كفارة الظهار ، وغيرها واجباً مخيراً ، وكذلك التخيير بين شياء الدنيا (2) في إخراج شاة من أربعين شاة لا يسمونه واجباً مخيراً ، وكذلك دينار من أربعين ديناراً ، والشتر (3) بثوب من ذلك واجباً ، والوضوء بماء من مياه الدنيا ، وغير ذلك لا يسمون ذلك واجباً مخيراً ، بل يقصرون ذلك على خصال الكفارة ، ونحوها .

1024 - وضابط الفرق بين القاعدتين ما تقدم من أن التخيير متى وقع بين الأجناس المختلفة فهو الذي اصطالحوا على أنه واجب مخير ، ومتى وقع بين أفراد جنس واحد لا يكون هو المسمى بالواجب المخير ، فالتعق ، والإطعام ، والكسوة أجناس مختلفة ، والغنم كلها جنس واحد ، وكذلك الدنانير ، وغيرها من النظائر ، فهذا هو ضابط الفرق بين البابين .

(1 ، 2) زيادة من (ط) .

(3) السترة : ما استترت به من شيء كائنا ما كان . انظر لسان العرب (ستر) (1935) .

الفرق الخمسون

بين قاعدة التخيير بين شيئين وأحدهما يُخشى من عقابه

وبين قاعدة التخيير بين شيئين

وأحدهما يخشى من عاقبته لا من عقابه

1025 - هذا الموضوع أشكل على جماعة من الفضلاء ، وتحريره ، وبسطه ، وتقرير الفرق بينهما بأن نقول : أما القسم الأول فمتعذر الوقوع ، ولا يمكن أن يخير الله تعالى بين شيئين ، وأحدهما يُخشى من عقابه ، ويقول الله تعالى : **إِنْ فَعَلْتَ هَذَا بَعِيْنَهُ عَاقِبْتُكَ** ، فهذا لا يجتمع مع التخيير أبداً ، وأما ما يُخشى من ⁽¹⁾ عاقبته فوقوق التخيير فيه ممكن واقع ، وقد وقع ذلك ، فمنها : ما وقع لرسول الله ﷺ ليلة الإسراء فجاءه جبريل عليه السلام بقدرين أحدهما لبنٌ ، والآخر خمر فخير بين شرب أيهما شاء فاختار اللبن ، فقال له جبريل عليه السلام : **اخْتَرْتَ الْفِطْرَةَ** ، ولو اخترت الخمر لَعَوْتَ أُمَّتَكَ ⁽²⁾ . فقال جماعة من الفضلاء : الغي ⁽³⁾ حرام ، والفتنة مطلوبة فكيف يُخَيَّرُ ﷺ بين الحرام ، والمطلوب وجوؤه ؛ ومما يؤكد أنه حرام أن السبب للضلال حرام ، وشرب هذا القدر سبب ضلال الأمة كما قال جبريل عليه السلام فيكون حراماً ، ومع ذلك فقد وقع التخيير بينه ، وبين اللبن ، وهذا مشكل جداً ، فكيف يخير بين سبب الهداية وسبب الضلالة ؟ .

1026 - والجواب أن هذا من باب العاقبة لا من باب العقاب ، والممتنع هو الثاني دون الأول ، وبسطة أن العقاب يرجع إلى منع من الكلام النفساني فهو تحریم لا يجتمع مع الإباحة ؛ لأنه ضدها ، والعاقبة ترجع إلى أثر قُدْرَةِ اللَّهِ تعالى وقْدَرِهِ في الحوادث لا بخطابه ، وكلامه فلا مُضَادَّةَ بينهما ، وإنما يضاد الإذن من الكلام المنع من الكلام حتى يصير « افعَلْ - لا تفعلْ » ، أما أثر القدرة ، والقدر فلا يضاد الإذن بدليل أن الأمة مجمعة على أن الإنسان يخير بين سكنى هاتين الدارين مثلاً ، أو تزويج ⁽⁴⁾ إحدى هاتين المرأتين أو شراء إحدى هاتين الفرسين ، فإذا اختار أحدهما بمقتضى الإذن الشرعي

(1) زيادة من (ط) .

(2) أخرجه البخاري : كتاب الأنبياء (3143) ، ومسلم كتاب الإيمان (245) ، والترمذي كتاب تفسير

القرآن (3055) ، والنسائي كتاب الأشربة (5563) .

(4) في (ط) : [تزيح] .

(3) في (ط) : [المغوي] .

الناشئ عن الكلام النفساني أمكن أن يُخَيَّرَ الخَيْرُ عن الله تعالى : أنك لو اختوت ما تركت من الدارين ، والمرأتين ، والفرسين ؛ لكان ذلك سَبَبَ ضلالك ، وهلاك مالك ، وذريتك ، وغير ذلك من سوء العاقبة ⁽¹⁾ كما جاء في الحديث عن رسول الله ﷺ : « إنما الشؤم في ثلاث : المرأة ، والدار والفرس » ⁽²⁾ .

وقال بِحَمْلِهِ على ظاهره جماعة من العلماء ، وكما جاء في الحديث الآخر « إنه لما ⁽³⁾ قِيلَ له ﷺ عن دار : يا رسول الله سَكَنَّاها ، و العدد وافز والمال كثير فذهب العدد والمال فقال ﷺ : دعوها دَمِيمَةٌ » ⁽⁴⁾ .

ولو لم تَرَدْ هذه الأحاديث فإننا نَجُوزُ أن يفعلَ الله [تعالى] ⁽⁵⁾ ذلك في بعض الأشياء التي نلَإِسْهَها ، ويجعلَ عاقبتها رديئةً ، ومع ذلك لا ينافي ذلك التخييرَ الثابتَ بمقتضى الشرع الكائن في جميع هذه الصور ، وكذلك التخييرُ الواقع بين القدحين ليلة الإسراء ، وهو محقق ، ولم يَكُنْ شيءٌ من ذلك مُحَرِّمًا على رسول الله ﷺ بل مأذونٌ بإقدامه عليهما ، ولو أقدم على ذلك القدح من الخمر لم يكن إثما ، ولا عقابَ فيه . نعم ، فيه سوء العاقبة ، وقد تقدم أنها ترجعُ إلى أثر القُدْرَةِ و القدر ، وما يخلقه الله تعالى في الحوادث من الضر والنفع لا للمنع النفسي المناقض للتخيير فظهر الفرق بين التخيير مع سوء العاقبة ، واتضح معنى الحديث الذي استشكله جَمْعٌ كثير ⁽⁶⁾ مِنَ الْفَضْلَاءِ ، وإنه لموضع إشكالٍ لولا هذا الفرق ، [والله أعلم] ⁽⁷⁾ .

(1) في (ص) : [العواقب] .

(2) أخرجه : أبو داود كتاب الطب باب الطيرة (3922) ، قال أبو داود : سئل مالك عن الشؤم في الفرس ، والدار ، قال : كم من دار سكنها ناس فهلكوا ، ثم سكنها آخرون فهلكوا ، فهذا تفسيره فيما نرى ، والله أعلم . قال أبو داود : قال عمر رضي الله عنه : حصير في البيت خير من امرأة لا تلد .

(3) زيادة من (ط) .

(4) أخرجه : أبو داود كتاب الطب (3924) ، مالك في الموطأ كتاب الاستئذان (23) .

(5) ساقطة من (ط) .

(6) في (ط) : [جماعة كثيرة] .

(7) زيادة من (ط) .

الفرق الحادي والخمسون

بين قاعدة الأعم ⁽¹⁾ الذي لا يستلزم الأخص عينا

وبين قاعدة الأعم الذي يستلزم الأخص عينا

1027 - اشتهر بين النظائر ، والفضلاء في العقليات ، والفقهيات أن الأعم لا يستلزم أحد أنواعه عينا ، وإنما يستلزم الأعم مطلق الأخص لا أخص معيناً ، وإنما يستلزم مطلق الأخص لضرورة وقوعه في الوجود ، فإن دخول الحقائق الكلية في الوجود مجردة محال ، فلا بد لها من شخص تدخل فيه ، ومعه ؛ فلذلك صار اللفظ الدال على وقوعها في الوجود يدل بطريق الالتزام على مطلق الأخص ، وهو أخص ما لا أخص معيناً ، وهذا هو القول المطرد بين الفقهاء ، والنظار لا يكاد يختلف بينهم في ذلك اثنان ⁽²⁾ ، وليس الأمر كذلك بل الأمر في ذلك مختلف ، وهما قاعدتان مختلفتان ⁽³⁾ .

1028 - وتحريز ضابطيهما والفرق بينهما أن الحقيقة العامة تارة تقع في رتب مرتبة بالأقل ، والأكثر ، والجزء ، والكل ، وتارة تقع في رتب متباينة .

1029 - فمثال الأول مطلق الفعل [الأعم] ⁽⁴⁾ من المرة الواحدة والمرات ، فالمرة رتبة دنيا ، والمراث رتبة عليا ؛ لأنها فوق المرة ، ومع ذلك فلا بد من دخول الفعل في الوجود من المرة الواحدة عينا ؛ لأنه إن وقع في المرات وقعت المرة ، وإن وقع مرة واحدة وقعت المرة الواحدة ؛ فالمرة الواحدة لازمة لدخول ماهية الفعل بالضرورة والماهية العامة الكلية مستلزمة لهذا النوع الأخص عينا بالضرورة ، وكذلك إخراج مطلق المال يدل بالالتزام على إخراج الأقل عينا وكذلك كل أقل مع أكثر الماهية الكلية مشتركة ⁽⁵⁾ بينهما فيلزم أحد نوعيهما عينا ، وهو الأقل بالضرورة كما تقدم ، فهذا ضابط هذه القاعدة ⁽⁶⁾ .

(1) في (ص) : [العام] .

(2) قال ابن الشاط : قلت : ما اشتهر بين النظائر هو القول الصحيح الذي لا يكاد يختلف فيه منهم اثنان ولا وجه هنا ليكاد . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (13/2) .

(3) قال ابن الشاط : قلت : بل الأمر كذلك ، وليس في ذلك بمختلف ، وليس هاهنا قاعدتان بوجه بل هي قاعدة واحدة فهذا الفرق باطل . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (13/2) .

(4) في (ص) : [أعم] .

(5) في (ص) : [مشترك] .

(6) قال ابن الشاط : قلت : ما أبعد قائل هذا الكلام عن التحقيق والتحصيل ، وهل يستريب ذو عقل أنه إذا دخل فعل ما في الوجود مرات أنه لم يدخل فيه مرة واحدة ، وأنه إذا دخل فيه مرة واحدة لم يدخل فيه مرات ، وكيف يصح في الإفهام شيء إذا احتاج النهار إلى دليل ، وما حملة على ما قاله إلا توهمه أن المرة الواحدة من =

1030 - وأما مثال قاعدة الأعم الذي لا يستلزم أحد أنواعه عينا ؛ فهَذَا هو المهيغ العام والأكثر في الحقائق الذي لا يكاد يُعتقد غيرُهُ كالحَيوان فإنه لا يستلزم الناطق ولا البهيم عينا من أنواعه ، مع أنه لا يوجد إلا في ناطق أو بهيم ، ولا يوجد في غيرهما ، وسبب عدم التزاميه لأحدهما عينا تباينهما ؛ فإذا قلنا : في الدار حيوان لا يعلم أهو⁽¹⁾ ناطق أو بهيم ، وكذلك حقيقة العدد لها نوعان : الزوج والفرد وهي لا تستلزم أحدهما عينا ، فإذا قلنا : مع زيد عدد من الدراهم ، لا يشعر هل هو زوج أو فرد لحصول التباين بين الزوج والفرد ، وكذلك إذا قلنا : لون حقيقة كلية لا إشعار للفظها بسواد ، ولا بياض بخصوصه . نعم لابد من خصوص لكن لا يتعين بخلاف القسم الأول يتعين فيه أحد الأنواع ، وبهذا التحرير يظهر بطلان قول من يقول : إن قول الموكّل لوكيله : بع لا دلالة له على شيء من أنواع هذا اللفظ ، لا ثمن المثل ، ولا الفاحش ، ولا الناقص ، وإنما يتعين ثمن المثل من العادة لا من اللفظ ، فنقول : أما قولهم : إن ثمن المثل إنما تعين من جهة العادة لا من جهة اللفظ فصحيح ، وأما قولهم : إن اللفظ لا إشعار له بشيء من هذه الأنواع فليس كذلك ، بل يشعر بالثمن البخس الذي هو مطلق الثمن ؛ لأنه أدنى الرتب فلا بد منه بالضرورة ؛ فكان اللفظ دالاً عليه بطريق الالتزام ، والزائد على ذلك ذلك غايه العادة⁽²⁾ ؛ فظهر الفرق بين القاعدتين ، ويحصل من هذا⁽³⁾ الفرق ، والفرق المتقدم في التخيير أن ذوات الرتب مستثناة من قاعدتين : قاعدة التخيير ، فيختلف الحكم مع التخيير ، وقاعدة أن الأعم لا يستلزم الأخص عينا⁽⁴⁾ ، فإن الأعم فيها يستلزم الأخص عينا فتأمل ذلك فهو من نواير المباحث .

= الفعل المنفردة هي بعينها المجتمع مع أخرى أو آخر ، وليس الأمر كما توهم كيف والمرة الواحدة مقيدة بقيد الانفراد ، والمرة المقرونة بأخرى أو آخر مقيدة بقيد الاجتماع ، والتقديران واضح تناقضهما وضوحا لا ريب فيه .

انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (14/2) . (1) في (ط) : [ما هو] .

(2) قال ابن الشاط : لا يمكن أن يفهم أحد بأشد فسادا من هذا الكلام ، وكيف يدل اللفظ على ما لا يقصده المتكلم به ، ولا جرت له عادة عرف باستعماله فيه ، وهل يريد عاقل بيع مبيعه بالبخس من غير ضرورة إلى ذلك ؟ ثم كيف يكون البخس هو مطلق الثمن وهو أحد أنواع مطلق الثمن ؟ وهل يمكن أن يكون النوع هو البخس بعينه ؟ وهل يمكن اجتماع الإطلاق والتقييد في شيء واحد وهما نقيضان هذا كله خطأ فاحش لا ريب فيه ، وإنما أوقفه في ذلك توهمه أن الأقل المنفصل جزء من الأكثر المتصل ، وهو باطل كما سبق القول فيه والتنبه عليه .

انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (15/2) . (3) زيادة من (ط) .

(4) قال ابن الشاط : قلت : لم يظهر فرق ، والأصح أنهما قاعدتان بل قاعدة واحدة لا تنفرع ، ولا تنقسم من الوجه الذي ذكره بوجه ، وكذلك قاعدة التخيير التي أشار إليها قد تبين أنه لا فرق فيها بين المختلفين الخبير بينهما ، وإن كان اختلافهما بالأقل ، والأكثر ، والجزء ، والكل . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (15/2) .

الفرق الثاني والخمسون

بين قاعدة خطاب غير المعين وقاعدة الخطاب بغير المعين

1031 - وتحريرُ الفرقِ بينهما أن الأولَ لم يَقَعْ في الشريعة ، والثاني واقعٌ ، والسببُ في ذلك والسُرُّ فيه : أن خطابَ المجهول يؤدي إلى ترك الأمر ، ويقول كل واحد من المكلفين ما تعين عليّ الامثال ؛ فإنه لم يَقَعْ الخطابُ معي ولا نصَّ عليّ ؛ فلا أفعل ؛ فتبطلُ مصلحةُ الأمر⁽¹⁾ ، ولذلك لما كان خطابُ فرض الكفاية يقتضي - من حيثُ اللغة - خطابٌ غير المعين كقوله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ [آل عمران : 104] وقوله تعالى⁽²⁾ : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ

(1) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله من أن خطاب غير المعين لم يقع في الشريعة إن أراد بالخطاب ما هو ظاهره من القصد للإفهام فما قاله صحيح ، وإن أراد بالخطاب التكليف والإلزام فما قاله غير صحيح ، فإنه لا مانع من أن يقول السيد للجماعة عبيده : ليفعل أحدكم من غير تعيين الفاعل من قبلي ولا يفعله أحد غيره فمن فعله أثبتته ومن شاركه فيه عاقبته ، وإن لم يفعل أحد منكم ذلك الفعل عاقبتكم أجمعين ، فالخطاب في هذا المثال متوجه إلى الجميع بأن يجتمعوا على تعيين أحدهم لذلك الفعل أو يعين من شاء منهم نفسه ، وهكذا هو فرض الكفاية الخطاب للجميع ، والتكليف لواحد غير معين منهم أو للجماعة غير معينة منهم ، وما قاله من أن السبب في ذلك ، والسُر فيه أن خطاب المجهول يؤدي إلى ترك الأمر ليس كما قال ، فإنه يريد هنا على ما يقتضيه كلامه بعد بالخطاب التكليف ، ولا مانع منه من جهة العقل كما في المثال السابق ، ولا من جهة الشرع كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ ، وكما في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ﴾ ، وكما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ إلى آخرها ، وكل هذه الآيات وقع الخطاب فيها للجميع ، أو لمن يقوم مقام الجميع ، وهو النبي ﷺ ، والتكليف لم يشمل الجميع ، ولا علق بمعين أما في الآيتين الأوليين فمطلقا ، وأما في آية الصلاة فلم يشمل الجميع التكليف بإقامتها في حالة واحدة ، بل توجه التكليف إلى بعضهم بالدخول في الصلاة ، وإلى الباقي في تلك الحال بالحراسة ثم توجه التكليف بالدخول في الصلاة إلى الحارسين أولا وبالحراسة إلى المصلين أولا ، وهذه الآية أوضح الآيات في أن التكليف في فرض الكفاية لا يشمل الجميع من جهة أن الحالة تقتضي انقسام الجميع إلى قسمين كل قسم يقوم بواجب يتعذر قيام القسم الآخر به في تلك الحال لقيامه فيها بالواجب الآخر ، وقول من يقول : يتوجه التكليف بفرض الكفاية إلى الجميع ثم يسقط عن البعض بفعل البعض لا دليل البتة عليه ، ولا ضرورة من جهة العقل والنقل تدعو إليه ، ولم يحمل القائلين بذلك القول عليه الا توهمهم أن الخطاب بمعنى الإفهام يلزم منه الخطاب بمعنى الإلزام ، أو توهمهم أن الخطابين بمعنى واحد ، وليس الأمر كما توهموه . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (16/2 ، 17) .

(2) ساقطة من (ط) .

طَائِفَةٌ يَسْتَفْتُهُوا فِي الْإِيمَانِ ﴿ [التوبة : 122] ونحو ذلك مما يقتضي مخاطبة غير معين ، جعل صاحب الشرع الوجوب في فروض الكفايات متعلقًا بالكل ابتداءً على سبيل الجمع ؛ فإذا فعل البعض سقط عن الكل ، وسبب تعلقه بالكل ابتداءً لئلا يتعلق الخطاب بغير معين مجهول ؛ فيؤدي ذلك إلى تعدد الامتثال ⁽¹⁾ ، فإذا وجب على الكل ابتداءً انبعثت داعية كل واحد للفعل ليخلص عن العقاب ، فهذا هو خطاب غير المعين فعرف أنه غير واقع في الشريعة ، وأما الخطاب بغير المعين فهو واقع في الشريعة كثير جدًا كالأمر بإخراج شاة غير معينة ، ودينار من أربعين ، والستر بثوب ، ولم يُعَيَّن الشرع في هذه المواطن شيئًا من أشخاص ذلك المأمور به لِتَمَكِّنِ المكلف من إيقاع غير المعين في ضمن معين من ذلك الجنس ، وقيام الحجة عليه بسبب ذلك ؛ فلا تتعذر مصلحة المأمور به بسبب عدم تعيين المأمور به بخلاف عدم تعيين المأمور الذي هو المكلف ، فظهر الفرق بين خطاب غير المعين وبين الخطاب بغير المعين ، ولنذكر من هذا الفرق مسألتين :

1032 - (المسألة الأولى) قوله تعالى : ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَالَمُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور : 2] يقتضي أن المأمور هاهنا غير معين ، وهو خلاف ما تقدم .

1033 - والجواب عنه : أن الأمر متوجه على الجميع بالحضور عند حد الزنا حتى يفعل ذلك طائفة من المؤمنين فيسقط الأمر على الباقيين ، وهذا ليس مأخوذًا من اللفظ ، بل من القاعدة الإجماعية التي تقدمت .

1034 - (المسألة الثانية) قوله تعالى : ﴿ أَجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ [الحجرات : 12] إشارة إلى ظن غير معين بالتحريم ، والخطاب بغير المعين يجوز حيث أنه غير معين غير أن هاهنا سؤالين من جهة أخرى :

1035 - السؤال الأول : ما ضابط هذا الظن ؟ فإن صاحب الشرع إذا حرم شيئًا ، ولم يُعَيِّنْهُ مِنْ جِنْسٍ لَهُ حالتان : تارة يدل بعد ذلك على نفسه ، وتارة يحرم الجميع ليجتنب ذلك المحرم ، فما الواقع هاهنا من هذين القسمين ؟

1036 - السؤال الثاني : الظن يهجم على النفس عند حضور أسبابه والضروري لا ينتهي عنه فكيف صح النهي عنه هاهنا ؟

(1) قال ابن الشاط : قلت : لا يتعلق الخطاب بمعنى الإفهام إلا بالكل ، والإلزام ، والتكليف للبعض ، ولا يتعد الامتثال على هذا الوجه ، ولا يحتاج إلى تعلق التكليف بالكل ثم سقوطه عن البعض بفعل البعض . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (17/2) .

1037 - والجواب عن الأول أن نقول : لنا هاهنا طريقان :

1038 - أحدهما أن نقول : المحرم الجميع حتى يدل الدليل على إباحة البعض فيخرج من العموم ، كما إذا حرّم الله تعالى أخته من الرضاع ⁽¹⁾ واختلطت بأجنبيات ؛ فإنهن يخرجن كلهن ، وكذلك الميتة مع المذكيّات إذا اختلطن ، فإذا دلّ الدليل بعد ذلك على إباحة الظن عند أسبابه الشرعية لأبشائه ، ولم نجتنبه ، وكان ذلك تخصيصاً لهذا العموم ، وذلك كالظن المأذون فيه عند سماع البيّنات ، والمقومين ، والمفتين ، والرواة للأحاديث ، والأقيسة الشرعية ، وظاهر العمومات ، فإن هذه المواطن كلّها تحصل الظنون المأذون في العمل بها . فأئى شيء من الظنون دلّ الدليل عليه اعتبرناه ، وما لا دليل عليه أبقيناه تحت نهي الآية .

1039 - الطريق الثاني : في الجواب عن هذا السؤال أن نقول : لا نقول بالعموم في تحريم جميع الظنون ، بل نقول هذا البعض المشار إليه بالتحريم من الظن بعينه في الأدلة الشرعية ؛ فمهما دلّ الدليل ⁽²⁾ على تحريم ظن حرّمناه كالظن الناشئ عن قول الفاسق ، والنساء في الدماء ، وغيرها من المثيرات للظن التي حرّم علينا اعتبار الظن الناشئ عنها ، وما لم يدلّ فيه دليل على تحريمه قلنا : هو مباح عملاً بالبراءة ، فهذا هو الجواب عن السؤال الأول .

1040 - وأما الجواب عن السؤال الثاني فنقول قاعدة وهي : إن الخطاب في التكليف لا يتعلق إلا بمقدور مكتسب دون الضروري اللازم الوقوع ، أو اللازم الامتناع ؛ فإذا ورد خطاب وكان متعلقه مقدوراً حملاً عليه نحو : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [البقرة : 110] أو غير مقدور صُرف الخطاب لثمرته ، أو لسببه ، ومثال ما يُحمّل على ثمرته قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾ [النور : 2] فالرأفة أمر يهجم على القلب قهراً عند حصول أسبابها ، فيتعين الحمل على الثمرة ، والآثار وهو تنقيص الحد ، فيصير معنى الآية : لا تنقص الحد . قال ابن عباس : ويكون من مجاز التعبير بالسبب عن المسبب ، ومثال ما هو غير ⁽³⁾ مقدور ، ويحمل على غير سببه قوله تعالى : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [آل عمران : 133] ، والمغفرة مضافة إلى الله تعالى ليست ⁽⁴⁾ مقدورة للعبد فيتعين الحمل على سبب المغفرة فيصير معنى الكلام : سارعوا إلى سبب مغفرة من ربكم ، فيكون ذلك من باب الإضمار ، أو عبّر بالمغفرة عن سببها

(1) في (ط) : [الرضاعة] . (2) في (ص) : [دليل] .

(3) ساقطة من (ص) . (4) في (ط) : [ليس] .

من مجاز التعبير بالمسبب عن السبب عكس الأول ، وقوله تعالى : ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْذِرِهِنَّ ﴾ [الطلاق : 1] والطلاق الذي هو للتحريم غير مقدور للعبد ؛ لأنه كلام الله تعالى وصفته القديمة ؛ فيتعين حملُه على سببه الذي هو قول الزوج : أنت طالق ، ويكون ذلك ⁽¹⁾ من باب التعبير بالسبب عن المسبب ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران : 102] والموت لا يُنْهَى عنه فيتعين حملُه على سبب يقتضي حصول الموت في حالة الإسلام ، وهو تقديم الإسلام قبل ذلك ، والتصميم عليه ؛ فيأتي الموت حينئذ في حالة الإسلام - وهو كثير في الكتاب ، والسنة ، ولسان العرب - فكذاك هاهنا لما تَعَدَّرَ حملُ الأمر على الظن نفسه ، فتعين حملُه على آثاره من باب التعبير بالمسبب عن السبب ، وآثاره التحدث عن الإنسان بما ظن فيه أو أذيته بطريق من الطرق بل يكف عن ذلك حتى يوجد سبب شرعي يُبيح ذلك .

(1) زيادة من (ط) .

الفرق الثالث والخمسون

بين قاعدة أجزاء ما ليس بواجب

عن الواجب وبين قاعدة تعيين⁽¹⁾ الواجب

1041 - أما أجزاء ما ليس بواجبٍ عن الواجب فهو خلاف الأصل ، فلو صلى الإنسان ألف ركعة ما أجرأت عن صلاة الصبح ، أو ⁽²⁾ دفع ألف دينار صدقة لا تجزئ عن دينار الزكاة وغير ذلك ، ووقع في المذهب في سبع مسائل :

1042 - الأولى ⁽³⁾ : إذا توضأ مُجَدِّدًا ، ثم تيقن أنه كان مُخَدِّثًا هل يُجْزِئُهُ أم لا ؟ قولان ، والمذهبُ عدمُ الإجزاء ⁽⁴⁾ .

1043 - الثانية ⁽⁵⁾ : إذا اغتسل لجمعه ناسيًا لجنابته ، المذهبُ عدمُ الإجزاء وقيل : تجزئ ⁽⁶⁾ .

1044 - الثالثة : إذا نسي لمعة من الغسلة الأولى في وُضُوئِهِ وكان غسلها بنية الفرض هل تُجْزِئُهُ إذا غسل الثانية بنية السنة ؟ قولان في ⁽⁷⁾ المذهب ، ومقتضاه عدمُ الإجزاء كالتجديد ⁽⁸⁾ .

1045 - الرابعة : إذا سَلَّمَ من اثنتين ساهيا ، ثم قام فَصَلَّى ركعتين بنية النافلة هَلْ

(1) في (ط) : [تعين] .

(2) في (ط) : [و] .

(3) ساقطة من (ص) .

(4) انبنى هذا الخلاف على خلاف آخر هو : هل النية شرط في صحة الوضوء فمن ذهب إلى أن النية شرط في صحة الوضوء قال : لا يجزئه . وهذا هو مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبي ثور ، وداود . حيث جاء في الشرح الصغير : « الفريضة السابعة أي من فرائض الوضوء النية عند ابتداء الوضوء » ... بأن ينوي بقلبه دفع الحدث الأصغر . وجاء في الحاوي الكبير : « أما طهارة الحدث فلا تصح إلا بنية » وجاء في المبدع : « والنية شرط لطهارة الحدث » . ومن ذهب إلى أن النية ليست بشرط قال : يجزئه ، وهذا هو مذهب أبي حنيفة ، والثوري . انظر في ذلك : بداية المجتهد 20/1 ، والشرح الصغير 110/1 ، والحاوي الكبير 100/1 ، والمبدع في شرح المقنع 116/1 .

(5) ساقطة من (ص) .

(6) قال مالك : من أصابته جنابة فاغتسل للجمعة ، ولم ينو به غسل الجنابة ، أو اغتسل من حر يجده لا ينوي به غسل الجنابة ، أو اغتسل على أي وجه كان ما لم ينو به غسل الجنابة لم يجزه ذلك عن غسل الجنابة .

(7) ساقطة من (ص) .

(8) انظر : المدونة الكبرى 36/1 .

(9) لو كان يتوضأ ثلاثا ، فتسى لمعة في المرة الأولى ، فانغسلت في الثانية ، أو الثالثة ، وهو يقصد التنفيل أو انغسلت في تجديد الوضوء ، فوجهان : الأصح في الصورة الأولى يجزئه ، وفي مسألة التجديد لا يجزئه .

(10) انظر : الوسيط 254/1 وما بعدها ، روضة الطالبين 49/1 .

تجزئانه⁽¹⁾ عن ركعتي الفرض [أم لا ؟]⁽²⁾ قولان .

1046 - الخامسة : إذا ظن أنه سلم من فرضه فصلى بقية صلاته⁽³⁾ بنية النافلة هل يجزئه أم لا ؟ قولان .

1047 - السادسة : إذا سهى عن سجدة من الركعة الأولى ، وقام إلى الخامسة سيأهيا هل تجزئه عن الركعة التي نسي منها السجدة [أم لا]⁽⁴⁾ ؟ قولان .

1048 - السابعة : إذا نسي طواف الإفاضة ، وقد طاف طواف الوداع ، وراح إلى بلده أجزأه طواف الوداع عن طواف الإفاضة ، فهذا هو الذي رأيته وقع من هذه القاعدة في المذهب .

1049 - وأما قاعدة تعيين الواجب فليس على خلاف الأصل ، وتحريره أنه حيثئذ يعتقد أن المرأة ، والعبد ، والمسافر ، ونحوهم لما لم تجب عليهم الجمعة ؛ فإذا حضروها أجزأت عنهم مع أنها غير واجبة⁽⁵⁾ ، فيكون من باب أجزاء ما ليس بواجب عن الواجب ، وليس كذلك ، بل الواجب عليهم إحدى الصلاتين إما الظهر ، وإما الجمعة ، فالواجب هو القدر المشترك بين الصلاتين ، وهو مفهوم إحداهما ، كالواجب في خصال الكفارة إحدى الخصال ، فإذا أحرم العبد بالجمعة فقد أحرم بإحدى الصلاتين ، وعين ذلك المشترك في أحد معنييه كما يُعَيَّنُ الْمُكْفَرُ إحدى الخصال بالعق ، فهو معين للواجب⁽⁶⁾ لا فاعل لغير الواجب من كل وجه فأجزأه عن الواجب ، بل غير الواجب هاهنا هو خصوص الجمعة لا مطلق إحدى الصلاتين ، فالجمعة مشتملة على أمرين : خصوص غير واجب وهو كونها جمعة ، وعموم واجب ، وهو كونها إحدى الصلاتين ، فأجزأت

(1) في المطبوعة والمخطوطة [تجزئاه] والصواب ما أثبتناه .

(2) زيادة من (ط) . (3) في (ط) : [فرضه] . (4) زيادة من (ط) .

(5) لا تجب الجمعة على امرأة ، ولا على مريض ، ولكن إن حضرا كانا من أهل الجمعة . (انظر : بداية المجتهد 188/1 بتصرف) .

وقال الشافعي : « ولا جمعة على مسافر ، ولا عبد ، ولا امرأة ، ولا مريض ، ولا من له عذر ، وإن حضروها أجزأتهم » . (انظر : الحاوي الكبير 31/3) .

(6) قال البقوري : قلت : قول شهاب الدين رحمته ليس خلاف ما نص عليه الفقهاء . ونص أبو عمرو بن الحارث في كتابه في الفقه في باب القصر أن المرأة ، والعبد ، ينتقلان ، لأنه يقال : المراد بالانتقال المذكور انتقاله من الإيهام إلى التعيين . ويمكن أن يقال : إنه خلافه والمراد ينتقل من فرضية الظهر إلى الجمعة ، من باب تعيين الواجب على هذا ، ولكنه ليس فيها أجزاء ما ليس بواجب عن الواجب على كل قول ، والله أعلم . (انظر : ترتيب الفروق واختصارها للبقوري 137/1) .

عن الواجب من جهة عمومها الواجب لا من جهة خُصُوصِها الذي ليس بواجب ، كما أن المكفر عن اليمين بالعتق في عتقه أمران : خصوصٌ وهو كونه عتقا ، وعمومٌ وهو كونه إحدى الخصال الثلاث ، فيجزئ العتق عنه من جهة عمومها الواجب لا من جهة خصوصه الذي ليس بواجب . وهذا ليس على خلاف الأصل بخلاف القاعدة الأولى في الامتناع ، ويتمهد الفرق بأربع مسائل أُخَر :

1050 - (المسألة الأولى) قالوا : العبدُ لا يؤم في الجمعة ⁽¹⁾ ؛ لأن المذهب أن المفترض لا يأتم بالمتنفل فقليل : إذا حضرها صار من أهلها ، ووجبت عليه بالشروع ⁽²⁾ ؛ فصار مفترضا فما ائتم الحر إلا بمفترض ، فإن قيل : إنما تجب بالشروع فيكون الشروع غير واجب فيقع الائتمام به فيه - وهو غير واجب - قيل : فإن كان الشروع غير واجب فقد أجزأه تكبيرة الإحرام وهي غير واجبة عليه ، فخصوص الجمعة غير واجب ، وغير الواجب لا يجزئ عن الواجب فكيف أجزأته تكبيرة إحرامه ؟ قليل : تكبيرة الإحرام أيضا فيها خصوص وهو كونها بالجمعة ، وعمومٌ وهو كونها تكبيرة الإحرام ، فالواجب على العبد تكبيرة الإحرام إما بالجمعة وإما بالظهر ، فإذا أحرم بالجمعة فقد عُيِّن الواجب عليه في إحرام خاص ، وكذلك نقول إذا أحرم بالظهر الرباعية ⁽³⁾ أيضا خصوص إحرامه غير واجب بل [تعين للواجب] ⁽⁴⁾ وإذا عَقَلَتْ ذلك في تكبيرة الإحرام فاعقِلْهُ في بقية أركان الصلاة ، ففي الركوع خصوص غير واجب ، وعمومٌ واجب [وهو مطلق الركوع] ⁽⁵⁾ ، وفي السجود خصوص غير واجب وهو كونه في جمعة أو في ظهر ، وعمومٌ واجب وهو مطلق السجود ، وكذلك بقية الأركان فيكون الحر إذا اقتدى به في ⁽⁶⁾ الخصوصيات وهي ⁽⁷⁾ عليه واجبة وعلى العبد غير واجبة تكون من باب اقتداء المفترض بالمتنفل ، فيمتنع ذلك ⁽⁸⁾ على المذهب .

واعلم أن مقتضى هذا البحث أن لا يُقْتَدَى الحرُّ بالعبد في ظهر يوم الجمعة إذا صلاها

(1) الجمعة خلف العبد لا تصح عند مالك لعدم كماله ، وتصح عند الأحناف ، والشافعية ، ودليلهم ما روي أن عبدا كان يصلي بالناس الجمعة والصلوات بالرياسة في زمان عثمان رضي الله عنه ولم ينكر إمامته أحد من الصحابة ، ولأن كل من جاز أن يكون إماما للرجال في غير الجمعة ، جاز أن يكون إماما في الجمعة كالحر . (انظر :

الحاوي الكبير للماردي 62/3) . (2) انظر : الوسيط 269/2 ، 270 .

(3) في (ص) : [للرباعية] . (4) في (ط) : [يعين الواجب] .

(5) زيادة من (ط) . (6) ساقطة من (ص) .

(7 ، 8) زيادة من (ط) .

أربعاً أيضًا ؛ لأنه ⁽¹⁾ غير مفترض بالخصوصيات بخلاف الاقتداء به في ظهر غير يوم الجمعة ، فإنه مفترض بالخصوصيات والعمومات ، فاستوى الحر معه في ذلك فصح الاقتداء مع أني لم أذكر أني رأيت هذا الفرع منقولاً غير أنه مقتضى المذهب ، ويلحق بالعبد في هذه المباحث المسافرين ، والمرأة ، ونحوهما حرفاً بحرف ، ولا حاجة إلى تعديد المسائل بذكرهم ⁽²⁾ .

1051 - (المسألة الثانية) : المسافر في رمضان يجب عليه أحد الشهرين إما شهر الأداء ، أو شهر القضاء ⁽³⁾ ، فإذا اختار صوم رمضان فهو فاعل لخصوص غير واجب - وهو كونه رمضان ، وعموم واجب ، وهو كونه أحد الشهرين - فأجزأ عنه من جهة أنه أحد الشهرين لا من جهة كونه رمضان ⁽⁴⁾ ، وكذلك إذا اختار شهر القضاء فخصوصه ليس واجباً عليه غير أنه يتعين عليه خصوص القضاء لتعذر غيره ، لا لأنه واجب بخصوصه كما يتعين آخر وقت الصلاة لتعذر ما قبله وتعذر غيره ، لا لأنه واجب بحكم الأصالة ، ففرق بين قضاء رمضان على المفطر الذي يتعين في حقه الأداء ، وبين القضاء في حق المسافر أن القضاء على المفطر واجب بخصوصه وعمومه ⁽⁵⁾ بسبب واحد وهو الفطر في

(1) في (ط) : [فإنه] .

(2) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله فيها غير صحيح ، فإنه جعلها من الواجب الخير وموقع نوعي الواجب الخير وأنواعه لا يوقع إلا واجبا ، فالعبد إذا اختار إيقاع الجمعة لا تقع إلا واجبة فالحر إذا اقتدى به لم يكن مفترضا اثم بمقتضى فينبغي أن يصبح اقتداؤه به ، وما قاله من أن الخصوصيات غير واجبة مسلم ، لكن من حيث هي خصوصيات معينة ، لا من حيث هي داخلية تحت العموم ، فإن العموم على ما التزمه هو واجب وهل يمكن إيقاع العام من حيث هو عام ؟ هذا لا سبيل إليه ، وإنما يقع من حيث الخصوص الشخصي خاصة لا يمكن غير ذلك بوجه ، فالعام هذا لا يقع إلا في الخاص ، وهذا كله مجازاة له على تسليم أن الوجوب في الواجب الخير يتعلق بالمعنى العام من حيث هو عام ، وذلك عند التحقيق غير صحيح ، وإنما هو - أعني الوجوب - متعلق في الواجب الخير بواحد غير معين مما فيه المعنى العام الذي يقال له المشترك ، وعلى هذا لم يتعلق الوجوب في الواجب الخير إلا بخصوص ، لكنه خصوص غير معين من قبل الأمر وتعيينه موكل إلى خيرة المأمور هذا هو الصحيح لا ما سواه . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (21/2 ، 22) .

(3) لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ سورة البقر الآية : 184 .

(4) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله هنا ليس بصحيح ، بل إذا اختار صوم رمضان فهو فاعل لخصوص واجب وكيف لا يكون واجبا وهو قد عينه لإيقاع كما فوض إليه تعيينه ، وقوله فأجزأ عنه من جهة أنه أحد الشهرين صحيح ، وقوله لا من جهة كونه رمضان غير صحيح وهل رمضان إلا أحد الشهرين وهل الشهرين إلا رمضان ؟ . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (22/2) .

(5) قال البقوري : قلت : هذا التفريق لا ينبغي من حيث إنه لا يقال قضاء المفطر باعتبار الحال قبل التفريط ، وإنما يقال بعد وقوع التفريط ، وفوات صوم شهر رمضان ، وإذا كان كذلك فالقضاء واجب بخصوصه =

رمضان ، وعلى المسافر بسببين :

1052 - أحدهما : رؤية الشهر⁽¹⁾ فإنها أوجبت العموم الذي في القضاء ، وهو كونه أحد الشهرين .

1053 - وثانيهما : خروج شهر الأداء ، ولم يصم فيه⁽²⁾ ، فإنه يُوجبُ خصوص القضاء ، فتأمل الفرق .

1054 - (المسألة الثالثة) المريض إذا كان يُقدِرُ على الصوم لكن مع مشقة عظيمة لا يخشى معها على نفسه ولا عضو من أعضائه ، فهذا يشقُّ عنه الخطابُ بخصوص رمضان لأجل المشقة ، ويبقى مُحاطبًا بأحد الشهرين ؛ إما شهر الأداء أو شهر القضاء ويتعين القضاء في حقه بالسببين المتقدمين كما تقدم في مسألة العبد حرفا بحرف ، فإن كان يخشى على نفسه ، أو عضو من أعضائه ، أو منفعة من منافعه فهذا يحرم عليه الصوم⁽³⁾ ولا نقول : إنه يجب عليه أحد الشهرين بل يتعين عليه⁽⁴⁾ الأداء للتحريم ، والقضاء للوجوب إن بقي مستجمع الشرائط ، [سالم الموانع]⁽⁵⁾ في زمان القضاء ؛ فإذا⁽⁶⁾ أقدم وصام ، وفعل المحرم لا يمكن أن يقال : إنه غير الواجب بعد عمومه كما تقدم ، فهل يجزيء عنه ؟

1055 - قال الغزالي⁽⁷⁾ في المستصفي⁽⁸⁾ : يحتمل عدم الإجزاء ؛ لأن المحرم لا يجزئ

= وعمومه ، وكذا المسافر اعتبرناه بعد خروج رمضان قضاؤه واجب بعمومه وخصوصه ، فلو اعتبرنا المسافر قبل فوات رمضان فحينئذ يكون له القضاء والأداء ، ويكون ما قاله لم يجب عليه خصوص واحد ، ولكن وجب عليه أحد الشهرين . والله أعلم . (انظر : ترتيب الفروق واختصارها 140/1) .

(1) في (ط) : [الهلال] . (2) زيادة من (ط) .

(3) قال اللخمي : المرضى أربعة أقسام : خفيف لا يشق عليه الصوم ، وشاق لا يتزيد بالصوم ، وشاق يتزيد أو تنزل عليه علة أخرى ، وشاق يخشى طوله بالصوم فحكم الأول كالصحيح ، والثاني التخيير بين الصوم والفطر ، والثالث والرابع ليس لهما الصوم ، فإن صاما أجزأهما (انظر : الذخيرة للقرافي 469/2) .

(4) ساقطة من (ط) . (5) زيادة من (ط) . (6) في (ط) : [فإن] .

(7) الغزالي : هو زين الدين أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي ، الشافعي ، الغزالي ، صاحب التصانيف . تفقه ببلده أولاً ، ثم تحول إلى نيسابور في مرافقة جماعة من الطلبة ، فلامز إمام الحرمين ، فبرع في الفقه في مدة قريبة ، ومهر في الكلام والجدل حتى صار عين المناظرين ، ألف كتاب « الإحياء » وكتاب « الأربعين » وكتاب « القسطاس » ، وكتاب « محك النظر » ، توفي سنة 505 هـ . انظر : سير أعلام النبلاء 320/14 .

(8) المستصفي في أصول الفقه للإمام الغزالي المتوفى سنة 505 هـ ، اختصره أبو العباس الأشبيلي المتوفى سنة 651 هـ ، وشرحه أبو علي حسن بن عبد العزيز الفهرى المتوفى سنة 679 هـ ، وعليه تعاليق لسليمان الغرناطي المتوفى سنة 639 هـ . انظر : كشف الظنون 1673/2 .

عن الواجب ، ويحتمل الإجزاء كالصلاة في الدار المغصوبة ، فإنه متقرب إلى الله تعالى بترك شهوتي فمه وفرجه ، جاني على نفسه ، كما أن المصلي في الدار المغصوبة متقرب إلى الله تعالى ⁽¹⁾ [يركوعه وسجوده] ⁽²⁾ وتعظيمه ، وإجلاله ، وجاني على صاحب الدار ، وهو تخريب حسن ⁽³⁾ .

1056 - (المسألة الرابعة) الصبي إذا صَلَّى بَعْدَ الزوال ، ثم بلغ في القامة ، قال مَالِكٌ : يَجِبُ عليه أن يُصَلِّيَ مرةً أخرى ، لأن سبب الوجوب وَجَدٌ في حقه ، وهو ما قارنه من إجزاء القامة في زمن بلوغه وما ليس بواجب ، وهو ما أوقعه أولاً يجزئ عن الواجب الذي توجه عليه ثانياً .

1057 - وقال الشافعي [رحمه الله] ⁽⁴⁾ : لا تجب عليه الصلاة ؛ لأن الزوال مثلاً إنما جعله الله تعالى سبباً [لوجوب] ⁽⁵⁾ صلاة واحدة وقد فعلها ، فلو أوجبنا عليه صلاة أخرى لكان الزوال سبباً لوجوب صلاتين ، وهو خلاف الإجماع .

1058 - وجوابه : أن القامة كُلُّهَا أسباب فجميع أجزائها ظرف للوجوب ، وسبب للوجوب ، كما تقدم البحث في هذا الفرق ، فالجزء الأول من القامة في حق الصبي سبب للفعل ، والجزء الذي قارنه بعد البلوغ سبب للوجوب في صلاة أخرى ، ونحن نمنع أن الزوال لا يكون سبباً لصلاتين ؛ لأنه إما أن يدعي في كل صورة فيكون [ذلك] ⁽⁶⁾ مصادرة على صورة النزاع ، وإن ادعاء فيما عدا صورة النزاع فلا يمكنه إلحاق النزاع بصورة الإجماع إلا بالقياس ، فإذا قاس فرقنا بأن صورة النزاع وجد فيها حالتان تقتضيان الوجوب والتدب ، وهما الصبي والبلوغ بخلاف صورة الإجماع ليس فيها إلا حالة واحدة فكانت الصلاة واحدة لاتحاد الشرط ، أما مع تعدد الشرط ، واختلافه جاز اختلاف المشروط ، والصبي شرط في توجه التدب ، والبلوغ شرط في توجه الوجوب .

(2) في (ص) : [بسجوده ، وركوعه] .

(4) ساقطة من (ط) .

(1) ساقطة من (ط) .

(3) انظر : للمستصفي 77/1 .

(5 ، 6) زيادة من (ط) .

الفرق الرابع والخمسون

بين قاعدة ما ليس بواجب في الحال والمآل

وبين قاعدة ما ليس بواجب في الحال وهو واجب في المآل

فالأول لا يُجزئ عن الواجب ، والثاني قد يُجزئ عنه ، ويتضح الفرق بذكر ثلاث مسائل :

1059 - (المسألة الأولى) الزكاة إذا عُجِّلَتْ قَبْلَ الحَوْلِ إما بالشهر ، ونحوه عندنا ، وإما في أول الحول عند الشافعي ، فهذا المعجل ليس بواجب ، فإن دوران الحول شرط في الوجوب ، والمشروط لا يوجد قبل شرطه ، فإذا دار الحول ، وتوجه الخطاب بوجوب الزكاة عليه أجزأ عنه ما تقدم مع أنه غير واجب ، فما الفرق بين هذا المخرج وبين ما إذا نوى بإخراجه ⁽¹⁾ صدقة التطوع ؟ فإنه لا يجزئ عنه .

والفرق أن صدقة التطوع ليست بواجبة في الحال ، ولا في المآل فلم تجزئه عنه ، وأما المعجل للزكاة فهو قاصد بالمخرج الواجب على تقدير دوران الحول ، ولم يقصد التطوع ، وإذا قصد به الواجب في المآل فما أجزأ عن الواجب إلا واجب .

1060 - (المسألة الثانية) قال جماعة من الحنفية : يتعلق الوجوب في الواجب الموسع بآخر الوقت ، وفعل المعجل قبل ذلك نفل يشد مسد الفرض على ما تقرر عندهم ، فقال الأصحاب لهم : لو صبح ما ذكرتموه لصح أن يُصلِّي قبل الزوال ويجزئ عنه إذا زالت الشمس ، فيكون نفلاً سد مسد الفرض ، وأجزأ عنه بعد طريانه ، وهو خلاف الإجماع ، فكذلك ما بعد الزوال لانحصار الوجوب عندكم في آخر القامة ، فما هو [مثل آخر القامة] ⁽²⁾ بعد الزوال ، أو قبله سواء في كونه غير واجب ، فإذا أجزأ أحدهما عن الواجب وجب أن يجزئ الآخر عن الواجب .

1061 - فإذا قلتم : قد قصد به الواجب عليه في المآل عند آخر الوقت ، ولم يقصد به التطوع .

1062 - قلنا : وكذلك يقصد به قبل الزوال الواجب عليه في [المآل] ⁽³⁾ ويجزئ ولم يقل به أحد ، وهذا السؤال قوي جداً في بادئ الرأي ، غير أن الجواب عنه أن الصلاة

(2) في (ط) : [واقع] .

(1) في (ط) : [بما أخرجه] .

(3) في (ط) : [آخر الوقت] .

قبل الزوال إذا قصدَ بها الواجبَ عليه في المال عند آخر القامة إنما وزانه لإخراج الزكاة قبل ملك النصاب ، وينوي بها ما يجبُ عليه في المال عند ملك النصاب ودوران الحول ، وهذا لا يجزئُ إجماعًا ؛ لأنه إيقاعُ الفعلِ قبل سببه وشرطه ، ووزان مسألتنا الإخراج بعد ملك النصاب [و] ⁽¹⁾ قبل الحول ؛ فإن النصاب سببٌ ، والزوال أيضًا سببٌ للوجوب آخر القامة كما أن النصاب سببُ الوجوب بعد الحول ، فالصلاة قبل الزوال إنما وزانها الإخراج قبل النصاب ؛ فظهر الفرقُ بين الصلاة قبل الزوال ، وينوي بها الواجب في المال في أنه تقدم على الأسباب مطلقًا ، وبين الصلاة بعد الزوال في أنه بعد السبب ، فلا يلزم أحدهما على الآخر ، فاندفع السؤالُ عن الحنفية ، ولم يكن ما أوقعه المصلي نفلًا مطلقًا لا يجبُ في الحال ، ولا في المال ، بل ما يجبُ في المال ، وبه يظهر الفرقُ أيضًا بين صلاتيه هذه ، وبين أن يُصلي بنية النافلة .

1063 - (المسألة الثالثة) زكاةُ الفطر يجزئُ تعجيلها قبل غروبِ الشمسِ يومٍ أو ثلاثة عندنا ⁽²⁾ وتجزئُ عن الزكاة الواجبة إذا توجهت عليه عند سببها ، ولو أخرج صدقة التطوع لم تجزُ عنه ، والفرق أنه أخرجها بنية الواجب عليه في المال عند طريان السبب بخلاف صدقة التطوع ، فإنها ليست واجبةً عليه في الحال ، ولا في المال فلم تجزُ عنه .

1064 - فإن قلت : فهذا واجبٌ تقدم على سببه فإن سببَ وجوبِ زكاةِ الفطر غروبُ الشمسِ من آخر أيامِ رمضان ، أو طلوعُ الفجرِ على الخلاف في ذلك ⁽³⁾ ، فالإخراج قبل ذلك إخراج قبل السبب ، وهو الإخراج قبل ملك النصاب ، والإخراج قبل ملك النصاب لا يجزئُ ؛ فيلزم أن لا تجزئُ الزكاة المخرجة هنا .

1065 - قلتُ : سؤالٌ حسنٌ غير أن زكاةَ الفطر لها تعلقٌ بصومِ رَمَضانَ فهي جابرةٌ لما

(1) زيادة من (ط) .

(2) جاء في شرح الزرقاني : وجاز إخراج المكلف فطرته قبل الوجوب بكاليومين والثلاثة ونحوه ، وفي المدونة : يوم أو يومين . (انظر : شرح الزرقاني 190/2) .

ونص المدونة هو : قلت متى يستحب مالك إخراج زكاة الفطر فقال : قبل الغدو إلى المصلي . وقال : فإن أخرجها قبل ذلك يوم أو يومين لم أر بذلك بأسًا . (انظر : المدونة الكبرى 289/1) .

(3) زكاة الفطر واجبة بغروب آخر يوم من رمضان على قول وأول شوال على قول آخر ، وبالرأي الأول قال الشافعي ، والثاني قال أبو حنيفة ، وسبب اختلافهم : هل هي عبادة متعلقة بيوم العيد أو بخروج شهر رمضان لأن ليلة العيد ليست من شهر رمضان ، وفائدة هذا الاختلاف في المولود يولد قبل الفجر من يوم العيد وبعد مغيب الشمس هل تجب عليه أم لا ؟ . (انظر : الشرح الصغير 672/1 ، وبداية المجتهد 330/1) .

عَسَاهُ اخْتَلُّ عَنْهُ بِالرَفِثِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَسْبَابِ النَقْصِ ، [كما أن السجود في السهو جابر لما نقص من الصلاة ، فتأمل ذلك] ⁽¹⁾ ، ولذلك ورد في الحديث : « إنها طهرة للصائم » ⁽²⁾ وقد تقدم الصوم ، فيكون إخراجها بعد أحد سببها الذي هو الخلل الواقع في الصوم ، والحكم إذا توسط بين سببيه ، أو سببه وشرطه جرى فيه الخلاف بين العلماء بخلاف تقدمه عليهما ، و في الإخراج قبل ملك النصاب تقدم عليهما فلا جرم ، لم يجز وهما هنا توسط ، وهو سبب الإجزاء ، فظهر بهذه المسائل الفرق بين قاعدة ما ليس بواجب في الحال ولا في المآل ، وبين قاعدة ما ليس بواجب في الحال وهو واجب في المآل ، وأن الأول أبعد في ⁽³⁾ الإجزاء عن الواجب من إجزاء الثاني عن الواجب .

(1) زيادة من (ط) .

(2) أخرجه : أبو داود كتاب الزكاة (18) ، ابن ماجه كتاب الزكاة (61) .

(3) في (ص) : [عن] .

الفرق الخامس والخمسون

بين قاعدة ملك القريب ملكا محققا يقتضي العتق على المالك

وبين قاعدة ملك القريب ملكا مقدرا لا يقتضي العتق على المالك

1066 - وذلك أن الملك المحقق هو أن يحقق تنافيه بإجلال الآباء ، واحترام الأبناء ، فيعتق الأبناء والآباء به وغيرهم فيه الخلاف ، فمن اشترى أباه ، أو وهب له فقبله ، ونحو ذلك فقد ملكه ملكا محققا فيعتق عليه ، وأما إن قال لغيره : أعتق عن كفاة علي عبدًا من عبيدك ، فأعتق عنه أبا الطالب للعتق الذي عليه الكفاة ؛ فإن القاعدة أن العتق يصح ، وتبرأ ذمته من الكفاة ⁽¹⁾ ، ويكون الولاء للمعتق عنه ، فلأجل براءة الذمة وثبوت الولاء يتعين تقدير الملك للمعتق عنه قبل صدور العتق في الزمن الفرد حتى يكون العتق في ملك له ف تبرأ ذمته من الكفاة ، ويصير الولاء له بمقتضى العتق في ملكه ، فهذا ملك مقدر من قيل صاحب الشرع لضرورة ثبوت الأحكام ، [لا أنه] ⁽²⁾ ملك محقق فلا يلزم من هذا الملك المقدر هوان بالمملوك من جهة من قدر الملك له ⁽³⁾ ، فإن الواقع أنه لم يملكه ، وإنما الشرع أعطى هذا الملك المعلوم حكم الموجود ، والواقع المحقق عدم الملك فلا جرم لا ⁽⁴⁾ يلزم بهذا الملك المقدر عتق بل يقع عتق والده عن كفارته ، وتجزئ عنه ، ولو قلنا : إنه عتق عليه بالملك لم يجز عن الكفاة ؛ لأن المستحق عتقه بسبب غير الإعتاق ⁽⁵⁾ عن الكفاة لا يجزئ عتقه عن الكفاة ، وهذا هو تحقيق الفرق بين القاعدتين .

(1) في (ط) : [العتق] .

(2) في (ص) : [إلا أنه] .

(3) زيادة من (ط) .

(4) في (ص) : [لم] .

(5) في (ط) : [العتاق] .

الفرق السادس والخمسون

بين قاعدة رفع الوقاعات وبين قاعدة تقدير ارتفاعها

1067 - هاتان القاعدتان تلتبسان على كثير من الفقهاء الفضلاء مع أن القاعدة الأولى قاعدة امتناع ، واستحالة عقلية لا سبيل إلى أن يقع شيء منها في الشريعة ، والقاعدة الثانية واقعة في الشريعة في مواقع الإجماع ، ومواقع الخلاف ، ولقد حضرت يوماً في مجلس فيه فاضلان كبيران من الشافعية فقال أحدهما للآخر : ما معنى قول العلماء الرد بالعيب رفع للعقد من أصله ، أو من حينه ؟ قولان : أما من حينه فمستلزم مغفول ، وأما من أصله فغير مغفول بسبب أن العقد واقع في نفسه ، وهو من جملة ما تضمنه الزمن الماضي . والقاعدة العقلية أن رفع الواقع محال ، وإخراج ما تضمنه الزمان الماضي محال ، فما معنى قولهم : إنه رفع للعقد من أصله ؟ .

قال له الآخر : معنى ذلك أنه يرجع إلى رفع آثاره [دون نفس العقد] ⁽¹⁾ فقال له : الآثار ، والأحكام هي أيضاً واقعة من جملة الوقاعات ، وقد تضمنها الزمن الماضي فيستحيل رفعها كالعقد ، ويمتنع إخراجها من الزمن الماضي كسائر الماضيات ، فقال له الآخر : هذا السؤال يرد على مثلي ؟ وأظهر الغضب والنفور لقلقه وقوة السؤال ، وافترقا عن غير جواب ، وما سبب ذلك إلا الجهل بهذا الفرق .

1068 - وها أنا أوضحه لك بذكر [أربع مسائل منه] ⁽²⁾ :

1069 - (المسألة الأولى) الرد بالعيب المتقدم ذكرها ، والسؤال فيها فنقول : العقد واقع ، ولا سبيل إلى رفعه ، لكن من قواعد الشرع التقديرات ، وهي : إعطاء الموجود حكم المعدوم ، والمعدوم حكم الموجود ، فهذا العقد وإن كان واقعا ، لكن يقدره الشرع معدوماً أي يعطيه الآن حكم عقد لم يوجد لا أنه يرفع بعد وجوده فاندفع الإشكال ، وفائدة الخلاف تظهر في ولد الجارية ، والبهايم المباعة لمن تكون ؟ ، وكذلك الغلات عند من يقول بذلك هل تكون في الزمان الماضي للبائع إن قدرناه معدوماً من أصله ؟ أو المشتري إن جعلناه مرفوعاً من حينه ؟ فهذا كله مستقيم ، وليس فيه مخالفة قاعدة عقلية حتى يلزم وروء الشرع بخلاف العقل ، وهو من قاعدة تقدير رفع الوقاعات ، لا من قاعدة رفع الوقاعات ⁽³⁾ .

(2) في (ط) : [مسائل أربع] .

(1) في (ط) : [دونه] .

(3) كلام القرافي في هذه المسألة مبني على قاعدة « المقدرات لا تنافي الحقائق » وقد سبق بيان أن كلامه في هذه القاعدة غير مسلم . انظر : ترتيب الفروق واختصارها للبقوري 59/1 ، وقد نقلنا كلام البقوري عند =

1070 - (المسألة الثانية) رفضُ النيات في العبادات كالصلاة والصوم والحج والطهارة ورفضُ ⁽¹⁾ هذه العبادات بعدَ وقوعها في جميع ذلك قولان ، والمشهور في الحج والوضوء عدمُ الرفض ⁽²⁾ ، وفي الصلاة والصوم صحةُ الرفض ⁽³⁾ ، وذلك كله من المشكلات ؛ فإن النية وقعت ، وكذلك العبادة فكيف يصحُّ رفعُ الواقع ؟ وكيف يصحُّ القصدُ إلى المستحيل ؟ بل النية واقعة قطعاً ، والعبادة محققة جزئاً ، فالقصدُ لرفض ذلك ، وإبطاله قصدٌ للمستحيل ، ورفع الواقع ، وإخراج ما اندرج في الزمن الماضي منه ، وكل ذلك مستحيلٌ كما تقدم ذلك ⁽⁴⁾ في الرد بالعيب .

1071 - والجواب عنه : أن ذلك من باب التقديرات الشرعية بمعنى أن صاحب الشرع يُقدِّر هذه النية ، أو هذه العبادة في حكم ما لم يوجد ، [لا أنه] ⁽⁵⁾ يُطَّلُ وجودها المندرج في الزمن الماضي ، بل يجري عليها الآن حكم عبادة أخرى ⁽⁶⁾ لم توجد قط ، وما لم يوجد قط يستأنف فعله ، فيستأنف فعل هذه فهي من قاعدة تقدير رفع الوقائع ، لا من قاعدة رفع الوقائع .

1072 - فإن قلت : وأيّ دليل وُجِدَ في الشريعة يقتضي تمكن المكلف من هذا التقدير وأن هذا التقدير يتحقق ، ولو صح ذلك لتمكن المكلف من إسقاط جميع أعماله الحسنة والقبیحة في الزمان الماضي بطريق التقدير والقصد إليها ، فيقصد الإنسان إبطال ما مَضَى لَهُ مِنْ جِهَادٍ ، وهجرة ، وسعي في طلب العلم ، وغير ذلك من الأعمال ، بل يكون إذا قصد إلى إبطال ما تقدم له من الإيمان بمجرد القصد لعدم اعتباره من غير كفر ، ولا ردة ، ولا معنى من المعاني المنافية للإيمان أن يصير كافراً غير مؤمن في الزمان الماضي ، وأن حكم إيمانه المتقدم الآن حكم عديمه ، وحكم جميع أعماله الصالحة كلها كذلك ، وكذلك يقصد إلى إبطال زناه ، وسرقته ، وحرابه ، وأكله الربا ، وأموال اليتامى ، وغير ذلك من المناحس ، والقبائح أن يصير حكمها الآن حكم المعلوم في الزمن الماضي فيستريح من مؤاخذتها ؛ لأن عدم المؤاخذة هي أثر هذا التقدير وجميع ذلك لم يقل به ،

= الكلام على الفرق الثالث من الجزء الأول .

(1) في (ط) : [رفع] .

(2) في (ط) : [الرفع] .

(3) قال العبدى في مختصره : في كل مسألة من هذه الأربع قولان والمشهور : الإجزاء في الوضوء والحج والمسح ، بخلاف الصلاة والصوم . انظر : الأمانة في إدراك النية للقرافي ص 48 طبعة دار الباز مكة المكرمة .

(4) في (ص) : [لأنه] .

(5) زيادة من (ط) .

(6) زيادة من (ط) .

ولا قال فقيهة بفتح هذا القياس ، ولم نجده إلا في هذه المسائل الأربع ، وجميع ما يمكن أن يقال فيه من التعليل أمكن وجوده في جميع تلك الصور ، أو في بعضها ولم يرد (1) في هذه الصور الأربع نص يُخصَّصُهَا بهذا الحكم ، ويمنع من القياس عليها ، بل المقرر (2) في الشريعة أن عدم اعتبار ما وقع في الزمن الماضي يتوقف على أسباب غير الرضى كالإسلام يَهْدِيْكُمْ ما قبله ؛ والهجرة تهدم ما قبلها ، وكذلك التوبة ، والحج ، وعكسها في الأعمال الصالحة لها ما يطلها وهي الردة ، والنصوص دلت على اعتبار (3) هذه الأسباب ، أما الرضى فما نعلم فيه (4) دليلاً شرعياً يقتضي اعتباره وأن مجرد القصد مؤثر في الأعمال هذا التأثير ؟

1073 - قلت : هذا سؤال حسن قوي متجه ، ولم أجد شيئاً له اتجاه يقتضي اندفاعه على الوجه التام ؛ فالأحسن الاعتراف به .

1074 - (المسألة الثالثة) إذا قال لامرأته : إن قدم زيد آخر الشهر فأنت طالق من أوله ، فإنها مباحة الوطء بالإجماع إلى قدوم زيد ، فإذا قدم زيد آخر الشهر هل تُطْلَقُ مِنَ الْآنَ أو من أول الشهر ؟ وهو الذي يراه (5) ابن يونس (6) من أصحابنا مقتضى المذهب ، فيقضي بوقوع الطلاق فيه (7) ، والتحريم في أول الشهر ، فيرفع الإباحة الكائنة (8) في وسط الشهر ، وهي كانت واقعة فيلزم رفع الواقع ، وهو محال كما تقدّم .

1075 - والجواب أنه من باب التقدير الشرعي بمعنى أنا نقدر أن تلك الإباحة في حكم العدم ، لا أنا نعتقد أنها ارتفعت من الزمن الماضي ، بل حكمها الآن حكم المرتفعة ، وقد تقدمت هذه المسألة في باب فرق الشروط والبحث فيها مع الشافعي فلتطالع من هناك فإنه مُستَوْفَى .

1076 - (المسألة الرابعة) إذا أعتق عن غيره فإننا نقدر له الملك قبل العتق عنه ، مع أن

(1) في (ص) : [ير] . (2) في (ص) : [المتقرر] .

(3) زيادة من (ط) . (4) في (ط) : [أحداً ذكر] .

(5) في (ص) : [رآه] .

(6) ابن يونس : هو محمد بن عبد الله بن يونس التميمي ، أبو بكر الصقلي ، الفقيه ، الفرضي ، الفاضل ، الملازم للجهاد ، أخذ عن أبي الحسن الحصري ، وعتيق بن عبد الحميد وغيرهما من علماء صقلية وعن شيوخ القيروان ، وأكثر من النقل عن بعضهم منهم أبو عمران الفاسي ، ألف كتاباً خلافاً للمدونة أضاف إليها غيرها من أمهات الكتب ، توفي سنة 451 هـ . انظر : شجرة النور الزكية ص 111 .

(7) زيادة من (ط) . (8) في (ص) : [الكامنة] .

الواقع عدم ملكه له قبل العتق ، وذلك لعدم من جملة الواقعات ، و الواقع من عدم ، أو وجود في الزمن الماضي يستحيل رفعه فكيف يرتفع عدم الملك ، و يثبت نقيضه وهو الملك ؟!

1077 - والجواب عنه : أنه من باب التقدير فيقدر ذلك لعدم في حكم المرتفع ، لا أنا نرفعه ، بل نعطيه الآن ⁽¹⁾ حكم الارتفاع من أجزاء العتق ، وثبوت الولاء ، وغير ذلك ، وكذلك نقدر [ارتفاع عدم] ⁽²⁾ ملك الدية في قتل الخطأ من قبل الموت بالزمن الفرد ليصبح الإرث خاصة ، وهذه التقادير كثيرة في الشريعة ، وقد بينت [ذلك كله مستوفى] ⁽³⁾ في كتاب « الأمانة في إدراك النية » ⁽⁴⁾ ، وإنه لا يخلو باب من أبواب الفقه عن التقدير .

1078 - وهذه الفروع كلها تقتضي الفرق بين قاعدة ارتفاع الواقع ، وبين قاعدة تقدير ارتفاع الواقع وأن الأول مستحيل مطلقا ، والثاني ممكن مطلقا [وبالله التوفيق] ⁽⁵⁾ .

(1) زيادة من (ط) .

(2) ساقطة من (ط) .

(3) زائدة من (ط) .

(4) بين القرافي ذلك كله مستوفى في كتابه « الأمانة في إدراك النية » وذلك في الباب العاشر منه « فيما يقوله الفقهاء من أن النية تقبل الرفض مع أن رفض الواقع مستحيل ، فذكروا عشر مسائل منها ثلاث من المسائل المذكورة هنا وهي : الاختلاف في الرد بالعيب من أوله ، والعتق عن الغير ، وأما رفض النيات في العبادات فقد ذكره في مقدمة الفصل قبل الولوج في مسأله . (انظر : الأمانة في إدراك النية للقرافي ص 48 - 52 طبعة دار الباز مكة المكرمة) .

(5) زيادة من (ط) .

الفرق السابع والخمسون

بين قاعدة تداخل الأسباب وبين قاعدة تساقطها

1079 - اعلم أنَّ التداخل ، والتساقط بين الأسباب قد استويا في أنَّ الحكم لا يترتب على السبب الذي دَخَلَ في غيره ، ولا عَلَى السبب الذي سَقَطَ بغيره ، فهذا هو وَجْهُ الجمع بين القاعدتين ، والفرق بينهما : أنَّ التداخل بين الأسباب معناه أنَّ يوجد سببان مُسَبِّهُمَا واحد ، فَيُترتب عليهما مُسَبَّب واحد مع أنَّ كُل واحد منهما يقتضي مُسَبِّباً من ذلك النوع ، ومُقْتَضًى القياس أنَّ يترتب من ⁽¹⁾ ذلك النوع مُسَبِّبَيْن ، وقد وقع الأول في كثير من الصور ، والثاني أيضاً واقع في الشريعة ، وهو الأكثر . أما التداخل الذي هو أَقْل فَقَدْ وَقَعَ في الشريعة في ستة أبواب :

1080 - الأول : الطهارات كالوضوء ، والغُسل إذا تكررت أسبابهما المختلفة كالحيض والجنابة ، أو التمثالة كالجنابتين ، أو الملامستين في الوضوء ، فإنه يُجْزئ وضوء واحد وغسل واحد ، ودخل أحد السببين في الآخر فلم يظهر له أثر ، وكالوضوء مع الغُسل فإنَّ سبب الوضوء الذي هو الملامسة اندرج في الجنابة فلم يترتب عليه وجوب وضوء وأجزأه الغُسل ⁽²⁾ .

1081 - الثاني : الصلوات كتداخل تحية المسجد مع صلاة الفرض مع تعدد سببها ، فيدخل دخول المسجد الذي هو سبب التحية في الزوال الذي هو سبب الظُّهر - مثلاً - فيقوم سبب الزوال مقام سبب الدخول فيكتفى به .

1082 - الثالث : الصيام [كصيام رمضان ⁽³⁾] مع صيام الاعتكاف ، فإن الاعتكاف سبب لتوجيه الأمر ⁽⁴⁾ بالصوم ، ورؤية هلال رمضان سبب توجيه الأمر بصوم رمضان ⁽⁵⁾ ،

(1) زيادة من (ط) .

(2) إذا اغتسل من الجنابة ، ولم يكن قد توضأ يقوم الغسل عن الوضوء . قالت عائشة : « كان رسول الله ﷺ لا يتوضأ بعد الغسل » الحديث أخرجه النسائي في كتاب الغسل والتميم (427) ، والترمذي في كتاب الطهارة (100) ، وأبو داود في كتاب الطهارة (218) . (3) في (ص) : [كرمضان] . (4) اختلف الفقهاء في وجوب الصوم للمعتكف فذهب الأحناف والمالكية إلى أنه لا اعتكاف إلا بالصوم حيث جاء في فتح القدير : « والصوم شرط عندنا » .

وجاء في المدونة : « سئل ابن القاسم أيكون الاعتكاف بغير صوم في قول مالك ؟ فقال : لا يكون إلا بالصوم » . ورأى الشافعية أن الصوم غير شرط في الاعتكاف جاء في الحاوي الكبير . فأما الصوم بغير واجب فيه [أي في الاعتكاف] ، بل إن اعتكف ففطر جاز ، وكذلك لو اعتكف في العيدين وأيام التشريق ، أو اعتكف ليلاً جاز . انظر : فتح القدير 390/2 ، والمدونة الكبرى 195/1 ، والحاوي الكبير 358/3 .

(5) لقوله تعالى : ﴿ قَمَنَ مَبْعَدُكُمْ أَنْتَهُرَ قَلْبُكُمْ ﴾ سورة البقرة الآية : 185 .

فيدخلُ سببُ الاعتكافِ في سببِ رؤية الهلالِ ، ويتداخلُ الاعتكافُ ، ورؤية الهلالِ .
1083 - الرابع : الكفاراتُ في الأيمانِ على المشهورِ في حملِ الأيمانِ على التكرارِ دونِ الإنشاءِ ، بخلافِ تَكَرُّرِ الطلاقِ يُحْمَلُ على الإنشاءِ حتى يريدَ التكرارَ ⁽¹⁾ ، وفي كَفَّارَةِ إفسادِ رمضانَ إذا تكررَ الوطءُ منه في اليومِ الواحدِ عندنا على الخلافِ ، وعند أبي حنيفةَ في اليومين ، وله قولان في الرمضائين .

1084 - الخامس : الحدودُ المتماثلةة ، وإن اختلفت أسبابها كالقذفِ وشربِ الخمرِ ، أو تماثلت كالزنا مِرارًا ، والسرقَة مِرارًا ، والشربِ مِرارًا قَبْلَ إقامةِ الحدِّ عليه ، وهي من أولى الأسبابِ بالتداخلِ ؛ لأنَّ تكررها مُهْلِكٌ .

1085 - السادس : الأموالُ كالوطائِ بالشبهةِ المتحدةِ إذا تكررَ الوطءُ فإنَّ كُلَّ وَطْأَةٍ لو انفردت أوجبتَ مَهْرًا تامًّا مِنْ صَدَاقِ المِثْلِ ، ولا يجبُ في ذلك إلا صَدَاقٌ واحدٌ ، وكديةِ الأطرافِ مع النفسِ ، فإنه إذا قَطَعَ أطرافَهُ ، وسرى ذلك لنفسه اكتفى صاحبُ الشرعِ بديّةِ واحدةٍ للنفسِ ، مع أنَّ الواجبَ قَبْلَ السريانِ نحو عشرِ دياتٍ بحسبِ تعددِ العضو المجني عليه . ومع ذلك يسقطُ الجميعُ ، و لا يلزم إلا ديةٌ واحدةٌ .

تفريعٌ على هذا :

1086 - قد يدخلُ القليلُ مع الكثيرِ كديةِ الإضْبَعِ مع التَّفْسِ ، [والكثيرُ مَعَ القليلِ كديةِ الأطرافِ مع النفسِ ، و المتقدِّمُ مع المتأخِّرِ] ⁽²⁾ كحدثِ الوضوءِ مع الجنابةِ ، والمتأخِّرُ مع المتقدِّمِ كالوطأتِ المتأخِّرةِ مع الوطأةِ المتقدِّمةِ الأولى ، وموجباتُ أسبابِ الوضوءِ ، والغُسْلِ مع [اندراجِهِ في] ⁽³⁾ الموجبِ الأولِ ، والطرفانِ في الوسطِ كاندراجِ الوطأةِ الأولى ، والأخيرةِ ⁽⁴⁾ في وطءِ الشبهةِ فإنها قد تُوطَأُ أولاً ، وهي مريضةُ الجسمِ عديمةُ المالِ ، ثم تصبَحُ ، وتَرثُ مالاً عظيماً ، ثم تَسْقُمُ في جسمها ، ويذهبُ مالُها ، وهي تُوطَأُ في تلكِ الأحوالِ كُلِّها بشبهةٍ واحدةٍ ، فإنها يجبُ لها عند الشافعي [ﷺ] ⁽⁵⁾ صَدَاقُ المِثْلِ في أعْظَمِ أحوالِها ، وأعْظَمِ أحوالِها في هذه الصورةِ الحالةِ الوُسْطَى فيجبُ الصَدَاقُ باعتبارِها ، وتَدْخُلُ فيها الحالةُ الأولى والحالةُ الأخيرةُ فيندرجُ الطرفانِ في

(1) لو قال لمدخول بها ومن في حكمها : أنت طالق أنت طالق أنت طالق في مجلس واحد ونوى تكرار الوقوع ، فإنه يقع ثلاثاً عند الأئمة الأربعة ، ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره . (انظر : جواهر الإكليل 348/1 ، والعدوي على الحرشي 50/4) .

(2) ، (3) ساقطة من (ص) .

(5) ساقطة من (ط) .

(4) في (ط) : [الآخرة] .

الوسط ، وهذا المثال إنما يجب على مذهب الشافعي رحمته الله ⁽¹⁾ ، وأما على مذهب مالك رحمته الله ⁽²⁾ فإنما يُعْتَبَرُ الوطأة الأولى كيف كانت ، وكيف صادفت ويندرج ما بعدها فيها ، وتكون عنده من باب اندراج المتأخر في المتقدم ، لا من باب اندراج الطرفين في الوسط .

1087 - وأما القسم الذي هو أكثر في الشريعة ، وهو عدم التداخل مع تماثل الأسباب . فكالإتلافين يجب بهما ضمانان ، ولا يتداخلان ، وكالطلاقين يتعدّد أثرهما ، ولا يتداخلان ، بل يُتَقَضُّ كلُّ طلاقٍ من العصمة طلقاً إلا أن يَتَوَيَّرَ التأكيد ، أو الخبر عن الأول ، وكالزوالين فإنهما يوجبان ظهريين ، وكذلك بقية أوقات الصلوات وأسبابها ، وكالتذنين يتعدّد منورهما ولا يتداخل ، وكالوصيتين بلفظ واحد لشخص واحد فإنه يتعدّد له الموصى به على الخلاف ، وكالسبيين لرجل واحد أو رجلين بمعنى واحد ، أو مُخْتَلَفٍ ، فإنه يوجب تعدّد التعزير ، والمؤاخذه ، وكما لو استأجر منه شهراً ثم استأجر منه شهراً ، ولم يعين فإنه يحمل على شهرين ، وكما لو اشترى منه صاعاً من هذه الصبرة ، ثم اشترى منه صاعاً من هذه الصبرة فإنه يحمل على صاعين ، وهو كثير جداً في الشريعة ، و ⁽³⁾ الأصل أن يترتب على كل سبب مُسَبِّبُهُ ، والتداخل على خلاف الأصل ، وأما تساقط الأسباب ، فإنما يكون عند التعارض ، وتنافي المسببات بأن يكون أحد السبيين يقتضي شيئاً ، والآخر يقتضي ضده فيقدم صاحب الشرع الراجح منهما على المرجوح ، فيسقط المرجوح ، أو يستويان ، فيتساقطان معاً .

1088 - هذا هو ضابط هذا القسم ، وهو قسمان : تارة يقع الاختلاف في جميع الأحكام ، وتارة في البعض .

1089 - أما القسم الأول وهو : التنافي في جميع الأحكام فكالردة مع الإسلام ، والقتل ، والكفر مع القرابة الموجبة للميراث ، فإنهما يقتضيان عدم الإرث ⁽⁴⁾ ، وكالدّين مُسَقِطٌ للزكاة ، وأسبابها توجبها ، وكالبيتين إذا تعارضتا ، و ⁽⁵⁾ الأصلين إذا قُطِعَ رَجُلٌ ملفوف في الثياب فتنازع هو والولي في كونه كأن حيا حالة الجنابة فالأصل بقاء الحياة ،

(1 ، 2) ساقطة من (ط) . (3) في (ص) : [وهو] .

(4) من موانع الإرث الكفر لقوله رحمته الله : « لا يورث أهل ملتين » ، والقتل العمد لقوله رحمته الله : « قاتل العمد العدوان لا يرث » (انظر : الذخيرة للقرافي 17/13) .

(5) في (ط) : [أو] .

والأصلُ أيضًا ⁽¹⁾ عَدَمَ وجوبِ القِصَاصِ ، والغالين - وهما الظاهران - كاختلافِ الزوجين في متاعِ البيت ، فإن اليدَ للرجلِ ظاهرةً في المِلْكِ ، وكونُ المدعى فيه مِنْ قُماشِ النساءِ دونَ الرجالِ ظاهرٌ في كونه للمرأة دون الرجل ، فقدمنا نَحْنُ هذا الظاهرَ ، وسَوَّى الشافعي بينهما بناءً على أَنَّ لهما مَعَا يَدًا ، وهي ظاهرةٌ في المِلْكِ . ومالكٌ يقولُ : اليدُ خاصةٌ بالرجلِ ؛ لأنه صَاحِبُ المنزل ، وكذلك إذا كان المتاعُ يصلحُ لهما ؛ قَدَّمَ مِلْكُ الرجلِ فيه بناءً على اختصاصِهِ باليدِ ، وكالمفردَيْنِ برؤية الهلالِ ، والسماءِ مُضحِجَةً ، والمصبرُ كثيرٌ ، قَدَّمَ مالكٌ ظاهرَ العدالةِ ، وقدم سحنون ⁽²⁾ ظاهرَ الحال ، وقال : الظاهرُ كذبهما ؛ لأنَّ العددَ العظيمَ مع ارتفاعِ الموانعِ يقتضي أَنَّ يَرَاهُ جَمْعٌ عظيمٌ ، فانفراذَ هذين دليلٌ كذبهما ، ولم يُوجِبِ الصومُ بشهادتهما ، والأصلُ ، والظاهرُ كالمقبرةِ النبوشةِ ، الأصلُ عَدَمُ النجاسةِ ، والظاهرُ عَدَمُ وُجُودِها بسببِ التَّيَشِّ ، فهذه الأقسامُ كُلُّها متنافيةٌ من جميعِ الوجوهِ في مُسَبِّبَاتِهَا .

1090 - وأما التساقطُ بسببِ التنافي في بعضِ الوجوهِ ، وفي بعضِ الأحكامِ كالنكاحِ مَعَ المِلْكِ إذا عَقَدَ على أَمِيهِ ، فَإِنَّ النكاحَ يوجبُ إباحةَ الوطءِ ، والمِلْكُ يوجبُ مَعَ ذَلِكَ مِلْكَ الرِّقَبَةِ ، والمنافعِ ، فسقطَ النكاحُ تغليتها للمِلْكِ ؛ بسببِ قُوَّتِهِ ، وتكونُ الإباحةُ الحاصلةُ مضافةً للمِلْكِ فقط ، ولا يَخْصُلُ تداخلُ ، فلا يُقالُ : هي مضافةٌ لهما البتَّةُ ، وكما إذا اشترى امرأته [وَصَّيَرَهَا أَمْتَهُ] ⁽³⁾ فَإِنَّ النكاحَ السابقَ يقتضي الإباحةَ ، وكذلكَ الشراءُ اللاحقُ يقتضي الإباحةَ مع بقيةِ آثارِ المِلْكِ ، فأسقطَ الشرعُ النكاحَ السابقَ بالمِلْكِ اللاحقِ عَكْسَ القِسْمِ الأولِ ، فَإِنَّ الأولَ قَدَّمَ فيه السابقَ ، وهذا قَدَّمَ فيه اللاحقَ ، والفرقُ : إن المِلْكَ أقوى من النكاحِ لاشتِمَالِهِ على إباحةِ الوطءِ ، وغيره ، فلما

(1) زيادة من (ط) .

(2) هو عبد السلام بن حبيب بن حسان بن هلال بن بكار بن ربيعة بن عبد الله التتوخي ، الإمام العلامة ، فقيه المغرب ، أبو سعيد الحمصي الأصل ، المغربي القيرواني المالكي . قاضي القيروان ، وصاحب « المدونة » ويا لقب بسحنون .

وعن يونس بن عبد الأعلى قال : سحنون سيد أهل المغرب ، قيل : كان إذا قرئت عليه « مغازي » ابن وهب تسيل دموعه ، وإذا قرئ عليه « الزهد » لا ين وهب يكي . [وعن سحنون قال : ما عميت علي مسألة إلا وجدت فرجها في كتب ابن وهب] ، وقال عيسى بن مسكين : سحنون راهب هذه الأمة ، ولم يكن بين مالك وسحنون أحد ألقاه من سحنون ، توفي في شهر رجب أربعين ومائتين ، وله ثمانون سنة ، وخلفه ولده محمد . انظر : سير أعلام النبلاء 70/10 ، المعبر 34/2 .

(3) زيادة من (ط) .

كان أقوى قَدَمَهُ صَاحِبُ الشَّرْعِ سَابِقًا ، ولاحقًا [ولو لاحظنا] ⁽¹⁾ أَنَّ السَّابِقَ يُقَدَّمُ بحصوله في المحلِّ ، وسبقه لاندفع الشراء عن الزوجة ، و بقيت زوجةً وَيُطَلَّ البَيْعُ ، لكنَّ السُّرَّ ما ذَكَرْتُهُ لَكَ ، ومن ذَلِكَ عَلِمَ الحَاكِمُ مع البينة إذا شَهِدَتْ بما يَعْلَمُهُ فَإِنَّ الحُكْمَ مضافٌ للبينة دونِ عِلْمِهِ عند مالِكٍ ، والقضاء بالعلم ساقطٌ حَذَرًا من قُضَاةٍ ⁽²⁾ السَّوِّءِ وسدًّا لذريعة الفسادِ على الحُكَّامِ بِالثَّهْمِ ، وعلى النَّاسِ بالقضاءِ عليهم بالباطلِ ، وعند الشافعيّ [ﷺ] ⁽³⁾ عِلْمُهُ مَقْدَمٌ على البينة ، لأنَّ البينة لا تَفِيدُ إلا الظَّنَّ ، والعلمُ أَوْلَى من الظَّنِّ ، ويَحْتَمِلُ مذهبُهُ أَنَّهُ يَجْمَعُ ، بينهما ، ويجعل الحُكْمَ مَضَافًا إِلَيْهِمَا لعدم التنافي بينهما ، و من ذَلِكَ مَنْ وَجَدَ في حَقِّهِ سَبَبَانِ للتوريثِ بالفَرَضِ في أَنْكِحَةِ المَجُوسِ ، فإنه يَرِثُ بِأَقْوَاهِمَا ، وَيَسْقُطُ الآخرُ مع أَنَّ كليهما يقتضي الإِرْثَ كالابنِ [إذا كان] ⁽⁴⁾ أَخَا لَأُمِّ كما إذا تَزَوَّجَ أُمَّةٌ ، فولدَها حينئذِ ابْنُهُ ، وهو أخوه لَأُمِّه فإنه يَرِثُ بالبنوة ، وتسقط الأخوةُ ، أما إن كانا سببين : الفَرَضُ ، والتعصيبُ فَإِنَّهُ يَرِثُ بهما كالزوج ابنِ عمٍّ ، يأخذ النصفَ بالزوجية ، والنصفَ الآخرَ بكونه ابنَ عمٍّ ، فهذه مثلُ ، ومساائلُ تُوجِبُ الفرقَ بين قاعدة تداخلِ الأسبابِ ، وتساقطها على اختلافِ التداخلِ ، والتساقطِ .

(2) في (ط) : [القضاء] .

(4) ساقطة من (ص) .

(1) في (ط) : [ولاحظنا] .

(3) ساقطة من (ط) .

الفرق الثامن والخمسون

بين قاعدة المقاصد وقاعدة الوسائل

1091 - وربما عَجَزَ عن الوسائل بالذرائع ، وهو اصطلاح أصحابنا ، وهذا اللفظ المشهور في مذهبنا ، ولذلك يقولون سدّ الذرائع ومعناه : حَشَمُ مادةٍ وسائل الفساد دَفْعًا لها ، فمتى كان الفعل السالم عن المفسدة وسيلةً للمفسدة مَنَعَ مالكٌ من ذَلِكَ الفعل في كثير من الصور ⁽¹⁾ ، وليس سدّ الذرائع من خواصّ مذهب مالك رحمته الله ⁽²⁾ كما يتوهمه كثير من المالكية ، بل الذرائع ثلاثة أقسام :

1092 - قَسَمَ أجمعت الأمة على سَدِّه ، ومنعه ، وحسمه كحفر الآبار في طُرُق المسلمين ، فإنه وسيلةٌ إلى إهْلَاكِهم فيها ، وكذلك إلقاء الشَّمِّ في أطعمتهم ، وسبّ الأصنام عند مَنْ يُقَلِّم من حاله أنه يَنْسُبُ الله تعالى عند سَبِّها ⁽³⁾ .

1093 - وقَسَمَ أجمعت الأمة على عدم منعه ، وأنه ذريعةٌ لا تُسَدُّ ، ووسيلةٌ ⁽⁴⁾ لا تُحَسَّمُ ، كالمنع من زراعة العنب خشية الخمر ، فإنه لم يقل به أحدٌ ، والمانع من المجاورة في البيوت خشية الزنا .

1094 - وقسم اختلف فيه العلماء هل يُسَدُّ أم لا ؟ كبيع الآجال - عندنا - كمن باع سلعة بعشرة [دراهم] ⁽⁵⁾ إلى شهر ، ثم اشتراها بخمسة قبل الشهر ، فمالك يقول : إنه أخرج من يده خمسة الآن ، وأخذ عشرة آخر الشهر . فهذه وسيلة لسلف خمسة بعشرة إلى أجل توسلا بإظهار صورة البيع لذلك ⁽⁶⁾ ، والشافعي - رحمته الله ⁽⁷⁾ يقول ⁽⁸⁾ : ينظر

(1) قال الباجي : ذهب مالك إلى المنع من سدّ الذرائع ، وهي المسألة التي ظاهرها الإباحة ، ويتوصل بها إلى فعل المحظور ، مثل بيع السلعة بمائة إلى أجل ، ويشتريها بخمسين نقدا ، فهذا قد توصل إلى خمسين بذكر السلعة . وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يجوز المنع من سدّ الذرائع . (انظر : البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي 82/6) .
(2) ساقطة من (ط) .

(3) قال تعالى : ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ سورة الأنعام الآية : 108 .

(4) في (ص) : [ذريعة] . (5) زيادة من (ط) .

(6) ويمنع من البيوع ما أدى لمنوع يكثر قصده للمتبايعين كسلف بمنفعة : أي كبيع أدى إلى ذلك ؛ كبيعه سلعة بعشرة لأجل ثم يشتريها بخمسة نقدا ، أو إلى أجل أقل ، فقد آل الأمر إلى رجوع السلعة لربها ، وقد دفع قليلا عاد إليه كثيرا . (انظر : الشرح الصغير 117/3) .

(7) ساقطة من (ط) . (8) ساقطة من (ص) .

إلى صورة البيع ويحمل الأمر على ظاهره فيجوز ذلك ⁽¹⁾ .

وهذه البيوع يُقَالُ : إنها تصل إلى ألف مسألة اختص بها مالك ، - ﷺ - ⁽²⁾ وخالفه فيها الشافعي . وكذلك اختلف في النظر إلى النساء هل يَحْرُمُ ؛ لأنه يؤدي إلى الزنا ، أو ⁽³⁾ لا يحرم ؟ والحكم بالعلم هل يحرم ؛ لأنه وسيلة للقضاء بالباطل من القضاة السوء أو لا يحرم ⁽⁴⁾ ؟ .

وكذلك اختلف في تضمين الصناع ؛ لأنهم يؤثرون في السلع بصنعتهم ، فتتغير السلع فلا يعرفها ربها إذا بيعت فيضمنون سداً للذريعة الأخذ أم لا يضمنون ؛ لأنهم أجزاء ، وأصل الإجارة على الأمانة ؟ قولان ، وكذلك تضمين حاملة الطعام لئلا تمتد أيديهم إليه ، وهو كثير في المسائل ، فنحن قلنا بسد هذه الذرائع ، ولم يقل بها الشافعي ، فليس سد الذرائع خاصاً بمالك - ﷺ - بل قال بها هو أكثر من غيره ، وأصل سدها مجمع عليه .

1095 - (تنبيه) : اعلم أن الذريعة كما يجب سدّها يجب فتحها ، وتكره ، وتندب ، وتباح ، فإن الذريعة هي الوسيلة ، فكما أن وسيلة المحرم مُحَرَّمَةٌ فوسيلة الواجب واجبة كالسعي للجمعة والحج .

1096 - وموارد الأحكام على قسمين : مقاصد وهي : المتضمنة للمصالح والمفاسد في أنفسها . ووسائل وهي : الطرق المفضية إليها ، وحكمها حكم ما أفضت إليه من تحریم وتحليل ، غير أنها أخفض رتبة من المقاصد في حكمها ، والوسيلة إلى أفضل المقاصد أفضل الوسائل ، وإلى أقبح المقاصد أقبح الوسائل ، وإلى ما يتوسط متوسطة ، ومما يدل على حُسن الوسائل الحسنة قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظُلْمٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخَصَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْغُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ ﴾ [التوبة : 120] فأثابهم الله على الظلم ، والنصب ، وإن لم يكونا من فعلهم ؛ بسبب أنهما حصلاً لهم بسبب التوسل إلى الجهاد الذي هو وسيلة لإعزاز الدين ، وصور المسلمين ، فيكون الاستعداد وسيلة الوسيلة .

(1) قال الشافعي ﷺ : ولا بأس بأن يبيع الرجل السلعة إلى أجل ، ويشتريها من المشتري بأقل بنقد ، وعرض إلى أجل . (انظر : مختصر المزني بهامش كتاب الأم للشافعي 201/2 ، والحاوي الكبير للمارودي 350/6) .

(2) ساقطة من (ط) .

(3) في (ص) : [أم] .

(4) في (ص) : [أم لا يحرم] .

1097 - (تنبيه) : القاعدة أنه كُلَّمَا سَقَطَ اعتبارُ المقصد سَقَطَ اعتبارُ الوسيلة ، فإنها تَبَعُ له في الحكم ، وقد خُولِفَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ فِي الْحَجِّ فِي إِمْرَارِ الْمَوْسِي عَلَى رَأْسِ مَنْ لَا شَعْرَ لَهُ مَعَ أَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى إِزَالَةِ الشَّعْرِ فَيَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَقْصُودٌ ⁽¹⁾ فِي نَفْسِهِ ، وَإِلَّا فَهُوَ مُشْكَلٌ عَلَى الْقَاعِدَةِ .

1098 - (تنبيه) : قد تَكُونُ وَسِيلَةٌ مُحَرَّمَةٌ إِذَا أَفْضَتْ إِلَى مَصْلَحَةٍ رَاجِحَةٍ كَالْتَوَسُّلِ إِلَى فِدَاءِ الْأَسَارَى بِدَفْعِ الْمَالِ لِلْكَفَّارِ الَّذِي هُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِمُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُمْ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ عِنْدَنَا ، وَكَدَفِ مَالٍ لِرَجُلٍ يَأْكُلُهُ حَرَامًا حَتَّى لَا يَزْنِيَ بِامْرَأَةٍ إِذَا عَجَزَ عَنْ دَفْعِهَا إِلَّا بِذَلِكَ ، وَكَدَفِ الْمَالِ لِلْمُحَارِبِ حَتَّى لَا يَقَعَ الْقِتَالُ ⁽²⁾ بَيْنَهُ ، وَيَبِينُ صَاحِبُ الْمَالِ عِنْدَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَالَى وَلَكِنَّهُ اشْتَرَطَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا .
فهذه الصورُ كُلُّهَا لِدَفْعِ وَسِيلَةِ الْمَعْصِيَةِ بِأَكْلِ الْمَالِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ مَأْمُورٌ بِهِ لِرَجْحَانِ مَا يَحْصُلُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ عَلَى هَذِهِ الْمَفْسَدَةِ .

1099 - (تنبيه) : يَتَفَرَّعُ ⁽³⁾ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ فَرْقٌ آخَرٌ ، وَهُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ كَوْنِ الْمَعَاصِي أَسْبَابًا لِلرَّخْصِ ، وَبَيْنَ قَاعِدَةٍ مُقَارِنَةٍ الْمَعَاصِي لِأَسْبَابِ الرِّخْصِ ، فَإِنَّ الْأَسْبَابَ مِنْ جُمْلَةِ الْوَسَائِلِ ، وَقَدْ تَبَسَّتْ هَاهُنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ ، فَأَمَّا الْمَعَاصِي فَلَا تَكُونُ أَسْبَابًا لِلرِّخْصِ ؛ وَلِذَلِكَ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ لَا يَقْصُرُ ، وَلَا يُفْطِرُ ؛ لِأَن سَبَبَ هَذَيْنِ السَّفَرِ ، وَهُوَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَعْصِيَةٌ ، فَلَا يَنَاسِبُ الرِّخْصَةَ ؛ لِأَن تَرْتِيبَ التَّرْخِصِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ سَعْيٌ فِي تَكْثِيرِ تِلْكَ الْمَعْصِيَةِ بِالتَّوَسُّعِ عَلَى الْمُكَلِّفِ بِسَبَبِهَا ، وَأَمَّا مُقَارِنَةُ الْمَعَاصِي لِأَسْبَابِ الرِّخْصِ فَلَا تَمْتَنِعُ إِجْمَاعًا ، كَمَا يَجُوزُ لَأَفْسُقِ النَّاسِ وَأَعْصَابِهِمُ التَّيَمُّمُ إِذَا عَدِمَ الْمَاءُ ، وَهُوَ رِخْصَةٌ ، وَكَذَلِكَ الْفَطْرُ إِذَا أَضْرَّ بِهِ الصُّوْمُ ، وَالْجُلُوسُ إِذَا أَضْرَّ بِهِ الْقِيَامُ فِي الصَّلَاةِ وَيَقَارِضُ ، وَيَسَاقِي ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الرِّخْصِ ، وَلَا تَمْتَنِعُ الْمَعَاصِي مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ أَسْبَابَ هَذِهِ الْأُمُورِ غَيْرُ مَعْصِيَةٍ ⁽⁴⁾ ، بَلْ هِيَ عَاجِزَةٌ عَنِ الصُّوْمِ وَنَحْوِهِ ، وَالْعَجْزُ لَيْسَ مَعْصِيَةً ، فَالْمَعْصِيَةُ هَاهُنَا مُقَارِنَةٌ لِلْسَّبَبِ لَا سَبَبٌ ، وَبِهَذَا الْفَرْقِ يَبْطُلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنْ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ لَا يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهَا ؛ لِأَن سَبَبَ أَكْلِهِ خَوْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ لَا سَفَرُهُ ⁽⁵⁾ ،

(1) فِي (ص) : [مَقْصِد] .

(2) فِي (ط) : [الْقِتْل] .

(3) فِي (ط) : [تَفَرَّع] .

(4) فِي (ص) : [مَعَاصِيَة] .

(5) يَقُولُ الْبَقُورِيُّ : قُلْتُ : وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ : وَكَذَلِكَ سَفَرُ الْمَعْصِيَةِ ، لَيْسَ لِصَاحِبِهِ أَنْ يَقْصُرَ لَا يَصْدُقُ ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَةَ فِي التَّقْصِيرِ الْمَشَقَّةُ ، وَقَدْ وَجَدْتُ ، وَالسَّفَرُ مُقَارِنٌ كَمَا أَمَرَ عَلَى قَوْلِكَ : فِي الْمَيْتَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . (انظر : تَرْتِيبُ الْفُرُوقِ وَإِخْتِصَارُهَا 321/1) .

فالمعصية مقارنة لسبب الرخصة ، لا أنها هي السبب ، ويلزم هذا القائل أن لا يبيح للعاصي جميع ما تقدم ذكره ، وهو خلاف الإجماع ، فتأمل هذا الفرق فهو جليل⁽¹⁾ حسن في الفقه .

ويلزم هذا القائل أن يجعل السفر هو سبب عدم الطعام المباح حتى احتاج إلى أكل الميتة أن من خرج ليشرق فوق⁽²⁾ فانكسرت يده أن لا يمسح على الجبيرة ، ولا يفطر إذا خاف من الصوم ، ومن الكسر الهلاك ، وأن لا يتيمم إذا عجز عن استعمال الماء حتى يثوب كما قال في الأكل [في السفر]⁽³⁾ ، فيلزم بقاء المصّر على معصيته بلا صلاة لعدم الطهارة ، وتعطل عليه أمور كثيرة من الأحكام ، ولا قائل بها فتأمل ذلك .

(2 ، 3) زيادة من (ط) .

(1) في (ص) : [جلي] .

الفرق التاسع والخمسون

بين قاعدة عدم علة الإذن أو التحريم

وبين عدم علة غيرهما من العلل

1100 - اعلم أن عدم كُُلِّ واحدة من هاتين العلتين علة للحكم الآخر بخلاف غيرهما من العلل ، فعدم علة الإذن علة التحريم ، وعدم علة التحريم علة الإذن ، وأما عدم علة الوجوب ، فلا يلزم منه شيء ، فقد يكون غير الواجب مُحَرَّمًا ، وقد يكون مُبَاحًا ، أو مندوبًا ، أو مكروهًا ، وكذلك عدم علة الندب ، أو الكراهة قد يكون الفعل بعد ذلك وَاجِبًا ، أو مُحَرَّمًا ، أو مباحًا ، أما متى عُدِمَتْ علة الإذن تَعَيَّنَ التحريم ، ومتى عُدِمَتْ علة التحريم تَعَيَّنَ الإذن ، ويتضح ذلك بذكر ثلاث مسائل :

1101 - (المسألة الأولى) : علة النجاسة الاستقذار ، فمتى كانت العين ليست بمستقدرة فحكم الله تعالى في تلك العين عدم النجاسة ، وأن تكون طاهرة ، فعلة الطهارة عدم علة النجاسة فهذا هو شأن هذا المقام إلا أن يحدث ⁽¹⁾ معارض من جهة أخرى يعارضنا عند عدم العلة كما في الخمر ، فإن الخمر ليست بمستقدرة ، وإنما قُضِيَ بتنجيسها ؛ لأنها مطلوبة الإبعاد ، والقول بتنجيسها يُقْضَى ⁽²⁾ إلى إبعادها ، وما يفضي إلى المطلوب مطلوب ، فتنجيسها مطلوب ، فتكون نجسة ، فهذه علة أخرى غير الاستقذار وجدت ⁽³⁾ عند عدمه فقامت مقامه ، وإلا فالحكم ما ذكر عند عدم المعارض ، وأكثر الفقهاء يُمكنُّه أن يعلل النجاسة ، وإذا سألته عن علة الطهارة لا يعلمها ، وهي عدم علة النجاسة ، وإذا سئل أيضًا أكثر الفقهاء عن النجاسة إلى أي الأحكام الخمسة ترجع ؟ ربما عَشَرَ عليهم ⁽⁴⁾ ذلك [وظن أنها حكم آخر من أحكام الوضع ، أو غيرها ، وليس كذلك ، بل هي ترجع إلى أحد الأحكام الخمسة ، وهو التحريم ، وكذلك إذا قيل لهم ما الطهارة ؟ عَشَرَ عليهم ذلك] ⁽⁵⁾ حتى رأيت لبعض الأكابر أن الطهارة عبارة عن استعمال الماء الطهور في العين التي قُضِيَ عليها بالطهارة ، وهذا ليس بصحيح ، فإن بطون الجبال ، وتلال الرمال ، وبتون الأرض طاهرة مع عدم استعمال الماء فيها ، بل النجاسة تُزَجُّعُ إلى تحريم الملابس

(2) ساقطة من (ص) .

(4) في (ط) : [عليه] .

(1) في (ص) : [الحدث] .

(3) في (ص) : [أوجدت] .

(5) ساقطة من (ص) .

في الصلوات ، والأغذية ؛ لأجل الاستقذار ، أو التوصل للإبعاد ، فقولِي : لأجل الاستقذار ، احترازاً ⁽¹⁾ من السموم ، فإنها تحرم ملبستها في الأغذية ، وكذلك الأغذية ، والأشربة الموجبة للأسقام والأمراض تحرم ملبستها في الأغذية ، وليست نجسة ، وقولي : أو التوصل للإبعاد ، احترازاً من الخمر حتى تندرج في الحد ، ولو اقتصر على قولِي : تحرم ملبستها في الصلوات لكان ذلك كافياً ، لكن أردتُ بذكر الأغذية زيادةً البيان . والطهارة عبارة عن إباحة الملابس في الصلوات ، وبهذا التفسير تندرج بطون الجبال ، وسائر الأعيان ، فظهر أن النجاسة ترجع للتحريم ، والطهارة ترجع للإباحة ، وأن عدم علة التنجيس علة الطهارة ، وأن عدم علة التحريم علة الإباحة .

1102 - (المسألة الثانية) : تحريم الخمر معلّل بالإسكار ، فمتى زال الإسكار زال التحريم ، وثبت الإذن ، وجاز أكلها ، وشربها ، وعلة إباحة شرب العصير مُسألته للعقل ، وسلامته عن المفسد ، فعَدَم هذه المسألة ، والسلامة علة لتحريمه ، فظهر أيضاً في هذه المسألة أن عدم علة التحريم علة الإذن ، وعدم علة الإذن علة التحريم .

1103 - (المسألة الثالثة) : الحدث له معنيان ⁽²⁾ :

1104 - أحدهما : الأسباب الموجبة للوضوء ، فلذلك يُقال : أحدث إذا خرج منه خارج .

1105 - وثانيهما : أنه ⁽³⁾ المنع المترتب على هذا السبب ، وهو المراد بقول العلماء : ينوي رفع الحدث بفعله ، أي ينوي ارتفاع المنع المترتب على ذلك السبب المتقدم ، ولا يمكن في نيته رفع الحدث إلا بهذا ، فإن تلك الأسباب الموجبة للوضوء يستحيل رفعها ؛ لأنها صارت واقعة داخلية في الوجود ، ولا يمكن لعاقِل أن يقول : إنه يرفع تلك الأعيان المستفدرة من غيرها بوضوء ، بل الذي ينوي برفعة هذا المنع المترتب ⁽⁴⁾ على تلك الأسباب ، والمنع وإن كان أيضاً وقع وصار من مجملّة الواقعات ، والواقعات يستحيل رفعها غير أن المقصود برفعه : منع استمراره ، كما أن عقد النكاح يمنع استمرار منع الوطء في الأجنبية كذلك هاهنا . وأكثر الفقهاء لا يعرف معنى الحدث أيضاً ، وهو يرجع إلى تحريم ملبسة الصلاة حتى يتطهر ، وإذا كان الحدث عبارة عن التحريم فإذا

(1) كذا في ص ، ط ، وجاء في هامش (ط) : الأوجه في مثله الرفع .

(2) الحدث هو الخارج المعتاد من الخرج المعتاد في الصحة من ريح ، وغائط ، وبول ، ومذي ، وودي ، ومني ،

بغير لذة معتادة . (انظر : الشرح الصغير 135/1) .

(4) في (ط) : [المرتب] .

(3) زيادة من (ط) .

تَطَهَّرَ الإنسانُ ، وَصَارَ يُبَاحُ له الإقدام على العبادة ، فالإباحة في هذه الحالة مضافة إلى عَدَمِ سبب يقتضي وجوب استعمال الماء في الطهارة . فعلة هذه الإباحة عدمُ علة التحريم التي هي علة الحدث الذي هو المنع ، فذلك الخارج - مثلاً - هو علة التحريم ، وعدمه علة الإباحة بعد التطهير ، واستعمال الماء سبب ارتفاع ذلك المنع ، وحصول هذه الإباحة ، فحصل أيضًا في هذا المثال أن علة الإباحة عدمُ علة التحريم ، وعدم سبب الإباحة علة التحريم فتأمل ذلك .

1106 - فإن قلت : لم لا يكون الوضوء - مثلاً - هو سبب الإباحة ، وعدمه هو ⁽¹⁾ علة التحريم ، ولا حاجة إلى اعتبار تلك الفضلات المستقدرة وغيرها من الملائمة ونحوها ؟

1107 - قلت : لا خفاء أن الوضوء موجب للإباحة في الإقدام على الصلوات ، وما هو مُشْتَرَطٌ فيه الوضوء ، ونقول على هذا التقدير : الطهارة سبب للإباحة المستمرة حتى يطرأ الحدث . والحدث سبب المنع المستمر حتى يطرأ الطهارة ، ويحصل المقصود فإن عَدَمَ الطهارة بالكلية سبب المنع ، وعدم الحدث بالكلية سبب الإباحة .

1108 - فإن قلت : فمن لم يُحْدِث قط يلزمك أن تُبَاحَ له الصلاة ، وإن لم يَتَطَهَّرْ ؛ لأن سبب الإباحة موجود في حقه ، وهو عدم الحدث .

1109 - قلت : ألتزمه مع أنه فرض محال ، فإن الإنسان لابد له أن تَخْرُجَ منه فَضَلَاتٌ غذائية بعد الولادة ، وعند الولادة ، فإذا فُرِضَ وقُرِعَ هذا المحال ، وهو عدمُ خُرُوجِ شيء منه البتة لا مانع لي من الترام الإباحة في حقه لا بنص ، ولا إجماع ، ولا قياس ، وكذلك أقول في الجنابة ، والحيض ، والنفاس هي ⁽²⁾ سبب المنع المستمر حتى يطرأ الطهارة ⁽³⁾ ، والطهارة سبب الإباحة المستمرة حتى يطرأ هذه الأحداث ، وعدم هذه الأحداث سبب الإباحة من هذا الوجه ، فلولا اشتراط صاحب الشرع الوضوء لأبחנו الصلاة لمن عُذِمَتْ في حقه هذه الأحداث الكبار ، وصح لنا حيثث في الحدث الأكبر ، والأصغر ، والطهارة الكبرى ، والصغرى أن عدم سبب الإباحة سبب المنع ، وعدم سبب المنع سبب الإباحة ، واطردت القاعدة ، وهذا الخلاف سبب الوجوب وعلائقه ، فإن

(1) ساقطة من (ص) . (2) في (ط) : [في] .

(3) الجنابة من جماع ، أو حيض ، أو نفاس تمنع موانع الحدث الأصغر ، من صلاة ، وطواف ، ومس مصحف أو جزئه ، وتمنع أيضًا قراءة القرآن إلا الحائض والنفساء ، ويستثنى من منع القراءة اليسير لأجل تعوذ عند نوم ، أو خوف من إنس أو جن فيجوز . (انظر : الشرح الصغير 1/176 ، 177) .

سبب وجوب إرافة دم المرتد ردُّه ، فإذا فُقدت الردة كَانَ دَمُهُ حَرَامًا .
 وسبب وجوب النفقة الزوجية ، أو القرابة ، فإذا غُدم ذلك لَا تَحُمُّمُ النفقة ، بل يُنْدَبُ
 إِلَيْهَا فِي الْأَجَانِبِ ، وسبب وجوب القراءة فِي الصَّلَاةِ حُضُورُ مَحَلِّهَا الَّذِي هُوَ الْقِيَامُ ،
 فَإِذَا رَكَعَ أَوْ ⁽¹⁾ سَجَدَ ، وَغُدمَ الْقِيَامُ كُرِهَتْ الْقِرَاءَةُ ⁽²⁾ ، فَلَمَّا كَانَ غُدمُ سَبَبِ الْوَجُوبِ
 لَا يَسْتَلْزِمُ [مِنْ ذَلِكَ] ⁽³⁾ مُحْكَمًا مُعَيَّنًا فَارَقَ بِذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ عِلَّةِ الْإِبَاحَةِ ، وَالْمَنْعِ ،
 فَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْقَاعِدَتَيْنِ .

(1) فِي (ط) : [وَ] .

(2) لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ مَبَشَرَاتِ النَّبِوَةِ إِلَّا الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ يَرَاهَا الْمُسْلِمُ ، أَوْ تَرَى
 لَهُ ، أَلَا وَإِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا ، أَوْ سَاجِدًا ، فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعُظِمُوا فِيهِ الرَّبُّ ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا
 فِيهِ مِنَ الدُّعَاءِ . الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ (479) ، وَأَبُو دَاوُدَ (876) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (188/2) .

(3) زِيَادَةٌ مِنْ (ط) .

الفرق الستون

بين قاعدة إثبات النقيض في المفهوم (1)

وبين قاعدة إثبات الضد فيه

1110 - اعلم أن مفهوم المخالفة يقتضي أن حكم (2) المنطوق غير ثابت [للمسكوت عنه] (3) ، فهل القاعدة فيه عند القضاء بأن حكم المسكوت مخالف (4) لإثبات ضد الحكم المنطوق به ، أو إثبات نقيضه ، والثاني هو الحق بأن يقتصر على عدم الحكم الثابت للمنطوق ، ولا يتعرض لإثبات حكم المسكوت البتة ، فهو ينقسم إلى عشرة أقسام كلها مستقيمة مع النقيض فقط :

1111 - مفهوم العلة نحو : ما أسكر كثيره فهو حرام ، مفهومه مالم يُسكر كثيره فليس بحرام .
1112 - ومفهوم الصفة : في الغنم السائمة الزكاة ، مفهومه ما ليس بسائمة لا زكاة فيه .
1113 - ومفهوم الشرط : من تطهر صحت صلاته ، مفهومه من لم يتطهر لا تصح صلاته .
1114 - ومفهوم المانع : لا يُسقط الزكاة إلا الدين ، مفهومه أن من لا دين عليه لا تسقط عنه .

1115 - ومفهوم الزمان : سافر يوم الجمعة ، مفهومه أنه لم يسافر يوم الخميس .
1116 - ومفهوم المكان : جلست أمامك ، مفهومه أنه لم يجلس عن يمينك .
1117 - ومفهوم الغاية : أتموا الصيام إلى الليل ، مفهومه أنه (5) لا يجب بعد الليل .
1118 - ومفهوم الحصر : إنما الماء من الماء ، مفهومه أنه لا يجب من غير الماء .
1119 - ومفهوم الاستثناء : قام القوم إلا زيداً ، مفهومه أن زيداً ، لم يقم .
1120 - ومفهوم اللقب : تعليق الحكم على أسماء الذوات ، نحو : في الغنم الزكاة ، مفهومه لا تجب في غير الغنم عند من قال بهذا المفهوم ، وهو أضعفها . فهذه المفهومات

(1) المفهوم عند علماء الأصول قسمان : مفهوم موافقة ، ومفهوم مخالفة ، فالأول : هو ما يدل اللفظ فيه على موافقة المسكوت عنه للمنطوق به في الحكم ، ويسمى فحوى الخطاب .. واتفق العلماء على الاحتجاج به في الأحكام ، أما مفهوم المخالفة فهو الذي يدل اللفظ فيه على مخالفة المسكوت عنه في الحكم ، وهو أنواع كلها حجة إلا مفهوم اللقب . (انظر : حاشية محقق كتاب ترتيب الفروق 1/256 بتصرف) .

(2) في (ط) : [الحكم] . (3) زيادة من (ط) .

(4) في (ط) : [يقتضي] . (5) ساقطة من (ط) .

جميعها أثبتنا فيها نقيض حكم المنطوق للمسكوت وحصل فيها معنى المفهوم ، فظهر أن مفهوم المخالفة إثبات نقيض الحكم المنطوق للمسكوت وأن هذا هو قاعدته وليس قاعدته إثبات الضد ، ويظهر التفاوت بينهما في قول ابن أبي زيد ⁽¹⁾ من أصحابنا حيث استدل على وجوب صلاة الجنائز بقوله تعالى في حق المنافقين : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّا تَأْتِيكَ بِهِ ﴾ [التوبة : 84] أن مفهومه يقتضي وجوب الصلاة على المسلمين ، وليس الأمر كما قاله ، بل مفهومه عدم تحريم الصلاة على المؤمنين ⁽²⁾ وعدم التحريم صادق مع الوجوب ، والندب ، والكراهة ، والإباحة ، فلا يستلزم الوجوب ؛ لأن الأعم من الشيء لا يستلزمه ؛ فلا يلزم الوجوب في هذه الصورة ، فكذلك يكون دأبنا أبداً في مفهوم المخالفة إثبات النقيض فقط ، ولا تتعرض للضد البتة لما ظهر لك من الفرق بين القاعدتين ⁽³⁾ .

(1) ابن أبي زيد القيرواني : هو عبد الله بن عبد الرحمن أبي زيد النفري القيرواني ، الفقيه الحافظ الحجة ، كان واسع العلم كثير الحفظ والرواية ، تفقه بفقهائه بلده ، وعول على ابن اللباد ، وأبي الفضل الميمسي ، وأخذ عن محمد بن مسرور العسال ، وعبد الله بن مسرور ، وأبي العرب وغيرهم ، وتفقه به جماعة منهم : أبو بكر بن عبد الرحمن ، وأبو سعيد البرادعي ، والليدي ، وابن الأجدابي وغيرهم .

من تصانيفه : كتاب النوادر ، والزيادات على المدونة ، ومختصر المدونة ، وكتاب الرسالة وهو كتاب مشهور ضربت شهرته في الآفاق ، وهي أول تأليفه ، ووقع التنافس في اقتنائها حتى كتبت بالذهب ، وكتاب الثقة بالله ، ورسالة في الرد على القدرية وغيرها .

قال صاحب شجرة النور الزكية : وكل تأليفه مفيدة بديعة عزيزة ، ترجمته عاليه ، وشهرته تغني عن التعريف به ، توفي سنة 386 هـ ، ودفن بداره بالقيروان .

انظر : سير أعلام النبلاء 3/11 ، تذكرة الحفاظ 211/3 ، الديباج ص 136 ، شجرة النور الزكية ص 96 .

(2) في (ط) : [المؤمنين] .

(3) انظر : القواعد للمقري 454/2 حيث قال : مخالفة أحد مقتضي الدليل لمعارض لا يسقط الاستدلال به في الآخر .

الفرق الحادي والمستون

بين قاعدة مفهوم اللقب

وبين قاعدة غيره من المفهومات

1121 - فإن قاعدة مفهوم اللقب لم يقل بها إلا الدقاق ⁽¹⁾ ، وقاعدة مفهوم غير اللقب قال بها جمع كثير كمالك ، والشافعي ، وغيرهما ، وسر الفرق بينهما : أن مفهوم اللقب أصله كما قال التبريزي : تعليق الحكم على أسماء الأعلام ؛ لأنها الأصل في قولنا لقب وأما أسماء الأجناس نحو الغنم ، و البقر ، ونحوهما لا يقال لها لقب ، فالأصل جيبيل إنما هو ⁽²⁾ الأعلام وما يجري مجراها ، قال : ويلحق بها أسماء الأجناس ، وعلى التقديرين فالفرق أن العلم نحو قولنا : أكرم زيداً ، أو اسم الجنس نحو زك عن الغنم لا إشعار فيه بالعلة لعدم المناسبة في هذين القسمين ، ومفهوم الصفة ونحوه فيه راحة التعليل ، فإن الشروط اللغوية أسباب أيضاً ، فمتى جعل الشيء شرطاً أشعر ذلك بسببية ذلك الشرط عند المتعلق عليه أدركنا نحن ذلك أم لا ، وكذلك كلما ⁽³⁾ حصر ، أو جعل غاية ، وإذا كانت هذه الأشياء تشعر بالتعليل عند المتكلم بها .

1122 - والقاعدة أن عدم العلة علة لعدم المعلول ؛ فيلزم في صورة المسكوت عنه عدم الحكم لعدم علة الثبوت فيه ، أما الأعلام ، والأجناس فلا إشعار لها بالعلية ، فلا جرم لا يكون عدمها من صورة السكوت علة لشيء ؛ لأنه ليس عدم علة ، فلا يلزم عدم الحكم في صورة المسكوت عنه ، فهذا هو سبب ضعفه وقلة القائلين به ، وينبغي لك أن تتفطن له ، فإن جماعة ممن لم يقل به وقع فيه عند الاستدلال ، وما شعر .

1123 - وقال صاحب المذهب ⁽⁴⁾ من الشافعية : التيمم بغير التراب لا يجوز لقوله ⁽⁵⁾

(1) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن محمد الأصبهاني الدقاق ، كان يقول : عرفت بين الطلبة بالدقاق بصديقي أبي علي الدقاق ، وولدت بمحلة جروان سنة بضع وثلاثين وأربعمائة . سمع من الخطيب : عبد الله بن شبيب الضبي ، وأحمد بن الفضل الباطرقاني ، وسعيد العيار وغيرهم .
وحدث عن : السلفي ، وأبو سعد الصائغ ، وأبو موسى المديني ، وغيليل بن بدر ، وعدة . مات في شوال في سادسة سنة ست عشرة وخمسمائة .
انظر : سير أعلام النبلاء 408/14 .

(3) في (ط) : [إذا] .

(2) في (ط) : [هي] .

(4) صاحب المذهب : هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الفيروزيابادي ، تفقه على البيضاوي ، وسمع =

« جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا » ⁽¹⁾ ، وفي أخرى « وَتُرَابُهَا طَهُورًا » ⁽²⁾ ، ومفهوم قوله : « وتُرَابُهَا طَهُورًا » أَنَّ غَيْرَ التُّرَابِ لَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ بِهِ ⁽³⁾ ، واستدلّاه بذلك على مالك لا يصح ؛ لأنه مفهوم ⁽⁴⁾ لقب ليس بحجة عنده ، ولا عند مالك ؛ لأن التُّرَابَ اسْمُ جَنَسٍ ، فقد استدل بما ليس بحجة عنده ، ولا عند خصمه ⁽⁵⁾ ، وكذلك استدلّ على أبي حنيفة بأن الخل لا يُرْبِلُ النجاسة بقوله الطاهر : « حتية ثم أقرضيه بالماء » ⁽⁶⁾ فمفهوم قوله الطاهر يقتضي أنه لا يجوز أن يغسل بغيره من الخل وغيره ، وهذا أيضًا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ، فإن الماء اسْمُ الْجَنَسِ ، فمفهومه مفهوم لقب ليس بحجة عنده ، ولا عند أبي حنيفة ⁽⁷⁾ ، بل أبو حنيفة لم يقل بالمفهوم مُطْلَقًا فضلًا عن

= من أبي علي بن شاذان ، وحدث عن أبي نصر الطوسي ، والكرخي ، قيل عنه : أبو إسحاق حجة الله على أئمة الفقه ، وقالوا : أبو إسحاق أمير المؤمنين في الفقهاء . اشتهرت تصانيفه في الدنيا « كاللمع » و « المهذب » و « الملخص في أصول الفقه » وغير ذلك ، توفي سنة 476 هـ .

انظر : سير أعلام النبلاء 7/14 - 14 ، شذرات الذهب 349/3 - 351 .

(1) أخرجه : أحمد 222/2 . (2) أخرجه : أحمد 52/1 .

(3) انظر : المهذب 52/1 . (4) ساقطة من (ط) .

(5) هذه المسألة موضع خلاف بين الفقهاء ، قال الشافعية : التيمم مختص بالتُّرَابِ ذي الغبار ، ولا يجوز بما سواه ، وقال أبو حنيفة : يجوز التيمم بكل ما يصعد من الأرض ، وقال مالك : يجوز التيمم بكل ما اتصل بالأرض ، وإن لم يكن منها ، كالأشجار والنبات استدلالًا بقوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ والصعيد : هو ما تصاعد من الأرض ، وبرواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا » فلما كان غير التُّرَابِ من الأرض مساويًا للتُّرَابِ في كونه مسجدًا ، اقتضى أن يكون غير التُّرَابِ مساويًا للتُّرَابِ في كونه طهورًا .

ودليل الشافعية قوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ والصعيد : اسم للتُّرَابِ في اللغة ، وقد حكاه الشافعي عنهم ، وهو قدوة فيهم وقد مثل علي وابن مسعود عن الصعيد فقالا : هو التُّرَابُ الذي يغير يديك . (انظر : الحاوي الكبير 287/1 وما بعدها) .

(6) أخرجه : أبو دوداد كتاب الطهارة (130) ، والترمذي كتاب الطهارة (104) ، والنسائي كتاب الطهارة (184) ، والدارمي كتاب الوضوء (105) .

(7) أبو حنيفة النعمان : هو النعمان بن ثابت بن زوطي التميمي ، أبو حنيفة ، الإمام فقيه الملة ، عالم العراق ، مولى تيم الله بن ثعلبة ، يقال له : إنه من أبناء الفرس ، ولد سنة ثمانين في حياة صفار الصحابة ، ورأى أنس ابن مالك .

قال محمد بن سعد : سمعت يحيى بن معين يقول : كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث الحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظ .

وعن أسد بن عمرو أن أبا حنيفة رضي الله عنه صلى العشاء والصبح بوضوء أربعين سنة . كان أبو حنيفة طويل =

مفهوم اللقب ، فاستدلّاه على أبي حنيفةً أبعدُ من استدلاله على مالك ؛ بسبب أن مالكاً قالَ بالمفهوم من حيثُ الجملةُ ، وأما أبو حنيفةً فلا ، فهذا هو الفرقُ بين القاعدتين ، والتنبيهُ عليه بالمثل .

= الصمت ، كثير العقل .

وعن أبي معاوية الضرير قال : أحبُّ أبي حنيفة من السنة ، توفي شهيداً مسقياً في سنة خمسين ومائة ، وله سبعون سنة .

ترجمته : سير أعلام النبلاء 529/6 ، الكاشف 180/3 ، تذكرة الحفاظ 168/1 .

الفرق الثاني والستون

بين قاعدة المفهوم إذا خرج مخرج الغالب

وبين ما إذا لم يخرج مخرج الغالب

1124 - فإنه إذا ⁽¹⁾ لم يخرج مخرج الغالب كان حجة عند القائلين بالمفهوم ، وإذا خرج مخرج الغالب لا يكون حجة إجماعاً .

وضابطه أن يكون الوصف الذي وقع به التقييد غالباً على تلك الحقيقة ، وموجوداً معها في أكثر صورها ، فإذا لم يكن موجوداً معها في أكثر صورها فهو المفهوم الذي هو حجة .
وسر الفرق بينهما أن الوصف إذا كان غالباً على الحقيقة يصير بينها وبينه لزوم في الذهن ؛ فإذا استحضرت التكلم الحقيقة ليحكم عليها حضر معها ذلك الوصف الغالب ؛ لأنه من لوازمها ، فإذا حضر في ذهنه نطق به ؛ لأنه حاضر في ذهنه فبر عن جميع ما وجده في ذهنه ، لا أنه قصد بالنطق به نفي الحكم عن [صور] ⁽²⁾ عديمه ، بل الحال تضطره للنطق به ، أما إذا لم يكن غالباً على الحقيقة لا يلزمها في الذهن ، فلا يلزم من استحضار الحقيقة [المحكوم] ⁽³⁾ عليها حضوره ، فيكون التكلم حينئذ له غرض في النطق به ، وإحضاره مع الحقيقة ، ولم يكن مضطراً لذلك بسبب الحضور في الذهن ، وإذا كان له غرض فيه ، وسلب الحكم عن المسكوت عنه يصلح أن يكون غرضه فحملناه عليه حتى يصرح بخلافه ؛ لأنه المتبادر للذهن من التقييد ، فهذا ⁽⁴⁾ هو الفرق بين القاعدتين و [سر] ⁽⁵⁾ انعقاد الإجماع على عدم اعتباره ⁽⁶⁾ .

1125 - كان الشيخ عز الدين بن عبد السلام ⁽⁷⁾ من الشافعية - رحمه الله - يُورد على هذا

(1) في (ط) : [إن] .

(2) في (ط) : [صورة] .

(3) في (ص) : [المحكم] .

(4) في (ط) : [وهذا] .

(5) في (ص) : [شرط] .

(6) قال ابن الشاط : قلت : ما أبعد ما قاله أن يكون سرا وسببا لانعقاد الإجماع ، فكيف يكون الشارع مضطراً إلى النطق بما لا يقصده ؟ هذا محال ، فإنه إما أن يكون المراد بالشارع الله تعالى فاضطراره إلى أمر ما محال ، وإما أن يكون المراد بالشارع الرسول ﷺ فكذلك هو من حيث هو معصوم ، والحامل على هذا الحال إنما هو القول بالمفهوم ، والصحيح أنه باطل عند التجرد عن القرائن المفهمة لمقتضاه والله أعلم . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 39/2 .

(7) الشيخ عز الدين بن عبد السلام : أبو محمد بن عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم الشافعي ، سمع =

سؤالاً فيقول : الوصفُ الغالبُ أولى أن يكونَ حجةً مما ليس بغالبٍ ، وما انعقد عليه الإجماعُ يقتضي الحالُ فيه العكسَ بسبب أن الوصفَ إذا خرجَ مَخْرَجَ الغالبِ ، وكانتِ العادةُ شاهدةً بثبوتِ ذلك الوصفِ لتلك الحقيقةِ يكونُ المتكلمُ مُشْتَعِثًا عن ذكره للسامعِ بسبب (1) أن العادةَ كافيةٌ في إفهام السامعِ ذلك ، فلو أخبره بثبوتِ ذلك الوصفِ لكان ذلك تَحْصِيلًا للحاصلِ ، أما إذا لم يكنْ غَالِيًا فإنه لا دليلٌ على ثبوته لتلك الحقيقةِ من جهة العادة ، فيتجه أن المتكلمَ يخبره به لعدم دليل يدل على ثبوته لتلك الحقيقة ، وهو حينئذٍ يفيدُه (2) فائدةٌ جديدةٌ وغير مفيد له في الوصفِ الغالبِ الذي دَلَّت عليه العادةُ ، وإذا كان في الغالبِ غيرُ مفيدٍ بإخباره عن ثبوته للحقيقةِ فيتعينُ أنه إنما نطقَ به لقصد آخر غير الإخبار عن ثبوته للحقيقة ، وهو سلبُ الحكمِ عَنِ الْمُسْكُوتِ عنه ، وهذا الغرضُ لا يتعين إذا لم يَكُنْ غَالِيًا ؛ لأنه عَرَضُهُ حينئذٍ يكونُ الإخبارُ عن ثبوته للحقيقة ، لا سلب الحكمِ عن المسكوت عنه ، فظهر أن الوصفَ الغالبَ على الحقيقةِ أولى أن يَكُونَ حُجَّةً ، وهو سؤالٌ حسنٌ متجه ، غير أنه عارضنا فيه ما تقدم من تقدير كونه حجةً ، وهو أنه أضطر للنطق به بخلاف غير الغالب .

1126 - وَأُورِدَ لَكَ ثَلَاثَ مَسَائِلَ تَوْضَحُ لَكَ الْقَاعِدَتَيْنِ ، وَالْفَرْقَ بَيْنَهُمَا :

1127 - (الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى) : قَوْلُهُ الْحَكَمُ : « فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ الزَّكَاةُ » (3) ، أَوْ « زَكَاةُ الْغَنَمِ السَّائِمَةِ » اسْتَدَلَّ بِهِ الشَّافِعِيُّ عَلَى عَدَمِ وَجوبِ الزَّكَاةِ فِي الْمَعْلُوفَةِ ، وَ لَا دَلِيلَ فِيهِ لَوْجِهَيْنِ : الْأَوَّلُ : أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ ، فَيَكُونُ مِنَ الْمَفْهُومِ الَّذِي لَيْسَ حُجَّةً إِجْمَاعًا ؛ لِأَنَّ السُّوْمَ يَغْلِبُ عَلَى الْغَنَمِ فِي أَقْطَارِ الدُّنْيَا لَا سِيَّمَا فِي الْحِجَازِ لِعِزَّةِ الْعَلَفِ هُنَاكَ ، وَالِاسْتِدْلَالُ بِمَا لَيْسَ حُجَّةً إِجْمَاعًا لَا يَسْتَقِيمُ . الثَّانِي : أَنَّ هَذَا مَفْهُومٌ ، وَإِنْ سَلِمَ أَنَّهُ حُجَّةٌ فَهُوَ مُعَارِضٌ بِالْمَنْطُوقِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ الْحَكَمُ : « فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةً » (4) فَهَذَا الْاسْتِدْلَالُ بَاطِلٌ .

= أحمد بن الموازي ، والقاسم بن عساكر ، حدث عنه : الدمياطي ، وابن دقيق العيد ، برع في العربية والأصول ، وبلغ رتبة الاجتهاد ، قيل عنه : حدث ، ودرس ، وأفتى ، وصف ، وولي الحكم بمصر ، والخطابة بجامعها العتيق ، وتوفي سنة 660 هـ .

انظر : سير أعلام النبلاء 32/17 - 34 ، شذرات الذهب 301/6 ، 302 .

(1) في (ط) : [بدليل] . (2) في (ص) : [يفيد له] .

(3) أخرجه ابن عساكر في « تهذيب تاريخ دمشق » 115/4 بلفظ « في سائمة الغنم الزكاة » .

(4) أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » 131/3 .

الفرق الثاني والستون : بين المفهوم إذا خرج مخرج الغالب وإذا لم يخرج ————— 465

1128 - (المسألة الثانية) : قوله ~~الطاهر~~ : « أيما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن ولئها فنيكاحها باطل » ⁽¹⁾ مفهومه أنه إذا أذن لها ولئها صح نكاحها ، وهذا المفهوم ملغي بسبب أن الغالب أنها لا تنكح نفسها في مجرى العادة إلا ولئها غير أذن ، بل غير عالم ، فصار عدم إذن الولي غالبا في العادة على تزويجها لنفسها ، فالتقييد به تقييد بما هو غالب ، فلا يكون حجة .

1129 - (المسألة الثالثة) : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ﴾ [الإسراء : 31] ، و ⁽²⁾ مفهومه أنكم إذا : لم تحسبوا الإملاق لا يحرم عليكم القتل ، وهو مفهوم ملغي إجماعا ؛ بسبب أنه قد غلب في العادة أن الإنسان لا يقتل ولده إلا لضرورة ، وأمر قاهر ؛ لأن حنة ⁽³⁾ الأبوة مانعة من قتله ، فتقييد القتل بخشية الإملاق تقييد له بوضف هو كان الغالب عليهم في القتل في ذلك الوقت ، فكانوا لا يقتلون إلا خوف الفقر ، أو الفضيحة في البنات ، وهو الوأد الذي صرح به في الكتاب العزيز في قوله : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سَلَتْ ﴾ [التكوير : 8] ، والوأة : الثقل فإنهم كانوا يدفنونهن أحياء فيمتن من غم التراب وثقله ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْذِرُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ [البقرة : 255] أي لا يثقله ، وعلى هذا القانون اعتبر المفهوم الغالب من غيره .

(1) أخرجه : أبو داود كتاب النكاح (19) ، والترمذي كتاب النكاح (14) ، الدارمي كتاب النكاح (11) ،

أحمد 166/6 . (2) زيادة من (ط) .

(3) في (ص) : [حنية] .

الفرق الثالث والستون

بين قاعدة حصر المبتدأ في خبره وهو معرفة أو ظرف أو مجرور

وبين قاعدة حصر المبتدأ في خبره وهو نكرة

1130 - اعلم أن المبتدأ يَجِبُ انحصارُهُ في خبره مطلقاً - كان معرفة أو نكرة - بسبب أن خبر المبتدأ لا يجوز أن يكون أخصّ بل مساوياً ، أو أعمّ ⁽¹⁾ ، فالمساوي نحو : الإنسان ناطق ، والأعمّ نحو : الإنسان حيوان ، أو العشرة عددٌ أو زوج . هذا شأن الخبر ⁽²⁾ ، ولو قلت : الحيوان إنسانٌ أو العدد عشرة لم يصح ⁽³⁾ ، والمبتدأ لهذا ⁽⁴⁾ يجب أن يكون مساوياً ، إن كان الخبر مساوياً ، أو أخصّ إن كان الخبر أعمّ ⁽⁵⁾ ، وإذا وجب للمبتدأ أن يكون مساوياً ، وأخصّ في جميع الصور كان الحصر لازماً في جميع الصور ، لأن المساوي منحصر في مساويه والأخصّ منحصر في الأعم ، فالإنسان كما هو منحصر في الناطق منحصر في الحيوان ، فلا يوجد في غيره ، فهذا برهانٌ عقليٌّ قطعيٌّ في وجوب انحصار المبتدأ في خبره .

(1) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله هنا من أن المبتدأ يجب انحصاره في الخبر مطلقاً بمعنى أنه لا يوجد إلا فيه ، ومعه ليس بصحيح ، بل الصحيح أنه لا يجب ذلك لا مطلقاً ، ولا مقيداً ، وقوله : بسبب أن خبر المبتدأ لا يجوز أن يكون أخصّ ، بل مساوياً ، أو أعمّ ليس بصحيح أيضاً ، بل لا يجوز أن يكون الخبر إلا مساوياً للمبتدأ لا أخصّ منه ، ولا أعمّ ، فإنه إذا أخبر بشيء عن شيء ، فليس المراد إلا أن الذي هو المبتدأ هو بعينه الخبر ، ولو صح ما قاله لكان قولنا : الإنسان حيوان معناه أن الإنسان الخاص هو الحيوان العام له ، ولغيره من الحيوانات فيكون من مضمون ذلك أن الإنسان حمار ، وثور ، وكلب ، وغير ذلك من أصناف الحيوان ، وذلك غير صحيح ، بل معنى قولنا : الإنسان حيوان الإنسان حيوان ما . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (41/2) .

(2) قال ابن الشاط : قلت : لا فرق بين قول القائل : الإنسان ناطق ، والإنسان حيوان من حيث القصد بالخبر ، نعم بينهما الفرق في اللفظ من حيث إن لفظ الناطق يختص بالإنسان ، ولفظ الحيوان غير مختص به أي يصدق في غير هذا القول على غير الإنسان ، وأما في هذا القول ، فلا يصح البتة أن يراد به إلا الإنسان لا غيره ، ولا هو وغيره . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (41/2) .

(3) قال ابن الشاط : قلت : إن أريد بالألف ، واللام اللتين في الحيوان ، والعدد العهد في الإنسان ، وفي العشرة صح ، وإن أريد العهد في الحقيقة أو العموم لم يصح للزوم مساواة المبتدأ للخبر ، وأنه هو بعينه . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (41/2) .

(4) في (ط) : [على هذا] .

(5) قال ابن الشاط : قلت : قوله : يجب أن يكون مساوياً إن كان الخبر مساوياً كلام لا حاصل له ، فإنه يوهم أن يكون مساوياً مع أن الخبر غير مساو ، وقوله : أو أخصّ قد تبين أنه لا يكون أخصّ ، بل مساوياً من حيث القصد ، والمراد ، وإن كان أعم من جهة اللفظ . انظر ابن الشاط بهامش الفروق (41/2) .

ومع ذلك فقد فَرَّقَ العلماء بين قولنا : زيدٌ قائمٌ ، لم يجعلوه للحصر ، وبين قولنا : زيدٌ القائم ، فجعلوه للحصر ، فكيف صح من العلماء مخالفة الدليل القاطع في المبتدأ إذا كان خبره نكرة ؟

1131 - والجواب عن هذا السؤال : أنَّ الحصرَ حَصْرَانِ : حصرٌ يقتضي نفْيَ النقيضِ فقط ، وحصرٌ يقتضي نفْيَ النقيضِ ، والضدِّ ، والخلافِ ، وما عدا ذلك الوصف على الإطلاق ، فهذا الحصرُ الثاني هو الذي نفاه العلماء عن الخبر إذا كان نكرة ، وأما الحصر الأول فلم يتعرضوا له ⁽¹⁾ ، وبيان ذلك أنك إذا قلت : زيدٌ قائمٌ ، فزيدٌ منحصرٌ في مفهوم قائم لا يخرج عنه إلى نقيضه ، لكن قولنا : قائمٌ مطلق في القيام فهي موجبة جزئية في وقت واحد ، فنقيضه إنما هو السالبة الدائمة ، وهو أن لا يكون زيد قائماً دائماً لا في الماضي ، و لا في الحال ، ولا في المستقبل ، ومعلوم أن هذا النقيض منفي إذا صدق قولنا : زيد قائم في وقت كذا ، فكذلك جميع الأخبار التي هي نكرات ، فالحصر ثابت بحسب النقيض لا بحسب غيره ، فإذا صدق مفهوم الحصر باعتبار النقيض صدق الخبر ، ولم يخالف الدليل العقلي ، ولا يلزم من عدم الانصاف بالنقيض عدم الانصاف بالضدِّ ، والخلافِ ، فجاز أن يكون مع كونه قائماً جالساً في وقت آخر ونحوه من الأضداد ، وحياً ، وفقياً ، وعابداً في جميع الأوقات ، وكذلك كل وصف هو خلاف أو ⁽²⁾ ضد ، فجميع ذلك يجوزُ ثبوته ، وأما النقيض فلا سبيل للانصاف به البتة ، فالحصرُ باعتباره لا باعتبار غيره .

1132 - هذا في النكرات ، وأما غير النكرات ، فأذكرُ فيه سبعَ مسائلَ توضحُها ، وتبين الفرق .

1133 - (المسألة الأولى) : قوله ~~الطحاوي~~ في الصلاة : « تحريمُها التكبيرُ ، وتحليلُها التسليم » ⁽³⁾ استدل به العلماء على انحصار سببِ تحريمها في التكبير ، وسبب تحليلها في التسليم ، فلا يدخل في حرمة الصلاة إلا بالتكبير ، ولا يخرج من حرمتها إلى حلِّها

(1) قال ابن الشاط : قلت : قوله : يقتضي نفْيَ النقيض فقط إن أراد يقتضي نفْيَ النقيض نطقاً ، وصريحاً فليس قوله بصحيح ، وإن أراد يقتضي ذلك ضرورة ، فقوله صحيح ، فإن القائل إذا قال : زيد قائم ، فقد أثبت له القيام ، ومن ضرورة ثبوت القيام انتفاء عدمه ، فالقائل زيد قائم إنما أخير عن ثبوت القيام لزيد ، ولم يخبر عن انتفاء عدم القيام عنه ولكن ذلك لازم ضرورة . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (42/2) .

(2) في (ص) : [لا] .

(3) أخرجه القرطبي في « تفسيره » 62/19 ، وابن عبد البر في « التمهيد » 182/9 ، 212/10 .

إلا بالتسليم ، فهذا خبرٌ مُعْرَفٌ بالألف واللام اقتضى الحصرَ في التكبير دون نقيضه الذي هو عَدَمُ التكبير ، وضده الذي هو الهزل واللعب ، والنوم ، والجنون ، وخلافه الذي هو الخشوع ، والتعظيمُ فأَيُّ شيءٍ فُعِلَ من هذه الأضداد أو الخلافات ، ولم يفعل التكبيرَ لم يدخل في حرمة الصلاة ⁽¹⁾ ، وكذلك تحليلها التسليم ، يقتضي الحصر في التسليم دون نقيضه الذي هو عدم التسليم ، وضده الذي هو النوم والإغماء ، وخلافه الذي هو الحدث ، وغير ذلك من التعظيم ، والإجلال ، وغيرهما ، فلا يخرج من جُلِّ الصلاة إلى حرمانها إلا بالتسليم فقط ، ونعني بالحرمة تحريم الكلام ، والأكل ، والشرب ، وغير ذلك مما يُحْرَمُ في الصلاة ، ونعني بحلها إباحة جميع ما حرم بالصلاة .

1134 - فإن قلت : فهو يخرج من الصلاة بالضد الذي هو النوم ، والجنون ، والإغماء ، وبالخلاف الذي هو الحدث ، ونعني بالضد ما لا يمكن اجتماعه معه ، وبالخلاف ما يمكن اجتماعه معه .

1135 - قلت : ليس مرادنا بالخروج من حرمة الصلاة إلى حلها بطلان الصلاة كيف كان ، إنما مرادنا بذلك الخروج على وجه الإباحة الشرعية ، والخروج عن العهدة ، فمن أراد أن يخرج على هذا الوجه فلا سبب له إلا السلام المشروع ، والخروج على غير هذا الوجه ليس مرادنا .

1136 - فإن قلت : السلام إذا وقع في أثناء الصلاة يُخْرِجُ من حُرْمَاتِهَا ، ومع ذلك فلا إباحة ، ولا براءة ذمة .

1137 - قلت : إنما أخرج السلام من حرمة الصلاة في أثناءها ؛ لأنه كلامٌ ليس بمشروع ، كما لو تكلم في أثناء الصلاة ، فهو كسبق الحدث وغيره من المبطلات ⁽²⁾ ، وإخراجه في أثناء الصلاة ليس من باب إخراجه في آخر الصلاة ، والحصر إنما تعرض له صاحب الشرع من الوجه الثاني دون الأول ، فاندفع السؤال ، وهذا الجواب على مذهب ابن نافع ⁽³⁾ من أصحابنا فإنه يرى أن السلام على وجه السهو لا يُبْطِلُ الصلاة ، ولا يحتاج في الرجوع إلى

(1) قال ابن الشاط : قلت : إن أراد أن قوله ﷻ : « تحريمها التكبير » يقتضي صريحا المنع من الدخول في الصلاة بغير التكبير ، فذلك ممنوع ، وإن أراد أنه يقتضي المنع مفهوما فيجري على الخلاف في المفهوم ، فذلك مسلم . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (43/2) .

(2) وبطل الصلاة بتعمد كلام ، ولو كلمة أجنبية نحو : « نعم » أو « لا » لمن سأله عن شيء ، وبطلت بطرو ناقض لوضوئه من حدث أو سبب أو شك ... (انظر : الشرح الصغير 343/1 - 352) .

(3) ابن نافع : هو عبد الله بن نافع بن ثابت بن عبد الله بن الزبير ، يُعرف بعبد الله الأصغر ، وله أخ أكبر منه اسمه عبد الله يُعرف بالأكبر .

تكبير ، وهو مذهب الشافعي ، فجعل السلام في أثناء الصلاة كالكلام في أثناء الصلاة ، والكلام على وجه السهو في أثناء ⁽¹⁾ الصلاة لا يُبطلها ، وكذلك السلام سهواً ، وهذا هو الذي يَتَجُّهُ من جهة النظر ، وأما الحديث فإنه أريد به السلام المأذون فيه في آخر الصلاة ، أما سهو السَّلام ، وَعَعْدُهُ في أثناء الصلاة فلم يَرِدْ ، ولا يفهم من قوله ⁽²⁾ : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » إلا التكبير الأول المشروع سبباً للدخول في الصلاة ، والسلام الذي هو في آخرها المشروع سبباً في الخروج منها ، لا سبباً ولفظ السلام خبرٌ معناه : الدعاء بالسلامة ، والدعاء لا يَقْدَحُ في الصلاة لا سهواً ولا عذماً ، فالقول بكونه إذا وقع في أثناء الصلاة مُحَوِّجاً لتكبير الإحرام للدخول في الصلاة ، وأنه مخرج منها مطلقاً مشكل .

1138 - فإن قلت : النية المقترنة به تقتضي رفض ⁽³⁾ الصلاة ، ورفض الصلاة يقتضي إبطالها فلذلك أحوج للتكبير ، ولأن جِنْسَهُ مُبْطِلٌ للصلاة إجماعاً إذا وَقَعَ في آخرها ⁽⁴⁾ ويلحق بذلك الفرد بقية صوره بالقياس ، أو نقول : اللام فيه للعموم فيشمل صورة النزاع .

1139 - قلت : السلام قد يقع مع نية الخروج من الصَّلَاة ، وقد لا يقع ؛ فإن المذهب على قولين في اشتراط النية فيه ، فإن لم تكن معه نية فلا كلام ، وإن وقعت فليست رفضاً ؛ لأن الرفض هو قصدُ إبطال الصلاة ، ولم يَقْصِدْ إبطالها ، وإنما اعتقد أن صلاته كَمُلَتْ فأتى بنية الخروج من الصلاة وهذا ليس رفضاً . وعن الثاني أن السلام ، و ⁽⁵⁾ كونه مُحْخَرِجاً من الصلاة غير معقول المعنى ، ولا يناسب لفظاً ⁽⁶⁾ هو دعاء الخروج من الصلاة وإنما يناسب في ذلك ما ينافيها ، والدعاء لا يُنافي الصلاة ، فإذا لم يكن معقول المعنى امتنع القياس ؛ لأن القياس بلا جامع لا يَصِحُّ .

1140 - فإن قلت : هو ⁽⁷⁾ قياسُ الشبه لا قياس المعنى .

1141 - قلت : قياسُ الشبه ضَعِيفٌ ، وقد منع القاضي شيخ الأصوليين أنه حجة . سَلَّمْنَا

= فقيه ، ثقة ، محدث ، سمع مالكا وصحبه أربعين سنة ، وعبد الله بن محمد بن عروة ، وروى عنه ابنه محمد ، والزهري بن بكار ، ويعقوب بن شيبة ، وعبد الملك بن حبيب ، وخرج عنه مسلم ، توفي سنة 216 هـ .
انظر : شجرة النور الزكية ص 56 .
(1) زيادة في (ط) .

(2) أخرجه : الترمذي 238/3 ، أحمد 123/1 ، الدارقطني 359/1 .

(3) في (ط) : [أجزائها] .

(4) في (ص) : [رفع] .

(5) ساقطة من (ط) .

(6) في (ص) : [أقيس] .

(7) في (ص) : [أقيس] .

صحته ، لكن الفرق أنه في أثناء الصلاة معارض ، فالمقتضي لإكمال الصلاة الذي يقتضي المداومة عليها ، وفي آخر الصلاة هو سائل عن هذا المعارض فافتراقاً ، وأما التمسك بالعموم فالجواب عنه : أن قرينة السياق تدل على أن اللام هاهنا إنما أريد بها حقيقة الجنس الذي هو القدر المشترك لا العموم ؛ لأن ما ذكر⁽¹⁾ مع أنه من الطهور المحلى باللام إنما أريد به الفرد المقارن للأول فقط ، فكذلك التكبير لا يدخل فيه إلا بالمقارن الأول ، والذي في أثناء الصلاة منه لا يدخل به في حرّمات الصلاة ، فكذلك يحمل السلام على المقارن لآخر الصلاة تسوية بينه وبين ما قرّن معه ، ولأنه المتبادر للذهن ، ولو كان السلام في أثناء الصلاة يُخرج للتكبير ويُخرج من حرّمات الصلاة لبطل ما مضى من الصلاة ، وأبتدئ من أولها ، ولم يُقل به مالك في السهو البتة ، فلما لم تُعد الصلاة من أولها دل على أن المصلي في حرّمات الصلاة ، وبالجمله فما أجد مشهور مذهب مالك في أن السلام سهواً مُخرج للتكبير إلا مشكلاً ، والمتجه مذهب الشافعي .

1142 - (المسألة الثانية) : قوله الطاهر : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » يقتضي حصر ذكاة الجنين في ذكاة أمه⁽²⁾ فلا يُخرج إلى ذكاة أخرى ، ومعنى الكلام أن ذكاة الجنين تغني عنها ذكاة أمه⁽⁴⁾ .

1143 - فإن قلت : فذكاة الجنين هي الذبح الخاص في حلقه هذا هو الحقيقة اللغوية⁽⁵⁾ ، فجعل هذه الذكاة عين ذكاة أمه إنما يصدق حينئذٍ على سبيل المجاز كقولنا : أبو يوسف أبو حنيفة ، والأصل عدم المجاز وهو خلاف الظاهر ، فكيف يقال : إن هذا اللفظ بوضعه يقتضي أن عين ذكاة الجنين هي عين ذكاة أمه⁽⁶⁾ .

(1) في (ص) : [قرن] .

(2) أخرجه : أبو داود . ك . الأضاحي (2444) ، الترمذي . ك . الصيد . (1396) ، وابن ماجه . ك .

الذبايح (3190) . (3) ساقطة من (ص) .

(4) ذكاة الجنين الحي في بطن أمه ، فمات بعد ذكاة أمه هي ذكاة له ، فيؤكل بسببها ، وتحله الطهارة بشرطين أولهما أن يكون خلقه تم أي استوى ، ولو كان ناقص يد ، أو رجل خلقه ، وثانيهما أن ينبت شعر جسده ، ولو لم يتكامل . (انظر : الشرح الصغير 177/2 بتصرف يسير) .

(5) قال ابن الشاط : قلت : ليس الذكاة حقيقة لغوية ، بل حقيقة عرفية شرعية . انظر ابن الشاط بهامش الفروق (45/2) .

(6) قال ابن الشاط : قلت : لم يقل أحد إن عين ذكاة الجنين هي عين ذكاة أمه ، ولا يصح أن يقال ذلك ، وإنما يقال هذا القول على سبيل المجاز لا غير لامتناع أن يكون المتحد متعدداً . انظر : ابن الشاط على هامش الفروق (45/2) .

1144 - قلت : سؤال حسن والجواب عنه يحتاج إلى جودة ذهن ، وفكر ⁽¹⁾ في فهمه بسبب النظر في قاعدة ، وهي أن إضافة المصادر مخالفة لإسناد الأفعال ، فالإضافة تكفي فيها أدنى ملابسة ، ويكون ذلك حقيقة لغوية ⁽²⁾ ، كقولنا : صوم رمضان ، وحج البيت فنضيف الصوم لرمضان ، والحج للبيت فتكون الإضافة حقيقة ، ولو أسندنا الفعل فقلنا : صَامَ رَمَضَانُ بأن يُجْعَلَ الشهر هو الفاعل ، أو البيت يحج لم يصدق ذلك حقيقة ، وينفر منه سماع السامع ، فكذلك ينبغي هاهنا أن يفرق بين ذكيت الجنين ، وبين ذكاة الجنين ، فذكيت الجنين لا يصدق إلا إذا قُطِعَ منه موضع الذكاة ، وذكاة الجنين تصدق بأيسر ملابسة ، وأحد طرق الملابسة أن ذكاة أمه تُبيحُه ، فمن هذا الوجه صار بينه وبين ذكاة أمه ملابسة تصدق أنها ذكاته ، فيكون على هذا التقدير ذكاة أمه هي عين ذكاته حقيقة لا مجازاً ، وهذا هو مقتضى قول النحاة عن العرب ، فإنهم قالوا : يكفي في الإضافة أدنى ملابسة كقول أحد حاملي الخشبة للآخر : شل طرفك فجعل طرف الخشبة طرفاً له بسبب الملابسة ، وأنشدوا :

« إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة »

1145 - فأضاف الكوكب إليها ؛ لأنها كانت تقوم لشغلها عند طلوعه ، وإذا استقرت ذلك وجدته كثيراً على وجه الحقيقة ، فصح ما ذكرنا من إضافة الذكاة للجنين ، وأن الحديث يقتضي الحصر ، [واستغنى] ⁽³⁾ الجنين عن الذكاة بسبب ذكاة أمه ⁽⁴⁾ .

1146 - واعلم أن هذا الحديث يروى بالرفع في الذكاة الثانية وبالنصب ، فتمسك المالكية والشافعية برواية الرفع على استغناء الجنين عن الذكاة ، وتمسك الحنفية برواية النصب على احتياجه للذكاة ، وأنه لا يؤكل بذكاة أمه ، والتقدير عندهم : ذكاة الجنين

(1) زيادة من ط .

(2) عقب البقوري على جواب القرافي بقوله : تطويل وتهويل فقوله ﷺ : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » المقصود منه تبين شريعة يشرعها ، فالمراد بقوله : « ذكاة الجنين الذكاة الشرعية المطلوبة في الجنين هي الذكاة التي شرعت لكم ، وبيئت في أمه فلا حاجة للجنين إلى أكثر منها ، وقام معنى الحصر الذي ذكره الفقهاء ﷺ .

(انظر : ترتيب الفروق واختصارها 97/1) . (3) في (ص) : [واستغناء] .

(4) قال ابن الشاط : قلت ما قاله من أن الإضافة تصح بأدنى ملابسة ، وهي حقيقة لغوية صحيح ، وما قاله من الفرق بين الإضافة والإسناد كذلك ؛ لأن الإسناد يلزم فيه مراعاة الفاعل ، وهل هو بما وقع في إسناد ذلك الفعل إليه فيكون ذلك حقيقة فيه أولاً ، فيكون مجازاً ؟ وما ذكره من أن الحديث يقتضي الحصر ، واستغنى

الجنين عن الذكاة بذكاة أمه غير مسلم . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (2 / 46) .

أن يُذَكِّي ذكاةً مثلَ ذَكَاةِ أمه ، فحذف المضاف ، مع بقية الكلام وأقيم المضافُ إليه مَقَامُهُ فَأَعْرِبَ كإِعْرَابِهِ ، وهو القاعدةُ في حذف المضاف .

1147 - والجواب عما تمسك به الحنفيةُ من هذه الرواية أن هاهنا تقديرًا آخر ، وهو أن يكون التقدير : ذكاةُ الجنين داخلَةً في ذكاةِ أمه ، فحذف حرف الجر فانتصبت الذكاةُ على أنها مفعول ، كقولك : دخلت الدارَ ، ويكون المحذوفُ أَقْلٌ مما قَدَّرَهُ الحنفيةُ ، ويكون في هذا التقدير جمعٌ بين الروایتين فيكون أولى من التعارض ، والتنافي بينهما فيرجح بقلة المحذوف ، والجمع ولا يبقى لهم فيه مستند على الروایتين ويكون حجةً عليهم ⁽¹⁾ .

1148 - (المسألة الثالثة) : قوله ﷺ : « الشفعةُ فيما لم يقسم » ⁽²⁾ يقتضي حصرَ الشفعة في الذي هو قابل للقسمة ، ولم يقسم بعد ، والخبر هاهنا ليس معرفةً بل مجرور ، وتقدير الخبر : الشفعةُ مستحقةٌ فيما لم يقسم ، وكذلك قوله ﷺ : « الأعمالُ بالنيات » ⁽³⁾ يقتضي حصرَ الأعمالِ المعتمدةِ في النيات ، وتقديرُ الكلام : الأعمالُ معتبرةٌ بالنيات ، فالعملُ بغير نيةٍ لا يُعْتَبَرُ شرعًا كما أن طَلَبَ الشفعةِ فيما لم يَقْبَلِ القِسْمَةَ لا يُعْتَبَرُ شرعًا .

1149 - (المسألة الرابعة) : قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ [البقرة : 197] تقديره : زَمَانُ الْحَجِّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ، فيكونُ وَقْتُ الْحَجِّ محصورًا في هذه الأشهر وهي : شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ ، وهو الميقاتُ الزماني ⁽⁴⁾ ، وهل هذا الحصر باعتبار الأجزاء ، وهو مذهب الشافعي فلا يُحْرِمُ بالحج قبله ، أو باعتبار الفضيلة وهو

(1) قال ابن الشاط : قلت ما قاله من أن قول المالكية ، والشافعية يرجح بقلة الحذف مسلم ، إلا أنه يرجح أيضًا قول الحنفية بأن تقديرهم من مقتضى مساق الكلام ، وتقدير غيرهم ليس كذلك ، بل من مقتضى رأيه ومذهبه ، فإنه ليس في مساق الكلام دليل على دخول ذكاة الجنين في ذكاة أمه ، وما قاله من أن قول المالكية ، والشافعية يرجح بالجمع ممنوع ، فإنه مبني على تعدد الجمع على الحنفية ، وليس الأمر كذلك ، بل الجمع متجه على المذهبين معًا ، والشأن إنما هو في ترجيح أحد الجمعين على الآخر ، وفي ذلك نظر ، وبسطه يطول . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (46/2) .

(2) أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » 103/6 ، وابن حجر في « تلخيص الحبير » 56/3 .

(3) أخرجه : البخاري ك . بدء الوحي (1) ، مسلم . ك . الإمارة (155) ، أبو داود . ك . الطلاق (11) ، النسائي . ك . الطهارة (59) ، ابن ماجه . ك . الزهد (26) .

(4) قال القرافي في كتابه الذخيرة : « قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ مبتدأ وخبر ، فيجب أن يرجع لعين واحدة ، والأشهر زمان ، والحج ليس بزمان ، فتعين حذف أحد مضافين تصحيحًا للكلام ، تقديره : زمان الحج أشهر معلومات ، أو الحج ذو أشهر معلومات » (انظر : الذخيرة 204/3) .

مذهب مالك فيكره الإحرام قبله فإن وقع صح ؟ قولان (1) .

1150 - (المسألة الخامسة) : قال الغزالي : إذا قلت : صديقي زيد أو زيد صديقي ، اختلف الحكم في زيد ، فالأول يقتضي حصر أصدقائك في زيد فلا تصادق أنت غيره ، وهو يجوز أن تصادق غيرك ، والثاني يقتضي حصره في صداقتك فلا يجوز أن تصادق غيرك ، وأنت يجوز أن تصادق غيره على عكس الأول .

1151 - (المسألة السادسة) : قال الإمام فخر الدين (2) في كتاب الإعجاز (3) له : الألف واللام قد ترد لحصر الثاني في الأول كقولك : زيد القائم ، أي لا قائم إلا زيد ، فيحصر وصف القيام فيه (4) ، وكذلك إذا قلت : أبو بكر الصديق الخليفة بعد رسول الله ﷺ أي : الخلافة بعده ﷺ منحصرة في أبي بكر ، ومنه زيد الناقل لهذا الخبر ، والمتسبب في هذه القضية ، فالثاني أبداً منحصر في الأول (5) بخلاف قاعدة الحصر أبداً الأول منحصر في الثاني .

1152 - (المسألة السابعة) : إذا قلت : السفر يوم الجمعة ، فهم منه الحصر في هذا الظرف ، وأنه لا يقع في يوم الخميس ولا في غيره من الأيام ، وكذلك هذا النوع من الخبر فقد انضح لك الحصر للمبتدأ في خبره مع التعريف والظرف والمجرور بخلاف قولنا : زيد قائم ، وعمرو خارج .

(1) ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أنه يصح الإحرام بالحج قبل أشهر الحج ، ويعتقد حجا ، لكن مع الكراهة ، وذهب الشافعية إلى أنه لا يعتد الإحرام بالحج قبل أشهره ، فلو أحرم به قبل هلال شوال لم يعتد حجا ، وانعتد عمرة على الصحيح عندهم . (انظر : الحاوي الكبير 36/5 وما بعدها ، والدخيرة 204/3 ، والموسوعة الفقهية الكويتية 143/2 - 148) .

(2) فخر الدين ، العلامة الكبير ذو القنون فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي ، البكري ، الطبرستاني ، الأصولي ، المفسر ، كبير الأذكياء والحكماء والمصنف ، ولد سنة أربع وخمسين وخمسمائة ، واشتغل على أبيه الإمام ضياء الدين خطيب الري ، وانتشرت تأليفه في البلاد شرقاً وغرباً ، وكان يتوقد ذكاء ، مات بهرة يوم عيد الفطر سنة ست وستمائة ، وله بضع وستون سنة .

انظر : سير أعلام النبلاء 54/16 .

(3) يقصد كتاب : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز لفخر الدين الرازي (ت 606 هـ) والكتاب تلخيص أمين دقيق عن فهم عميق لكتابي أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني . (انظر : مقدمة الدكتور البدرائي زهران لكتاب نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز) .

(4) زيادة من (ط) .

(5) قال فخر الدين الرازي : إذا قلت : زيد المنطلق وأردت به حقيقة المنطلق مع قطع النظر عن تشخيصها ، وعمومها أفاد الحصر ، ثم ينظر فإن أمكن الانحصار نزل الكلام على حقيقته وإلا جعل للمبالغة . (انظر : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للفخر الرازي ص 109 ، تحقيق د / أحمد حجازي السقا) .

الفرق الرابع والستون

بين قاعدة التشبيه في الدعاء وبين قاعدة التشبيه في الخبر

1153 - والفرق بينهما أن التشبيه في الخبر يَصِحُّ في الماضي ، والحال ، والمستقبل ، فتشبه ما وقع لك أمس بما وقع أمس لشخص آخر ، وتشبه ما وقع لك اليوم بما وقع لغيرك اليوم ، وتشبه ما يقع لك غدا بما يقع لغيرك غداً ، وكل ذلك حقيقة ، ولا يقع التشبيه في الدعاء إلا في المستقبل خاصة بسبب أن عشرة ألفاظ في كلام ⁽¹⁾ العرب لا تتعلق إلا بالمستقبل ⁽²⁾ وهي الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والشرط ، والجزاء ، والوعد ، والوعيد ، والترجي ، والتمني ، والإباحة ، فلا يؤمر إلا بمعدوم مستقبل ، ولا يُنهى إلا عن معدوم مستقبل ، ولا يدعى إلا بمعدوم مستقبل وكذلك البواقي ، وإذا كانت هذه الألفاظ لا تتناول إلا المعدوم المستقبل فمتى وقع التشبيه في باب من هذه الأبواب بين لفظين دعاء أو أمر أو نهي أو واحد مما ذكر معها إنما يقع في أمرين مستقبلين معدومين لم يُوجدَا بعد باعتبار الفرق بين هاتين القاعدتين ظهرت فائدة عظيمة ذلك أن الشيخ عز الدين [بن عبد السلام] ⁽³⁾ كان يورد سؤالاً في قوله عليه السلام : « قولوا : اللهم صلّ على مُحَمَّدٍ ، وعلى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد ، وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم ، في العالمين إنك حميد مجيد » ⁽⁴⁾ فيقول : كيف وقع التشبيه بين الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله والصلاة على إبراهيم عليه السلام مع أن ⁽⁵⁾ الصلاة من الله تعالى هي إعطاؤه ، وإحسانه ، وعطية النبي صلى الله عليه وآله كانت أعظم من عطية الله لإبراهيم عليه السلام ، والتشبيه يقتضي أن يكون المشبه أدنى رتبة من المشبه به أو مساوياً ، فكيف وقع هذا التشبيه ؟

1154 - وكان يجيب عن هذا السؤال بأن آل إبراهيم عليهم السلام أنبياء ، وآل النبي صلى الله عليه وآله ليسوا أنبياء ، والتشبيه إنما وَقَعَ بين المجموع الحاصل للنبي صلى الله عليه وآله وآله ، والمجموع الحاصل لإبراهيم عليه السلام وآله ، فيحصل لآل إبراهيم عليهم السلام من تلك العطية أكثر مما يحصل لآل

(1) في (ص) : [لسان] .

(2) في (ط) : [بمستقبل] .

(3) في (ص) : [عليه السلام] .

(4) أخرجه : البخاري ك . الأنبياء (10) ، الدعوات (31) ، مسلم ك . الصلاة (65) ، الترمذي ك . الوتر

(20) ، أبو داود . ك . الصلاة (179) ، النسائي ك . السهو (49) ، الدارمي ك . الصلاة (85) ،

(5) ساقطة من (ص) .

النبي ﷺ من هذه العطية ، فيكون الفاضل للنبي ﷺ بعد أخذ آله من هذه العطية أكثر من الفاضل لإبراهيم ﷺ من تلك العطية ، وإذا كانت عطية النبي ﷺ أعظم كان أفضل فاندفع الإشكال⁽¹⁾ فجعل التشبيه في هذا الدعاء كالتشبيه في الخبر ، وليس الأمر كذلك ، بل إنما وقع التشبيه بين عطية تحصل للنبي ﷺ لم تكن حصلت له قبل الدعاء ، فإن الدعاء إنما يتعلق بالمعدوم المستقبل ، وحينئذ يكون الذي حصل للنبي عليه الصلاة والسلام قبل الدعاء لم يدخل في التشبيه ، وهو الذي فضل به إبراهيم ﷺ فهُمَا صلوات الله عليهما كرجلين أعطي لأحدهما ألف وللآخر ألفان ثم طلب لصاحب الألفين مثل ما أعطى لصاحب الألف فيحصل له ثلاثة آلاف وللآخر ألف فقط ، فلا يرد السؤال من أصله لأن التشبيه وقع في دعاء لا في خبر ، نعم لو قيل : إن العطية التي حصلت لرسول الله ﷺ مثل العطية التي حصلت لإبراهيم ﷺ لزم الإشكال لكون التشبيه وَقَعَ في الخبر ، لكن التشبيه ما وقع إلا في الدعاء ، فتأمل الفرق بين ذلك ، واضبط القاعدة والفرق يندفع بهما أسئلة كثيرة ، وإشكالات عظيمة⁽²⁾ .

(1) في (ط) : [السؤال] .

(2) قال ابن الشاط : قلت : قوله : لكون التشبيه وقع في الخبر ليس بلازم ، فإنه يحتمل أن يكون مراد الداعي أن يكون المطلوب بالدعاء تسوية المدعو له مع الشبه بعطائه ، فإن كان المدعو له قد أعطي قبل الدعاء عطاء ، فيكون المطلوب بالدعاء زيادة تقتضي التسوية ، وعلى هذا الاحتمال يتجه ورود السؤال ، ويتضح ذلك بمثال ، وهو أن القائل إذا قال : أعط زيدًا كما أعطيت عمرًا يحتمل أن يريد : سو بينهما في مطلق العطاء من غير تعرض لقصد التسوية في مقدار العطية ، ولا صفتها ، ويحتمل أن يريد : سو بينهما في مقدار العطية ، وصفتها من غير محاسبة زيد بما أعطيته قبل هذا ، ويحتمل أن يريد : سو بينهما في مقدار العطية ، وصفتها مع محاسبة زيد بما أعطيته قبل هذا ، وسؤال عز الدين لا يصح وروده على الاحتمالين الأولين ، ويصح وروده على الاحتمال الثالث ، والله أعلم . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (2 / 49 ، 50) .

الفرق الخامس والستون

بين قاعدة ما يثاب عليه من الواجبات

وبين قاعدة ما لا يثاب عليه منها وإن وقع ذلك واجباً

1155 - اعلم أن المأمورات قسمان :

1156 - ما صورة فعله كافية في تحصيل مصلحته كأداء الديون ، وَرَدُّ الغصوب ، ودفع البودائع ، ونفقات الزوجات ، والأقارب ، والدواب ، ونحو ذلك ، فإن صورة هذا الفعل تُحْصَلُ مَقْصُودُهُ - وإن لم يحصل به التقرب - فإذا فعل ذلك من غير قصد ، ولا نية وقع واجباً مجزئاً ، ولا يلزم فيه الإعادة ، ولا ثواب فيه حتى يُتَوَيَّ به امتثال أمر الله تعالى ، فإن فعله غير قاصد امتثال أمر الله تعالى ، ولا عالم به لم يَحْصُلْ له ثواب ، وإن سد الفعل مسده ، ووقع واجباً ، ومن هذا الباب : النية لا يقصد بها التقرب وتَقَعُ واجبةً ولا تَفْتَقِرُ إلى نية أخرى ، وكذلك النظر الأول المفضي إلى العلم بإثبات الصانع لا يثاب عليه ؛ لأنه لا يقصد به التقرب ⁽¹⁾ .

1157 - والقسم الآخر لا يقع واجباً إلا مع النية ، والقصد كالصلاة ، والصيام ، والحج ،

(1) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله في أداء الديون ، وشبهه من أنه لا ثواب فيه حتى ينوي به امتثال أمر الله تعالى إن أراد أنه لابد من استحضار نية الامتثال ، ولا يكفي بنية أداء الديون ، ففي ذلك نظر ، فإن الذي يؤدي دينه لا يخلو أن ينوي بأدائه امتثال أمر الله تعالى بذلك أو لا . فإن نوى ذلك فلا نزاع في الثواب ، وإن لم ينو امتثال أمر الله تعالى فلا يخلو من أن ينوي سبباً للأداء غير الامتثال كتحوفه ألا يداينه أحد إذا عرف بالامتناع من الأداء ، وما أشبه ذلك أولاً ، فإن نوى بالأداء شيئاً غير الامتثال فلا نزاع أيضاً في عدم الثواب ، وإن عري عن نية الامتثال ، ونية سبب غيره ، ولم ينو إلا مجرد أداء دينه فلقائل أن يقول : لا يحرم صاحب هذه الحالة الثواب استدلالاً بسعة بابه ، والله أعلم .

وما قاله من أن النية ، والنظر الأول لا ينوي بهما التقرب صحيح في النظر الأول لعدم العلم بالتقرب إليه ، وغير صحيح في النية ، فإن نية الظاهر مثلاً يمكن فيه التقرب بها ، لأن الشارع جعلها شرطاً في صحة الصلاة ، والشرط كالركن فكما ينوي الركن ينوي الشرط ، ولا مانع من ذلك لا في النية ولا في غيرها .

وما ذكر من التسلسل لا يلزم ، لأنه لم يشرع فيه نية التقرب بالنية ، فلا تسلسل ، والله تعالى أعلم . وما قاله من أنه لا ثواب فيهما فيه نظر ، لأن الدليل على اشتراط النية في الأعمال إنما هو حديث : « إنما الأعمال بالنيات » ، وما في معناه ، ومطلقه مقيد بإمكان النيات ، ففي محل امتناعها غير متناول له دليل اشتراطها ، فيستدل على إثبات الثواب في النية ، والنظر الأول بقاعدة سعة باب الثواب إذ لا معارض لذلك ، والله أعلم . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق . (50/2 ، 51) .

والطهارات ، وجميع أنواع العبادات التي يُشترطُ فيها النيات ، فهذا القسم إذا وقع بغير نية لا يُغتدُّ به ، ولا يَقَعُ واجِبًا ، ولا يُثَابُ عليه ، وإذا وَقَعَ منوئًا على الوجه المشروع كَانَ قابلاً للثواب وهو سببُ شَرْعِيٍّ له من حيث الجملة ، غير أن هاهنا قاعدةٌ وهي أن القبولَ غيرَ الأجزاءِ وغيرِ الفعلِ الصحيح ، فالجزئُ من الأفعال هُوَ ما اجتمعت شرائطُهُ ، وأركانُهُ ، وانتفت موانعُهُ ، فهذا يرى الذمة بغير خلاف ويكون فاعله مُطِيعًا بريء الذمة ، فهذا أمرٌ لازمٌ مجمعٌ عليه ، وأما الثوابُ عليه فالحققون على عَدَمِ لزومِهِ ، وأن الله تعالى قد يرى الذمة بالفعل ، ولَا يَثِيبُ عليه في بَغْضِ الصور ، وهذا هو مَعْنَى القبول ، ويدل على ذلك أمور :

1158 - أحدها : قوله تعالى حكايةً عن ابني آدمَ : ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ [المائدة : 27] لما قَرَّبَا قَرِيبًا فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ ، مع أن قربانه كان على وفق الأمر ، ويدل عليه أن أخاه عَلَّلَ عَدَمَ القبولِ بعدم التقوى ، ولو أن الفعل مختلٌ في نفسه لَقَالَ له : إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ الْعَمَلَ الصَّحِيحَ الصَّالِحَ ⁽¹⁾ ؛ لأن هذا هو السببُ القريبُ لعدم القبول ، فحيثُ عَدَلَ عَنْهُ دَلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ كَانَ صَحِيحًا مُجْزِئًا ، وَإِنَّمَا انتفى القبولُ لأجلِ انتفاءِ التقوى ؛ فَدَلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ الْمُجْزِئَ قَدْ لَا يُقْبَلُ وَإِنْ بَرَرَّتِ الذِّمَّةُ بِهِ وَصَحَّ فِي نَفْسِهِ ⁽²⁾ .

1159 - وثانيها : قوله تعالى حكايةً عن إبراهيمَ ، وإسماعيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [البقرة : 127] فسؤالهما القبولَ في فعلهما مع أنهما صلوات الله عليهما وسلامُهُ ⁽³⁾ لا يفعلان إلا فِعْلًا صَحِيحًا يدلُّ على أن القبولَ غيرُ لازمٍ في الفعلِ الصحيحِ ولذلك دَعَوَا ⁽⁴⁾ به لأنفسهما ⁽⁵⁾ .

(1) زيادة من (ط) .

(2) قال ابن الشاط : قلت : المسألة قطعية لا يكفي فيها مثل هذا الدليل ، وعلى تسليم أنها ظنية لقائل أن يقول : ليس المعنى الذي تأوله من الآية بظاهر لاحتمال الآية أن يريد بالتقوى الإيمان على الإطلاق والإيمان الموافى عليه ، وعلى تسليم ظهور تأويله لعله كان شرعا لهم اشتراط عدم العصيان في القبول ، ثم جميع الآيات والأحاديث المتضمنة لوعده المطيع بالثواب معارضة لذلك الظاهر إن قلنا : إن شرع من قبلنا شرع لنا . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (51/2 ، 52) .

(3) زيادة من (ط) .

(4) في ص ، ط (دعيا) وما أثبتناه نقلًا عن هامش المطبوعة .

(5) قال ابن الشاط : قلت : يحتمل أن يكون سؤالهما ذلك على تقدير علمهما بعاقبة أمرهما ليقندي بهما من =

1160 - وثالثها : الحديث الصحيح خَرَجَهُ مسلمٌ أن رسولَ الله ﷺ قال : « أما من أسلم و أحسن في إسلامه فإنه يُجْزَى بعمله في الجاهلية ، والإسلام » ⁽¹⁾ فاشتراط في الجزاء الذي هو الثواب أن يُحْسِنَ في الإسلام ، والإحسانُ في الإسلام هو التقوى ، وهو يرد على من قال في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ [المائدة : 27] أن المراد المؤمنون ؛ لأنه ﷺ صَرَّحَ بالإسلامِ ثُمَّ ذَكَرَ الإحسانَ فيه ⁽²⁾ .

1161 - ورابعها : قوله ﷺ في الأضحية لما ذبحها : « اللهم تقبل من محمد ، وآل محمد » ⁽³⁾ فسأل ﷺ القبولَ مع أن فعلة في الأضحية كان على وفقِ الشريعة ؛ فدل ذلك على أن القبولَ وراء براءة الذمة والإجزاء ، وإلا لما سأله ﷺ فإن سؤال تحصيل الحاصل لا يجوزُ .

1162 - وخامسها : أنه لم يزل صَلَحاءُ الأمة ، وخيارها يسألون الله تعالى القبولَ في العمل ، ولو كان ذلك طلباً للصحة ، والإجزاء لكان هذا الدعاء إنما يَحْسُنُ قبل الشروع في العمل ، فيسأل الله تعالى تيسيرَ الأركانِ والشرائطِ ، وانتفاءِ الموانع ، أما بعدَ الجزم بوقوعها ، فلا يَحْسُنُ ذلك ؛ فَذَلَّتْ هَذِهِ الْوُجُوهُ على أن القبولَ غيرُ الإجزاء وغيرِ الصحة ، وأنه الثواب .

1163 - وسادسها : قوله ﷺ : « إن من الصلاة لما يقبل نصفها ، وثالثها ، وربعا ، وإن منها لما يُلْفُ كما يُلْفُ الثوبُ الخَلِيقُ فَيُضْرَبُ بِهَا وَجْهُ صَاحِبِهَا » فحملة الصوفية ، وقليلٌ من الفقهاء على عدم الإجزاء وأنه تجب الإعادة إذا عَقَلَ عن صلاته لقوله ﷺ : « ليس للمؤمن من صلاته إلا ما عَقَلَ منها » ⁽⁴⁾ ، وحكى الغزالي الإجماع في إجزائها

= لا يعلم عاقبة أمره من أتباعهما ، وهذا الاحتمال حالي لا مقالي ، والاحتمالات الحالية لا تفاوت فيها حتى يكون بعضها أظهر من بعض ، فيستدل بالظاهر منها بخلاف الحالات المقالية فإنه تكون مستوية في الاحتمالات ، وغير مستوية في الظاهر والمؤولات . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 52/2 .

(1) أخرجه : البخاري ك . استتابة المرتدين (6410) ، مسلم . ك . الإيمان (171) ، وابن ماجه ك . الزهد (4232) .

(2) قال ابن الشاط : قلت : يحتمل أن يريد بالإحسان الموافقة على الإيمان ، لا اجتناب العصيان ، والموافاة على الإيمان هو شرط ثبوت الأعمال ، لا شرط لثبوت الأعمال سواء فكل ما ورد من الآيات والأخبار مما يقتضي اشتراط أمر زائد على صحة العمل وبرائة الذمة ، فهو متناول بأنه المرء هذا إن سلم ظهور آية أو حديث في غيره ، وذلك غير مسلم ، انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 52/2 .

(3) أخرجه : مسلم . ك . الأضاحي (19) ، أبو داود . ك . الأضاحي (4) ، أحمد : 78/6 .

(4) أخرجه الزبيدي في « إتحاف السادة » 123/4 ، بلفظ « ليس للمرء من صلاته » .

إذا علم ⁽¹⁾ عدد ركعاتها ، وأركانها وشرائطها ، وإن كان غير مشتغل بالخشوع والإقبال عليها .

1164 - وقال أكثر الفقهاء : إن المراد بالثلث والربع ونحوه الثواب لا الإجزاء والصحة ، فظهر حينئذ أن القبول غير الإجزاء ، وأن بعض الواجبات يثاب عليها دون بعض ، وهو المقصود من الفرق ⁽²⁾ .

1165 - إذا تقرر الفرق فالظاهر أن وصف التقوى شرط في القبول بعد الإجزاء ، والتقوى هاهنا ليس محمولاً على المعنى اللغوي ، وهو مجرد الاتقاء للمكروه من حيث الجملة ؛ فإن الفسقة في عرف الشرع لا يُسمون أتقياء ، ولا من المتقين ، ولو اعتبرنا المعنى اللغوي لقليل لهم ذلك ، بل التقوى في عرف الشرع المبالغة في اجتناب المحرمات ، وفعل الواجبات حتى يكون ذلك الغالب على الشخص ، هذا هو الظاهر ⁽³⁾ ، وإذا حصل هذا الوصف ينبغي أن يعتقد أيضاً أن القبول غير لازم بل المحل قابل له لحصول الشرط ، وإن القبول مشروط بالتقوى ولا يلزم من حصول الشرط حصول المشروط ، ويدل على أن المحل يبقى قابلاً للقبول من غير لزومه أن رسول الله ﷺ دَعَا بالقبول مع أنه سيد المتقين ، وكذلك إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام والمدعو به [لا بد أن] ⁽⁴⁾ يكون بصدد الوقوع وعدمه ؛ إذ لو تعين وقوعه لكان ذلك طلباً لتحصيل الحاصل وهو غير

(1) ساقطة من (ص) .

(2) قال ابن الشاط : قلت : قوله وقول من قال مثله : إن المراد بهذا الحديث الثواب مع تقدير كمال شروط الصلاة ، وجميع أوصافها خلاف ظاهر الحديث بدليل قوله ﷺ : وإن منها لما يلف كما يلف الثوب الخلق ، فيضرب بها وجه صاحبها ؛ إذ لو كانت مستوفية لشروطها وأوصافها لم يكن لتشبيهها بالثوب الخلق وجه ، ولا ريب أن هذا الحديث إنما هو مغزاه التحذير من التهاون بشروطها ، والتحريض على مراعاة أحوالها فلا دليل له ، ولا لغيره في هذا الحديث على ما أراد لا بظاهر ولا بنص البتة . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 53/2 .

(3) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله من أن الظاهر في أن التقوى شرط في القبول مسلم ، وما قاله من أن وصف التقوى في العرف الشرعي المبالغة في اجتناب المنهيات ، وفعل الأمور مسلم أيضاً ، إلا أنه ليس المراد بالتقوى المشتركة في القبول التقوى العرفية المذكورة لمعارضة تلك الأدلة المتكاثرة المتظافرة بترتب الثواب على الأعمال الصحيحة ، وليس كون التقوى عرفاً ما فسرنا به بالمقاوم في الظهور لتلك الأدلة هذا إن لم نقل بانتفاء تلك الأدلة إلى القطع بلزوم ترتب الثواب على الأعمال المستوفية لشروطها ، وأركانها ، والقطع بذلك هو الصحيح عندي ، ومن تتبع الآيات ، والأحاديث الواردة في ذلك ، وتأمل مساق الكلام فيه علم صحة ما ذهبت إليه ، والله أعلم . انظر ابن الشاط بهامش الفروق (54/2) .

(4) في المطبوعة [لا بد وأن] والصواب حذف الواو .

جائز، فنعين أن يكون الثواب يمكن حصوله وعدم حصوله⁽¹⁾، وعلى هذه المدارك وهذه التقادير يكون قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام : 160] مشروطاً بالتقوى؛ فإن أمثال العشرة هي: المثوبات ولا تحصل إلا للمتقين، وكذلك قوله ﷺ: [صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة في غيره إلا المسجد الحرام]⁽²⁾ فإن هذه الألف، والزائد عليها هي مثوبات تتضاعف، وقوله ﷺ: [صلاة في المسجد الحرام خير من ألف صلاة في غيره]⁽³⁾ و [صلاة في بيت المقدس بستمائة صلاة]⁽⁴⁾ وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة : 261] يقتضي ما تقدم من التقرير أن يكون هذا كله مشروطاً بالتقوى، وقوله ﷺ: « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بخمس أو سبع وعشرين درجة »⁽⁵⁾ فتأمل ذلك؛ فإن هذه الظواهر كلها يقتضي ظاهراً⁽⁷⁾ المثوبات مطلقاً، وما تقدم من التقرير يقتضي أنها لا تحصل إلا بالتقوى⁽⁸⁾

(1) قال ابن الشاط: قلت: ما قاله من أنه لا يلزم من حصول الشرط حصول المشروط صحيح، ولكن لا يلزم من ذلك عدم حصول الثواب، بل يلزم حصوله لا لمجرد حصول الشرط، بل للأدلة الدالة على حصوله، وما قاله من أن المدعو به لا بد أن يكون بصدد الوقوع وعدمه إن أراد باعتبار علمنا فمسلم وإن أراد مطلقاً فغير مسلم؛ لأن علم الله تعالى قد تعلق أولاً بما يكون وما لا يكون، وما قاله من أنه لو تعين وقوعه لكان ذلك طلباً لتحصيل الحاصل فكلام ليس له حاصل، فإن الدعاء مشروع لاشك فيه، والمدعو به مستقر في علم الله تعالى حصوله أو عدم حصوله فعلى تقدير تعلق علم الله تعالى بحصوله يكون الدعاء طلباً لتحصيل الحاصل، وعلى تقدير تعلق علم الله تعالى بعدم حصوله يكون الدعاء طلباً لتحصيل الممتنع، وكلا الأمرين في باديء الرأي محال، وذلك ليس بصحيح، بل الصحيح أنه لا يستلزم الطلب عقلاً جواز المطلوب، بل يجوز طلب الجائز وغير الجائز فلا فرق في العقل بين طلب تحصيل الواقع الحاصل، وبين طلب تحصيل غيره فإن ثبت في ذلك فرق شرعي فذاك، وإلا فلا فرق بوجه. انظر: ابن الشاط بهامش الفروق 54/2، 55.

(2) أخرجه: ابن ماجه ك. إقامة الصلاة (1404) .

(3) أخرجه: ابن ماجه ك. إقامة الصلاة (1406) .

(4) أخرجه: ابن ماجه ك. إقامة الصلاة (1407) ولكن بلفظ (ألف) (53) .

(5) في (ص) : [صلاة] .

(6) أخرجه: ابن ماجه كتاب المساجد (788) ، (789) .

(7) ساقطة من (ط) .

(8) قال ابن الشاط: قلت: لا يقاوم ما تقدم من التقرير تلك الظواهر على تسليم أنها لم تبلغ القطع على أن الصحيح أنها بلغت، فإن الظواهر إذا تظاهرت، وتكاثرت، ولم يعارضها سواها حصل القطع بمعناها، وهذه الظواهر قد تظاهرت، وتكاثرت، ولم يعارضها سواها، فإن ما ذكره معارضها ليس بمعارض لاستواء احتمالاته على ما سبق بيانه. انظر: ابن الشاط بهامش الفروق (55/2) .

الفرق الخامس والستون : بين ما يثاب عليه من الواجبات وما لا يثاب عليه ————— 481

فيتعين ردُّ أحد الظواهر⁽¹⁾ إلى الآخر ، وأن يجمع بينهما على الوجه الأسد⁽²⁾ ، وقد بينت لك وجه التعارض ، ووجه الجمع فتأمل ذلك فهو موضعٌ صعبٌ مشكّلٌ ، والذي رأيتُ عليه جماعةٌ من المحققين هو ما ذكرته لك فتأمله .

(1) في (ط) : [الظاهرين] .

(2) قال ابن الشاط : قلت : إن سلم عدم القطع فليس الوجه الأسد ما ذكره واختاره ، وإن لم يسلم فلا وجه لقوله الأسد . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (55/2) .

الفرق السادس والستون

بين قاعدة ما تعين وقته فيوصف فيه بالأداء

وبعده بالقضاء وبين قاعدة ما تعين وقته ولا يوصف فيه بالأداء

ولا بعده بالقضاء والتعيين في القسمين شرعي

1166 - اعلم أن هذا الموضع وهذا الفرق لم أَرَهُ لأحد من العلماء فيما رأيته ولم يَقَعِ التصريح به فيما وجدته ولا التعريض بل التصريح في حد الأداء ، والقضاء بضده في كتب الأصول والفروع ، فيقولون في حد الأداء : هو إيقاع الواجب في وقته المحدود له شرعاً . وفي حد القضاء : هو إيقاع الواجب خارج وقته المحدود له شرعاً . وهذا التفسيران باطلان بسبب أن الواجبات الفورية كرد الغصوب ، والودائع إذ طلبت ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأقضية الحكام إذا نهضت الحجاج ، كل ذلك واجب على الفور ، ومع ذلك لا يقال لها : إنها أداء إذا وقعت في وقتها المحدود لها شرعاً⁽¹⁾ ولا قضاء إذا وقعت بعده ، فإن الشرع حَدَّدَ⁽²⁾ لها زماناً للوقوع⁽³⁾ فأوله أول زَمَانٍ التكليف : وآخره الفراغ منها بحسبها في طولها وقصرها ، فزمانها محدود شرعاً مع انتفاء الأداء والقضاء عنها في الوقت وبعده ، وكذلك إنفاذ الغريق حَدَّدَ له الشرع الزمان فأوله ما يلي زمن السقوط ، وآخره الفراغ من علاجه بحسب حاله ، ولا يُوصَفُ بأنه أداء في الوقت ، ولا قضاء بعده مع التحديد الشرعي ، ومن ذلك الحج إذا قلنا : إنه على الفور فإن الشارع حَدَّدَ لَهُ [زماناً من]⁽⁴⁾ هذه السنة ، ولا يُوصَفُ بأنه قضاء بعد هذه السنة إذا أخرت هذه⁽⁵⁾ الحجة ، ولا يلزم معها هدي القضاء .

1167 - وكذلك إذا قلنا : الأمر للفور لغة⁽⁶⁾ ، فإن القاضي أبا بكر⁽⁷⁾ قال : لا بد من زَمَانٍ للسمع ، وزَمَانٍ للتأمل ، وتعرف معنى الخطاب ، وفي الزمن الثالث يكون

(1) زيادة من (ط) .

(2) في (ط) : [حد] .

(3) في (ط) : [وهو زمان الوقوع] .

(4 ، 5) زيادة من (ط) .

(6) ساقطة من (ط) .

(7) القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني ، انتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري ، سمع أبا بكر القطيعي ، وأبا محمد بن ماسي ، وحدث عنه : الحافظ الهروي ، كان ثقة إماماً بارعاً ، صنف في الرد على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية ، وله « إعجاز القرآن » ، توفي سنة 403 هـ .

انظر : سير أعلام النبلاء 114/13 ، 115 ، ابن خلكان 609/1 ، روضات الجنات 177/4 .

الفعلُ زمانياً⁽¹⁾ وبالتأخير عنه يُوصَفُ المكَلَّفُ بالخالفَةِ ، وقد حدَدَ الشرعُ الزمانَ حيثُذُ أولِهِ الزمَنُ الثالثُ من زَمَنِ السماعِ ، وآخِرُهُ الفراغُ من الفعلِ بحسبه ، وهذه النقوضُ كُلُّها تبطل حدُّ الأداء ، فإن حدَّهُ يتناولها ، وليست أداءً فيكونُ غيرَ مانعٍ ، وإيقاعُها بعد وقتها يتناوله حدُّ القضاء ، وليست قضاءً فيكونُ غيرَ جامعٍ⁽²⁾ ، فحيثُذُ تتعَيَّنُ العنايةُ بتحريرِ الفرقِ ، وتحريرِ هذه الضوابطِ ، والحدودِ حتى يتضحَ الحقُّ في ذلك ، وهو أن نقولَ : الأداءُ : هو إيقاعُ الواجبِ في وقته المحدودِ لَهُ شَرْعاً لمصلحةٍ اشتملَ عليها الوقتُ بالأمرِ الأولِ . والقضاءُ : إيقاعُ الواجبِ خارجَ وقته المحدودِ لَهُ شَرْعاً⁽³⁾ لأجلِ مصلحةٍ فيه بالأمرِ الثاني . فقوله : في وقته ، احترازٌ من القضاءِ ، وقولُنا : المحدودِ لَهُ ، احترازٌ من المُعَيَّنِ بجميعِ العمرِ ، وقولُنا : شَرْعاً ، احترازٌ بما يحدده أهلُ العرفِ ، وقولُنا : لمصلحةٍ اشتملَ عليها الوقتُ احترازٌ من تلكِ النقوضِ كُلِّها ، وتحريره : أنا نعتقدُ أن اللهَ تعالى إنما عَيَّنَ شهرَ رمضانَ لمصلحةٍ يشتملُ عليها دونَ غيره طرِداً لقاعدةِ الشرعِ في رِعايةِ المصالحِ على سبيلِ التفضيلِ ، فإننا إذا لاحظنا الشرائعَ وَجَدْنَاهَا مصالحَ في الأغلبِ أدركنا ذلكَ ، وَخَفِيَ عَلَيْنَا في الأقلِ ، فقلنا ذلكَ الأقلُ من جنسِ ذلكَ الأكثرِ ، كما لو جرت عادة ملك بأن لا يَخْلَعَ الأخضرَ إِلَّا عَلَى الفقهاءِ ؛ فإذا رأينا من خُلِعَ عليه الأخضرُ ، ولا نعلمُ حاله قلنا هو فقيه ؛ طرِداً لقاعدةِ ذلكَ الملكِ ، وكذلك نَعْتَقِدُ فيما لم نُطْلِعْ فيه على مفسدةٍ ولا مَصْلَحَةٍ أَنَّهُ مصلحةٌ إن كان في جانبِ الأوامرِ ، أو فيه مفسدةٌ إن كان في جانبِ النواهي طرِداً لقاعدةِ الشرعِ في رِعايةِ المصالحِ ، والمفاسدِ على سبيلِ التفضيلِ لا على سبيلِ الوجوبِ العقلي ، كما تقولهُ المعتزلةُ ، وكذا نقولُ في أوقاتِ الصلواتِ : إنها مشتملةٌ على مَصَالِحٍ لا نعلمُها ، وكذلك كل تعبدٍ ، ومعناه أن فيه مصلحةً لا نعلمُها فحيثُذُ تتعَيَّنُ أوقاتُ العباداتِ لمصالحٍ فيها ، وتُعَيَّنُ الفورياتِ ليس كذلك ، بل تبعٌ للمأموراتِ ، وطريانِ الأسبابِ ، فالغريقُ لو تأخَّرَ سُقُوطُهُ في البحرِ تأخرَ الزمانُ ، أو تَعَجَّلَ تَعَجَّلَ الزمانُ فتأملْ ذَلِكَ ، وكذلك الحجُّ يَأْبَغُ للاستِطاعةِ فلو تَأَخَّرَتْ تأخرتِ السنةُ ، أو تقدمتِ تقدمتِ السنةُ فصار تعيُّنُ الوقتِ تابعاً للاستِطاعةِ لا لمصلحةٍ فيه ، وكذلك نقولُ : إن الفورَ تعيُّنُ الوقتِ إذا قلنا : الأمرُ على الفورِ تابعٌ لورودِ الصيغةِ ، فإن تقدمتِ تقدم الوقتِ أو تأخرتِ تأخر الوقتِ ، وكذلك أَقْضِيَةُ الأحكامِ الوقتِ تابعٌ لهوِضِ الحِجَاجِ فتعَيَّنَ حيثُذُ ، وكذلك رُدُّ المَغْصُوبِ ، وبقيةُ النقوضِ قد اتضحَ لك

(1) زيادة من (ط) .

(2) في (ص) : [مانع] .

(3) زيادة من (ط) .

التخريج في ذلك ، وظهر الفرق بينها ، وبين أوقات العبادات فإنها متعينة لمصالح فيها ، ولولاها لما تَمَيَّنَ بعد الزوال دُونَ مَا قَبْلَهُ ، ولا رَمَضَانُ دُونَ بقية شهور السنة .

1168 - إذا اتضح لك الفرق [فقولنا في الفرق :] ⁽¹⁾ لمصلحة اشتمل عَلَيْهَا الوقت ، احتراز من تعيين الوقت لمصلحة المأمور ، والتبعية لطريان الأسباب ، واتجه أيضًا حدُّ القضاء بذلك لما قلنا : إنه إيقاع الواجب خارج وقته المحدود له شرعًا لمصلحة اشتمل عليها الوقت ، فلا يكون الفعل موصوفًا بالقضاء إلا إذا وقع خارج وقته المحدود لمصلحة فيه ، وقولنا : في القضاء بالأمر الثاني ، احتراز من نقض ، وهو أن الله تعالى جعل لقضاء رمضان جملة السنة كُلِّهَا ⁽²⁾ التي تلي شهر الأداء ، فهو واجب وقَعَ في وقته المحدود له شرعًا ، وليس أداءً ، فخرج بقولنا : بالأمر الأول أَنَّ ⁽³⁾ القضاء وجب بأمر جديد ودخل في حد القضاء ، ولم يخرج منه بقولنا بالأمر الثاني ، وسبب اندراجهِ في حد الأداء أن الله تعالى عَيَّنَ السنة لمصلحة تختص بها لا نعلمها ، فالسنة كأوقات الصلوات ليست تابعة لغيرها بخلاف سنة الحج تابعة للاستطاعة .

1169 - فإن قلت : وسنة القضاء أيضًا تابعة لترك الصوم .

1170 - قلت : مسلم لكن هذا وقتٌ حُدِّدَ طرفاه وَجُعِلَ الفعل ⁽⁴⁾ واجبًا مَوْسَعًا بخلاف الحج ، ولما ترتب رمضان من بين سائر الشهور للأداء رتب ما بعده للقضاء إلى شعبان في أصل الشريعة معيّنًا في حق كل أحد ⁽⁵⁾ بخلاف الحج لم يعين له إلا ما كان عقيب الاستطاعة ، وهي تختلف باختلاف الناس ، وسنة القضاء لا تختلف باختلاف الناس وهذا هو الفرق .

1171 - فإن قلت : ما ذكرته لا يَتِمُّ لاتفاق الناس عَلَى أَنَّ الْحَجَّ يُوصَفُ بالقضاء مَعَ خُرُوجِهِ عما ذكرته من التحديد ، فيقولون في الحج بعد الحجة الفاسدة قضاء ، ويقولون : إن النوافل تُقَضَى ، وليس لها وقتٌ محدودٌ بالتفسير الذي ذكرته ، فعند الشافعي يُقَضَى ما له سبب ، وعند مالك وأبي حنيفة : ما شرع فيه من التطوعات ⁽⁶⁾ ، وأبطله على تفصيل عند الإمامين المذكور في كتب الفروع للفريقين ؛ فقد اتفقوا على القضاء في النوافل ، ويقولون : المأمومُ فيما فاتهُ هل يَكُونُ قاضيًا أم بانيًا ؟ خلافٌ بين العلماء في تعيين القضاء ، لا في أنه يُسَمَّى قضاءً لو وقع ، فاتفق الكلُّ على أنه لو فعل ما فاتهُ من

(1) في (ط) : [فقله في الحد] .

(2) زيادة من (ط) .

(3) في (ص) : [لأن] .

(4) ساقطة من (ط) .

(5) في (ط) : [مكلف] .

(6) في (ط) : [الطاعات] .

المغرب جهراً لكان قضاءً اتفاقاً ، إنما الخلاف هل حكم الله تعالى ذلك أم لا ؟ وقال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [الجمعة : 10] مع أن صلاة المأموم وقضاء صلاة الجمعة في الوقت ، فبطل بهذه الأنواع حدُّ الأداء ، وحد القضاء . 1172 - قلت : القضاء في اصطلاح حَمَلَةِ الشريعة لفظ مشترك يطلق على ثلاثة (1) معانٍ :

1173 - أحدها : إيقاع الواجب خارج وقته على ما تقدم تحديده .

1174 - وثانيها : إيقاع الواجب بعد تعيينه بالشروع ، ومنه حجة القضاء ، ومنه قضاء النوافل إذا سَرَعَ فيها ، وهذا مغايرٌ للقسم الأول ؛ لأن مفهوم قولنا : خارج وقته ، مخالفٌ لقولنا : بعد تعيينه بالشروع ؛ فإن بَعْدِيَّةَ الوقت غير بَعْدِيَّةِ الشروع .

1175 - وثالثها : ما وقع على خلاف وضعه في الشريعة مع قطع النظر عن الوقت والتعيين بالشروع ، ومنه قضاء المأموم ؛ لأن الركعتين الأخيرتين من العشاء إذا صَلَّيْتَا جهراً فهذا خلاف الوضع الشرعي ، فإن وَضَعَ الشريعة تُقَدِّمُ الجهرَ عَلَى السِّرِّ ، فتأخيره خلاف الوضع الشرعي (2) ، فهذه ثلاثة معانٍ في الاصطلاح ، ويلحق بها قسم رابع عند الشافعي ، ومن قال بقوله : إن السنن تُقضى لتقدم أسبابها لا للشروع فيها ، فيكون مفسراً عنده أيضاً بإيقاع الفعل بعد تقدم سببه ، فهذه أربعة اصطلاحية ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ ﴾ ، فذلك وضع لغوي لا اصطلاحى فيقال : قُضى الفعل إذا فُعل كيف كان ، فَـ « قُضِيَ » بمعنى فُعل وهذا غير ما نحن فيه ، وحينئذ يصير لفظ القضاء يطلق باعتبار اللغة والاصطلاح على خمسة معانٍ مختلفة : أربعة (3) منها اصطلاحية وواحد لغوي ، واللفظ إذا كان مشتركاً بين معانٍ مختلفة وحددنا بعض تلك المعاني لا يرد علينا غيره من تلك المعاني نقضاً ، ولا سؤلاً ، كما إذا حددنا العين بمعنى الحديقة بأنها عضو يتأتى به الإبصار ، فيقول السائل : ينتقض عليك بعين الماء ، وبالذهب ، وغير ذلك مما يُسَمَّى عَيْناً فلا يُشَمَّعُ هَذَا السؤال ؛ فإن الحقائق المختلفة يجب أن تكون حدودها مختلفة ، فحينئذ لا يرد علينا حقيقة من تلك الحقائق الأربع (4) على تحديدنا القضاء بالموقع خارج الوقت ؛ لأنها معانٍ مختلفة ، فاندفعت الأسئلة التي وردت من هذا الباب ، واستقام حدُّ القضاء ، وحدُّ الأداء ، وظهر حينئذ الفرق بين

(1) في ص ، ط [ثلاث] ، والصواب ما أثبتناه . (2) ساقطة من (ص) .

(3) في (ص) : [أربع] والصواب ما أثبتناه من ط .

(4) في (ص) ، (ط) : [الأربعة] والوجهان صحيحان .

قاعدة ما يتعين ⁽¹⁾ وقته فيوصف بالأداء ، والقضاء ، وبين قاعدة ما لا يتعين وقته ، فلا يوصف لا بالأداء ، ولا بالقضاء .

1176 - (فائدة) العبادات ثلاثة أقسام : منها ما يوصف بالأداء والقضاء كالصلوات الخمس ورمضان .

1177 - ومنها ما لا يوصف بهما كالنوافل إلا بذلك التفسير الآخر الذي تقدم تحريره .

1178 - ومنها ما يوصف بالأداء فقط كالجمعة .

1179 - (فائدة) : اتضح بما تحرر أن المكلف إذا غلب على ظنه أنه لا يعيش إلى آخر الوقت ثم عاش أن الفعل يكون منه أداء ؛ لأن تعيين الوقت لم يكن لمصلحة فيه ، بل تبع للظن الكاذب ، وقيل : هو قضاء ، قولان للقاضي ⁽²⁾ ، والغزالي رحمهما الله .

(1) في (ط) : [تعين] .

(2) المراد بالقاضي هو : القاضي أبو الوليد بن رشد .

الفرق السابع والستون

بين قاعدة الأداء الذي يثبت معه الإثم

وبين ⁽¹⁾ قاعدة الأداء الذي لا يثبت معه الإثم

1180 - اعلم أن هذا الفرق قد أشكل على جماعة من الفقهاء ، واستشكلوا كيف تكونُ العبادة أداءً ، وفاعلها آثم ، وسرُّ الفرق في ذلك أن الله ﷻ جعلَ أربابَ الأعذار يُدْرِكُونَ الظهْرَ والعَصْرَ عند غروبِ الشمسِ بإدراكٍ وقتٍ يَسَعُ خمسَ ركعاتٍ بعد الطهارة ، واتفقَ الناسُ على أن ما خرج وقته قبل زوالِ العذر لا يلزم أربابَ الأعذار ، فدل لزومُ الصلاتين لهم عند غروبِ الشمس على بقاء وقتها ، ولما كان الأداء - كما تقدم - إيقاعَ الواجب في وقته المحدود له شرعاً - كما تقدم تحريره - لزم أن يكونَ الظهْرُ ، والعَصْرُ أداءً في حق كُلِّ أحدٍ إلى غروبِ الشمس ؛ لأننا لما حددنا الأداء لم نحدِّدْهُ ⁽²⁾ بالنسبة للفاعلين ، وإنما حددناه بالنسبة إلى العبادة خاصةً مع قطع النظر عن الفاعل من هو ، هل هو ذو ⁽³⁾ عذر أم لا ؟ ولم يتعرض أحد في حدِّ الأداء ، والقضاء لأحوال المكلف في حدِّهما ، بل للعبادة فقط ؛ فصارتِ الأداء ، والقضاء تابعاً لكون العبادة في وقتها أم لا ؛ فكان الظهْرُ أداءً إلى غروبِ الشمسِ نيئةً على صدق حدِّ الأداء عليه ، ولما كان الشرع قد منع المكلف الذي لا عُذْرَ له من تأخير العبادة إلى آخر وقتها مطلقاً ، بل عليه أن يوقع في آخر قسَمي الوقت وهو من أول الزوال إلى آخر القامة ، ويبقى من آخر القامة إلى غروبِ الشمس هو من الوقت باعتبار حدِّ الأداء ، وغيرُ المعذور ممنوعٌ منه ، فإذا أخر الفعل إليه ، وأوقعه فيه كان مؤدياً آثماً ، أما أدائه فَلِصْدَقِ حدِّ الأداء ، وأما إثمُه فلِتأخيرِه عن الحد الذي حُدِّدَ لَهُ مِنَ الْوَقْتِ ⁽⁴⁾ ، ولصاحب الشرع أن يحدد للعبادة وقتاً ويجعل نصفه الأول لطائفة ، ونصفه الأخير ⁽⁵⁾ لطائفة أخرى فتأثم

(1) زائدة في (ط) . (2) في (ط) : [نَحْدَهُ] .

(3) في (ص) : [رِب] .

(4) قال البقوري : قلت : أما سبب تعلق الإثم بمن لا عذر له فظاهر ، وأما أنه مؤد لصديق الحد عليه فممنوع ، فإنا إذا قلنا في الحد : إيقاع الفعل في وقته المحدود له شرعاً ، فهذا الوقت الممتد للغروب قد حده الشرع لأهل الأعذار ، وما جعله لمن لا عذر له ، بل جعل لهم آخر القامة مثلاً ، وكون الحاد ولم يعتبر المكلفين ، ولم يفصل الحد بحسبهم لا يلزمه ، وإن لزمه فغفلة منه ، فكيف نجعل هذا القدر دليلاً على صحة هذه القاعدة ؟ (انظر : ترتيب الفروق واختصارها للبقوري 1/149 ، مع حاشية المحقق) . (5) في (ط) : [الْآخِر] .

الأولى بتعديها لغير وقتها . ألا ترى أن للقامة وقت أداء بلا خلاف لصلاة الظهر من حيث الجملة ، ومع ذلك لو غلب على ظن طائفة أنها لا تعيش إلى آخر القامة ، بل لنصفها جعل صاحب الشرع نصف القامة وقتاً لهؤلاء خاصة دون غيرهم ، و النصف الآخر من القامة ليس وقتاً لهم ⁽¹⁾ ، فكذلك هاهنا وقت الظهر إلى غروب الشمس ، وحجر صاحب الشرع على المختارين الوصول إليه ، وحدد لهم آخر القامة ؛ فإذا تَعَدَّوْا القامة كانوا مُؤَدِّينَ آثِمِينَ ، فكذلك القول في المغرب أداءً إلى طُلُوعِ الفجرِ بسبب أن أرباب الأعدار يَدْرِكُونَ صَلَاتِي الليل إلى طُلُوعِ الفجرِ ، والإجماع منعقد على أن ما خرج وقته لا يلزم أرباب الأعدار ، ألا ترى أنهم يدركون المغرب ، والعشاء يَدْرِكُ أرباع ركعات قبل الفجر ، ولا يلزم بذلك صلاة النهار المتقدم بسبب أن وقته خَرَجَ بِغُرُوبِ الشمس ؛ فإذا أُخِّرَ أَيْضًا الْمَكْلُفُ الْمُخْتَارُ الْمَغْرِبَ ، أو العشاء إلى طُلُوعِ الفجرِ ؛ كان مؤدِّيًا آثِمًا ، أما أدأؤه فَلَوْجُودِ الأداء في حَقِّهِ ، وأما إثمُهُ فَلأنَّ اللَّهَ تعالى خَصَّصَهُ بقطعة من الوقت فتعديها لنصيب غيره منه ⁽²⁾ ، وإنما كان يلزم الإشكال في الجمع بين الأداء والإثم أن لو كان حدُّ الأداء إيقاعَ الواجب في وقته الاختياري له ⁽³⁾ فكان حينئذٍ إيقاعه في غير الاختياري قضاءً ، لكنَّ حدَّ الأداء إيقاعَ الواجب في وقته مطلقاً ، والقضاء إيقاعه خارج وقته مطلقاً ، ولم نُقَلْ : إنه خارج وقته الاختياري ، وكتب أصول الفقيه مُجْمِعَةً على ذلك ، ومُصَرِّحَةً به ، فظهر إمكان اجتماع الأداء والإثم في حق من حجر عليه في بعض الوقت ، وعدم اجتماع الإثم مع الأداء في حق من لم يحجر عليه في شيء من

(1) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله من أن صاحب الشرع جعل نصف القامة وقتاً لمن غلب على ظنه أنه لا يعيش إلى نصفها باطل لاشك فيه ، وإن كان ذهب إلى ذلك طائفة فهو مذهب ذاهب ودعوى لا حجة عليها البتة ، ومن غلب على ظنه ذلك فلا يخلو أن يقع الأمر كما ظنه أو لا ، فإن وقع الأمر كما ظنه فلا يخلو أن يكون قد أوقع الصلاة قبل موته أو لا ، فإن كان قد أوقعها فقد أوقع الواجب وفاز بأجره ، وإن لم يكن أوقعها فلا مؤاخذه عليه ، فإنه مات في أثناء الوقت فلا يعد مفرطاً بوجه ، وإن لم يقع الأمر كما ظنه فلا يخلو أن يوقع الصلاة في بقية القامة أو لا ، فإن أوقعها فقد فعل ما أمر به ولم تلحقه مؤاخذه ولم يعد مفرطاً وإن لم يوقعها إلا بعد القامة فهو مفرط آثم ، والله أعلم . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 60/2 .

(2) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله في هذا الفصل صحيح على تسليم اصطلاحه وتصحيح حده بخلاف ما نظر به من مسألة الذي يظن أنه لا يعيش إلى تمام الوقت ، والفرق بين الأمرين أن تحديد وقت الاختيار بالقامة ثابت من الشرع متفق عليه ، وتحديد الوقت بالظن المذكور غير ثابت من الشرع ولا متفق عليه لا بدليل ظني ولا قطعي بوجه . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 60/2 .

(3) زيادة من (ط) .

الوقت كما يجتمع الأداء والإثم فيمن آخر إلى آخر القامة ، وهو كان يعتقد أنه لا يتمكن من إيقاع الفعل آخر القامة فقدر ، وآخر ، وصلى ؛ فإنه مؤدّ آثم ، ويجتمع في حقّه الأداء على الخلاف ، والإثم إجماعاً ، وإنما وقع الخلاف في اجتماعهما آخر النهار ، وعند طلوع الفجر ، فمذهب ابن القاسم ⁽¹⁾ اجتماعهما ومذهب غيره عدم اجتماعهما ⁽²⁾ ، فعلى هذا يجتمع الإثم والأداء في حق فريقين من الناس :

1181 - أحدهما : المختارون الذين لا عُذْرَ لهم إذا أُخْزُوا إلى غروب الشمس ، أو بعد القامة من حيثُ الجملة ، أو أخروا المغرب ، والعشاء إلى بعد ثلث الليل ، أو نصفه على الخلاف في آخر وقت العشاء ، هل هو ثلث الليل أو نصفه ؟ وهل تُؤخَّرُ المغربُ إلى الشفق أم لا ؟

1182 - وثانيهما : الفريق الذي يغلب على ظنهم عدمُ المكنة في آخر الوقت الاختياري فيؤخرون إلى آخره ؛ فإنهم آثمون مع الأداء إذا فعلوا آخر الوقت الاختياري في القامة للظهور مثلاً ، ونحوه من الأوقات الاختيارية ، وتحرَّرَ بهذا الفرق زوالُ ما استشكله الشافعية علينا من الجمع بين الأداء والإثم فإنهم قائلون به في الفريق الثاني ، فكذلك يلزمهم في الفريق الأول ، ويتضح مذهبنا اتضاحاً جيداً ، وأنا لم نخالف قاعدة بل مشينا على القواعد ، ويلزم الشافعية إشكالٌ لا جوابَ لهم عنه وهو أن يكون خدُّهم الأداء والقضاء في كتبهم الأصولية باطلاً ؛ لأنهم أطلقوا القول فيها وليس مطلقاً على ما زعموا ، بل يتعين أن يكون الأداء في كتبهم إيقاعَ العبادة في وقتها الاختياري ، والقضاء إيقاعَ العبادة خارجَ وقتها الاختياري أصلً ، لكنهم في كتب الأصول لم يصنعوا ذلك .

(1) ابن القاسم : هو عبد الرحمن بن القاسم عالم الديار المصرية ومفتيها ، أبو عبد الله العتقي مولاها المصري ، صاحب مالك الإمام ، روى عن : مالك ، وعبد الرحمن بن شريح وغيرهما ، روى عنه : أصبغ ، والحارث بن مسكين وغيرهما ، وكان ذا مال ، فأنفق في العلم ، وقيل : كان يمتنع من جوائز السلطان ، قال النسائي : ثقة مأمون ، توفي سنة 191 هـ .

ترجمته : سير أعلام النبلاء 73/8 ، تذكرة الحفاظ 356/1 ، الكاشف 160/2 .

(2) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله من أنه إنما كان يلزم الإشكال لو كان حد الأداء إيقاع الواجب في وقته الاختياري صحيح ، وما قاله من أن كتب الأصول مجمعة على ذلك ، ومصرحة به إن أراد أنها مجمعة على إطلاق لفظ أن الإجزاء فعل الواجب في وقته المحدود له هكذا فذلك صحيح ، وإن أراد أن كتب الأصول مصرحة بلفظ الإطلاق بأن يكون اللفظ مثلاً لأداء فعل الواجب في وقته المحدود له مطلقاً ، أو على الإطلاق ، فلا أعرف أنني وقفت لهم على ذلك ، وما ذكره من أن من كان يعتقد أنه لا يتمكن من إيقاع الفعل آخر القامة فقدر تمكنه ، وصلى مؤدّ آثم إجماعاً غير صحيح ، وإنما هو رأي لبعض الناس ، وهو باطل لا شك في بطلانه . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (61/2) .

الفرق الثامن والستون

بين قاعدة الواجب الموسع

وبين قاعدة ما قيل به من وجوب الصوم على الحائض⁽¹⁾

1183 - قد⁽²⁾ اختلف العلماء [ﷺ]⁽³⁾ في وجوب الصوم على الحائض في زمن الحيض مع اتفاقهم على عدم صحة الصوم لو أوقعتة حيثئذ ، وعلى أنها آثمة إذا فعلت⁽⁴⁾، فقال القاضي عبد الوهاب⁽⁵⁾ من المالكية ، ووافق جماعه : أن الحيض يمنع من صحة الصوم دون وجوبه ، ويمنع من صحة الصلاة ، ووجوبها⁽⁶⁾ .

1184 - وقالت الحنفية : يجب عليها الصوم وجوباً موسعاً ، يشيرون بهذه التوسعة إلى

(1) في (ص) : [الحيض] . (2 ، 3) زيادة من (ط) .

(4) لا اختلاف بين الفقهاء أن الحائض لا صوم عليها في زمان حيضها ، بل لا يجوز لها . ومتى طرأ الحيض على الصوم أبطله إلا طائفة من الحرورية تزعم أن الفطر لها رخصة ، فإن صامت أجزأها ، وهذا مذهب قد شذ عن الكافة ، والدليل على فساده ما روي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : « أليس المرأة إذا حاضت لم تصم ولم تصل ؟ فذلك نقصان دينها » . وما روي عن عائشة ؓ « قالت : كان يكون علينا قضاء رمضان فلا نقضيه إلا في شعبان اشتغلاً برسول الله ﷺ تعني قضاء رمضان من أجل الحيض . (انظر : الحاوي الكبير للماوردي 300/3 بتصرف يسير) .

(5) القاضي عبد الوهاب : أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي ، سمع من عمر بن سنيك وتفقه على ابن القصار ، وابن الجلاب ، ورأى الأبهري ، وانتهت إليه رئاسة المذهب . كان فقيهاً متأدباً شاعراً له كتب كثيرة في كل فن ، أثنى عليه الخطب والشيرازي ، وذكره صاحب الذخيرة ، صنف التلخين في الفروع ، توفي بمصر 422 هـ .

انظر : شذرات الذهب 223/3 ، 225 ، سير أعلام النبلاء 276/13 .

(6) قال ابن الشاط : قلت : ليس مراد من قال بوجوب الصوم على الحائض أنها مكلفة بإيقاع الصوم في حال الحيض كيف وقد اتفقوا على عدم صحته إن أوقعت ، وعلى أنها آثمة بذلك ، ولكن مرادهم أنها مكلفة بالتعويض من أيام الحيض التي هي من رمضان ، ولا يصح أن يقال : إن تكليفها بذلك لم يقع في أيام الحيض ، بل في أيام التعويض ؛ لأنه ليس بلازم أن يكون زمن التكليف غير زمن إيقاع الفعل المكلف به ، ولو لزم ذلك لزم أن لا يكون أحد مكلفاً بجملة عبادة مترتبة الأجزاء ، بل بكل جزء في زمنه ، وذلك معلوم البطلان قطعاً ، وقد تقدم له تقرير أن زمن التكليف يكون غير زمن إيقاع الفعل المكلف به في الفرق الحادي والأربعين ، ومن لزوم تقدم زمن التكليف على زمن إيقاع الفعل في العبادات ذوات الأجزاء المترتبة ظهرت صحة قول من يقول بترتب العبادات في الذم كالديون ، وظهر بطلان قول من يقول بعدم ترتبها في الذم بخلاف الديون . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (62/2 ، 63) .

الفرق الثامن والستون : بين الواجب الموسع وما قيل من وجوب الصوم على الحائض ————— 491

عدم تحتم الصوم في زمن الحيض حتى لا يجتمع الوجوب ، والإثم في الفعل ؛ فإن الواجب لا يمنع من فعله ، وهذه تمنع فلا يتصور الوجوب في حقها ⁽¹⁾ ، واحتج الحنفية ، ومن قال بقولهم بوجوب الصوم عليها بوجوه .

1185 - أحدها : قوله تعالى ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة : 185] وهي شهدت الشهر فيلزمها الصوم لعموم النص .

1186 - وثالثها : أنها تنوي رمضان ، ولولا تقدم الوجوب لما كان لهذا الصوم برمضان تعلق .

1187 - وثالثها : أن القضاء يقدر بقدر الأداء الفائي فأشبه قيم المتلفات القائمة مقام الأعيان المتلفة ، فكذلك هذا القضاء يقوم مقام الواجب الذي فات ، فلو لم يجب شيء متقدم لم يكن شيء يقوم هذا القضاء مقامه .

1188 - والجواب عن الأول : أن عموم النص يجب تخصيصه بالدليل الضروري ، فإن حقيقة الواجب ما لا يمنع من فعله ، وهذه ممنوعة من الفعل ، ولما كانت ممنوعة من الفعل ⁽²⁾ ؛ دل ذلك على عدم الوجوب عليها بالضرورة ، وكيف يمكن أن يقال إن صاحب الشرع أوجب على مكلف شيئاً ويعاقبه إن لم يفعله ، ومع ذلك فهو يعاقبه إذا [فعله فيكون] ⁽³⁾ يعاقبه إذا فعل أو لم يفعل ، وهذا لم يُعْهَد في الشريعة أصلاً ، ونحن وإن جوزناه على الله تعالى من باب تكليف ما لا يطاق ، فنحن نقطع بأن الشريعة لم ترد بهذا الجائز بل بالرحمة وترك المشاق ، والتيسير ، والإحسان ، ولذلك قال عليه السلام : [بعثت بالحنفية السمحة] ⁽⁴⁾ وإذا كان هذا معلوم النفي بالضرورة من الشريعة المحمدية ؛ كان ذلك من أعظم أدلة التخصيص ، فيتخصص به عموم الآية بالضرورة ، فلا يستقيم التمسك بها ⁽⁵⁾ .

(1) قال ابن الشاط : قلت : إن سلم الحنفية منعها من الصوم ، فكيف يقولون بوجوبه عليها ، وذلك متناقض إلا أن يعتدوا بذلك أن التعويض من أيام رمضان موسع الوقت ، فذلك صحيح ، أما أن يعتدوا بذلك التوسعة في إيقاع الصوم في أيام الحيض ، أو غيرها ، فذلك لا يصح بوجه . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (63/2) .

(2) في (ط) : [ذلك] .

(3) ساقطة من (ط) .

(4) أخرجه : أحمد 266/5 .

(5) قال ابن الشاط : قلت : إن أراد بقوله : إن حقيقة الواجب ما لا يمنع من فعله البتة ، وإن منع على وجه ما فذلك مسلم ، ولا يتناول محل النزاع ، فإنها لم تمنع منه البتة ، بل في أيام الحيض فقط ، وإن أراد ما لا يمنع بوجه من الوجوه فذلك ممنوع . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (63/2 ، 64) .

1189 - وعن الثاني : أنها إما تتوي (1) رمضان بسبب أن هذا الصوم ليس تطوعاً ، ولا واجباً ابتداءً ، ولا بسبب حدث الآن ، ولا نذرًا ، ولا كفارةً ، بل من نوع آخر من الصوم غير هذه (2) الأنواع المعهودة (3) في الشريعة ، فيحتاج إلى نية تميزه عن بقية الأنواع ؛ لأن النية إنما شرعت لتمييز العبادات عن العادات ، ولتمييز مراتب العبادات (4) ، وسبب هذا الصوم هو الترك في رمضان ؛ فأضيف لسببه ليميز عن غيره ، لا لأن الوجوب تقدم (5) ، بل جعل صاحب الشرع [رؤية الهلال] (6) سبباً لوجوب الصوم على المختارين اللذين لا مانع في حقهم ، وسبباً لجعل ترك كل يوم سبباً لوجوب فعل يوم آخر بعد رمضان ، فرؤية الهلال سبب لسببية ترك الصوم ، ونصب الترك سبباً لا يقتضي وجوب الإيقاع فيه (7) ، بل لو صرح الشارع هكذا ، وقال : جعلت ترك رمضان عند رؤية الهلال سبباً لوجوب مثله خارج رمضان ولا يجب الفعل في رمضان ؛ لم يكن ذلك متناقضاً ، ألا ترى أن الصبي والمجنون إذا ترك إخراج قيم المتلفات من أموالهم في زمن الصبا أو الجنون يكون

(1) في (ص) : [نوت] . (2) ساقطة من (ط) .

(3) قال ابن الشاط : قلت : إن أراد بالأنواع المعهودة الأنواع التي سماها فذلك أمر لا يجهله أحد ، ولا فائدة في ذلك ، وإن أراد أنه نوع من الصوم غير معهود في الشرع ، فذلك باطل فإنه صوم معهود في الشرع كسائر أنواعه . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (64/2) .

(4) قال ابن الشاط : قلت : لم تشرع النيات لذلك ، ولكن شرعت للتقرب بالعبادات لمن أمر بالعبادات ، وهو أهل لذلك ومن لازم التقرب بها للمعهود الواجب الطاعة أن يتقرب بها على الوجه الذي أمر والسبب الذي نصب فالتمييز ليس بسبب لشرع النيات ، بل هو لازم لما شرعت له النيات . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (64/2) .

(5) قال ابن الشاط : قلت : ولم كان تركها للصوم في رمضان سبباً في وجوب الصوم في غيره بنية التعويض منه ، وكيف يجب التعويض من غير واجب ؟ هذا مما لاخفاء يطلانه ، بل الصحيح أنه وجب عليها في رمضان .. لكن تعدل عليها فعل هذا الواجب تعدلوا شرعياً ، وحكم العذر الشرعي كحكم العذر الحسي ، أما الحسي فكأنتم المستغرق لوقت الصلاة ، وأما الشرعي فكمزاحمة واجب تقوت مصلحته إن أخر كما في إنقاذ غريق يستغرق وقت الصلاة ، وكلا المكلفين بذلك يقضيان بعض الوقت ، وقد كان الوجوب تعلق بهما عند دخول الوقت واستقر في ذمتها إلى حين القضاء ، وليس يشكل وجوب واجب من العبادات في وقت يمنع إيقاعه فيه على كل من يرى ترتب العبادات في الذم كالديون ، وإنما يشكل ذلك على من يفرق بين العبادات والديون . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (64/2) .

(6) في (ط) : [فرؤية هلال رمضان] .

(7) قال ابن الشاط : قلت : إيقاع صومها في أيام رمضان مسلم أنه ليس بواجب ، بل ممنوع ، وجعل رؤية الهلال سبباً لسببية الترك دعوى ، وقوله : إن نصب الترك سبباً لا يقتضي وجوب الإيقاع في اليوم المترك دعوى أيضاً ، وبالجمله لا حاجة إلى هذه الدعاوى التي لا حجة عليها . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (65/2) .

ذلك الترك سبباً لوجوب دفع القيم بعد زوال الصبا والجنون ويُكَلَّفُونَ حيثُذُ بالغرامات من أموالهم في ذمهم ، مع أنه لم يتقدم عَلَيْهِمْ وَجُوبٌ قبل ذلك وصار الترك سبباً للتكليف بعد زوال العذر كذلك هاهنا لجعل الترك سبباً للوجوب بَعْدَ زَوَالِ العذرِ مَعَ عَدَمِ التكليف في زَمَانِ التركِ وَيُضَافُ هذا الصومُ لذلك الترك لِيَتَمَيَّزَ عن غيره ، كما تضافُ القيمةُ للإتلاف في زمان الصبا أو الجنون لِيَتَمَيَّزَ [هذا المَالُ المدفوعُ] ⁽¹⁾ عن غيره من الديون والوَاجِبَاتِ مِنَ النفقاتِ وغيرها من الأموال المتنوعة في الدفع ⁽²⁾ .

1190 - وعن الثالث : إن القضاء إنما قدر بقدر المتروك من الصوم ؛ لأن صاحب الشرع جعل ترك كل يوم سبباً لوجوب صوم يوم بعد رمضان ، كما قدرت قيم المتلفات بعد البلوغ وزوال الجنون بحسب قدر المتلفات مع انعقاد الإجماع على عَدَمِ الوجوب في زمان الصبا والجنون ، وكذلك هاهنا ، والحق أنه لا يجب على الحائض شيءٌ مِنَ الصوم ؛ لأن أقل رتب الواجب أن يؤذن في فعله ، وهذا لم يؤذن لها في فعله فلا يجب عليها ما لم يُؤذَنَ لَهَا فيه ⁽³⁾ ، وأما قولُ الحنفية إنه واجبٌ موسع فهو في بادئ الرأي

(1) زيادة من (ط) .

(2) قال ابن الشاط : قلت : إضافة وجوب الصوم بعد رمضان إلى تركه في رمضان مشعر بتعلق الوجوب بالمكلفة بذلك في رمضان ، وإلا فلا معنى لتلك الإضافة . لأنها إن كانت إنما تركت غير واجب ، فلا شيء عليها ، وهل عهد في الشرع أن ترك غير الواجب يكون سبباً في الوجوب ، وما سبب هذا الارتباك الموجب لمثل هذا الكلام الواضح الضعف إلا الغفلة عن تقرر العبادات في الذم عند وجود أسبابها كالديون ، والغرامات ، أو التغافل عن ذلك ، والصبي ، والحائض ، وإن كان حالهما مستويا من حيث إنها لا تكلف عند وجود السبب الذي هو رمضان بإيقاع الصوم فيه ، والصبي أيضاً لا يطلب عند وجود السبب الذي هو الإتلاف بإيقاع الغرامة يوم الإتلاف بينها فرق من جهة أن الصبي خال عن شرط التكليف بخلافها فيصح أن يقال فيها : إنها مكلفة باعتبار اتصافها بشرط التكليف ، ولا يصح أن يقال فيه : إنه مكلف بذلك الاعتبار ، ويصح فيها معاً أن يقال : ترتب العوض في ذمتها يوم وجود السبب ، والموجب لصحة القول بترتب العوض في ذمتها ، وصحة القول بتكليفها دونه أن لفظ التكليف ، ولفظ الترتيب في الذمة ، وما أشبه ذلك اختلاف اعتبارات مبني على اعتبارات ، والاعتبارات أمور وضعية تتبع المقاصد ، والله أعلم . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (65/2 ، 66) .

(3) قال ابن الشاط : قلت : إن أراد أنها لم يجب عليها لإيقاع الصوم في زمن الحيض ، فذلك صحيح ، وقد حكى هو الإجماع على ذلك ، وإن كان يريد أن الوجوب لم يتعلق بذمتها عند وجود سببه ، وهو رمضان فهو محل النزاع ، وقد سبق بيان لزوم تقرر العبادات في الذم بدليل أوائل أجزاء العبادات ذوات الأجزاء المرتبة مع أواخر أجزائها ، فإنه لا قائل بأن الوجوب إنما توجه على المكلف عند الشروع في العبادات بأول جزء منها دون سائر أجزائها ، ثم عند الفراغ من الجزء الأول توجه الوجوب عليه بالجزء الثاني ، ثم كذلك إلى آخر الأجزاء . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (66/2) .

يظهر أنه لا يلزمهم محذور لعدم التضييق ، وعند التحقيق يبطل ما قالوه بسبب أن الواجب الموسع من شرطه إمكان وقوعه في أول أزمنة التوسعة ، وهذه ممنوعة إجماعاً إلى زمن الطهر في جميع زمن الحيض فلا يصح في حقها أنه واجب موسع ، ولو صح ما قالوه لصح أن يقال إن الظاهر يجب من طلوع الشمس وجوباً موسعاً ، فإنها تفعل بعد الزوال كما تفعل في الصوم بعد زوال العذر ، ويصح أن يقال إن رمضان يجب من رجب وجوباً موسعاً ، ويفعل بعد انسلاخ شعبان كما يفعل الصوم بعد زوال العذر ، ولكن هذا كله خلاف الإجماع ، فلا يصح ما قالوه من الواجب الموسع ، ويتضح حينئذ الفرق بين الواجب الموسع وبين صوم الحائض ، أن الواجب الموسع يمكن فعله في أول أزمنة التوسعة وهذه لا يمكن أن تُفعل في [أول] ⁽¹⁾ زمن الحيض ، ولا يكون زمن الحيض من أزمنة التوسعة لها ؛ فإن أرادوا بأنه واجب وجوباً موسعاً أنه يجب بعد زوال العذر فقط فهذا مُجمَع عليه ، فلا يُصَرَّحُونَ بِالْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَيَقُولُونَ : إِنَّ هَذَا مَذْهَبٌ يَخْتَصُّونَ بِهِ فَظَهَرَ الْحَقُّ وَاتَّضَحَ الْفَرْقُ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى .

(1) زائدة في (ط) .

الفرق التاسع والستون

بين قاعدة الواجب الكلي وبين قاعدة الكلي

الواجب فيه وبه أيضًا وعليه وعنده ومنه وعنه ومثله وإليه

فهذه عشرُ قواعدٍ في الكلي الذي يتعلق به الوجوب خاصةً ، وهي عشرُ قواعدٍ كُلُّها يتعلق فيها الوجوبُ بالكلي دون الجزئي ، وهي متباعدة الحقائق ، مختلفة المثل ، والأحكام ، فأذكرُ كلَّ قاعدةٍ على حاليها ⁽¹⁾ ، ليظهر الفرقُ بينها وبين غيرها .

1191 - اعلم أن خطاب الشرع قد يتعلق بجزئي كوجوب التوجه إلى خصوص الكعبة الحرام ، والإيمان بالنبي المعين ، والتصديق بالرسالة المخصوصة كالقرآن ، وقد لا يعين متعلق التكليف ، بل يجعله دائرًا بين أفراد جنس ، ويكون متعلق الخطاب هو القدر المشترك بين أفراد ذلك الجنس دون خصوص كل واحد من تلك الأفراد ، وهو المقصود في هذا الفرق ، وهو المنقسم إلى عشرة أجناس كما يأتي بيانه إن شاء الله ﷻ .

1192 - القاعدة الأولى : الواجب الكلّي : هَذَا هُوَ الْوَاجِبُ الْخَيْرُ فِي خِصَالِ الْكَفَّارَةِ فِي الْيَمِينِ ⁽²⁾ وحيث قيل به ، فالواجب هُوَ أَحَدُ الْخِصَالِ وهو مفهوم مشترك بينها ليصدق عليه عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ، والصادق على أشياء مشتركة بينها ، وهذا القدر ⁽³⁾ المشترك هو متعلق خمسة أحكام :

1193 - [الحكم الأول] ⁽⁴⁾ الوجوب فلا وجوب إلا فيه ، والخصوصات التي هي :

(1) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله من أن الواجب في هذه القواعد يتعلق بالكلي لا بالجزئي إن أراد ظاهر لفظه فليس ذلك بصحيح ، وكيف يتعلق التكليف بالكلي وهو مما لا يدخل في الوجود الذهني ، والتكليف إنما يتعلق بالوجود العيني ؟ وإن أراد أن الوجوب يتعلق بالكلي أي بإيقاع ما فيه الكلي بمعنى ما هو داخل تحت الكلي من غير تعرض لتعيين ما وقع به التكليف فلذلك صحيح . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (67/2) .

(2) يشير بذلك إلى أن كفارة اليمين واجبة على التخير وقد ذكرت كتب الفقه أن كفارة اليمين على أربعة أنواع : الثلاثة الأولى على التخير ، والرابع على الترتيب أي لا يجرى إلا عند عدم الأول .

النوع الأول : إطعام عشرة مساكين أحرار مسلمين من أوسط طعام أهل لكل واحد من العشرة مد .
النوع الثاني : كسوة المساكين العشرة للرجل ثوب يستر جميع بدنه إلى كعبه ، وللمرأة درع سابغ وخمار .
النوع الثالث : عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب .
النوع الرابع : الذي لا يجرى إلا عند المعجز عن الثلاثة الأول صيام ثلاثة أيام . (انظر : بداية المجتهد 485/1 ، الشرح الصغير 211/2 - 214) .

(3 ، 4) زيادة من (ط) .

العتق ، والكسوة ، والإطعام متعلق التخيير من غير إيجاب ، والمشارك هو : متعلق الوجوب ولا تخيير فيه ، فلم يخير الله - تعالى (1) - المكلف بين فعل أحدها ، وبين ترك هذا المفهوم ، فإن ترك هذا المفهوم إنما هو بترك جميعها ، ولم يقل به أحد ، بل مفهوم أحدها الذي هو قدر مشترك بينها متعين للفعل محتتم الإيقاع ، فالمشارك متعلق الوجوب ولا تخيير فيه ، والخصوصات متعلق التخيير ولا وجوب فيها ، فالواجب واجب من غير تخيير ، والخير فيه مخير فيه من غير إيجاب (2) .

1194 - [الحكم الثاني] المتعلق بهذا القدر (3) المشترك الثواب على تقدير الفعل ، فإذا فعل الجميع ، أو بعضه لا يثاب ثواب الواجب إلا على القدر المشترك ، وما يقع معه يثاب عليه ثواب الندب ، أو لا يثاب عليه (4) بحسب ما يختاره ، إن اختار أفضلها حصل له ثواب الندب على ذلك الخصوص ، وإن اختار أدناها إن كان بينها تفاوت أو أحدها وليس بينها تفاوت ؛ فلا ثواب في ، الخصوص (5) أما ثواب الوجوب فلا يتعلق إلا بالمشارك خاصة ؛ فإن القاعدة أن متعلق الوجوب ، ومتعلق ثوابه يجب أن يتحدا ،

(1) ساقطة من (ط) .

(2) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله صحيح غير قوله : بل مفهوم أحدهما الذي هو قدر مشترك ، فإنه ليس بصحيح ، فإن القدر المشترك عنده الكلي واحد الأشياء ليس هو المشترك الذي هو الكلي لتلك الأشياء بل أحد الأشياء واحد منها غير معين من الآحاد الصادق عليها ذلك المشترك . انظر ابن الشاط بهامش الفروق (68/1) .

(3) زيادة من (ط) .

(4) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله من أنه لا يثاب إلا على القدر المشترك ليس بصحيح ، فإن الثواب إنما يكون على الفعل الذي وقع من المكلف ، وهذا لم يوقع القدر المشترك ، ولا يصح منه إيقاعه ، وإنما أوقع ما كلف أن يوقعه ، ويصح منه إيقاعه ، وهو فرد مما يدخل تحت المشترك وتعلق التكليف به على الإبهام ، ولكن الوجود عينه فإنه لا يتحقق الوجود إلا في المعين ، وما قاله من أن ما أوقعه مع ذلك يثاب عليه ثواب الندب أولاً يثاب عليه ليس بمسلم ، فإنه دعوى لم يأت عليها بحجة ولقائل أن يقول : يثاب على الزائد ثواب الواجب من حيث إنه إنما يفعله استظهاراً وتأكيذاً لبراءة ذمته من ذلك الواجب ، فإن اتفق أن يفعله لغير ذلك القصد ، فيحتمل أن لا يثاب ؛ لأنه إن لم يفعله لذلك لم يفعله لوجه مشروع ، وما لم يفعل لوجه مشروع فلا دليل على ثبوت الثواب عليه . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (68/2) .

(5) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله هنا ليس بصحيح ، بل إنما يثاب ثواب الواجب لا ثواب الندب بعد اختيار أفضلها ، أو أدناها ، ولكن يكون ثواب أفضلها ثواب واجب أفضل ، وثواب أدناها ثواب واجب أدون ، ولا وجه لدخول الندب هنا ، وقوله : فلا ثواب في الخصوص ليس بصحيح ، فإن الثواب إنما يكون على ما أوقع ولم يوقع إلا الخصوص . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (68/2 ، 69) .

أما أنه يجب شيء ويفعل ، ويثاب ثواب الواجب على غيره فلا (1) .

1195 - [الحكم الثالث] العقاب على تقدير الترك يجب أن يكون على القدر المشترك الذي هو مفهوم أحدها (2) ، فإذا تركه فقد ترك الجميع ؛ وتركه لا يأتي إلا بترك الجميع فإنه إذا ترك البعض ، وفعل البعض فقد فعل المشترك وهو مفهوم أحدها ؛ لأنه في ضمن المعين فيستحق حينئذ العقاب على تركه إذا تركه ترك الجميع ؛ لأن متعلق الوجوب يجب أن يكون متعلق العقاب على تقدير الترك ، ومتعلق الثواب على تقدير الفعل ولا وجه لمن قال : إنه إذا فعل الجميع أثيب ثواب الواجب على أكثرها ثواباً ، وإذا ترك الجميع عُوقب على ترك أدونها عقاباً (3) ، فإن أكثرها ثواباً لو أثيب عليه ثواب الواجب لكان هو الواجب ، ولتعين الواجب ، ولم يكن الواجب أحدها لا بعينه ، فكان يبطل معنى التخيير ، والتقدير ثبوته (4) ، وأما أدونها عقاباً فهو قريب من قولنا : إنه يُعاقب على القدر المشترك لأنه لا أقل من المشترك (5) ولكن تشخيصه في خصلة معينة له ،

(1) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله هنا من أن ثواب الوجوب لا يتعلق إلا بالمشارك ليس بصحيح . وما قاله من لزوم توارد الوجوب ، وثوابه على شيء متحد صحيح لكن ذلك إنما هو الفعل الذي أوقعه ، وليس هو القدر المشترك ، ولا تعلق الوجوب بالقدر المشترك ، بل بفرد غير معين مما فيه المعنى المشترك ، والإيقاع أفاده التعيين . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (69/2) .

(2) قال ابن الشاط : ما قاله من أن متعلق الوجوب يجب أن يكون متعلق العقاب على تقدير الترك ، ومتعلق الثواب على تقدير الفعل ليس كما قال ، فإن متعلق الثواب في الواجب المخير فعل إحدى الخصال المخير فيها ، ومتعلق العقاب ترك جميعها ، فليس متعلق الوجوب هو بعينه متعلق الثواب ، ومتعلق العقاب معاً من هذا الوجه إلا أن يريد أن متعلق الوجوب هو متعلق الثواب ، والعقاب على الجملة ، فلذلك وجه ، والله أعلم . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (69/2) .

(3) قال ابن الشاط : قلت : لتأكل أن يقول : بل لقول قائل ذلك وجه ثبت تقريره في الشريعة من سعة باب الثواب بدليل تضعيف الحسنات ، وضيق العقاب بدليل عدم تضعيف السيئات ، فالثواب على الأكثر ثواباً ، والعقاب على الأدون عقاباً مناسب لتلك القاعدة . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (70/2) .

(4) قال ابن الشاط : قلت : إن أراد بقوله : ولتعين الواجب باعتبار تعلق الوجوب فذلك ممنوع ، وكيف يتعين باعتبار تعلق الوجوب وقد فرض غير متعين ؟ هنا لا يصح بوجه ، وإن أراد ولتعين الواجب باعتبار الوجود فذلك مسلم ، ولا بد منه فإن الوجود يستلزم التعيين بخلاف الوجوب فإنه لا يستلزم ذلك والسبب في ذلك أن الوجوب أمر إضافي ، والوجود أمر حقيقي والثواب والعقاب أمران حقيقيان لا يرتبان إلا على الأمر الحقيقي فهما يستلزمان ما يرتبان عليه وتعيينه وإنما أوقع شهاب الدين في هذا الإشكال ذهاب وهمه إلى لأن التعيين في الوجود يستلزم التعيين في الوجوب ، وليس الأمر كذلك على ما بينته آنفاً . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (70/2) .

(5) قال ابن الشاط : قلت : وما قاله من أن قول القائل : إنه يعاقب على أدونها عقاباً قريب من قول القائل : =

فيقال : هذا أقلها عقاباً له وهي متعلق العقاب على تقدير الترك ؛ يقتضي أنها هي بعينها متعلق الوجوب فيبطل معنى التخيير ، والتقدير ثبوته هذا خلف ⁽¹⁾ ، بل التصريح بالقدر المشترك في هذا هو الصواب .

1196 - [الحكم الرابع] المتعلق بالقدر المشترك براءة الذمة ، فلا تبرأ إلا بالقدر المشترك الذي هو مفهوم أحدها ، فإذا فعل الجميع أو شيئاً معيناً منها إنما تبرأ ذمته من ذلك بالقدر المشترك ⁽²⁾ ؛ لأن الواجب هو سبب براءة الذمة من الواجب إذا وقع بعينه ، ولا تبرأ الذمة من الواجب بشيء غيره البتة ⁽³⁾ ولذلك نقول فيمن صَلَّى الظهر : إنما برأت ذمته بالقدر المشترك بين صلاته هذه ، وجميع صَلَّاتِ الناس ، وَهُوَ مَفْهُومُ الظَّهِيرِ مِنْ حَيْثُ هُوَ ظُهُرٌ ⁽⁴⁾ ، أما خصوص هذا الظهر ، وهو كَوْنُهُ واقعاً في البقعة المعينة ، وعلى الهيئة المعينة فلا مَدْخَلُ له في براءة الذمة ؛ لأنه لم يَدْخُلْ في الوجوب ⁽⁵⁾ ، وكذلك مَنْ صَامَ رمضانَ إنما تبرأ ذمته من صوم رمضانَ بما في صومه من القدر المشترك بين صومه هذا

= إنه يعاقب على القدر المشترك ، لأنه لا أقل من المشترك ليس بصحيح ؛ لأن المشترك الذي هو الكلي لا يلحقه وصف القلة ، والكثرة ، ولا ما أشبههما من الأوصاف . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 70/2) .
(1) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله من أن تشخيصه خصلة يقال : إنها أقلها عقاباً يقتضي أنها بعينها متعلق الوجوب ليس بصحيح ، بل لا يقتضي تشخيصها ذلك ، ولا يستلزمه . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 70/2) .
(2) قال ابن الشاط : قلت : لا تبرأ الذمة بالقدر المشترك ، لأنه لا يمكن إيقاعه ، ولا دخوله في الوجود العيني ، وإنما تبرأ الذمة بما أوقعه مما فيه المشترك أي قسط منه على ما قرره أهل هذا العلم . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 71/2) .

(3) قال ابن الشاط : قلت : إن أراد بقوله : إذا وقع بعينه إذا وقع ، وتعين بالوقوع ، فذلك صحيح ، وإن أراد بقوله : إذا وقع بعينه إذا وقع على حسب ما تعلق به الوجوب ، فذلك ليس بصحيح ، فإنه لا يمكن وقوعه كذلك ؛ لأن تعلق الوجوب به على سبيل الإبهام ، وليس تعلق الوجود به على ذلك الوجه بل على التعيين . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (71/2) .

(4) قال ابن الشاط : قلت : إن أراد ظاهر لفظه ، وهو أن براءة ذمة مصلي الظهر إنما تقع بصلاته وصلاة غيره ، فذلك واضح البطلان وذلك يستلزم أن لا تبرأ ذمة زيد حتى يصلي عمرو وغيره من سائر الناس ، وهذا خطأ فاحش ، وإن أراد أن براءة مصلي الظهر إنما تقع بالكلي من حيث هو كلي فهو خطأ أيضاً ، وإن أراد أن براءة ذمة المصلي إنما تقع بصلاته لا من جهة خصوصها بل من جهة أن فيها معنى المشترك فذلك صحيح ، ولكن هذا الاحتمال بعيد من لفظه ومساق كلامه . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 71/2) .

(5) قال ابن الشاط : قلت : كون الصلاة واقعة في بقعة معينة ، وعلى هيئة معينة ، وإن لم يكن له مدخل في الوجوب أي لم تشترط تلك البقعة ، ولا تلك الهيئة في الوجوب فلم تقع براءة الذمة إلا بتلك الصلاة المقيدة بتلك القيود وذلك لتعيين الوجود ، لا لتعيين الوجوب . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (71/2) .

وبين صوم عامة الناس ، وَهُوَ مفهوم شهر رمضان ، أما خصوص هذا الشهر فلا مدخل له في البراءة ، كما أنه لا مدخل له في الوجوب ⁽¹⁾ ، فكونه صامه المكلف في البلد المعين ، أو وهو يأكل الغذاء المعين ونحو ⁽²⁾ ذلك من خصوصاته ساقط عن الاعتبار في البراءة ، والوجوب ، والثواب ، والعقاب على تقدير الترك ، وكذلك جميع هذا الباب إنما الاعتبار فيه القدر المشترك ⁽³⁾ .

1197 - [الحكم الخامس] النية فلا يثوي المكلف إيقاعه بنية الوجوب ، وأداء الفرض إلا القدر المشترك فهو المنوي فقط دون الخصوصيات ⁽⁴⁾ ؛ فإذا أعتق في الواجب الخير لا ينوي براءة ذمته ، ولا فعل الواجب بالعتق من حيث هو عتق ، بل لكون العتق أحد الخصال فقط ، وكذلك إذا جمَعَ بين العتق ، والكسوة ، والإطعام لا ينوي فعل الواجب إلا بما في المجموع من القدر المشترك الذي هو أحد ⁽⁵⁾ الخصال دون الخصوصيات ، وكذلك إذا فعل واجباً مطلقاً في ضمن معين إنما ينوي ذلك المطلق الذي هو ⁽⁶⁾ في ضمن المعين ، فمن صَلَّى الظهر مثلاً ينوي مفهوم صلاة الظهر الذي هو قدر مشترك بين صلاته وصلاة غيره فيه تبرأ ذمته ، وهو الذي يتعين عليه نيته ، فهذه الأحكام الخمسة هي متعلقة بالقدر المشترك دون الخصوصيات ، وهذا هو الحق الأبلج ⁽⁷⁾ الذي يندفع به جميع الشكوك ، والأسئلة عن هذه المسألة .

(1) قال ابن الشاط : قلت : لو اقتصر على قوله : بما في صومه من القدر المشترك كان كلامه كافياً صحيحاً ، لكنه زاد ما أفسده به ، وهو باقي كلامه ، وقوله : أما خصوص هذا الشهر ، فلا مدخل له في البراءة كما أنه لا مدخل له في الوجوب من أشد الكلام فساداً ، وأوضحه بطلاناً ، فإنه يلزم عنه أن شهر رمضان المعين من السنة المعينة لا يتعلق الوجوب بصومه ، وذلك باطل قطعاً . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (72/2) .

(2) في (ط) : (غير) .

(3) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله من أن تلك الخصوصيات ساقطة عن الاعتبار إن أراد أن البراءة لم تقع بالمقيد بتلك الخصوصيات ، وكذلك الثواب ، والعقاب ، لكون الوجوب لم يتعلق بالمقيد بها ، فذلك غير صحيح ، وإن أراد أن البراءة ، والثواب ، والعقاب لم يكن كل منها مرتباً على الواجب المفعول ، أو المتروك مشروطاً بتلك الخصوصيات بل مرتب على ما عرض له من جهة ضرورة الوجود من تلك الخصوصيات ، وإن لم يقع في تعلق الوجوب اشتراكها فذلك صحيح . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (72/2) .

(4) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله من تعلق النية بالقدر المشترك ليس بصحيح ، بل يتعلق بالخصوص المعين الذي يختار إيقاعه لما فيه من المشترك ، أو لكونه من المشترك لا بخصوصه . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (72/2) .

(5) ساقطة من (ص) .

(6) زيادة من (ط) .

(7) ساقطة من (ط) .

1198 - فإن قلت : القدر المشترك كُلِّي والكلّي لا يمكن دخوله في الوجود الخارجي ، إنما يقع الكلّي في الذهن دون الخارج ، وجميع ما يقع في الخارج إنما هو جزئي ، أما الكلّي فلا يوجد إلا في الذهن ، وما لا يقع في الخارج لا يجب فعله في الخارج ، وإلا لزم تكليف ما لا يطاق ، وإذا لم يكن متعلق الوجوب بطل كونه متعلق الثواب ، أو العقاب ، أو البراءة ، أو النية .

1199 - قلت : المشتركات ، والكليّات لا تقع في الأعيان مجردة عن الشخصيات والمعينات ، بل ذلك إنما يُوجد في الأذهان ، وأما وقوعها في ضمن المعينات فحق ، فمن أعتق الرقبة المعينة فقد أعتق رقبة مطلقة ⁽¹⁾ ومن أخرج الشاة المعينة في الزكاة فقد أخرج شاة مطلقة في ضمن تلك المعينة ⁽²⁾ ، ويدل من حيث العقل على وجود المطلقات في الخارج في ضمن المعينات أن الله تعالى خلق مفهوم الإنسان بالضرورة في الخارج ⁽³⁾ ، فهو في الخارج ، أما وحده فقد وُجد مطلق الإنسان في الخارج ، وأما أن يكون في الخارج مع قيد ومتى وجد مع قيد فقد وجد ⁽⁴⁾ لأن الموجود مع غيره موجود بالضرورة ، فمطلق الإنسان في الخارج بالضرورة ، وكذلك القول في جميع الأجناس التي نجزم بأن الله تعالى خلقها ، ومن قال بأن الله تعالى ما خلق الأجناس من الجماد ، والنبات ،

(1) زيادة من (ط) .

(2) قال ابن الشاط : قلت : إن أراد أنه أعتق الرقبة المطلقة من حيث هي مطلقة ، فذلك ليس بصحيح ، فإن الإطلاق هو الإبهام ، وهو مناقض للتعين ، فكيف يجتمع التقيضان ، وإن أراد أنه أعتق الرقبة المعينة ، فحصل بها مقتضى التكليف بالمطلقة فذلك صحيح . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 73/2 ، 74 .

(3) قال ابن الشاط : قلت : قوله هذا جار على فساد اعتقاده الذي لم يزل يردده ، وهو أن الكليات هي المطلقات ، وقد وقع التنبيه على ذلك مراراً ، وقوله : إن الله تعالى خلق مفهوم الإنسان بالضرورة في الخارج غير صحيح عند جمهور مثبتي الكلّي ، وصحيح عند بعضهم ، فإن جمهور القائلين بالكلّي مطبقون على أنه لا وجود له في الخارج ، وقد نوع بعضهم الكلّي إلى منطقي وعقلي وطبيعي ، وجزم بأن المنطقي لا وجود له في الخارج ، وأن الطبيعي له وجود في الخارج ، وأن العقلي مختلف فيه . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 74/2 .

(4) قال ابن الشاط : قلت : لا كلام أشد فساداً من هذا الكلام ، فإنه إن حمل قوله بأن المطلق موجود في المقيد على أنه يريد المطلق حقيقة ، والمقيد حقيقة فذلك بين البطلان والفساد ، فإنه كيف يجتمعان معاً في الوجود الخارجي ، وهما تقيضان ؟ وإن حمل قوله ذلك على أنه يريد بالمطلق الكلّي ، فذلك باطل أيضاً فإنه كيف يجتمع الكلّي ما هو كلي ، والجزئي بما هو جزئي معاً في شيء واحد في الوجود الخارجي ، وهما تقيضان أيضاً ؟ هذا كله كلام من لم يحصل هذه العلوم ، ولا أشرف على هذه المباحث بوجه أصلاً . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 74/2 .

والحيوان فقد خالف الضرورة ، وكذلك أيضًا يصح أن يُقال : إن زيدًا إنسانٌ في الخارج بالضرورة ؛ نجد الفرق بين هذا الخبر وبين قولنا زيد في الخارج بالضرورة ، وأن الأول مفيد دون الثاني ⁽¹⁾ وكذلك نقول : هذا السواد المعين سواد ، ونذكر الفرق بينه ، وبين قولنا : المعين معين ، ويدرك الإنسان من نفسه أنه ثبت له مفهوم الجسم ، ومفهوم الحيوان ، ومفهوم الإنسان ، ومفهوم الممكن ، ومفهوم المخلوق ، وجميع هذه الكليات المشتركة يجزم كل عاقل بثبوتها له بالضرورة من غير عكس ⁽²⁾ ، فجدد كون الكليات والمشاركات موجودة في الخارج في ضمن المعينات خلاف الضرورة ، فهذا هو ⁽³⁾ تلخيص قاعدة الكلي الواجب ، وبه يظهر الفرق بينه ، وبين ما بعده من الكليات .

1200 - (القاعدة الثانية) الواجب فيه وهذا هو الواجب الموسع ؛ فإذا أوجب الله تعالى الظاهر من أول القامة إلى آخرها ⁽⁴⁾ فقد اختلف العلماء فيه على سبعة مذاهب ، وتحريرها أن القائل قائلان قائل بالوجوب الموسع ، وقائل بجحد ، والأولون لهم قولان : أحدهما : أنه يفتقر إلى العزم إذا تأخر ، والآخر : أنه لا يفتقر ولا يجب العزم ، فهذان قولان ، والقائلون بجحد منهم بعض الشافعية قال : يتعلق الوجوب بأول الوقت معتمدًا على أن الوجوب مع جواز التأخير متنافيان ⁽⁵⁾ ، والأصل ترتب المسبب على سببه ، والزوال سبب فيكون الوجوب الذي هو مسببه أول الوقت ، وما يقع بعد ذلك قضاء

(1) قال ابن الشاط : قلت : ذلك غير صحيح بل هما مفيدان ، لكن الأول أفاد ما ليس بمعلوم ولا صدق ، والثاني أفاد ما هو معلوم وصدق . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 75/2 .

(2) قال ابن الشاط : قلت : لم يجزم كل عاقل بذلك ، بل من العقلاء من جزم بنفيها جملة عن الوجودين معاً ، وزعم أن الشركة لم تقع إلا في مجرد الألفاظ لا في المعاني ، ومنهم من جزم بإثباتها في الأذهان ، وهم جمهور المثبتين ومحققوهم ، ومنهم من أثبتها في الأعيان ، وقوله : من غير عكس . إن أراد أن هذا العاقل الذي جزم بثبوت هذه الكليات لم يثبت لها فذلك غير صحيح ؛ لأن الفرض خلاف ذلك ، فإنه قد فرض ثابتاً ، وإن أراد أنه لا يلزم ثبوت كل جزئي في الإمكان لكل كلي ، ويكون ثبوته في الخارج أي لا يلزم حصول جميع الممكنات في الوجود فذلك صحيح . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (75/2) .

(3) زيادة من (ط) .

(4) الوقت المختار للظهور من الزوال لآخر القامة بغير ظل الزوال . انظر : الشرح الصغير 219/1 .

(5) اختلف الناس هل تجب الصلاة بأول الوقت أو بآخره : فمذهب الشافعي ومالك وأكثر الفقهاء أنها تجب بأول الوقت ، أما أبو حنيفة ، فقد اختلف أصحابه في مذهبه فحكى عنه محمد بن شجاع البلخي مثل مذهب مالك والشافعي ، وحكى أبو الحسن الكرخي أن جميع وقت الصلاة وقت لأدائها ، ويتعين الوجوب بفعالها ، أو بضيق وقتها ، وحكى جمهور أصحابه أنها تجب بآخر الوقت . (انظر : الحاوي الكبير 39/2) بتصرف يسير .

يسد مسد الأداء ، فهذا مستنده ، ويرد عليه أن الإذن في تفويت الأداء لفعل القضاء من غير ضرورة خلاف قواعد الشرع ، نعم يجوز الإذن في تفويت الأداء لفعل القضاء لضرورة السفر ، أو المرض كما في رمضان ، أو غيره من العبادات التي يجوز ترك أدائها للقضاء ؛ لأجل العذر ، أما لغير العذر فغير معهود في الشريعة ، واتفق ⁽¹⁾ الناس كلهم على جواز تأخير الصلاة عن أول الوقت ، فهذا مستند هذا المذهب وما عليه [من القول] ⁽²⁾ .

1201 - المذهب الثاني لبعض الحنفية أن الوجوب متعلق بآخر الوقت ، ومستنده أنا نستدل بثبوت خصيصية الشيء على ثبوته ، وبعدم خصيصية الشيء على عدمه ، ومن خصائص الوجوب العقاب على تقدير الترك ، ووجدنا هذه الخصيصية منتفية في غير آخر الوقت ، فقلنا بنفي الوجوب في غير آخر الوقت ، ووجدناها آخر الوقت فقلنا بالوجوب في آخر الوقت ، وإن وقع الفعل قبل ذلك كان نفلاً يسد مسد الفرض ، ويرد عليه أن أجزاء ما ليس بواجب عن الواجب بخلاف القواعد .

1202 - والمذهب الثالث مذهب الكرخي ⁽³⁾ أن الفعل موقوف إذا عجله المكلف ، فإن جاء آخر الوقت وفاعله مؤصوف بصفات المكلفين كان فعله هذا واجباً ، فما أجزأ عن الواجب إلا واجب ، وإن لم يكن مؤصوفاً بصفات المكلفين كان نفلاً ؛ لأنه وَقَعَ قبل وقت الوجوب ، وسبب هذا المذهب عند الكرخي أن من الحنفية مَنْ يَقُولُ : يتعلق الوجوب بآخر الوقت ، ورأى ما وَرَدَ على الحنفية من أجزاء النفل عن الفرض فاختر هذه الطريقة ، ويرد عليه أن كون الفعل حالة الإيقاع لا يوصف بكونه فَوْضاً ولا نفلاً ، ولا تتعين فيه نية لأحدهما خلاف المعهود في القواعد .

1203 - والمذهب الرابع للحنفية أيضاً أن المكلف إن عَجَّلَ الفعل منع تعجيله من تعلق الوجوب بآخر الوقت فلا يُجْزَى نفل عن فرض ، ولا يكون موقوفاً ، بل يُنَوَى به النفل ، وإن لم يعجله كان آخر الوقت واجباً موصوفاً بصفة الوجوب فلا يرد عليه ما ورد

(1) في (ط) : [أخفق] والصواب ما أثبتناه . (2) زيادة من (ط) .

(3) أبو الحسن الكرخي : عبيد الله بن الحسن أخذ الفقه عن أبي سعيد البردعي عن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبيه عن جده ، وانتهت إليه رئاسة الحنفية بعد أبي خازم ، وكان له طبقة عالية ، عدوه من المجتهدين في المسائل ، وله المختصر ، وشرح الجامع الصغير ، وشرح الجامع الكبير ، تفقه عليه أبو بكر الرازي ، وأبو علي الشاشي ، وأبو القاسم التنوخي وغيرهم .

والكرخي نسبة إلى كرخ قرية بنواحي العراق ، توفي سنة 340 هـ ، ترجمته في : تاريخ بغداد 353/10 - 355 ، الباب 436/1 ، الكامل 495/8 ، شذرات الذهب 358/2 ، الفوائد البهية ص 108 .

على الكرخي ، ويرد عليه أن النبي ﷺ وأصحابه ﷺ لم يطيعوا الله تعالى بصلاة واجبة ولا أُثبتوا ثواب الواجب على شيء منها ، وذلك حظ عظيم يفوت عليهم لا سيما مع قوله ﷺ عن ربه ﷻ : [ما تقرب إلي عبد ، أو أحد بمثل أداء ما افترضته عليه ، ولا يزال يتقرب إلي بالنوافل حتى أُجبه] ⁽¹⁾ الحديث المشهور ، فثواب الواجبات هو أفضل المثوبات ، فالقول بفواته عليهم محذور كثير .

1204 - المذهب الخامس حكاه سيف الدين في الإحكام : أن الوجوب متعلق بوقت الإيقاع أي وقت كان أوله ، أو وسطه ، أو آخره فلا يلزم شيء من الإشكالات المتقدمة ⁽²⁾ ، ويرد عليه أن شأن الوجوب أن يكون متقدماً على الفعل ويكون الفعل متأخراً عن الوجوب ، وتابعا له ، أما كون الوجوب تابعا للفعل فغير معهود في الشريعة ، وعنده الوجوب في هذا الوقت ، وتحتم الإيقاع فيه تابع للفعل ، فكان ذلك على خلاف القواعد ، فهذا هو ⁽³⁾ مستند كل واحد [من هذه المذاهب الخمسة وما على كل واحد] ⁽⁴⁾ منها ، وما فيه من المخالفات للقواعد ، فلم يبق إلا القولان اللذان في التوسعة ، والقول فيهما أن الوجوب في الخارج متعلق بالقدر المشترك بين أجزاء القامة الكائنة بين طرفي القامة كالواجب الخير ، ومعنى ذلك أن صاحب الشرع قال : صل إما في أول الوقت ، أو في وسطه ، أو في آخره ، فالواجب الصلاة في أحد هذه الأزمنة وهو قدر مشترك بينهما ، كما أن الواجب في الخير ⁽⁵⁾ هو أحد الخصال ، فيكون الوجوب مرتباً على الزوال في القدر المشترك ، ويجوز التأخير لبقاء المشترك ، ويرأى بالفعل أول الوقت لوجود المشترك فيه ، وأي وقت فعل فيه صادف المشترك فلا يلزم تأخير المسبب عن سببه ، ولا أن الفعل بعد أول الوقت قضاءً ، وأوله نقل ينوب مناب الفرض ، ولا يلزم مخالفة قاعدة من تلك القواعد التي لزم الأقوال الأول ، بل تجتمع أسباب تلك القواعد كلها ، وهذا هو الحق غير أن أرباب هذا المذهب اختلفوا إذا قصد التأخير لوسط الوقت ، أو آخره هل يجوز ذلك لغير بدل هو العزم ؟ لأن الأمر ما دل إلا على الصلاة ، أما هذا العزم فلم يدل عليه دليل ، فوجب نفيه ، أو لا بد من العزم على الفعل في بقية الوقت ؛ لأن من أمره سيئته فلم يفعل ، ولم يعزم على الفعل في مستقبل الزمان يُعذّر مُقرضاً عن أمر سيده ، والإعراض عن الأمر حرام ، وما يندفع به الحرام واجب ، فالعزم

(1) أخرجه : أحمد 256/6 . (2) انظر : الإحكام للآمدي 149/1 أو ما بعدها .

(3) زيادة من (ط) . (4) ساقطة من (ط) . (5) في (ط) : [الموسع] .

واجب واختار الغزالي طريقةً وَسَطِيَّةً ، وهي الفرق بين الغافل عن الفعل والترك لا يَجِبُ عليه العزمُ ، وبين مَنْ خَطَرَ بِيَالِه الفعلُ والتركُ فهذا إن لم يَغْزِمْ عَلَى الْفِعْلِ عَزَمَ عَلَى التَّركِ بالضرورة ، فيجبُ عَلَيْهِ العزمُ عَلَى الْفِعْلِ وَهِيَ طريقةٌ حسنة .

1205 - (فرع مرتب) إذا قلنا بالتوسعة فهل ذلك مشروطٌ بسلامة العاقبة ؛ فإن مات قبل الفعل فقد أخر مختارًا يَأْتِمُ ، وهو قول الشافعية ، أو لا يَأْتِمُ لأن صاحب الشرع أذن له في التأخير ، فهو فعل ما أذن له فيه ، وفعل المأذون فيه لا إثم فيه ، والأصل عدم اشتراط سلامة العاقبة وهو مذهب المالكية وهو الصحيح من جهة النظر ، فهذا هو قاعدة الواجب فيه وهو القدر المشترك وهو كلي لا جزئي على المذهبين الأخيرين ⁽¹⁾ .

1206 - القاعدة الثالثة : الواجبُ بِهِ وَهُوَ سَبَبٌ وتقريرُهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ مُطْلَقَ زَوَالِ الشَّمْسِ سَبَبٌ وجوبِ الظَّهِيرِ ⁽²⁾ متى وجد في أي يوم كان ، وكذلك بقية أوقات الصلوات ، وجعل مطلق الإلتلاف سببًا لوجوب الضمان ، ومطلق ملك النصاب ⁽³⁾ موجبا لوجوب الزكاة ⁽⁴⁾ ، أما خصوصُ كونها هذه الدنانير أو تلك الدنانير فلا مدخل له في وجوب الزكاة ، فلو قدر نصاب مكان نصاب في ملك المزكي ⁽⁵⁾ لم يختلف الحكمُ ، وكذلك إلتلافٌ بدل إلتلافٍ ، فالمنصوبُ سببًا إنما هو المطلق الذي هو قدر مشترك بين النصب ، والخصوصات ساقطة عن الاعتبار في وجوب الزكاة ، وكذلك كل سبب يقتضي ثبوته الثبوت ، فهذا كله مشترك وهو واجب به أي بسببه .

1207 - القاعدة الرابعة : الواجبُ به وهو أداة يُفْعَلُ بها ، فَإِنَّ الْبَاءَ كَمَا تَكُونُ سَبَبِيَّةً تَكُونُ للاستعانة ، نحو كتبت بالقلم ونجرتُ بالقدوم ⁽⁶⁾ ، فالواجب به الذي هو أداة في الشريعة له مُثَلٌّ :

(1) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله من حكاية المذاهب ، ورد ما رده منها صحيح ، وما مال إلى تحسينه من قول الغزالي ليس بصحيح ، إنما الصحيح أن لا حاجة إلى بدل أصلا ، وما قاله من تعلق الوجوب بالقدر المشترك إن أراد الكلي فليس ذلك بصحيح ، وإن أراد تعلق الوجوب بفرد مما فيه المشترك فذلك صحيح ، وما اختاره وصححه ونسبه إلى المالكية في مسألة المؤخر الذي يموت قبل الفعل صحيح . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (75/2 ، 76 ، 77) .

(2) اتفقوا على أن أول الوقت الذي لا تجوز قبله هو الزوال . (بداية المجتهد 1/ 117) .

(3) ساقطة من (ص) .

(4) الزكاة فرض عين على الحر المالك للنصاب ، فلا تجب على غير مالك . (الشرح الصغير 1/ 587 ، 588) .

(5) في (ص) : [المولي] .

(6) باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل نحو : كتبت بالقلم ، ونجرت بالقدوم ، قيل : ومنه باء البسطة ؛ لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها ، وقيل إن باء البسطة بمعنى مع .

1208 - أحدها : الماء ⁽¹⁾ الذي يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيُغْتَسَلُ ؛ فإنه ليس سبباً للوجوب ، بل هو أداة يُعْمَلُ بِهَا الْفِعْلُ ، وسبب الطهارة إنما هو الحدث ⁽²⁾ ، وكذلك التراب في التيمم أداة وليس سبباً .

1209 - وثانيها : الثوب للستر في الصلاة ، لم يُوجِبِ اللَّهُ تعالى السترة بثوب معين ، بل بمطلق الثوب الذي هو قدر مشترك بين جميع الثياب ⁽³⁾ ، كما لم يوجب الطهارة بماء معين ، بل بالقدر المشترك بين جميع المياه ، وكذلك نُجِبَ عن مغلطة عاداتها تُلقَى على الطلبة ، فيقال : الوضوء واجب من هذه الفسقية المعينة ؛ لأن الوضوء واجب بالإجماع ، وهو لا يجب من غيرها بالإجماع فتعينت هي ، وإلا لبطل الوجوب ، وكذلك يُقَالُ : السترة واجبة بهذا الثوب المعين ؛ لأن السترة واجبة بالإجماع وهي لا تجب بغير هذا الثوب المعين ⁽⁴⁾ بالإجماع لجواز الاختصار عَلَى هذا الثوب ، فتعين هذا الثوب ، وعلى هذا المنوال تورّد هذه الشبهات ، والجواب عنها واحد وهو أن الوجوب إنما يتعلق بالقدر المشترك بين هذه الفسقية وغيرها ؛ فإذا لم يكن غيرها واجبة بالإجماع لا تتعين هي ، بل القدر المشترك [بينها وبين غيرها] ⁽⁵⁾ لا هي ولا غيرها ، وكذلك إذا لم تجب السترة بغير هذا الثوب لا يتعين هذا الثوب بل القدر المشترك بينه وبين غيرها بل الخصوصات كلها ساقطة عن الاعتبار .

1210 - وثالثها : الجمار في النسك أداة يُعْمَلُ بِهَا الْوَاجِبُ لا أنها سبب الوجوب ، بل سبب الوجوب هو تعظيم البيت لقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ [آل عمران : 97] ولتذكر قصة إبراهيم عليه السلام في ذبح ولده وفدائه بالكبش وأنه هرب منه فلحقه ، ورماه بالجمار هناك فَشَرَعَ رمي الجمار لتذكّر تلك الأحوال السنّية والطواعية التامة ، والإنابة الجميلة ليقترن بهما في ذلك ، وعلى التقديرين فالجمار ليست سبباً ، بل أداة يُفْعَلُ بِهَا الْوَاجِبُ ، ولم يُوجِبِ اللَّهُ تعالى مِنْهَا ⁽⁶⁾ شيئاً معيناً ، بل القدر المشترك بينها ، فأبى

= أما بقاء السببية فهي الباء الداخلة على السبب غير الآلة ومثالها قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ تَقْلَقُونَ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ الْوَعْدِ ﴾ . (انظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 1/ 149 ، 150) طبعة بولاق .

(1) ساقطة من (ص) .

(2) ولذلك عرفت الطهارة بأنها صفة حكمية يستباح بها ما منعه الحدث ، أو الحدث . (انظر : الشرح الصغير 1/ 251) .

(3) وشرط صحتها (أي الصلاة) بستر العورة . (انظر : الشرح الصغير 1/ 283) .

(4 - 6) زيادة من (ط) .

حَصَاةٌ أَخَذَهَا أَجْزَأَتٌ وَسَدَّتِ الْمَسَدَ ، وَخُصُوصٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا سَاقَطٌ عَنِ الْإِعْتِبَارِ ، وَالْوُجُوبُ مُتَعَلِّقٌ بِالْقَدْرِ الْمَشْتَرَكِ بَيْنَهَا دُونَ خُصُوصَاتِهَا .

1211 - ورابعها : الضحايا ، والهدايا أدواتٌ يُفْعَلُ بِهَا الْوَاجِبُ ، وَسَبَبُ الْوُجُوبِ هُوَ أَيَّامُ النَّحْرِ فِي الضَّحَايَا وَالتَّمَتُّعِ [وَغَيْرِهِ] ⁽¹⁾ مِنْ أَسْبَابِ الْهَدْيِ ، وَأَمَّا هَذِهِ الْأَنْعَامُ فَلَيْسَتْ أَسْبَابًا لِلْوُجُوبِ ، بَلْ أَدَوَاتٌ يُفْعَلُ بِهَا الْوَاجِبُ ، وَلَمْ يُوجِبِ اللَّهُ تَعَالَى خُصُوصَ بَدَنَةِ دُونَ أُخْرَى بَلِ الْقَدْرُ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَهَا هُوَ الْمَطْلُوبُ ، فَأَيُّهَا فَعَلَ سَدَّ الْمَسَدَ ، وَلَا يَفُوتُ بِفَوَاتِ الْخُصُوصِ مَقْصِدٌ شَرْعِيٌّ مَعَ الْإِسْتِوَاءِ فِي الصِّفَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الثَّوْبِ ، وَالْمَاءِ حَرَفًا بِحَرْفٍ .

1212 - وخامسها : الرِّقَابُ فِي الْعَتَقِ لَيْسَتْ أَسْبَابًا لِلْحَكْمِ ، بَلِ السَّبَبُ الظَّاهِرُ ⁽²⁾ مَثَلًا ، أَوْ الْيَمِينُ ⁽³⁾ أَوْ إِفْسَادُ صَوْمٍ رَمَضَانَ عَمْدًا ⁽⁴⁾ ، أَوْ الْقَتْلُ ⁽⁵⁾ ، فَهَذِهِ هِيَ الْأَسْبَابُ ، وَأَمَّا الرِّقَابُ فَهِيَ أَدَوَاتٌ يَفْعَلُ بِهَا الْوَاجِبُ كَالْمَاءِ وَالسَّيِّدَةِ وَلَمْ يُوجِبِ اللَّهُ تَعَالَى خُصُوصَ رَقَبَةٍ دُونَ رَقَبَةٍ ⁽⁶⁾ مَعَ الْإِسْتِوَاءِ فِي الصِّفَاتِ ، بَلِ الْقَدْرُ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَهَا هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْوُجُوبِ وَهُوَ وَاجِبٌ بِهِ أَدَاةٌ لَا وَاجِبٌ بِهِ سَبَبٌ .

1213 - القاعدة الخامسة : الواجب عليه ، وهو المكلف في فرض الكفاية ، فإن مقتضى الخطاب فيه التعلق بطائفة غير معينة ، بل هو بمطلق الطائفة الصالحة لإيقاع ذلك على الوجه الشرعي ، وإنما يتعلق الواجب بالكل حتى لا يضيع الواجب ، وإلا فالقصد إنما هو طائفة غير معينة ، وأي طائفة فعلت سد المسد ، كالثوب في السترة ، والماء في

(1) في (ط) : [ونحوه] .

(2) لقوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ﴾ سورة المجادلة الآية : 3 .

(3) لقوله تعالى ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفَهْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَلْكُمُوهُنَّ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ سورة المائدة الآية : 89 .

(4) من أفطر بجماع متعمداً في رمضان فإن الجمهور على أن الواجب عليه القضاء والكفارة لما روي من أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ يضرب نحره ، ويتنف شعره ، ويقول هلك الأبعد . فقال رسول الله ﷺ : « وما ذاك ؟ » فقال : أصبت أعلي وأنا صائم في رمضان . فقال رسول الله ﷺ هل تستطيع أن تعتق رقبة ؟ فقال لا . فقال هل تستطيع أن تهدي بدنة ؟ فقال لا . قال فاجلس . فأتى رسول الله ﷺ بعرق من تمر فقال : خذ هذا فتصدق به . فقال ما أحد أحوج مني ، فقال : كله وصم يوماً مكان ما أصبت . (انظر : الاستذكار 94/10 حديث رقم 621) .

(5) لقوله تعالى ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ وَرِيشَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِيهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ﴾ سورة النساء الآية : 92 .

(6) في (ط) : [أخرى] .

الطهارة ، فالقدر المشترك في الطوائف واجب عليه لأنه المكلف ، والمكلف يُجب عليه لا به ولا فيه ، فإذا فعلت طائفة سقطت عن البقية لتحقق الفعل المشترك ⁽¹⁾ بينها ، وإذا تَرَكَ الجميع أثموا لتعطيل المشترك بينها عن الفعل ، وإذا لم يوجد إلا من يقوم بذلك الواجب تعين الفعل عيناً لانحصار المشترك فيه كآخر الوقت في الصلاة ، وتعذر غير الثوب الموجود في السترة حرفاً بحرف .

1214 - القاعدة السادسة : الواجب عنده ، وَلَهُ مُثْلٌ فِي الشَّرِيعَةِ .

1215 - أحدها : الشرط ؛ فَإِنَّ الْحَوْلَ إِذَا دَارَ بَعْدَ مِلْكِ النَّصَابِ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ ⁽²⁾ لا بالشرط الذي هو دَوْرَانُ الْحَوْلِ ، بل بالسبب الذي هو مِلْكُ النَّصَابِ ، ولكن أثر السبب إنما يظهر عند دوران الحول ؛ فدوران الحول واجب عنده لا به ، ولم يختص حول معين بالوجوب عنده ، بل مطلق الحول ، وهذه هي الحقيقة اللغوية من الحول ، فمتى وجدت بعد ملك النصاب حصل الوجوب عندها [لا بها] ⁽³⁾ لا لخصوص ذلك الحول ، بل لمطلق الحول الموجب لحصول التمكن من التنمية في النصاب ، فالحصل لمقصود الشرع هو مُطْلَقُ الْحَوْلِ لا خُصُوصُ هَذَا الْحَوْلِ ، فالقدر المشترك بين جميع هذه ⁽⁴⁾ الأحوال هو الواجب عنده كما أن القدر المشترك بين النصب هو الواجب به .

1216 - وثانيها : عدم المانع نحو عَدَمِ الدِّينِ فِي الزَّكَاةِ ⁽⁵⁾ ، والحَيْضِ فِي الصَّلَاةِ ⁽⁶⁾ ،

(1) في (ص) : [من المشترك] .

(2) تمام الحول من شروط وجوب الزكاة . (وانظر : الشرح الصغير 590/1) .

(3 ، 4) زيادة من (ط) .

(5) اختلف الفقهاء في المالكين الذين عليهم ديون تستغرق من أموالهم ، أو تستغرق ما تجب فيه الزكاة من أموالهم ، وبأيديهم أموال تجب فيها الزكاة فقال قوم من الفقهاء : لا زكاة في مال حيا كان أو غيره حتى تخرج منه الديون ، فإن بقي ما تجب فيه الزكاة زكى ، وإلا فلا ، وبه قال الثوري وأبو ثور وابن المبارك وجماعة . وقال أبو حنيفة وأصحابه : الدين لا يمنع زكاة الحبوب ويمنع سواها .

وقال مالك : الدين يمنع زكاة الناض فقط إلا أن يكون له عروض فيها وفاء من دينه ، فإنه لا يمنع .

وقال قوم : الدين لا يمنع زكاة أصلاً . (انظر بداية المجتهد 290/1 بتصرف وتغيير) .

(6) الحيض يمنع من الصلاة وغيرها حيث جاء في الشرح الصغير (215/1) : ومنع (أي الحيض) صحة طواف ، واعتكاف ، وصلاة ، وصوم .

والطهارة : شرط من شروط صحة الصلاة حيث جاء في الشرح الصغير أيضا (266/1) وصحتها (أي الصلاة) بعقل ، وقدر على طهارة حدث ، ونقاء أي خلو من حيض ونفاس ، فلا تصح من حائض أو نفساء لقيام مانع الحيض أو النفاس بها .

تجب الزكاة عنده بالسبب الذي هو ملك النصاب ، أو زوال الشمس في الصلاة لا لعدم الدين ، ولا لعدم الحيض ، فعدم الدين ، والحيض واجب عنده لا به ⁽¹⁾ ولم يعتبر صَاحِبُ الشَّرْعِ عَدَمَ ⁽²⁾ خُصُوصِ دَيْنٍ دُونَ دَيْنٍ ، ولا خصوص خِيضٍ دُونَ خِيضٍ بل مطلق الدَّيْنِ ، ومطلقُ الحَيْضِ ، فهذا المشترك واجبٌ عنده .

1217 - وثالثها : وجوبُ التَّيَمُّمِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ فَإِنَّ عَدَمَ الْمَاءِ يَجِبُ عِنْدَهُ التَّيَمُّمُ ، وليس هُوَ سَبَبُ الْوُجُوبِ ؛ لَأَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ لِلصَّلَاةِ أَوْقَاتُهَا ، وأسبابُ الطَّهَارَاتِ الْأَحْدَاثُ ، أما عَدَمُ الْمَاءِ فَلَيْسَ سَبَبًا لَوُجُوبِ التَّيَمُّمِ ، بَلِ الْحَدَثُ اقْتَضَى إِحْدَى الطَّهَارَتَيْنِ عَلَى التَّرْتِيبِ ، فَإِنَّ عِدَمَتَ طَهَارَةِ الْمَاءِ تَعَيَّنَتْ طَهَارَةُ التُّرَابِ ، فَعَدَمُ الْمَاءِ وَاجِبٌ عِنْدَهُ لَا بِهِ ، وَلَمْ يَلَاحِظْ صَاحِبُ الشَّرْعِ عَدَمَ مَاءٍ مَعِينٍ ، بَلِ عَدَمَ مُطْلَقٍ ⁽³⁾ الْمَاءِ الطَّهْوَرُ الْكَافِي لِلطَّهَارَةِ دُونَ خُصُوصِ مَاءٍ ، فَالْقَدَرُ الْمُشْتَرَكُ هَاهُنَا وَاجِبٌ عِنْدَهُ .

1218 - ورابعها : وجوبُ أَكْلِ الْمَيْتَةِ عِنْدَ عَدَمِ الطَّعَامِ الْمُبَاحِ إِذَا خَافَ الْهَلَكَ ⁽⁴⁾ ، فيجب عليه أَكْلُ الْمَيْتَةِ لَا لِأَنَّ السَّبَبَ عَدَمُ الطَّعَامِ الْمُبَاحِ ، بَلِ السَّبَبُ إِحْيَاءُ النَّفْسِ ، وَعَدَمُ الطَّعَامِ الْمُبَاحِ وَاجِبٌ عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّ إِحْيَاءَ النَّفْسِ اقْتَضَى أَحَدَ الْغِذَاءَيْنِ إِمَّا الْمُبَاحِ ، أَوِ الْمَيْتَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ ؛ فَإِذَا تَعَذَّرَ الْمُبَاحُ تَعَيَّنَتِ الْمَيْتَةُ كَاقْتِضَاءِ الْحَدِيثِ إِحْدَى الطَّهَارَتَيْنِ سِوَاءً بِسِوَاءٍ ، وَلَمْ يَلَاحِظْ صَاحِبُ الشَّرْعِ عَدَمَ طَعَامٍ مُبَاحٍ بَعِيْنَهُ بَلِ مُطْلَقِ الطَّعَامِ الْمُبَاحِ الَّذِي يَصْلُحُ لِإِقَامَةِ الْبَنِيَةِ .

1219 - وخامسها : عَدَمُ الْخِصْلَةِ الْأُولَى مِنَ الْخِصَالِ الْمُرْتَبَةِ فِي الْكَفَّارَةِ نَحْوُ : كَفَّارَةِ الظَّهَارِ ، فَإِنَّ تَعَذُّرَ الْعَتَقِ يُوجِبُ الصِّيَامَ ، وَعَدَمُ الْعَتَقِ لَيْسَ هُوَ ⁽⁵⁾ سَبَبُ الْوُجُوبِ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ هُوَ الظَّهَارُ ، وَعَدَمُ الْعَتَقِ وَاجِبٌ عِنْدَهُ لَا بِهِ ، وَلَمْ يَلَاحِظْ الشَّارِعُ عَدَمَ رَقَبَةٍ مَعِينَةٍ بَلِ عَدَمَ مُطْلَقِ الرَّقَبَةِ الصَّالِحَةِ لِبَرَاءَةِ الذِّمَّةِ مِنَ الظَّهَارِ ، فَهَذِهِ الْأَقْسَامُ كُلُّهَا كُلِّيٌّ مُشْتَرَكٌ لَيْسَ بِجَزْئِيٍّ ، وَالْوُجُوبُ فِيهَا مُتَعَلِّقٌ بِالْقَدَرِ الْمُشْتَرَكِ مِنْ أَفْرَادِهِ وَهُوَ كُلُّهُ وَاجِبٌ عِنْدَهُ .

1220 - الْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ : الْكُلِّيُّ الْمُشْتَرَكُ الْوَاجِبُ مِنْهُ وَلَهُ مُثْلٌ فِي الشَّرِيعَةِ .

1221 - أَحَدُهَا : الْجِنْسُ الْمَخْرُجُ مِنْهُ زَكَاةُ الْإِبِلِ غَنَمًا فِي الْخُمْسِ وَالْعِشْرِينَ إِبِلًا فِيمَا

(1) ساقطة من (ط) .

(2) زيادة من (ط) .

(3) ساقطة من (ط) .

(4) لقوله تعالى : ﴿ وَفَدَّ فَصْلٌ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ ، فمن خاف على نفسه الهلاك ولم يجد شيئاً حلالاً يتغذى به جاز له تناول الحرام ، أما مقدار ما يؤكل من الميتة وغيرها فإن مالكا قال : حد ذلك الشبع . وقال الشافعي وأبو حنيفة : لا يأكل إلا بما يسلك الرمح (انظر : بداية المجتهد 555/1) بتصرف وتغيير .

(5) زيادة من (ط) .

فوقها⁽¹⁾ ، فإن ذلك جنس كلي يجب الإخراج منه ، ولم يلاحظ الشارع شاة معينة ولا حقة معينة مع استواء الصفات في الجنس المجزئ ، بل القدر المشترك الكلي هو متعلق الحكم فقط .

1222 - وثانيها : الجنس المخرج منه زكاة النقدين ، وهو النقدان أيضًا يجب أن يخرج منهما مقدار ربع⁽²⁾ العشر زكاة عما يملكه⁽³⁾ ، ولم يلاحظ الشرع خصوص دينار ولا درهم .

1223 - وثالثها : الجنس المخرج منه زكاة الفطر ، وهو الحب الذي غالب قوت أهل البلد منه يجب أن يخرج منه صاع عن كل آدمي إلا من استثنى في كُتب الفقه .

1224 - ورابعها : الجنس المخرج منه الكفارات في الإطعام ، وهو الجنس الذي تخرج منه زكاة الفطر بعينه .

1225 - وخامسها : الجنس المخرج منه زكاة الحبوب والثمار [وهو الحبوب أو الثمار]⁽⁴⁾ يجب أن يخرج من ذلك الجنس مما في الملك أو في⁽⁵⁾ غيره بأن يُحصِّلَهُ بشراء أو غيره ، ويخرج منه العشر عما ملكه من الحب ، أو الثمن ، فهذه الخمسة كلها أجناس كلية ليست معينة يجب الإخراج منها ، ولم يلاحظ الشارع فيها مُعيَّنًا بل الحكم الذي هو الوجوب متعلق بالقدر المشترك بين تلك المعينات .

1226 - القاعدة الثامنة : الواجب عنه ، وهو جنس المولى عليه يجب أن يخرج عن كل فرد منه صاع في زكاة الفطر ، ولم يلاحظ الشارع خصوص شخص دون شخص ، بل مفهوم الإنسان الموصوف بالصفات التي لأجلها تجب عنه زكاة الفطر كان ذلك المخرج عنه من المحجور عليه بوصية ، أو حاكم ، أو ولي بقرابة ، أو زوجية ، أو رقيق⁽⁶⁾ ، فمتعلق الحكم هو القدر المشترك بين هذه الأجناس دون خصوص عبد معين أو زوجة معينة .

1227 - القاعدة التاسعة : الواجب مثله وله مثالان .

(1) زكاة الإبل : في كل خمسة منها ضائفة أي شاة من الضأن إلى أربع وعشرين ، وفي خمس وعشرين من الإبل بنت مخاض ... (انظر : الشرح الصغير 594/1 - 597) .

(2) ساقطة من (ص) .

(3) القدر الواجب في الذهب والفضة ربع العشر . (بداية المجتهد 300/1) .

(4 ، 5) ساقطة من (ط) .

(6) كذا في أصل المطبوعة ، وفي الهامش : الأظهر أورك .

1228 - أحدهما : جزاء الصيد في الحج ، فإنه يجب إخراج مثل الصيد المقتول في الإحرام أو الحرم ⁽¹⁾ ، والمعتبر في ذلك مطلق الغزال ، ومطلق بقر الوحش دون خصوص ظبي معين ، أو بقرة معينة ، بل الواجب منوط بمطلق ذلك الجنس الكلي ، وخصوص كل صيد من كل ⁽²⁾ جنس ساقط عن الاعتبار في الجزاء ، فهذا الجنس الكلي هو الواجب مثله .

1229 - وثانيهما : المتلف المثلي من المكيلات والموزونات تجب غرامة مثله ، كمن أتلَفَ قَفِيرَ قمح يجب عليه غرامة قفيز مثله ، أو رطلَ زيت يجب عليه إخراج رطل زيت مثله مع قطع النظر عن خصوص ذلك الرطل الزيت و تعينه ، بل المعتبر كونه زيتاً موصوفاً بصفة هي متعلق الأغراض نحو كونه زيتاً اتفاقاً ، وزيت بزر كتان ، ونحو ذلك ، فهذا هو المعتبر في وجوب إخراج مثله حتى إن أفراد الأبطال من الغلة الواحدة من الزيت سواء في الحكم ، والمعتبر القدر ⁽³⁾ المشترك بينها دون خصوص رطل دون رطل ، وكذلك بقية ⁽⁴⁾ المثليات المعتبر في الحكم أجناسها ، وصفاتها العامة دون خصوص المعينات ، فهذا جنس كلي هو الواجب مثله .

1230 - القاعدة العاشرة : الواجب إليه ، وله مثل في الشريعة .

1231 - أحدها : غروب الشمس في الصوم يجب الصوم إليه ، والمعتبر من ذلك جنس الغروب من كل يوم ، أما كونه غروب الشمس من يوم الجمعة أو غيرها فساقط عن الاعتبار في نظر الشرع ، بل متى تحقق الغروب في أي يوم كَانَ سَقَطَ وجوب الصوم [في نظر الشرع] ⁽⁵⁾ وانتقل المكلف إلى تحريم الصوم لوجود مفهوم الغروب في أي يوم كان ، ولا عبرة بخصوص الأيام ، فهذا جنس عام كلي يجب الفعل إليه ، وهو ملابسة ضد الأكل والجماع .

1232 - وثانيها : هلال شوال يجب تتابع الصوم في الأيام إليه ، كما يجب إيصال الصوم في كل يوم إلى غروب الشمس ، فمتعلق الحكم هو كونه هلال شوال ، أما كونه هذا الهلال أو ذلك ، أو كونه من سنة ستين أو من سنة سبعين فلا عبرة به في هذا

(1) اختلف الفقهاء هل الواجب في قتل الصيد قيمته أو مثله ، فذهب الجمهور إلى أن الواجب المثل ، وذهب أبو حنيفة إلى أنه يُخَيَّرُ بين القيمة ، أي قيمة الصيد ، وبين أن يشتري بها المثل . (انظر : بداية المجتهد (415/1) .

(2) ساقطة من (ص) . (3) زيادة من (ط) .

(4) ساقطة من (ط) . (5) ساقطة من (ص) .

الحكم ، بل مطلقاً هلال شوال كيف كان من أي سنة كان .

1233 - وثالثها : أواخر العدة ، والاستبراء ، والإحداد في عدة الوفاة يجب إيصال العدة والاستبراء إلى تلك الغايات ، وكذلك الإحداد مع قطع النظر عن كون تلك الغاية من سنة معينة ، بل متعلق الحكم كونه كمال ثلاثة أشهر في عدة الطلاق ، أو أربعة أشهر وعشراً في عدة الوفاة ⁽¹⁾ ، هذا هو المعتبر وما عداه لغو في هذا الحكم . فهذه أجناس عشرة اشتركت كلها في تعلق الوجوب بمعنى كلي ، واختص كل واحد منها بخصوص كما تقدم ككونه فيه ، وبه ، وعنه ، ومنه ، وإليه ، وعليه ، وعنده ، وبه نجيب عن قول القائل : إذا كان الحكم في الأبواب كلها متعلقاً بالقدر المشترك فليكن الكل واجباً مُخَيَّرًا ، فَلِمَ اختلفت الأسماء ؟ فنجيب : أن هذا القدر العام الذي هو تعلق الحكم ⁽²⁾ بالقدر المشترك قد حصل تحته أيضاً أجناس كلية مشتركة بين أفرادها ولكل جنس من هذه الأجناس خصوص عام مشترك فيه بين أفراد ذلك الجنس ، والأصل : إذا اختلفت الحقائق الكلية ، أو الجزئية أن تختلف الأسماء لغةً ، واصطلاحاً حتى تحصل فائدة التعبير عن خصوص كل حقيقة كانت جنساً ، أو شخصاً فهذا تقرير هذا الفرق بين قواعده العشرة .

(1) العدة لمن توفي عنها زوجها أربعة أشهر وعشر ، ووجب على المرأة المتوفى عنها زوجها الإحداد في مدة عدتها ، والإحداد هو ترك ما يترتب به من الحلي والطيب وترك الثوب المصبوغ إلا الأسود ما لم يكن زينة قوم فتجنه . (انظر : الشرح الصغير 2/682 - 686) بتصرف وتغيير .

(2) ساقطة من (ط) .

الفرق السبعون

بين قاعدة اقتضاء النهي الفساد في نفس الماهية

وبين قاعدة اقتضاء النهي الفساد في أمر خارج عنها

1234 - هذا الفرقُ بالغُ أبو حنيفة في اعتباره حتى أثبتَّ عقودَ الربا ، وإفادتها المِلْكُ في أصلِ المالِ الربوي ، ورد الزائد ، فإذا باع درهما بدرهمين أوجبَ العقدُ درهماً من الدرهمين ويَرُدُّ الدرهمَ الزائد ، وكذلك بقيةُ الرويات ، وبالعَقبِ قبالتهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ ⁽¹⁾ [رَحِمَهُمُ اللَّهُ] ⁽²⁾ في إلغائِهِ هذا الفرقِ حتى أَبْطَلَ الصلاةَ بالثوبِ المغصوبِ ، والوضوءَ بالماءِ المسروقِ ، والذبحَ بالسكينِ المغصوبةِ ، وسوى فيه بين مواردِ النهي ، وتوسطَ مالكٌ والشافعي بين المذهبين فأوجبَا الفسادَ في بعضِ الفروعِ دون بعضٍ ⁽³⁾ .

1235 - وأنا أذكرُ حججَ الفريقين ثم أذيل ذلك بمسائلَ توضح الفرقَ .

1236 - احتجَّ أبو حنيفة رَحِمَهُمُ اللَّهُ بأنَّ النهيَ إذا كان في نفسِ الماهية [كانت المفسدةُ في نفسِ الماهية] ⁽⁴⁾ ، والمتضمنُ للمفسدة فاسدٌ فإنَّ النهيَ إنما يعتمدُ المفسدَ كما أن الأمرَ

(1) الإمام أحمد بن حنبل : هو الإمام شيخ الإسلام أبو عبد الله الشيباني المروزي ، ثم البغدادي ، سمع من إبراهيم بن سعد ، وهشيم بن بشير ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم ، وعنه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه ، وخلق كثير . قال إبراهيم الحربي : رأيت أبا عبد الله كأن الله جمع له علم الأولين والآخرين ، توفي عام 240 هـ ، عن سبع وسبعين سنة .

ترجمته : تذكرة الحفاظ 431/2 ، العبر 435/1 ، سير أعلام النبلاء 434/9 .

(2) ساقطة من (ط) .

(3) اختلف الفقهاء في صحة الصلاة بالثوب المغصوب على رواتين : الأولى : لا تصح ، الثانية : تصح ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي ؛ لأنَّ التحريم لا يختص بالصلاة ، ولا النهي يعود إليها ، فلم يمنع الصحة ، كما لو غسل ثوبه من النجاسة بماء مغصوب وكما لو صلى وعليه عمامة مغصوبة .

ووجه الرواية الأولى أنه استعمل في شرط العباد ما يحرم عليه استعماله فلم تصح ، كما لو صلى في ثوب نجس ، ولأن الصلاة قرينة وطاعة ، هو منهي عنها على هذا الوجه فكيف يتقرب بما هو عاص به ، أو يؤمر بما هو منهي عنه ؟ وأما إذا صلى في عمامة مغصوبة ، أو في يده خاتم من ذهب ، فإن الصلاة تصح لأنَّ النهي لا يعود إلى شرط الصلاة إذ العمامة ليست شرطاً فيها ، وإن صلى في دار مغصوبة فالخلاف فيها كالحلاف في الثوب المغصوب . انظر : المغني لابن قدامة ، ومعه الشرح الكبير 625/1 ، 626 طبعة دار الكتاب العربي بيروت

1392 هـ ، 1972 م .

(4) ساقطة من (ص) .

إنما يعتمد المصالح كالنهي عن بيع الخنزير ، والميتة ⁽¹⁾ ، وبيع السفية ، وتحريره أن أركان العقد أربعة : عوضان ومتعاقدان ⁽²⁾ ، فمتى وجدت الأربعة من حيث الجملة سالمة عن النهي ، فقد وجدت الماهية المعتبرة شرعاً سالمة عن النهي ، فيكون النهي إنما تعلق بأمر خارج عنها ، ومتى انخرم واحد من الأربعة فقد عُدِمَت الماهية ؛ لأن الماهية المركبة كما تُعَدُّ لعدم كل أجزائها تُعَدُّ لعدم بعض أجزائها ؛ فإذا باع سفية من سفية خمراً بخنزير ، فجميع الأركان معدومة ، فالماهية معدومة ، والنهي والفساد في نفس الماهية ، وإذا باع رشيد من رشيد ثوباً بخنزير فَقَدْ فَقِدَ ركن من الأربعة ، وهو أحد العوضين ، فتكون الماهية ⁽³⁾ معدومة شرعاً ، ولا فرق في ذلك بين واحد من الأربعة أو اثنين ، أو أكثر ؛ فإذا باع رشيد من رشيد فضة بفضة فالأركان الأربعة موجودة سالمة عن النهي الشرعي ؛ فإذا كانت إحدى الفضتين أكثر فالكثرة وصف حصل لأحد العوضين ، فالوصف متعلق بالنهي دون الماهية ، فهذا هو تحريره كون النهي في الماهية أو في أمر خارج عنها ، وَخُرُجٌ على ذلك جميع عقود الربا ، وجميع ما هو من هذا الضابط على ما ذكرته في المثال ، فمتى وجدت الأركان كلها ، وأجزاء الماهية فالنهي في الخارج ، ومتى كان النهي في جزء من أجزاء الماهية أو في جميع أجزائها فالنهي في الماهية .

1237 - إذا تقررَ هذا قال أبو حنيفة : أصلُ الماهية سالمٌ عن المفسدة ، والنهي إنما هو في الخارج عنها ، فلو قلنا بالفساد مطلقاً لَسَوَّيْنَا بَيْنَ الماهية المتضمنة للفساد وبين السالمة عن الفساد ، ولو قلنا بالصحة مطلقاً لَسَوَّيْنَا بَيْنَ الماهية السالمة في ذاتها وصفاتها ، وبين المتضمنة للفساد في صفاتها ، وذلك غير جائز ؛ فإن التسوية بين مواطن الفساد ، وبين السالم عن الفساد خلافُ القواعد ؛ فتعين حينئذ أن يُقَابَلَ الأصلُ بالأصل ، والوصفُ بالوصف ، فنقول : أصلُ الماهية سالمٌ عن النهي ، والأصلُ في تصرفات المسلمين ، وعقودهم الصحة حتى يرد نهي فيثبت لأصل الماهية الأصل الذي هو الصحة ، ويثبت للوصف الذي هو الزيادة المتضمنة للمفسدة الوصف العارض ، وَهُوَ النهي ، فيفسدُ

(1) من شروط صحة العقود عليه في باب البيع طهارته ، والانتفاع به شرعاً ، والميتة والخنزير غير طاهرين ، ولا يتنفع بهما شرعاً فبطل بيعهما . (انظر : الشرح الصغير 22/3 - 24) .

(2) الحق أن أركان العقد خمسة لا أربعة وهي : عوضان ، ومتعاقدان وصيغة .

(3) ساقطة من (ص) .

الوصف دون الأصل وهو المطلوب⁽¹⁾ وهو فقه حسن⁽²⁾.

1238 - واحتج أحمد بن حنبل رحمه الله بأن النهي يعتمد المفسد ، ومتى ورد نهى⁽³⁾ أبطلنا ذلك العقد ، وذلك التصرف بجملته ؛ فإن ذلك العقد إنما اقتضى تلك الماهية بذلك الوصف ، أما بدونه فلم يتعرض له المتعاقدان فيبقى على الأصل غير معقود عليه ، فيرد من يد قابضة غير عقد ، وكذلك الوضوء بالماء المغصوب معدوم شرعاً ، والمعدوم شرعاً كالمعدوم حساً⁽⁴⁾ ، ومن صلى بغير وضوء حساً فصلاته باطلة ، فكذلك⁽⁵⁾ صلاة المتوضئ بالماء المغصوب باطلة ، وكذلك الصلاة في الثوب المغصوب ، والمسروق ، والذبح بالسكين المغصوبة و⁽⁶⁾ المسروقة فهي كلها معدومة شرعاً ، فتكون معدومة حساً ، ومن فرى⁽⁷⁾ الأوداج⁽⁸⁾ بغير أداة حساً لم تؤكل ذبيحته [فلا تؤكل]⁽⁹⁾ ذبيحة الذابح بسكين مغصوبة ، وعلى هذا المنوال ، وأما نحن فتوسطنا بين المذهبين فقلنا بالفساد لأجل النهي عن الوصف في مسائل دون مسائل ولنذكر من ذلك ثلاث مسائل⁽¹⁰⁾ :

(1) قال ابن الشاط : قلت : لقائل أن يقول : ليس الأمر كذلك ، فإن الوصف إذا نهى عنه سرى النهي إلى الموصوف ؟ لأن الوصف لا وجود له مفارقاً للموصوف ، فيؤول الأمر إلى أن النهي يتسلط على الماهية الموصوفة بذلك الوصف ، فتكون الماهية على ضربين : عار عن ذلك الوصف ، فلا يتسلط النهي عليه ، ومتصف بذلك الوصف ، فيتسلط النهي عليه . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (84/2) .

(2) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله حكاية مذهب وتقريره ، وذلك صحيح غير ما قاله من أن الماهية المركبة كما تعدم لعدم كل أجزائها تعدم لعدم بعض أجزائها ، فإن ذلك ليس بصحيح ، فإنه إذا عدم بعض الأجزاء لم تتركب تلك الماهية فلا يكون ذلك الجزء المعدوم جزءاً منها إلا بالتوهم ، وبتقدير أن يكون جزءاً من غير هذا الفرض ، أما في هذا فلا ، وغير ما قاله من أن ذلك الذي قرره عن أبي حنيفة فقه حسن . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (82/2 ، 83) .

(3) زيادة من (ط) .

(4) انظر : القواعد للمقري 333/1 وما بعدها . (5 ، 6) زيادة من (ط) .

(7) في (ص) : [أقوى] وهي بمعنى القطع . انظر اللسان (فرا) (3406) .

(8) الأوداج : وهي ما أحاط بالخلق من العروق وقيل : هي عروق في أصل الأذنين يخرج منها الدم . انظر : اللسان (ودج) (4793) .

(9) في (ط) : [فكذلك] .

(10) قال ابن الشاط : قلت : فيما قاله أحمد ابن حنبل رحمه الله في الوضوء بالماء المغصوب ، وما أشبهه من تسويته بينه وبين مسألة الربا نظر ، فإن هذه الأمور لم يتسلط النهي فيها على الماهية ، ولا على وصفها بل تسلط على الغصب من غير تعريض لكونه في وضوء ، أو غير وضوء بخلاف مسألة الربا ، فإنه وإن كان النهي في الآية ظاهره التسلط على الربا من غير تعرض لكونه في البيع أولاً ، فإن الحديث قد بين ذلك بقوله رحمه الله : « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً ، بمثل » فسقط النهي على البيع المشتمل على الزيادة ، ولم يأت عنه رحمه الله أنه : قال لا تتوضأ بالماء المغصوب ، فبين الموضعين فرق من هذا الوجه لا خفاء فيه والله أعلم . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (84/2 ، 85) .

1239 - (المسألة الأولى) : الصلاة في الدار المغصوبة قلنا نحن والشافعية والحنفية بصحتها ، وقال الحنابلة ببطالانها ⁽¹⁾ ، فتحن نلاحظ أن متعلق الأمر قد وجد فيها بكماله مع متعلق النهي ، فالصلاة من حيث هي صلاة حاصلة غير أن المصلي جنى على حق صاحب الدار ، فالنهي في المجاور ، والحنابلة مشوا على أصلهم في التسوية بين الأصل والوصف ⁽²⁾ .

1240 - (المسألة الثانية) : غاصب الخف إذا مسح عليه عندنا صَحَّت طهارته وصلاته ، وعند الحنابلة تبطل ، والمذكّر عندنا أنه مُخَصَّل للطهارة بكمالها على الوجه المطلوب شرعا ، وإنما هو جَانٍ على حَقِّ صَاحِبِ الخَفِّ ؛ كالصلاة في الدار المغصوبة ، وبهذه القاعدة يظهر الفرق بين هذا الفرع وبين [هذا] ⁽³⁾ المحرّم إذا مسح على الخف ، أن المحرم مخاطب في طهارته بالغسل ، ولم يأت به فلم تحصل به حقيقة المأمور به بكماله ، بخلاف الغاصب حصل حقيقة المأمور به بكماله مع حقيقة النهي ، فكان النهي في المجاور ، وكثيرا ما يُشأَل عن الفرق بين هاتين المسألتين فيُفَرَّق بينهما بأمر ، وعبارات ليس فيها إبانة عن المقصود ، وسر الفرق ما ذكرته لك من وجود كمال حقيقة المأمور به في الغاصب ، وَعَدَمُ وَجُودِهَا في المحرّم ، ففي صورة الغاصب نهي عن مجاور ، وفي صورة المحرم عدم المأمور به ⁽⁴⁾ فبقيت الذمة مشغولة بالمأمور ، فالبابان مختلفان من هذا الوجه ، وإن اشتركا في أن كل واحد منهما عاص باللبس .

1241 - (المسألة الثالثة) : الذي يصلي في ثوب مغصوب ، أو يتوضأ بماء مغصوب ، أو يُحِجُّ بمال حرام ، كل هذه المسائل عندنا سواء في الصحة خلافاً لأحمد [رحمه الله] ⁽⁵⁾ ، والعلة ما تقدم أن حقيقة المأمور به من الحج ، والسترة ، وصورة التطهر قد وَجَدَتْ من حيث المصلحة لا من حيث الإذن الشرعي ، وإذا حصلت حقيقة المأمور به من حيث المصلحة كان النهي مجاوراً وهو الجنائية على الغير كما في الدار المغصوبة .

1242 - فإن قلت : لا نسلم وجود حقيقة المأمور به ، لأن المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً

(1) تقدم ذكر الخلاف في هذه المسألة في بداية الفرق . راجع : المغني ومعه الشرح الكبير (1/625 ، 626) .
(2) قال البقوري : قلت : ذكر شهاب الدين القرافي رحمه الله الفرق الثالث والمائة ، وهو مسألة من مسائل هذه القاعدة ، فالأولى أن نذكرها في ذلك من مسألة فنقول : إن صيام يوم النحر قيل فيه : لا ينعقد قرابة والصلاة في الدار المغصوبة ، قيل فيها قرابة فما الفرق ؟ فالجواب أن الصلاة في الدار المغصوبة والنهي فيها متعلق بالصفة لا بالموصوف ، والنهي الواقع في يوم النحر متعلق بالموصوف لا بالصفة فكان هذا الفرق صحيحا على مذهب من يفرق ، لا على مذهب ابن حنبل ، والله أعلم . (انظر : ترتيب الفروق واختصارها 1/163) .

(3) زيادة من (ط) . (4) زيادة من (ط) . (5) ساقطة من (ط) .

فتكون السترة معدومةً حشاً مع العمد ، وذلك مبطلٌ للصلاة ، وكذلك الوضوءُ بعين هذا التقرير ، ولا يمكن أن أقول ذلك في الحج ، فإن النفقة لا تعلق لها بالحج ؛ لأنها ليست ركناً ولا صرفت في ركن ، بل نفقة الطريق لحفظ حياة المسافر بخلاف المحرم هاهنا صرف فيما هو شرط فكان الشرط معدوماً .

1243 - قلت : نمنع أن الله تعالى أمر بالطهارة والسترة واشترط فيهما أن تكون الأداة مباحةً ، بل حرّم الغصب مطلقاً ، وأوجب الطهارة مطلقاً ، ولم يُقيّدَ وإِجْدًا منهما البتة ، فكما يتحقق الغصب وإن قارنَ مأموراً يتحقق المأمورُ ، وإن قارنَ تحريماً فما أمر الله تعالى إلا بالصلاة ، ولم يشترط فيها بُقعةً مباحةً ، بل أوجب الصلاة مطلقاً ، وحرّم الغصب ، ولا يلزم من تحريم الشيء أن يكون عديمه شرطاً ، كما أنه لو سرق في صلاته لم تبطل صلاته ، وكذلك لو عزم في صلاته على قتل إنسان لم تبطل صلاته مع مقارنة المحرم ، فكذلك في هذه المواطن .

1244 - فإن قلت : فما الفرق بين هذه المسائل ، وبين مسائل الربا ؟ ولم لا وافقت الحنفية في تصحيح العقد فيها كما صحت العبادة مع ثبوت النهي في الوصف ، وفي الجميع النهي في الوصف دون الأصل ؟ والحنفية طردت أصلها [وأنتم لم تطردوا أصلكم] ⁽¹⁾ وكذلك الشافعية .

1245 - قلت : السبب ⁽²⁾ في ذلك أن تلك الحقائق متعلقات العقود ، والرضا لم يحصل إلا بمقابلة الواحد بالآخرين ، فلو صححنا العقد في البعض لنقلنا ملكَ البائع بغير رضاه ، ورسولُ الله ﷺ يقول : « لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفسه » ⁽³⁾ ، وهذا لم تطب نفسه إلا بما تعلق العقد به ، فكان الدرهم الباقي بعد إسقاط الدرهم الزائد باقياً على ملك باذله لعدم تناول العقد مقابلته بمثله بل بمثليه ، وأما في هذه الصور حيث قلت بالصحة فالموجود كمال متعلق الأمر ، فقلت بالصحة لكمال وجود المتعلق ، وهناك لم يوجد كمال المتعلق ، وهذا فرق جلي جليل ⁽⁴⁾ .

1246 - فإن قلت : من رضي بأن يكون درهمان من عنده بإزاء درهم فقد رضي بأن يكون درهم واحد من قبيله بإزاء درهم واحد بطريق الأولى ، فقلوه : لم يحصل الرضا ممنوعاً ، بل الرضا حاصل .

(2) في (ط) : [السر] .

(4) زيادة من (ط) .

(1) في (ط) : [وأنتم لم تطردوا أصلكم] .

(3) أخرجه : أحمد 72/5 .

1247 - قلت : الجواب عن هذا السؤال من وجهين :

1248 - الأول : هَبْ أَنْ بَاذَلَ الدَّرْهَمِينَ رَاضٍ فَبَاذَلَ الدَّرْهَمَ غَيْرَ رَاضٍ بِبَذْلِهِ بِإِزَاءِ دَرْهَمٍ وَاحِدٍ ، وَإِنَّمَا رَضِي بِبَذْلِهِ بِإِزَاءِ دَرْهَمَيْنِ . سَلَّمْنَا حَصُولَ الرِّضَا ، لَكِنْ الرِّضَا لَا يَكْفِي وَحْدَهُ فِي نَقْلِ الْأَمْلاكِ ؛ فَإِنَّهُ لَوْ رَضِيَ بِنَقْلِ مِلْكِهِ وَهُوَ سَاكِتٌ مِنْ غَيْرِ قَوْلٍ وَلَا فِعْلٍ ؛ لَمْ يَنْتَقِلْ مِلْكُهُ فِيمَا عَلِمْتَهُ إِجْمَاعًا ، بَلْ لَا بَدَ مِنْ عَقْدٍ ، أَوْ مَا يَقُومُ [مَقَامَ الْعَقْدِ] ⁽¹⁾ ، أَمَّا الرِّضَا وَحْدَهُ فَلَيْسَ هُوَ سَبَبًا شَرْعِيًّا ، بَلِ السَّبَبُ الشَّرْعِيُّ هُوَ الدَّالُّ عَلَى الرِّضَا ، وَهَذَا السَّبَبُ لَهُ مَتَعَلِقٌ وَلَمْ يَوْجَدْ ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يُقْضَى بِاللِّزُومِ حَيْثُذِ ، فَهَذَا هُوَ سِرُّ الْفَرْقِ بَيْنَ الرِّبَوِيَّاتِ وَالْعِبَادَاتِ ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَهُوَ حَسَنٌ .

(1) فِي (ط) : [مَقَامِهِ] .

الفرق الحادي والسبعون

بين قاعدة حكاية الحال إذا تطرق إليها الاحتمال

سقط بها الاستدلال وبين قاعدة حكاية الحال إذا ترك فيها الاستفصال

تقوم مقام العموم في المقال ويحسن بها الاستدلال

1249 - هذا موضع نُقِلَ عَنِ الشافعي [رحمته الله] ⁽¹⁾ فيه هذان الأمران على هذه الصورة ، واختلفت أجوبة الفضلاء في ذلك ، فمنهم مَنْ يَقُولُ : هذا مُشْكِلٌ ، ومنهم مَنْ يَقُولُ : هما قولان للشافعي ، والذي ظهر لي أنهما لَيْسَتَا قاعدةً واحدةً فيها قولان ، بل هما قاعدتان متباينتان ، ولم يختلف قول الشافعي ولا تَنَاقَضَ ، وتحريزُ الفرق بينهما ينبي على قواعد :

1250 - القاعدة الأولى : أن الاحتمال المرجوح لا يَقْدَحُ في دلالة اللفظ ، وإلا لسقطت دلالات ⁽²⁾ العمومات كُلُّهَا لتَطَرُّقِ احتمالِ التخصيصِ إليها ، بل تسقط دلالة جميع الأدلة السمعية لتَطَرُّقِ احتمالِ المجازِ أو ⁽³⁾ الاشتراك لجميع ⁽⁴⁾ الألفاظ ⁽⁵⁾ ، لكن ذلك باطلٌ فتعين حينئذ أن الاحتمال الذي يُوجِبُ الإجمال إنما هو الاحتمال المساوي ، أو المقارب ، أما المرجوح فلا .

1251 - القاعدة الثانية : أن كلامَ صاحبِ الشرع إذا كان مُحْتَمِلًا احتمالين على السواء صارَ مُجْمَلًا ، وليس حَمَلُهُ على أحدهما أولى من الآخر .

1252 - القاعدة الثالثة : أن لفظ صاحب الشرع إذا كان ظاهرًا أو نصًّا في جنس ، وذلك الجنس مُتَرَدِّدٌ بين أنواعه وأفراده لا يقدح ذلك في الدلالة كقوله تعالى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا ﴾ [المجادلة : 3] اللفظ ظاهرٌ في إعتاق جنس الرقبة وهي مُتَرَدِّدَةٌ بين الذكر والأنثى ، والطويلة والقصيرة ، وغير ذلك من الأوصاف ⁽⁶⁾ ، ولم يقدح ذلك في دلالة اللفظ على إيجابِ الرقبة ، وكذلك الأمرُ بجميع المطلقات

(1) ساقطة من (ط) .

(2) في (ط) : [دلالة] .

(3) في (ط) : [و] .

(4) في (ط) : [إلى جميع] .

(5) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله هنا ليس بصحيح ، فإن من الألفاظ ما لا يلحقه ذلك . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 87/2 .

(6) في (ص) [الأصناف] .

الفرق الحادي والسبعون : بين حكاية الحال إذا تطرق إليها الاحتمال وحكاية الحال إذا ترك فيها — 519

الكليات وقد تقدم أنها عشرة ولم يظهر في شيء من مثلها قَدْخ ولا إجمال⁽¹⁾ .
1253 - إذا تحررت هذه القواعد فنقول : الاحتمالات تارة تكون في كلام صاحب الشرع على السواء فتقدح ، وتارة تكون في محل مدلول اللفظ فلا تقدح ، فحيث قال الشافعي رحمه الله : إن حكاية الحال إذا تطرق إليها الاحتمال سقط بها الاستدلال ، مراده إذا استوت الاحتمالات في كلام صاحب الشرع⁽²⁾ ، ومراده : أن حكاية الحال إذا ترك فيها الاستفصال قامت مقام العموم في المقال إذا كانت الاحتمالات في محل المدلول دون الدليل ، ولتوضح ذلك بذكر ثمان مسائل :

1254 - (المسألة الأولى) قوله رحمه الله لما سُئِلَ عن الوضوء بنييد التمر قال : تمرّة طيبة ، وماء طهور⁽³⁾ ليس في اللفظ إلا أن التمرة طاهرة طيبة ، والماء طهور ، فيبقى إذا جمع بين التمرة الطيبة⁽⁴⁾ والماء الطهور كيف يكون الحال هل يُشَلَبُ الطهوريّة أم لا ؟ لم يتعرض لذلك ، فيحتمل أن يريد أن كل واحد منهما بقي على حاله لم يتغير عن وصفه ، فلذلك وَصَفَهُمَا بما كانا عليه قبل الاجتماع⁽⁵⁾ ، ويُحْتَمَلُ أنهما تغيرا عن حالتها الأولى فتفتت التمرة ، واحمر الماء وحلا ، ومع ذلك فالماء طهور على حاله ، وهو مراد الحنفية ، وليس في اللفظ إشعار بالتفتت ، ولا بعدمه ، فقوله عليه الصلاة والسلام « تمرّة طيبة وماء طهور » لم يتعرض في ذلك لما قَبِلَ التغير ولا لما بعده⁽⁶⁾ .

(1) قال ابن الشاط : قلت : ليس ما مثل به الجنس بصحيح ، فإنه ليس لفظ رقة في هذا الوضع جنسًا ، ولكنه واحد غير معين من الجنس ، وكذلك قوله وكذلك الأمر بجميع المطلقات الكليات فإن المطلقات ليس الكليات وقد تقدم التنبيه على ذلك مرازا . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 88/2 .

(2) قال ابن الشاط : قلت : الأظهر أن ذلك ليس مراده وأن مراده أن قضايا الأعيان إذا نقلت إلينا ونقل حكم الشارع فيها واحتمل عندنا وقوعها على أحد وجهين أو وجوه ولم ينقل إلينا على أي الوجهين أو الوجوه وقع الأمر فيها : فإن مثل هذا ثبت في الإجمال ويسقط به الاستدلال ، ودليل ظهور ما قلته دون ما قاله أن ما قلته يطلق عليه حكاية حال حقيقة ما قاله يطلق عليه حكاية حال مجازًا والله أعلم ، انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (88/2) .

(3) أخرجه : أبو داود . ك . (الطهارة) ب 242 ، والترمذي ك . (الطهارة) . (ب 65) ، وابن ماجه ك . (الطهارة) (ب 37) ، وأحمد 402/1 . (4) ساقطة من (ط) .

(5) في (ط) : [الإجماع] ، والصواب ما أثبتناه .

(6) قال ابن الشاط : قلت : لا يجوز على الشارع صلوات الله وسلامه عليه أن يسأل عن شيء ثم لا يجيب عنه ، ولا يجوز عليه أن يخبر بما لا فائدة فيه وهو رحمه الله إنما سئل عن الوضوء بالنبيذ ، والنبيذ اسم الماء المستنقع فيه التمر حتى يتغير حقيقة أما قبل التغير فلا يسمى بنبيذ إلا مجازًا بمعنى أنه يؤول إلى ذلك ، فلا شك أن ظاهر الحديث أنه أراد رحمه الله أن أصل النبيذ تمرّة طيبة وماء طهور ، وأنه باق على حكم الأصل من الطيب والطهوية . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (89/2) .

1255 - فإن قلت : لو لم يتعرض لما بعد ، التغير لم يكن الجواب حاصلاً ، فإنه الظن إنما سُئِلَ عنهما بعد اجتماعهما .

1256 - قلت : مُسْتَلَمٌ أنه سُئِلَ عنهما بعد اجتماعهما ، ولكنه لم يقل للسائل تَوْضُحاً ، وَلَا تَتَوَضَّحُ ، بل اقتصر على ذكر وصفي المجتمعين ، ولم يتعرض للتغير ولا لعدمه ، فلا جرم لما تساوت الاحتمالات في ذلك سقط الاستدلال بالحديث على الجواز بعد التغير ؛ فإن الدال على الأعم غير دال على الأخص ، وحالة التغير أخص مما فهم من اللفظ من وصفي المجتمعين ⁽¹⁾ .

1257 - (المسألة الثانية) : استدلت المعتزلة على أن الشر من العبد لا من الله تعالى بقوله الظن في الحج : « الخير كله بيدك ، والشر ليس إليك » ⁽²⁾ ، وهذا سلب عام تقوم به الحجة على الأشعرية ⁽³⁾ ، فجوابه أن قوله الظن : ليس إليك هذا الجار ، والمجرور لا بد له من عامل يتعلّق به ، فالمعتزلة يُقَدِّرُونَهُ ، والشر ليس منسوباً إليك حتى يكون من العبد على زعمهم ، ونحن نقدره : والشر ليس قرينة إليك ؛ لأنّ الملوك كلّهم يُتَقَرَّبُ إليهم بالشر إلا الله تعالى لا يُتَقَرَّبُ إليه إلا بالخير ، وهذا معنى حسن جميل يُحْمَلُ اللفظ عليه ، وعلى هذا يكون لفظ صاحب الشرع مُحْتَمِلاً لما قلناه وما قالوه ، وليس اللفظ ظاهراً في أحدهما من حيث الوضع ، بل الاحتمالان مستويان ⁽⁴⁾ ، فيسقط استدلال

(1) قال ابن الشاط : قلت : السؤال وارد لازم وما قاله من أنه الظن لم يقل للسائل تَوْضُحاً ولا تتوضأ ليس بصحيح بل قال تَوْضُحاً لكن لا باللفظ ولكن باقتضاء المساق وضرورة حمل كلامه الظن على الفائدة وعلى الجواب ، وما قاله من أنه الظن اقتصر على ذكر وصفي المجتمعين ليس كذلك ، بل لم يقتصر لضرورة المساق وحمل كلامه الظن على الجواب وعلى الفائدة ، وما قاله من أنه الظن لم يتعرض للتغير ولا لعدمه ليس كما قال ، بل تعرض لذلك ؛ لأنه عن النبيذ سئل ، وهو المتغير على ماسبق بيانه ، وما قاله من أنه لما تساوت الاحتمالات سقط الاستدلال على الجواز بعد التغير ليس كما قال ، بل لم تتساو الاحتمالات ولا سقط الاستدلال ، وما قاله من أن الدال على الأعم غير دال على الأخص إلى آخر كلامه صحيح لكن ليس الأمر في المسألة من ذلك بل من الدال على الأخص ، بل من جهة أنه إما سئل عن النبيذ ، وليس النبيذ إلا المتغير . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (90/2) .

(2) أخرجه مسلم . ك . المسافرين (201) ، و النسائي الافتاح (17) .

(3) الأشعرية : أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، المنتسب إلى أبي موسى الأشعري عليه السلام ، الفصل في الملل والأهواء والنحل ، وبهامشه الملل والنحل للشهرستاني 97/1 .

(4) قال البقوري : قلت : قوله الظن : « الخير بيدك » يرجح احتمال المعتزلة ، ويضعف الاحتمال الآخر ، فأين السواء ؟ . (انظر : ترتيب الفروق واختصارها 229/1) .

المعتزلة به لحصول الإجمال فيه (1) .

1258 - (المسألة الثالثة) : قوله عليه السلام في المحرم الذي وقصت به ناقته « لا تَمْشُوهُ بِطَيْبٍ فَإِنَّهُ يُنْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا » (2) هذه واقعةٌ عين في هذا المحرم ، وليس في اللفظ ما يقتضي أن هذا الحكم ثابت لكل مُحَرَّم ، أو ليس بثابت ، وإذا تساوت الاحتمالات بالنسبة إلى بقية المحرّمين سقط استدلال الشافعية به على أن المحرم إذا مات لا يُغَسَّلُ ، ولم يَقُلْ عليه السلام « والمحرم يُنْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا » ؛ حتّى يكون فيه عموم ، ولا رتب الحكم على وصفٍ يقتضي أنه علة له فيعمُّ جميع الصور لعموم عِلَّتِهِ ، بل غلَّلَ حُكْمَ الشخص المعين فقط ، فكان اللفظ مجملًا بالنسبة إلى غيره ، ولو أراد عليه السلام الترتيب على الوصف لقال : فإن المحرم يُنْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا ، ولم يَقُلْ فإنه ، ولقال : لا تَقْرَبُوا الْمُحَرَّمَ ، ولم يقل : لا تقربوه ، فلما عدلَ عن هذين المقامين إلى الضمائر الجامدة دلَّ ذلك - ظاهراً - على عدم إرادته لترتيب الحكم على الوصف فبقيت الاحتمالات مستوية [فحصل الاحتمال] (3) وهو المطلوب .

1259 - (المسألة الرابعة) : قال الحنفية : لا يجوز أن يُوترَ بركعة واحدة بل بثلاث بتسليمية واحدة (4) لنهي عليه السلام عن البتراء وهي الركعة المنفردة .

1260 - قلنا : ليس في لفظ البتراء ما يقتضي ذلك ، بل الأبتُر في اللغة هو (5) الذي لا ذَنْبَ له ولا عَقِبَ لَهُ ، ومنه قوله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام : ﴿ إِنَّكَ شَانِئٌكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾ [الكوثر : 3] أي لا عَقِبَ له ، فالبتراء يُحْتَمَلُ أن يُريدَ بها ركعة ليس قَبْلَهَا شَيْءٌ ، ويُحْتَمَلُ أن يريدَ بها ركعة منفردة ، والاحتمالان متقاربان (6) فلا يحصل

(1) قال ابن الشاط : قلت : الأظهر أن ما قدرته المعتزلة أظهر ، ولكن المسألة قطعية لا يكتفى فيها بالظواهر مع أن الدليل العقلي القطعي قد ثبت أن الشر بقدرته ، كما أن الخير كذلك فبطل مقتضى ذلك الظاهر ، وتعين التأويل . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (90/2) .

(2) أخرجه مسلم . ك . الحج (99) ، النسائي ك . الجنائز (41) ، أحمد 21/1 .

(3) ساقطة من (ط) .

(4) الوتر واجب عند أبي حنيفة وهو ثلاث ركعات لا يفصل بينهما بسلام لما روت عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يوتر بثلاث . (انظر : الهداية شرح بداية المبتدئ 321/1 بتصرف) طبعة المكتبة التوفيقية بدون تاريخ .

(5) زيادة من (ط) .

(6) قال البقوري : قلت : الاحتمالان ظاهران ، ويترجح ما قلناه بالحديث الآخر « فإذا خشى أحدكم الصبح فليصل ركعة واحدة توتر له ما قد صلى » . (انظر : ترتيب الفروق واختصارها 230/1) .

الاستدلال به على أن الركعة المنفردة لا تُجزيء ، نعم لو كان الأثر في اللغة هو المنفردة وحده صَحَّ ذلك ، بل هو الذي لا يتبعه غيره ، ويُضاف إليه من ذنب أو عقب ، ونحن نقول : الركعتان متقدمتان تابعتان للوتر ، وتوطئة له فلا حجة فيه ، فهذه المسائل الأربع⁽¹⁾ كُلُّها الاحتمالات فيها في نفس الدليل ، وقد تقاربت فيسقط الاستدلال بها ، فمتى وقعت واقعة عين ، ووقع فيها مثل هذا سقط بها الاستدلال ، وهي التي أفتى فيها الشافعي [رحمه الله]⁽²⁾ بالإجمال وعدم الدلالة ، وأشرع الآن في المسائل التي تجرى مجرى العموم بسبب عدم الاستفصال .

1261 - (المسألة الخامسة) : قوله رحمه الله لغيلان⁽³⁾ لما أسلم على عشر نسوة : « أُمِسْكْ أَرْبَعًا وَفَارِقِي سَائِرَهُنَّ »⁽⁴⁾ قال أبو حنيفة : إِنْ عَقَدَ عَلَيْهِنَّ عُقُودًا مَرْتَبَةً عَقْدًا بَعْدَ عَقْدٍ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَخْتَارَ مِنَ الْمُؤَخَّرَاتِ لِفَسَادِ عُقُودِهِنَّ بَعْدَ أَرْبَعِ عُقُودٍ ؛ فَإِنَّ الْخَامِسَةَ وَمَا فَوْقَهَا بَاطِلٌ ، وَالْخِيَارُ فِي الْبَاطِلِ لَا يَجُوزُ ، وَإِنْ كَانَ عَقَدَ عَلَيْهِنَّ عَقْدًا وَاحِدًا جَازَ أَنْ يَخْتَارَ لِعَدَمِ التَّفَاوُتِ بَيْنَهُنَّ ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ رحمه الله : الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ وَلَهُ الْخِيَارُ فِي الْحَالِينَ ؛ لِأَنَّهُ أَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ⁽⁵⁾ وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ ، فَكَانَ ذَلِكَ كَالْتَصْرِيحِ بِالْعُمُومِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ فَيَجُوزُ التَّخْيِيرُ مطلقًا ، وَلَوْ أَرَادَ رحمه الله أَحَدَ الْقَسَمَيْنِ دُونَ الْآخَرِ لاسْتَفْصَلَ⁽⁶⁾ غِيلَانُ عَنْ ذَلِكَ ، وَحَيْثُ لَمْ يَسْتَفْصِلْ ذَلِكَ⁽⁷⁾ عَلَى التَّسْوِيَةِ فِي الْحُكْمِ .

1262 - فَإِنْ قِيلَ : لَعَلَّهُ عِلْمُ أَنْ الْوَاقِعَ انْتِخَاذُ الْعَقْدِ فَلِذَلِكَ أَطْلَقَ الْقَوْلَ .

1263 - قُلْتُ : الْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ .

(1 ، 2) ساقطة من (ط) .

(3) هو غيلان بن سلمة بن معتب بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن ثقيف بن منبه بن بكر ابن هوزان ، أسلم بعد فتح الطائف ، وكان تحتة عشر نسوة في الجاهلية ، فأمره رسول الله ﷺ أن يتخير منهن أربعا ... وهو أحد وجوه ثقيف ومقدميهم ، وهو ممن وفد على كسرى ، وخبره معه عجيب ، قال له كسرى : أى ولدك أحب إليك ؟ قال : الصغير حتى يكبر ، والمريض حتى يبرأ ، والغائب حتى يقدم . فقال كسرى : مالك ولهذا الكلام ، وهو كلام الحكماء ، وأنت من قوم حفاة لا حكمة فيهم ؟ فما غذاؤك ؟ قال : خبز البر . قال : هذا العقل من البر ، لا من اللبن والتمر . وكان شاعر محسنا ، توفي آخر خلافة عمر بن الخطاب . أسد الغابة 4/343 ، 344 .

(4) أخرجه مالك في الموطأ (الطلاق) (1071) .

(5) في (ط) : [القصة] .

(6) في (ص) : [لاستفسر] .

(7) زيادة من (ط) .

1264 - الأول : إن الأصل عدم العلم بحالة غيلان .

1265 - الثاني : أن هذه القضية من رسول الله ﷺ في تقرير قاعدة كلية لجميع الخلق ، ومثل هذا شأنه البيان والإيضاح ، فلو كان في نفسه الشيء علم ينبي عليه الحكم لبيته للناس ، وحيث لم يبيته وأطلق القول دل ذلك على أن الحالين سواء ، فهذا الحديث ليس في لفظه [احتمال ولا احتمالات] ⁽¹⁾ مستوية بل اللفظ ظاهر ظهوراً قوياً في الإذن والتخير ، وإنما الاحتمالات المستوية في محل الحكم وهذه ⁽²⁾ النسوة وعقودهن يُحتمل أن يكون عقداً واحداً أو عقوداً ، والاحتمالات في محل الحكم لا تُقدح ، وإنما يُقدح في الدلالة له ⁽³⁾ الاستواء في الاحتمالات في الدليل الدال على الحكم ، أما إذا كان الدليل ظاهراً ، ومحل الحكم فيه احتمالات فلا ⁽⁴⁾ يقدر ذلك .

1266 - (المسألة السادسة) : قوله للْمُفْطِرِ في رمضان : أغتق رقبة ⁽⁵⁾ ظاهر في وجوب الإعتيق لا إجمال فيه مع احتمال أن تكون الرقبة المأمور بها سوداء ، أو بيضاء ، أو ذكراً ، أو أنثى ، أو طويلة أو قصيرة ، ومن هذا التنوع كثير في الرقبة ، ولا تُقدح هذه الاحتمالات ، وإن استوت في دلالة الدليل على وجوب إعتيق رقبة ؛ لأن الاحتمالات في محل الحكم لا في دليله .

1267 - (المسألة السابعة) : قوله الْعَلَّامِ : « إذا شهد عدلان فصوموا وأفطروا وأنسكوا » لفظ ظاهر في ربط هذه الأحكام بشهادة العدلين مع احتمال أن يكون العدلان عريين أو عجميين ، شيخين أو كهلين ، أبيضين أو أسودين ، ونحو ذلك ، فيعم الحكم الجميع ؛ لأن الاحتمالات في محل الحكم لا في دليله ، ونقول : جميع هذه الاحتمالات تندرج في محل ⁽⁶⁾ الحكم وهو معنى قول الشافعي [ﷺ] ⁽⁷⁾ أنه يقوم مقام العموم في المقال .

1268 - (المسألة الثامنة) : قوله تعالى : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْمَنِيِّ وَسَبْعُونَ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [البقرة : 196] اللفظ نص قطعي في السبعة والثلاثة ، لا احتمال في الدليل من هذا الوجه أصلاً ، والاحتمالات في الموضع الذي يرجع إليه ، فيحتمل أن يكون غرباً أو شرقاً ،

(1) في (ص) : [إجمال والاحتمالات] . (2) زيادة من (ط) .

(3) ساقطة من (ط) . (4) في ص ، ط (لا) والوجه وما أثبتناه .

(5) أخرجه : البخاري ك . الأدب (13) ، والترمذي ك . الطلاق (02) وابن ماجه ك . الصيام (1671) ،

وأحمد 208/2 . (6) زيادة من (ط) .

(7) ساقطة من (ط) .

أو شمالاً أو جنوباً ، أو مدينة أو برية أو قرية ، وجميع هذه الاحتمالات في محل الحكم فلا جرم أن ⁽¹⁾ يُعَمَّ الحكمُ جميعَها ويستوي فيما حَكَمَ بِهِ صَاحِبُ الشرع ، فهذا مثال الدليل يكون نَصّاً والاحتمالاتُ مستويةً في محل الحكم ، فلو كانت هذه الاحتمالاتُ المستويةً في الدليل سَقَطَ بِهِ الاستدلالُ ، وصار مجملاً ، كما قاله الشافعي رحمته الله فقد ظهر بهذه القواعدِ وهذه المسائلِ الفرقُ بين حكاية الحال إذا تطرق إليها الاحتمالُ كساها ثوبُ الإجمالِ وسقط بها الاستدلالُ ، وبين قاعدة أن ترك الاستفصال في حكاية الحال تقوم مَقَامَ العموم في المقال ، ولم يتناقض قول الشافعي رحمته الله ولا اختلف ، بل كُلُّ قولٍ له مَوْضِعٌ يَخُصُّهُ .

(1) ساقطة من (ط) .

الفرق الثاني والسبعون

بين قاعدة الاستثناء من النفي إثبات في غير الأيمان

وبين قاعدة الاستثناء من النفي ليس بإثبات في الأيمان

1269 - اعلم أن مذهب مالك رحمه الله أن الاستثناء من النفي إثبات في غير الأيمان ، هذه قاعدته في الأقارب ، وقاعدته في الأيمان أن الاستثناء من النفي ليس بإثبات ، وعند الشافعية ⁽¹⁾ في ذلك قولان : فمنهم من طرد أن الجميع إثبات في الأيمان وغيرها ، ومنهم من وافقنا ، ويظهر ذلك بذكر ثلاث مسائل :

1270 - (المسألة الأولى) : إذا حلف لا يلبس ثوبا إلا كتماناً في هذا اليوم فبعد غزباناً ، فالكتمان قد استثنى من النفي السابق فيكون إثباتاً ، فيكون كلامه جملتين : جملة سلبية ، وجملة ثبوتية بعد الاستثناء وقبله ، وقد دخل القسم عليهما فيحتمل إذا قعد غزباناً بحثه في الجملة الثبوتية ، ويكون قد حلف أن ⁽²⁾ لا يلبس غير الكتان [وليبس ⁽³⁾ الكتان] ⁽⁴⁾ وما لبس الكتان فيحتمل ، هذا هو ⁽⁵⁾ مقتضى قاعدة اللغة من جهة أن الاستثناء من النفي إثبات ، والشافعية مشؤوا على ذلك على أحد القولين فحشوه ، ووافقونا في القول الآخر فلم يحشوه ، لنا وجوه :

1271 - الأول : أن « إلا » تستعمل للإخراج وتستعمل صفة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء : 22] معناه : لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا ، ولو أراد الاستثناء به لنصب فقال : إلا الله لأنه استثناء من موجب ، وهي في العرف قد جعلوها في الأيمان بمعنى غير ، فلا يفهم من قول القائل : والله لا لبست ثوباً إلا الكتان ، أنه حلف على لبس الكتان ، بل يفهم : لا لبست ثوباً غير الكتان ، وأن غير الكتان هو المحلوف عليه أما الكتان فلا يفهم أهل العرف ذلك فيه ، وإذا كان الكتمان غير محلوف عليه لم يحتمل إذا قعد غزباناً .

1272 - الثاني : سلمنا أن أهل العرف لم ينقلوها لمعنى غير وسوى ، ولكن القسم يحتاج في جوابه إلى جملة واحدة وقد أجمعنا على أن جوابه حصل بقوله : لا لبست ثوباً وأنه

(1) في (ط) : [الشافعي] .

(2) زيادة من (ط) .

(3) كذا في المطبوعة ولعل الصواب « ولم يلبس » والله أعلم .

(4 ، 5) زيادة من (ط) .

لو سكت هنالك كان كلاماً عريضاً ، والأصل عدم تعلقه بالجملة الثانية التي بعد إلا ، وإذا لم يتعلق بها القسم كان لبس الكتان غير مخلوف عليه فلا يحث إذا جلس غويّاً وهو المطلوب .

1273 - الثالث : سَلَّمْنَا أَنَّهُ تَنَاولَ الْجَمْلَتَيْنِ ، لكن الاستثناء في هذه الصور عندنا من إثبات فيكون نفياً ، بيانه ⁽¹⁾ : أن معنى الكلام أن جميع الثياب مخلوف عليها إلا الكتان ، فكأنه قال : أخلف على عدم لبس كل ثوب إلا الكتان فلا أخلف عليه ؛ لأن استثناءه من الحلف الذي هو ثبوتي ، وإذا كان الكتان غير مُقَسَّم عليه لا يحث بتركه وهو المطلوب ، فهذه الوجوه هي الفروق بين قاعدة « الاستثناء من النفي إثبات في غير الأيمان » ، وبين قاعدة الاستثناء في الأيمان .

1274 - (المسألة الثانية) : حَكَى صَاحِبُ الْقَبْسِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ ⁽²⁾ أَنَّهُ جَلَسَ رَجُلَانِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ يَلْعَبَانِ بِالْشَطْرَنْجِ فْتَعَارَضَا فِي الْكَلَامِ ، فحلف أحدهما لا لعب مع صاحبه غير هذا الدست ، فجاء رجل فنفض ⁽³⁾ الرقعة وخلطها وجعل ترتيبها كيف كان وامتنع تكميل ذلك الدست ، فسأل الفقهاء عن تحنيته بذلك فاختلَفوا في تحنيته على قولين ، قال : ثم اجتمعت بشيخنا أبي الوليد [الطرطوشي] ⁽⁴⁾ [⁽⁵⁾ فأخبرته بالمسألة فاختار عدم الحث .

1275 - (المسألة الثالثة) : لو قال : وَاللَّهِ لَأُعْطِيَنَّكَ فِي كُلِّ يَوْمٍ دَرَاهِمًا مِنْ دَنِّكَ إِلَّا فِي

(1) في (ط) : [بيان] .

(2) هو أبو بكر بن العربي محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي المالكي ، الحافظ ، أحد الأعلام وعالم أهل الأندلس ومسندهم ، ولد سنة (468 هـ) ، تفقه على الغزالي والطرطوشي ، وكان من أهل اليقين في العلوم والاستبحار فيها مع الذكاء المفرط ، ولي قضاء إشبيلية مدة وصرف ، فأقبل على نشر العلوم وتصنيفه في التفسير والحديث والفقه والأصول ، ومن تصانيفه : « القيس في شرح موطأ مالك » . انظر : شذرات الذهب 141/4 - 142 ، كشف الظنون 1315/2 . (3) في (ط) : [ونفض] .

(4) في (ص) : [الطرسوسي] .

(5) هو أبو بكر محمد بن الوليد بن خلف بن سليمان بن أيوب الفهري ، الأندلسي الطرطوشي الفقيه ، عالم الإسكندرية ، الإمام العلامة ، القدوة الزاهد ، شيخ المالكية ، وطرطوشة هي آخر حد المسلمين من شمالي الأندلس ثم استولى عليها العدو من دهر ، لازم الباجي يَسْرُ قُسْطَةً ، وأخذ عنه مسائل الخلاف ، ثم حج ودخل العراق ، تفقه عند أبي بكر الشاشي ، الثُّسْتَرِي ، حدث عنه : أبو طاهر السلفي وعلي بن مهدي وآخرون . انظر : سير أعلام النبلاء 417/14 وما بعدها .

يوم الجمعة ، فأعطاه في ⁽¹⁾ يوم الجمعة مع سائر الأيام ، فإنَّ الخلافَ المتقدمَ يجري فيه ، وإن كان استثناء من إثبات ؛ لأنَّ « إلا » بمعنى سوى في الأيمان عند أهل العرف ، ولا يفهمون من قول القائل أنه منع نفسه من الإعطاء في يوم الجمعة بل استثناء توسعة ، وأن المقصود أنه لو أعطى فيه لم يضر ، وإنما المقصود من اليمين أنه لا يُخلُّ بالإعطاء في غير يوم الجمعة ، فغير يوم الجمعة هو المقصود باليمين لا يوم الجمعة فتأمل ذلك .

(1) ساقطة من (ط) .

الفرق الثالث والسبعون

بين قاعدة المفرد المعرف [بالألف واللام] ⁽¹⁾ يفيد العموم

في غير الطلاق نحو ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾
﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾

وبين قاعدة المعرف [بالألف واللام] ⁽²⁾ في الطلاق لا يفيد العموم

1276 - فلو قال : الطلاق يلزمني لم يلزمه مع عدم النية إلا طلاقاً واحدة ⁽³⁾ ، ومقتضى اللغة أن يلزمه الثلاث ؛ لأن قاعدة المعرف بلام التعريف أنه عام في جميع أفراد الجنس الذي دخل عليه ، وقد دخل على مفهوم الطلاق فيعم أفرادها إلى غير نهاية ⁽⁴⁾ ، ومقتضى ذلك أن يلزمه من الطلاق عدد غير متناهٍ إلا أن المحل لا يقبل إلا ثلاثاً فيقتصر عليها ، كما لو قال : أنت طالق مائة ؛ فإنه يلزمه الثلاث فقط لعدم قبول المحل الزيادة على ذلك ، لكن الفقهاء اليوم على خلافه ولا يلزمون به إلا واحدة ؛ بسبب أن لام التعريف قد تستعمل لاستغراق الجنس نحو ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة : 275] وللمعهود من الجنس نحو قوله تعالى : ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَصْنَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾ [الزمل : 15 ، 16] فهذه اللام للمعهود الذي تقدم ذكره ⁽⁵⁾ ولحقيقة الجنس ، كقول السيد لعبده : اذهب إلى السوق فاشتر لنا الخبز واللحم ، يريد إثبات هاتين الحقيقتين ولا يريد العموم بأن يأتي بجميع أفراد الجنسين ⁽⁶⁾ ، وليس بينهما معهودٌ يُتَصَرَّفُ الكلامُ إليه ، بل المراد به ⁽⁷⁾ حقيقة الجنس أي الماهية الكلية التي تصدق بفرد ⁽⁸⁾ .

(1 ، 2) في (ص) : [باللام] .

(3) من الألفاظ الصريحة التي تنحل بها العصمة ، ولو لم ينو القائل حلها قوله : الطلاق يلزمني ، ولزم اللفظ طلاقاً واحدة إلا لنية أكثر فيلزمه ما نواه . (انظر : الشرح الصغير 559/2 ، 560) .

(4) في (ط) : [النهاية] .

(5) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله صحيح إلا في قوله : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ﴾ أنه للجنس ، فإنه إن كان يعني الحقيقة فذلك صحيح ، وإن كان يعني أنه للاستغراق فلا . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (94/2) .

(6) في (ص) : [الجنس] .

(7) زيادة من (ط) .

(8) قال ابن الشاط : قلت : لا يصح إلا أن يكون المراد بقوله اشتر الخبز ، وما أشبهه الماهية الكلية فإنه من المحال عند مثبتها وجودها في الخارج ، وما اشترى لابد من وجوده في الخارج . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (95/2) .

1277 - إذا تقرر أن لام التعريف تُشْتَعْمَلُ في أحد هذه الثلاث ⁽¹⁾ ، فاعلم أن أهل العرف قد نقلوها وخصصوها بحقيقة الجنس دون استغراق الجنس ، فيصير معنى كلام المطلق أن حقيقة جنس الطلاق يلزمه ، وإذا لزمته هذه الحقيقة وهذه الحقيقة تصدق بفرد لم يلزمه إلا فرد ، وهو طلاق واحدة ؛ لأن الأيمان مبنية على العرف في اليمين بالله تعالى والطلاق وغيره ، فإذا حدث عُرِفَ بعد اللغة قُدِّمَ عليها ؛ لأنه ناسخ لها ، والناسخ مُقَدَّمٌ على المنسوخ ⁽²⁾ وهاتان قاعدتان في الأصول خالفهما الفقهاء في الفروع ، وهما : قاعدة « الاستثناء من النفي إثبات » ، ومن الإثبات نفي » ، ولم يقولوا بذلك في الأيمان على ما تقدم من الخلاف ، وقاعدة العرف بلام التعريف قالوا بأنه للعموم ، ولم يقولوا به في الطلاق ، والسبب ما تقدم بيانه .

(1) في (ط) : [الأمور الثلاثة] .

(2) قال ابن الشاط : قلت : قد تبين أن الحقيقة الكلية لا وجود لها في الخارج فلا يمكن أن تكون هي المقصودة في قوله : الطلاق يلزمه ، ولكن يمكن أن يكون المقصود الاستغراق أو العهد فعلى هذا كان ينبغي أن تلزمه الثلاث احتياطاً كمن طلق ، ولا يدري أواحدة أم ثلاث تلزمه الثلاث احتياطاً ، ولكن لا أعلم أحداً ألزم الطلاق الثلاث بذلك اللفظ فهو عرف في مطلق الطلاق والله تعالى أعلم . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (95/2) .

الفرق الرابع والسبعون

بين قاعدة الاستثناء من النفي إثبات في غير الشروط
وبين قاعدة الاستثناء من النفي ليس بإثبات في الشروط
خاصة دون بقية أبواب الاستثناء

1278 - هذا الفرق مبني على قاعدة وهي أن السبب يلزم من وجوده الوجود ، ومن عدمه العدم ، والشرط يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ، والمانع يلزم من وجوده العدم ، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم ، وقد تقدم بسط هذه الحقائق وتحريرها وتعليلها والفرق بينها فلا حاجة لإعادتها غير أن المقصود هاهنا أن تعلم أن الشرط لا يلزم من وجوده شيء ، إنما المؤثر عدمه ، فإذا قلنا : الحياة شرط في العلم ، فمذهب مالك [رحمه الله] ⁽¹⁾ يلزم من عدم الحياة عدم العلم به ولا يلزم من وجود الحياة العلم به ولا عدم العلم به ، فكم من حي لا يعلم مذهب مالك ، وكذلك يلزم من عدم الطهارة الجزم بعدم صحة الصلاة ، ولا يلزم من وجود الطهارة الجزم بصحة الصلاة لاحتمال أن لا يُصَلِّي أو يصلي ولكن بغير نية أو ستارة ، أو ركوع ، أو غير ذلك ، وكذا يلزم من عدم الحول عدم وجوب الزكاة ، أما إذا دار الحول فقد تجب الزكاة وقد لا تجب [لكونه فقيرا أو مديانا] ⁽²⁾ ، فوجود الشرط لا يلزم منه شيء ، إنما اللزوم عند عدمه .

1279 - إذا تقررت هذه القاعدة فقوله [رحمه الله] : « لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ إِلَّا بِطَهْوَرٍ » ⁽³⁾ لا يلزم من القضاء قبل « إلا » بعدم القبول لعدم الطهارة القضاء بالقبول بعد إلا لوجود الطهارة التي هي شرط ؛ لأنه لا يلزم من وجود الشرط شيء ، وكذلك ⁽⁴⁾ قوله [رحمه الله] : « لا نكاح إلا بولي » ⁽⁵⁾ لا يلزم من القضاء بنفي النكاح قبل « إلا » لأجل عدم الشرط الذي هو الولي القضاء بصحة النكاح بعد « إلا » لأجل وجود الشرط الذي هو الولي ؛ لأنه لا يلزم من وجود الشرط شيء ، إنما المؤثر عدمه لا وجوده ، وكذلك قوله [رحمه الله] « لا

(1) زيادة من (ط) . (2) في (ص) : [لأنه فقيرا أو مديانا] .

(3) أخرجه مسلم . ك . (الطهارة باب 2) والترمذي . ك . (الطهارة باب 1) والنسائي . ك . (الطهارة 104) .

(4) في (ط) : [فكذلك] .

(5) أخرجه : البخاري . ك . (النكاح 36) ، أبو داود . ك . (النكاح 19) ، الترمذي . ك . (النكاح 14) ، ابن ماجه . ك . (النكاح 15) ، الدارمي . ك . (النكاح 11) ، أحمد 4/394 .

صَلَاةٌ لِحَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ » ⁽¹⁾ لا يقتضي أنه تحصل له الصلوة ⁽²⁾ أو الفضيلة إذا صلى في المسجد ؛ لجواز أن يصليها في المسجد ، وتكون صلاته ⁽³⁾ باطلة ، والسر في جميع ذلك واحد ، وهو أن الشرط لا يلزم من وجوده شيء ⁽⁴⁾ ، فيكون الاستثناء من

(1) أخرجه : البيهقي في « السنن الكبرى » 75/3 ، والدارقطني 420/1 ، والحاكم في « المستدرک » 246/1 ، وضعفه الألباني في « السلسلة الضعيفة » رقم 183 .

(2) في (ط) : [صحة الصلاة] . (3) ساقطة من (ط) .

(4) قال البقوري : قلت : هذا ما قرره شهاب الدين رحمه الله ، وحقه أن يقول : الاستثناء من النفي في الشرط مطلقا ، وفي الأيمان عند مالك ومن قال بقوله : فإنه قال في فرق آخر وهو الثاني والسبعون هذا فقال رحمه الله : ذهب مالك إلى أن الاستثناء من النفي ليس بإثبات في الأيمان ، وذهب غيره إلى أنه إثبات . فمالك يقول : إذا قال أحد : والله لا لبست ثوبا إلا كنانا ، إذا لبس الكنان فلا حنث عليه ، وإذا لبس غيره حنث ، فإذا جلس عريانا فلا يحنث عنده ، ويحنث عند غيره بأن يجلس عريانا ، وبأن يلبس غير الكنان ، وهذا لأن الكنان قد استثنى من النفي السابق فيكون إثباتا ، فيكون كلامه جملتين : جملة سلبية ، وجملة ثبوتية بحسب ما قبل الاستثناء وما بعده ، وقد دخل القسم عليهما فيحنث بوجهين . وعند مالك لا يحنث إذا بقي عريانا ، وإنما يحنث إذا لبس غير الكنان ولنا وجوه : الأول : أن إلا تستعمل للإخراج وللوصف كقوله تعالى : ﴿ هَلْ كُنَّا نَحْنُ فِيهِمْ أَمْ لَمْ نَكُنْ فِيهِمْ أَمْ لَمْ نَكُنْ فِيهِمْ أَمْ لَمْ نَكُنْ فِيهِمْ ﴾ فهي هاهنا للوصف لا للإخراج ، فلا ثبوت بها بعد النفي .

الثاني : أنا لو سلمنا أنها للإخراج نقول : القسم يحتاج في جوابه إلى جملة واحدة وقد حصل بقوله : لا لبست ثوبا ، إذ لو سكنت ثمة لكان مجزيا ، والأصل عدم تعلقه بالجملة الثانية التي بعد إلا ، وإذا لم يتعلق بها القسم كان لبس الكنان غير محلوف عليه ، فلا يحنث إذا جلس عريانا ، وهو المطلوب . قلت : ليس المطلوب الحنث ولا عدمه هنا ، إنما المطلوب الاستثناء من النفي ، إثبات أم لا ؟ وعدم الحنث من لوازم ذلك . وهذا الدليل الثاني جاء لا على المطلوب الذي وقع فيه النزاع .

ثم إنه قد مضى لنا فيما تقدم من القواعد أنه إذا أضيف مالا يستقل بنفسه إلى ما استقل بنفسه صير المستقل غير مستقل فأنت إذا قلت : والله لا لبست ثوبا ، هو وإن مستقلا ، إذا قلت : إلا كنانا صار غير مستقل ، وكذا الشرط ، ومع هذا وكيف يقال هذا الذي ذكره هنا ؟ والله أعلم .

قال : الثالث سلمنا أنه (أي الاستثناء من النفي) يتناول الجملتين ، لكن الاستثناء في هذه الصورة عندنا من إثبات فيكون نفيا .

بيانه أن معنى الكلام أن جميع الثياب محلوف عليها إلا الكنان ، فكأنه قال : أحلف عليه ؛ لأن الاستثناء من الحلف الذي هو ثبوتي يكون نفيا ، وإذا كان الكنان غير مقسم عليه لا يحنث بتركه وهو المطلوب .

مسألة : حكى ابن العربي أن رجلين كانا يلعبان الشطرنج فقال أحدهما : والله لا لعبت هذا الدست ، فجاء رجل ونفض الرقعة ، وجهلا ترتيبيها ، فامتنع من تكميل ذلك الدست ، فسأل الفقهاء ، فاختلَفوا في تحنيته على قولين واختار أبو الوليد الطرطوشي عدم تحنيته .

قلت : وهذه هي المسألة بعينها ، فقال أبو الوليد (أي ابن رشد الجد) بقول مالك .

مسألة : لو قال : والله لأعطيتك في كل يوم درهما من دينك إلا في يوم الجمعة فأعطاه في يوم الجمعة مع سائر =

النفي إثباتاً مطرداً فيما عدا الشروط ، وتكونُ الشروطُ مستثناةً من إطلاقِ العلماءِ هذه القاعدةُ ، وأن مُرادَهُمْ غيرُ الشروطِ ، وأما الشروطُ فلا ، وهذا التخصيصُ من هذه القاعدة غريبٌ قلَّ أن ⁽¹⁾ يُتَّفَقَ لَه ، وبسببِ التفتُّنِ لَهُ يَتَّعِلُ مَا يُورِدُهُ الحنفيةُ علينا في مسألة أنَّ الاستثناءَ من النفي إثباتٌ فيقولون : لو كانَ الاستثناءُ من النفي إثباتاً للزم القضاءُ بصحة الصلاةِ عند الطهور ، وبصحة النكاحِ عند الولي الوارد في الأحاديثِ ، ولَمَّا لَمْ يَلْزَمْ ذلكُ دَلُّ على أن الاستثناءَ من النفي ليس بإثباتٍ ، وإلا لزم تخلفُ المدلولِ عن الدليلِ وهو خلافُ الأصلِ ، فنَجِبَ بما تقدم أن هذه الاستثناءاتِ من بابِ الشروطِ ونحن إنما ندعي ذلك في غير الشروط فلا ترد علينا الشروط فاندفع السؤال ، فهذا هو حقيقة الفرقِ بين القاعدتين فتأملهُ ، وخرج عليه الاستثناءات الواقعة في الكتاب والسنة وكلام العرب والخالفين وغيرهم .

= الأيام ، فإن الخلاف المتقدم يجري فيه وإن كان استثناء من إثبات ، لأن إلا بمعنى سوى ، ولا يفهمون من قول هذا القائل أنه منع نفسه من الإعطاء في يوم الجمعة ، بل استثناء توسعه وأن المقصود أنه لو أعطى فيه لم يضره ، وإنما المقصود من اليمين أنه لا يخل بالإعطاء في غير يوم الجمعة هذا المقصود باليمين لا يوم الجمعة . قلت : وذكر أيضاً صاحب الفروق فرقا آخر ، وهو التاسع والعشرون والمائة في قاعدة الاستثناء وقاعدة المجاز ، ورأيت إلحاقه بهذه القاعدة بل كان الأظهر أن لو بدأت بهذا الفرق ، ولكنه يظهر لي هذا إلا بعد الكتب لما قبله فنقرر أولاً معنى الاستثناء فنقول :

الاستثناء : إخراج ما وجب دخوله تحت اللفظ الأول إلا أو ما يقوم مقامها . والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بينهما ، ثم إنهما يحسب مواردها ، كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه ، وأخص من وجه . وضابط الأعم من وجه والأخص من وجه أن يكون كل واحد منهما بوجه منفرداً ومع الآخر ، فينفرد كل واحد منهما بصورة ويجتمعان بصورة ، كالحيوان والأبيض .

ومثال الصورة التي يدخلها الاستثناء دون المجاز فإنه لا يصح فيه أسماء الأعداد ، فلا يجوز إطلاق العشرة ويريد بها أقل من ذلك أو أكثر ، ويجوز الاستثناء ومثال الصورة التي يدخلها المجاز ولا يدخلها الاستثناء المعطوفات ، إذا قال أحد : رأيت زيداً وعمراً إلا عمراً ، لا يجوز لما فيه من الاستغراق ، بخلاف أعطته ثلاثة دراهم إلا درهما . ويجوز المجاز في المعطوفات وذلك بأن يريد الثاني غير الأول ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ هذا في الألفاظ المترادفة . وفي المتباينة كقولك : رأيت زيداً والأسد ، وتريد بالأسد زيداً لشجاعته . ومثال اجتماعهما في صحة الدخول والاستعمال ، كأن تقول : رأيت إخوانك إلا زيداً ، وتقول : رأيت إخوانك وأنت تريد دار إخوانه أو أمير إخوانه ، أو ما أشبه ذلك ، فالعمومات يجوز فيها الوجهان وكذلك الظاهر الذي ليس بهام ، نحو لفظ الأسد والفرس وجميع أسماء الأجناس يدخلها المجاز والاستثناء فقد ظهرت لك هذه الصور ، وهذا هو معنى الأعم والأخص ، ويفيد هذا نفعا عظيما في الأيمان والطلاق وغيرهما ، فإن من استعمل واحدا منهما في مكان لا يجوز بطل استعماله فيه ، ولزمه أصل الكلام الأول بمقتضى وضع اللغة . (انظر :

ترتيب الفروق واختصارها 1/ 233 - 237) . (1) في (ط) : [من] .

الفرق الخامس والسبعون

بين قاعدة إن وقاعدة إذا وإن كان ⁽¹⁾ كلاهما للشرط

1280 - لكنَّ الفرقَ بينهما من وجوه :

1281 - أحدها : « إن » تدل على الزمان بالالتزام ، وعلى الشرط بالمطابقة ، و « إذا » على العكس من ذلك ، فإذا قلت : إن جاء زيد فأكرمه ، فلفظك يدلُّ على أنَّ « إن » ⁽²⁾ شرطٌ ، والإكرام يتوقف على المجيء مطابقةً ، ويدل بالالتزام على أن المجيء لابد أن يكونَ في زمان ، وإذا قلت : إذا جاء زيد فأكرمه ، فإذا تدل على الزمان بالمطابقة ، وعلى الشرط بالالتزام في بعض الصور ؛ فإنها قد يلزمها الشرط في بعض الصور نحو : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ ﴾ إلى قوله ﴿ فَسَيَحْ ﴾ [النصر : 1 ، 3] وقد لا يلزمها ، وتكون ظرفاً محضاً نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلُ إِذَا يَنْتَبِهُ ﴾ [الليل : 1 ، 2] أي أقسم بالليل في حالة غشيانه والنهار ⁽³⁾ في حالة تجليه لأنهما أكمل أحوال الليل والنهار ، والقسم تعظيمٌ ، والتعظيم يناسب أعظم الأحوال ؛ ف « إذا » في مثل هذا ظرفٌ محضٌ في موضع نصب على الحال فصارت « إذا » الظرفية قد يلزمها الشرط فتدل عليه في بعض الصور ، وقد لا يلزمها في بعض الصور فلا تدل عليه التزاماً ⁽⁴⁾ .

1282 - وثانيها : أن « إن » و « إذا » وإن كانا مطلقين في الدلالة على الزمان لا عمومَ فيهما غير أن « إن » لا توسعة فيها و « إذا » ظرفٌ ، والظرف يجوز أن يكون أوسع من المظروف ، وبذلك يظهر الفرق بين قوله : إن ميتٌ فأنت طالق ، وبين قوله : إذا ميتٌ فأنت طالق ، لأنه لا يلزمه طلاقٌ في الأول ؛ لأنه لا طلاقٌ بعد الموت ، ويلزمه في الثاني ؛ لأن الظرفَ يجوز أن يكون أوسع من المظروف ، فظرف الموت يُحتمل دخولَ زمن من أزمنة الحياة فيه فيقع في ذلك الزمن الطلاقُ في زمن الحياة فيلزمه ، وفي ذلك

(1) في (ص) : [أن] . (2) زيادة من (ط) .

(3) في (ط) : [وبالنهار] .

(4) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله في ذلك صحيح إلا قوله في إن : أنها تدل على الزمان التزاماً ، فإنه إن أراد أنها تدل على الزمان التزاماً بنفسها وعلى ما شرطوه في دلالة الالتزام من أنها يسبق ذلك فهم السامع فليس ذلك بصحيح ، وإن أراد أنها تدل على الزمان التزاماً بمعنى أنها من الحروف التي تلازم الدخول على الفعل ، والفعل يدل على الزمان ، فهي تدل على الزمان التزاماً من هذا الوجه فذلك صحيح . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (97/2) .

خلاف بين العلماء مبني على ملاحظة هذا الوجه من الفروق ، ويدل على أن الظرف قد يكون أوسع من المظروف أن تقول : وُلِدَ النبي [ﷺ] ⁽¹⁾ عام الفيل وتوفي رسول الله ﷺ سنة ستين من عام الفيل ، وهو لم يولد في جملة عام الفيل بل في جزء من ذلك العام ، مع أنك جعلته بجملة ظرفاً فتعين أن يكون هذا الظرف أوسع من مظروفه الذي هو الولادة ، وكذلك جعلت جملة سنة ستين ظرفاً للموت مع أنه لم يقع في جميع السنة بل في جزء منها ، فيكون هذا الظرف أوسع من المظروف ⁽²⁾ وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ ﴾ [سورة الكهف : 24] أورد بعض الفضلاء فيه سؤالاً فقال : الشرط وجوابه إذا جعل الشرط ظرفاً لا بد و ⁽³⁾ أن يكونا معاً واقعين فيه نحو : إذا جاء زيد فأكرمه فالجاء والإكراه في زمن واحد ، وهو المعبر عنه إذا ، وكذلك ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ [سورة النصر : 1] إلى قوله ⁽⁴⁾ ﴿ فَسَيَحْجِبْكَ رَّبُّكَ ﴾ [سورة النصر : 3] كلاهما واقع في إذا : المجيء والتسيب ولذلك جوزوا أن يعمل في ﴿ إِذَا ﴾ كلا الفعلين ، واختاروا فعل الجواب للعمل ؛ لأنه ليس مضافاً إليه بخلاف الشرط فإنه مضاف إليه مخفوض ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف وإذا جوزوا عمل كل واحد من الفعلين في هذا الظرف دل ذلك على وقوعهما فيه ؛ لأن من شرط العامل في الظرف أن يكون واقعاً فيه حتى يصير مظروفه .

(1) في (ط) : [ﷺ] .

(2) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله من أن الظرف يجوز أن يكون أوسع من المظروف بمعنى أنه يجاء بلفظ اليوم مثلاً فيقال : أكلت يوم الخميس وإن كان الأكل لم يقع في جميعه ، بل في بعضه صحيح ظاهر ، لكنه لا يلزم من جواز ذلك أن يكون كل ظرف كذلك ، وإذا لم يلزم أن يكون كل ظرف كذلك فالصحيح في إذا أنها لا تخلو أن تدخل على شرط ومشروط ، أو لا ، فإن لم تدخل على شرط ومشروط فلا إشكال ، وإن دخلت على شرط ومشروط فلا يخلو أن يكون وقوع ذلك المشروط بعد وقوع الشرط ممكناً أو لا ، فإن كان ممكناً كقوله : إذا دخلت الدار فأنت طالق لزمه الطلاق ، وإن كان وقوع ذلك المشروط غير ممكن لم يقع الطلاق كقوله : إذا مت فأنت طالق هذا هو الصحيح ؛ لأن قوله : إذا دخلت الدار فأنت طالق ليس معناه إيقاع الطلاق في زمن الدخول بعينه ، بل معناه إيقاعه في الزمن الذي يلي زمن الدخول لضرورة مقتضى الغاء فإنها للتعقيب ، ويلزم عن ذلك أن تكون إذا يراد بها ظرف الدخول لا ظرف الطلاق وظرف الطلاق غير مصرح به ، ويلزم عن ذلك أن تكون إذا يراد بها ظرف الدخول لا ظرف الطلاق وظرف الطلاق غير مصرح به ويلزم عن ذلك تعلق إذا بدخلت الذي هو فعل الشرط ولا يعترض ذلك بقولهم المضاف إليه لا يعمل في المضاف لأنها قاعدة لا يسلم فيها الإطلاق ، والله أعلم . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (98/2) .

(3) كذا في المطبوعة ، والصواب حذفها . (4) ساقطة من (ص) .

1283 - إذا تقرر هذا فالذكر ضد النسيان ، وقد دلت الآية على وقوعهما في ﴿ إِذَا ﴾ والضدان لا يجتمعان ، فكيف أمر بالذكر في زمن النسيان .

1284 - والجواب عنه من هذه القاعدة أن الظرف قد يكون أوسع من المظروف فيفضل من زمان ﴿ إِذَا ﴾ زمان ليس فيه نسيان يقع فيه الذكر فلا يجتمع الضدان ، وكذلك وقع الإشكال في قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [سورة الزخرف : 39] فأعراب ﴿ الْيَوْمَ ﴾ ظرف و ﴿ إِذ ﴾ ظرف أيضًا ، وهو بدل من اليوم ، والبدل هنا غير المبدل منه ، فيكون يوم القيامة هو عين زمن الظلم ، لكن زمن الظلم في الدنيا ، والدنيا ليست هي عين الآخرة ولا يوم القيامة فكيف صحت البدلية ؟ أورد ابن جني ⁽¹⁾ هذا السؤال فقال : الظرف يجوز أن يكون أوسع من المظروف وزمن الظلم يجوز أن يكون أوسع منه حتى يمتد ليوم القيامة فينتقل عليه ، ويقبل يوم القيامة الامتداد حتى ينطلق على يوم الظلم فيتحدان فتحسن البدلية ، وهذا الموضع في الاتساع أبعد من آية الذكر ، والنسيان بطول البعد وإفراطه وبعده عن أكثر الاستعمالات ⁽²⁾ ، وبالجمله يظهر ⁽³⁾ لك بهذه الآيات وهذا التقرير أن الظرف من حيث الجملة ⁽⁴⁾ يقبل السعة أكثر من مظهره فيكون أوسع منه ، وقد لا يسع أكثر منه نحو : صمت رمضان وصمت يوم الخميس ؛ فإن الظرف في هذه الصور مساوٍ للمظروف ، فتلخص الفرق أيضًا بين « إن وإذا » من هذا الوجه ⁽⁵⁾ .

(1) ابن جني : هو عثمان بن جني (أبو الفتح) الرومي الموصلبي الأزدي مولا هم ، نشأ في الموصل فتعلم بها ، ثم رحل إلى بغداد ، فقرأ العربية على أبي علي القاسي ، ثم رحل ابن جني في سبيل العلم إلى أنحاء العراق والشام وغيرهما ، ولد في سنة 330 هـ ، وتوفي في سنة 392 هـ . ترجمته : معجم المؤلفين 358/2 ، سير أعلام النبلاء 5/11 .

(2) قال ابن الشاط : قلت : إنما وقع الإشكال في الآية بناء على أن إذ بدل من اليوم ، وليس ذلك بصحيح بلا إشكال ، وما المانع من أن يكون معنى الكلام ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب بسبب ظلمكم هذا إلا ما منع منه البتة . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (99/2) .

(3) في (ط) : [قد ظهر] . (4) في (ط) : [هو] .

(5) قال ابن الشاط : قلت : لم يظهر ما ذكره من تلك الآيات بوجه ولا يصح تقرير ما قرره ولا يصح أن يكون الظرف أوسع من المظروف على الحقيقة وإنما معنى كون الظرف يجوز أن يكون أوسع من المظروف أنه يطلق لفظ اليوم مثلا في فعل يقع في بعضه لا في جميعه وذلك الإطلاق حقيقة لغوية للاطراد وليس ذلك حقيقة معنوية بمعنى أن ظرف الفعل يكون أوسع منه في المعنى ، فإن ذلك شيء لا يصح بوجه ، ولم يزل الإشكال يقع عند كثير من الناس بين الحقائق للمعنوية والحقائق اللفظية فيظننها شيئا واحداً ، وليس الأمر كذلك . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (99/2) .

1285 - وثالثها : أن « إن » لا يُعلّقُ عليها إلا مشكوك فيه فلا تقول : إن غربت الشمس فأت ، وإذا تقبل المعلوم والمشكوك فيه فتقول : إذا غربت الشمس فأت وإذا دخل العبد الدار فهو حر ، فهذه فروق من جهة المعاني ، وأما الفرق من جهة الصناعة النحوية ؛ فإن « إن » حرف « وإذا » اسم وظرف ، « وإن » لا يُخَفَضُ ما بعدها بل يكون ما بعدها في موضع جزم بالشرط ، « وإذا » ما بعدها في موضع خفض بالظرف « وإذا » عَرَضَ لها البناء ؛ لأن البناء في الأسماء عارض والبناء في « إن » أصل ؛ لأن الأصل في الحروف البناء ، فكلها مبنية ، وغير ذلك من الفروق النحوية التي ليس هذا موضعها .

الفرق السادس والسبعون

بين قاعدة المسائل الفروعية يجوز التقليد فيها من

أحد المجتهدين فيها للآخر وبين قاعدة مسائل الأواني والنسيان

والكعبة ونحوها لا يجوز لأحد المجتهدين فيها أن يقلد الآخر

1286 - هذه المسألة نُقِلَ أن الشافعي [« ﷺ »] ⁽¹⁾ سئِلَ عنها فقيل له : أيجوز أن يُصَلِّيَ الشافعي خلف المالك في وإن خالفه في مسح الرأس ⁽²⁾ وغيره من الفروع ، ولا يجوز لأحد من المجتهدين في الكعبة والأواني أن يُصَلِّيَ خلف المجتهد الآخر ؟ فسكت عن الجواب عن ذلك ، وكان الشيخ [عز الدين] ⁽³⁾ بن عبد السلام يحكي ذلك عن الشافعي ، وكان هو رحمته يفرق بأن الجماعة في الصلاة مطلوبة لصاحب الشرع ، فلو قلنا بالمنع من الائتِمام لمن يُخَالِفُ في المذهب ، وأن لا يُصَلِّيَ المالك إلا خلف المالك ، ولا شافعي إلا خلف شافعي لقلَّتِ الجماعات ، وإذا منعنا من ذلك في القبلة ونحوها لم يخل لنا ذلك بالجماعات كبير خلل لندرة وقوع مثل هذه المسائل ، وكثرة وقوع الخلاف في مسائل الفروع ⁽⁴⁾ ، وهذا جوابه رحمته .

1287 - وقد ظهر لي في ذلك جواب هو أقوى من هذا ، وهو أن [القاعدة أن] ⁽⁵⁾ قضاء القاضي متى خالف إجماعاً أو نصاً أو قياساً جلياً أو القواعد نقضناه ، وإذا كنا لا نُقِرُّ حكماً تأكد بقضاء القاضي فأولى أن لا نُقِرُّه إذا لم يتأكد ، فعلى هذا لا يجوز التقليد في حكم هو بهذه المثابة ؛ لأننا لا نقره شرعاً ، وما ليس بشرع لا يجوز التقليد

(1) ساقطة من (ط) .

(2) المراد بالخالف هنا المخالفة في مقدار المسح من الرأس لا في أصل المسح لأن مسح الرأس من فرائض الوضوء بالإجماع لم يخالف في ذلك أحد من الأئمة . أما الخلاف ففي مقدار المسح حيث ذهب المالكية إلى وجوب مسح الرأس من منابت الشعر المعتاد إلى نقرة القفا مع مسح شعر صدغيه انظر : الشرح الصغير (108/1) . ومذهب الشافعي أن الواجب هو ما ينطق اسم المسح عليه من ثلاث شعرات فصاعداً . انظر : الحاوي الكبير

(3) ساقطة من (ط) .

(136/1) .

(4) قال ابن الشاط : قلت : ذلك فرق ضعيف وليس عندي بالفرق ، بل الفرق الصحيح أن مسألة اقتداء المالك بالشافعي مع أنه لا يتدلك لا يمكن الخطأ فيها على القول بتصويب المجتهدين أولاً يمكن تعيين الخطأ فيها على القول بعدم التصويب ومسألة الأواني ونحوها لا بد من الخطأ فيها ، ويمكن تعيينه في بعض الأحوال والله أعلم . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (101/2) .

(5) زيادة من (ط) .

فيه (1) فعلى هذه القاعدة : كل من اعتقدنا أنه خالف الإجماع لا يجوز تقليده ، وبهذه القاعدة يحصل الفرق في غاية الجودة ، وبيانه بذكر أربع مسائل .

1288 - (المسألة الأولى) : المجتهدون في الكعبة إذا اختلفوا لا يجوز أن يقلدوا واحد منهم الآخر ؛ لأن كل واحد منهم يعتقد أنه ترك أمراً مجتمعا عليه ، وهو الكعبة ، وتارك المجمع عليه لا يقلد ، أما المختلفان في مسح جميع الرأس فإنما يعتقد كل واحد منهم في صاحبه أنه خالف ظاهراً من نص ، أو منطقاً به ، أو مفهوم لفظ ، و ذلك ليس مجتمعا على اعتباره (2) ولا وصل إلى حد القطع ، بل هو في محل الاجتهاد ، فجاز له الصلاة خلفه وتقليده بخلاف اعتقاده أنه خالف الكعبة المجمع عليها المقطوع باعتبارها ، وهذا الفرق في غاية الجلاء ، فأين المقطوع من المظنون ؟ وأين المجمع عليه من المختلف فيه ؟

1289 - (المسألة الثانية) : المجتهدون في الأواني التي اختلط طاهرها بنجسها إذا اختلفوا ، وهم يعتقدون أن النجاسة مبطلة للصلاة إما باجتهادهم وصلوا إلى ذلك أو قلدوا من وصل إلى ذلك باجتهاده ؛ فإن حُكِمَ الله تعالى في حقهم بالإجماع ما أدى إليه اجتهادهم ، أو اجتهاد إمامهم الذي قلدوه ، وإذا كان حكم الله تعالى (3) في حقهم ذلك بالإجماع فكل واحد منهم يعتقد أن صاحبه لا يسن في صلاته ما هو مبطل لصلاته بالإجماع ، فقد خالف مجتمعا عليه ، ومقطوعاً به فلا يجوز تقليده على القاعدة المتقدمة ، بخلاف من لا يتدلك في غسله أو لم يُشْمِلْ لَمْ يُخَالِفْ مجتمعا عليه ، ولا مقطوعاً به ، بل ظاهراً محتتمل التأويل فأين أحدهما من الآخر (4) ؟

1290 - (المسألة الثالثة) : المجتهدون في الثياب التي اختلط طاهرها بنجسها إذا

(1) زيادة من (ط) .

(2) قال البقوري : قلت : كيف يقال : ترك أمراً مجتمعا عليه ، والفرض في حق كل واحد ما أداه إليه اجتهاده ، كما يقال : الفرض في حق كل واحد من مسح الرأس ما أداه إليه اجتهاده ، فإن اعتبرت القبلة من حيث قبلة المصلي ، وقلت : هي فرض إجماع ، فمثله المسح في الرأس للوضوء فرض إجماع ، وتعيين الكل ، أو البعض ، كتحسين الجهة من الجهة ، فالمسألة كالمسألة ، والله أعلم . انظر : ترتيب الفروق واختصارها (354/1) .

(3) ساقطة من (ط) .

(4) قال البقوري : قلت : العجب منه [أي من القرافي] يجعل الإجماع في مسألة النجاسة ، وينفيه في مسألة التدلك ، فإن كان الإجماع من حيث إن الأحكام استندت للاجتهاد ، فالاجتهاد في المسألتين ، وإن كان من حيث الأدلة واختلافها في المسألتين ، فأدلة النجاسة أنها مبطلة للصلاة ليس فيها إجماع ، ولا نص ، ولا قاعدة كما هي أدلة التدلك ، بل أدلة التدلك أقوى ، فالخلاف واحد في الموضعين ، وهنا ضعيف . انظر : ترتيب الفروق واختصارها (354/1) .

اختلفوا ، وَهُمْ يَعتقدُونَ أَنَّ النجاسة مُبطلَةٌ للصلاة إما باجتهادهم أو باجتهاد إمام قلدة لا يُقلد بعضهم بعضاً لما تقدم في مسألة الأواني بعينه حرفاً بحرف .

1291 - (المسألة الرابعة) : إناء وقع فيه روث غصفور ، وتوضأ به مالكي ، وصلى يجوز للشافعي أن يُصلِّي خلفه ولا يضر ذلك الشافعي ، كما لا يضره ترك المالكي البسملة وغيرها مما يعتقده الشافعي ، ولو اختلط هذا الإناء بإناء طاهر فاجتهد فيه هذا الشافعي مع شافعي آخر لا يجوز لأحدهما أن يقتدي بالآخر إذا اختلفا في الاجتهاد ، ولو اجتمع مالك والشافعي ﷺ واجتهدا في روث الغصفور فحكم مالك بطهارته ، والشافعي بنجاسته جاز للشافعي أن يُصلِّي خلف مالك إذا توضأ بإناء ⁽¹⁾ هو فيه مع تعيين روث الغصفور في جهة الإمام ، وفي المسألة الأولى يجوز للمأموم أن يكون ذلك في إناء الإمام من غير تعيين ، فهو أولى بالجواز من أن يعين ، ومع ذلك فالإجماع منعقد على امتناع التقليد في الإناءين إذا اجتهدا في الطاهر منهما دون أن يتعين في جهة الإمام ، وهذا أيضاً من أشكال المسائل .

1292 - وجوابه : أن الشافعيين إذا اجتهدا في الإناءين فهما مقلدان لمن يعتقد نجاسة روث الغصفور ، والإجماع منعقد على أن حكم الله تعالى في حق الشافعي وَحَقُّ مَنْ قلده ما ظهر في اجتهاده ، فالشافعي يعتقد أن الشافعي الآخر قد أصاب في صلاته ما هو مُبطلٌ لصلاته بالإجماع ومن اعتقدنا فيه مخالفة الإجماع لا نقلده بخلاف صلاة هذا الشافعي خلف المالكي حكم الله تعالى في حق مالك والمالكي صِحَّةُ صَلَاتِهِ بروث الغصفور إجماعاً ، وأنه لم يُخالف إجماعاً بل خالف قياساً مظهرناً ، أو ظاهر نص غير مقطوع به ، وكذلك الشافعي إذا صلى خلف مالك وعليه روث غصفور ، أو في مائه الذي توضأ به ، فإن الشافعي يعتقد أن مالكاً لم يُخالف إجماعاً ولا مقطوعاً به ، بل ظاهر قياس أو ضرباً من ضروب الاجتهاد فجاز له الصلاة خلفه ، بخلاف أن يكون إمامه يعتقد ما يعتقده من إبطال روث الغصفور للصلاة فتأمل هذه المسائل . وهذه المباحث كلها دائرة على حرف واحد وهو أن من اعتقدنا فيه أنه خالف مقطوعاً به لم يجوز لنا تقليده ، وإن لم نعتقد فيه ذلك جاز لنا تقليده ، والصلاة خلفه ، وهو روح الفرق وهو فرق جيد جداً ولكن بعد التأمل ، فهذا هو الفرق بين هاتين القاعدتين وهو أجلى من قولنا : إن ذلك يؤدي إلى قلة الجماعات ، أو كثرتها .

الفرق السابع والسبعون

بين قاعدة الخلاف يتقرر في مسائل الاجتهاد

قبل حكم الحاكم وبين قاعدة مسائل الاجتهاد يبطل الخلاف فيها

ويتعين قول واحد بعد حكم الحاكم

وذلك القول هو ما حَكَمَ به الحاكم على الأوضاع الشرعية ⁽¹⁾ .

1293 - اعلم أن حَكَمَ الحاكم في مسائل الاجتهاد يرفع الخلاف ويَزْجَعُ المخالف عن مذهبه لمذهب الحاكم وتغير فتياه بعد الحكم ⁽²⁾ عما كانت عليه على القول الصحيح من مذاهب العلماء ، فمن لا يرى وَقْفَ المُشَاعِ إذا حكم حاكم بصحة وقفه ثم رُفِعَت الواقعة لمن كان يفتي بطلانه ، نفذه ، وأمضاه ، ولا يحل له بعد ذلك أن يُفْتِيَ بطلانه ، وكذلك إذا قال : إن تزوجتك فأنت طالق فتزوجها ، وحَكَمَ حاكم بصحة هذا النكاح ، فالذي كان يرى لزوم الطلاق له يُتَّقَدُ هذا النكاح ، ولا يَحِلُّ له بعد ذلك أن يُفْتِيَ بالطلاق ، هذا هو مذهب الجمهور وهو مذهب مالك [رحمته الله] ⁽³⁾ ، ولذلك وقع له في كتاب الزكاة وغيره أن حَكَمَ الحاكم في مسائل الاجتهاد لا يُرَدُّ ولا يُنْقَضُ ، وأفتى مالك في الساعي ⁽⁴⁾ إذا أخذ من الأربعين شاةً لرجلين خليطين في الغنم شاةً أنهما يقتسمانها بينهما ، ولا يختص بها مَنْ أُخِذَتْ منه كما قاله الشافعي [رحمته الله] ⁽⁵⁾ مع أنه يفتي إذا أخذها الساعي المالكى أنها تكون مظلمةً ممن أخذت منه ، وعلل مالك ذلك بأنه حَكَمَ حاكم فأبطل ما كان يفتي به عند حكم الحاكم بخلاف ما يعتقد مالك ، ووقع له ذلك في عدة مسائل في العقود ، والفسوخ ، وصلاة الجمعة إذا حَكَمَ الإمام فيها أنها لا تُصَلَّى إلا بإذن من الإمام وغير ذلك ، ووقع للشافعية في كتبهم عن بعض أصحابهم أن الحكم إذا رُفِعَ لِمَنْ يَتَّقَدُهُ لا ينفذه ولا ينقضه ، ويتركه على حاله .

(1) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله يوم أن الخلاف يبطل مطلقاً في المسألة التي تعلق بها حكم الحاكم ، وليس الأمر كذلك ، بل الخلاف يبقى على حاله إلا أنه إذا استغنى المخالف في عين تلك المسألة التي وقع الحكم فيها لا تسوغ الفتوى بعينها ؛ لأنه قد نفذ فيها الحكم بقوله قائل ، ومضى العمل بها ، فإذا استغنى في مثلها قبل أن يقع الحكم فيها أفتى بمذهبه على أصله ، فكيف يقول : يبطل الخلاف ولو بطل الخلاف لما ساغ ذلك ؟ نعم يبطل الخلاف بالنظر إلى المسألة المعنية خاصة . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (103/2) .

(2) ساقطة من (ط) .

(3) في (ص) : [فتياه] .

(4) ساقطة من (ط) .

(5) في (ص) : [الشافعي] .

الفرق السابع والسبعون : بين الخلاف في مسائل الاجتهاد وبين مسائل الاجتهاد يطل الخلاف فيها — 541

- 1294 - والجمهور على التنفيذ لوجهين ، وهما الفرق المقصود في هذا الموضع .
- 1295 - أحدهما : أنه لولا ذلك لما استقرت للحكام قاعدة ، وَلَبَقِيَّتِ الخصومات على حالها بعد الحكم ، وذلك يُوجِبُ دوامَ التشاجر ، والتنازع ، وانتشار الفساد ، ودوام العناد ، وهو مُتَنَافٍ للحكمة التي لأجلها نُصِبَ الحُكَّامُ ⁽¹⁾ .
- 1296 - وثانيهما : وهو أَجْلُهُمَا أَنَّ اللَّهَ - تعالى - جعل للحاكم أن يُنْشِئَ الحكم في مواضع الاجتهاد بحسب ما يقتضيه الدليل عنده ، أو عند إمامه الذي قُلِّدَهُ ، فهو مُنْشِئٌ لحكم الإلزام فيما يُلْزَمُ ، والإباحة فيما يُنَاحُ ، كالقضاء بأن الموات الذي ذهب إحياءه صار مباحاً مطلقاً كما كان قبل الإحياء والإنشاء ، والفرق بينه وبين المفتي بأن المفتي مُخَيَّرٌ كالترجم مع الحاكم ، والحاكم مع الله تعالى كنائب الحاكم معه يحكم بغير ما تقدم الحكم فيه من جهة مستنبية ، بل ينشئ بحسب ما يقتضيه رأيه ، والمترجم لا يتعدى صورة ما وَقَعَ فينقله ، وقد بسطت هذا المعنى بشروطه وما يتعلق به وتفصيله ⁽²⁾ في كتاب « الإحكام في الفرق بين الفتاوى والأحكام وتصرف القاضي والإمام » ⁽³⁾ وهو كتاب جليل في هذا المعنى ⁽⁴⁾ ، وإذا كان معنى حُكْم الحاكم في

(1) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله من أن الجمهور على التنفيذ إن أراد به إبقاء الحكم على حاله وإقراره من غير تعرض له برد ولا نقض فذلك صحيح ، وإن أراد أن الحاكم الثاني الذي يخالف رأيه ذلك الحكم ينشئ تنفيذه الآن على خلاف رأيه موافقة لرأي من قد حكم به قبله ونفذه فليس ذلك عندي بصحيح ، وكيف يصح ذلك وفيه تحصيل الحاصل والحكم بما يخالف رأي الحاكم ؟ أما إذا كان المراد بتنفيذه إقراره ، وعدم نقضه ، والزجر عن الخصومة فيه لأنه حكم قد نفذه حاكم فذلك صحيح ويحمل ذلك على قول من قال من الشافعية : إنه إذا رفع لمن لا يعتقده لا ينفذه ، ولا ينقضه على أن يكون مرادهم بذلك أن لا يقره على حكم ذلك الحاكم ويזجر عن الخصومة فيه ، ولا ينقضه أيضاً ابتداء بل يمكن من الخصومة فيه ، والله أعلم . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (104/2) . (2) ساقطة من (ط) .

(3) « الإحكام في الفرق بين الفتاوى والأحكام » للإمام شهاب الدين أبي العباس القرافي المتوفى سنة 684 هـ ، ذكر فيه أنه ادعى الفرق بين الفتوى والحكم فأنكر بعضهم فألفه ردّاً عليهم . كشف الظنون (21/1 ، 22) .

(4) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله من أن الحاكم منشئ للحكم وأن المفتي مخبر بالحكم كالترجم صحيح ، وما قاله من أن الحاكم مع الله تعالى كنائب الحاكم معه يحكم بغير ما تقدم الحكم فيه من جهة مستنبية ، بل ينشئ بحسب ما يقتضيه رأيه كلام يوهم بحسب التشبيه أن الحاكم يحكم بغير ما هو حكم الله تعالى ، وليس ذلك بصحيح ولا هو مراده بل لفظه لم يساعده على المراد على الوجه المختار ، ومراده على الجملة أن المفتي ناقل ومخبر ومعرف بالحكم ، والحاكم ليس كذلك بل هو ملزم للحكم ومنفذ له وذلك بين والله تعالى أعلم . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (105/2) .

مسائل الاجتهاد لإنشاء الحكم فهو مُخَيَّرٌ عَنِ اللَّهِ تعالى بِذَلِكَ الحكم⁽¹⁾ ، واللَّهُ تعالى قد جعلَ له أن ما حكم به فهو حُكْمُهُ⁽²⁾ ، وهو كالنص الوارد من قِبَلِ اللَّهِ تعالى في خُصُوصِ تلك الواقعة فيصيرُ الحالُ إلى تعارضِ الخاصِّ والعامِّ فَيُقَدَّمُ الخاصُّ على العامِّ على القاعدة في أصولِ الفقه ، وتقرُّيهِ بالمثال أن مَالِكًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تعالى ذَلَّ الدليلُ عنده على أن تعليقَ الطلاقِ قبلَ المِلْكِ يُلْزَمُ ، وهذا الدليلُ يشملُ صُورًا لا نِهَايةَ لها ؛ فإذا رُفِعَتْ صُورَةٌ من تِلْكَ الصُّورِ إلى حَاكِمٍ شافعي وحكم بصحة النكاح واستمرار العصمة ، وإبطال الطلاق المعلق ؛ كان حكمُ الشافعي نصًّا من اللَّهِ تعالى ورد في خصوص تلك الصورة ، ولو أن اللَّهَ تعالى قال : التعليقُ قِبَلِ المِلْكِ لَازِمٌ ، وقال : التعليقُ قِبَلِ المِلْكِ في حَقِّ هذه المرأة غيرُ لازم ، والعصمة فيها تَشْتَمِلُ لقلنا : هَذَانِ نَصَّانِ خاصَّ وعام ، فتقدَّمُ الخاصُّ على العامِّ ، كما لو قال : اقتلوا المشركين لا تَقْتُلُوا الرهبانَ ، فإننا نقتل المشركين ونترك الرهبانَ ، كذلك يقولُ مالك : أعملُ هَذَا الحكمَ في هذه الصورة فتبقى بقيةُ الصُّورِ عندي يصح⁽³⁾ فيها التعليقُ قبلَ النكاحِ جمعًا بين النصين⁽⁴⁾ الخاصِّ والعامِّ ، ومن فهم الفرق بين المفتي والحاكم وأن حكمَ الحاكم نصٌّ من اللَّهِ تعالى خاصٌّ في تلك الصُّورِ المعيّنة لم يَسْتَعْمِلْهُ إِلَّا ما قال مَالِكٌ والجمهورُ ، لكن لما كان الفرق بينهما خفيًّا جدًّا حتى إنني لم أجد أحدًا يُحَقِّقُهُ خَالَفَ في ذلك مَنْ خَالَفَ ولم يُوجِبْ تنفيذَ أَقْضِيَةِ الأحكامِ في مَوَاقِعِ الخلافِ ، فهذا هُوَ الفرق بين قاعدة الخلافِ قبلَ الحكم وبين قاعدته بعد الحكم ، ومن أراد استيعابه فليقف على كتابِ « الإحكام في الفرق بين الفتاوى والأحكام » فليس في ذلك الكتابِ إِلَّا هذا الفرقُ لكنه مبسوطٌ في أربعين مسألةً مُتَوَعَّعةً حتى صارَ المعنى في غاية الضبط والجلاء .

(1) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله هنا من أن الحاكم مخبر عن اللَّه بذلك الحكم ليس بصحيح فإن الحاكم ليس بمخبر بالحكم ، بل هو ملزم للحكم ، وقوله هذا تقييد لقوله آنفًا أن الحاكم منشئ لحكم الإلزام فيما يلزم وأن المفتي مخبر ، فسبحان اللَّه العظيم ما أسرع ما نسي . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (105/2) .

(2) قال ابن الشاط : قلت : هو مثال صحيح ، غير أنه إن أراد أنه من الخاص ، والعام حقيقة ، فليس الأمر كذلك ، وإن أراد أنه يشبهه بوجه ما ، فذلك صحيح . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (106/2) .

(3) في ط (لا يصح) وفي هامشه قال مصححوها : الظاهر حذف لا .

(4) في ط (:) نصي .

الفرق الثامن والسبعون

بين قاعدة من يجوز له أن يفتي

وبين قاعدة من لا يجوز له أن يفتي

1297 - اعلم أن طالب العلم له أحوال :

1298 - (الحالة الأولى) أن يشتغل بِمُخْتَصِرٍ من مختصرات مَذْهَبِهِ فيه مطلقاً مقيدةً في غيره ، وعموماتٌ مخصصةٌ في غيره ، ومتى كان الكتاب المعين⁽¹⁾ حِفْظُهُ وَفَهْمُهُ كذلك ، أو جواز عليه أن يكون كذلك ؛ حُرْمٌ عليه أن يُفتي بما فيه وإن أجاده حفظاً وفهماً ، إلا في مسألةٍ يقطعُ فيها أنها مُسْتَوْعِبَةٌ التقييد ، وأنها لا تحتاج إلى معنى آخر من كتاب آخر فيجوزُ له أن ينقلها لمن يحتاجها على وجهها من غير زيادة ، ولا نقصان ، وتكونُ هي عين الواقعة المسئول عنها لا أنها تُشَبِّهُها ولا تخرج عليها بل هي حرفاً بحرف ؛ لأنه قد يكونُ هناك فروقٌ تمنعُ من الإلحاق ، أو تخصيصٌ أو تقييدٌ يمنعُ من الفتيا بالمحفوظ فيجبُ الوقفُ .

1299 - (الحالة الثانية) أن يُتَّسَعَّ تَحْصِيلُهُ في المذهب بحيث يُطْلَعُ مِنْ تَفَاصِيلِ الشَّرُوحَاتِ والمَشُوطَاتِ⁽²⁾ على تقييدِ المطلقَاتِ ، وتخصيصِ العموماتِ ، ولكنه مع ذلك لم يَضْبِطْ مَذَارِكَ إمامِهِ ومستنداته في فروعه ضَبْطًا مُتَقَنًّا ، بل سَمِعَهَا مِنْ حيث الجملة من أفواه الطلبة والمشايع ، فهذا يجوزُ له أن يفتي بجميع ما ينقله ويحفظه في مذهبه اتباعاً لمشهور ذلك المذهب بشروط الفتيا ، ولكنه إذا وَقَعَتْ لَهُ وَاقِعَةٌ ليست في حِفْظِهِ لا يُخَرِّجُهَا عَلَى مَحْفُوظَاتِهِ ، ولا يقولُ : هذه تُشَبِّهُ المسألة الفلانية ؛ لأن ذلك إنما يَصِحُّ مَنْ أَحَاطَ بِمَذَارِكِ إمامِهِ ، وأدلتِهِ ، وأَقْسِيَّتِهِ ، وعِلَلِهِ التي اعتمد عليها مُفَصَّلَةً ، ومَعْرِفَةً رَتَّبَ تِلْكَ الْعِلَلِ ، وَنَسَبَتْهَا إِلَى الْمَصَالِحِ الشَّرْعِيَّةِ ، وهل هي من بابِ المصالحِ الضروريةِ أو الحاجةِ أو التنمية⁽³⁾ ، وهل هي من بابِ المناسبِ الذي اعتبر نوعه في نوع الحكم أو جنسه في جنس الحكم ؟ وهل هي من بابِ المصلحةِ الْمُرْسَلَةِ التي هي أدنى رَتَّبِ المصالحِ ؟ أو من قبيل ما شهدت لها أصولُ الشرعِ بالاعتبار ؟ أو هي من بابِ قياسِ الشُّبْهِ ، أو المناسبِ ، أو قياسِ الدلالة ، أو قياسِ الإحالة ، أو المناسبِ القريب ؟ إلى

(2) في (ط) : [المطلوبات] .

(1) في (ص) : [الذي] .

(3) كذا في أصل المطبوعة ، وقد قال مصححوها في الهامش (لعله التسمية) .

غير ذلك من تفاصيل الأقيسة ، ورُتِبَ العلل في نظر الشرع عند المجتهدين ، وسبب ذلك أن الناظر في مذهبه والمُخَرَّج على أصول إمامه نسبته إلى مذهبه وإمامه كنسبة إمامه إلى صاحب الشرع في اتباع نصوصه ، والتخريج على مقاصده ، فكما أن إمامه لا يجوز له أن يقيس مع قيام الفارق لأن الفارق مُبْطِل للقياس ، والقياس الباطل لا يجوز الاعتماد عليه فكذلك هو أيضًا لا يجوز له أن يُخَرِّج على مقاصد إمامه فرعًا على فرع نص عليه إمامه مع قيام الفارق بينهما ، لكن الفروق إنما تنشأ عن رُتَبِ العلل ، وتفاصيل أحوال الأقيسة ؛ فإذا كان إمامه أفتى في فرع بُني على علة اعتبر فرعها في نوع الحكم لا يجوز له هو أن يُخَرِّج على أصل إمامه فرعًا مثل ذلك الفرع ، لكن علته من قبيل ما شهد جنشهُ لجنس الحكم ؛ فإنَّ النوعَ على (1) النوع مقدم على الجنس في النوع (2) ولا يلزم من اعتبار الأقوى اعتبار الأضعف ، وكذلك إذا كان إمامه قد اعتبر مصلحةً سالمةً عن المعارض لقاعدة أخرى فوقع له هو فرع فيه عين تلك المصلحة لكنها مُعَارِضةً بقاعدة أخرى أو بقواعد فيحرم عليه التخريج حينئذ لقيام الفارق ، أو تكون مصلحة إمامه التي اعتمد عليها من باب الضروريات فيفتي هو بمثلها ، ولكنها من باب الحاجات أو التتمات وهاتان ضعيفتان مرجوحتان بالنسبة إلى الأولى ، ولعل إمامه راعى خصوص تلك القوية ، والخصوص فائت هنا ، ومتى حصل التردد في ذلك والشك وجب التوقف ، كما أن إمامه لو وجد صاحب الشرع (3) ، قد نص على حكم ، ومصلحة من باب الضروريات حُرِّمَ عليه أن يقيس عليه ما هو من باب الحاجات أو التتمات لأجل قيام الفارق ، فكذلك هذا المقلد له ، لأن نسبته إليه في التخريج كنسبة إمامه لصاحب الشرع ، والضابط له ، ولإمامه في القياس ، والتخريج أنهما متى جوزا فارقًا يجوز أن يكون معتبرًا حرم القياس ، ولا يجوز القياس إلا بعد الفحص المنتهي إلى غاية أنه لا فارق هناك ، ولا مُعَارِض ، ولا مانع يمنع من القياس ، وهذا قدر (4) مشترك فيه (5) بين المجتهدين والمقلدين للأئمة المجتهدين ، فمهما جوز المقلد في معنى ظفر به في فحصه ، واجتهاده أن يكون إمامه قصده أو يراعيه حرم عليه التخريج ، فلا يجوز التخريج حينئذ إلا لمن هو عالم بتفاصيل أحوال الأقيسة ، والعلل ، ورُتَبِ المصالح ، وشروط القواعد (6) وما يصلح أن يكون معارضًا ومالا يصلح ، وهذا لا يعرفه إلا من يعرف أصول الفقه

(1) في (ص) : [في] .

(2) في (ص) : [الجنس] .

(3) في (ص) : [الشرعية] .

(4) زيادة من (ط) .

(5) ساقطة من (ط) .

(6) في (ص) : [المقاعد] .

معرفةً حسنةً ؛ فإذا كان موصوفاً بهذه الصفة وحصل له هذا المقام تعين عليه مقام آخر ، وهو النظر ، وبذل الجهد في تصفح تلك القواعد الشرعية ، و تلك المصالح ، وأنواع الأقيسة وتفصيلها ؛ فإذا بذل جهده فيما يعرفه ووجد ، يجوز أن يعتبره إماماً فارقاً أو مانعاً أو شرطاً وهو ليس في الحادثة التي يروم تخريجها ، حرم عليه التخريج ، وإن لم يجد شيئاً بعد بذل الجهد وتمام المعرفة جاز له التخريج حيثنذ ، وكذلك القول في إمامه مع صاحب الشرع لابد أن يكون إمامة موصوفاً بصفات الاجتهاد التي بعضها ما تقدم اشتراطه في حق المقلد المخرج ، ثم بعد اتصافه بصفات الاجتهاد ينتقل إلى مقام بذل الجهد فيما علمه من القواعد ، وتفصيل المدارك ؛ فإذا بذل جهده ، ووجد حيثنذ ما يصلح أن يكون فارقاً أو مانعاً أو شرطاً قائماً في الفرع الذي يروم قياسه على كلام صاحب الشرع حرم عليه القياس ووجب التوقف ، وإن غلب على ظنه عدم جميع ذلك وأن الفرع مساوٍ للصورة التي نص عليها صاحب الشرع وجب عليه الإلحاق حيثنذ ، وكذلك مقلده ، وحيثنذ بهذا التقرير يتعين على من لا يشتغل بأصول الفقه أن لا يخرج فرعاً أو نازلة على أصول مذهبه ، ومنقولاته ، وإن كثرت منقولاته جداً فلا تفيد كثرة المنقولات مع الجهل بما تقدم ، كما أن إمامه لو كثرت مخفوطاته لنصوص الشريعة من الكتاب والسنة وأفضية الصحابة ، ولم يكن عالماً بأصول الفقه حرم عليه القياس والتخرجات على المنصوصات من قبل صاحب الشرع ، بل حرم عليه الاستنباط من نصوص الشارع ؛ لأن الاستنباط فرع معرفة أصول الفقه ، فهذا الباب المجتهدون والمقلدون فيه سواء في امتناع التخريج ، بل يفتي كل مقلد وصل إلى هذه الحالة الثانية ⁽¹⁾ التي هي ضبط مطلقات إمامه بالتقييد ، وضبط عمومات مذهبه بمنقولات مذهبه خاصة من غير تخريج إذا فاته شرط التخريج ، كما أن إمامه لو فاته شرط أصول الفقه وحفظ النصوص واستوعبها يصير محدثاً ناقلاً فقط لا إماماً مجتهداً ، كذلك هذا المقلد فتأمل ذلك ، فالناس مهملون له إهمالاً شديداً ويفتخرون على الفتيا في دين الله تعالى والتخريج على قواعد الأئمة من غير شروط التخريج والإحاطة بها ؛ فصار يفتي من لم يحيط بالتقييدات ، ولا بالتخصيصات من منقولات إمامه وذلك لبعث في دين الله تعالى ، وفشوق ممن يتعمده . أو ما علموا أن المفتي مخير عن الله تعالى وأن من كذب على الله تعالى أو أخبر عنه مع عدم ضبط ذلك الخبر فهو عند الله تعالى بمنزلة الكاذب

على الله !؟ فَلْيَتَّبِعِ اللَّهَ تَعَالَى أَمْرًا فِي نَفْسِهِ وَلَا يُقَدِّمَ عَلَى قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ يَغْيِرُ شَرْطَهُ .
 1300 - (تنبيه) كُلُّ شَيْءٍ أَفْتَى فِيهِ الْمُجْتَهِدُ فَخُورَجَتْ فِتْيَاهُ فِيهِ عَلَى خِلَافِ الإِجْمَاعِ ، أَوْ الْقَوَاعِدِ ، أَوْ النَّصِّ ، أَوْ الْقِيَاسِ الْجَلِيِّ السَّالِمِ عَنِ الْمَعَارِضِ الرَّاجِحِ لَا يَجُوزُ لِمُقَلِّدِهِ أَنْ يَقُولَهُ لِلنَّاسِ وَلَا يَفْتِيَ بِهِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَوْ حَكَّمَهُ بِهِ حَاكِمٌ لِنَقْضِهِ ، وَمَا لَا نَقْرَهُ شَرْعًا بَعْدَ تَأْكُدهُ ⁽¹⁾ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ أَوْلَى أَنْ لَا نَقْرَهُ شَرْعًا إِذَا لَمْ يَتَأَكَّدْ ، وَهَذَا لَمْ يَتَأَكَّدْ فَلَا نَقْرَهُ شَرْعًا ، وَالْفِتْيَا بِغَيْرِ شَرْعٍ حَرَامٌ ، فَالْفِتْيَا بِهَذَا الْحُكْمِ حَرَامٌ ، وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ الْمُجْتَهِدُ غَيْرَ عَاصٍ بِهِ بَلْ مُثَابٌّ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ بَذَلَ جُهِدَهُ عَلَى حَسَبِ مَا أَمَرَ بِهِ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِذَا اجْتَهِدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَإِنْ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ » ⁽²⁾ فَعَلَى هَذَا يَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْعَصْرِ تَقَفُّدُ مَذَاهِبِهِمْ ، فَكُلُّ مَا وَجَدُوهُ مِنْ هَذَا النُّوعِ يَحْزُمُ عَلَيْهِمُ الْفُتْيَا بِهِ وَلَا يَعْرِى مَذْهَبٌ مِنَ الْمَذَاهِبِ عَنْهُ ، لَكِنَّهُ قَدْ يَقُولُ وَقَدْ يَكْثُرُ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَغْلِبَ هَذَا فِي مَذْهَبِهِ إِلَّا مَنْ عَرَفَ الْقَوَاعِدَ ، وَالْقِيَاسَ الْجَلِيَّ ، وَالنَّصَّ الصَّرِيحَ ، وَعَدَمَ الْمَعَارِضَ لِدَلِيلِهِ ، وَذَلِكَ يَعْتَمِدُ تَحْصِيلَ أَصُولِ الْفَقْهِ [وَالتَّبَحُّرُ فِي الْفَقْهِ فَإِنَّ الْقَوَاعِدَ لَيْسَتْ مُسْتَوْعِبَةً فِي أَصُولِ الْفَقْهِ] ⁽³⁾ بَلِ لِلشَّرِيعَةِ قَوَاعِدٌ كَثِيرَةٌ جَدًّا عِنْدَ أَئِمَّةِ الْفَتْوَى وَالْفُقَهَاءِ لَا تُوجَدُ فِي كِتَابِ أَصُولِ الْفَقْهِ أَصْلًا ، وَذَلِكَ هُوَ الْبَاعِثُ لِي عَلَى وَضْعِ هَذَا الْكِتَابِ لِأَضْبَاطِ ⁽⁴⁾ تِلْكَ الْقَوَاعِدِ بِحَسَبِ طَاقَتِي وَلاعتبار هذا الشرط يحرم على أكثر الناس الفتوى ، فتأمل ذلك فهو أمر لازم ، وكذلك كَانَ السَّلَفُ ﷺ مُتَوَقِّفِينَ فِي الْفِتْيَا تَوَقُّفًا شَدِيدًا وَقَالَ مَالِكٌ [رَحِمَهُ اللَّهُ] ⁽⁵⁾ : لَا يَنْبَغِي لِلْعَالَمِ أَنْ يُفْتِيَ حَتَّى يَرَاهُ النَّاسُ أَهْلًا لِدَلِيلِهِ وَلَيَزِي هُوَ نَفْسَهُ أَهْلًا لِدَلِيلِهِ يَرِيدُ : تَثَبُّتُ أَهْلِيَّتُهُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ وَيَكُونُ هُوَ بَيِّقِينَ ⁽⁶⁾ مُطْلَعًا عَلَى مَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ فِي حَقِّهِ مِنَ الْأَهْلِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ مِنَ الْإِنْسَانِ أَمْرٌ [عَلَى خِلَافٍ] ⁽⁷⁾ مَا هُوَ عَلَيْهِ ؛ فَإِذَا كَانَ مُطْلَعًا عَلَى مَا وَصَفَهُ بِهِ النَّاسُ حَصَلَ الْيَقِينُ فِي ذَلِكَ ، وَمَا أَفْتَى مَالِكٌ حَتَّى أَجَازَهُ أَرْبَعُونَ مُحْكَمًا ؛ لِأَنَّ التَّحْكُّمَ وَهُوَ اللَّتَامُ بِالْعَمَائِمِ تَحْتَ الْحَنْكِ شِعَارُ الْعُلَمَاءِ ، حَتَّى إِنَّ مَالِكًا سُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ تَحْكُوكِ فَقَالَ : لَا تَبَأْسَ بِذَلِكَ ،

(1) فِي (ط) : [تَقْرَهُ] .

(2) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ ك . الْإِسْتِصَامُ (20 ، 21) ، وَ مُسْلِمٌ ك . الْأَقْضِيَّةُ (15) ، وَ أَبُو دَاوُدَ . ك . الْأَقْضِيَّةُ

(12) وَ النَّسَائِيُّ ك . الْأَحْكَامُ (2) ، وَ ابْنُ مَاجَهَ ك . الْأَحْكَامُ (3) ، وَ أَحْمَدُ (198/4) .

(3) سَاقِطَةٌ مِنْ (ص) . (4) فِي (ص) : [لَتَنْضَبِطُ] .

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (ط) . (6) سَاقِطَةٌ مِنْ (ص) .

(7) فِي (ط) : [عَلَى ضِدِّ] .

الفرق الثامن والسبعون : بين من يجوز له أن يفتي ومن لا يجوز له ————— 547

وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى تَأَكُّدِ التَّحْنِيكِ ، وَهَذَا هُوَ شَأْنُ الْفُتْيَا فِي الزَّمَنِ الْقَدِيمِ ، وَأَمَّا الْيَوْمَ فَقَدْ
انْخَرَقَ هَذَا السِّيَاحُ ، وَسَهِّلَ عَلَى النَّاسِ أَمْرُ دِينِهِمْ فَتَحَدَّثُوا فِيهِ بِمَا يَصْلُحُ ، وَمَا لَا
يَصْلُحُ ، وَعَسَرَ عَلَيْهِمْ اعْتِرَافُهُمْ بِجَهْلِهِمْ وَأَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمْ : لَا أَدْرِي ، فَلَا جَرَمَ آلَ
الْحَالِ لِلنَّاسِ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ بِالْاِقْتِدَاءِ بِالْجُهَالِ .

1301 - (الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ) أَنْ يَصِيرَ طَالِبُ الْعِلْمِ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الشَّرْطِ مَعَ الدِّيانَةِ
الْوَاظِعَةِ وَالْعَدَالَةِ الْمُتِمَكِّنَةِ ، فَهَذَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ فِي مَذْهَبِهِ نَقْلًا وَتَخْرِيْجًا ، وَيُعْتَمَدُ عَلَى
مَا يَقُولُهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ .

الفرق التاسع والسبعون

بين قاعدة النقل وبين قاعدة الإسقاط

1302 - اعلم أن الحقوق والأموال ينقسم التصرف فيها إلى : نقل وإسقاط ، فالنقل ينقسم إلى ما هو يعرض في الأعيان كالبيع والقرض ، وإلى ما هو في المنافع كالإجارة والمساقاة والمزارعة والقراض والجمالة وإلى ما هو بغير عوض كالهدايا ، والوصايا ، والعمرى ، والوقف ، والهبات ، والصدقات ، والكفارات ، والزكاة ⁽¹⁾ ، والمسروق من أموال الكفار ، والغنيمة في الجهاد ؛ فإن ذلك كله نقل ملك في أعيان بغير عوض .

1303 - وأما الإسقاط فهو إما بعوض كالخلع ، والعفو على مال ، والكتابة ، وبيع العبد من نفسه ، والصلح على الدين ، والتعزير ، فجميع هذه الصور يسقط فيها الثابت ، ولا ينتقل إلى الباذل ما كان يملكه المبدول له من العصمة وبيع العبد ونحوهما ، وإما بغير عوض كالإبراء من الديون ، والقصاص ، والتعزير ، وحذف القذف ، والطلاق ، والعتاق ، وإيقاف المساجد ، وغيرها ، فجميع هذه الصور يسقط فيها الثابت ولا ينتقل لغير الأول ، ويخرج على هذا الفرق ثلاث مسائل :

1304 - (المسألة الأولى) الإبراء من الدين هل يفتقر إلى القبول فلا يبرأ من الدين حتى يقبل ، أو يبرأ من الدين إذا أبرأه ، وإن لم يقبل ؟ خلاف بين العلماء فظاهر المذهب اشتراط القبول ، ومنشأ الخلاف هل الإبراء إسقاط والإسقاط لا يحتاج إلى القبول كالطلاق والعتاق فإنهما لا يفتقران إلى قبول المرأة والعبد ، ولذلك يُنقذ الطلاق والعتاق وإن كرهت المرأة والعبد ، أو هو تملك لما في ذمة المدين فيفتقر إلى القبول كما لو ملكه عيناً بالهبة أو غيرها ، لا بد من رضاه وقبوله ، وكذلك هاهنا ، يتأكد ذلك بأن المنة قد تعظم في الإبراء ، وذوو المروءات والأنفات يضرب ذلك بهم لا سيما من السفلة ، فجعل صاحب الشرع لهم قبول ذلك أو رده نفيًا للضرر الحاصل من المن من غير أهلها أو من غير حاجة .

1305 - (المسألة الثانية) الوقف هل يفتقر إلى القبول أو لا ؟ خلاف في المذهب ، وبين العلماء ، ومنشأ الخلاف : هل الواقف أسقط حق من المنافع في الموقوف فيكون ذلك كالعتق ، أو هو تملك لمنافع العين الموقوفة للموقوف عليه فيفتقر إلى القبول كالبيع

(1) في (ص) : [الزكوات] .

والهبة ؟ وهذا إذا كان الموقوف عليه معيناً ، أما غير المعين فلا يشترط قبوله لتعذره ، هذا في منافع الموقوف ، أما أصل ملكه فهل يسقط أو هو باقٍ على ملك الواقف ؟ وهو ظاهر المذهب ؛ لأن مالكا عليه السلام أوجب الزكاة في الحائض الموقوف على غير المعين نحو : الفقراء أو المساكين إذا كان خمسة أوسق بناءً على أنه يملك الواقف فيزكي على ملكه ، وأما الحائض على المعين فيشترط في حصة كل واحد منهم خمسة أوسق ، واتفق العلماء في المساجد أنها من باب الإسقاط والعق لا يملك لأحد فيها ، ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ [الجن : 18] . ولأنها تقام فيها الجماعات ⁽¹⁾ [والجمعة] ⁽²⁾ ، والجمعة لا تقام في المملوكات لا سيما على أصل مالك ، فإنها لا يُصليها أرباب الخوانيت في خوانيتهم لأجل الملك والحجر ، فلا يجري في المساجد القولان .

1306 - (المسألة الثالثة) إذا أعتق أحد عبيده يختار على المشهور ، وقيل : يعُم العتق الجميع ، وإذا طلق إحدى ⁽³⁾ نساء يعُم الطلاق النسوة على المشهور ، وقيل : يختار ، والفرق على المشهور أن الطلاق إسقاط للعصمة ، والإباحة والعق قرينة لا إسقاط وإن لزمها الإسقاط ، وتما هذا الفرق قد تقدم في الفرق بين تحریم المشترك وثبوت الحكم في المشترك فليطالع من هناك ولا حاجة للإعادة ، وإنما ذكرت الفرعين هاهنا لأجل تعلقهما بالنقل والإسقاط فقط .

(1) في (ص) : [الجمعات] .

(2) زائدة في (ط) .

(3) في ط (أحد) والصواب ما أثبتناه من ص .

الفرق الثمانون

بين قاعدة الإزالة في النجاسة ⁽¹⁾ وبين قاعدة الإحالة فيها

1307 - اعلم أن إزالة النجاسة في الشريعة تقع على ثلاثة أقسام : إزالة ، وإحالة ، وهما معاً ، ولكل قاعدة من هذه القواعد خاصية تمتاز بها ، أما الإزالة فبالماء في الثوب والجسد والمكان ، وأما الإحالة ففي الخمر تصير خلأً ، وأما هما معاً ففي الدباغ ، فإنه إزالة للفضلات المتنجسة التي تُوجِبُ العصر فيخرج ما في الجلود من ذلك ⁽²⁾ ، وأما الإحالة فلأن صفة الجلود تتغير عن هيئتها إلى هيئة أخرى .

1308 - أما الخواص فخاصية الإزالة : الماء الطهور ، والنية على الخلاف ، ووصول الغسل [إلى حد] ⁽³⁾ ينفصل الماء غير متغير ، وأن السبب الاستقذار ، وخاصية الإحالة : عدم النية ، والماء ، والاستقذار فلا تحتاج للماء ، بل قد توجد مع عدمه وقد يلقى في الخمر ماءً ؛ فيكون ذلك سبباً لإحالتها للخلية غير أن الماء غير محتاج إليه في الإحالة ، ويحتاج إليه في الإزالة ، وأما النية فمانعة من تطهيرها على الخلاف في القصد إلى تحليل الخمر ، والمذهب أن القصد مانع وليس شرطاً إجماعاً وهو شرط في الإزالة على الخلاف ، وحيث قال الفقهاء في كتبهم : النية شرط في إزالة النجاسة ، إنما يريدون أخذ أقسامها وهي الإزالة ، [ومن خواصها : عدم الاستقذار ، بل سبب تنجيسها طلب إبعادها فهذه ثلاث خواص للإحالة تمتاز بها عن الإزالة] ⁽⁴⁾ ، وأما الصورة التي يجتمعان فيها وهو الدباغ فمن خواصه عدم اشتراط الماء ، وعدم اشتراط النية إجماعاً ، وليس القصد مانعاً إجماعاً ، بخلاف الإحالة المنفردة ، والاستقذار ، والاستخبات سبب التنجيس لأجل ما فيها من [النجاسة] ⁽⁵⁾ ، فخواصها أيضاً ثلاثة ، فهذه خواص هذين القواعد ، وبها يحصل الفرق بينهما ، وقد وقّع في هذه القواعد والفرق بينها قاعدة تعرف

(1) في (ص) : [النجاسات] .

(2) هذا على المذهب القائل بأن الدباغ مُطَهَّرٌ للجلود ، وهو قول الشافعي ، وعند المالكية الجلد من حي ، أو ميت نجس ، ولو دبغ ، فلا يُصَلَّى به أو عليه لنجاسته ، وما ورد من نحوه عليه الصلاة والسلام : « أيما إهاب - أي جلد - دبغ ، فقد طهر » فمحمول عند المالكية على الطهارة اللغوية لا الشرعية في مشهور المذهب ، وبعض أهل المذهب حمّله على الطهارة الشرعية حملاً لألفاظ الشارع على الحقائق الشرعية . انظر الشرح الصغير 51/1 .

(3) في (ط) : [حدا] .

(4) ساقطة من (ص) واستدركت في الهامش .

(5) في (ص) : [الإزالة] .

بجمع الفرق ، وهو أن المعنى الواحد يُوجِبُ الضدين المتنافيين ، وهذا النوع قليل في الشريعة ، وفيها مسائل (1) .

1309 - أحدها : هذه المسألة ؛ فإن القصدَ مناسبٌ للتطهير فاشترطه من اشتراط المناسب في الإزالة وجعله مانعاً في الإحالة سداً للذريعة ؛ فإنه إذا جَوَّزْنَا القصدَ للتخليلِ جَوَّزْنَا إبقاءها في الملك ، ففي ذلك الزمان ربما انبعثت الدواعي لشربها ، فمنع من القصد لتخليها سداً للذريعة فصار القصد يقتضي هاهنا المنع ، وفي الإزالة الإباحة في الصلاة بذلك الثوب المزال عنه النجاسة ، وقد رُتِبَ على المعنى الواحد الضدان ، وهما : المنع والإباحة فناسب الضدين ، وهذا هو المسمّى عند الأصوليين بجمع الفرق أي جمع المتفرقات (2) من الأضداد .

1310 - (المثال الثاني) : لجمع الفرق قال العلماء : ترد تصرفات السفه [في حالة الحياة] (3) صوتاً لِمَالِهِ على المصلحة لئلا يضيع ماله بتصرفات زِدِّيَّة ، فصونُ ماله على مصالحه ، هو سببُ ردِّ تصرفاته ، وتُنَقَّدُ تصرفاته في الوصايا عند الموت صوتاً لِمَالِهِ على مصالحه ، فإننا لو رددنا وصاياه لأخذ ماله وأَرَثَهُ ولم يَخْصُلْ لَهُ من ماله مصلحة ، فصونُ ماله على مصالحه اقتضى ردِّ تصرفاته حال الحياة وتنفيذ تصرفاته عند الممات ، فقد ناسب الوصفُ الواحدُ الضدين المتنافيين وترتبا عليه في الشريعة ، وهذا هو جَمْعُ الفرق أيضاً ؛ لأنه يجمعُ المتفرقات من الأضداد .

1311 - (المثال الثالث) : الجهالةُ مانعةٌ من عقد البيع والإجارة ونحوهما ، وهي شرطٌ في الجمالية والعارية والقراض فلا يجوزُ إلى يوم معلوم ؛ لأن المطلوب قد لا يَخْصُلُ في ذلك الأجل ، فاقترضت مصلحة هذه العقود أن يكونَ الأجلُ مجهولاً ، ولذلك لا يَجُوزُ أن يُخَدَّدَ لحياطة الثوب وغيره من الإجازات يوماً معلوماً ؛ لأنه يُوجِبُ الغررَ وتَقَوُّثُ المصلحة ، بل المصلحة تقتضي بقاء الأجل مجهولاً .

1312 - (المثال الرابع) : الأنوثةُ اقتضى ضَعْفُهَا التَّأَخُّرَ عَنِ الولايات ، واقتضى ضَعْفُهَا ولايةَ الحضانية ، والتَّقْدِيمَ فِيهَا على الذكور (4) ، فقد اقتضت الضدين كما اقتضته الجهالة .

(1) في (ط) : [مثل] . (2) في (ص) : [المتفرقات] .

(3) ساقطة من (ص) .

(4) قال البقوري : قلت : ليس ضعفها أوجب تقدمها قط ، بل الضعف موجب للتأخر أبداً ، وما تقدمت في الحضانية إلا أنها في ولاية الأولاد أقوى من الرجل . انظر : ترتيب الفروق واختصارها (371/1) .

1313 - (المثال الخامس) : قَرَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اقْتَضَى تَعْظِيمُهَا بَدَلَ الْمَالِ لِلْأَقَارِبِ ،
والمبادرة إلى سدِّ الخَلَاثِ فِي حَقِّهِمْ ، واقْتَضَى مَنَعُ الْمَالِ مِنْهُمْ فِي الزَّكَاةِ ، فَقَدْ تَرْتَبَ
عَلَيْهَا الْبَدَلُ وَالْمَنَعُ وَهُمَا ضِدَانِ ، وَإِنَّمَا قُلْتُ هَذِهِ النِّظَائِرُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُنَاسَبِ أَنْ
يُتَنَافَى ضِدُّ مَا يُتَنَاسَبُ .

الفرق الحادي والثمانون

بين قاعدة الرخصة وبين قاعدة إزالة النجاسة

1314 - وذلك أن جماعة من العلماء قالوا : إزالة النجاسة رخصة بسبب أن السبب في تنجيس الطاهر ملاقاته للنجس إجماعاً ؛ فإذا صببنا الماء على النجاسة لثريتها من الإبريق مثلاً فالجزء الواصل إلى النجاسة المتصل بها تنجس لملاقاة النجاسة كما تقدم حكاية الإجماع في القاعدة ، وإذا تنجس الجزء الملاقي للنجاسة تنجس ذلك الجزء الحر⁽¹⁾ الذي يليه ، وتنجس الجزء الثاني للثالث ، والثالث للرابع ، والرابع للخامس ، وكذلك حتى يتنجس الماء الذي داخل الإبريق ، بل ينجس ماء البحر المالح إذا وضعنا النجاسة في طرفيه ، والسر في ذلك كله ملاقاته للنجس للطاهر ، وحيث قضى الشرع بأن النجاسة تزول ، وأن الماء لم يفقد مطلقاً كان ذلك على خلاف هذه القاعدة ، فكان رخصة من صاحب الشرع ، وهذا كلام متين قوي لم أر أحداً تعرض للجواب عنه .

1315 - والجواب عنه : أن إزالة النجاسة ليس من باب الرخصة ، وذلك أن الله تعالى لم يقض على الأعيان بأنها نجسة ولا مُتَنَجِّسَةٌ بمجرد كونها جواهر ، ولا أجساماً إجماعاً بل لأجل أعراض خاصة قامت بتلك الأجسام من لون خاص وكيفية خاصة معلومة في العادة ، فإذا انتفت تلك الكيفية وتلك الأعراض انتفى الحكم لانتفاء موجب⁽²⁾ ، وانتفاء الحكم الشرعي لانتفاء سببه ليس من باب الرخص إجماعاً ، وعلى هذه القاعدة يطول السؤال بسبب أننا نعلم بالضرورة أن الأعراض الخاصة والكيفية الخاصة اللتين⁽³⁾ قضى صاحب⁽⁴⁾ الشرع لأجلها بالتنجيس ليسا مؤجودين في جميع أجزاء ماء الإبريق ولا في

(1) ساقطة من (ط) .

(2) قال القوي : قلت : ذكر شهاب الدين رحمه الله الفرق بين النجاسة في الباطن من الحيوان ، وبين ما يرد على الباطن رأيت إلحاقه بهذه القاعدة أولى فأقول : الفرق بين ما ينشأ في باطن الحيوانات من النجاسات ، وبين ما ورد عليه من النجاسات أن الذي نشأ فيه أصله الطهارة فاستصحب ، والوارد قضى عليه بالنجاسة قبل أن يرد فكان الأصل فيه النجاسة فاستصحب ، فاستصحب الحكم فيهما أوجب الحكمين المختلفين ، وسواء في هذا ، الدم ، والبلغم ، والسوداء ، والصفراء ، وسائر الأتفال ، والفضلات المائعات ، وإنما يقع التنجيس بعد الانفصال ، ويقع عند مالك في بعضها لا في الكل ، إذا الصفراء والبلغم ليسا بنجسين عنده بخلاف الدم ، والسوداء ، والأتفال ، والبول ، وفي العرق إن كان عن نجس قولان ، والله الموفق للصواب . انظر : ترتيب الفروق واختصارها (372/1) .

(3) كذا في المطبوعة ، وفي هامشها قال مصححوها : الأوجه اللذين .

(4) ساقطة من (ط) .

جميع أجزاء ماء البحر إذا وَضَعْنَا النجاسة في طرفه ، بل الأجزاء البعيدة ⁽¹⁾ من محل النجاسة ليس فيها شيء من ذلك قطعاً ، فلا يكون القضاء بتطهير الأجزاء البعيدة رخصة بل قضاء بالحكم لانتفاء سببه وليس هو من باب الرخص ، وكذلك إذا توالى الصب والغسل على الثوب المتنجس فقطع بعدم تلك الصفات الموجبة لكون العين نجسة ، أو متنجسة ، فوجب أن يزول حكم التنجيس لزوال سببه كما يزول وجوب الزكاة لعدم التصاب ، يزول وجوب الصوم في رمضان لزوال رمضان ، وغير ذلك من الأحكام في الشريعة التي لا يُسمى شيء منها رخصة ، فكذلك هاهنا ، فظهر أن ما قالوه من أن إزالة النجاسة من باب الرخص لا حقيقة له ، بل هي من باب العزائم على وفق القواعد لا على خلافها .

(1) في ص ، ط [بعيدة] .

الفرق الثاني والثمانون

بين قاعدة إزالة الوضوء للجنابة بالنسبة إلى النوم خاصة

وبين قاعدة إزالة الحدث عن الرجل خاصة بالنسبة إلى الخف

1316 - اعلم أنه قد وقع في مذهب مالك رحمته الله وفي غيره من المذاهب فتاوى مُشكِكة في الأحداث وأحكامها ، وقد وَرَدَ الحديث الصحيح في الجنب يُريدُ النومُ أنه يَتَوَضَّأُ للنوم خاصة ، لا للصلاة وَلَا يَغْتَرِهَا ⁽¹⁾ فَقَالَ الْفُقَهَاءُ : هَذَا وَضُوءٌ يرفعُ حَدَثَ الجنابة بالنسبة إلى النوم خاصة ، فهذا حدثٌ قد ارتفع بالنسبة إلى شيء خاص ، وهذا وضوءٌ لَا يُزيلُهُ الحدثُ الأصغرُ ؛ لأنه لم يَجْعَلْ رافعا للحدث الأصغر ، وإنما يُزيلُهُ الحدثُ الأكبرُ ، وَهُوَ الجنابة فقط ، فهذه قاعدة مقررّة [في الحدث] ⁽²⁾ في المذهب ويُلقَوْنَ هَذَا الْوَضُوءَ لُغْزًا عَلَى الطَّلِبَةِ فيقولون : هل تَعْلَمُونَ وَضُوءًا لَا يُزيلُهُ الْبَوْلُ ونحوه ؟ فَيَشْكِلُ ذلك على الْمُسْتَوِلِ ، ويريدون هذا الوضوء ، هذه قاعدة قد تقررت ، ثم قالوا : إذا غَسَلَ إحدى رجليه ثم أَدَخَلَهَا في الْخَفِّ قبل غَسْلِ الأخرى هل يَجُوزُ له أن يَمْسَحَ عَلَى هَذَا الْخَفِّ ؟ قولان مبنيان على أن الْحَدَثَ هل يَزْتَفِعُ عَنْ كُلِّ غُضُوٍّ عَلَى حَيَالِهِ ، أَوْ لَا يَزْتَفِعُ إِلَّا بعد غَسْلِ الْجَمِيعِ ؟ فعلى القول الأول يجوزُ له المسحُ على هذا الخف ؛ لأنه لَيْسَ بعد رَفْعِ الْحَدَثِ عَنْ مَحَلِّهِ ، وعلى القول الآخر لا يجوزُ له المسحُ ، ففيل لهم : إن الحدثُ له معنيان .

1317 - أحدهما : الأسبابُ الموجبةُ له كَالْخَارِجِ من السبيلين ونحوه ، فيقال : أَدْعَى إِذَا وَجَدَ مِنْهُ شَيْءٌ من ذلك ، وكذلك يقول الفقهاء : النومُ هل هو حَدَثٌ أو سَبَبٌ للحدث ؟ قولان ، والخارجُ من السبيلين على وجه العادة حَدَثٌ قولًا واحدًا .

1318 - وثانيهما : المنعُ المرتبُ على هذه الأسباب يُسَمَّى حَدَثًا وهو حُكْمٌ شرعيٌّ يَزِجُّ إلى التحريم الخاص بالإقدام على الصلوات ونحوها ، فهذا المنع يُسَمَّى حَدَثًا أيضًا وهو الذي يقول الفقهاء فيه : إن الْمُتَطَهَّرَ [يَنْتَوِي رَفْعَ الْحَدَثِ أَي] ⁽³⁾ يَنْتَوِي بِفِعْلِهِ ارتفاعَ ذلك المنع ، والمنعُ قابلٌ للرفع كما يرتفع تحريمُ الأجنبيّة بالعقدِ عليها ، وتحريمُ المطلقة

(1) أخرجه : البخاري . ك . الفسل (279) ، و مسلم . كتاب (الحيض) (460) ، و النسائي كتاب الطهارة (255) ، وابن ماجه كتاب (الطهارة) (577) . و أبو داود . ك . الطهارة (192) .

(2) ، (3) زيادة من (ط) .

بالرجعة ، وتحريم الميتة بالاضطرار ، وأما رفع تلك الفضلات الخارجة من السيلين بالوضوء فمتعذر بالضرورة ، ولما أجمع الناس على أن الحدث يرتفع بالطهارة دل على أنه المنع من الإقدام على الصلاة ، وَمَسَّ الْمُصْحَفِ ، ونحو ذلك فتحذر حينئذ أن الحدث له معنيان : الأسباب الموجبة ، والمنع المرتب عليها ، وإذا كان كذلك فقولهم : إن الحدث يرتفع عن كل عضو على حياله مشكل بسبب أن هذا المنع يتعلق بالمكلف لا بالعضو ، فالمكلف هو الممنوع من الصلاة ، لا أن العضو هو الممنوع من الصلاة ، والمنع في حق المكلف باقي ، ولو غسل جميع الأعضاء إلا لمعة واحدة ، فقولهم : الحدث يرتفع عن العضو بانفراده غير معقول ، وإنما كان ⁽¹⁾ يُعْقَلُ أن لو كَانَ ذَلِكَ العضو ممنوعاً في نفسه من الصلاة فأذن له وَحْدَهُ دُونَ غيره من الأعضاء ، فحينئذ نقول : إن الحدث ارتفع عنه وحده ، لكن الممنوع هو المكلف ، والمنع باقي ، ولم يتغير حُكْمُ ، فالقول بأن الحدث يرتفع عن كل عضو بانفراده غير معقول ، وتخريج مسألة الخف على هذه القاعدة لا يصح .

1319 - فإن قلت : لم لا يجوز أن يكون غسل الرجل [يَرْفَعُ الْمَنَعَ] ⁽²⁾ عن المكلف باعتبار لبس الخف خاصة ويبقى المكلف ممنوعاً من الصلاة كما قلنا في الوضوء يرفع الجنباء باعتبار النوم خاصة ويبقى المكلف ممنوعاً من الصلاة فتكون هذه القاعدة مثل هذه القاعدة سواء ويندفع الإشكال عن هذه المقالة ؟

1320 - قلت : هذا الجواب لا يصح ؛ لأن قولهم : الحدث يرتفع عن عضو وحده لم يُخَصَّصُوا به الرَّجُلَ ، بل عمومه في جميع الأعضاء ، واتفقنا على أن غسل الوجه لا يَرْفَعُ الحدث باعتبار خُفٍّ وَلَا غَيْرِهِ ، وكذا اليدين والرأس لا يرفع الحدث باعتبار شيء مِنْهَا ⁽³⁾ ، ولا المكلف يُبَاحُ له الصلاة به وحده ، فصارت هذه المقالة غير معقولة ، ولأن الوضوء إنما قلنا إنه يرفع الجنباء باعتبار النوم خاصة لورود النص فيه ، وفي رفع الحدث عن كل عضو وحده ليس فيه نص ولا قياس ، فإن هذه الأمور تعبدية ، وقد غُلِّلَ الوضوء هناك بأمور كلها باطلة والظاهر أنه تعبد ، ومع التعبد لا يصح القياس ، ولو صحت تلك المعاني فليست موجودة في كل عضو وحده ، فإن مسح الرأس وحده ليس ⁽⁴⁾ من جملة الوضوء حَتَّى يَصِحَّ القياس عليه ، فظهر أن القول برفع الحدث عن كل عضو بانفراده قول باطل ، وإنما يَصِحُّ أن لو ثبتت الإباحة عقيبها ، لكن المنع باقي


(1) ساقطة من (ط) .

(2) في (ط) : (يرتفع المنع به) .

(3) زيادة من هامش المطبوعة .

(4) ساقطة من (ص) .

إجماعاً ، فالحدث باقٍ ، وينبغي أن يعلم أن قولنا : إن الحدث يرتفع عن كل عضو وحده قولٌ باطل ، وأنَّ القول بثبوت الحدث في الأعضاء وفي كل عضو وحده أيضاً ⁽¹⁾ قولٌ باطل ؛ لأنَّ الحدث هو المنع الشرعي عن ملابسة الصلاة ، والعضو ليس ممنوعاً من الصلاة ، إنما الممنوع هو المكلف فلا معنى لثبوت المنع على العضو وحده ؛ وهذا يؤكد أن الحدث لا يرتفع عن العضو وحده ، لأنَّ الارتفاع عنه فرعُ الثبوت فيه فما لا منع فيه كيف يُتصوَّرُ رفعُ المنع منه وهذا ضروري ، وهو يُوضَّحُ عندك بطلان تلك المقالة برفع الحدث عن العضو وحده ، وأنها مقالةٌ باطلةٌ ، ويتضح لك أيضاً أن الوضوء إنما رُفِعَ الجنابةُ هنالك باعتبار النوم عن المكلف لا عن أعضاء الوضوء ، ويستفاد من هذا البحث أيضاً بطلان قولهم : إن التيمم لا يرفع الحدث وهو عكسُ المسألة الأولى بسبب أن الحدث هو المنع الشرعي من الصلاة ، وهذا الحدث الذي هو المنع متعلِّقٌ بالمكلف وهو بالتيمم قد أبيحت له الصلاة إجماعاً وارتفع المنع إجماعاً ؛ لأنه لا منع مع الإباحة ، فإنهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان وإذا كانت الإباحة ثابتة قطعاً ، والمنع مرتفع قطعاً كان التيمم رافعاً للحدث قطعاً ، فالقول بأنه لا يرفع الحدث باطل قطعاً .

1321 - فإن قلت : يدل على أنه لا يَرَفَعُ الحدث النصُّ والمعقول ، أما النصُّ فقولُه ﷺ لحسان ⁽²⁾ [] ⁽³⁾ لما تيمم وصلى بالناس : « أصليت بأصحابك وأنت جنب » ⁽⁴⁾ فسماه جنباً مع التيمم ، ولا نعني بعدم رفع الحدث إلا الجنابة ونحوها ، وأما المعقولُ فلأنه يجب عليه استعمالُ الماء في غسل الجنابة إذا وجد الماء ، فلو كان الحدث ارتفع لكانت الجنابةُ ارتفعت بالتيمم ولما احتاج للغسل عند وجود الماء ، فهذا ظاهر في بقاء الحدث وصحة القول به ، ثم هذه المقالة قال بها أكثرُ الفقهاء ، والقائلون بأنه يَرَفَعُ الحدث قليلون جداً ، والحق لا يفوت الجمهور غالباً .

(1) زيادة من (ط) .

(2) هو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري ، الصحابي ، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وكان يقطن المدينة ، ومدح الغسانيين وملوك الحيرة قبل الإسلام ، وهو سيد الشعراء المؤمنين ، المؤيد بروح القدس ، أبو الوليد ، ويقال أبو الحسام الأنصاري الخزرجي المدني ، ابن الفرقة . شاعر رسول الله ﷺ وصاحبه . حدث عنه : ابنه عبد الرحمن ، والبراء بن عازب ، وسعيد بن المسيب وغيرهم ، قال ابن سعد : عاش ستين سنة في الجاهلية وستين في الإسلام . قال ابن إسحاق : توفي حسان سنة أربع وخمسين ، وأما الهيثم بن عدي ، والمدايني فقال : توفي سنة أربعين . سير أعلام النبلاء 4/129 - 136 .

(3) ساقطة من (ط) . (4) أخرجه : أبو داود . كتاب الطهارة (124) .

1322 - قلت : الجواب عن الأول أن قوله عليه السلام خَرَجَ مَخْرَجَ الاستفهام لاستطلاع ما عند المسئول من الفقه في التيمم وبماذا يجب فيظهر فقهه لرسول الله ﷺ « كما سأل معاذًا ⁽¹⁾ لما بعثه عليه السلام إلى اليمن بم تحكم ؟ فقال : بكتاب الله تعالى » ⁽²⁾ الحديث إلى آخره ، لا أنه عليه السلام أصدر هذا الكلام مصدر الخبر الجازم حتى يُلْزَمَ الحجة منه ، ولو كان قد خرج مَخْرَجَ الخبر لوجب تأويله وحمله على المجاز ؛ لأن ما ذكرناه نكتة عقلية قطعية ، فمتى عارضها نصٌ وَجِبَ تأويله ، هذا هو قاعدة تعارض القطعيات مع الألفاظ .

1323 - وعن الثاني : أن وجوب استعمال الماء عند وجوده ليس مُتَقَفًا عليه فلنا منعه على ذلك القول . سلمناه ، لكننا نقول : التَّيَمُّمُ يَزْفَعُ الحدثَ ارتفاعًا مُعَيَّنًا بأحد ثلاثة أشياء ؛ إما طريان الحدث بأن يطلأ امرأته أو يباشر حدثًا من الأحداث أو يفرغ من الصلاة الواحدة وتوابعها من النوافل فيصير محدثًا حينئذ ممنوعًا من الصلاة ، أو يجد الماء فيصير محدثًا عند وجود الماء ويكون الحكم ثابتًا إلى آخر غايات كثيرة أو قليلة فهو معقول ؛ وأما ثبوت المنع مع الإباحة واجتماع الضدين فغير معقول ، وإذا تعارض المستحيل ، والممكن وجب العدول إلى القول بما هو ممكن ، وقد رفع استعمال الماء الحدث إلى غاية وهي طريان الحدث فجاز أن يزفع التيمم الحدث إلى غايات ، وكذلك نقول : الأجنبية ممنوعة محرمة ، والعقد عليها رافع لهذا المنع ارتفاعًا مُعَيَّنًا بغايات أحدها الطلاق ، وثانيها الحيض ، وثالثها الصوم ، ورابعها الإحرام ، وخامسها الظهار ، فقد وجدنا المنع يرتفع ارتفاعًا مُعَيَّنًا بغايات فكذلك ها هنا يرتفع الحدث مُعَيَّنًا [بإحدى] ⁽³⁾ ثلاث غايات وهذا أمر معقول وواقع في الشريعة وما ذكرتموه مستحيل فأين أحدهما من الآخر .

(1) هو معاذ بن جبل بن أوس بن عائذ بن عدي ، السيد الإمام أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي المدني البصري ، شهد العقبة شابًا ، روى عنه ابن عمر وابن عباس وجابر وأنس بن مالك ، عنه رسول الله ﷺ من الأربعة الذين يؤخذ منهم القرآن ، وقال عنه أيضًا : « أعلم أمتي بالحلال والحرام معاذ بن جبل » بعثه رسوله الله إلى اليمن وخرج يوصيه وهو راكب ورسول الله يمشي تحت راحلته ، فلما فرغ قال : يا معاذ إنك عسى أن لا تلقاني بعد عامي هذا ، ولعلك تمر بمسجدي وقبري فيكي معاذ خشعا لفراق رسول الله ، قال : « لا تيك يا معاذ ، أو إن البكاء من الشيطان » توفي ﷺ سنة سبع عشرة وقال المدائني وجماعة : سنة سبع أو ثمان عشرة وقال ابن إسحاق والفلاس : سنة ثمان عشرة ، وقال أبو عمر الضبير : وهو ابن ثمان وثلاثين سنة . انظر : سير أعلام النبلاء 278/3 - 290 ، شذرات الذهب 29/1 ، 30 .

(2) أخرجه : أبو داود . كتاب . الأفضية . ب . اجتهاد الرأي في القضاء (3592) ، الدارمي . المقدمة (20) . والحديث بلفظ « تقضي » وليس « تحكم » .

(3) في ص ، ط (بأحد) والصواب ما أثبتناه نقلًا عن هامش المطبوعة .

1324 - وعن الثالث : إن كون الجمهور على شيء (لا) ⁽¹⁾ يقتضي القطع بصحته بل القطع إنما يحصل في الإجماع لأن مجموع الأمة معصوم أما جمهورهم فلا ، فالظاهر أن الحق معهم والظاهر إذا عارضه القطع قطعنا بطلان ذلك الظهور وهاهنا كذلك لأن اجتماع الضدين مستحيل مقطوع به فيندفع به الظهور الناشئ عن قول الجمهور ، فظهر لك بهذه المباحث بطلان هذين القولين ، وظهر الفرق بين قاعدة رفع الوضوء للجنابة باعتبار النوم ، وقاعدة رفع غسل الرجل للحدث باعتبار لبس الخف .

(1) ساقطة من (ط) .

الفرق الثالث والثمانون

بين قاعدة الماء المطلق وبين قاعدة الماء المستعمل لا

يجوز استعماله أو يكره على الخلاف

1325 - اعلم أن الماء المطلق هو الباقي على أصل خَلْقِهِ أو تَغْيِيرٍ بما هو ضروري له (1) كالجاري على الكبريت وغيره مما يلزم الماء في مَقَرِّهِ ، وكان الأصل في هذا القسم أن لا يُسَمَّى مطلقاً ؛ لأنه قد تَقَيَّدَ بإضافة عَيْنٍ أخرى إليه ، لكنه استثنِيَ للضرورة فَجُعِلَ مطلقاً توسعةً على المكلف ، واختير هذا اللفظ لهذا الماء - وهو قولنا مطلق - ؛ لأنَّ اللفظ يُفْرَدُ فيه إذا تَخَيَّرَ عنه فيقال : ماءً ، وشربت ماءً ، وهذا ماءً ، وخلق الله الماء رحمةً للعالمين ، ونحو ذلك من العبارات ، فأما غيره فلا يُفْرَدُ اللفظ فيه ، بل يُقَالُ : ماءُ الورد ، وماءُ الرياحين ، وماءُ البطيخ ، ونحو ذلك (2) ، فلا يَذْكُرُ اللفظ إلا مقيداً بإضافة ، أو معنى آخر ، وأما في هذا الماء فيُقْتَصَرُ على لفظ مفرد مُطلقٍ غير مقيد ، وإن وَقَعَت الإضافة فيه كقولنا ماء البحر ، وماء البئر ، ونحوهما ؛ فهي غير محتاج إليها ، بخلاف ماء الورد ونحوه لأبَدٍ من ذلك القيد وتلك الإضافة ، فمن هاهنا حصل الفرق من جهة التعيين واللزوم وعدمه ، أما جواز الإطلاقي من حيث الجملة فمسترك فيه بين البابين ، فهذا هو ضابط المطلق ، فأما الماء المستعمل فهو الذي أُدِّيَتْ بِهِ طهارة وانفصل عن الأعضاء (3) ؛ لأن الماء مادام في الأعضاء فلا خلاف أنه طهورٌ مطلقٌ ما دام متردداً ؛ فإذا انفصل عن العضو اختلف فيه هل هو ضالِحٌ للتطهير أم لا ؟ وهل هو نَجِسٌ أم لا ؟ وهل يَنْجُسُ الثوب إذا لاقاه أم لا ؟ هذا أقوالٌ للحنفية ولغيرها ، واختلف القائلون بخروجه عن صلاحيته للتطهير هل ذلك مُعَلَّلٌ بإزالة المانع أو بأنه أُدِّيَتْ بِهِ قُرْبَةً ؟ ويتخرج على القولين مسائل .

1326 - فإن قلنا : إن العلة لإزالة المانع لم يندرج في الماء المستعمل الغسل في المرة الثانية والثالثة في الوضوء إذا نوى في الأولى الوجوب ، ولا الماء المستعمل في تجديد الوضوء

(1) الماء المطلق هو ما صدق عليه اسم ماء بلا قيد . انظر : الشرح الصغير (29/1) .

(2) ما لا يصدق عليه اسم الماء إلا بالقيد كماء الورد ، وماء الزهر ، وماء البطيخ ، ونحوها ، فهذه الأشياء ليست من الماء المطلق فلا يصح التطهير بها ، بخلاف ماء البحر ، وماء المطر ، والآبار فإنه يصح إطلاق الماء عليها من غير قيد فيصح التطهير بها . انظر : الشرح الصغير (29/1) .

(3) المراد بالماء المستعمل في حدث هو ما تقاطر من الأعضاء ، أو غسلت فيه ، وحكم استعماله الكراهة عند المالكية . انظر : الشرح الصغير (39/1) .

ونحو ذلك مما لا يزيل المانع ويندرج فيه الماء المستعمل في غسل الذمية ؛ لأنه أزال المانع من الوطء .

1327 - وإن قلنا : إن سبب ذلك كونه أُدِّيَتْ بِهِ قربةً اندرج فيه الماء المستعمل في المرة الثانية والثالثة وفي تجديد الوضوء ، ولا يندرج الماء المستعمل في غسل الذمية ؛ لأنه لم تَحْصُلْ بِهِ قربةٌ عكس ما تقدم ، وللقائلين بالمنع وخروجه عن كونه صالحاً للتطهير مَذَارِكُ أَحْسَنُهَا : أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ [الفرقان : 48] ، وقوله تَعَالَى : ﴿ لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ﴾ [الأنفال : 11] مطلق في التطهير لا عام في بل عام في المكلفين ، فإذا قَالَ السَّيِّدُ لِعَبِيدِهِ : أَخْرِجْتُ هَذَا الثَّوبَ لِأَعْطِيَكُمْ بِهِ ، لا يدل ذلك على أنه يغطيهم به مراتٍ ولا مرتين ، بل يدل على أصل التغطية في جميعهم ، فإذا غطاهم به مرة حصل موجب اللفظ ، وكذلك ها هنا إذا تطهرنا بالماء مرة حصل موجب اللفظ فبقيت المرة الثانية فيه غير منطوقٍ بها فتبقى على الأصل غير معتبرة ، فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ عَدَمُ الْإِعْتِبَارِ فِي التَّطْهِيرِ وَغَيْرِهِ إِلَّا مَا وَرَدَتْ الشَّرِيعَةُ بِهِ ، وهذا وَجْهٌ قَوِيٌّ حَسَنٌ ومدرَكٌ جميل⁽¹⁾ ، واحتجوا مع هذا الوجه بقولهم : إنه ماء أديت به عبادة فلا تُؤَدَّى به عبادةٌ أخرى كالقربة في العتق ، وبقولهم : إنه ماء الذُّنُوبِ فيكون نجسًا ، وإنما قلنا : إنه ماء الذُّنُوبِ لِمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا تَوَضَّأَ الْمُؤْمِنُ فغسل يديه خرجت الخطايا من بين أنامله ، وإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من أطراف أذنيه »⁽²⁾ فدل ذلك على أن هذا الماء تخرج معه الذُّنُوبُ ، وإنما قلنا : إنه إذا كان ماء الذُّنُوبِ يكون نجسًا ؛ لأن الذُّنُوبَ مَمْنُوعٌ من ملابستها شرعًا ، والنجاسة هي منع شرعي ؛ فإذا حصل المنع حصلت النجاسة .

1328 - والجواب عن الأول : أنكم تُجَوِّزُونَ عِتْقَ الرِّقَةِ الْكَافِرَةِ فِي الْكُفَرَاتِ⁽³⁾ الواجبات ، ولو أعتق عبدًا كافرًا ذميًّا ثم خرج إلى أهل الحرب ناقضًا للعهد ثم غنمناه عَادَ رَقِيْقًا وَجَازَ عِتْقُهُ فِي الْوَاجِبِ مَرَّةً أُخْرَى عِنْدَكُمْ ، فما قسمتم عليه لا يتم على أصولكم . سلمنا صحة القياس لكنه مُعَارَضٌ بِأَنَّهُ عِيْنٌ أُدِّيَتْ بِهِ عِبَادَةٌ فَيَجُوزُ أَنْ تُؤَدَّى بِهِ

(1) قال البقوري : قلت : الأصل خلافه ، وهو الأظهر ؛ فإنه لما قضينا على الماء بمطلق التطهير فذلك حاصل له ، وثابت مع المرة الأولى ، وثابت له مع المرة الثانية ، والثالثة ، وهكذا غير زائل حتى يدل دليل على زوال ما ثبت له بذلك الإطلاق ، والله أعلم . انظر : ترتيب الفروق واختصارها (362/1) .

(2) أخرجه مسلم . كتاب . المسافرين (294) ، والنسائي كتاب . الطهارة (107) ، وأحمد 4/ 112 .

(3) زيادة من (ط) .

أخرى كالثوب في ستره الصلاة ، واستقبال الكعبة ، وكذلك المال في الزكاة لو اشتراه ممن انتقل إليه من الفقراء جاز أن يُخْرِجَهُ في الزكاة مرةً أخرى ، وكذلك السيف في الجهاد يُجَاهِدُ به مرارًا ، والفرس وغيره من آلات الحرب ، وكم من شيء في الشريعة تُؤدى به العبادات مرارًا كثيرةً نعارضكم به في هذا القياس .

1329 - وعن الثاني : أن الذنوب ليست أجراما توجب تنجيس الماء ، والنجاسة في الشرع إنما تكون في الأجرام عند اتصافها بأعراض أخرى ⁽¹⁾ ، وهذه ليست أجراما فلا تكون تُوجب التنجيس ، وأما قولهم : إن ملابسة الذنوب حرام فليس من هذا القبيل وإنما الذنوب التي تحرم ملابستها في الشريعة هي أفعال خاصة للمكلف اختيارية مكتسبة متعلقة بأشياء مخصوصة ، وأما هذه الذنوب فمعناها استحقاق المؤاخذه وذلك حكم من الله تعالى لا فعل للمكلف ، ومما يتعلق بالله تعالى ويختص به لا اختيار للمكلف فيه ولا كسب ، وحيث لا يُوصف بتحريم ولا تحليل ، فظهر أن هذا إيهام لا حقيقة له .

1330 - واحتجوا أيضًا بأن السلف ﷺ كانوا يباشرون الأسفار مع قلة الماء فيها ، ولم ينقل عن أحد منهم أنه جمع ماء طهارته ليستعمله بعد ذلك ، فكان ذلك إجماعًا على أن الماء المستعمل لا يَنْتَظَرُ به .

1331 - والجواب عنه : أن الغالب في ذلك الماء التغير لاسيما في زمن الصيف وشعث السفر فلا ينفصل إلا متغيرًا بالأعراق وغيرها ، والمتغير لا يَصْلُحُ للتطهير ، إنما النزاع في الماء المستعمل إذا لم يتغير أما هذا فمانع آخر غير كونه مُسْتَعْمَلًا ؛ فظهر الفرق بين الماء المستعمل والماء المطلق .

(1) في (ط) (آخر) .

الفرق الرابع والثمانون

بين قاعدة النجاسات في الباطن من الحيوان وبين قاعدة النجاسات

ترد على باطن الحيوان

1332 - اعلم أن باطنَ الحيوان مشتملٌ على رُطوباتٍ كالدم والمذي والمني والبول وغير ذلك من الرطوبات ، وكذلك أثقال الغذاء والأخلاط الأربعة وهي : الدم [المقدم] ⁽¹⁾ والصفراء والسوداء والبلغم ، وجميع ذلك في باطن الحيوان كله لا يُقضى عليه بنجاسة ، فمن حَمَلَ حيواناً في صلاته لا تَبْطُل صلاته ، فإذا انفصلت هذه الرطوبات والأثقال من باطن الحيوانات فحينئذ يُقْبَلُ أن يُقْضَى عَلَيْهَا بالنجاسة ، فالدم لم أر أحداً قضى عليه بالطهارة ، وأما البول والعذرة فهما نجسان من بني آدم وَمِنْ كُلِّ حيوانٍ يَخْرُجُ أَكْلُهُ ⁽²⁾ ، وأما مَا يُؤْكَلُ لِحُمَةِ فهما منه عند مالك طَاهِرَانِ ⁽³⁾ ، وعند الشافعي نَجَسَانِ ⁽⁴⁾ ، ومن الحيوان المَكْرُوه الأكلُ قيل : مكروهان كاللحم ، وقيل : نجسان تغليبا للاستقذار ، وأما الدم ، والسوداء فهما عند المالكية ، وغيرهم نجسان ⁽⁵⁾ ، والبلغم والصفراء عند المالكية طاهران من الآدمي ⁽⁶⁾ ، وغيره ،

(1) ساقطة من (ط) .

(2) عقد الدرر في الشرح الصغير فصلا عن الأعيان الطاهرة ، والأعيان النجسة ، فذكر في الأعيان النجسة الدم المسفوح الذي يسيل عند موجه من ذبح ، أو جرح ، أو فصد ، وذكر من الأعيان النجسة أيضا فضلة الآدمي من بول أو عذرة ، وفضلة غير مباح الأكل وهو محرم الأكل كالحمار ، أو مكروهة كالهر ، والسبع ... انظر : الشرح الصغير (53/1 ، 54) .

(3) من الطاهر : فضلة المباح من روث ، وبهر ، وبول ، وزيل دجاج ، وحمام ، وجميع الطيور ما لم يستعمل النجاسة ، فإن استعملها أكلاً أو شرباً ففضلته نجسة . انظر : الشرح الصغير (4/1) .

قال مالك رحمه الله : روث ما يؤكل لحمه طاهر لما روي أن الشبان من الصحابة في منازلهم في السفر كانوا يترامون بالجللة فلو كانت نجسة لم يمسوها ، وقال : لأنه وقود أهل المدينة يستعملونه استعمال الخطب . انظر : المبسوط للسرخسي (60/1 ، 61) . طبعة دار المعرفة - بيروت .

(4) الدم ، والبول ، والعذرة ، والروث ، والقيء ، هذه كلها نجسة من جميع الحيوانات مأكول اللحم ، وغيره . انظر : روضة الطالبين (16/1) .

(5) انظر : الأعيان النجسة . الشرح الصغير (53/1) .

(6) البلغم هو الذي يخرج من الصدر منعقد كالحطاط ، وكلذا ما يسقط من الدماغ من آدمي أو غيره . والصفراء ماء أصفر ملتحم يخرج من المعدة يشبه الصبغ الزعفراني ، وهما طاهران عند المالكية ، لأن المعدة عند المالكية طاهرة ، فما خرج منها طاهر ما لم يستحل إلى فساد كالقيء المتغير . انظر : الشرح الصغير (44/1) .

وأما المنى فنجس عند مالك ⁽¹⁾ ، وطاهر عند الشافعي ⁽²⁾ ، والمذي نجس عندهما ، وكذلك الودي ⁽³⁾ ، والمعدة طاهرة عند مالك نجسة عند الشافعي هذا حكم الحيوان ، وما في باطنه قبل انفصاله ، وأما ما حصل في باطنه من خارج من النجاسات بعد أن قضى عليه بالتنجيس فهو نجس وينجس ما ورد عليه من المعدة وغيرها ، فمن شرب خمرا ، أو أكل ميتة ، أو شرب بولا ، أو غيره من الأعيان النجسة بطلت صلاته ؛ لأنه ملابس في صلاته ما قضى الله عليه بالنجاسة ، وقولنا : ما في باطن الحيوان لا يقضى عليه بشيء ، إنما يريد العلماء بذلك الذي لم يقض عليه قبل ذلك بالتنجيس ، أما ما قضى عليه بالتنجيس قبل ذلك فلا فرق بينه في ظاهر الجسد ، وفي باطنه تبطل به الصلاة ، فإن حدث عنه عرق يختلف في نجاسة ذلك العرق بناء على الخلاف في رماد الميتة ونحوه من النجاسات التي طرأت عليها التغيرات والاستحالات ؛ فإذا صار غذاء ، وأجزاء من الأعضاء ، لحما وعظما وغيرهما من الأعضاء ؛ فقد صار طاهرا بعد الاستحالة ، فكذلك نقول في البقرة الجلالة والشاة ⁽⁴⁾ تشرب لبن خنزير ، ونحو ذلك ، إذا بعدت الاستحالة طهر كما أن الدم إذا صار ميتا ثم آدميا قضى بطهارته بعد الاستحالة ، وما طرح من الأغذية الطاهرة في معدة الحيوان كان طاهرا عند مالك حتى يتغير إلى صفة العذرة ، أو يختلط بنجاسة من عرق ينشر في باطن الجسد ونحوه ، وعند الشافعي [*كذلك*] ⁽⁵⁾ كل ما يصل إلى المعدة يتنجس بها ؛ لأنها عنده نجسة وعرض هاهنا قرع وهو جبن الروم فإنهم يعملونه بالأنفحة وهم لا يذكرون بل الأنفحة ميتة .

1333 - قال المالكية المحققون : هو نجس لذلك ، وقال بعض الفقهاء : هو طاهر ؛ لأن المعدة طاهرة ، واللبن الذي يشربه فيها طاهر ، فيكون الجبن طاهرا وهذا ليس بجيد ؛ لأن بالموت صار جرم المعدة نجسا فينجس اللبن الكائن فيه فيصير الجبن نجسا ، والذي

(1) المنى هو ما يخرج عند اللذة الكبرى عند الجماع ، ونحوه . وهو من الأعيان النجسة عند المالكية . انظر : الشرح الصغير (54/1) .

(2) قال النووي : « أما المنى فمني آدمي طاهر ، وقيل : فيه قولان . وقيل : القولان في منى المرأة خاصة ، والمذهب الأول [يعني مذهب الشافعية] . انظر : روضة الطالبين (17/1) .

(3) المذي : هو الماء الرقيق الخارج من الذكر ، أو فرج الأنثى عند الجماع . والودي هو ماء خائر يخرج من الذكر بلا لذة وكلاهما من الأعيان النجسة . انظر : الشرح الصغير (54/1 ، 55) .

(4) في (ص) : (وولد الشاة) .

(5) ساقطة من (ط) .

الفرق الرابع والثمانون : بين النجاسات في الباطن من الحيوان والنجاسات ترد على باطن الحيوان ————— 565

رأيت عليه فتاوى العلماء في العصر تحريمه ، وتنجيئته بقاءً على هذا ⁽¹⁾ .

1334 - إذا تقررت هذه المباحث فيكون ميز الفرق بين ما ينشأ في باطن الحيوان من النجاسات ، وبين ما ورد عليه من النجاسات ، أن الذي نشأ فيه أصله الطهارة فاستصحب والوارد قد قضي عليه بالنجاسة قبل أن يرد فكان الأصل فيه النجاسة فاستصحب ، فاستصحب الحال فيهما أوجب الحكمين المختلفين .

(1) ألف أبو الوليد الطرطوشي (ت 520 هـ) رسالة في تحريم الجبن الرومي بدأها بصور حالات ثلاث من الإباحة إلى التحريم .

الأولى : أن تكون الأنفح التي عقدت بها قد دُكِّي حيوانها على شرائط الإسلام ذبحاً في الحلق ، واللبة ثم عقدت في أنية جديدة لم يمسه الخمر ، ولا لحوم الخنازير ، ولا اللحوم غير المذكاة ، فإذا استيقن هذه الصورة فهو طاهر يجوز أكله وبيعه ، وشراؤه .

الثانية : أن يعقد بأنفح حيوان غير مذكى إما ميتة ، أو عقرت في غير الحلق ، واللبة ، أو ذبحها مجوسي ثم سلمت من سائر النجاسات ففي هذه الصورة اختلف العلماء فقال مالك ، والشافعي لا يجوز أكله ، وقال أبو حنيفة : يؤكل إلا ما عقد بأنفح الخنزير .

الثالثة : ما حدثه بها بعض من يدخل سفن الروم ، وبعض التراجمة الذين يخالطونهم ، ورجل له عقل ، ودين ... وقد ذكروا أن السفن عبي فيها الجبن ، ولحوم الخنازير .

وانتهى الطرطوشي إلى تحريم الجبن الرومي لعدم طهارته . انظر : رسالة تحريم الجبن الرومي ، وكتاب تحريم الغناء ، والسماع لأبي بكر محمد بن الوليد الطرطوشي تحقيق عبد المجيد زكي طبعة دار الغرب الإسلامي 1997 م .

الفرق الخامس والثمانون

بين قاعدة المندوب الذي لا يُقَدَّم على الواجب

وقاعدة المندوب الذي يُقَدَّم على الواجب

1335 - اعلم أن القاعدة ⁽¹⁾ والغالب أن الواجب يكون أفضل من المندوب ، وإليه الإشارة بقوله عليه السلام حكاية عن الله تعالى « ما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه ولا يزال العبد يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها » ⁽²⁾ الحديث في مُسْلِم ⁽³⁾ ، وغيره .

1336 - قد صرح الحديث بأن الواجب أفضل من غيره ومتى تعارض الواجب ، والمندوب قُدِّم الواجب على المندوب . وباعتبار هذه القاعدة ورد سؤال مُشْكِل وهو أن السنة وردت بالجمع بين الصلاتين للظلام والمطر والطين ، وهذا الجمع يلزم منه تقديم المندوب على الواجب وذلك أن الجماعة يُلْحَقُهُمْ ضررٌ بخروجهم من المسجد إلى بيوتهم وَعَوْدُهُمْ لصلاة العشاء ، وكذلك إذا قيلَ لهم : أقيموا في المسجد حتى يدخل وقت العشاء فَتَصَلُّوْهَا ⁽⁴⁾ ، وهذا الضرر يندفع بأحد أمرين إما بتفويت فضيلة الجماعة بأن يَخْرُجُوا الآن وَيُصَلُّوا في بيوتهم أَفْذَاذًا ⁽⁵⁾ ، وإما بأن يُصَلُّوا الآن الصلاتين على سبيل الجمع فتفوت مصلحة الوقت ، وتأخير الصلاة إلى وقتها واجب فضاغ الواجب بالجمع ، فلو حُفِظَ هذا الواجب ضاع المندوب الذي هو فضيلة الجماعة ، فقد تعارض واجب ومندوب في دفع هذه الضرورة عن المكلف ، فقُدِّم المندوب على الواجب فحصل ، وترك الواجب فذهب وهو خلاف القاعدة ⁽⁶⁾ ، والمعهود في الشريعة دُفِعَ

(1) في (ص) : [العادة] .

(2) أخرجه : البخاري الرقاق (38) ، أحمد (256/6) .

(3) الحديث لا يوجد في مسلم .

(4) في (ط) : [حتى تصلوها] .

(5) في (ص) : [أفرادا] .

(6) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله هنا ليس بصحيح ، فإن تأخير الصلاة إلى وقتها في الحال التي شرع فيها الجمع ، وتقديم الصلاة الثانية إلى وقت الأولى ليس بواجب أصلاً ، بل هو جائز ، والتقديم أولى لتحصيل فضل الجماعة ، فلم يضع واجب بالجمع ، ولا تعارض واجب ، ومندوب ، ولا قدم مندوب على واجب ، ولا خولفت في ذلك القاعدة ، وإنما حملة على ما قاله ذهاب وهمه إلى أن تأخير الصلاة إلى وقتها واجب على الإطلاق ، وليس الأمر كذلك ، بل تأخير الصلاة إلى وقتها ليس واجباً على الإطلاق بل هو واجب فيما عدا الحال التي شرع فيها الجمع ، فإنه ليس تأخيرها إلى وقتها من الواجب بل هو جائز . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (122/2) .

الفرق الخامس والثمانون : بين المندوب الذي لا يقدم على الواجب والذي يقدم عليه — 567

الضرر بترك الواجب إذا تعين طريقاً لدفع الضرر كالفطر في رَمَضَانَ⁽¹⁾ ، وترك ركعتين من الصلاة لدفع ضَرُورَةِ السفر⁽²⁾ وكذلك يُسْتَعْمَلُ المحَرَّم لدفع الضرر ، كأكل الميتة لدفع ضَرَرِ التلَف ، وتَسَاغُ الْعَصَةُ بشرب الخمر كذلك⁽³⁾ ، وذلك كله لتعين الواجب ، أو المحرم طريقاً لدفع الضرر أما إذا أمكن تحصيل الواجب أو دَرءُ⁽⁴⁾ المحرم مع دفع الضرر بأن يندفع بطريق آخر من المندوبات أو المكروهات لا يتعين ترك الواجب ولا فعل المحرم ، ولذلك لا يترك الغسل بالماء ولا القيام في الصلاة ولا السجود لدفع الضرر ، والألم ، والمرض إلا لتعينه طريقاً لدفع ذلك الضرر ، وهذا كله قياسٌ مُطَرَّدٌ ، وقد خُولِفَ هذا القياس بالجمع المتقدم ذكره وترك الواجب ، وفعل المندوب في دفع الضرر ، وكذلك الجمع بعرفة ترك فيه واجبان .

1337 - أحدهما : تأخير الصلاة لوقتها وهي العصر فتُقدَّم ، وتُصَلَّى مَعَ الظهْرِ مَعَ إِمْتِكَانِ الجمع [بين]⁽⁵⁾ تحصيل مصلحة الوقت ودفع الضرر .

1338 - ثانيهما : ترك الجمعة إذا جَاءَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ⁽⁶⁾ ويُصَلَّى الظهْر [أربعا]⁽⁷⁾ ، فترك الواجب أيضاً لا لدفع الضرر لأنه يندفع بالجمع بين العصر ، والجمعة كما يندفع بالجمع بين الظهر ، والعصر ، ولذلك لما حَجَّ هارون الرشيد⁽⁸⁾ ومعه أبو

(1) أبيح الفطر في رمضان للمريض والمسافر بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَنْبَاءِ آخَرٍ ﴾ .

(2) اتفق العلماء على جواز قصر الصلاة للمسافر إلا قول شاذ ، وهو قول عائشة ؓ وهو أن القصر لا يجوز إلا للخائف لقوله تعالى : ﴿ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَقُولَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ . انظر : بداية المجتهد (199/1) .

(3) أجاز الفقهاء للمعطشان أن يشرب الخمر إن كان منها رأي ، وللشَّرقِي أن يُزِيلَ شَرْقَةً يَمًا . انظر : بداية المجتهد (555/1) .

(4) في (ط) : [في] .

(5) اختلف العلماء في وجوب الجمعة بعرفة ، ومنى ، فقال مالك : لا تجب الجمعة بعرفة ، ولا بمنى إلا أيام الحج لا لأهل مكة ، ولا لغيرهم إلا أن يكون الإمام من أهل عرفة . انظر : بداية المجتهد (403/1 ، 404) .

(6) ساقطة من (ص) .

(7) هارون الرشيد : هو هارون بن المهدي محمد بن المنصور أبي جعفر عبد الله بن محمد الهاشمي العباسي ، استُخْلِفَ بعهد معقود بعد الهادي من أبيهما المهدي في سنة سبعين ومائة بعد الهادي . روى عن : أبيه ، وجده ، ومبارك بن فضالة ، وروى عنه : ابنه المأمون وغيره .

قال الذهبي : كان من أنبل الخلفاء ، وأحشم الملوك ، ذا حج وجهاد ، وغزو وشجاعة ورأي ، كان أبيض طويلاً ، وسيماً ، إلى الثمن ، ذا فصاحة ، وعلم ، وبصير بأعباء الخلافة ، وله نظر جيد في الفقه والأدب . =

يوسف (1) واجتمعاً بمالك في المدينة (2) على ساكنها أفضل [الصلاة و السلام] (3) وقع البحث في ذلك ، فقال أبو يوسف : إذا اجتمع الجمعة والظهر يوم عرفة قُدِّمَت الجمعة لأنها أفضل وواجبة قبل الظهر مع الإمكان ، قال له مالك : إن ذلك خلاف السنة ، فقال له أبو يوسف : من أين لك ذلك وأنه خلاف السنة ؟ فإنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بالناس ركعتين قبلهما حُطْبَةٌ ، وهذه هي صَلَاة الجمعة ، فقال له مالك : جَهَرَ فِيهِمَا أَوْ أَسْرَوْ ؟ فسكت أبو يوسف ، فظهرت الحجة لمالك - ﷺ أجمعين - بسبب الإشرار ، لأنَّ الجمعة جهريَّةٌ ، فلما صَلَّى ﷺ ركعتين سِرًّا ذلَّ ذلك على أنه صَلَّى الظهر [سفرًا] (4) وَتَرَكَ الجمعة ، والحطبة ليوم عرفة لَا لِيُؤْمِ الجمعة ؛ لأنَّ عرفة إنما حُطِبَتْهُ لتعليم الناس مناسك الحج كانت في يوم الجمعة أم لا ، والجواب عن الجمع وترك الجمعة بعرفة أيسرُ مِنَ الجوابِ عَنِ الجمع ليلة المطر ، أما الجوابُ عَنْ عَرَفَةَ ، وترك الجمعة فلأنَّ الغالبَ عَلَى الحجيج السفرُ ، وفرضُ المسافرِ الظهرَ دُونَ الجمعة ، فَجُعِلَ النادرُ تَبَعًا للغالبِ فَمَنْ هُوَ مُقِيمٌ بعرفة ، أو منزله قريبٌ من عرفة ، فَتَرَكَ الجمعة على هذا التقدير لَيْسَ تركَ الواجب ، وأما تركُ تأخير الصلاة إلى وقتها وَهِيَ العصرُ فلضرورة الحجاج في ذلك اليوم للإقبالِ عَلَى الدعاء والابتهاال والتقربِ اللائقِ [يومِ عرفة] (5) وهو يؤمُّ لا يكادُ يَحْضُرُ في العمرِ إلا مرةً بعدَ صُنْكِ الأسفارِ وَقَطْعِ البَرَاريِ والقِفَارِ وإنفاقِ الأموالِ

= قال أبو معاوية الضمير : ما ذكرت النبي ﷺ بين يدي الرشيد ، إلا قال : صلى الله على سيدي ، ورويت له حديثه « وددت أني أقاتل في سبيل الله فأقتل ، ثم أحى ثم أقتل » فبكى حتى انتحب ، توفي سنة 193 هـ . انظر : سير أعلام النبلاء 183/8 ، العبر 312/1 ، دول الإسلام 113/1 .

(1) أبو يوسف : هو القاضي أبو يوسف الإمام المجتهد ، العلامة المحدث ، قاضي القضاة أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حبش بن سعد بن بحير بن معاوية الأنصاري الكوفي . ولد أبو يوسف في سنة ثلاثة عشرة ومائة ، كان أبوه فقيرًا ، له حانوت صغير ، وكان أبو حنيفة يتعهد أبا يوسف بالدرهم مائة بعد مائة . يقال : إنه زُني يَتِيمًا ، فأسلمته أمه قصارًا ، وتوفي سنة 182 هـ .

ترجمته : سير أعلام النبلاء 707/7 ، الضعفاء 756/2 ، تذكرة الحفاظ 292/1 .

(2) هي مدينة رسول الله ﷺ ، وهي مقدار نصف مكة ، وهي في حرة سبخة الأرض ، ولها نخيل كثير ومياه ، وللمدينة سور ، والمسجد في نحو وسطها ، وقبر النبي ﷺ في شرقي المسجد ، وهو بيت مرتفع ليس بينه وبين سقف المسجد إلا فرجة ، وهو مسدود لا باب له ، وفيه قبر عمر ، وقبر أبي بكر ، والمنبر الذي كان يخطب عليه رسول الله ﷺ . معجم البلدان 97/5 - 104 .

(3) في (ص) : [السلام] (4) في (ط) : [سفرية] .

(5) في (ط) : [بعرفة] .

مِنَ الْأَقْطَارِ الْبَعِيدَةِ ، وَالْأَوْطَانِ النَّائِيَةِ ، فَنَاسَبَ أَنْ يُقَدَّمَ هَذَا عَلَى مَصْلَحَةِ وَقْتِ الْعَصْرِ ، وَيَكُونُ هَذَا ضَرُورًا يُوجِبُ التَّقْدِيمَ ، كَمَا يُوجِبُ فَوَاتُ الزَّمَانِ التَّقْدِيمَ فِي حَقِّ الْمَسَافِرِ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، بَلْ هَذَا أَعْظَمُ مِنْ فَوَاتِ الزَّمَانِ ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ لَا يُسَافِرَ أَوْ يُسَافِرَ مَعَ رُقْفَةٍ مُوَافِقِينَ عَلَى النَّزُولِ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ فَهُوَ ضَرُورٌ يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ الْجَمْلَةُ ، أَمَّا مَصَالِحُ الْحَجِّ فَأَمْرٌ لَازِمٌ لِلْعَبْدِ وَلَا خُرُوجَ لَهُ عَنْهَا وَلَا يُمَكِّنُ الْعُدُولُ [عنها] ⁽¹⁾ إِلَى غَيْرِهَا ، فَهَذَا جَوَابٌ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِي جَمْعِ عَرَفَةَ دُونَ جَمْعِ لَيْلَةِ الْمَطَرِ ، وَأَمَّا جَمْعُ الْمَسَافِرِ وَالْمَرِيضِ إِذَا خَافَ الْغَلْبَةَ عَلَى عَقْلِهِ آخِرَ الْوَقْتِ فَهُوَ مُتَعَيِّنٌ لِدَفْعِ الضَّرَرِ ⁽²⁾ بِخِلَافِ جَمْعِ الْمَطَرِ لَمْ يَتَّعَيَّنْ تَرْكُ الْوَاجِبِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ ، وَلَوْ لَمْ يَجْمَعْ الْمَسَافِرُ وَالْمَرِيضُ ضَاعَ الْوَاجِبُ آخِرَ الْوَقْتِ وَهُوَ الصَّلَاةُ الْأَخِيرَةُ بِغِيَّةِ الْعَقْلِ وَضُرُورَةُ الْمَرَضِ ، أَوْ دَخَلَ الضَّرَرُ بِفَوَاتِ الرَّفَاقِ ، وَالْجَمْعُ لَيْلَةِ الْمَطَرِ لَوْ تَرَكَ [إِنَّمَا] ⁽³⁾ يَقُوتُ الْمُنْدُوبُ الَّذِي هُوَ الْجَمَاعَةُ ، وَأَمَّا الصَّلَوَاتُ فَتَصَلَّى عَلَى أَفْضَلِ الْأَحْوَالِ فِي الْبُيُوتِ عِنْدَ دُخُولِ الْأَوْقَاتِ ، فَهَذَا جَمْعٌ يَخْتَصُّ بِهَذَا السُّؤَالِ الْقَوِي ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ إِذَا حَصَلَ يَقْوَى الْجَوَابُ يَوْمَ عَرَفَةَ فَنَشْرَعُ فِي الْجَوَابِ عَنْهُ فَإِنَّهُ مِنَ الْأَسْئَلَةِ الْمُشْكَلَةِ ، فنقول : إِنَّ الْمُنْدُوبَاتِ قِسْمَانِ : قِسْمٌ تَقْضَرُ مَصْلَحَتُهُ عَنْ مَصْلَحَةِ الْوَاجِبِ وَهَذَا هُوَ الْغَالِبُ ، فَإِنَّ أَوْامِرَ الشَّرْعِ تَتَّبِعُ الْمَصَالِحَ الْخَالِصَةَ أَوْ الرَّاجِحَةَ ، وَنَوَاهِيهِ تَتَّبِعُ الْمَفَاسِدَ الْخَالِصَةَ أَوْ الرَّاجِحَةَ حَتَّى يَكُونَ أَدْنَى الْمَصَالِحِ يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ الثَّوَابُ ثُمَّ تَتَرَقَّى الْمَصْلَحَةُ وَالنَّدْبُ ، وَتَعْظُمُ رُتْبَتُهُ حَتَّى يَكُونَ أَعْلَى رُتْبِ الْمُنْدُوبَاتِ تَلِيهِ أَدْنَى رُتْبِ الْوَاجِبَاتِ ، وَأَدْنَى رُتْبِ الْمَفَاسِدِ يَتَرْتَبُ عَلَيْهَا أَدْنَى رُتْبِ الْمَكْرُوهَاتِ ، ثُمَّ تَتَرَقَّى الْمَفَاسِدُ وَالْكَرَاهَةُ فِي الْعِظَمِ حَتَّى يَكُونَ أَعْلَى رُتْبِ الْمَكْرُوهَاتِ يَلِيهِ أَدْنَى رُتْبِ الْحَرَمَاتِ ، هَذَا هُوَ الْقَاعِدَةُ الْعَامَّةُ ⁽⁴⁾ ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ وَجَدَ فِي

(1) زيادة من (ط) .

(2) أشار الدردير للجمع بين صلاتين بسبب الإغماء ، ونحوه بقوله « ومن خاف إغماء عند دخول وقت الصلاة الثانية العصر أو العشاء ، قدم الثانية عند الأولى جوازاً على الراجح » . انظر : الشرح الصغير (489/1 ، 499) .

(3) ساقطة من (ط) .

(4) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله صحيح على تسليم أن الأوامر تتبع المصالح ، والنواهي تتبع المفاسد ، ولقائل أن يقول : إن الأمر بالعكس ، وهو أن المصالح تتبع الأوامر ، والمفاسد تتبع النواهي ، أما في المصالح ، والمفاسد الأخروية فلا خفاء به ، فإن المصالح هي المنافع ، ولا منفعة أعظم من النعيم المقيم . والمفاسد هي المضار ، ولا ضرر أعظم من العذاب المقيم .

وأما في المصالح ، والمفاسد الدنيوية فعلى ذلك دلائل من الظواهر الشرعية كقوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ أَعْبُدُ وَتَنَهَيْ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾ وكقوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ اللَّهُ ﴾ ، وكقوله ﷺ : « من =

الشرعية مندوبات أفضل من الواجبات وثوابها أعظم من ثواب الواجبات ، وذلك يدل على أن مصالحها أعظم من مصالح الواجبات ⁽¹⁾ ؛ لأن الأصل في كثرة الثواب وقلته كثرة المصالح وقلتها ، ألا ترى أن ثواب التصديق بدینار أعظم من ثواب التصديق بدرهم ؛ لأنه أعظم مصلحة ، وسد خلة الولي الصالح أعظم من سد خلة الفاسق الطالح ؛ لأن مصلحة بقاء الولي والعالم في الوجود لنفسه وللخلق أعظم من مصلحة الفاسق ، وعلى هذا القانون (هذه) ⁽²⁾ هي القاعدة العامة في غالب موارد الشريعة ⁽³⁾ مع أنه قد وقع في الشريعة مواضع مستوية في المصلحة وأخذها أكثر ثواباً كقراءة فاتحة داخل الصلاة أكثر ثواباً من قراءتها خارج الصلاة لجوبها داخل الصلاة ، وشاة الزكاة الواجبة أعظم ثواباً من شاة صدقة التطوع مع مساواتها لنفسها ، ودينار الزكاة أكثر ثواباً من دينار صدقة التطوع وهو في الشريعة قليل ، ولله تعالى أن يفضل أحد المتساويين على الآخر بإرادته مع أنه يجوز أن يكون في أحد هذين المتساويين مصلحة لم يطلع عليها أحد بسبب قصد الجوب فيه أو وقوعه في حيز الواجب . إذا ظهر أن كثرة الثواب تدل على كثرة المصلحة غالباً أو مطلقاً فأذكر من المندوبات التي فضلها الشرع على الواجبات سبع صور ⁽⁴⁾ :

1339 - الصورة الأولى : إنظار المعسر بالدين واجب ⁽⁵⁾ ، وإبرأؤه منه مندوب إليه ، وهو

= أخلص لله أربعين صباحاً ظهرت يتابع الحكمة من قلبه على لسانه ، إلى أمثال ذلك مما لا يكاد ينحصر ، وبالجملة فهذا الموضع محل نظر هذا إن كان يريد بالتبعية حصول هذه بعد حصول هذه ، وإن أراد بذلك أن الأوامر وردت لتحصل عند امتثالها المصالح ، وأن النواهي وردت لترفع عند امتثالها المفاسد ، فذلك صحيح . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (126/2) .

(1) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله في ذلك ليس بمسلم ولا صحيح . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 126/2 .
(2) في (ص) : [هذا] .

(3) قال ابن الشاط : قلت : ما ذكره من أن ثواب التصديق بدینار أكثر ثواباً من التصديق بدرهم مسلم صحيح لكن على شرط الاستواء في حال المتصدق والمتصدق عليه من كل وجه ، أما عند تفاوت حال المتصدق والمتصدق عليه فلا ، لما في قوله عليه السلام : سبق درهم مائة ألف . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 127/2 .

(4) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله من استواء مصلحة فاتحة الكتاب داخل الصلاة ، وخارجها غير مسلم ، ولم يأت علي ذلك بحجة ، وما قاله من أن لله تعالى أن يفضل أحد المتساويين على الآخر بإرادته صحيح ، وكذلك ما قاله من أنه يجوز أن يكون في أحد هذين المتساويين مصلحة لم يطلع عليها أحد بسبب قصد الجوب فيه ، أو وقوعه في حيز الواجب . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (127/2) .

(5) الإنظار بمعنى الإمهال وتأخير الطلب ، ويجب إنظار من ثبت إعساره عند الأئمة الأربعة إلى وقت اليسار ولا يحبس . انظر : الفتاوى الهندية 63/5 ط . الرياض .

الفرق الخامس والثمانون : بين المندوب الذي لا يقدم على الواجب والذي يقدم عليه — 571

أَعْظَمَ أَجْرًا مِنَ الْإِنْظَارِ⁽¹⁾ لقوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة : 280] ⁽²⁾ فجعله أفضل من الإنظار ، وسبب ذلك أن مصلحته أعظم لاشتتماله على الواجب الذي هو الإنظار ، فمن أُنْزِيَّ مما عليه فقد حَصَلَ لَهُ الْإِنْظَارُ وهو عدم المطالبة في الحال ⁽³⁾ .

1340 - الصورة الثانية : « صلاة الجماعة تَفْضُلُ صَلَاةَ الْفِدِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ صَلَاةً » ⁽⁴⁾ أي سبع وعشرين مثوبة مثل مثوبة صلاة المنفرد كذلك خرج مسلم في صحيحه ، وهذه السبع والعشرون مثوبة هي مضافة لوصف صلاة الجماعة خَاصَّةً ، ألا ترى أن مَنْ صَلَّى وَخَذَهُ ، ثم [أعاد] ⁽⁵⁾ في جماعة حَصَلَتْ لَهُ مع أن الإعادة في جماعة غير واجبة عليه ، فصارَ وصف الجماعة المندوب أكثر ثوابًا من ثواب الصلاة الواجبة وهو مندوب فَضَّلَ واجِبًا ، فَذُلَّ ذلك على أن مَصْلَحَتُهُ عِنْدَ اللَّهِ تعالى أكثر من مصلحة الواجب ⁽⁶⁾ .

(1) أول الآية يقول الله تعالى بعد أن تحدث عن تحريم الربا : ﴿وَلَنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ لِمَنْ يُسْرَرُ﴾ أي إمهال المعسر إلى حين يسر الله عليه ، والحكم الغالب للإبراء « النذب » ولنا قال الخطيب الشربيني : « الإبراء مطلوب ، فزُيْعَ فيه بخلاف الضمان » لأنه نوع من الإحسان ، لأنه في الغالب يتضمن إسقاط الحق عن المعسر الذي يثقل الدين كاهله . انظر : الموسوعة الفقهية 147/1 .

(2) ولقوله ﷺ : « من أنظر معسرا ، ووضع له أظله الله يوم القيامة تحت عرشه حيث لا ظل إلا ظله » . رواه الترمذي ، وصححه .

(3) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله في ذلك ليس بمسلم ولا بصحيح ، بل الإنظار أعظم أجرا من جهة أنه واجب ، والقاعدة أن الواجب أعظم أجرا من المندوب بدليل الحديث المتقدم ، ولا معارض له ، وما استدلل به من قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ نقول بموجبه ، ولا يلزم منه مقصوده ، وما قاله من أن مصلحة الإبراء أعظم لاشتتماله على الواجب الذي هو الإنظار ليس بصحيح ، لأن الإنظار تأخير الطلب بالدين ، وهو مستلزم لطلب الدين بعد ، والإبراء إسقاط بالكلية ، وهو مستلزم لعدم طلبه بعد ، فكيف يصح أن يكون ما يستلزم عدم الطلب متضمنا لما يستلزم الطلب ؟ انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (127/2 ، 128) .

(4) حديث أخرجه : البخاري كتاب الأذان (30) ، و مسلم كتاب المساجد (249) ، والنسائي كتاب الإمامة (42) ، و الموطأ كتاب (الجماعة) (1) ، وأحمد 65/2 .

(5) في (ط) : (صلى) .

(6) قال ابن الشاط : قلت : ليست الجماعة متفضلة عن الصلاة ، بل الجماعة وصف للصلاة فضلت به على وصف الانفراد ، فصلاة المكلف إذا فعلها في جماعة وقعت واجبة ، وإذا فعلها وحده وقعت كذلك ، غير أنه أحد الواجبين أعظم أجرا من الآخر ، ولا ينكر مثل ذلك ، وأما أن يقال : إن صلاة الظهر مثلا إذا أوقعها المكلف في جماعة فكونها صلاة ظهر هو الواجب ، وكونها في جماعة هو المندوب فذلك ليس بصحيح بوجه لأن كونها في جماعة ليس منفصلاً من كونها ظهراً بل هي ظهر وهي في جماعة . انظر ابن الشاط بهامش الفروق (128/2) .

1341 - الصورة الثالثة : الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ خير من ألف صلاة في غيره إلا المسجد الحرام كما جاء في الحديث الصحيح ⁽¹⁾ ، ومعناه أن مثوبة الصلاة فيه أعظم من مثوبة الصلاة في غيره ⁽²⁾ بألف مثوبة ، مع أن الصلاة فيه غير واجبة فقد فضل المندوب الذي هو الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ الواجب الذي هو أصل الصلاة . وذلك يدل على أن الصلاة في هذا المكان أعظم مصلحة عند الله تعالى وإن كنا لا نعلم ذلك ⁽³⁾ .

1342 - الصورة الرابعة : الصلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف ومائة صلاة في غيره كما خرجه الثقات ابن عبد البر وغيره مع أن الصلاة فيه غير واجبة ، فقد فضل المندوب الواجب الذي هو أصل الصلاة من حيث هي صلاة .

1343 - الصورة الخامسة : الصلاة في بيت المقدس بخمس مائة صلاة ⁽⁴⁾ مع أن الصلاة فيه غير واجبة فقد فضل المندوب الواجب الذي هو أصل الصلاة .

1344 - الصورة السادسة : روي أن صلاة يسواك خير من سبعين صلاة يغير سواك ⁽⁵⁾ مع أن وصف السواك مندوب إليه ليس بواجب فقد فضل المندوب الواجب الذي هو أصل الصلاة ، ويؤكد ذلك قوله ﷺ في الحديث الآخر « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ⁽⁶⁾ قال بعض العلماء : هذا يدل على أن مصلحتة تصلح للإيجاب ، ولكن ترك الإيجاب رفقاً بالعباد .

1345 - الصورة السابعة : الخشوع في الصلاة مندوب إليه لا يأثم تاركه فهو غير

(1) أخرجه : البخاري كتاب (الجمعة) (111) ، ومسلم كتاب الحج (2469) ، والترمذي كتاب (الصلاة) (299) ، والنسائي كتاب المساجد ، وابن ماجه الإقامة (1394) ، والموطأ كتاب النداء للصلاة (414) ، وأحمد 5/4 .
(2) ساقطة من (ط) .

(3) قال ابن الشاط : قلت : إن كانت الصلاة التي تصلى في مسجد النبي ﷺ واجبة فهي تفضل تلك الصلاة بنفسها إذا صليت في غيره وإن كانت نافلة فهي تفضل تلك الصلاة بنفسها إذا صليت في غيره . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 128/2) .

(4) أخرجه : ابن ماجه كتاب . إقامة الصلاة (1397) ، ولكن بلفظ (بألف) .

(5) أخرجه : أحمد 272/6 .

(6) أخرجه : البخاري كتاب (الجمعة) (8) ، ومسلم كتاب (الطهارة) (42) ، وأبو داود (كتاب الطهارة) (25) ، والترمذي كتاب الطهارة (18) ، والنسائي كتاب (الطهارة) (6) ، وابن ماجه كتاب (الطهارة) (7) ، والدارمي كتاب الصلاة (168) ، والموطأ كتاب (الطهارة) (114) ، وأحمد 80/1 .

واجب⁽¹⁾ مع أنه قد ورد في الصحيح قوله عليه الصلاة والسلام : « إذا نُودِيَ للصلاة فلا تأتوها وأنتم تشعّونَ وأتوها وعليكم السكينة والوقارُ فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا »⁽²⁾ وَرَوِي [وما فاتكم فأقصوا]⁽³⁾ قال بعض العلماء : إنما أَمَرَ بِعَدَمِ الإفراطِ في السعي ؛ لأنه إذا أقدم على الصلاة عُقِيبَ شِدَّةُ السَّعْيِ يَكُونُ عنده انبهارٌ وقلقٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الخشوعِ اللاتقي بالصلاة ، فَأَمَرَهُ ~~بِالسَّكِينَةِ~~ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ واجتنابِ ما يُؤدِّي إِلَى فَوَاتِ الخشوعِ وإن فاتته [الْجُمُعَاتُ]⁽⁴⁾ والجماعاتُ ، وذلك يَدُلُّ على أن مصلحةَ الخشوعِ أعظمُ من مصلحةِ وَضْعِ الجمعةِ والجماعاتِ ، مع أن الجمعةَ واجبةٌ فقد فَضَّلَ المندوبُ الواجبَ في هذه الصورة ، فهي عَلَى خِلَافِ القاعدةِ العامةِ التي تَقْدِّمُ تَقَرُّبُهَا ، التي شَهِدَ لها الحديثُ في قوله تعالى : « مَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ أَدَاءٍ مَا افترضْتُ عليه ولا يَزَالُ يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُجِيبَهُ »⁽⁵⁾ الحديث⁽⁶⁾ .

1346 - إذا تقررَ هذا وَظَهَرَ أَنَّ بعضَ المندوباتِ قد تَفَضَّلُ الواجباتِ في المصلحة فتقول : إنا حيثُ قُلْنَا : إن الواجبَ يُقَدِّمُ عَلَى المندوبِ ، والمندوبُ لَا يُقَدِّمُ عَلَى الواجبِ حيثُ

(1) عقب البقوري على هاتين الصورتين بأنهما يعيدتان لأن الصلاة بسواك مع الصلاة بغير سواك ما وقع التفضيل بين واجب وندب ، وإنما وقع بين صلاتين متساويتين في الحكم فرض الوجوب أو غيره ، وزادت الواحدة بالسواك ، والسواك هو المندوب ، وليس في السواك مفاضلة ، وكذلك حديث الخشوع . انظر : ترتيب الفروق واختصارها (173/1) .

(2) أخرجه : البخاري كتاب (10) ب (20) ، و مسلم كتاب (5) ح (151) ، وأبو داود . كتاب (2) ب (54) ، و الترمذي كتاب (2) ب (127) ، و النسائي كتاب (10) (57) ، و الدارمي كتاب (2) ب (59) ، و الموطأ كتاب (3) ح (4) ، وأحمد 237/2 .

(3) أخرجه : أحمد 238/2 . (4) في (ط) : [الجمعة] .

(5) أخرجه : البخاري كتاب (الرقاق) (38) ، أحمد 256/6 .

(6) قال ابن الشاط : قلت : لا يتعين ما قاله ذلك العالم من كون عدم السكينة موجبا لعدم الخشوع سببا للأمر بالسكينة حتي يلزم عن ذلك ترك الواجب الذي هو صلاة الجمعة للمندوب الذي هو الخشوع ، بل لقائل أن يقول : إن الأمر بالسكينة إنما كان لأن ضلوعها المنهي عنه الذي هو شدة السعي شاغل للبال مناف للحضور الذي هو شرط في صحة الصلاة بحسب الوسع ، فإذا كانت شدة السعي من كسبه فعلم الحضور المسبب عن الشغل بآثار شدة السعي من الانبهار والقلق من كسبه ، فليس في الحديث على هذا الوجه ما يدل على تقديم مندوب ولا تفضيله على واجب ، بل فيه النهي عن التسبب إلى الإخلال بشرط الواجب مع أن منافاة القلق والانبهار للخشوع ليس بالأمر الواضح وإن ثبتت للمنافاة بينهما فإنما ذلك عن منافاة الحضور إذ الحضور شرط في الخشوع والله أعلم . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 130/2) .

كَانَتْ مَصْلَحَةٌ [الواجب أعظم من مصلحة المندوب ، أما إذا كانت مصلحة⁽¹⁾ المندوب أعظم [ثوابًا]⁽²⁾ فإننا نُقَدِّم المندوب على الواجب كما تَقَدَّم في الحشوع وغيره ، فإذا وَجَدْنَا الشرع قَدَّمَ مَنَدُوبًا عَلَى وَاجِبٍ فَإِنْ عَلِمْنَا أَنَّ مَصْلَحَةَ ذَلِكَ المندوب أَكْثَرُ فَلَا كَلَامَ حَيْثُ ، وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْهَا اسْتَدَلَّلْنَا بِالْأَثَرِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ وَقُلْنَا : مَا قَدَّمَ صَاحِبُ الشرع هَذَا المندوبَ عَلَى هَذَا الواجبِ [إِلَّا وَمَصْلَحَتُهُ⁽³⁾] أعظم من مصلحة الواجب ، لأننا استقرينا الشرائع فوجدناها مَصَالِحَ عَلَى وَجْهِ التَفَضُّلِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ⁽⁴⁾ : « رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا » : « إِذَا سَمِعْتُمْ قِرَاءَةَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَاسْتَمِعُوا فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِخَيْرٍ وَيَنْهَىكُمْ عَنْ شَرٍّ » فحَيْثُ لَمْ نَعْلَمْ ذَلِكَ قُلْنَا : هُوَ كَذَلِكَ طَرْدًا لقاعدة الشرع في رعاية المصالح ، وَلَمَّا وَرَدَتِ السُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَقَدَّمَ فِيهِ المندوبَ الَّذِي هُوَ وَصَفُ الْجَمَاعَةِ عَلَى الواجبِ الَّذِي هُوَ الْوَقْتُ ، قُلْنَا : هَذَا المندوبُ أعظم مصلحة من ذلك الواجبِ أَوْ مُسَاوٍ لِلْوَاجِبِ فَخَيَّرَ الشرعُ بَيْنَهُمَا وَجَعَلَ لَهُ اخْتِيَارَ أَحَدِهِمَا فَاذْفَعِ السُّؤَالَ حَيْثُذِ⁽⁵⁾ .

(1 ، 2) ساقطة من (ص) .
(3) في (ط) : [إلا لمصلحة ومصلحته] .
(4) عبد الله بن عباس : ابن عم رسول الله ﷺ ، حبر الأمة ، الفقيه المفسر ، ولد بشعب بني هاشم قبل الهجرة بثلاث سنين ، صحب النبي ﷺ نحوًا من ثلاثين شهرًا ، وحدث عنه بجملة صالحة ، وعن عمر ، وعلي ، ومعاذ ، ووالده ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبي سفيان صخر بن حرب ، وأبي ذر وغيرهم .
وقرأ على أبي ، وزيد وقرأ عليه : مجاهد ، وسعيد بن جبير ، وطائفة .
وروى عنه : ابنه علي ، وابن أخيه عبد الله بن معبد ، ومواليه عكرمة ، ومقسم ، وكريب ، وعنه أيضًا : أنس ابن مالك ، وأبو الطفيل ، وأبو أمامة بن سهل ، وأخوه كثير بن العباس ، وعروة بن الزبير ، وغيرهم .
وكان وسيطًا ، جميلًا ، مديد القامة ، مهيبًا ، كامل العقل ، ذكي النفس ، وقد دعا له رسول الله فقال : « اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل » . أى تفسير القرآن .
توفي ﷺ سنة ثمان أو سبع وستين ، وقال الواقدي وأبو نعيم : سنة ثمان ، ومسنده ألف وستمائة وستون حديثًا .

ترجمته : الإصابة 4781 ، الاستيعاب 933 ، طبقات ابن سعد 2/365 ، أسد الغابة 3/192 .
(5) قال ابن الشاط : قلت لم يتقرر ما قال ، ولا أقام عليه حجة ، ولا يصح بناء على قاعدة رعاية المصالح ، فإنه إذا كانت المصلحة في أمر ما أعظم منها في أمر آخر ، وبلغ إلى حد مصالح الواجبات ، فالذي يناسب رعاية المصالح أن يكون الأعظم مصلحة على الوجه المذكور واجبة والأدنى مصلحة مندوبة أن يكون الأعظم مصلحة مندوبة ويكون الأدنى مصلحة واجبة فليس بمناسب لرعاية المصالح بوجه . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 2/131 .

الفرق السادس والثمانون

بين قاعدة ما يكثر الثواب فيه والعقاب

وبين قاعدة ما يقل الثواب فيه والعقاب

1347 - اعلم أن الأصل في كثرة الثواب وقَلَّتْهُ ، وَ [كَثْرَةُ] ⁽¹⁾ العقاب وقَلَّتْهُ أن يَنْبَغَا كثرة المصلحة في الفعل وقتلتها ، كتفضيل التَّصَدُّقِ بالدينارِ عَلَى التَّصَدِّقِ بِالذَّرْهَمِ وإنقاذ الغريق من بني آدم مع إنقاذ الغريق من الحيوانِ البهيمي ، وإثْمُ الأَذْيَةِ في الأعراض والنفوسِ أعظمُ مِنَ الأَذْيَةِ في الأموالِ ، وهذا هُوَ غَالِبُ الشَّرِيعَةِ ⁽²⁾ ، وقد يستوي الفعلان في المصلحة أو المفسدة من كل وجه ، وَيُوجِبُ اللَّهُ تعالى أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ كتكبيرة الإحرام مَعَ غيرها من التكبيراتِ ⁽³⁾ ، وسجدة التلاوة مع سجدة الصلاة ⁽⁴⁾ ، وسجدة النافلة مَعَ سَجْدَةِ الفريضة ، وكذلك الرُّكُوعُ فِيهِمَا ⁽⁵⁾ ، بل قد تُتْرَكُ هذه القاعدةُ وَتُعَكَّسُ بأن يَصِيرُ الْأَقْلُ أكثرَ ثوابًا كتفضيل القَصْرِ على الإتمامِ مَعَ اشتغال الإتمامِ على مَزِيدِ الخشوعِ والإجلالِ وأنواعِ التَّقَرُّبِ ، كتفضيل الصبح على سائرِ

(1) ساقطة من (ص) .

(2) قال ابن الشاط : قلت : إن أراد أن ذلك أمر يدرك بالعقل ، ويلزم فيه فليس ما قاله بصحيح ، فإن ترتب الثواب ، والعقاب على الأعمال لا مجال للعقل فيه ، فإنه من باب وقوع أحد الجائزين ، وإن أراد أن ذلك أمر يدرك شرعًا ، ويلزم فيه فما قاله صحيح ، لكن ليس ذلك على الإطلاق ، بل ذلك إذا وقعت المساواة من كل جانب ، ولم يقل التفاوت إلا في المصلحة خاصة . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (132/2) .

(3) من فرائض الصلاة تكبيرة الإحرام على كل مُصَلٍّ ، ولو مأموماً فلا يتحملها الإمام عنه فرضاً ، أو نفلاً ، ومن سنتها كل تكبيرة غير تكبيرة الإحرام . انظر : الشرح الصغير (307/1 ، 317) .

(4) من فرائض الصلاة سجود على أقل جزء تيسر من جبهته ، وهو ما فرق الحاجين ، وبين الجيبين . وسجود التلاوة سنة أو مندوب . جاء في الشرح الصغير : وسن على الراجح ، وقيل : ينذب لقارئٍ ومستمع سجدة واحدة بلا تكبير لإحرام ، بل يكبر في الهوي له ، والرفع منه استثناءً . انظر : الشرح الصغير (314/1 ، 416) .

(5) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله لا يصح على قاعدة مراعاة المصالح وأنها إذا بلغت إلى حدها في الكثيرة لزم الوجوب وإذا لم تبلغ فلا بد من الثواب وعلى ذلك يلزم إذا تساوت أن يلزم الوجوب في المتساوين إن بلغت مصلحتهما إلى رتبة الواجبات أو الندب فيهما إن لم تبلغ إلى تلك الرتبة وما أورده من الأمثلة لا نسلم فيها المساواة إذ لم يأت على دعوة المساواة فيها بحجة غير ما سبق إلى الوهم بذلك بسبب المساواة في الصورة والمقدار وذلك لا دليل فيه (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (132/2) .

الصلوات عندنا بناءً على أنها الصلاة الوسطى ⁽¹⁾ ، وكتفضيل العصر - على رأي أبي حنيفة - مع تقصير القراءة فيها بالنسبة إلى الظهر ⁽²⁾ ، وكتفضيل ركعة الوتر على ركعتي الفجر ، ومن ذلك ما ورد في الحديث الصحيح أن النبي عليه الصلاة والسلام قال : « من قتل الوزعة في الضربة الأولى قلله مائة حسنة ومن قتلها في الثانية قلله سبعون حسنة » ⁽³⁾ فكلما كثر الفعل كان الثواب أقل ، وسبب ذلك أن تكرار الفعل والضربات في القتل يدل على قلة اهتمام الفاعل بأمر صاحب الشرع ، إذ لو قوي عزمه واشتدت [هيئته] ⁽⁴⁾ لقتلها في الضربة الأولى ؛ [فإنه حيوان لطيف لا يحتاج إلى كثرة مؤثثة في الضرب فحيث لم يقتلها في الضربة الأولى] ⁽⁵⁾ دل ذلك على ضعف عزمه ، ولذلك

(1) اختلف العلماء في الصلاة الوسطى على خمسة أقوال .

الأول : أن الصلاة الوسطى هي صلاة الصبح لقوله تعالى : ﴿ وَفُؤُوا لِلَّهِ كُنُوتَيْنِ ﴾ والقنوت في الصبح ، ولأنها صلاة لا تجمع إلى غيرها في سفر ولا مطر لتأكدتها على غيرها من الصلوات ، ولأنه يجتمع فيها ظلمة الليل ، وضوء النهار وتشهدا ملائكة الليل ، وملائكة النهار .

الثاني : أنها صلاة الظهر وقد روي أن رسول الله ﷺ كان يصلي الظهر بالهجرة ، ولم تكن صلاة أشد على أصحاب رسول الله ﷺ منها فنزل قوله تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ .

الثالث : أنها صلاة العصر لما روي عنه قال : لم يصل رسول الله ﷺ العصر يوم الحندق إلا بعد ما غربت الشمس قال : ما لهم ملأ الله قبورهم ويوتهم ناراً شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غربت الشمس .

الرابع : أنها صلاة المغرب لأنها في وسط العدد ليست بأقلها ، ولا بأكثرها ولا تقصر في السفر ، ولأن رسول الله ﷺ لم يجعل لها إلا وقتاً واحداً لا تتقدم إليه ، ولا تتأخر عنه .

الخامس : أنها إحدى الصلوات ولا تعرف تعيينها . انظر الحاوي الكبير للماوردي (8/2 ، 9) .

وقد قال العلامة أحمد بن محمد الصاوي في حاشيته على شرح الصغير : المشهور عند مالك وعلماء المدينة وابن عباس وابن عمر أن صلاة الصبح هي الوسطى ، وقيل العصر ، وما من صلاة من الخمس إلا قيل فيها هي الوسطى ، وقيل هي الصلاة على النبي ﷺ وإنما أبهمت لأجل المحافظة على كل الصلوات كليلة القدر بين الليالي . انظر : حاشية أحمد بن محمد الصاوي على الشرح الصغير (227/1) .

(2) الأصل في تقصير قراءة العصر عن الظهر كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، أن اقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل ، وفي العصر والعشاء بأوساط المفصل ، وفي المغرب بقصار المفصل . انظر : الهداية شرح بداية المبتدي 297/1 .

(3) أخرجه مسلم (146) كتاب السلام (146) ، وأبو داود كتاب الأدب (163) ، والترمذي كتاب الصيد (14) ، وابن ماجه كتاب الصيد (12) ، وأحمد 420/1 .

(4) في (ط) : (حميته) .

(5) زيادة من (ط) .

الفرق السادس والثمانون : بين ما يكثر الثواب فيه وما يقل الثواب فيه ————— 577

يُنْقَضُ [أَجْرُهُ] ⁽¹⁾ عَنِ الْمَائَةِ إِلَى السَّبْعِينَ ، وَالْأَصْلُ هُوَ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ قَاعِدَةَ كَثْرَةِ الثَّوَابِ كَثْرَةُ الْفِعْلِ ، وَقَاعِدَةُ قَلَّةِ الثَّوَابِ قَلَّةُ الْفِعْلِ ، فَإِنْ كَثُرَ الْأَفْعَالُ فِي الْقُرْبَاتِ تَشْتَلِزِمُ كَثْرَةُ الْمَصَالِحِ غَالِيًا ، وَلِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ وَيَحْكُمَ مَا يُرِيدُ ، لَا زَادَ لِلْحَكِيمِ وَلَا مُعَقَّبَ لِصُنْعِهِ .

(1) فِي (ص) : [عَزَمَهُ] .

الفرق السابع والثمانون

بين قاعدة ما يثبت في الذمم وبين قاعدة مالا يثبت فيها

1348 - اعلم أن المَعِينَاتِ المشخَصَاتِ في الخارجِ المَرْتَبَةَ بالحِيسُ لا تُثَبِّتُ في الذِّمِّ ، ولذلك : إن من اشترى سلعةً معينةً فَاسْتَحِقَّتْ انْفِسَخَ العقدُ ، ولو ورد العقدُ عَلَى مَا فِي الذِّمَّةِ كَمَا فِي السَّلَمِ فَأَعْطَاهُ ذَلِكَ وَعَيَّنَهُ فَظَهَرَ ذَلِكَ الْمَعِينُ مُشْتَرَحًا رَجَعَ إِلَى غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّ مَا فِي الذِّمَّةِ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا ، وكذلك إذا اسْتَأْجَرَ دَابَّةً مُعَيَّنَةً لِلْحَمْلِ أو غَيْرِهِ فَاسْتَحِقَّتْ أو مَاتَتْ انْفِسَخَ العقدُ ، ولو اسْتَأْجَرَ مِنْهُ [حمل] ⁽¹⁾ هذا المتاع من غير تعيين دابة ، أو عَلَى أَنْ يَرْكَبَهُ إِلَى مَكَّةَ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ مَرْكُوبٍ مُعَيَّنٍ فَعَيَّنَ لَهُ لِجَمِيعِ ذَلِكَ دَابَّةً لِحَمْلِهِ ⁽²⁾ أو لركوبه فَعَطِبَتْ أو اسْتَحِقَّتْ رَجَعَ فَطَالِبُهُ بِغَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ غَيْرُ مُعَيَّنٍ ، بَلْ ⁽³⁾ فِي الذِّمَّةِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ مِنْهُ بِكُلِّ مُعَيَّنٍ شَاءَ ، وَيُظْهِرُ أَثَرُ ذَلِكَ فِي قَاعِدَةٍ أُخْرَى ، فَإِنَّ الْمَطْلُوبَ مَتَى كَانَ فِي الذِّمَّةِ [كان] ⁽⁴⁾ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَخَيَّرَ بَيْنَ الْأَمْثَالِ ، وَيُعْطَى أَيُّ مِثْلِ شَاءَ ، وَلَوْ عَقَدَ عَلَى مَعِينٍ مِنْ تِلْكَ الْأَمْثَالِ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْإِنْتِقَالُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ فَلَوْ اكْتَالَ رَطْلَ زَيْتٍ مِنْ خَايَةِ ، وَعَقَدَ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُعْطَى غَيْرُهُ مِنَ الْخَايَةِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا فَرَّقَ صَبْرَتَهُ صَبِيْعَاتًا فَعَقَدَ عَلَى صَاعٍ مِنْهَا بَعِينَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْإِنْتِقَالُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ مِنْ تِلْكَ الْأَمْثَالِ ، وَلَوْ كَانَ فِي الذِّمَّةِ لَكَانَ لَهُ الْخُرُوجُ عَنْهُ بِأَيِّ مِثْلِ شَاءَ مِنْ تِلْكَ الْأَمْثَالِ ، فَهَذَا أَيْضًا يُوضِّحُ لَكَ أَنَّ الْمَعِينَاتِ لَا تُثَبِّتُ فِي الذِّمِّ ، وَأَنَّ مَا فِي الذِّمِّ لَا يَكُونُ مُعَيَّنًا ، بَلْ يَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ فِيهِ بِالْأُمُورِ الْكُلِّيَةِ وَالْأَجْنَاسِ الْمَشْتَرَكَةِ فَيُقْبَلُ مَا [لا] ⁽⁵⁾ يَتَعَيَّنُ [مِنْهَا] ⁽⁶⁾ الْبَدَلُ ، وَالْمَعِينُ لَا يَقْبَلُ الْبَدَلَ ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُحَالٌ ، وَهَذَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْقَاعِدَتَيْنِ يَظْهَرُ أَثَرُهُ فِي الْمَاعْمَلَاتِ وَالصَّلَوَاتِ وَالزَّكَاةِ ، فَلَا يَنْتَقِلُ (الوَاجِبُ) ⁽⁷⁾ إِلَى الذِّمَّةِ إِلَّا إِذَا خَرَجَ وَقْتُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَعِينٌ بِوَقْتِهِ ، وَالْقَضَاءُ لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مُعَيَّنٌ حُدُّهُ [⁽⁸⁾ بِخُرُوجِهِ فَهُوَ فِي الذِّمَّةِ] ⁽⁹⁾ ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ مِنْ شَرْطِ الْإِنْتِقَالِ إِلَى الذِّمَّةِ تَعَلُّدُ الْمَعِينِ كَالزَّكَاةِ مَثَلًا مَا دَامَتْ

(1) فِي (ص) : [عَلَى] .

(2) فِي (ط) : [لِلْحَمْلِ] .

(3) سَاقِطَةٌ مِنْ (ص) .

(4) فِي (ط) : [فَإِنَّ] .

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (ص) .

(6) فِي (ص) : [مِنْهُ] .

(7) فِي (ط) : (الْأَدَاءُ) .

(8) فِي (ص) : [يَتَغَيَّرُ حُكْمُهُ] .

(9) قَالَ ابْنُ الشَّاطِئِ : قُلْتُ : مَا قَالَهُ هُنَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ ، فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ فِي كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الذِّمَّةِ ، فَإِنَّ الْأَعْمَالَ لَا تَعَيَّنُ إِلَّا بِالْوُقُوعِ ، وَكُلُّ فِعْلٍ لَمْ يَقَعْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَعِينًا ، وَمَا قَالَهُ مِنْ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَوْقُوتَ مَعِينٌ بِوَقْتِهِ لَا يَفِيدُهُ الْمَقْصُودُ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَعِينًا بِوَقْتِهِ أَيْ وَقْتَهُ مَعِينٌ فَهُوَ غَيْرُ مَعِينٍ بِمَكَانِهِ وَسَائِرِ أَحْوَالِهِ . (انظر : ابن الشاطئ بهامش الفروق 134/2) .

معينةً بوجوب نصابها لا تكون في الذمة ، وإذا تلف النصاب بعذر لا يضمّن نصيب الفقراء ولا ينتقل الواجب إلى الذمة ، وكذلك الصلاة إذا تعذر فيها الأداء بخروج (وقتها) ⁽¹⁾ لغدير لا يجب القضاء ، وإن خرج لعذر ترتبت في الذمة ووجب القضاء ⁽²⁾ ، ولا يعتبر في القضاء التمكن من الإيقاع أول الوقت خلافاً للشافعي رحمته الله كما لا يعتبر في ضمان الزكاة تأخر الجائحة ⁽³⁾ عن الزرع أو الثمرة بعد زمن الوجوب ، وكما لو باع صاعاً من صبرة ⁽⁴⁾ وتمكّن من كيلها ثم تلفت الصبرة من غير البائع ، فإنه لا يخاطب بالتؤنية من جهة أخرى ولا ينتقل الصاع للذمة ، ولذلك أجمعنا في المسافر يقيم ، والمقيم يسافر على اعتبار آخر الوقت ، وهذا الفرق قد خالفناه أيها المالكية في صورتين :

1349 - إحداهما : في النقدين عندنا لا يتعين بالتعين ، وإنما تقع المعاملة بهما على الذم ، وإن عُيِّنَتْ إلا أن تختص بأمر يتعلق به الغرض كشبهة في أحدهما ، أو سكة راجية دون النقد الآخر ، ولو غصب غاصب ديناراً معيناً فله أن يعطي غيره مثله في الحل ويمنع ربه من أخذ ذلك المعين المغصوب ، وعلل ذلك أصحابنا بأن خصوصيات الدنانير والدراهم لا تتعلق بها الأغراض فسقط اعتبارها في نظر الشرع ، فإن صاحب الشرع إنما يعتبر ما فيه نظر صحيح ، ولزمهم على ذلك سؤالان :

1350 - أحدهما : يلزم أن أعيان الدنانير والدراهم لا تملك أيضاً لأجل أن للغاصب المنع من المعين ، وكذلك المشتري في العقود ، ولو كانت الخصوصيات مملوكة لكان لصاحب المعين المطالبة بملكه وأخذه المعين من الغاصب والمشتري ، فلا يكون المملوك عندهم إلا الجنس الكلي دون الشخصي ، ومتى شخص من الجنس شيء لا يملك خصوصه البتة وهو أمر شنيع .

(1) في (ط) : (وقتها) .

(2) قال ابن الشاط : قلت : تسويته بين الصلاة والزكاة ليست بصحيحة فإن الزكاة حق واجب في المال المعين فالحق متعين بمعنى أنه جزء لمعين ، وأما الصلاة فليست كذلك ، فإنها فعل والأنفال لا تعين لها ما لم تقع . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 134/2 .

(3) الجائحة : في اللغة : الشدة ، تحتاج المال من شدة أو فتنة وهي مأخوذة من الجرح بمعنى الاستعصال والهلاك ، وتكون بالبرد يقع من السماء إذا عظم حجمه فكثر حزره وتكون بالبرد أو الحر المفرطين حتى يفسد الثمر . وعند الفقهاء كما قال ابن القاسم من المالكية : كل شيء لا يستطيع دفعه لو علم به . وعرفها الشافعية والحنبلة بأنها كل ما أذهب الثمرة أو بعضها بغير جناية آدمي كريح ومطر وتلج ... انظر : الموسوعة الفقهية 67/15 .

(4) الصبرة : لغة : الكومة من طعام أو غيره جمعها (صبر) ، وفي الاصطلاح : تطلق على كل متماثل الأجزاء . انظر : الموسوعة الفقهية 309/26 .

1351 - وثانيهما : أنا اتفقنا عل أن الصبيغان المستوية والأرطال المستوية من الزيت تملك أعتائها ، وإنما تعين بالتعيين مع أن الأغراض مستوية في تلك الأفراد ، فهي نقض [كبير]⁽¹⁾ عليهم ، ولهم الجواب عن الأول بالتزامه ، والشناعة لا عبرة بها من غير دليل شرعي ، وقد تمسكوا بدليل صحيح ، وهو أن الشروع لا يعتبر ما لا غرض فيه ، وهذا كلام حق ، وعن الثاني الفرق بين النقيدين وغيرهما فإنهما وسائل لتحصيل الأغراض من السلع ، والمقاصد إنما هي السلع ، وإذا كانت السلع مقاصد وقعت المشاحنة من تعييناتها بخلاف الوسائل اجتمع فيها [أمران]⁽²⁾ أحدهما أنها وسائل ، والثاني عدم تعلقي الأغراض بخلاف المقاصد فيها حقيقة واحدة ، فظهر الفرق واندفع النقض⁽³⁾ .

1352 - الصورة الثانية : التي خالف فيها المالكية الفرق : إذا كان له على رجل دين فأخذ منه ما يتأخر قبضه كدار يسكنها أو ثمرة يتأخر جذاذها⁽⁴⁾ أو عبد يستخدمه ونحو ذلك قال ابن القاسم : لا يجوز ذلك لأنه فسخّ دين في دين ، لأن هذه الأمور لما كان يتأخر قبضها أشبهت الدين ، وفيها مفسدة الدين من جهة أن فيها المطالبة ، وقال أشهب⁽⁵⁾ : يجوز ذلك وليس هذا فسخّ دين في دين ، بل دين معين في معين ، وعلى هذا المذهب يطرد الفرق إنما [تحقق]⁽⁶⁾ مخالفته في القول الأول .

(1) زيادة من (ط) .

(2) في (ص) : [حستان] .

(3) قال ابن الشاط : قلت : السلوان واردان ، والجواب عنهما ليس بصحيح ، أما الأول فلا خفاء بطلانه وكيف يسوغ لعاقل التزام ما لا يصح ولا يعقل وما يشك أحد في أن من ملك دينارا ملك عينه ، وكيف يصح أن يملك الجنس الكلي وهو ذهني عند مثبتيه ثم على قول نافية يلزم أن من ملك دينارا لم يملك عينه ولا جنسه لبطلان القول به فيلزم أن من ملك دينارا أو غيره من النقود لم يملك شيئا على هذا القول أو يقع الشك في أنه ملكه أو لم يملكه عند من يشك في الأجناس وهذا كله خروج عن المعقول لا شك فيه .

وأما الثاني فلا أثر للفرق لاحتمال أن يكون لصاحب ذلك المعين غرض فيه فإن لم يكن ذلك الغرض من الأغراض المعتادة فالصحيح تعين النقيدين بالتعيين ولزوم رد المقصوب منهما بعينه إلا أن يفوت فيلزم البذل والله أعلم . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 136/2) .

(4) الجذاذ : ما كسر من الشيء ، وضمه أوضح من كسره ، قال الليث : الجذاذ : قطع ما كثر . الواحدة مجذاذة . انظر : اللسان (جلد) (574) .

(5) أشهب : هو أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم ، الإمام العلامة ، مفتي مصر أبو عمرو القيس العامري المصري الفقيه ، سمع مالك بن أنس ، والليث بن سعد ، ويحيى بن أيوب ، وسليمان بن بلال ، وحدث عنه : الحارث ابن مسكين ، وابن المواز ، وسحنون بن سعيد . قال عنه الشافعي : ما أخرجت مصر أفاقه من أشهب لولا طيش به . كان أشهب على خراج مصر ، وكان صاحب أموال وحشم ، توفي سنة 204 هـ وكان مولده سنة أربعين ومائة . انظر : سير أعلام النبلاء 323/8 ، 324 ، شذرات الذهب 12/2 . (6) ساقطة من (ط) .

الفرق الثامن والثمانون

بين قاعدة وجود السبب الشرعي سالماً عن المعارض من غير
تخير فيترب عليه مسببه وبين قاعدة وجود السبب الشرعي سالماً
عن المعارض مع التخير فلا يترتب عليه مسببه ولم يميز أحدهما
عن الآخر إلا بالتخير وعدمه مع اشتراكهما في الوجود

والسلامة عن المعارض

1353 - وهذا الفرق بين هاتين القاعدتين فيه ضُعُوبَةٌ وغموضٌ ، ويظهر لك الغموض والصعوبة بما ورد على المالكية لما خالفوا الشافعية فقالوا : الْمُتَخَيَّرُ مِنَ الْأَوْقَاتِ فِي الصَّلَاةِ أَوَاخِرُهَا دُونَ أَوَّلِهَا ؛ فَإِنْ وَجَدَ الْعَذْرُ الْمَشْقُطُ لِلصَّلَاةِ آخِرَ الْوَقْتِ سَقَطَتِ الصَّلَاةُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ فُعِلَتْ قَبْلَ طَرَيَانِ الْعَذْرِ ، وَلَا عِبْرَةٌ بِمَا وَجَدَ مِنَ الْوَقْتِ فِي أَوَّلِهِ أَوْ وَسْطِهِ سَالِماً مِنَ الْعَذْرِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا ذَهَبَ الْعَذْرُ آخِرَ الْوَقْتِ فَطَهَّرَتِ الْحَائِضُ حَيْثُ وَجِبَتِ الصَّلَاةُ ، وَلَا عِبْرَةٌ بِوُجُودِ الْعَذْرِ أَوَّلَ الْوَقْتِ ، أَوْ وَسْطِهِ ، وَالشَّافِعِيَّةُ سَلَّمُوا الْقِسْمَ الثَّانِي ، وَإِنَّمَا نَازَعُوا فِي الْأَوَّلِ فَقَالُوا : أَجْمَعْتُمْ مَعْنَى أَنَّ الْوُجُوبَ فِي الصَّلَاةِ وَجُوبٌ مُؤَسَّغٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْقَدْرِ الْمَشْتَرِكِ بَيْنَ أَجْزَاءِ الْقَامَةِ ، وَإِذَا وَجَدَ أَوَّلُ الْوَقْتِ فَقَدْ وَجَدَ الْقَدْرَ الْمَشْتَرِكُ فِي ضَمْنِهِ ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْوُجُوبِ ، وَسَبَبُهُ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَذْرٌ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ كَالْحَيْضِ وَغَيْرِهِ ، وَقَدْ وَجَدَ السَّبَبُ الْمَوْجِبُ لِلصَّلَاةِ أَوَّلَ الْوَقْتِ سَالِماً عَنِ الْمَعَارِضِ فَيَتَرْتَبُ عَلَيْهِ الْوُجُوبُ ، فَإِذَا خَاصَتْ بَعْدَ ذَلِكَ خَاصَّةٌ بَعْدَ تَرْتُّبِ الْوُجُوبِ عَلَيْهَا فَتَقْضِي بَعْدَ زَوَالِ الْعَذْرِ وَانْقِضَاءِ مَدَةِ الْحَيْضِ . وَأَنْتُمْ إِذَا قُلْتُمْ : لَا يَجِبُ عَلَيْهَا بِذَلِكَ شَيْءٌ ، بَلْ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ آخِرُ الْوَقْتِ فِي طَرَيَانِ الْعَذْرِ وَزَوَالِهِ ، فَهَذَا مِنْ مَالِكٍ رحمته الله يَقْتَضِي أَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْوُجُوبَ مُتَعَلِّقٌ بِآخِرِ الْوَقْتِ كَمَا قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ ، وَالْمَالِكِيَّةُ لَا تُسَاعِدُ عَلَى ذَلِكَ ، فَيَقْبَلُ مَذْهَبُ مَالِكٍ مُشْكِلًا جِدًّا ، أَمَّا مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ فِي اعْتِبَارِ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ السَّالِمِ عَنِ الْمَعَارِضِ فَهُوَ الْقِيَاسُ ، وَجَرَى عَلَى أَصْلِهِ فِي [الْوُجُوبِ] ⁽¹⁾ الْمَوْسِعِ ، أَمَّا مَالِكٌ فَلَا .

1354 - وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ مُبْتَنِيٌّ عَلَى مَعْرِفَةِ الْفُرُوقِ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْقَاعِدَتَيْنِ ، وَذَلِكَ أَنَّ السَّبَبَ السَّالِمَ عَنِ الْمَعَارِضِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَخْيِيرٌ هُوَ الَّذِي يَلْزَمُ فِيهِ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ ، أَمَّا مَعَ التَّخْيِيرِ فَلَا ؛ لِسَبَبِ مَا نَذَرْنَاهُ مِنَ الْفُرُوقِ ، وَتَوْضُحُهُ بِذِكْرِ نَظَائِرٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ .

(1) فِي (ط) : [الْوَاجِبِ] .

1355 - أحدهما : أنه إذا باع صاعاً من صُبْرَةٍ فله يبيع بَيَقِيَةِ الصُّبْعَانِ ، وَبَيَقِيَّتِهَا مِنْ غَيْرِ المشتري ، فلو فَعَلَ ذلك وبقي صَاعٌ وتَلَفَ بِأَقَةِ سَمَاوِيَّةٍ انْفَسَخَ الْعَقْدُ ، ولم يُثَقَلِ الصَّاعُ للذمة كما لو تَلَقَّتِ الصُّبْرَةُ كُلُّهَا بِأَقَةِ سَمَاوِيَّةٍ ، والسببُ في ذلك أن العقدَ تعلقَ بالقدرِ المشتركِ بين صِبْعَانِ الصُّبْرَةِ ، وهو مُطْلَقُ الصَّاعِ فتصرف بمقتضى التخيير فيما عَدَا الصَّاعِ الواحدِ ، وأتتِ الجائحةُ على ذلك الصَّاعِ فكان التخييرُ في غيره مع أَنَّ الآفَةَ فِيهِ كَالْآفَةِ فِي الجميعِ ، كذلك أجزاءُ الوقتِ كالصِبْعَانِ يَجِبُ مِنْهَا واحدٌ فقط ، فإذا تصرفتِ المرأةُ فِي صَبَاغٍ مَاعِداً [الآخر] ⁽¹⁾ مِنْهَا بِالْإِتْلَافِ ثم طرأ العذرُ في آخرها قام ذلك مَقَامَ وَجُودِ العذرِ في جميعِها ، ولو وُجِدَ العذرُ في جميعِها سَقَطَتِ الصَّلَاةُ ، وكذلك إذا وُجِدَ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ وهو التخييرُ مَعَ العذرِ في الأخيرِ ، وبالتخييرِ حَصَلَ الْفَرْقُ بين سببِ الوجوبِ الذي هو القدرُ المشتركُ بين أجزاءِ القامةِ ، فإذا وُجِدَ أَوَّلًا سَالِمًا عن المعارضِ فَأَتْلَفَهُ الْمَكْلُوفُ بالصباغِ لا يَضْمَنُ الصَّلَاةَ ، وَيَنْ رُؤْيَا الْهَلَالِ فَإِنَّهُ سَبَبٌ لِلْجُوبِ ، فإذا وُجِدَ سَالِمًا عن المعارضِ ترتب عليه الوجوبُ ، والسُّرُّ في ذلك التخييرُ وَعَدَمُهُ ، ولولا التخييرُ لَكَانَ للمشتري في الصِبْعَانِ أَنْ يَقُولَ : الْعَقْدُ اقْتَضَى مُطْلَقَ الصَّاعِ ، وقد وُجِدَ فِي صَاعٍ مِنْ الصُّبْعَانِ الَّتِي تَعْدَتْ عَلَيْهَا أَيُّهَا الْبَائِعُ ، وَمَنْ تَعَدَّى عَلَى الْمِيعِ ضَمِنَهُ ، فليزِمك أَيُّهَا الْبَائِعُ الضَّمَانُ ، ولما كان من حجه أن يقول : إِنْ تَسْلُطِي ⁽²⁾ بِالتَّخْيِيرِ بَيْنَ صِبْعَانِ الصُّبْرَةِ فِي تَوْفِيَّتِهِ يَنْفِي عَنِّي الْعِدْوَانَ فِيمَا تَعْدِيثُ فِيهِ فَلَا أَضْمَنُ ؛ كَانَ لِلْمَرْأَةِ أَيْضًا أَنْ تَقُولَ : إِنْ تَسْلُطِي عَلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ بِالتَّخْيِيرِ بَيْنَ أَجْزَاءِ الْقَامَةِ فِي إِيقَاعِ الصَّلَاةِ يَنْفِي عَنِّي وَجُوبَ الصَّلَاةِ ، فَإِنِّي جَاعِلٌ لِي أَنْ أُؤَخِّرَ وَأَعَيِّنَ الْمُشْتَرِكَ فِي الْجُزْءِ الْآخِرِ ، فلما عَيَّنَتْهُ تَلَفَ بِالْحَيْضِ كَمَا تَلَفَ الصَّاعُ بِالْآفَةِ ، وَمَا سِرُّ ذَلِكَ إِلَّا التَّخْيِيرُ .

1356 - وثانيها : لو وجب عليه عِنَقُ رَقَبَةٍ فِي الْكَفَّارَةِ ، وَعِنْدَهُ رِقَابٌ فَلَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا عَدَا الْوَاحِدِ بِالْعَتَقِ وَغَيْرِهِ ، فإذا فعل ذلك وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا رَقَبَةٌ مَائِثٌ أَوْ تَعَيَّثَتْ سَقَطَ عَنْهُ الْأَمْرُ بِالْعَتَقِ ، وَجَازَ لَهُ الْإِنْتِقَالُ [للصيام] ⁽³⁾ وَلَا نَقُولُ : تَعَيَّثَتْ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ [وثبت] ⁽⁴⁾ فِي ذِمَّتِهِ لَا بَدَ مِنْهَا ، بَلْ يَشَقُّ التَّكْلِيفُ بِالرَّقَبَةِ بِالْكُلِّيَّةِ ، فَيَكُونُ التَّخْيِيرُ مَعَ الْآفَةِ [السماوية] ⁽⁵⁾ فِي الْآخِرِ يَقُومُ مَقَامَ حُصُولِ الْآفَةِ فِي جَمِيعِ الرِّقَابِ ابْتِدَاءً .

(1) فِي (ص) : [الآخر] .

(2) تَسْلُطِي : السَّلَاطَةُ : الْقَهْرُ وَالْإِسْمُ سُلْطَةً بِالضَّمِّ ، وَالسَّلِيطُ : الطَّوِيلُ اللَّسَانُ ، وَرَجُلٌ سَلِيطٌ أَيُّ فَصِيحٌ حَدِيدُ اللَّسَانِ ، وَامْرَأَةٌ سَلِيطَةٌ أَيُّ صَحَابَةٌ . انظر : اللسان (س ل ط) (2065) .

(3) فِي (ط) : [إِلَى الصَّيَامِ] . (4) 5 ، 4) سَاقِطَةٌ مِنْ (ص) .

1357 - وثالثها : لو كَانَ لَهُ ⁽¹⁾ عُدَّةٌ يُتَابِ لِلشَّرَةِ فِي الصَّلَاةِ فَلَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا عَدَا الْوَاحِدِ مِنْهَا ؛ فَإِذَا وَهَبَ أَوْ بَاعَ وَخَلَّى وَاحِدًا [مِنْهَا] ⁽²⁾ فَطَرَأَتْ عَلَيْهِ الْآفَةُ الْمَانَعَةُ لَهُ مِنْ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ ، فَيُصَلِّيَ غُرْبَانًا مِنْ غَيْرِ إِيَّامٍ [كَمَا لَوْ طَرَأَتْ الْآفَةُ عَلَى جَمِيعِ النَّبَاتِ وَكَمَا تَقَدَّمُ فِي الْعِتَقِ لَهُ الصِّيَامُ مِنْ غَيْرِ إِيَّامٍ] ⁽³⁾ وَيَسْقُطُ التَّكْلِيفُ بِالْكُلِّيَّةِ ، فَظَهَرَ بِذَلِكَ أَنَّ التَّصَرُّفَ بِالتَّخْيِيرِ مَعَ الْعَذْرِ فِي الْأَخِيرِ يَقُومُ مَقَامَ الْعَذْرِ فِي الْجَمِيعِ ، فَكَذَلِكَ آخِرُ الْوَقْتِ .

1358 - ورابعها : لو كَانَ عِنْدَهُ قَدْرٌ كِفَايَتِهِ مِنَ الْمَاءِ لِيَطْهَرَتَهُ مِرَارًا فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ الْقَدْرُ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَ تِلْكَ الْمَقَادِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْوَاجِبَ الْقَدْرُ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَ الثِّيَابِ وَالرَّقَابِ فَلَهُ هَبَةٌ مَا عَدَا كِفَايَتِهِ ، فَإِذَا تَصَرَّفَ فِيهِ بِالْهَبَةِ بِمُقْتَضَى التَّخْيِيرِ ثُمَّ تَلَفَ الْمَاءَ الْآخِرَ الَّذِي اسْتَبَقَاه سَقَطَ التَّكْلِيفُ بِالْوُضُوءِ بِالْكُلِّيَّةِ مِنْ غَيْرِ إِيَّامٍ ، وَقَامَ التَّصَرُّفُ بِالتَّخْيِيرِ مَعَ الْآفَةِ فِي الْأَخِيرِ مَقَامَ [حُصُولِ الْعَذْرِ] ⁽⁴⁾ فِي الْجَمِيعِ فِي عَدَمِ الْإِيَّامِ وَشُقُوطِ التَّكْلِيفِ ، كَذَلِكَ هَاهُنَا يَقُومُ التَّصَرُّفُ فِي الْأَوَاقِيتِ الْأَوَّلِ بِالتَّخْيِيرِ مَعَ حُصُولِ الْعَذْرِ فِي الْأَخِيرِ مَقَامَ حُصُولِ الْعَذْرِ فِي جَمِيعِهَا .

1359 - وخامسها : لو كَانَ عِنْدَهُ صَاعَانِ مِنَ الطَّعَامِ لِزَكَاةِ الْفِطْرِ ؛ فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ الْقَدْرُ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَهُمَا ، وَهُوَ مُطْلَقُ الصَّاعِ ، وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَهُمَا ، فَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا عَدَا الصَّاعِ الْوَاحِدِ ، فَإِذَا بَاعَهُ ، أَوْ وَهَبَهُ ، وَتَرَكَ صَاعًا وَاحِدًا فَلَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ إِخْرَاجِهِ حَتَّى تَلَفَ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مِنْ قِبَلِهِ فَإِنَّهُ تَشَقَّقُ عَنْهُ زَكَاةُ الْفِطْرِ إِذَا قَلْنَا بِأَنَّهُ نَجِبٌ وَجُوبًا مُؤَسَّعًا مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ رَمَضَانَ إِلَى غُرُوبِهَا [مِنْ] ⁽⁵⁾ يَوْمِ الْفِطْرِ ، وَأَشْبَهَ مِنْ جَاءِهِ وَقْتُ الْوُجُوبِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ طَعَامُ الْبَتَّةِ ، وَبِالْجُمْلَةِ : فَإِذَا اسْتَقَرَّتِ الشَّرِيعَةُ تَجَدَّدَ فِيهَا صُورًا كَثِيرَةٌ ، الْخُطَابُ فِيهَا مُتَعَلِّقٌ بِالْقَدْرِ الْمَشْتَرَكِ بَيْنَ أَفْرَادِ ذَلِكَ الْجَنَسِ ، وَيَقُومُ التَّخْيِيرُ بَيْنَ تِلْكَ الْأَفْرَادِ ، وَالتَّصَرُّفُ فِي الْبَعْضِ بِالْإِتْلَافِ يُمَقْتَضَى التَّخْيِيرِ [فِي الْجَمِيعِ] ⁽⁶⁾ مَقَامَ التَّلَفِ فِي الْجَمِيعِ فَكَذَلِكَ صُورَةُ النِّزَاعِ ، فَعُلِمَ بِهَذِهِ النِّظَائِرِ أَنَّ الْفَرْقَ فِي الشَّرْعِ وَاقِعٌ بَيْنَ وُجُودِ السَّبَبِ سَالِمًا عَنِ الْمَعَارِضِ مَعَ التَّخْيِيرِ ، وَبَيْنَ وُجُودِهِ مَعَ عَدَمِ التَّخْيِيرِ ، فَلَا يُعْتَقَدُ أَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ مَتَى وَجَدَ سَالِمًا عَنِ الْمَعَارِضِ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ الْوُجُوبُ ، بَلْ ذَلِكَ مُشْرُوطٌ بِعَدَمِ التَّخْيِيرِ بَيْنَ أَفْرَادِهِ كَمَا قُلْنَا فِي رُؤْيَا الْهَلَالِ وَغَيْرِهِ ، وَظَهَرَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قِيَامِ الْمَعَارِضِ فِي جَمِيعِ صُورِ السَّبَبِ ، وَبَيْنَ قِيَامِهِ فِي بَعْضِ صُورِهِ إِذَا كَانَ التَّخْيِيرُ فِي الْبَعْضِ الْآخَرِ ، فَتَأَمَّلْ هَذَا الْفَرْقَ فَهُوَ دَقِيقٌ وَهُوَ عُقْدَةُ الْمَذْهَبِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ .

(2) زيادة في (ط) .

(4) في (ص) : [العدم] .

(1) في (ص) : [عنده] .

(3) ساقطة من (ط) .

(5 ، 6) زيادة من (ط) .

الفرق التاسع والثمانون

بين قاعدة استلزام وإيجاب المجموع لوجوب كل واحد من أجزائه

وبين قاعدة الأمر الأول لا يوجب القضاء وإن كان الفعل في

القضاء جزء [الوقت] ⁽¹⁾ الأول والجزء الآخر خصوص الوقت

1360 - هاتان القاعدتان مُلتَبَسَتَانِ جِدًّا بسبب أن الأمر بالعبادة في وقت معين أمرٌ بالعبادة وبكونها في وقت معين ، وهو أمرٌ بمجموع الفعل ، وتخصيصه بالزمان ، فإذا ذهب أحد الجزأين وهو تَخْصِيصُه بِعَيْنِ ذَلِكَ الزَّمَانِ ينبغي أن يبقى الفعل واجبًا بالأمر الأول ؛ لأنَّ القاعدة أنَّ إيجابَ المَرْكَبِ يقتضي إيجابَ مُفْرَدَاتِهِ ⁽²⁾ ، فلا بد من الفرق بين هذه القاعدة ، وقاعدة أنَّ الأمرَ الأولَ لا يقتضي القضاء ، فإنه المشهورُ مِنْ [مذاهب] ⁽³⁾ العلماء .

1361 - وسرُّ الفرقِ بين القاعدتين بعد اشتراكهما في أنَّ الأمرَ مُرْكَبٌ فيهما أن تخصيصَ صاحبِ الشرعِ بَعْضَ الأوقاتِ بأفعالٍ مُعَيَّنَةٍ دُونَ بَقِيَةِ الأوقاتِ يقتضي اختصاصَ ذلك الوقتِ المُعَيَّنِ بمصلحةٍ لَا تُوجَدُ في غير ذلك الوقتِ ، ولولا ذَلِكَ لَكَانَ الفعلُ عامًّا في جميع الأوقاتِ ، ولابد لما بعد الزوال من معنى لا يحظُّه صاحبُ الشرعِ لم يَكُنْ مُؤَجَّوِدًا قَبْلَ الزوالِ طَرْدًا لقاعدة صاحبِ الشرعِ في رِعايَةِ المصالحِ ، وهكذا كُلُّ [أمرٍ] ⁽⁴⁾ تَعْبِئِيٍّ معناه أن فيه مَعْنًى لم تَغْلُفْهُ ، لا أنه ليس فيه معنى ⁽⁵⁾ ، وإذا كَانَتْ

(1) في (ص) : [الواجب] .

(2) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله من استلزام إيجاب المجموع لوجوب كل واحد من أجزائه إن أراد أن إيجاب المجموع يستلزم إيجاب كل واحد من الأجزاء مجموعاً مع غيره منها فذلك صحيح ، وإن أراد أن إيجاب المجموع يستلزم إيجاب كل جزء مطلقاً مجموعاً مع غيره وغير مجموع ، فذلك غير مسلم وغير صحيح ، وما قاله من أن الأمر بالعبادة في وقت معين أمر بالعبادة وبكونها في وقت معين وأنه إذا ذهب أحد الجزأين وهو تخصيصه بعين ذلك الزمان يبقى الفعل واجباً ليس بصحيح ، فإن الفعل المعين زمانه لا يصبح انفكاكه عن ذلك الزمان ومتى قدر انفكاكه عنه فليس هو ذلك الفعل وليس الزمان بالنسبة إلى الفعل الموقع فيه كالركعة الأولى مع الثانية في تصور انفكاك إحدى الركعتين من الأخرى عن صلاة الصبح مثلاً مع أنه إذا فعلت ركعة منفردة لا تكون جزءاً من صلاة الصبح أصلاً وإنما تكون جزءاً منها إذا فعلت مع أخرى بشرط استيفاء شروط صلاة الصبح من نية وغيرها ، وبالجملة في كلامه هذا في هذا الفرق ضروب من الفساد لا يفوه بمثلها محصل . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 140/2) .

(3) في (ط) : [مذهب] .

(4) زيادة من (ط) .

(5) قال ابن الشاط : قلت : رعاية المصالح ليس واجبة عقلاً فيجوز عقلاً شرع أمر ما لغير مصلحة فيه إلا ما يترتب عليه من الثواب فإن أراد بالمصالح المنافع على الإطلاق دنيوية كانت أو أخروية فذلك صحيح ، وإن =

الفرق التاسع والثمانون : بين استلزام وإيجاب المجموع والأمر الأول لا يوجب القضاء ————— 585

الأوقات المَعَيَّنَةُ إنما خُصِّصَتْ بالعبادة لأجل مصالح فيها دون غيرها كان مقتضى هذا الدليل أن لا يُشَرَّعَ الفِعْلُ في غيرها لعدم المصلحة في غير ذلك الوقت ؛ لأنَّ الأمرَ الأولَ دَلٌّ بالالتزام على عدم المصلحة بدليل التخصيص⁽¹⁾ ، فإذا لم يُوجَدْ أمرٌ دالٌّ على القضاء قلنا : الأصلُ عدمُ مصلحة الفعل في غير الوقت الذي عُيِّنَ له ، ومع الأصل لفظُ التخصيص يدلُّ على عديمه فلا تُفْعَلُ تلك العبادة البتة⁽²⁾ ، فإن وَرَدَ الأمرُ بالقضاءِ دَلٌّ الأمرُ الثاني على أن ما بعد ذلك الوقت مما يُقَارِبُ الوقتَ الأولَ في مصلحة الوجوب ، وإن لم يَصِلْ إلى مثل مَصْلَحَتِهِ ، إذ لو وصل إليها لَسَوَّى بينهما في الأمرِ الأولِ ، وحيث لم يُسَوَّ بينهما دَلٌّ ذلك على التفاوتِ بينهما ، فمن لاحظ هذا الفرقَ بين القاعدتين قال : القضاء إنما يَجِبُ بأمرٍ جديدٍ ، ومن لَاحَظَ التسويةَ والمَشْتَرَكَ بينهما قَالَ : القضاءُ بالأمرِ الأولِ فَتَأْمَلُ ذَلِكَ .

= أراد بها المنافع الدنيوية خاصة فذلك من مجوزات العقل لا من موجباته وقد دلت الدلائل الشرعية القطعية على رعاية مصالح أمور كثيرة من المأمورات والمنهيات فأما رعايتها في جميع المأمورات والمنهيات فلا أعلم قاطعاً في ذلك وليست رعاية الشارع المصالح بحكم منه شرعي فيكفي فيه الظن بل ذلك أمر وجودي لا بد فيه من القطع . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (141/2) .

(1) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله - هنا - ليس بمسلم لعدم القاطع في رعاية المصالح في كل تعبدية . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (142/2) .

(2) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله - هنا - مبني على دعواه عموم رعاية المصالح ولم يثبت ذلك بقاطع ، فما قاله ليس بصحيح . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (142/2) .

الفرق التسعون

بين قاعدة أسباب الصلوات وشروطها يجب الفحص

عنها وتفقدتها وقاعدة أسباب الزكاة لا يجب الفحص عنها

1362 - اعلم أن أسباب التكليف وشروطه وانتفاء موانعه لا يجب تحصيلها إجماعاً ؛ إنما الخلاف فيما يتوقف عليه إيقاع الواجب بعد وجوبه ، وفيه ثلاثة مذاهب ثالثها الفرق بين الأسباب فتجب دون غيرها فلا تجب ، أما ما يتوقف عليه الوجوب فلم يقل أحد بوجوب تحصيله ، فلا يجب على أحد أن يحصل نصاباً حتى تجب عليه الزكاة ؛ لأنه سبب وجوبها ولا [أن] ⁽¹⁾ يوفي الدين لغرض أن تجب عليه الزكاة ؛ لأنه مانع منها ، ولا تجب عليه الإقامة حتى يجب عليه الصوم ؛ لأن الإقامة شرط في وجوبه ، هذا كله متفق عليه ، إنما الخلاف فيما يتوقف عليه إيقاع الواجب بعد وجوبه ، وتقتضي هذه القاعدة أن لا يجب علينا الفحص ⁽²⁾ عن أسباب الصلوات ولا أسباب وجوب الصوم ، وجميع الواجبات ، غير أن الواجبات انقسمت قسمين : قسم يجب فيه الفحص ، وقسم لا يجب ، ولكل واحد منهما قاعدة تخصه ، وتحريز الفرق بينهما ، والضابط لهما أن الواجب تارة يقتضي الحال فيه أنه لا بد من طريقتين سببيه ، وترتب التكليف عليه جزماً لا مَحِيد عنه ، كالزوال ورؤية الهلال فإنه لا بد أن يكون في الوجود وترتب عليه وجود الفعل قطعاً ، فهذا يجب الفحص عنه كان شرطاً أو سبباً ؛ بسبب أنه لو أهمل وقوع التكليف ، والمكلف غافل عنه فيعصي بترك الواجب بسبب إهماله وهو قد علم أنه لا بد أن يكون ولا عذر له عند الله تعالى ، فهذا هو ضابط ما يجب الفحص عنه [كان شرطاً أو سبباً] ⁽³⁾ من أسباب الوجوب ، ومنه أوقات الصلوات كلها وهلال رمضان وهلال ذي الحجة على من تعين عليه الحج ، وهلال شوال لوجوب الفطر وإخراج زكاته ، وأيام الرمي والمبيت ، ومن ذلك من نذر يوماً معيناً ، أو شهراً معيناً فيجب عليه أن يفحص عن هلال ذلك الشهر ، وتحري ذلك اليوم حتى يوقع [ذلك] ⁽⁴⁾ الواجب

(1) ساقطة من (ط) .

(2) الفحص : هو شدة الطلب خلال كل شيء والبحث عنه ، وفحص المطر التراب أي قلبه ونحو بعضه عن بعض وفي الحديث القدسي « ولا سمعت له فحصاً » أي وقع قدم وصوت مشي ، الفحص : البسط والكشف ، والفحص : ما استوى من الأرض والجمع فحوص . انظر : اللسان (فحص) (3356) .

(3 ، 4) زيادة من (ط) .

[فيه] ⁽¹⁾ ولا يتعداه فَيُتَصَنَّى بالإهمال مع إمكان الضبط له ، ومن ذلك قضاء رمضان يُسَدُّ في بقية العام إلى شعبان ، فيجب عليه إذا أخر أن يتفقد الأهلَّة لئلا يدخل شعبان وهو غير عالم به فَيُؤَدِّي ذلك إلى ضَيَاعِ القضاء عن وقته ، أما ما لا يتعين وقوعه مِنْ الأسباب والشروط والظروف الواجبات فلا يجب الفحص عنه لعدم تَعَيُّنِهِ ، ويمكن أن يُقَالَ فيه : الأصل عدم طريانه لأجل عدم التعيين ، ويمكن أن يكون ذلك حجةً للمُكَلِّف [وعدوا] ⁽²⁾ عند الله تعالى ، ومن ذلك إذا كان فقيرا وله أقارب أغنياء ، وهو في كُلِّ وقت يجوز أن يموت أحدهم فَيَرِثُهُ فينتقل المال إليه فيجب عليه الزكاة بإعفالي ذلك ، وترك السؤال عنه إذا كانوا في بلاد بعيدة عنه يؤدي إلى ترك إخراج الزكاة مع وجوبها عليه ، ولو فَحَصَ لحاز المال ووجبت فيه الزكاة ، ومع ذلك لا يجب الفحص في هذه الصورة لعدم تَعَيُّنِ هَذَا ، فقد يقع وقد لَا يَقَعُ [بخلاف أوقات العبادات تقع جزما ، ومن ذلك يجوز أن يموت في الموضع الذي هو يد إنسان ، فتجب الصلاة عليه وتغسيله وتكفينه وما يتعلق به من الواجبات ، فترك الفحص عن ذلك يؤدي إلى إبطال الواجبات ومع ذلك لا يَخْتَصُّ الفحص عن ذلك لعدم تَعَيُّنِهِ ، فقد يَقَعُ وقد لَا يَقَعُ] ⁽³⁾ ، ومن ذلك تجويزه لأن يَكُونَ هناك جائع يجب سدُّ جُلَّتِهِ ، وعريان يجب [ستره] ⁽⁴⁾ ، وغريق يجب رفعه ونحو ذلك من المتوقَّعات ، ومع ذلك لا يجب الفحص عن شيء من ذلك إلا أن تقوم عليه أمارَّة دالَّة على وقوعه ؛ لأن جميع ذلك غير مُتَعَيَّنٍ ، والأصل عدمه بخلاف القسم الأول ، فهذا هو ضابط [قَاعِدَةٌ] ⁽⁵⁾ مَا يَجِبُ الفحص عنه مِنْ الأسباب والشروط ، وضابط ما لا يَجِبُ الفحص عنه [منها] ⁽⁶⁾ فاعلم ذَلِكَ [واعتَمِدْ عَلَيْهِ] ⁽⁷⁾ .

(2) ساقطة من (ط) .

(4) في (ط) : [ستر عورته] .

(6) في (ط) : [من ذلك] .

(1) ساقطة من (ط) .

(3) ساقطة من (ط) .

(5) ساقطة من (ط) .

(7) زيادة من (ط) .

الفرق الحادي والتسعون

بين قاعدة الأفضلية وبين قاعدة المزية والخاصية

1363 - اعلم أنه لا يلزم من كون العبادة لها مزية⁽¹⁾ تختص بها أن تكون أرجح مما ليس له تلك المزية ، فقد ورد في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا أذن المؤذن ولّى الشيطان وله ضراط ، فإذا قرع المؤذن من الأذان أقبل ، فإذا أقيمت الصلاة أدير ، فإذا أحرم العبد بالصلاة وجاءه الشيطان فيقول له : اذكرو كذا اذكرو كذا حتى يضل الرجل أن (2) يذريكم صلى (3) فصل من ذلك أن الشيطان ينفّر من الأذان ، والإقامة ، ولا ينفّر من الصلاة ، وأنه لا يهاينها ويهاينهما فيكونان أفضل منها وليس الأمر كذلك ، بل هما وسيلتان إليها ، والوسائل أحق رتبة من المقاصد ، وأين الصلاة من الإقامة والأذان ، ورسول الله ﷺ يقول : « أفضل أعمالكم الصلاة » (4) وكتب عمر رضي الله عنه إلى عثمان رضي الله عنه : « إن أهم أموركم عندي الصلاة كما جاء في الأثر ، ولنا هاهنا قاعدة وهي الفرق بين الأفضلية والمزية ، وهي أن [المفضل] (5) يجوز أن يختص بما ليس للفاضل ، فيكون المجموع الحاصل للفاضل لم يحصل للمفضل [مع] (6) أنه حصل للمفضل في المجموع الحاصل له حصلة ليست في مجموع الفاضل فقد يكون في المدينة [قيصر] (7) عنده ابنة حشنة ، أو تحفة غريبة ليست عند مالكها ، ومجموع ما حصل للملك قدر ما حصل لذلك الفقير أضعافاً مضاعفة .

1364 - ومن ذلك ما ورد في الحديث الصحيح عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال : « أقرؤكم أبي (8) ،

(1) المزية : بمعنى التمام والكمال ، وتمازي القوم : تفاضلوا ، يقال : له عندي مزية إذا كانت له منزلة ليست لغيره ، قال ثعلب : المزية : الطعام يُخص به الرجل . انظر : اللسان (مرا) (4195) .

(2) في (ط) : [فلا] .

(3) أخرجه : البخاري الأذان (4) ، ومسلم الصلاة (19) ، وأبو داود (31) ، والنسائي الأذان (20) ، والدارمي الصلاة (11) ، والموطأ النداء (6) ، وأحمد - 411/2 .

(4) أخرجه : ابن ماجه (طهارة) (4) ، والدارمي (وضوء) (2) ، والموطأ (طهارة) (36) ، وأحمد 277/5 .

(5) في (ص) : [المقصود] . (6) في (ط) : [أما] .

(7) ساقطة من (ص) .

(8) هو أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار ، سيد القراء ، أبو المنذر الأنصاري التجاري المدني المقرئ البصري ، شهد العقبة ، وبدراً ، وجمع القرآن في حياة النبي ﷺ ، وعرض على النبي ﷺ ، وحفظ عنه علماً مباركاً وكان رأساً في العلم والعمل ، وكان عمر رضي الله عنه يسميه سيد المسلمين ، وهناك أقاويل على وفاة أبي بن كعب يقال إنه مات في خلافة عثمان سنة ثلاثين ، وهي أثبت =

وأفرضكم زيد⁽¹⁾ ، وأعلمكم بالحلال والحرام مَعَاذُ بَنِي جَبَلٍ ، وأفضاكم علي⁽²⁾ »⁽³⁾ إلى غير ذلك مما وَرَدَ فِي [فَضَائِلِ]⁽⁴⁾ الصحابة مَعَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصديق⁽⁵⁾ [ﷺ]⁽⁶⁾ أَفْضَلُ من الجميع ، وَعَلَيْهِ بَنِي أَبِي طَالِبٍ أَفْضَلُ من أَنِّي وزيد ، ومع ذلك فقد فَضَّلَهُ فِي الفرائض والقراءة ، وما سبَّب ذلك إِلَّا أَنَّهُ يجوز أَنْ يَحْضَلَ للمفضول مَالَمْ يَحْضَلْ للفاضل .

1365 - ومن ذلك قوله ﷺ لعمر⁽⁷⁾ « ماسلك عمرُ واديًا ولا فجًا »⁽⁸⁾ إِلَّا سَلَكَ

= الأقاويل عند الذهبي ، وذلك أَنَّ عثمان أمره أَنْ يجمع القرآن .

انظر : الإصابة 19/1 ، أسد الغابة 61/1 ، سير أعلام النبلاء 243/3 - 251 ، التاريخ الكبير 39/2 .

(1) زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد الإمام ، شيخ المقرئين ، والفرضيين الخرجي ، صاحب رسول الله ﷺ وكتابت الوحي ، حدث عن النبي ﷺ ، وعن صاحبيه وقرأ عليه القرآن بعضه أو كله ومناقبه جمّة . وحدث عنه : أبو هريرة ، وابن عباس ، وقرأ عليه ، وابن عمر ، وأنس بن مالك ، وأبو أمامة ، وغيرهم . وكان عمر ﷺ يستخلفه على المدينة إذا حج . قال الذهبي : وقد اختلفوا في وفاة زيد ﷺ على أقوال : فقال الواقدي : مات سنة 45 هـ ، عن ست وخمسين سنة . وقال أبو عبيد : مات سنة 45 هـ ، ثم قال : ومئة ست وخمسين أثبت ، وقال أحمد بن حنبل ، وعمر بن علي : سنة 51 ، وقال المدائني والهيثم ، ويحيى بن معين سنة 55 هـ . وقال أبو الزناد : سنة 45 هـ . ترجمته : طبقات ابن سعد 358/2 ، الإصابة 561/1 ، أسد الغابة 221/2 .

(2) علي بن أبي طالب بن عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، أمير المؤمنين أبو الحسن القرشي الهاشمي ﷺ ، روى الكثير عن النبي ﷺ ، وعرض عليه القرآن وأقرأه ، وكان من السابقين الأولين ، شهد بدرًا وما بعدها ، وكان يكنى أبا تراب . قال الحسن بن زيد الحسن : أسلم وهو ابن تسع ، وثبت عن ابن عباس قال : أول من أسلم على . قال قتادة : إن عليًا كان صاحب لواء رسول الله ﷺ يوم بدر وفي كل مشهد ، وتوفي سنة 40 هـ . انظر : سير أعلام النبلاء 615/2 .

(3) أخرجه : البخاري كتاب (فضائل أصحاب النبي) (6) ، ومسلم كتاب (فضائل الصحابة) (22) ، وأحمد 171/1 .

(4) في (ط) : [فضل] .

(5) أبو بكر الصديق : اسمه عبد الله ، ويقال عتيق بن أبي قحافة عثمان بن عامر القرشي التيمي . صاحب رسول الله ، وأحد السابقين الأولين ، والعشرة المبشرة بالجنة ، وصاحب رسول الله في الغار ، ورفيقه في الهجرة ، وأحب خلق الله من الرجال إلى قلب رسول الله ، وخليفة المسلمين من بعده ، توفي ﷺ سنة 13 هـ . ترجمته : أسد الغابة 295/4 ، تاريخ الطبري 278/3 ، طبقات ابن سعد 124/3 ، سير أعلام النبلاء 467/2 .

(6) ساقطة من (ص) .

(7) عمر بن الخطاب أمير المؤمنين ، وخليفة خليفة رسول رب العالمين ، فاروق الأمة ، عمر بن الخطاب بن نفيل ابن عبد العزى أبو حفص القرشي العدوي . روى عن النبي ﷺ ، وروى عنه : علي ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وعدد من الصحابة ، ومناقبه ﷺ كثيرة شهيرة ، قُيِّلَ شهيدًا سنة 23 هـ . ﷺ وأرضاه . ترجمته في : سير أعلام النبلاء 509/2 ، طبقات ابن سعد 275/3 ، الإصابة 3034 ، تاريخ بغداد 128 .

(8) فجًا : الفج الطريق الواسع بين جبلين وهو أوسع من الشُّبِّ وقيل : هو الشُّبِّ الواسع بين جبلين ، قال =

الشیطان فجاً غیره» (1) فأخبره عليه السلام أن الشیطان ینفّر من عمر ولا یلأبسه ، وأخبر عن نفسه عليه السلام « أنه قد تفلّت علی الشیطان البارحة لیفسد علیّ صلاتی فلولا أني تذکرت دعوة أخي سلیمان لربطته بساریة من سواری المسجد حتی یلعب به صبیان المدينة » (2) فلم ینفّر الشیطان من النبی علیه الصلاة والسلام كما نفّر من عمر ، وفي حدیث الإسراء أن الشیطان قصّده عليه السلام بشعلة من نار فأمره جبریل عليه السلام بالتعوّذ منه (3) ، وأین عمر من النبی علیه الصلاة والسلام غیر أنه یجوز أن یحصل للمفضول مالا یحصل للفاضل .

1366- ومن ذلك أن الأنبياء صلوات الله عليهم أفضل من الملائكة علی الصحيح ، وقد حصل للملائكة المواظبة علی العبادة مع [جمیع] (4) الأنفاس یلهم أخذهم التسبیح كما یلهم أخذنا النفس إلى غیر ذلك من الفضائل ، والمزايا التي لم تحصل للبشر ، ومع ذلك فالأنبياء أفضل منهم ؛ لأن المجموع الحاصل للأنبياء من المزايا والمحسن أعظم من المجموع الحاصل للملائكة ، فمن استقرى هذا وجدّه كثيراً في المخلوقات فيجد في [حب] (5) الشعير من الخواص الطيبة ما لیس في البرّ ، وفي النحاس ما لیس في الذهب من الخواص النافعة بالإتکمال وغیرها ، فعلى هذه القاعدة تخرج الإقامة والأذان وإن [من] (6) خواصهما التي جعلها الله تعالى لهما أن الشیطان ینفّر منهما دون الصلاة ، وأن الصلاة أفضل منهما ، ولا تتأقّض في ذلك ؛ بسبب أن المفضول یجوز أن یختص بما لیس للفاضل ، فظهر بما تقدم الفرق بين قاعدة الأفضلية وبين قاعدة المزية .

= ثعلب : هو ما انخفض من الطرق وجمعه فجاج وأفجة . انظر : اللسان (فجاج) (3350) .

(1) نص الحديث هو ما روي عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : استأذن عمر على النبي صلى الله عليه وسلم وعنده نسوة قریش يكلمنه ، ويستكثرنه عالية أصواتهن على صوته ، فلما استأذن عمر قمن فيأدرن بالحجاب ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يضحك فقال عمر : أضحك الله سنك يا رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عجبت من هؤلاء الأنبياء كن عندي فلما سمعن صوتك ابتدرن الحجاب ، قال عمر : أنت أحق أن يهين يا رسول الله ، ثم قال لهن عمر : يا عدوات أنفسهن ، أنهيبن ، ولا تهين رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلن : نعم ، أنت أقط أغلظ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيها يا ابن الخطاب والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكا فجا قط إلا سلك فجا غير فجك . أخرجه الشيخان .

(2) أخرجه : البخاري كتاب (الصلاة) (75) ، مسلم (المساجد) (39) ، أحمد 104/5 .

(3) أخرجه : أحمد 419/3 .

(4) زيادة من (ط) .

(5) زيادة من (ط) .

(6) ساقطة من (ط) .

الفرق الثاني والتسعون

بين قاعدة الاستغفار من الذنوب المحرمات

وبين قاعدة الاستغفار من ترك المندوبات

1367 - اعلم أن الاستغفار طلب المغفرة وهذا إنما يحسن من أسباب العقوبات كترك الواجبات وفعل المحرمات لأنها هي التي فيها العقوبات ، أما المكروهات والمندوبات والمباحات فلا يحسن الاستغفار فيها لعدم العقوبات في فعلها وتركها ، وهذا أمر ظاهر لا خفاء فيه غير أنه وقع لملك عليه السلام فيمن ترك الإقامة أنه يستغفر الله تعالى ⁽¹⁾ ، ووقع له أيضًا غير الإقامة من المندوبات ، وقد اتفق الجلاب والتهذيب على نقل ذلك عنه ، ووجه ذلك أن الله تعالى يعاقب على الذنب بأحد ثلاثة أشياء :

1368 - أحدها : المؤلّات كالنار وغيرها ، وهذا هو الأمر الغالب في ذلك .

1369 - وثانيها : تيسير المعصية في شيء آخر فيجتمع على العاصي عقوبتان الأولى والثانية كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ يَخْلُ وَاسْتَغْفِرْ ۖ وَكَذَّبَ بِالْحَقِّ ۖ فَنُفِثَ لِلْعُسْرَى ﴾ [الليل : 8 - 10] فجعل العسرى مسببة عن المعاصي المتقدمة ، ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِم مِّن بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْهُدَىٰ ۖ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ۖ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرَهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ ﴾ [محمد : 25 ، 26] فجعل سبحانه الردة مسببة عن المعصية المذكورة ؛ لأن قوله تعالى ذلك إشارة إلى الردة ، وقولهم بأنهم قالوا الباء للسببية ⁽²⁾ ، ومنه قوله عليه السلام : « إن الرجل ليختم له بالكفر بسبب كثرة ذنوبه » .

1370 - وثالثها : تفويت الطاعات لقوله تعالى : ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ ⁽³⁾ [الأعراف : 146] وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ [المائدة : 108] ﴿ إِنَّكُمْ لَا تُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ [الأنعام : 135] ونحو ذلك من الآيات الدالة على سلب الفلاح والخير بسبب الأوصاف المذمومة المذكورة في تلك الآيات ، وكما يعاقب الله تعالى بأحد ثلاثة أشياء يثيب أيضًا بأحد ثلاثة أشياء :

(1) قال ابن القاسم : وسألت مالكا عن صلى بغير إقامة ناسيا قال : لا شيء قلت : فإن تعمد فليستغفر الله ،

ولا شيء عليه . المدونة الكبرى (95/1) . (2) في (ط) : [سببية] .

(3) زيادة من (ط) .

- 1371 - أحدها : الأمور المشتلدة كما في الجنات من المأكول والمشروب وغيرهما .
- 1372 - وثانيها : تيسير الطاعات فيجتمع للعبد مَثُوبَتَانِ لقوله تعالى : ﴿ فَتَسِيرُوا لِلْبُشْرَى ﴾ [الليل : 7] فجعل اليسر مُسَبِّغَةً عن الإعطاء ، وما معه في الآية ، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت : 69] ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ [الطلاق : 2] ﴿ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا ﴾ [الأنفال : 29] إلى غير ذلك من الآيات .
- 1373 - وثالثها : تيسير المعاصي عليه ، وصرفها عنه .
- 1374 - إذا تقررت هذه القاعدة ، فإذا نسي الإنسان الإقامة أو غيرها من المندوبات دل هذا الحرمان على أنه مُسَبِّبٌ عن معاصٍ سابقة لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴾ [الشورى : 30] وفوات الطاعات مصيبتها أعظم المصائب ، فإن كلمات طيبة مشتملة على الثناء على الله تعالى ، وتوجب لقائلها ثواباً سَرمَدِيّاً خَيْرٌ من الدنيا وما فيها من إصاية شوكية أو غَمٍّ يغمه في فلس يذهب له ، وإذا كان ترك الطاعات مُسَبِّباً عن المعاصي المتقدمة فحيث إذا رأى المكلف ذلك سأل المغفرة من تلك المعاصي المتقدمة حتى لا يتكرر عليه مثل تلك المصيبة ، فالاستغفار عند ترك الإقامة لأجل غيرها لا أنه لها ، وكذلك بقية المندوبات إذا فاتت يتعين على الإنسان الاستغفار لأجل ما دل عليه الترك من ذنوب سالفة لأجل هذه التروك ، فهذا هو وجه أمر مالك [رحمه الله تعالى] ⁽¹⁾ بالاستغفار في ترك المندوبات ، لا أنه يعتقد أن الاستغفار يُشْرَعُ في ترك المندوبات ، فقد ظهر الفرق بين قاعدة الاستغفار من الذنوب المحرمات وبين قاعدة الاستغفار عن ترك المندوبات ، وأنها في فعل المحرمات وترك الواجبات لأجلها مطابقة ، وفي ترك المندوبات لأجل ما دلت عليه بطريق الالتزام لا أنه لها مطابقة وبهذا التقرير تحل مواضع كثيرة مما وقع للعلماء من ذكر الاستغفار عن ترك المندوبات ، فيشكّل ذلك على كثير من الناس وليس فيها إشكال بسبب ما تقدم من الفرق والبيان .

(1) ساقطة من (ص) .

الفرق الثالث والتسعون

بين قاعدة النسيان في العبادات لا يقدر

وقاعدة الجهل يقدر وكلاهما غير عالم بما أقدم عليه

1375 - اعلم أنَّ هَذَا الْفَرْقَ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْقَاعِدَتَيْنِ مَبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَةٍ وَهِيَ أَنَّ الْغِزَالِيَّ حَكَى الْإِجْمَاعَ فِي إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ ⁽¹⁾ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي رِسَالَتِهِ حَكَاهُ أَيْضًا فِي أَنَّ الْمَكْلُوفَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى فِعْلٍ حَتَّى يَعْلَمَ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ ، فَمَنْ بَاعَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ مَا عِنْدَهُ اللَّهُ وَشَرْعَهُ فِي الْبَيْعِ ، وَمَنْ أَجْزَرَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْإِجَارَةِ ، وَمَنْ قَارَضَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَ حُكْمَ [اللَّهِ تَعَالَى] ⁽²⁾ فِي الْقِرَاضِ ، وَمَنْ صَلَّى وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ ، وَكَذَلِكَ الطَّهَارَةُ [وَ] ⁽³⁾ جَمِيعُ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ ، فَمَنْ تَعَلَّمَ وَعَمِلَ بِمَقْتَضَى مَا عَلِمَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ تَعَالَى طَاعَتَيْنِ ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ وَلَمْ يَعْمَلْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ مَعْصِيَتَيْنِ ، وَمَنْ عَلِمَ وَلَمْ يَعْمَلْ بِمَقْتَضَى [عَلَيْهِ] ⁽⁴⁾ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ تَعَالَى طَاعَةً وَعَصَاهُ مَعْصِيَةً ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَيْضًا مِنْ جِهَةِ الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَشْتَكَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ ﴾ [هُود : 47] وَمَعْنَاهُ : مَا لَيْسَ لِي بِجَوَازِ سُؤَالِهِ عِلْمٌ ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى الدَّعَاءِ وَالسُّؤَالِ إِلَّا بَعْدَ عِلْمِهِ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ السُّؤَالِ وَأَنَّهُ جَائِزٌ ، وَذَلِكَ سَبَبُ كَوْنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَوْتَبَ عَلَى سُؤَالِ [اللَّهِ تَعَالَى] لَابْنِهِ ⁽⁵⁾ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ فِي السَّفِينَةِ لِكَوْنِهِ سَأَلَ قَبْلَ الْعِلْمِ بِحَالِ الْوَلَدِ ، وَأَنَّهُ مِمَّا يَنْبَغِي طَلَبُهُ أَمْ لَا ، فَالْعَتَبُ وَالْجَوَابُ [كِلَاهُمَا] ⁽⁶⁾ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ الْعِلْمِ بِمَا يَرِيدُ الْإِنْسَانُ [أَنْ] ⁽⁷⁾ يَشْرَعَ فِيهِ .

1376 - إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَمَثَلُهُ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [الْإِسْرَاء : 36] نَهَى اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ اتِّبَاعِ غَيْرِ الْمَعْلُومِ ، فَلَا يَجُوزُ الشُّرُوعُ فِي شَيْءٍ حَتَّى يَعْلَمَ ، فَيَكُونُ طَلَبُ الْعِلْمِ وَاجِبًا فِي كُلِّ حَالَةٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ « طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ » ⁽⁸⁾ قَالَ الشَّافِعِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : الْعِلْمُ ⁽⁹⁾ قِسْمَانِ :

- | | |
|-------------------------------------|---|
| (1) انظر : إحياء علوم الدين 343/2 . | (2) في (ص) : [التعيين] . |
| (3) في (ص) : [في] . | (4) في (ط) : [ما علم] . |
| (5) في (ص) : [ابنه] . | (6) زيادة من (ط) . |
| (7) ساقطة من (ص) . | (8) أخرجه : ابن ماجه (المقدمة) (17) . |
| (9) في (ط) : [طلب العلم] . | |

فَرَضُ عَيْنٍ وفَرَضُ كَفَايَةٍ ، ففرض العين عِلْمُكَ بحالتك التي أنت فيها ، وفرض الكفاية ما عدا ذلك فإذا كان العلم بما يُقَدِّمُ الإنسانُ عليه واجبًا كان الجاهلُ في الصلاة عَاصِيًا بترك العلم فهو كَالْمَتَعَمِّدِ التَّركَ بعد العلم بما وجب عليه ، فهذا [هو] ⁽¹⁾ قولُ مالك رحمته الله : إنَّ الجَهْلَ في الصلاة كالْعَمْدِ والجاهلُ كَالْمَتَعَمِّدِ لا كَالنَّاسِي ، وأما النَّاسِي فَمَتَّعِفُو عَنْهُ لقوله رحمته الله « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ⁽²⁾ ، وأجمعت الأمة على أن النسيانَ لا إثمَ فيه من حيثُ الجملةُ ، فهذا فرقٌ ، وفرقٌ ثانٍ ، وهو أن النسيانَ يَهْجِمُ على العبدِ قهْرًا لا حِيلَةَ له في دَفْعِهِ عنه ، والجهلُ له حيلةٌ في دفعه بالتعلم ، وبهذين الفرقين ظهر الفرقُ بين قاعدةِ النسيانِ وقاعدةِ الجهلِ .

(1) زيادة من (ط) .

(2) أخرجه ابن ماجه (الطلاق) (16) .

الفرق الرابع والتسعون

بين قاعدة ما لا يكون الجهل عذرا فيه

وبين قاعدة ما يكون الجهل عذرا [فيه] ⁽¹⁾

1377 - اعلم أن صاحب الشرع قد تسامح في جهالات في ⁽²⁾ الشريعة فعفا عن مؤثرتيها ، وواحد بجهالات فلم يُعَفَّ عن مؤثرتيها ، وضابط ما يُعَفَّى عنه من الجهالات : الجهل الذي يتعذر الاحتراز عنه عادة ، وما لا يتعذر الاحتراز عنه ولا يُشَقُّ لم يُعَفَّ عنه ، ولذلك صَوَّرَ :

1378 - إحداها ⁽³⁾ : من وطئ امرأة أجنبية بالليل يظنُّها امرأته أو جاريته عُفِيَ عنه ؛ لأنَّ الفحص عن ذلك مما يُشَقُّ على الناس .

1379 - وثانيها : من أَكَلَ طعاما نجسا يظنُّه طاهرا فهذا جهلٌ يُعَفَّى عنه لما في تَكَرُّر الفحص عن ذلك من المشقة والكلفة ، وكذلك المياه النجسة والأشربة النجسة لا إثم على الجاهل بها .

1380 - وثالثتها : من شَرِبَ خَمرا يظنه جُلأبا ⁽⁴⁾ فإنه لا إثم عليه في جهله بذلك .

1381 - ورابعها : من قَتَلَ مُسْلِمًا في صَفِّ الكُفَّار يظنه حُرِّيًّا فإنه لا إثم عليه في جهله به لتَعَذُّرِ الاحتراز عن ذلك في تلك الحالة ، ولو قتله في حالة السَّعة من غير كشفٍ عن ذلك إثم .

1382 - وخامستها : الحاكم يقضي بشهود الزور مَعَ جهله بحالهم لا إثم عَلَيْهِ في ذلك لتَعَذُّرِ الاحتراز من ذلك عليه ، وقِسْ عَلَيَّ ذلك ما ورد عليك من هذا النحو ، وما عداه فمكلف به ، ومن أقدم مع الجهل فقد أَثِمَ خُصُوصًا في الاعتقادات ، فَإِنَّ صَاحِبَ الشرع قد شَدَّدَ في عقائدِ أَصُولِ الدِّينِ تَشْدِيدًا عَظِيمًا بحيث إِنَّ الإنسان لو بذلَ جُهدَهُ

(2) زيادة من (ط) .

(1) ساقطة من (ص) .

(3) في (ط) : [أحده ، وثانيها ، وثالثها ، ورابعها ، وخامسها] والصواب ما أثبتناه .

(4) في (ص) : [حلالها] والصواب ما أثبتناه من (ط) ، والجُلأب هو ماء الورد ، وهو فارسي معرب من كلمتي (جُلْ وآب) ومنه حديث النبي ﷺ أنه كان إذا اغتسل من الجنابة دعا بشيء من (الجُلأب) فأخذ بكفه ، وقال بعض أصحاب المعاني : إنما هو الجُلأب وهو ما يُحلب فيه الغنم ، وهو تصحيف . انظر : اللسان جلب (650) .

واستفرغ وُسْعُهُ في رفع الجهل عنه في صفة من صفات الله تعالى أو في شيء يَجِبُ اعتقاده من أصول الديانات ، ولم يَتَفَيَّحْ ذلك الجهل فإنه أَيْمَ كَأَيِّ بترك ذلك الاعتقاد الذي هو من جُمْلَةِ الإيمان ، ويُخَلِّدُ في النيرانِ عَلَى [المشهور] ⁽¹⁾ من المذاهب مع أنه قد أَوْصَلَ الاجتهادَ حَدَّهُ وَصَارَ الجهلُ له ضروريا لا يمكنه دَفْعُهُ عن نفسه ، ومع ذلك فلم يُغْذَرْ بِهِ حَتَّى صَارَتْ هَذِهِ الصَّوْرَةُ فِيمَا يَعْتَقِدُ أَنَّهَا من باب تكليف مَا لَا يُطَاقُ ، فإن تكليفَ المِرَاقَةِ للبلاءِ المفسودةِ المزاجِ الناشئة في الأقاليم المنحرفة عما يوجب استقامة العقل كأفاصي بلاد السودان ، وأفاصي بلاد الأتراك ؛ فإن هذه الأقاليم لا يكونُ للعقل فيها كبيرُ رونقٍ ، ولذلك قَالَ اللَّهُ تَعَالَى في بلاد الأتراكِ عند يأجوجَ ومأجوجَ ﴿ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴾ [الكهف : 93] وَمَنْ لَا يفهمُ القولَ وبعدها أَهْلِيَّتُهُ لهذه الغاية مع أنه مكلفٌ بأدلةِ الوحدانية ودقائقِ أصولِ الدين أنه تكليفٌ ما لا يطاق ، فتكليف هذا الجنس كله من هذا النوع مع أنهم من أهل اليأس بسبب الكفر إن وقعوا فيه للجهل ، وأما الفروعُ دُونَ الأصولِ فقد عَفَا صَاحِبُ الشرع عن ذلك ، وَمَنْ بَذَلَ مُجْهَدُهُ في الفروع فأخطأَ فله أَجْرٌ وَمَنْ أَصَابَ فله أَجْرَانِ كما جاء في الحديث ، قال العلماء : وَيَلْحَقُ بِأَصُولِ الدِّينِ أَصُولُ الفقه ، قَالَ أَبُو الحسَنِ في كتابِ المعتمد ⁽²⁾ في أصولِ الفقه : إن أصولَ الفقه اختص بثلاثة أحكام عن الفقه ، أن المصيبَ فيه واحد والمخطئُ فيه آثم ، ولا يجوزُ التقليدُ فيه ، وهذه الثلاثة التي حَكَاهَا هي في أصولِ الدين بعينها ، فظهر لك الفرقُ بين قاعدة ما يكونُ الجهلُ فيه عُذْرًا [وَيَتَبَيَّنُ قَاعِدَةُ مَا لَا يَكُونُ الجهلُ فِيهِ عُذْرًا] ⁽³⁾ .

(1) في (ص) : (الجمهور) .

(2) المعتمد : لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي الشافعي المتوفى سنة (436 هـ) وهو كتاب كبير ومنه أخذ فخر الدين الرازي كتاب المحصول . (انظر : كشف الظنون 1732/2 ، شذرات الذهب 259/3 ، سير أعلام النبلاء 382/13) .

(3) ساقطة من (ص) .

الفرق الخامس والتسعون

بين قاعدة استقبال الجهة في الصلاة

وبين قاعدة استقبال [السّمّت]

1383 - اعلم أنه قد وَقَعَ في المذاهب عاتمة قولهم : إن القاعدة أن استقبال الجهة يُكفي ، وآخرون يَقُولُونَ بل القاعدة أن استقبال سَمّت الكعبة لا بُدَّ مِنْهُ ⁽¹⁾ ، وهذه المقالات [والإطلاقات] ⁽²⁾ في غاية الإشكال بسبب أمور :

1384 - أحدها : أن الكلام في هذا إنما وقع فيمن بَعُدَ عن الكعبة ، أما مَنْ قَرُبَ فإن فرضه استقبال السمّت قولاً واحداً ، والذي بَعُدَ لا يقول أحدٌ : إن الله تعالى أوجب عليه استقبال عين الكعبة ومقابلتها ومعايشتها ، فإن ذلك تكليف ما لا يطاق ، بل الواجب عليه أن يَبْذُلَ جُهدَهُ في تعيين جهة يغلبُ على ظَنِّه أن الكعبة وَرَاءَهَا ، وإذا غَلَبَ على ظَنِّه بَعُدَ بِذَلِ الجُهدِ في الأدلة الدالة عَلَى الكَعْبَةِ أنها وَرَاءَ الجهة التي عَيَّشَهَا أَدَلَّتُهُ وَجِبَ عليه اسْتِقبالُهَا إِجْمَاعاً ، فصارت الجهة مُجْمَعاً عَلَيْهَا ، والسَمّتُ الذي هُوَ العَيْنُ والمعاينة مجمَعٌ عَلَى عَدَمِ التَّكْلِيفِ بِهِ ، وَإِذَا كَانَ الإِجْمَاعُ في الصَّوْرَتَيْنِ قَائِنٌ يَكُونُ الْخِلَافُ ⁽³⁾ .

1385 - وثانيها : أن الصِّفَّ الطُّوِيلَ أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى صِحِّهِ صَلَاتِهِ مَعَ أَنَّهُ خَرَجَ بَعْضُهُ

(1) جاء في الشرح الصغير : القبلة هي الكعبة أي ذاتها لمن بمكة ومن في حكمها ممن يمكنه المسامحة ، كمن في جبل أبي قبيس فيستقبلها بجميع بدنه حتى لو خرج منه عضو لم تصح صلاته ، وجهة الكعبة لغير من بمكة سواء كان قريباً من مكة ، أو بعيداً عنها . انظر : الشرح الصغير (294/1 ، 295) .

(2) في (ص) : (الإطلاقات) .

(3) قال ابن الشاط : قلت : أما معان الكعبة فلا خلاف في أن فرضه استقبال سمتها كما ذكر ، وأما غير المعان فنقل الخلاف فيه معروف هل فرضه السمّت كالمعان أم فرضه استقبال الجهة ؟ وظاهر المنقول عن القائلين بالسمّت يريدون بذلك أن المستقبل للكعبة فرضه أن يكون بحيث لو قدر خروج خط مستقيم على زوايا قائمة من بين عيني نافذاً إلى غير نهاية لمر بالكعبة قاطعاً لها لا أنهم يريدون أن فرضه استقبال عينها ومعاينتها فإن ذلك كما قال من تكليف ما لا يطاق ولا قائل به فالذي يظهر أنه مرادهم يلزم منه تكليف ما لا يطاق إذ فيه تكليف المعاينة مع عدمها والوجه الآخر ليس فيه ذلك فالخلاف معجم في الجهة هل هي المطلوب أم لا ؟ وفي السمّت هل هو المطلوب أم لا لكن ترجيح القول بالجهة من الإجماع على صحة صلاة الصّف المستقيم الطويل وما في معناه من الموضعين المتحاذيين ، أو المواضع ويرجح أيضاً بأن التوصل إلى تحقيق الجهة متيسر على المكلفين أو أكثرهم بخلاف التوصل إلى تحقيق السمّت والحنيفية سمحة ودين الله يسر . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 125/2) .

عَنِ السَّمْتِ قَطْعًا ؛ فَإِنَّ الْكَعْبَةَ عَرْضُهَا عِشْرُونَ ذِرَاعًا ، وَطُولُهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ذِرَاعًا عَلَى مَا قِيلَ ، وَالصَّفُّ الطَّوِيلُ مِائَةٌ ذِرَاعٌ فَأَكْثَرُ فَبَعْضُهُ خَارِجٌ عَنِ السَّمْتِ قَطْعًا ، فَقَوْلُهُمْ : إِنَّ الْقَاعَةَ اسْتِقْبَالَ السَّمْتِ مُشْكَلٌ .

1386 - وثالثها : أن البلدين المتقاربين يَكُونُ اسْتِقْبَالُهُمَا وَاحِدًا مع أَنَّا نَقْطَعُ بِأَنَّهُمَا أَطْوَلُ من سَمْتِ الكعبة ، ولم يَقُلْ أَحَدٌ بِأَنَّ صَلَاةَ أَحَدِهِمَا صَحِيحَةٌ وَالْأُخْرَى بَاطِلَةٌ ، ولو قِيلَ ذَلِكَ لَكَانَ تَرْجِيحًا من غير مُرَجِّحٍ فَإِنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدَاهُمَا أَوْلَى من الْأُخْرَى بِالْبَطْلَانِ .

1387 - فهذه أمورٌ مجمَعٌ عليها كُلُّهَا ، وَجَمِيعُهَا يَقْتَضِي الإِشْكَالَ على هَاتَيْنِ الْقَاعَتَيْنِ .

1388 - والجواب عنه - وهو سر الفرق - ما كان يذكره الشيخُ عَزَّ الدِّينُ بَنُ عَبْدِ السَّلَامِ - رحمه الله تعالى - بعد أن كَانَ يُورِدُ هَذَا الإِشْكَالَ فَلَا يُجِيبُهُ أَحَدٌ عَنْهُ ، فَكَانَ يَقُولُ : الشَّيْءُ قَدْ يَجِبُ إِيْجَابَ الْوَسَائِلِ وَقَدْ يَجِبُ إِيْجَابَ الْمَقَاصِدِ .

1389 - فالأول : كَالنَّظَرِ فِي أَوْصَافِ الْمِيَاهِ فَإِنَّهُ وَاجِبٌ وَجُوبُ الْوَسَائِلِ ، فَإِنَّهُ يُتَوَسَّلُ بِهِ إِلَى مَعْرِفَةِ الطَّهَوْرِيَّةِ ، وَكَالنَّظَرِ فِي قِيَمِ الْمُتَلَفَاتِ فَإِنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى مَعْرِفَةِ قِيَمَةِ الْمُتَلَفِ ، وَكَالسَّعْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ ؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى إِيقَاعِهَا فِي الْجَامِعِ ، وَكَذَلِكَ السَّفَرُ إِلَى الْحَجِّ وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الشَّرِيعَةِ ، وَمِثَالُ مَا يَجِبُ وَجُوبُ الْمَقَاصِدِ : الصَّلَاةُ الْخَمْسُ وَصَوْمُ رَمَضَانَ وَالْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ وَالْإِيمَانُ وَالتَّوْحِيدُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ وَاجِبٌ ؛ لِأَنَّهُ مَقْصِدٌ فِي نَفْسِهِ ، لَا لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ لغيره .

1390 - إذا تقررَت هذه القاعدةُ فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْجِهَةِ هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ وَجُوبُ الْوَسَائِلِ ، وَأَنَّ النَّظَرَ فِيهَا إِنَّمَا هُوَ لِتَحْصِيلِ عَيْنِ الْكَعْبَةِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ [رَحِمَهُ اللَّهُ] ⁽¹⁾ وَإِذَا أَخْطَأَ فِي الْجِهَةِ وَجِبَتِ الْإِعَادَةُ ؛ لِأَنَّ الْقَاعَةَ أَيْضًا أَنَّ الْوَسِيلَةَ إِذَا لَمْ يَخْضُلْ مَقْصِدُهَا سَقَطَ اعْتِبَارُهَا ، وَالنَّظَرُ فِي الْجِهَةِ وَاجِبٌ وَجُوبُ الْمَقَاصِدِ ، وَإِنَّ الْكَعْبَةَ لَمَّا بَعُدَتْ عَنِ الْأَبْصَارِ جَدًّا ، وَتَعَذَّرَ الْجَزْمُ بِخُصُولِهَا جَعَلَ الشَّرْعُ الْاجْتِهَادَ فِي الْجِهَةِ هُوَ الْوَاجِبُ نَفْسُهُ ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ دُونَ عَيْنِ الْكَعْبَةِ ، فَإِذَا اجْتَهَدَ ثُمَّ تَبَيَّنَ خَطَاؤُهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ⁽²⁾ - رحمه الله تعالى - ، فعلى هذا التقريرُ يَصِيرُ الْخِلَافُ

(1) ساقطة من (ص) .

(2) قال ابن الشاط : قلت : ينبغي أن يكون مراده بالخطأ خطأ عين الكعبة لا خطأ الجهة ، فإن خطأ الجهة خطأ المقصود فتلزم الإعادة على المذهب كما تقدم في خطأ العين في مذهب الشافعي . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 154/2 .

إلى (1) السَّمِيت هل يجب وجوب المقاصد أو لا يجب البتة لا وجوب المقاصد ولا وجوب الوسائل ؛ لأنه ليس وسيلة لغيره ؟ قولان ، وهل تجب الجهة وجوب المقاصد أم وجوب الوسائل ؟ قولان ، هذا هو توجيه القولين في كل واحدة من القاعدتين ، فعلى هذا تكون الجهة واجبة بالإجماع إنما الخلاف في صورة وجوبها ، هل وجوب الوسائل ، أو المقاصد ؟ ويكون السميت ليس واجبا مطلقا إلا على أحد القولين فإنه واجب وجوب المقاصد ، فقول العلماء : هل الواجب الجهة أو السميت ؟ قولان ، يصح فيه قيد لطيف ، فيكون معناه : هل الواجب وجوب المقاصد السميت أو الجهة ؟ قولان ، فهذا القيد استقام حكاية الخلاف وأنضح أيضا به (2) تخريج الخلاف : هل تجب الإعادة على من أخطأ في اجتهاده أم لا ؟ قولان مبنيان على أن الجهة واجبة وجوب المقاصد ، وقد حصل الاجتهاد فيها وهو الواجب عليه فقط لا شيء وراءه أو واجبة وجوب الوسائل ؛ فتجب الإعادة ؛ لأن الوسيلة إذا لم تفض إلى مقصودها سقط اعتبارها وانضح الخلاف والتخريج واندفع الإشكال حيثئذ بهذا القيد الزائد وبهذا التقرير (3) .

1391 - وأما الجواب عن الصف الطويل فهو أن الله تعالى إنما أوجب علينا أن نستقبل الكعبة الاستقبال العادي لا الحقيقي ، والعادة أن الصف الطويل إذا قرب من الشيء القصير الذي يستقبل يكون أطول منه ، ويجد بعضهم نفسه خارجة عن ذلك الشيء المستقبل الذي هو أقصر من الصف الطويل ، وإذا بعد ذلك الصف الطويل بعدا كثيرا عن ذلك الشيء القصير يجد كل واحد من في ذلك الصف الطويل نفسه مستقبلا لذلك الشيء القصير في نظير العين بسبب البعد ، ألا ترى أن النخلة البعيدة أو الشجرة إذا استقبلها الركب العظيم الكثير العدد من البعد يجد كل واحد من أهل الركب ، أو القافلة نفسه قبالة تلك الشجرة ، ويقول الركب بجملته : نحن قبالة تلك (4) الشجرة ، ونحن سائرون إليها ، وإذا قربوا من الشجرة جدا لم يبق قبالتها إلا الثغر اليسير من ذلك الركب ، فكذلك الصف الطويل بمصر أو بخراسان (5) لو كشف الغطاء بينهم وبين

(2) زيادة من (ط) .

(1) في (ط) [في] .

(3) قال ابن الشاط : قلت : جميع ما قاله في هذا الفصل تحرير خلاف ، ولا كلام فيه ، غير أن الصحيح من الأقوال أن الجهة واجبة وجوب المقاصد وإن الإعادة لازمة عند تبين الخطأ . (انظر : ابن الشاط بهامش

(4) ساقطة من (ص) .

الفروق 155/2) .

(5) خراسان : بلاد واسعة ، أول حدودها ما يلي العراق ، وآخر حدودها ما يلي الهند ، وتشتمل على أمهات من البلاد منها نيسابور ، وهراة ، ومرو ، وقد فتحت أكثر هذه البلاد عنوة وصلحا ، ونذكر ما يعرف من ذلك =

الكعبة المعظمة بحيث كَانَ كُلُّ واحدٍ منهم يُصِبرُ الكعبةَ لرأى نفسه قُبالةَ الكعبةِ ، بسببِ البُعْدِ كما قلنا في الرُّكْبِ مَعَ الشجرةِ ، فقد حَصَلَ في حَقِّهِم الاستقبالُ العاديُّ ، وَهُوَ المطلوبُ الشرعيُّ ، وكذلك نقولُ في البلدين المتقاربين لو انكشَفَ ⁽¹⁾ العِطَاءُ بَيْنَهُمَا وبين الكعبةِ لرأى كُلُّ واحدٍ [منهم] ⁽²⁾ نَفْسَهُ قُبالةَ الكعبةِ ، فَهُمَا كالصَّفِّ الطويلِ سَوَاءً ، والجميعُ مُبْتَنِيٌّ عَلَى هَذِهِ القاعدةِ وَهِيَ أَنَّ اللَّهَ تعالى إِنَّمَا أَمَرَ بالاستقبالِ العاديِّ دُونَ الحَقِيقِيِّ مَعَ البُعْدِ ، وَمَعَ القُرْبِ الواجبِ الاستقبالِ الحَقِيقِيِّ حتى إنه إذا صُفِّ صَفٌّ مَعَ حَائِطِ الكعبةِ فصادف أحدهم نِصْفَهُ قبالة الكعبةِ ونِصْفَهُ خَارِجًا عنها بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ؛ لأنه مَأْمُورٌ بِأَنْ يَسْتَقْبِلَ بِجَمَلَتِهِ الكعبةَ ، فإذا لم يَحْصُلْ ذَلِكَ (استدار) ⁽³⁾ ، وكذلك الصَّفُّ الطويلُ بقربِ الكعبةِ يُصَلُّونَ دائرةً أو قَوْسًا إِنْ قَصَرُوا عَنْ الدائرةِ ، وفي البعدِ يُصَلُّونَ خَطًّا مستقيمًا بسببِ ما تقدم من التقريرِ ، وأنهم إذا كانوا خَطًّا مع البعدِ يكونون مُسْتَقْبِلِينَ عَادَةً بخلافهم مَعَ القُرْبِ ، فقد ظَهَرَ الفرقُ بين قاعدةِ استقبالِ السُّنَّتِ وبين قاعدةِ استقبالِ الجُمُعَةِ ، وصَحَّ جَزَيَانُ الخِلَافِ فِي ذَلِكَ واندفعتِ الإشكالاتُ [التي] ⁽⁴⁾ عَلَيَّهَا وَهُوَ مِنَ المَواظِنِ الجَلِيلَةِ التي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الفُقَهَاءُ ، وَلَمْ أَرِ أَحَدًا حَرَّزَهُ هَذَا التَّحْرِيرَ إِلَّا الشَّيْخَ عَزَّ الدِّينَ بَنَ عَبْدِ السَّلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَدَّسَ رُوحَهُ [الكريمة] ⁽⁵⁾ فلقد كَانَ شديدَ التَّحْرِيرِ لمَوَاضِعَ كثيرةٍ في الشريعةِ مَعْقُولُهَا وَمَنْقُولُهَا ، وَكَانَ يُفْتَحُ عَلَيْهِ بِأَشْيَاءَ لَا تُوجَدُ لِغَيْرِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً .

= في مواضعها ، وذلك في سنة 31 هـ في أيام عثمان رضي الله عنه ، بإمارة عبد الله بن عامر بن كريز ، وقد اختلف في تسميتها بذلك فقال دغفل النسابة : خرج خراسان وهبط ابننا عالم بن سام بن نوح عليه السلام ، لما تبلبلت الألسن ببابل فنزل كل واحد منهما في البلد المنسوب إليه ، يريد أن هبط نزل في البلد المعروف بالهياطلة ، وهو ما وراء نهر جيحون ، ونزل خراسان في هذه البلاد التي ذكرناها دون النهر فسميت كل بقعة بالذي نزلها ، وقيل : خر سم للشمس بالفارسية الدرية ، وأسان كأنه أصل الشيء ومكانه . معجم البلدان 401/2 - 405 .

(1) في (ط) : [كشف] .

(2) زيادة من (ط) .

(3) في (ص) : (استدرك) .

(4) زيادة في (ط) .

(5) ساقطة من (ط) .

الفرق السادس والتسعون

بين قاعدة من يتعين تقديمه ، وبين قاعدة

من يتعين تأخيره في الولايات والمناصب والاستحقاقات الشرعية

1392 - اعلم أنه يجب أن يُقدَّم في كل ولاية مَنْ هُوَ أقومُ بمصالحها على مَنْ هُوَ دونه ، فَيُقَدَّمُ في ولاية الحروب مَنْ هُوَ أعرفُ بمكائيد الحروب وسياسة الجيوش و الصولة ⁽¹⁾ على الأعداء والهيبة ⁽²⁾ عليهم ، ويقدم في القضاء مَنْ هُوَ أعرفُ بالأحكام الشرعية وأشدُّ تَفَطُّناً لِحِجَاجِ الخصومِ وَخِدَعِهِمْ ⁽³⁾ ، وهو ⁽⁴⁾ معنى قوله الطَّيِّبُ : « أقضاكم عليّ » أي هو أشدُّ تَفَطُّناً لِحِجَاجِ الخصومِ وَخِدَعِ المتحاكمين ، وبه يَظْهَرُ الجمع بينه ، وبين قوله الطَّيِّبُ : « أعلمكم بالحلل والحرام معاذُ بَنُ جَبَلٍ » ⁽⁵⁾ وإذا كان معاذُ أعرفُ بالحلل والحرام كان أقضى الناس ، غَيْرَ أَنَّ القضاءَ لَمَّا كَانَ يرجعُ إلى معرفة الحِجَاجِ والتفطن لها كان أمراً زائداً على معرفة الحلل والحرام ، فقد يكونُ الإنسانُ شديدَ المعرفة بالحلل والحرام ، وهو يُخَدِّعُ بأيسرِ الشُّبُهَاتِ ، فالقضاءُ عبارةٌ عن هذا التَّفَطُّنِ ، ولهذا قَالَ الطَّيِّبُ : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ يَكُونُ أَلْحَنَ بِحِجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ » ⁽⁶⁾ الحديث فدل ذلك على أن القضاءَ تَبِعَ الحِجَاجَ وأحوالها ، فَمَنْ كَانَ لها أشدُّ تَفَطُّناً كَانَ أقضى من غيره وَيُقَدَّمُ فِي الْقَضَاءِ ، وَيُقَدَّمُ فِي أَمَانَةِ الْيَتِيمِ مَنْ هُوَ أعلمُ بتنمية أموال اليتامى وتقادير أموال النفقات وأحوال الكوافل والمناظرات عند الحكماء عن أموال الأيتام ، وَيُقَدَّمُ فِي جَبَايَةِ الصَّدَقَاتِ مَنْ هُوَ أعرفُ بِمَقَادِيرِ النِّصَبِ

(1) الصولة : المصاولة : الموائبة ، صال الفحل علي الإبل صولا : أي قاتلها وقد منها ، وصال العير على العانة : أي شلها وهي : وحمل عليها . انظر : اللسان (صول) (2528) .

(2) الهيبة : المهابة وهي : الإجلال والخافة . انظر : اللسان (هيب) (47) .

(3) اشترط الفقهاء فيمن يتولى منصب القضاء أن يكون على علم بالأحكام الشرعية التي ولي للقضاء بها ، ولو مقلداً لمجتهد عند وجود مجتهد مطلق . انظر : الشرح الصغير 188/4 .

(4) زيادة من (ط) .

(5) أخرجه البخاري كتاب (فضائل أصحاب النبي) (6) ، ومسلم كتاب (فضائل الصحابة) (22) ، وأحمد 171/1 .

(6) أخرجه : البخاري (الشهادات) (27) ، ومسلم (الأقضية) (4) ، وأبو داود (الأقضية) (7) ، والترمذي (الأحكام) (11) ، والنسائي (قضاء) (12) ، وابن ماجه (الأحكام) (5) ، والموطأ (الأقضية) (1) ، وأحمد 332/2 .

وأحكام الزكاة من الخلطة وغيرها ، ويُقدّم في الصلاة مَنْ هُوَ أَعْرَفُ بأحكامها وعوارض سَهْوِهَا واستخلافها ، وغير ذلك من عَوَارِضِهَا وَمَصَالِحِهَا حتى يَكُونَ المُقَدَّمُ في بَابِ رُتْبَتِهَا أُخَرَّ في بَابِ آخَرٍ ، كالتسائي مقدمات في باب الحضانة على الرجال ؛ لأنهن أصبر على أخلاق الصبيان ، وأشدُّ شفقة ورأفة ، وأقلُّ أنفة عَنْ قاذورات الأطفال ، والرجال على العكس من ذلك في هذه الأحوال فَقَدُمْنَ لذلك وَأُخَرَّ الرجالُ عنهن ، وأُخِرْنَ في الإمامة والحروب وغيرهما من المناصب ؛ لأن الرجال أقوم بمصالح تلك الولايات مِنْهُنَّ⁽¹⁾ ، ويظهر لك باعتبار هذا التقرير أن التقديم في الصلاة لا يلزم منه - من حيث هو تقديم في الصلاة - التقديم في الإمامة العظمى ؛ لأن الإمامة العظمى مشتملة على سياسة الأمة ، ومعرفة معاقب الشريعة ، وضبط الجيوش ، وولاية الأكتفاء ، وعزل الضعفاء ، ومكافحة الأعداء والأعداء ، وتصريف الأموال ، وأخذها من مظانها ، وصرفها في مستحقاتها ، إلى غير ذلك مما هو معروف بالإمامة الكبرى ، وعلى هذا وَرَدَ سؤالٌ عن قولِ عُمَرَ لأبي بكر رضي الله عنه في أمر الإمامة « رَضِيكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِدِينِنَا أَفَلَا نَرْضَاكَ لِدُنْيَانَا ؟ » إشارة لتقدمه في الصلاة ، فجعل عمر ذلك دليلاً عَلَى تَقْدِيمِهِ ﷺ للإمامة ، وهذا في ظاهر الحال لا يَسْتَقِيمُ ؛ لأنه لا يلزم مِنَ التقديم في الصلاة التقديم في الخلافة ، والجواب عَنْ هَذَا السؤال من وجوه :

1393 - الأول ما ذَكَرَهُ بعضُ العُلَمَاءِ وهو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصديق رضي الله عنه [ﷺ]⁽²⁾ هو المتعين للخلافة ولم يُمكن أن يفعل ذلك من قِبَلِ نَفْسِهِ ؛ لأنه ﷺ يَتَّبِعُ مَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ، وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ⁽³⁾ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ ، [فَعَلِمَ

(1) قال ابن الشاط : قلت : إن أراد بقوله : من هو أقوم بمصالحها من هو متصف بالأهلية لذلك ومن هو دونه من ليس متصفاً بالأهلية لذلك فلا خفاء أنه يجب تقديم المتصف دون غيره وإن أراد بمن هو أقوم بمصالحها من هو أتم قياماً مع أن من هو دونه بمن له أهلية القيام بها ففي ذلك نظر وإلا ظهر عند التأمل في ذلك أنه لا يجب وجوب حتم تقديم الأقوم بتلك المصالح بل يجوز تقديم غير الأقوم بها وتقديم الأقوم أولى ودليل ذلك أن المقصود من تلك المصالح حاصل بكل واحد منهما لأنه متصف بالأهلية لذلك فلا وجه لتعين الأقوم إلا على وجه الأولوية خاصة ، ولا يصح الاعتراض على هذا بتعيين تقديم النساء على الرجال في باب الحضانة فإن الرجال ليسوا كالنساء في القيام بمصالح أمور الحضانة فتعين تقديمهم عليهم لذلك وليس الكلام فيما هذا سبيله وإنما الكلام في مثل رجلين لكل واحد منهما أهلية ولاية القضاء غير أن أحدهما أصلح لها مع أن الأدنى صالح لها أيضاً . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 158/2 ، 159) .

(2) ساقطة من (ط) .

(3) في (ص) : (وصى) .

أن [(1)] ذلك وُكِّلَ الأمرُ فيه إلى الاجتهاد فَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُشِيرُ إلى خلافتهِ بالإيماء ، وأنواع التكريم ، والثناء عليه بمحاسبته التي تُوجِبُ تقديمه فمن ذلك تقديمه لَهُ (2) عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الصَّلَاةِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ « يَا بَنَى اللَّهِ وَالْمُسْلِمُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ » (3) مشيراً بذلك إلى أن من كان مُتَعَيِّنًا للخلافةِ كيف يَتَقَدَّمُ عليه غيره للصَّلَاةِ ، فمرادُ عُمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ رَضِيكَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَدَيْنَا الرِّضَا الْخَاصُّ الَّذِي تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ ، فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْنَا أَنْ نَرْضَاكَ لِلْخِلَافَةِ ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ مُطْلَقَ الرِّضَا بِحَيْثُ يَقْتَصِرُ عَلَى أَهْلِيَّتِهِ لِلْإِمَامَةِ فِي الصَّلَاةِ خَاصَّةً .

1394 - الثاني : أن عُمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَصَدَ بِذَلِكَ تَشْكِيكَ النَّاسِ وَرَدَّعَ الْأَهْوَالِ بِذِكْرِ حُجَّةٍ ظَاهِرَةٍ لِيَسْكُنَ لَهَا أَكْثَرُ النَّاسِ فَيَنْدَفِعَ الْفَسَادُ .

1395 - وثالثها : أن يُجْعَلَ قولُ عُمَرَ « رَضِيكَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَدَيْنَا » عَلَى ظَاهِرِهِ وَتُجْعَلَ الْإِضَافَةُ عَلَى بَابِهَا مُوجِبَةً لِلْعُمُومِ كَمَا تَقَرَّرُ أَنَّهُ هُوَ اللَّغَةُ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ ، فَجَعَلُوهَا مِنْ صِبْغِ الْعُمُومِ لُغَةً ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « هُوَ الطُّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مِيتَتُهُ » (4) فَفَهْمُ عُمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ [(5)] مِنْ إِشَارَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ الصَّدِيقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرُوضِيٌّ لَجَمِيعِ حُرَمَاتِ الدِّينِ ، وَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ أَحْوَالُ الْأُمَّةِ وَالنَّظَرُ فِي مَصَالِحِ الْمِلَّةِ فَإِنَّهُ مِنْ [أعظم] (6) فُرُوضِ الْكَفَايَاتِ فَهُوَ مِنَ الدِّينِ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ « أَفَلَا نَرْضَاكَ لِذُنِّيَانَا » أَيِ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا يَتَنَازَعُونَ - يَعْنِي الْأَنْصَارَ - فِي أُمُورٍ رِئَاسِيَّةٍ وَعُلُوٍّ وَخُصُولِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مِنْ قَبْلِهِمْ ، وَهَذَا أَمْرٌ ذُنُوبِيٌّ لَا ذِنِّيٌّ فَيَكُونُ خَاسِيسًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الدِّينِ الَّذِي هُوَ مِنْ جُمْلَةِ مَصَالِحِ الْأُمَّةِ وَالْمِلَّةِ وَهَذَا [كَلَامٌ] (7) صَحِيحٌ ، فَإِنَّ الْمَرِضِيَّ لِمَعَالِي الْأُمُورِ لَا يَقْضُرُ دُونَ خَاسِيسِهَا فَانْدَفَعَ بِهَذِهِ الْوُجُوهِ هَذَا السُّؤَالَ ، وَكَانَ [أَمْرٌ] (8) الصَّدِيقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَجَلٌ مِنْ هَذَا كُلِّهِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِنَّمَا قَامَ الْأَنْصَارُ فِي مَنَازِعَتِهِ لِيَطْلُبَ الْعُلُوَّ وَالرِّئَاسَةَ ، وَلِهَذَا قَالَ قَائِلُهُمْ : مِثْلُ أَمِيرٍ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّرَكَةَ فِي الْإِمَامَةِ لَيْسَتْ مِنْ مَصَالِحِ الدِّينِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى الْخِلَافَةِ وَالْمَشَاقَقَةِ ، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَجِدْ هَذَا الْقَائِلُ الْأَمْرَ يَصْفُو لَهُ وَحْدَهُ طَلَبَ الشَّرَكَةَ تَحْصِيلًا لِمَقْصِدِهِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَيْسَ مَصْلُحَةً لِلنَّاسِ - وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ [رَحِمَهُمُ اللَّهُ] (9) : إِنْ

(1) فِي (ط) : (فَعَنْد) . (2) سَاقِطَةٌ مِنْ (ط) .

(3) أَخْرَجَهُ : مُسْلِمٌ (فضائل الصحابة) (11) ، وَأَبُو دَاوُدَ (السنة) (11) ، وَأَحْمَدُ 322/4 .

(4) أَخْرَجَهُ : أَبُو دَاوُدَ (الطهارة) (41) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (الطهارة) (52) ، وَالنَّسَائِيُّ (الطهارة) (46) ،

وَابْنُ مَاجَهَ (الطهارة) (38) ، وَالمَوْطَأُ (الطهارة) (12) ، وَالدَّارِمِيُّ (الوضوء) (53) ، وَأَحْمَدُ 237/2 .

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (ط) . (6) فِي (ط) : (أَعْم) .

(7) زِيَادَةٌ مِنْ (ط) . (8) سَاقِطَةٌ مِنْ (ط) . (9) زِيَادَةٌ مِنْ (ط) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَذَكَّرْتُمْ لَكُمْ وَلَقَوْمَكُمْ ﴾ [الزخرف : 44] إِنَّهُ الخِلاَفَةُ وأنه كان ﷺ يَطُوفُ عَلَى الْقَبَائِلِ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ لِيَنْصُرُوهُ فَيَقُولُونَ لَهُ « وَيَكُونُ لَنَا الْأَمْرُ مِنْ بَعْدِكَ » فيقول ﷺ إني قد مُنِعْتُ مِنْ ذَلِكَ وأنه قد أَنْزَلَ عَلَيَّ ﴿ وَإِنَّكُمْ لَذَكَّرْتُمْ لَكُمْ وَلَقَوْمَكُمْ ﴾ و ﴿ وَسَوْفَ تَسْتَخْلُونَ ﴾ فلم يكن لِلْأَنْصَارِ فِي هَذَا الشَّأْنِ شَيْءٌ وَهَذَا مُسْتَوْعَبٌ فِي كُتُبِ الْإِمَامَةِ ، وَمَوْضِعُهُ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ .

1396 - وقد سُئِلَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْقَيْرَوَانِ (1) : مَنْ كَانَ مُسْتَحَقًّا لِلْخِلاَفَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : سَبْحَانَ اللَّهِ إِنَّا بِالْقَيْرَوَانِ نَعْلَمُ مَنْ هُوَ أَصْلَحُ مِنَّا بِالْقَضَاءِ ، وَمَنْ هُوَ أَصْلَحُ مِنَّا لِلْفُتْيَا ، وَمَنْ هُوَ أَصْلَحُ مِنَّا [لِلْوَلَايَةِ] (2) أَيْخَفَى ذَلِكَ عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّمَا يَسْأَلُ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَهْلُ الْعِرَاقِ ، وَصَدَقَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِيمَا قَالَهُ .

1397 - وبهذه المباحثِ أَيْضًا يَظْهَرُ مَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا وَجَدَ مَنْ هُوَ أَصْلَحُ لِلْقَضَاءِ يُمْنَ هُوَ مُتَوَلَّى الْآنَ عَزَلَ الْأَوَّلُ وَوَلَّى الثَّانِي وَكَانَ ذَلِكَ وَاجِبًا عَلَيْهِ لِئَلَّا يَقُوتَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَضْلَحَةُ الْأَفْضَلِ مِنْهُمَا وَيَحْزُمَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْزَلَ الْأَعْلَى بِالْأَدْنَى ؛ لِئَلَّا يَقُوتَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَضْلَحَةُ الْأَعْلَى وَلَا يَنْقُذَ عَزْلُ الْأَعْلَى ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ الَّذِي عَزَلَهُ مَعْزُولٌ عَنْ عَزْلِهِ ، وَإِنَّمَا وَلَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [الْإِسْرَاءُ : 34] وَإِذَا كَانَ الْوَصِيُّ مَعْزُولًا عَنْ غَيْرِ الْأَصْلَحِ (3) فِي مَالِ الْيَتِيمِ فَمَضْلَحَةُ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ أَوَّلَى بِذَلِكَ ، فَالْإِمَامُ الْأَعْظَمُ مَعْزُولٌ عَنْ عَزْلِ الْأَصْلَحِ لِلنَّاسِ ، وَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ « مَنْ وَلِيَ مِنْ أُمُورِ أُمَّتِي شَيْئًا ثُمَّ لَمْ يَجْتَهِدْ لَهُمْ وَلَمْ يَنْصَحْ فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ » (4) وَالْمَنْهِي عَنْهُ الْمَحْرَمُ لَا يَنْفِذُ فِي الشَّرِيعَةِ لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ أَدْخَلَ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ » (5) فَقَدْ تَحَرَّرَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَنْ يَصِحُّ تَقْدِيمُهُ وَبَيْنَ مَنْ يَصِحُّ تَأْخِيرُهُ ، وَذَلِكَ عَامٌّ فِي الصَّلَاةِ وَالْقَضَاءِ ، وَالْأَوْصِيَاءِ وَالْكَفَلَاءِ فِي الْحِضَانَةِ وَفِي

(1) الْقَيْرَوَانُ : قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : الْقَيْرَوَانُ مَعْرَبٌ وَهُوَ بِالْفَارْسِيَةِ كَارَوَانُ . وَالْقَيْرَوَانُ فِي الْإِقْلِيمِ الثَّلَاثِ ، طُولُهَا إِحْدَى وَثَلَاثُونَ دَرَجَةً ، وَعَرْضُهَا ثَلَاثُونَ دَرَجَةً وَأَرْبَعُونَ دَقِيقَةً ، وَهَذِهِ مَدِينَةٌ عَظِيمَةٌ بِإِفْرِيقِيَّةٍ غَيْرَتِ دَهْرًا ، وَلَيْسَ بِالْقَرْبِ مَدِينَةٌ أَجَلُ مِنْهَا إِلَى أَنْ قَدِمَتِ الْعَرَبُ إِفْرِيقِيَّةً وَأَخْرَبَتِ الْبِلَادَ فَانْتَقَلَ أَهْلُهَا عَنْهَا فَلَيْسَ بِهَا الْيَوْمَ إِلَّا صَعْلُوكُ لَا يَطْعَمُ فِيهِ ، وَهِيَ مَدِينَةٌ مَصْرَتُ فِي الْإِسْلَامِ فِي أَيَّامِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ 476/4 - 478 .

(2) فِي (ط) : (لِلْإِمَامَةِ) . (3) فِي (ط) (الْأَحْسَنُ) .

(4) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ (الْمَغَازِي) (56) ، وَمُسْلِمٌ (إِيمَان) (114) ، وَابْنُ دَاوُدَ (الْأَدَب) .

(5) الْبُخَارِيُّ (اعْتَصَام) (20) ، مُسْلِمٌ (أَفْضَلِيَّة) (17) ، أَبُو دَاوُدَ (5) ، ابْنُ مَاجَهَ (2) ، وَأَحْمَدُ (2) ص 146 وَلَكِنْ بِالْفَاظِ مُغَايِرَةً .

غيرها ، وولاية النكاح وصلاة الجنائز ، وكثير من أبواب الفقه يُحتاج فيه إلى معرفة هذا الفرق بين هاتين القاعدتين وتحرير ضبطهما ⁽¹⁾ [وبالله العصمة] ⁽²⁾ .

(1) قال ابن الشاط : قلت : ما حكاه عن العلماء من أن الإمام إذا وجد من هو أصلح للقضاء عزل المتولي ينبغي أن يحمل على أن المتولي مقصر عن الأهلية لا على أنه أهل ، ولكن غيره أمس منه بالأهلية ، ودليل ذلك أن المصلحة المقصودة من القضاء تحصل من المفضل المتصف بالأهلية كما تحصل من الفاضل المتصف بها فلا وجه لعزله تحصل بقياسه على الوصي فيه نظر واستدلّاه بقوله عليه السلام : « من ولي من أمور أمتي شيئا ولم يجتهد لهم ولم ينصح فالجنة عليه حرام » نقول بموجبه ولا يتناول محل النزاع فإن الكلام ليس فيمن لم يجتهد ولم ينصح وإنما الكلام فيمن يجتهد وينصح وهو أهل لذلك غير أن غيره أمس بالأهلية منه . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 162/2 ، 163) .

(2) زيادة في (ط) .

الفرق السابع والتسعون

بين قاعدة الشك في طريان الأحداث بعد الطهارة

يعتبر عند مالك - رحمه الله تعالى - (1)

وبين قاعدة الشك في طريان غيره من الأسباب

والروافع للأسباب لا تعتبر

1398 - اعلم أنه قد وقع في مذهب مالك رحمته الله فتاوى ظاهرها التناقض ، وفي التحقيق لا تناقض بينها ؛ لأن مالكاً قال : إذا شك في الحدث بعد الطهارة يجب الوضوء ، فاعتبر الشك ، وإن شك في الطهارة بعد الحدث فلا عيرة بالطهارة ، فألغى الشك (2) ، وإن شك هل طلق ثلاثاً ، أو واحدة لزمه الثلاث ، فاعتبر الشك (3) ، وإن شك هل طلق أم لا لاشيء عليه ، فألغى الشك ، وإن حلف يميناً وشك في عينيها هل هي طلاق أو عتاق أو غيرهما لزمه جميع ما شك فيه ، فاعتبر الشك (4) ، وإن شك هل سها أم لا لاشيء عليه ، فألغى الشك ، وإن شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً جعلها ثلاثاً وصلى (5) وسجد بعد السلام لأجل الشك ، فاعتبر الشك (6) ، فوقت هذه الفروع متناقضة كما

(1) ساقطة من (ص) .

(2) للشك الموجب للوضوء ثلاث صور :

الأولى : أن يشك بعد علمه بتقديم طهره هل حصل منه ناقض أم لا .

الثانية : أن يشك بعد علمه علم حدثه هل حصل منه وضوء أم لا ؟

الثالثة : أن يعلم كلا من الطهر ، والحدث ، وشك في السابق منهما . انظر : الشرح الصغير (147/1) ، وما بعدها .

(3) سئل ابن القاسم : أرأيت لو أن رجلاً طلق امرأته فلم يدر كم طلقها أطلقة واحدة أم اثنتين أم ثلاثاً كم يكون هذا في قول مالك ؟ قال : قال مالك : لا تحمل حتى تنكح زوجاً غيره . انظر : المدونة الكبرى (119/2) .

(4) سئل ابن القاسم : أرأيت إذا شك الرجل في يمينه فلا يدري حلف بطلاق أم بعق ، أم بصدقة قال : بلغنا عن

مالك أنه قال في رجل حلف بحنث فلا يدري بأي ذلك كانت يمينه بصدقة أم بطلاق ، أم بعق أم بمشي ، قال

مالك : إنه يطلق امرأته ، ويعتق عبده ، ويتصدق بثلث ماله ، ويمشي إلى بيت الله . المدونة الكبرى (120/2) .

(5) زيادة من (ط) .

(6) عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال : إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ، أثلاثاً أم أربعاً فليصل ركعة ، وليسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم فإن كانت الركعة التي صلى خامسة شفعها بهاتين السجدتين ، وإن كانت رابعة فالسجدتان ترغيم للشيطان ، رواه مالك في الموطأ كتاب الصلاة باب إتمام المصلي ما ذكر إذا شك في صلاته .

ترى في الظاهر ، وإذا حُقِّقَتْ عَلَى الْقَوَاعِدِ لَا يَكُونُ بَيْنَهَا تَنَاقُضٌ ، بَلِ الْقَاعِدَةُ أَنَّ كُلَّ مَشْكُوكٍ فِيهِ مُلْغًى ، فَكُلُّ سَبَبٍ شَكَّكْنَا فِي طَرِيَانِهِ لَمْ نُزَيِّبْ عَلَيْهِ مُسَبِّبَهُ ، وَجَعَلْنَا ذَلِكَ السَّبَبَ كَالْمَعْدُومِ الْمَجْزُومِ بَعْدِهِ ، فَلَا نُزَيِّبُ الْحَكْمَ ، وَكُلُّ شَرْطٍ شَكَّكْنَا فِي وُجُودِهِ جَعَلْنَاهُ كَالْمَجْزُومِ بَعْدِهِ ، فَلَا نُزَيِّبُ الْحَكْمَ ، وَكُلُّ مَانِعٍ شَكَّكْنَا فِي وَجُودِهِ جَعَلْنَاهُ مُلْغًى كَالْمَجْزُومِ بَعْدِهِ فَيَتَرْتَبُ الْحَكْمُ إِنْ وُجِدَ سَبَبُهُ ، فَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ الْجَمْلَةُ غَيْرُ أَنَّهُ قَدْ تَعَذَّرَ الْوَفَاءُ بِهَا فِي الطَّهَارَاتِ ، وَتَعَيَّنَ إلْغَاؤُهَا مِنْ وَجْهِ ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ [رَحِمَهُمُ اللَّهُ] ⁽¹⁾ بِأَيِّ وَجْهِ تُلْغَى ، وَإِلَّا فَهَمْ مُجْتَمِعُونَ عَلَى اغْتِيَابِهَا ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ [رَحِمَهُ اللَّهُ] ⁽²⁾ : إِذَا شَكَّ فِي طَرِيَانِ الْحَدَثِ جَعَلْتَهُ كَالْمَجْزُومِ بَعْدِهِ ، وَالْمَجْزُومُ بَعْدِهِ لَا يَجِبُ مَعَهُ الْوُضُوءُ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى هَذَا الشَّكِّ الْوُضُوءُ ⁽³⁾ ، وَقَالَ مَالِكٌ [رَحِمَهُ اللَّهُ] ⁽⁴⁾ : بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ تَقْتَضِرُ إِلَى سَبَبٍ مُبَيَّنٍّ مَعْلُومٍ الْوُجُودِ أَوْ مَظْنُونٍ الْوُجُودِ ، وَالشَّكُّ فِي طَرِيَانِ الْحَدَثِ يُوجِبُ الشَّكَّ فِي بَقَاءِ الطَّهَارَةِ ، وَالشَّكُّ فِي بَقَاءِ الطَّهَارَةِ يُوجِبُ الشَّكَّ فِي الصَّلَاةِ الْوَاقِعَةِ هَلْ هِيَ سَبَبٌ مَبْرُءٌ أَمْ لَا ؟ فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الصَّلَاةُ كَالْمَجْزُومِ بَعْدِهَا ⁽⁵⁾ ، وَالْمَجْزُومُ بَعْدَ الصَّلَاةِ فِي حَقِّهِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَيَجِبُ عَلَى هَذَا الشَّكِّ أَنْ يُصَلِّيَ بِطَهَارَةٍ مَظْنُونَةٍ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] ⁽⁶⁾ حَرْفًا بِحَرْفٍ ⁽⁷⁾ ، وَكِلَاهُمَا يَقُولُ : الْمَشْكُوكُ فِيهِ مُلْغًى ، لَكِنْ أَلْغَاهُ مَالِكٌ فِي السَّبَبِ الْمَبْرُءِ ، وَأَلْغَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْحَدَثِ ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ أَرْجَحُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الصَّلَاةَ مَقْصِدٌ وَالطَّهَارَاتِ وَسَائِلُ ، وَطَرَحَ الشَّكُّ تَحْقِيقًا لِلْمَقْصِدِ أَوَّلَى مِنْ طَرَحِهِ لِتَحْقِيقِ الْوَسَائِلِ ، فَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الطَّهَارَاتِ يَشْكُ فِيهَا ، وَبَيْنَ غَيْرِهَا إِذَا شَكَّ فِيهِ ، وَأَمَّا إِذَا شَكَّ فِي الطَّهَارَةِ بَعْدَ الْحَدَثِ فَالْمَشْكُوكُ فِيهِ مُلْغًى عَلَى الْقَاعِدَةِ فَتَجِبُ عَلَيْهِ الطَّهَارَةُ ، وَإِنْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ ثَلَاثًا أَوْ وَاحِدَةً يَلْزِمُهُ الثَّلَاثُ ؛ لِأَنَّ الرُّجْعَةَ شَرْطُهَا الْعِصْمَةُ ، وَنَحْنُ نَشْكُ فِي بَقَائِهَا ، فَيَكُونُ هَذَا الشَّرْطُ مُلْغًى عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ ، وَإِنْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ أَمْ لَا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْمَشْكُوكَ فِيهِ مُلْغًى عَلَى الْقَاعِدَةِ ، وَإِذَا شَكَّ فِي عَيْنِ الْيَمِينِ لَزِمَهُ الْجَمِيعُ ؛ لِأَنَّا نَشْكُ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِهَا فِي السَّبَبِ الْمَبْرُءِ فَلَعَلَّهُ غَيْرُ مَا وَقَعَ ، فَوَجِبَ اسْتِعْيَابُهَا حَتَّى يُعْلَمَ

(3) انظر : الوسيط 324/1 .

(1 ، 2) ساقطة من (ص) .

(5) انظر : المدونة الكبرى 324/1 .

(4) ساقطة من (ص) .

(6) ساقطة من (ص) .

(7) انظر : المغني 196/1 ، 197 حيث قال : إن الشافعي على إلغاء الشك ، أما مالك فقال : إن شك في

الحدث بأن كان يلحقه كثيرا فهو على وضوئه وإن كان لا يلحقه كثيرا توضحا .

السبب المبرئ كما قلنا في الصلوة إذا شك في طريان الحدث على طهارتها ، وإن شك هل سها أم لا فلا شيء عليه لأن المشكوك فيه ملغى على القاعدة ، وإن شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً سجد ؛ لأن الشك نصبه صاحب الشرع سبباً للسجود لا للزيادة ، وقد تقدم بسط هذه المباحث في الفرق الرابع والأربعين بين الشك في السبب وبين السبب في الشك ، فليطالع من هناك ، وإنما المقصود هاهنا الفرق بين الشك في الطهارات ، وبين الشك في غيرها ، وقد أشرت إليه هاهنا وتكميله هناك .

الفرق الثامن والتسعون

بين قاعدة البقاع جعلت المظان منها معتبرة في أداء
الجمعات وقصر الصلوات وبين قاعدة الأزمان لم تجعل
المظان [منها] ⁽¹⁾ معتبرة في رؤية الأهلة ولا دخول

أوقات العبادات وترتيب أحكامها

1399 - اعلم أن الفرق بين هاتين القاعدتين مَبْتَنِيٌّ على قاعدة وهي : أن الوصف الذي هو مُعْتَبَرٌ فِي الْحُكْمِ إِنْ أَمَكَنَّ انضباطه لَا يُعَدَّلُ عنه إلى غيره ، كتعليل التحريم في الخمر بالشُّكْرِ ، والربا بالقوت ، وغير ذلك من الأوصافِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الْأَحْكَامِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَنْضَبٍ أُقِيمَتْ مَظَنَّتُهُ مَقَامَهُ ، وَعَدَمُ الانضباطِ إِمَّا لِاخْتِلَافِ مَقَادِيرِهِ فِي رُتْبِهِ كَالْمَشَقَةِ لَمَّا كَانَتْ سَبَبًا لِلْقَصْرِ وَهِيَ غَيْرُ مَنْضَبِيَّةِ الْمَقَادِيرِ ، فَلَيْسَ مَشَاقُّ النَّاسِ سَوَاءً فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ يَدْرِكُ ظَاهِرًا ، وَقَدْ يَدْرِكُ خَفِيًّا ، وَمِثْلُ هَذَا يَعْسِرُ ضَبْطَهُ فِي مُحَالِهِ حَتَّى تَضَافَ إِلَيْهِ الْأَحْكَامُ ، فَأُقِيمَتْ مَظَنَّتُهُ مَقَامَهُ ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ يُزِيدُ فَإِنَّهَا تُظَنُّ عِنْدَهَا الْمَشَقَّةُ ، وَكَالْإِنْزَالِ لَمَّا كَانَ غَيْرَ مَنْضَبٍ فِي النَّاسِ بِسَبَبِ أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يُنْزَلُ إِلَّا بِالْذَّفْقِ ⁽²⁾ وَالْإِحْسَاسِ بِاللَّذِيهِ الْكَبِيرِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ ⁽³⁾ يُنْزَلُ تَقْطِيرًا مِنْ غَيْرِ انْدِفَاقٍ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ثُمَّ يَنْدَفِقُ بَعْدَ ذَلِكَ كَثِيرًا ، وَلِذَلِكَ يَخْصُلُ الْوَلَدُ مَعَ الْعَزْلِ ، وَالْإِنْسَانُ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ مَا أَنْزَلَ ، وَهُوَ قَدْ أَنْزَلَ عَلَى سَبِيلِ السَّيْلَانِ مِنْ غَيْرِ ذَفْقٍ فَيَحْصُلُ الْوَلَدُ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ ، وَلَمَّا كَانَ الْإِنْزَالُ مُخْتَلَفًا فِي النَّاسِ أُقِيمَتْ مَظَنَّتُهُ مَقَامَهُ ، وَهُوَ التَّقَاءُ الْخَتَانَيْنِ .

1400 - فَإِنْ قُلْتَ : مَجْرَدُ الْإِتْقَاءِ لَا يَخْصُلُ بِهِ الْإِنْزَالُ فَكَيْفَ جُعِلَ مَظَنَّةُ الْإِنْزَالِ وَهُوَ لَا يُظَنُّ عِنْدَهُ ، وَمِنْ شَرَطِ الْمَظَنَّةِ أَنْ يُظَنُّ عِنْدَهَا الْوَصْفُ الْمَطْلُوبُ لِتَعْلِيلِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ ؟
1401 - قُلْتَ : لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يُظَنُّ ، فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يُنْزَلُ بِمَجْرَدِ الْمَلَاقَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْزَلُ بِالْفِكْرِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُنْزَلُ بِالنَّظَرِ فَقَطْ ، فَالْتَّقَاءُ الْخَتَانَيْنِ أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ ، فَجُعِلَ مَظَنَّةً ⁽⁴⁾ .

(1) زيادة من (ط) .

(2) الذفق : يقال ذفق الماء يذفق ذفقا ودفوقا أي : انصب بمرة . انظر اللسان (ذفق) (1396) .

(3) ساقطة من (ط) .

(4) قال البقوري : قلت : الأولى أن يقال الغالب على الناس أنه إذا حصل التقاء الختوانين قل أن يقع النزح إلا بعد تمام العمل بالإنزال ، فذلك الحالة الأخرى إذا اتفقت قد يكون معها شيء من الإنزال ، وهو بدايته ، وقد =

1402 - ومن ذلك : العقل الذي هُوَ مَنَاطُ التكليف يَخْتَلِفُ في الناس بسبب اعتدال المزاج وانحرافه ، فَوُبَّ صَبِيٍّ لاعتدال مزاجه أعقل من رجل بالغ لانحراف مزاجه ، وذلك يختلف في الرجال والصبيان جدًا ، فجعل البلوغ مظنته ؛ لأن البلوغ منضبط وهو غير منضبط ، هذا فيما لا ينضبط لاختلاف رُتَبِهِ في مقاديره ، أما ما ينضبط في مقاديره لكنه خَفِيٌّ لَا يُطْلَعُ عليه ، فذلك كالرضا في انتقال الأملاك لقوله ﷺ : « لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب [نفس منه] » (1) ، (2) ، والرضا أمرٌ خَفِيٌّ ، فَجُعِلَتْ الصَّبِيغُ والأفعالُ في بيع المعاطاة قائمةً مَقَامَهُ (3) ؛ لأنه يُظَنُّ عندها ، وألغِيَ الرضا إذا انفرد حتى لو اعْتَرَفَ بأنه رَضِيَ بانتقال الملك في الزمن الماضي من غير أن يَكُونَ صدر منه قول أو فعل لم يَلْزَمُهُ انتقال الملك ، وكذلك لو حَصَلَتْ مَشَقَّةُ السفر بِدُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ لم تُرْتَبْ عليها رُخْصَ المَشَقَّةِ مِنَ الْقَصْرِ والإفطار ، فإذا أقام الشرع مظنة الوصف مقامه أعرض عن اعتباره في نفسه ، نعم لا بُدَّ أن يَكُونَ مُتَوَقِّعًا مع المظنة ، فلو قطعنا بعدمه عند المظنة فالقاعدة أنه لا يترتب على المظنة حُكْمٌ ، كما لو قطعنا بعدم الرضا مع الإكراه على صدور الصبيغة أو الفعل ، غير أن هذا المعنى مع أنه الأصلُ خُولِفَ في التقاء الحَتَانَيْنِ ، فإننا لو قَطَعْنَا بعدم الإنزالِ وَجَبَ الْعُسْلُ ، وخُولِفَ أيضًا في قولهم في شارب الخمر : إنه إذا شَرِبَ سَكِرَ وإذا سَكِرَ هَذَى وإذا هَذَى افترى فيكون عليه حَدُّ الْمُفْتَرِي ، فأَقِيمَ الشربُ الذي هو مَظَنَّةُ الْقَذْفِ مَقَامَهُ ، ونحن مع ذلك نَقِيْمُ الْحَدَّ في الشربِ عَلَى مَنْ نَقَطَعَ بأنه لَمْ يَقْذِفْ .

1403 - وَكَانَ الشَّيْخُ عَزُّ الدِّينِ بَنُ عَبْدِ السَّلَامِ ﷺ يَسْتَشْكِلُ الْأَثَرَ الْوَارِدَ فِي الشَّارِبِ فِي هَذَا الْمَعْنَى بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ وَيَقُولُ : كَيْفَ تُقَامُ الْمَظَنَّةُ مَقَامَ الْقَذْفِ ؟ وَنَحْنُ نَقْطَعُ بِعَدَمِ الْقَذْفِ فِي حَقِّ بَعْضِ النَّاسِ ، لَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ عَنِ الْأَثَرِ بِمَا شَهِدَ لَهُ بِالْإِعْتِبَارِ مِنَ التَّقَاءِ الْحَتَانَيْنِ ، فَإِنَّهُ وَرَدَ فِيهِ الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ ، وَهَذَا قَدْ نَقَطَعَ فِيهِ بِعَدَمِ الْمَظْنُونِ عِنْدَ وَجُودِ مَظْنَتِهِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ .

= لا يحصل اعتباره ببداية العمل ، وذلك التقاء الحَتَانَيْنِ ، إذا لا شيء يكون مضبوطًا غير ذلك ، وإن لم يكن الإنزال يحصل بمجرد الالتقاء غالبًا ، وإنما يكون نادراً ، ولكنه هو المنضبط عندنا في ذلك لا غيره . انظر : ترتيب الفروق واختصارها (385/1 ، 386) . (1) في (ص) : (نفسه) .

(2) أخرجه : أحمد 72/5 .

(3) من أركان البيع : ما دل على الرضا من قول ، أو إشارة ، أو كتابة من الجانبين ، أو أحدهما ، بل وإن كان ما يدل عليه معاطاة من الجانبين . انظر : الشرح الصغير (14/3) .

الفرق الثامن والتسعون : بين البقاع في أداء الجمعات والأزمان في رؤية الأهلة ————— 611

1404 - فإن قلت : ما الفرق بين المظنة والحكمة التي اختلف في التعليل بها ؟ وما الفرق بين الثلاثة : الوصف والمظنة والحكمة .

1405 - قلت : الحكمة هي التي تُوجِبُ كَوْنُ الوصفِ علةً معتبرةً في الحكم ، فإذا ثَبَتَ كَوْنُهُ معتبراً في الحكم إن كان منضبطاً اعتمدَ عليه من غيرِ مَظْنَةٍ تُقَامُ مَقَامَهُ ، وإن لم يَكُنْ منضبطاً أقيمتَ مَظْنَتُهُ مَقَامَهُ ، فالحكمة في الرتبة الأولى ، والوصف في الرتبة الثانية ، والمظنة في الرتبة الثالثة .

1406 - ومثالُ الثلاثة في المبيع أن حاجة المكلف إلى ما في يده من الثمن أو المثل من المصلحة الموجبة لاعتبار الرضا وهي المصيرة له سبباً للانتقال ، ومظنته الإيجاب والقبول ، فالحاجة هي في الرتبة الأولى ؛ لأنها هي ⁽¹⁾ الموجبة لاعتبار الرضا ، فاعتبار الرضا فرعها ، واعتبار الإيجاب والقبول فرع اعتبار الرضا ، ومثالُ الثلاثة أيضاً في السفر أن مَصْلَحَةَ المكلف في راحته وصلاحيته جسمه يُوجِبُ أن المشقة إذا عَرَضَتْ تُوجِبُ عنه تخفيف العبادة لِقَلِّ تَغْطُمُ المشقة فتضيع مصالحه بإضعاف جسمه و [إنهاك] ⁽²⁾ قوته ، فيحفظ صحة الجسم وتوفر قُوَّته هو المصلحة والحكمة الموجبة لاعتبار وصف المشقة بسبب الترخص ، فالمشقة في الرتبة الثانية منها ؛ لأن الأثر فرع المؤثر ، والمظنة المشقة ، واعتبارها فرع اعتبار المشقة فهي في الرتبة الثالثة .

1407 - ومثالُ الحكمة والوصف من غير مظنة فيما هو منضبط : الرضا وصفٌ مُوجِبٌ للتحريم ، وحكمته أنه يُصَيِّرُ جزء المرأة الذي هو اللبن جزءاً صبي الرضاع ، فناسب التحريم بذلك لمشابهته للنسب ؛ لأن مَبْنَاهَا وطَعْنُهَا جزء الصبي ⁽³⁾ ، فلما كان الرضاع كذلك قال ﷺ « الرضاع لحمه كلحمه النسب » فالجزئية هي الحكمة وهي في الرتبة الأولى ، والرضا الذي هو الوصف في الرتبة الثانية .

1408 - ووصف الزنا مُوجِبٌ للحد ، وحكمته الموجبة لكونه كذلك اختلاط الأنساب ، فاختلاط الأنساب في الرتبة الأولى وهي الحكمة ، ووصف الزنا في الرتبة الثانية .

1409 - وكذلك ضياع المال هو المُوجِبُ لكون وصف السرقة سبب القطع ، فضياع المال في الرتبة الأولى ، ووصف السرقة في الرتبة الثانية ، ولما كان وصف الرضاع والزنا والسرقة منضبطاً لم يحتج إلى مظنة تقوم مقام هذه الأوصاف ، فلم يحتج [للرتبة

(1) زيادة من (ط) .

(2) في (ط) : (إهلاك) .

(3) قال تعالى في آية المحرمات من النساء ﴿ وَأَنهَلْتُمْ إِلَيْهِ أَرْضَكُمْ ﴾ .

الثالثة [(1)] ويلزم من جواز التعليل بالحكمة أن يلزم أنه لو أَكَلَ صَبِيٍّ من لحم امرأة قطعة أن تَحْرَمَ عليه ؛ لأن جُزْءَهَا صار جُزْءَهُ ، ولم يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ ، ولو وُجِدَ إنسانٌ يأخذ الصَّبِيَّانِ من أُمَّهَاتِهِمْ صِغَارًا وَيَأْتِي بِهِمْ كِبَارًا بحيث لا يُعْرِفُونَ بعد ذلك أن يَقَامَ عليه حَدُّ الزنا بسبب أنه أَوْجَبَ اختلاطَ الأنسابِ ، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ ، وَأَنَّ مَنْ صَبَّحَ الْمَالَ بِالغَضَبِ وَالْغُدُورِ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ حَدُّ الشَّرِيقَةِ ولم يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ ، ولأجلِ هَذِهِ المعاني خَالَفَ الْجُمْهُورُ بالتعليل [بالحكمة] (2) ، فقد ظهرَ الفرقُ بين المظنة والوصف والحكمة من هذا الوجه .

1410 - وبينَ الحكمة والمظنة فرقٌ من وجه آخر ، وذلك أن الحكمة إذا قطعنا بعدمها لا يَقْدَحُ ذلك في تَرْتِيبِ الْحَكَمِ ، كما إذا قطعنا بعدم اختلاطِ الأنسابِ مِنَ الزنا بأن تَحْيِضَ المرأةُ ، وَيُظْهَرُ عَدَمُ حَمْلِهَا ، ومع ذلك تُقِيمُ الْحُدَّ وتأخذُ الْمَالَ الْمَسْرُوقَ مِنَ السَّارِقِ ونَجْزِمُ بعدمِ صَبْيَةِ الْمَالِ ، ومع ذلك تُقِيمُ حَدَّ الشَّرِيقَةِ ، وأما المظنة إذا قطعنا فيها بعدمِ المظنونِ فالغالبُ في مَوَارِدِ الشَّرِيعَةِ عَدَمُ اعتبارِ المظنة ، وذلك فِيمَنْ أَثَرَهُ عَلَى الْكَفْرِ ، أو الْعُقُودِ النَّاظِلَةِ لِلْأَمْلَاقِ ، أو الْمُوجِبَةِ لِلطَّلَاقِ [والعَتَاقِ] (3) وغير ذلك ، فَإِنَّ تِلْكَ الْمَظَانَ يَسْقُطُ اعتبارُهَا بِالْإِكْرَاهِ ولا يترتب عليها شيءٌ البتة مما شأنه أن يَتَرْتَّبَ عليه [عند] (4) عدم الإكراه ، فهذا فرقٌ آخر بين المظنة والحكمة من جهة أن القطع بعدمِ الحكمة لا يَقْدَحُ والقطع بعدمِ مظنونِ المظنة يقدح ، وينبغي أن يُتَقَطَّنَ لهذه القاعدة وهذه التفاصيل فهي وإن أنبى عليها بيانُ هَذَا الفرقِ فهي يَخْتِاجُ إِلَيْهَا الْفَقَهَاءُ [رحمهم الله] (5) كثيرًا في موارد الفقه ، والترجيح ، والتعليل .

1411 - إذا تقررت هذه القاعدة فنقول : إنما اغْتَبِرَتِ الْبِقَاعُ فِي الْجُمُعَاتِ وهي ثلاثة أميالٍ في الإتيان إليها ؛ لأنها مظنة آذانها ، وسماعه من تلك المسافة إذا هَدَّأتِ الْأَصْوَاتُ وانتفتتِ الموانع لقوله ﷺ : « الجمعة على من سمع النداء » (6) فجعلَ مَظَنَّةَ السَّمَاعِ مقامَ السَّمَاعِ ، ولذلك جُعِلَتِ الْبِقَاعُ التي في مسافة الْقَصْرِ مُعْتَبَرَةً فِي قَصْرِ الصَّلَاةِ ؛ لأنها مظنة الْمَشَقَّةِ الْمُوجِبَةِ لِلتَرْخِيصِ ، وأما أَهْلَةُ شُهُورِ الْعِبَادَاتِ كرمضانَ وشوالٍ و [شَهْرِ] (7)

(1) في (ط) : [الرتبة الثانية] .

(2) في (ط) : (بالمظنة) .

(3) زيادة من (ط) .

(4) ساقطة من (ص) .

(5) ساقطة من (ط) .

(6) أخرجه : أبو داود (الجمعة) (892) .

(7) ساقطة من (ط) .

ذي الحِجَّة ونحوها ، فلا حاجة فيها إلى مظنة من جهة الزمان بسبب أن القطع يَحْصُلُها موجودٌ من جهة الرؤية أو إكمالِ العِدَّة ، فيَحْصُلُ القطع بالمعنى المقصود ، فلا حاجة فيها إلى مظنة من جهة أن الزمان يقوم مقامه ، فإن المظنة إنما تُعْتَبَرُ عندَ عَدَمِ الانضباط أما معه فلا ، فإذا ظَنَنَّا أَنَّ ⁽¹⁾ الهلالَ يَطْلُعُ في هذه الليلة بسبب قرائن تقدمت إما مِنْ تَوَالِي تمام الشهور فنظن نَقَصَ هذا الشهر ، أو من جهة [توالي النقص فنظن تمام هذا الشهر ، أو من جهة ⁽²⁾ طلوع القمر] ⁽³⁾ ليلةَ البدر قبلَ غُرُوبِ الشمس فنظن تمام هذا الشهر ، أو من جهة تأخره في الطلوع عند غروبِ الشمس فنظن نقصانَ هذا الشهر ، وغير ذلك من الأمارات الدالة عند أرباب [علم] ⁽⁴⁾ المواقيت على رؤية الأهلة ، ويوجبُ أَنَّ هَذِهِ اللَّيْلَةَ هِيَ مَظْنَةُ رُؤْيَةِ الْهَلَالِ ، فإنَّا لَا نَعْتَبِرُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، وَلَا نُقِيِّمُ المظنة مقامَ الرؤية ؛ لِأَنَّ لَنَا طَرِيقًا لِلوَصُولِ إِلَى الوَصْفِ المطلوبِ ؛ إما بالرؤية أو بكمالِ العِدَّة ، والقاعدةُ أَنَّهُ لَا يُعَدَّلُ إِلَى المظنة إِلَّا عندَ عَدَمِ انضباط الوصفِ دَائِمًا أو في الأغلب ، وهاهنا ليس كذلك فَلِذَلِكَ سَقَطَ اعتِبارُ المَظَانِّ مِنَ الْأَزْمَنِ ، وكذلك أوقاتُ الصلواتِ لَمَّا كَانَتْ مُنْضَبِطَةً فِي نَفْسِهَا لِحِصُولِ القطعِ بها في أَكْثَرِ صُورِهَا لَمْ تَقُمْ مَظَانُّهَا فِي الصُّورِ مَقَامَهَا ، وبهذا ظهرَ الفرقُ بَيْنَ قاعدةِ البقاعِ أقيمتَ مَظَانُّهَا مَقَامَهَا ، وبين الْأَزْمَنِ لَمْ تَقُمْ مَظَانُّهَا المذكورةُ ، وسره ما تقدم من القاعدة الكلية التي تقدم تقريرها قبلُ .

(3) في (ص) : (طلوعه) .

(1 ، 2) زيادة من (ط) .

(4) ساقطة من (ط) .

الفرق التاسع والتسعون

بين قاعدة البقاع العظيمة من المساجد تعظم

بالصلاة ويتأكد طلب الصلاة عند ملابتها وبين قاعدة الأزمنة

العظيمة كالأشهر الحرم وغيرها لا تعظم بتأكد الصوم فيها

1412 - مع أن نسبة الصلوات إلى البقاع كنسبة الصوم إلى الأزمان ، فالمكان يُصلى فيه والزمان يصام فيه ، وليس لنا مكان يصام فيه إلا بطريق العرض ، كثلاثة أيام في الحج بمكة جبراً لما عرض من النسك ⁽¹⁾ ، وصوم أيام الاعتكاف في المساجد لما عرض من الاعتكاف ⁽²⁾ ويصام رمضان وغيره لعين ذلك الزمان لا لما عرض فيه ، فالصوم بوصفه خاص بالزمان ، والصلاة تكون للمكان كتحية المسجد ⁽³⁾ ، وتكون للزمان كأوقات الصلوات والوتر وركعتي الفجر والضحي ونحوها ، والفرق من حيث الجملة في كون المساجد تعظم بالتحيات إذا دُخل إليها ، والأشهر الحرم ونحوها لا تعظم بالصوم [هو] ⁽⁴⁾ أن الله تعالى غني عن الخلق على الإطلاق لا يزيده طاعتهم ولا تنقصه معصيتهم ، والأدب معه تعالى اللائق بجلاله متعذر منا ، فأمرنا [سبحانه و] ⁽⁵⁾ تعالى أن نتأدب معه [سبحانه] ⁽⁶⁾ كما نتأدب مع أكابرنا ؛ لأنه وسعنا ، ولذلك أمرنا تعالى بالركوع والسجود والمدح له وإكرام خاصته وعبده ، ولما كان الواحد منا إذا أراد تعظيم عظيم منا فعل معه ذلك ؛ جعل [الله] ⁽⁷⁾ تعالى ذلك تعظيماً له ، ومن ذلك أن أحدنا إذا مر بيوت الأكابر يسلم عليهم ويحييهم بالتحية اللائقة بهم ، والسلام في حقه تعالى محال لأنه دعاء بالسلامة وهو سالم لذاته عن جميع النقائص ، أو هو من المسالمة وهي التأمين من الضرر ، وهو تعالى يجير ولا يجار عليه ، فاستغنى عن ذلك لتعذر معانيه في

(1) قال تعالى : ﴿ وَأَذِّنُوا لِلْحَجِّ وَالْمَرَّةِ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَلْيَدْبِرْهُ مِنْ حَبْلٍ أَوْ مَدَنَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْمَرَّةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَمِصْبًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَجَّوْا إِذَا رَمَيْتُمْ ﴾ سورة البقرة آية 196 .

(2) الصوم شرط من شروط صحة الاعتكاف . حيث عرف الفقهاء الاعتكاف بأنه : لزوم مسلم مميز مسجدا يصوم كافئاً عن الجماع ، ومقدماته ومن مبطلات الاعتكاف تعمد فطر . انظر : الشرح الصغير (405/1) ، وما بعدها .

(3) تحية المسجد مندوبة للداخل فيه يريد الجلوس به وهي ركعتان الشرح الصغير (405/1) ، وما بعدها .

(4) زيادة من (ط) .

(5 ، 6) ساقطة من (ط) .

(7) ساقطة من (ص) .

حقه تعالى ، بل ورد أن نقول له تعالى : « أنت السلام ومنك السلام وإليك يعود السلام حيناً ربنا بالسلام » ⁽¹⁾ أي أنت السالم لذاتك ومنك يصدر السلام لعبادك وإليك يرجع طلبها فاعطنا إياها ، ولما استحال السلام في حقه تعالى أقيمت الصلاة مقامه ليميز بيت الرب عن غيره من البيوت بصورة التعظيم بما يليق بالربوبية ، ولذلك نابت الفريضة عن النافلة في ذلك لحصوله التمييز بها ، ولما كان سبب التحيات في هذه البقاع المعظمة تمييزها اختصاص بالله تعالى واشتهر باسم يناسب اختصاصه به وهو لفظ البيوت ؛ فإن شأن الرئيس والملك العظيم أن يكون في بيته ويحل [فيه] ⁽²⁾ ويختص به ، ولم يوجد من الأزمنة ما اشتهر بالله تعالى هذه الشهرة حتى يحتاج إلى تمييز يختص به يناسب الربوبية ، فهذا هو الفرق بين الأزمنة والبقاع في هذا المعنى .

1413- فإن قلت : فقد ورد [إن الثلث الأخير من الليل ينزل الرب [تعالى] ⁽³⁾ فيه إلى سماء الدنيا فيقول : هل من داع فاستجب له ، هل من مستغفر فأغفر له] ⁽⁴⁾ ، فقد اختص هذا الوقت من الزمان به تعالى كما اختصت المساجد بأنها بيوته ، فينبغي أن يشرع فيه ما يوجب التمييز كما شرع في المسجد .

1414- قلت : الأزمنة التي جرت عادة الملوك بالقدوم فيها على الرعايا شأنها أن تعظم بالزينة في المدائن و غير الزينة من أسباب الاحتفال ، وكان يلزمنا مثل ذلك في هذا الزمان غير أن الليل لا [يناسب] ⁽⁵⁾ الصوم شرعاً فشرع فيه ما يناسبه من الدعاء والتضرع والاستغفار ، وإنما [قصدت] ⁽⁶⁾ الفرق بين الصلاة والصوم والله أعلم .

(1) أخرجه : مسلم (مساجد) (135) ، أبو داود (وتر) (25) ، الترمذي (الصلاة) ، (297) ، النسائي

(سهو) (81) ، ابن ماجه (إقامة) (924) ، الدارمي (صلاة) (88) ، أحمد 275/5 .

(2) في (ط) : [في بيته] . (3) ساقطة من (ص) .

(4) أخرجه : مسلم صلاة المسافرين (172) ، أحمد 258/2 .

(5) في (ط) : [يلزم] . (6) ساقطة من (ط) .

الفرق المائة

بين قاعدة النواح حرام وبين قاعدة المراثي مباحة

1415 - اعلم أنه قد اشتهر بين الناس تحريمُ النواح وتفسيقُ النائحة دون تفسيقِ الشعراء الذين يزُفون الموتى من الملوك والأعيان ، وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمته الله يقول : إن بعض المراثي حرام كالنواح ، وتحريمُ القول فيهما وضبطهما أن النواح إنما حُرِّمَ لأنه يفتضي نسبة الرب ﷻ إلى الجور في قضائه ، والتبرُّم بقدره وأن الواقع من موت هذا الميت لم يكن مصلحة بل مفسدة عظيمة ، وتكونُ النائحة تذكر كلاماً يقرر ذلك في النفوس وتوضحه للأفهام ، وتحميلُ السامعين على اعتقاد ذلك ، فكلُّ لفظٍ تضمنَ ذلك كَانَ حَرَامًا ، نظماً كان أو نثراً ، مؤثمة أو نواحاً ، وقد جاء في [الحديث] (1) الصحيح عن رسول الله ﷺ التصريح بتحريم النواح (2) ، وورد في الحديث « إن النائحة تُكسى يوم القيامة قميصين : قميص من جَرَبٍ ، وقميص من قَطِرَانٍ » (3) وشُره أن الأجرَبَ سريعُ الألم لَيَقْرَحَ جِلْدُهُ ، والقَطِرَانُ يُقْوِي شِعْلَةَ النار فيكون عذابها بالنار بسبب هذين القميصين أشدَّ العذاب ، وفي أبي داود « لعن الله النائحة والمستمعة » (4) قال سند (5) من أصحابنا : هي التي تتخذ النواح صنعةً ، قال : وإلا فالمرّة مكروهة لما في البخاري « إن رسول الله ﷺ ترك نساءً جعفر (6) لم يسكنهن » (7) وفيه عن

(1) زائدة في (ط) . (2) أخرجه : ابن ماجه (الجنائز) (1580) .

(3) أخرجه : مسلم (الجنائز) (29) ، ابن ماجه (الجنائز) (1581) ، أحمد 342/5 ، 343 .

(4) أخرجه : أبو داود (الجنائز) (25) ، أحمد 65/3 .

(5) سند بن عنان بن إبراهيم الأزدي ، فقيه ، جللي ، له شرح المدونة من فروع المالكية ، تفقه بأبي بكر الطرطوشي ، وسمع منه وانتفع به ، وجلس لإعطاء الدروس بعده ، روى عن أبي طاهر السلفي ، وأبي الحسين ابن شرف ، وألف « الطراز » كتاب حسن مفيد شرح به المدونة نحو الثلاثين سقراً ، وتوفي قبل إكماله ، اعتمده الخطاب وأكثر من النقل عنه في شرح المختصر ، وله تأليف في الجدل وغيره ، توفي بالإسكندرية سنة 541 هـ . شجرة النور الزكية رقم 361 .

(6) هو جعفر بن أبي طالب ، السيد الشهيد ، الكبير الشأن ، علم المجتهدين ، أبو عبد الله ، ابن عم رسول الله ﷺ عبد مناف بن عبد المطلب ، أخو علي بن أبي طالب ، وهو أسن من علي بعشر سنين ، هاجر الهجرتين ، وهاجر من الحبشة إلى المدينة ، فوافى المسلمين وهم على خيبر إثر أخذها ، فأقام بالمدينة شهراً ، ثم أمره رسول الله ﷺ على جيش غزوة مؤتة بناحية الكرك ، واستشهد ، وقد سر رسول الله ﷺ كثيراً بقدمه ، وحزن والله لوفاته سنة 8 هـ . أسد الغابة 341/1 ، سير أعلام النبلاء 131/3 .

(7) أخرجه البخاري .

جابر رضي الله عنه (1) « جيء بأبي يوم أحد وقد مثل به وساق الحديث إلى أن قال : فسمع صوت نائحة فقال : من هذه فقالوا : ابنة عمر فقال فلتبكي أو لا تبكي ، مازالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفع » (2) ، وفيه عن أم عطية (3) [رضي الله عنها] (4) « أخذ علينا النبي صلى الله عليه وسلم أن لا ننوحَ فما وفّت منا امرأة غير خمس نسوة سمّتهنَّ » (5) .

1416 - والنواح من الكبائر ، وصورته أن تقول النائحة لفظاً يقتضي فوطاً جمال الميت وحسنه وكماله وشجاعته وبراعته وأبهرته ورئاسته ، وتبالغ فيما كان يفعل من إكرام الضيف والضرب بالسيف والذّب عن الحرم والجار إلى غير ذلك من صفات الميت التي يقتضي مثلها أن لا يموت ، فإن بموته تنقطع هذه المصالح ويَعُزُّ وُجُودُ مِثْلِ الموصوف بهذه الصفات ، وَيَعْظُمُ التفعُّعُ على فقْدِ مثله ، وأن الحكمة كانت تقتضي بقاءه ، وتطويل عمره لتكثر تلك المصالح في العالم ، فمتى كان لفظها مشتملاً على هذا كان حراماً ، وهذا شر (6) النواح ، وتارة لا تصل إلى هذه الغاية غير أنه تُبْعَدُ السلوة عن أهل الميت ، وتُهَيِّجُ الأسفَ عليهم ، فيؤدي ذلك إلى تعذيب نفوسهم ، وقلة صبرهم وضجرهم ، وربما بعثهم ذلك على القنوط وشقّ الجيوب وضرب الحدود ، فهذا أيضاً حرام ، ومتى

(1) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة ، الإمام الكبير ، المجتهد الحافظ ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أبو عبد الله وأبو عبد الرحمن ، الأنصاري ، الحزرجي ، السلمي ، المدني ، الفقيه ، من أهل بيعة الرضوان ، وكان آخر من شهد ليلة العقبة الثانية موتاً ، وكان مفتي المدينة في زمانه ، عاش بعد ابن عمر أروأماً وتفرد ، كان جابر قد أطاع أباه يوم أحد وقعد لأجل أخواته ، شهد الخندق ، شاخ وذهب بصره ، وقارب التسعين ، توفي 78 هـ . ترجمته : التاريخ الكبير 207/2 ، الإصابة 212/2 ، تهذيب الكمال 856/3 ، سير أعلام النبلاء 336/4 .

(2) أخرجه : البخاري (الجنائز) (1211) ، مسلم (فضائل الصحابة) (4517) ، النسائي (الجنائز) (1819) .
(3) أم عطية الأنصارية : اسمها نسيبة بنت الحارث ، وقيل : نسيبة بنت كعب ، من فقهاء الصحابة ، لها عدة أحاديث ، وهي التي غسلت بنت النبي صلى الله عليه وسلم زينب ، حدث عنها : محمد بن سيرين ، وأخته بنت سيرين ، وأم شرحبيل ، وعلي بن الأقرم ، وعبد الملك بن عمير ، وإسماعيل بن عبد الرحمن ، وعدة . عاشت إلى حدود سنة سبعين . وهي القائلة : نُهيّا عن اتباع الجنّاة ، ولم يعزم علينا . سير أعلام النبلاء 545/3 .

(4) ساقطة من (ص) .

(5) أخرجه : البخاري (الجنائز) (1223) ، مسلم (الجنائز) (1552) ، النسائي (البيعة) (4108) ، أبو داود (2720) .

(6) في ص ، ط (أشر) وفي هامش المطبوعة : الصواب حذف الهمزة ، والواقع أن حذف الهمزة هو الغالب ، إثباتها ليس خطأ بل قد قرئ به في قوله تعالى : ﴿ سَيَعْلَمُونَ عَذَابَ الْكَذَّابِ الْآخِرُ ﴾ .

كان لفظُ النَّاحِيَةِ ليس فيه شيءٌ من ذلك ، بل ذكر دين الميت وأنه انتقل إلى جزاء أعماله الحسنة ، ومجاورة أهل السعادة ، وأنه أتى عليه ما قُضِيَ على غَاثَةِ النَّاسِ ، وأن هذا سبيلٌ لا بُدَّ منه ، وأنه مَوْطِئٌ اشترك فيه جميعُ الخلائق ، وبابٌ لا بُدَّ من دُخُولِهِ ، فهذا ليس بحرام ، فإن زادت على ذلك بأن تأمر أهل الميت بالصبر وتُحَثُّهُمْ عل طلب الأجر والثواب وأنهم ينبغي لَهُمْ أن يَحْتَسِبُوا ميتهم في سبيل الله ، ويعتمدوا (1) في حسن الخَلْفِ على الله تعالى ونحو ذلك ، فهذا مندوبٌ إليه مأمورٌ به ، وعلى هذه القوانين تتخرج المراثي فتتقسم أيضًا إلى المحرمة الكبيرة ، وإلى [المحرمة] (2) الصغيرة ، وإلى المباح ، وإلى المندوب على قدر ما يتضمنه لفظ المراثية ، فمن المراثي المباحة الخالية عن التحريم ماثلي به ابنُ عمر (3) أخاه عاصمًا (4) لما مات فقال :

فإن تلك أحزان وفائض دمة جرين دماء من داخل الجوف منقعا
تجرعتها في عاصم واحتسيتها فأعظم بها (5) ما احتسي وتجرجعا
فليت المنايا كن خلقتن عاصمًا فعشنا جميعًا أو ذهبنا بنا معا
دفعنا بك الأيام حتى إذا أتت تريدك لم نستطع لها عنك مدفعا

1417 - فهذا رثاءٌ مباحٌ لا يَحْرُمُ مثله ، وليس فيه ما يُشِيرُ إلى التجوير ولا تسفيه القضاء ، بل إنه حزينٌ متألمٌ لميته وكان يَشْتَهِي لو مَاتَ معه ، فهذا أمرٌ قريبٌ لا غَرَوَ فيه .

(1) في ص ، ط [ويعتمدون] والصواب ما أثبتناه .

(2) زيادة من (ط) .

(3) عبد الله بن عمر بن الخطاب الإمام القدوة ، أبو عبد الرحمن القرشي العدوي ، أسلم وهو صغير ثم هاجر مع أبيه ولم يحتلم ، واستصغر يوم أحد ، وأول غزواته الخندق ، وهو ممن بايع تحت الشجرة .
روى علقًا كثيرًا عن النبي ﷺ وعن أبيه ، وأبي بكر ، وعثمان ، وعلي ، وبلال ، وصهيب ، وزيد بن ثابت وغيرهم ، وعنه : آدم بن علي ، وأنس بن سيرين ، وثابت بن سفيان ، وثابت البناني وغيرهم . قال ابن مسعود : إن من أملك شباب قريش لنفسه عن الدنيا عبد الله بن عمر . وعن عائشة : ما رأيت أحدًا ألزم للأمر الأول من ابن عمر . اختلف في وفاته فقيل : مات سنة 73 ، وقيل 74 هـ . ترجمته : طبقات ابن سعد 373/2 ، الإصابة 347/2 ، الاستيعاب 950 ، أسد الغابة 227/3 ، سير أعلام النبلاء 346/4 .

(4) هو عاصم بن عمر بن الخطاب ، الفقيه ، الشريف ، أبو عمرو القرشي العدوي ، ولد في أيام النبوة ، وحدث عن : أبيه ، وأمه هي جميلة بنت ثابت . وحدث عنه : ولده جعفر ، وعبيد الله . مات سنة سبعين هـ . انظر : سير أعلام النبلاء 127/5 ، المعبر 78/1 ، تهذيب الكمال 315/9 .

(5) في ص ، ط [منها] والصواب ما أثبتناه ليستقيم الوزن .

1418 - ومثال الرثاء المندوب ما رُوِيَ أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمَطْلَبِ عليه السلام (1) لما مات عظم مصابه على ابنه عبد الله ، وكان عبد الله بن عباس عليه السلام عظيمًا عند الناس في نفسه ؛ لأنه كَانَ تَرْجُمَانِ الْقُرْآنِ ، وافرَّ الْعَقْلِ ، جميلَ الْحَاسِنِ وَالْجَلَالَةِ وَالْأَوْصَافِ الْحَمِيدَةِ ، فأعظمه النَّاسُ على التعزية إجلالًا له ، ومهابةً [له] (2) بسبب عظمته في نفسه ، وعظمته مَنْ أَصِيبَ بِهِ ؛ فَإِنَّ الْعَبَّاسَ عليه السلام عَمَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وبقي بعد وفاته عليه السلام مثلَ والده ، وكان يقال : من أَشَجَّعَ النَّاسَ ؟ فيقال : العباس ، وَمَنْ أَعْلَمَ النَّاسَ ، ومن أكرم الناس ؟ فيقال : العباس ، فلما مات عظم حَظُّهُ وَجَلَّتْ رَزِيئَتُهُ فِي صُدُورِ النَّاسِ وفي صدر وَلَدِهِ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام (3) ، وَأَحْجَمَ النَّاسُ عن تعزيته فأقاموا على ذلك شهرًا كما ذكره المؤرخون ، فبعد الشهر قدم أعرابي من البادية فسأل عن عبد الله بن عباس ، فقال له الناس : ما تريد ؟ فقال : أريد أن أعزِّي عبدَ اللَّهِ بنَ عباس عليه السلام فقام الناس معه عساه أن يفتح لهم باب التعزية ، فلما رأى عبدَ اللَّهِ بنَ عباس قال له : سلامٌ عليك يا أبا الفضل ، فقال له عبدُ اللَّهِ بنُ عباس عليه السلام وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ، فانشده :

اصبر نكن بك صابرين فإنما صبر الرعية عند صبر الراس
خير من العباس أجرك بعده واللَّه خير منك للعباس

فلما سمع عبدُ اللَّهِ بنُ عباس رثاءه واستوعب شِغْرَهُ سَرَى عنه عظيمَ ما كان به ، واسترسل النَّاسُ في تعزيته ، وهذا كلامٌ في غاية الجودة من الرثاء ، مُسَهِّلٌ لِلْمَصِيبَةِ ، مُذْهِبٌ لِلْحُزْنِ ، مُحْسِنٌ لِتَصْرِيفِ الْقَضَاءِ ، مُثْنٍ عَلَى الرَّبِّ تَعَالَى بِإِحْسَانٍ وَجَمِيلٍ [العواقب] (4) فهذا حسنٌ جميلٌ ، ومثله ما ورد في الأخبار أن رسولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لما توفي سَمِعَ أَهْلَ بَيْتِهِ قَائِلًا يَقُولُ - يَسْمَعُونَ صَوْتَهُ وَلَا يَرَوْنَ شَخْصَهُ - : سلامٌ عَلَيْكُمْ أَهْلَ

(1) العباس بن عبد المطلب عم نبينا ، قيل إنه أسلم قبل الهجرة ، وكنم إسلامه ، له عدة أحاديث . روى عنه : ابنه عبد الله ، وكثير ، والأحنف بن قيس ، وعبد الله بن الحارث ، وجابر بن عبد الله ، ونافع بن جبير وغيرهم .

قال الكلبي : كان العباس شريفًا ، مهيبًا ، عاقلًا ، جميلًا ، بضًا ، معتدل القامة . قال الذهبي : بل كان من أطول الرجال ، وأحسنهم صورة ، وأبهاهم ، وأجهرهم صوتًا ، مع العلم الوافر والسورد .

مات عليه السلام سنة 32 هـ ، وصلى عليه عثمان عليه السلام . ترجمته في : الإصابة 4498 ، الاستيعاب 810/2 ، طبقات ابن

سعد 5/4 ، أسد الغابة 9/3 .

(2) ساقطة من (ط) .

(3) في (ط) : [العوارف] .

(4) ساقطة من (ص) .

البيت ، إن في الله خلْقاً من كل فائتٍ وعوضاً من كل ذاهب ، فإياه فارجوا و به فثقوا ؛ فإن المصاب من حُرْمِ الثواب ، فكانوا يَرَوْنَهُ الحِضْرَ ⁽¹⁾ ، فهذا أيضاً كلامٌ من القُرْبَاتِ ، ومندرج في سلك المندوبات .

1419 - ومن الرثاء المحرم الفطيع ما وَقَعَ في عَصْرِنَا في رثاء الخليفة ببغداد ⁽¹⁾ في أيام الملك الصالح رحم الله الجميع فعمل له الملك الصالح عزاءً جمع فيه الأكابر والأعيان والقراء والشعراء فأنشد بعض الشعراء في مرثيته :

مات من كان بعض أجناده الموت ومن كان يختشيه القضاء

فسمعه الشيخ عز الدين بن عبد السلام [⁽²⁾] وهو جالس في المحفل فأمر بتأديبه ، وحبسه ، وأغلظ الإنكار عليه ، وبالع في تقييح رثائه ، وأقام بعد التعزير في الحبس زمناً طويلاً ثم استتابه بعد شفاعة الأمراء والرؤساء فيه ، وأمره أن يَنْظِمَ قصيدةً يثني فيها على الله ⁽³⁾ تكون مُكْفَرَةً لما تَضَمَّنَتْ شعره من التعرض للقضاء بقوله : « من كان بعض أجناده الموت » تعظيماً لشأن هذا الميت وأن مثل هذا الميت ما كان ينبغي أن يَخْلُوَ منه منصب الخلافة ، ومتى تأتَّى الأيام بمثل هذا ونحو ذلك ، وقوله « يختشيه القضاء » يشير إلى أن الله تعالى كان يَخَافُ مِنْهُ ، وهذا إما كُفْرٌ صَرِيحٌ وهو الظاهر من لَفْظِهِ ، أو قريب من الكفر ، فالشعراء في مراثيهم يَهْجُمُونَ على أمور صعبة رغبة في الإغراب والتمدح بأنه طرق مَعْنَى لم يُطْرَقَ قَبْلَهُ فَيَقْعُونَ في هذا ومثله ، ولذلك وصفهم الله تعالى بقوله ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴾ [الشعراء : 225] قال المفسرون : هذه الأودية هي أودية الهِجَاءِ المحرَّم ونحوه مما لا يَجِلُّ قَوْلُهُ ، فظهر لك بهذا البسط والتقدير الفرق بين النواح المحرَّم [من غيره] ⁽⁴⁾ والرثاء المحرَّم مِنْ غَيْرِهِ بتقرير القواعد المتقدمة ، فِقِسْ عَلَيْهِ ما يَرُدُّ عليك مِنْ ذَلِكَ في الباتين .

(1) بغداد : أم الدنيا ، وسيدة البلاد ، قال ابن الأنباري : أصل بغداد للأعاجم ، والعرب تختلف في لفظها ؛ إذ لم يكن أصلها من كلامهم ولا اشتقاق لغتهم ، قال بعض الأعاجم : تفسيره بستان رجل ، فباع بستان و داد اسم رجل ، وبعضهم يقول : بغ اسم للضم ... وأما طولها فذكر بطليموس في كتاب « الملحمة » المنسوب إليه أن مدينة بغداد طولها خمس وسبعون درجة ، وعرضها أربع وثلاثون درجة داخلية في الإقليم الرابع . وكان أول من مصرها وجعلها مدينة المنصور بالله أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ابن عبد المطلب ثاني الخلفاء ، معجم البلدان 541/1 - 552 .

(2) في ص (تعالى) .

(3) ساقطة من (ص) .

(4) ساقطة من (ط) .

الفرق الحادي والمائة

بين قاعدة فعل غير المكلف لا يعذب به

وبين قاعدة البكاء على الميت يعذب به الميت

1420 - ورد في الحديث عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أنه قال : « إِنْ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبِكَاءِ الْحَيِّ عَلَيْهِ » ⁽¹⁾ أخرجه مالك في الموطأ ⁽²⁾ وغيره من العلماء الصحاح ، فأشكَل [ظَاهِرُ] الحديث ⁽³⁾ من جهة أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُؤَاخَذُ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ ، وَهِيَ قَاعِدَةٌ صَحِيحَةٌ تُعَارِضُ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ ، وَحَصَلَ الْفَرْقُ مِنْ وَجْهِه :

1421 - أَحَدُهَا : أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا أُوصِيَ بِالنِّيَاحَةِ كَمَا قَالَ طَرَفَةُ ⁽⁴⁾ :

إِذَا مِثٌّ فَانَعِينِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ وَشَقِي عَلَيَّ الْحَبِيبُ يَا ابْنَةَ مَعْبِدٍ

1422 - وَثَانِيهَا : أَنَّهُمْ كَانُوا يَذْكُرُونَ فِي نَوَائِجِهِمْ مَفَاجِرَ هِيَ مَخَازٍ عِنْدَ الشَّرْعِ كَالْغَضَبِ وَالْفُسُوقِ فَيُعَذَّبُ بِهَا ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِمَدْلُولِ مَا يَقَعُ فِي الْبِكَاءِ مِنَ الْأَلْفَافِ ، وَلَمَّا كَانَ بَيْنَ الْبِكَاءِ وَبَيْنَ تِلْكَ الْأُمُورِ مُلَازِمَةٌ قَدْ حَصَلَتْ فِي الْوَاقِعِ عَبْرَ بِالْبِكَاءِ عَنْهَا مَجَازًا ، وَالْعِلَاقَةُ هِيَ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يُلَازِمُ مَدْلُولَهُ ، وَالْبِكَاءُ يُلَازِمُ هَذَا اللَّفْظَ ، فَهَذِهِ الْمُلَازِمَةُ هِيَ الْعِلَاقَةُ .

(1) أخرجه : البخاري (الجنائز) (33) ، مسلم (جنائز) (17) ، الترمذي (جنائز) .

(2) « الموطأ » للإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة ، المتوفى سنة 179 هـ ، وهو كتاب قديم مبارك قصد فيه جمع الصحيح من الحديث ، ويعد أساس المذهب المالكي . بناه مالك على تمهيد الأصول للفروع ونبه فيه على معظم أصول الفقه التي يرجع إليها مسائله وفروعه . قيل عنه : هذا أول كتاب ألف في شرائع الإسلام وهو آخره ؛ لأنه لم يؤلف مثله . كشف الظنون 1907/2 ، 1908 .

(3) زيادة من (ط) .

(4) طرفة بن العبد : وهو عمرو بن العبد بن سفيان بن بني سعد بن مالك بن ضبيعة بن بكر بن وائل . وأمه وردة بنت عبد العزى من بني ضبيعة بن ربيعة بن نزار ... قال طرفة الشعر شائبا وتعرض به مدحا وهجاء . وكان أكثر تعرضه لبلاط الحيرة ... واشترك طرفة في حرب الباسوس ، وكان معاصرا للمنذر الثالث (514 - 544 م) ولابنه عمرو بن هند ، وكذلك كان صديقاً لعمرو بن مامة ، أخي عمرو بن هند لأبيه ، فلما تولى عمرو بن هند ملك الحيرة ، ولم يكن قد بقي بينه وبين طرفة مودة ، سافر طرفة وعمرو بن مامة بتجارة لهما إلى اليمن ومكثا هناك بضع سنوات ، ثم إنهما قتلا في أثناء رجوعهما نحو عام 62 ق . هـ (560 م) ، وطرفة في نحو الثلاثين من عمره . تاريخ الأدب العربي ، د / عمر فروخ 135/1 - 142 .

1423 - وثالثها : ما قالته عائشة رضي الله عنها (1) يغفر الله لأبي عبد الرحمن ، أما إنه لم يكذب ولكنه نسي أو أخطأ ، إنما مر رسول الله ﷺ يهودية يبكي أهلها فقال ﷺ : « إنكم لتبكون عليها ، وإنها لتعذب في قبرها » (2) .

1424 - واعلم أن هذه الوجوه الثلاثة تكون أجوبة عن الحديث ولا توجب فرقا بين القاعدتين ، وإنما هي تزد البكاء إلى فعل الميت بالوصية كما قاله أولا ، أو بالمباشرة كما قاله ثانيا ، وأما الثالث فهو من جنس الثاني ؛ لأن اليهودية إنما عذبت في قبرها بكفرها لا ببكاء أهلها ، والفرق في التحقيق إن مشيتنا اللفظ على ظاهره ما وقع لبعض العلماء من أن امرأة من أهل العراق مات لها ولد فرحلت في بعض مقاصدها إلى المغرب ، فحضر يوم العيد وعادتها فيه في بلدها تخرج إلى المقابر فتبكي على ولدها ، فلما لم تكن في بلدها خطر لها أن تخرج إلى مقابر تلك البلدة التي حلت بها فتفعل فيها ما كانت تفعله في بلدها ، فخرجت إليها وفعلت ذلك وأكثر البكاء والعيول والتفجع على ولدها ثم نامت فرأت أهل المقبرة قد هاجوا يسأل بعضهم بعضا ، هل لهذه المرأة عندنا ولد ؟ فقالوا : لا ، فقال السائل منهم للمسؤول : فكيف جاءت عندنا تؤذيها بكائها وعريلها من غير أن يكون لها عندنا ولد ؟ ثم ذهبوا إليها فضربوها ضربا وجيعا ، فاستيقظت فوجدت ألما عظيما من ذلك الضرب ، فدل ذلك على أن الأرواح تتألم من المؤلمات وتفرح باللذات في البرزخ ، كما كانت في الدنيا ، وهو ظاهر ، وكذلك تعذب الكفار في قبورهم كما قال عليه الصلاة والسلام « إن اليهود لتعذب في قبورها » (3) فالأوضاع البشرية في الأرواح لم تتغير وإنما كانت في مشكن فارقته فقط ، وبقيت على حالها في أوضاعها ، ولما كان البكاء والعيول في حالة الحياة تأذى به الأرواح وتنقبض ، كانت بعد الموت تأذى به كذلك [نادى به] (4) كان عليها أو على غيرها وهو عليها

(1) هي عائشة أم المؤمنين بنت الإمام الصديق الأكبر ، خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر عبد الله بن أبي قحافة القرشية التيمية ، المكية ، النبوية ، أم المؤمنين ، زوجة النبي ﷺ ، وتكنى أم عبد الله الفقهية ، وكانت تعرف أنساب العرب كأيها ، وكانت أفقه الناس ، وأعلم الناس ، وأحسن الناس رأيا من العامة . وروى لها الستة ، وروت عن النبي ﷺ وعن أبيها وعن عمر وفاطمة وغيرهم . توفيت سنة سبع وخمسين ، وقيل : إنها مدفونة بغربي جامع دمشق وهذا غلط فاحش ، وإنما مدفونة بالبيع عن عمر 63 سنة .

ترجمتها : الإصابة 139/9 ، طبقات ابن سعد 58/8 ، أسد الغابة 188/7 ، سير أعلام النبلاء 434/3 .

(2) أخرجه : البخاري (الجنائز) (33) ، مسلم (جنائز) (17) ، الترمذي (الجنائز) .

(3) أخرجه : البخاري (الجنائز) (88) ، مسلم (جنائز) (25) ، الترمذي (الجنائز) (135) .

(4) ساقطة من (ط) .

أشد نكايَةً ؛ لأنها هي المصائبُ حينئذٍ ، وقد ورد أنَّ الموتى يَعْلَمُونَ أحوالَ الأخيائِ وما نَزَلَ بهم من مُبْدِقِ وَرَحَائِ ، وفقر واستغناء ، وغير ذلك مما يَتَجَدَّدُ لأهلِهِمْ ، ويتألمون للمُؤَلَّمَاتِ ويُسْرَوْنَ بِاللَّذَّاتِ ، وقد وَرَدَ أَنَّهُمْ يفتخرون بالزياراتِ ويتألمون بانقطاعها وإذا كان الأمرُ كذلكَ كَانُوا يتألمون بالبكاءِ عليهم من أهلِهِمْ وغيرِ أهلِهِمْ ، والألمُ عذابٌ فلذلك قَالَ ﷺ : « إن الميتَ ليعذبُ بِبُكَاءِ الحيِّ عليه » ، ويكونُ الفرقُ بين القاعدتين عَلَى هَذَا التقريرِ أَنَّ الإنسانَ لَا يُعَذَّبُ بفعلٍ غيره أي عذابُ الآخرةِ الذي هُوَ عَذَابُ الذنوبِ ، والبكاءُ عذابٌ ليس عذابُ الآخرةِ الذي هو عذابُ الذنوبِ المتوَعَّدُ به من قِبَلِ صَاحِبِ الشرعِ ، بل معناه الألمُ الجَبَلِيُّ الذي إذا وقع في الوجودِ قد يَكُونُ رحمةً من الله تعالى كمن يتلىه الله تعالى بالألم⁽¹⁾ لرفع درجاته .

1425 - ومن هذا البابِ قولُه ﷺ : « نحن الأنبياءُ أشدُّ بلاءً ثم الصالحون ثم الأئمةُ فالأئمةُ يُتَكَلَّى الرجلُ عَلَى قدر دينِهِ »⁽²⁾ ومعلومٌ أَنَّ الأنبياءَ والصالحين يتألمون بالبلايا والرزايا ، وليس ذلك عَذَابًا بالتفسيرِ الأولِ ، بل رحمةً من الله تعالى ، ولذلك قَالَ بعضُ السُّلَفِ عَلَى القرونِ الماضيةِ : إن كان أحدهم ليفرَحُ بالبلايا كما يفرحُ أحدكم بالرخاءِ ، والعذابُ يُسْتَعَاذُ منه ، ولا يُفْرَحُ به ، فهذا الوجهُ عندي هو الفرقُ الصحيحُ ، ويبقى اللفظُ على ظَاهِرِهِ وَيُسْتَعْنَى عَنِ التَّأْوِيلِ وتخطئةِ الراوي وما ساعده الظاهر من الأجوبة كان أسعدها وأولاها ، وهذا كذلك فيعتمد عليه في الفرق .

(1) في (ص) : [بالآلام] .

(2) أخرجه : الترمذي (زاهد) (57) ، وابن ماجه (فتن) (23) ، و الدارمي (رقائق) .

الفرق الثاني والمائة

بين قاعدة أوقات الصلوات يجوز إثباتها بالحساب
والآلات وكل ما دل عليها وبين قاعدة الأهلة
في الرضانات لا يجوز إثباتها بالحساب

1426 - وفيه قولان عندنا ، وعند الشافعية [رحمهم الله تعالى] ⁽¹⁾ ، والمشهور في المذهبين عدم اعتبار الحساب ⁽²⁾ ، فإذا دلّ حساب تسير الكواكب على خروج الهلال من الشّاع من جهة [علم] ⁽³⁾ الهيئة لا يجب الصّوم ، قال سنّد من أصحابنا : فلو كان الإمام يرى الحساب فأثبت الهلال به لم يتبّع لإجماع السلف على خلافه ، مع أنّ حساب الأهلة والكسوفات والخسوفات قطعي ، فإنّ الله تعالى أجرى عادته بأن حركات الأفلاك ، وانتقالات الكواكب السبعة السيّارة على نظام واحد طول الدهر بتقدير العزيز العليم ، قال الله تعالى ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيرِ ﴾ [يس : 39] وقال تعالى : ﴿ أَلَشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾ [الرحمن : 5] أي هما ذوا حساب ، فلا ينخرم ذلك أبداً ، وكذلك الفصول الأربعة لا ينخرم حسابها ، والعوائد إذا استمرت أفادت القطع كما [أنا] ⁽⁴⁾ إذا رأينا شيئاً نجزم بأنه لم يؤلّد كذلك ، بل طِفْلاً لأجل عادة الله تعالى بذلك ، وإلا فالعقل يجوز ولادته كذلك ، والقطع الحاصل فيه إنما هو لأجل العادة ، وإذا حصل القطع بالحساب ينبغي أن يعتمد عليه كأوقات الصلوات ، فإنه لا غاية بعد حصول القطع والفرق ، وهو المطلوب هاهنا ، وهو عمدة السلف والخلف أن الله [تعالى] ⁽⁵⁾ نصب زوال الشمس سبب وجوب الظهر ⁽⁶⁾ ، وكذلك بقية الأوقات لقوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ ﴾ [الإسراء : 78] أي لأجله ، وكذلك قوله تعالى ﴿ فَسُبْحَنَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ

(1) ساقطة من (ط) .

(2) اختلف الفقهاء في إثبات الأهلة بالحساب الفلكي فرأى بعضهم صحة ذلك مستدلاً بقول رسول الله ﷺ : « فإن غم عليكم فاقدروا له » فقد أمر عند تعدد الرؤية بالتقدير .

ورأى آخرون عدم صحة ذلك ، وأنه لا عبرة بقول المؤمنين ، ولو عدولاً . وذهب قوم منهم إلى أنه يجوز أن يجتهد في ذلك ، ويعمل بقول أهل الحساب . انظر : رسائل ابن عابدين (224/1 ، 225) .

(3) في (ص) : [علماء] . (4 ، 5) ساقطة من (ط) .

(6) الوقت المختار للظهر من الزوال لآخر القامة بغير ظل الزوال . انظر : الشرح الصغير (219/1) .

تُصَبِّحُونَ ﴿٧﴾ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴿٨﴾ [الروم : 17 ، 18] قَالَ الْمُفَسِّرُونَ : هذا خبرٌ معناه الأمرُ بالصلوات الخمس في هذه الأوقات ، حين تُمْشُونَ المغرب والعشاء ، وحين تصبحون الصبح ، وَعَشِيًّا العصر ، وحين تُظْهِرُونَ الظهر ، والصلوة تُسَمَّى سُبْحَةً ، وَمِنْهُ سَبْحَةُ الضُّحَى ، أي صَلَاتُهَا ، فالآية أمرٌ بإيقاع هذه الصلوات ^(١) في هذه الأوقات ، وغير ذلك من الكتاب والسنة الدال على أَنَّ نفس الوقت سببٌ ، فمن علم السبب بأي طريق كان لَزِمَهُ حُكْمُهُ .

فلذلك اعتُيِرَ الحسابُ المفيدُ للقطع في أوقات الصلوات ، وأما الأهلَّة فلم يَنْصِبْ صاحبُ الشرع خروجها من الشعاع سَبَبًا للصوم ، بل رؤية الهلال خارجًا من شعاع الشمس هو السبب ، فإذا لم تَحْضُرِ الرؤية لم يَحْضُرِ السبب الشرعي ، فلا يَبْتَدَأُ الحكم ، وَيَذُلُّ عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الشرع لم يَنْصِبْ نفسَ خُرُوجِ الهلالِ عَنْ شُعَاعِ الشمس سببًا للصوم قوله ﷺ « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته » ^(٢) ولم يَقُلْ : لخروجه عن شعاع الشمس ، كَمَا قَالَ تعالى : ﴿ أَقِرَّ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [الإسراء : 78] ثم قَالَ : فَإِنْ « غُمَّ عَلَيْكُمْ » أي خَفِيَثَ عَلَيْكُمْ رُؤْيَاهُ فَاقْدُرُوا لَهُ ، وفي رواية [فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ] ^(٣) فنصبَ رُؤْيَا الْهِلَالِ ، أو إكمالِ الْعِدَّةِ ثَلَاثِينَ ، ولم يَتَعَرَّضْ لخروج الهلال عن الشعاع .

1427 - وأما قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة : 185] فلا دلالة فيه على هذا المطلوب ، قال أبو علي : لأن « شَهِدَ » لَهَا (ثَلَاثَةُ) ^(٤) مَعَانٍ ، شهد بمعنى : حَضَرَ ، ومنه : شَهِدْنَا صَلَاةَ الْعِيدِ ، وشَهِدَ بَدْرًا . وشَهِدَ بمعنى : أَخْبَرَ ، ومنه : شهد عند الحاكم أي أَخْبَرَهُ بما يَعْلَمُهُ . وشَهِدَ بمعنى : عَلِمَ ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [المجادلة : 6] أي عَلِيمٌ ، وهو في الآية بمعنى : حَضَرَ ، قال : وتقديرُ الآية : فمن حضر منكم المِصْرَ في الشهر فَلْيَصُمْهُ ، أي حَاضِرًا مَقِيمًا احْتِرَازًا من المسافر ؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الصَوْمُ ، وإذا كَانَ شَهِدَ بمعنى حضر لا بمعنى شَهِدَ ورأى لم يكن فيه دَلَالَةٌ على اعتبارِ الرؤية ، وَلَا عَلَى اعتبارِ الحسابِ أيضًا ، فَإِنَّ الْحَضُورَ فِي الشَّهْرِ أَعْمُ

(1) في (ص) [بإيقاع هذه الصلوات في هذه الصلوات] والصحيح ما أثبتاه من (ط) .

(2) أخرجه : النسائي (صيام) (8) ، أحمد 321/4 .

(3) أخرجه : ابن ماجه (الصيام) (7) .

(4) في ص ، ط (ثلاث) ، والصحيح ما أثبتناه .

من كونه ثَبَّتَ بالرؤية ، أو بالحساب ، فلأجل هَذَا الفرقِ قَالَ الفقهاءُ [رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى] ⁽¹⁾ : إِنْ كَانَ هَذَا الْحِسَابُ غَيْرَ مُنْضَبِطٍ ، فَلَا عِبْرَةَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُنْضَبِطًا لَكِنَّهُ لَمْ يُنْصِبْهُ صَاحِبُ الشَّرْعِ سَبَبًا ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ صَوْمٌ ، وَالْحَقُّ مِنْ تَرْدِيدِ الْفُقَهَاءِ [رَحِمَهُمُ اللَّهُ] ⁽²⁾ هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ ، غَيْرَ أَنْ هَاهُنَا إِشْكَالَيْنِ :

1428 - أَحَدُهُمَا : فِي أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ .

1429 - وَالْآخَرُ : فِي رُؤْيَا الْأَهْلَةِ .

1430 - الْإِشْكَالُ الْأَوَّلُ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ جَرَتْ عَادَةُ الْمُؤَدِّينَ ، وَأَرْبَابِ الْمَوَاقِيتِ بِتَيْسِيرِ دَرَجِ الْفَلَكَ ، فَإِذَا شَاهَدُوا الْمُتَوَسِّطَ مِنْ دَرَجِ الْفَلَكَ أَوْ غَيْرَهَا مِنْ دَرَجِ الْفَلَكَ الَّذِي يَقْتَضِي أَنْ دَرَجَةَ الشَّمْسِ قَرُبَتْ مِنَ الْأَفْقِ قُرْبًا يَقْتَضِي أَنْ الْفَجْرَ طَلَعَ أَمْرُوا النَّاسَ بِالصَّلَاةِ وَالصُّومِ ، مَعَ أَنَّ الْأَفْقَ يَكُونُ صَاحِتًا لَا يَخْفَى فِيهِ طُلُوعُ الْفَجْرِ لَوْ طَلَعَ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَجِدُ الْإِنْسَانُ لِلْفَجْرِ أَثَرًا الْبَتَّةَ ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا نَصَبَ سَبَبَ وَجُوبِ الصَّلَاةِ ظُهُورَ الْفَجْرِ فَوْقَ الْأَفْقِ وَلَمْ يَظْهَرِ ، فَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ حِينَئِذٍ ؛ فَإِنَّهُ إِيقَاعٌ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ وَقْتِهَا وَبِدُونِ سَبَبِهَا ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي بَقِيَّةِ إِثْبَاتِ أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ .

1431 - فَإِنْ قُلْتُ : هَذَا جُنُوحٌ مِنْكَ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الرُّؤْيَا ، وَأَنْتَ قَدْ فَرَّقْتَ بَيْنَ الْبَايِنِ ، وَمَيَّزْتَ بَيْنَ الْقَاعِدَتَيْنِ بِالرُّؤْيَا وَعَدِمِهَا ، وَقُلْتَ : السَّبَبُ فِي الْأَهْلَةِ الرُّؤْيَا ، وَفِي أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ تَحْقِيقُ الْوَقْتِ دُونَ رُؤْيَايَتِهِ ، فَحَيْثُ اشْتَرَطْتَ الرُّؤْيَا فَقَدْ أَبْطَلْتَ مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ الْفَرْقِ .

1432 - قُلْتُ : سَوَالُ حَسَنٍ .

1433 - وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنِّي لَمْ أَشْتَرِطِ الرُّؤْيَا فِي أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ لَكِنِّي جَعَلْتُ عُذَمَ إِطْلَاعِ الْحِسِّ عَلَى عَدَمِ الْفَجْرِ دَلِيلًا عَلَى عَدَمِهِ ، وَأَنَّهُ فِي نَفْسِهِ لَمْ يَتَحَقَّقْ ؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَا هِيَ السَّبَبُ ، وَنَظِيرُهُ فِي الْأَهْلَةِ لَوْ كَانَتْ السَّمَاءُ مُضْجِيَّةً ، وَالْجَمْعُ كَثِيرٌ ، وَلَمْ يُرَ الْهِلَالُ جَعَلْتُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ خُلُوصِ الْهِلَالِ مِنْ شُعَاعِ الشَّمْسِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ رَأَيْتُ الظِّلَّ عِنْدَ الزَّوَالِ مَائِلًا لَجِهَةِ الْمَغْرِبِ ، وَلَمْ أَرَهُ مَائِلًا إِلَى جِهَةِ الْمَشْرِقِ ، بَلْ مُتَوَسِّطًا بَيْنَ الْجِهَتَيْنِ ، جَعَلْتُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ دُخُولِ الْوَقْتِ وَعَدَمِ السَّبَبِ ، فَفَرَّقْتُ بَيْنَ كَوْنِ الْحِسِّ سَبَبًا ، وَبَيْنَ كَوْنِهِ ذَالًا عَلَى عَدَمِ السَّبَبِ ، فَإِنِّي فِي الْفَجْرِ جَعَلْتُهُ دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ السَّبَبِ ؛ لَا أَنِّي اشْتَرَطْتُ الرُّؤْيَا ، وَلِذَلِكَ إِنِّي لَمْ اسْتَشْكَلْ ذَلِكَ إِلَّا وَالسَّمَاءَ مُصْحِيَّةً ، وَالْحِسَّ لَا يَجِدُ شَيْئًا مِنَ الْفَجْرِ ، أَمَا لَوْ كَانَ حِسَابُهُمْ يَظْهَرُ مَعَ الْفَجْرِ مَعَ الصُّبْحِ طَالِعًا

من الأفق ، وَيُخْفَى مع الغيم لم اسْتَشْكَلَهُ . وقلت : إنما يَخْفَى لأجل الغيم لا لأجل عدمه في نفسه ، لكن لما رأيت حسابهم في الصحو لا يظهر معه الفجر علمت أن حسابهم يُقَارَنُ عدم السبب ؛ فإن الحِسَّ كما يَدُلُّ على وجود الفجر يدل أيضا على غَدَمِهِ باتساق الظُّلْمَةِ وعدم الضياء ، فهذا جواب هذا السؤال لا أني سويت بين الأهلة ، وأوقات الصلوات فتأمل ذلك .

1434 - الإشكال الثاني أن المالكية جَعَلُوا رُؤْيَةَ الْهَلَالِ في بلد من البلاد سَبَبًا لَوْجُوبِ الصَّوْمِ على جميع أَقْطَارِ الْأَرْضِ ، ووافقَتْهُمُ الْحَنَابِلَةُ [رحمهم الله] ⁽¹⁾ على ذلك ، وقالت الشافعية رحمهم الله : لكل قَوْمٍ رُؤْيُهُمْ ⁽²⁾ ، واتفق الجميع على أن لكل قوم فجرهم وزوالهم وعصرهم ومغربهم وعشاءهم ، فإن الفجر إذا طَلَعَ على قَوْمٍ يكون عند آخرين نصف الليل ، وعند آخرين نصف النهار ، وعند آخرين غروب الشمس ، إلى غير ذلك من الأوقات ، وَمَا مِنْ درجة تَطْلُعُ مِنَ الْفَلَكَ أو تتوسط أو تُغْرُبُ إلا وفيها جميع الأوقات بحسب آفَاقٍ مختلفة ، وأقْطَارٍ متباعدة ، فإذا طلعت الشمس في أقصى المشرق كان نصف الليل عند البلاد المغربية منهم ، أو أقل من ذلك أو أكثر على حسب البُعْدِ عن ذلك الأفق ؛ فإذا غَرَبَتِ الشَّمْسُ في [أقصى] ⁽³⁾ المغرب كان نصف الليل عند البلاد المشرقية أو أقل أو أكثر بحسب قرب ذلك القطر من القطر الذي غربت فيه الشمس ، وكذلك بقية الأوقات تختلف هذا الاختلاف ، وكذلك وَقَعَ في الفتاوى الفقهية مسألة أَشْكَلَتْ على جماعة من الفقهاء [رحمهم الله] ⁽⁴⁾ في أخوين مَاتَا عِنْدَ الزَّوَالِ أَحَدُهُمَا بِالْمَشْرِقِ ، وَالْآخَرُ بِالْمَغْرِبِ أَيُّهُمَا يَرِثُ صَاحِبُهُ ، فأفتى الفضلاء من الفقهاء بأنَّ الْمَغْرِبِيَّ يَرِثُ الْمَشْرِقِيَّ ؛ لأنَّ زوال المشرق قبل زوال المغرب ، فالمشريقي مات

(1) ساقطة من (ص) .

(2) ذهب المالكية إلى أن رؤية الهلال في بلد تعم سائر الأقطار .

جاء في الشرح الصغير : « وعم الصوم سائر البلاد والأقطار ، ولو بعدت إلا أن بعضهم استثنى ما بعد كالأندلس وخراسان » . انظر : الشرح الصغير (1/684) ، ومواهب الجليل (2/384) .

ونقل عن الشافعية وجهان حيث قال القزالي في الوسيط : إذا رئي [يعني الهلال] في موضع فهل يتعدى حكمه إلى سائر البلاد ؟ فيه وجهان : أحدهما : نعم ؛ لأن مناط التعبد أن يصير مريثا يبعده عن الشمس ولو في موضع واحد .

والثاني : لا ، بل مناطه أن يصير مريثا في قطر المكلفين وذلك يختلف باختلاف البلاد . انظر : الوسيط للزغالي 515/2 ، 516 .

(3) زيادة في (ط) .

(4) ساقطة من (ص) .

أَوَّلًا فِيرُثُهُ الْمَتَأَخَّرُ لِبَقَائِهِ بَعْدَهُ حَيًّا ، [و] ⁽¹⁾ متَأَخَّرَ الْحَيَاةَ [يرث] ⁽²⁾ فِيرِثُ الْمَغْرِبِيُّ الْمَشْرِقِيُّ .

1435 - إِذَا تَقَرَّرَ الْإِتْفَاقُ عَلَى أَنَّ أَوْقَاتَ الصَّلَوَاتِ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْآفَاقِ وَأَنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ فَجْرَهُمْ وَزَوَالَهُمْ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَوْقَاتِ ، فَيُلْزَمُ ذَلِكَ فِي الْأَهْلَةِ ؛ بِسَبَبِ أَنَّ الْبِلَادَ الْمَشْرِقِيَّةَ إِذَا كَانَ الْهَيْلَالُ فِيهَا فِي الشُّعَاعِ ، وَبَقِيَّتِ الشَّمْسُ تَتَحَرَّكُ مَعَ الْقَمَرِ إِلَى الْجِهَةِ الْغَرْبِيَّةِ فَمَا تَصِلُ الشَّمْسُ إِلَى أَفْقِ الْمَغْرِبِ إِلَّا وَقَدْ خَرَجَ الْهَيْلَالُ مِنَ الشُّعَاعِ فَيَرَاهُ أَهْلُ الْمَغْرِبِ ، وَلَا يَرَاهُ أَهْلُ الْمَشْرِقِ ، هَذَا أَحَدُ أَسْبَابِ اخْتِلَافِ رُؤْيِيَةِ الْهَيْلَالِ ، وَلَهُ أَسْبَابٌ أُخَرُ مَذْكُورَةٌ فِي عِلْمِ الْهَيْئَةِ لَا يَلِيْقُ ذِكْرُهَا هَاهُنَا ، إِنَّمَا ذَكَرْتُ مَا يَقْرُبُ فَهْمَهُ .

1436 - وَإِذَا كَانَ الْهَيْلَالُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْآفَاقِ وَجَبَّ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ قَوْمٍ رُؤْيِيَتُهُمْ فِي الْأَهْلَةِ ، كَمَا أَنَّ لِكُلِّ [قَوْمٍ] ⁽³⁾ فَجْرَهُمْ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ ، وَهَذَا حَقٌّ ظَاهِرٌ ، وَصَوَابٌ مُتَعَيَّنٌ ، أَمَا وَجُوبُ الصَّوْمِ عَلَى جَمِيعِ الْأَقَالِيمِ بِرُؤْيِيَةِ الْهَيْلَالِ بِقَطْرِ مِثْلِهَا فَتَبَعِيَّةٌ عَنِ الْقَوَاعِدِ ، وَالْأَدْلَةُ لَمْ تَقْتَضِ ذَلِكَ فَاعْلَمَهُ .



(1 ، 2) ساقطة من (ط) .

(3) زائدة في (ط) .


الفرق الثالث والمائة

بين قاعدة الصلوات في الدور المغصوبة تنعقد

قرية بخلاف الصيام في أيام الأعياد والجمع منهي [عنه] ⁽¹⁾

1437 - أما الصلوات فمشهور المذهب ذلك ، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة «  » ، وقال ابن حنبل وابن حبيب ⁽²⁾ من أصحابنا رَحِمَهُمَا اللَّهُ : لا تنعقد قرية ، ويجب القضاء فسوى بين البابين ⁽³⁾ ، فلا فرق على مذهبه لتسويته بين القاعدتين ، إنما الفرق على مذهب الجماعة ، وقال جماعة : أحمد ومَنْ وَافَقَهُ مسبق بالإجماع في الصحة في الصلوات في [الدور] ⁽⁴⁾ المغصوبة ، وقد أجمع السلف [] ⁽⁵⁾ على عَدَمِ أمر الظلمة بالقضاء إذا صَلُّوا (في) ⁽⁶⁾ الدور المغصوبة ، وأما الصوم أيام العيدين ، النحر والفطر ففي الصحيحين أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ « نهى عن صوم يوم الفطر ويوم النحر » ⁽⁷⁾ ففي الجواهر ⁽⁸⁾ لو قال : أَصُومُ هذه السنة لم يلزمه قضاء أيام العيدين ، والتشريق ، ورمضان إلا أَنْ يَتَوَيَّ القِضَاءُ .

1438 - وَرَوِي أَنْ نَازَرَ ذِي الْحِجَّةِ يَقْضِي أَيَّامَ النَّحْرِ إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ عَدَمَ الْقِضَاءِ .

1439 - ولو نذر صوم يوم قدوم فلان فقدم في الأيام المحرَّم صَوْمُهَا فالنصوص نُفِي الْقِضَاءِ لتعذر شرعاً ، وناذر صوم يوم النحر ، أو الفطر ، أو الشك مُلغى كنذر الصلوات في الأوقات المكروهة قاله مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي المدونة ⁽⁹⁾ . وقاله الشافعي «  » ⁽¹⁰⁾ .

(1) ساقطة من (ص) .

(2) ابن حبيب فقيه المغرب ، محمد أبو عبد الله ابن فقيه المغرب عبد السلام سحنون بن سعيد التنوخي القيرواني ، شيخ المالكية .

تفقه بأبيه ، قلت : له مصنف كبير في فنون من العلم ، وله كتاب « السير » عشرون مجلداً ، وغيره . وقيل : لما مات ضربت الحياة حول قبوه فأقاموا شهراً . توفي في سنة 265 هـ . سير أعلام النبلاء 466/10 .

(3) انظر : المغني 74/2 . (4) في (ط) : [الدار] .

(5) ساقطة من (ص) . (6) في (ط) : (ب) .

(7) أخرجه : مسلم (الصيام) (139) ، وأبو داود (الصوم) (48) ، والترمذي (صوم) (58) ، وابن ماجه (صيام) (36) ، أحمد 66/3 .

(8) « الجواهر » لأبي محمد جلال الدين بن شاس ، المتوفى 610 ، واسم الكتاب « الجواهر الثمينة على مذهب عالم المدينة » ألفه في الفروع ، ووضعه على ترتيب « الوجيز » للغزالي ، والمالكية عاكفة عليه لكثرة فوائده .

كشف الظنون 613/1 . (9) انظر : المدونة الكبرى 43/2 .

(10) انظر : الوسيط 267/7 .

1440 - فظاهر مذهبنا ، ومذهب الشافعي : أن الصوم لا يتعقد قربة في هذين اليومين بخلاف الصلاة ، والصوم والصلاة عبادتان ، والنهي إنما جاء من جهة الظروف التي هي الزمان في الصوم ، والمكان في الصلاة ، والحكم مختلف بين القاعدتين كما ترى ، والفرق أن النهي عنه تارة يكون العبادة الموصوفة بكونها في الزمان ، أو المكان ، أو الحالة المعينة من بين سائر الأزمنة ، أو البقاع ، أو الحالات فتفسد ؛ لأن النهي يقتضي فساد النهي عنه على قواعدنا وقواعد الشافعي عليه السلام ، وتارة يكون النهي عنه هو الصفة العارضة للعبادة ، فلا تفسد العبادة لتعلق النهي حيثئذ بأمر خارج عن العبادة ، والمباشر بالنهي في الصوم إنما هو الموصوف بكونه في يوم الفطر أو النحر كما تقدم الحديث ، والمباشر بالنهي في الصلاة في الدار المغصوبة إنما هو الغصب .

1441 - ولم يرد نهى عن الصلاة في الدار المغصوبة ، إنما ورد في الغصب دون الصلاة المقارنة للغصب ، والقضاء على الصفة لا يلزم أن يتعدى إلى الموصوف ، وبالعكس ، فيصح أن يقال : شرب الخمر مفسدة ، ولا يصح أن يقال : شارب الخمر مفسد ، ويصح أن يقال : شارب الخمر ساقط العدالة ، ولا يصح أن يقال : شرب الخمر ساقط العدالة ، فظهر أن أحكام الصفات لا تنتقل للموصوفات ، وأحكام الموصوفات لا تنتقل للصفات ، وظهر أن النهي في الصوم عن الموصوف ، وفي الصلاة في الدار المغصوبة عن الصفة ، وأن الأحكام على إحدى الجهتين لا تنتقل للأخرى .

1442 - فإن قلت : لو نذر الصلاة في الدار المغصوبة لم يتعقد نذره كما في صوم يوم النحر فهما سواء .

1443 - قلت : لا لأنهم ⁽¹⁾ قالوا : إن الصلاة إذا وقعت في الدار المغصوبة ثبُرَء الذمة ، وقالوا : إذا وقع الصوم في يوم النحر ، ويوم الفطر لا يتعقد قربة .

وبراءة الذمة بالصلاة في الدار المغصوبة يقتضي أنها انعقدت قربة ؛ لأن الذمة لا تبرأ من الواجب بما ليس واجباً فضلاً على أنه ليس بقربة ، فتكون الصلاة في الدار المغصوبة قربة واجبة من جهة أنها صلاة لا من جهة اشتغالها على الغصب .

1444 - فإن قلت : الصوم والصلاة كلاهما قربة بالإجماع ، والنهي والمفسدة إنما جاءا من جهة أمر خارجي ، وهو الزمان في الصوم ، والمكان في الصلاة ، فأنت إذا فرغت على مذهب من يرى أن النهي عن الوصف لا يتعدى إلى الأصل لزم ذلك فيما قاله أبو

(1) في (ص) [لا أنهم] .

حَنِيفَةٌ عَلَيْهَا فِي عَقُودِ الرِّبَا أَنْ الْوَصْفَ يَبْطُلُ ، وَيَصِحُّ الْأَصْلُ لِسَلَامَتِهِ عَنِ النَّهْيِ
وَالْمُفْسَدَةِ ، فَيَلْزِمُكَ أَنْ تَلْتَزِمَ مَذْهَبَهُ ، وَإِنْ فَرَعْتَ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَرَى أَنَّ الْبَايْنَ وَاحِدٌ ،
وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ [عَلَيْهِ السَّلَامُ] ⁽¹⁾ فَيَلْزِمُكَ أَنْ تَلْتَزِمَ مَا قَالَهُ فِي إِبْطَالِ الصَّلَاةِ فِي الدَّارِ
الْمَغْصُوبَةِ ، وَبِالثَّبُوتِ الْمَغْصُوبِ ، وَإِبْطَالِ الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ الْمَغْصُوبِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ فُرُوعِ
الْحَنَابِلَةِ ، وَأَنْتَ لَمْ تُثَلِّ بِهَذَا الْمَذْهَبِ وَلَا بِذَاكَ ، فَكَانَ مَذْهَبُنَا مُشْكَلًا ، فَتَحْتَاجُ الْجَوَابَ
لِلْمَلِكِ وَالشَّافِعِيِّ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ ، وَأَنْ تُبَيِّنَ الْفَرْقَ الَّذِي ذَكَرْتَهُ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ ،
فَإِنَّكَ إِنْ اعْتَبَرْتَ الْأَصْلَ وَالْوَصْفَ ، وَفَرَقْتَ بَيْنَهُمَا كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ لِرِمْنِكَ الصَّحَّةُ فِي
الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ لِأَمْرٍ خَارِجِي ، وَهُوَ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ ، وَإِنْ سَوَّيْتَ كَمَا قَالَهُ
أَحْمَدُ لِرِمْنِكَ الْبُطْلَانُ فِيهِمَا ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ بَطُلَ مَا حَاوَلْتَهُ [مِنْ الْفَرْقِ] ⁽²⁾ .

1445 - قلت : سؤالات حسنة .

1446 - والجواب عنها : أَنِّي أَلْتَزِمُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْوَصْفِ ، وَلَا أُسَوِّي كَمَا قَالَتْهُ
الْحَنَابِلَةُ ، وَلَا يَلْزِمُنِي عَقُودُ الرِّبَا ، بِسَبَبِ أَنْ انْتِقَالَ الْأَمْلاكِ فِي الْمَعَاوِضَاتِ يَعْتَمِدُ الرِّضَا
لِقَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ⁽³⁾ « لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ طِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ » ⁽⁴⁾ وَصَاحِبُ
الدَّرْهَمِ أَوْ الصَّاعِ مِنَ الْبِرِّ مَا رَضِيَ بِإِخْرَاجِهِ مِنْ مِلْكِهِ إِلَّا مُقَابِلًا بِدَرْهَمَيْنِ أَوْ صَاعَيْنِ ،
فَإِذَا أَسْقَطْنَا أَحَدَ الدَّرْهَمَيْنِ ، أَوْ أَحَدَ الصَّاعَيْنِ بَطُلَ مَا حَصَلَ بِهِ الرِّضَا ، وَنَقُلَ الْمَلِكُ بِغَيْرِ
رِضَا لَا يَجُوزُ ، وَيَلْزِمُ أَيْضًا نَقْلُ الْمَلِكِ بِغَيْرِ عَقْدٍ ، فَإِنْ مَتَعَلَ الْعَقْدُ وَمُقْتَضَاهُ إِنَّمَا هُوَ هَذَا
الْمَجْمُوعُ ، أَمَا دِرْهَمٌ بِدَرْهَمٍ فَلَمْ يَقْتَضِهِ ⁽⁵⁾ الْعَقْدُ بَلْ اقْتَضَى عَدَمَهُ ، فَإِنْ مَفْهُومٌ قَوْلِ
الْقَائِلِ : بِعَثْكَ دِرْهَمًا بِدَرْهَمَيْنِ أَنَّهُ لَا تَبْيَعُهُ دِرْهَمًا بِدَرْهَمَيْنِ ، وَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ الْعَقْدُ يَكُونُ
نَقْلُ الْمَلِكِ بِغَيْرِ رِضَا وَلَا عَقْدٍ ، وَهُوَ ⁽⁶⁾ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ ، مُوجِبُ الْأَمْرِ
بِجَمْلَتِهِ وَجَدَّ فِي الصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ ، فَإِنْ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهَا عَدَمَ
الْغَضَبِ ، بَلْ حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى الْغَضَبَ ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِ عَدَمَ الصَّلَاةِ ، وَأَوْجَبَ الصَّلَاةَ
وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِيهَا عَدَمَ الْغَضَبِ ، فَقَدْ وَجَدَ مُقْتَضَى الْأَمْرِ بِجَمْلَتِهِ وَمُقْتَضَى النَّهْيِ بِجَمْلَتِهِ ،
فَوَجِبَ اعْتِبَارُهُمَا ، وَأَنْ يَتَرْتَّبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُقْتَضَاهُ ، كَمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ
السَّرِقَةَ ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِيهَا عَدَمَ الصَّلَاةِ ، وَأَوْجَبَ الصَّلَاةَ وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِيهَا عَدَمَ السَّرِقَةِ ،

(1) ساقطة من (ط) .

(2) زيادة في (ط) .

(3) في (ط) : (عليه الصلاة والسلام) .

(4) سبق تخريجه .

(5) ساقطة من (ص) .

(6) في (ص) [يقتضيه] .

فإذا سَرَقَ في صلاةٍ فقد وَجَدَ مُوجِبَ الأمرِ بجملته ، وموجب النهي بجملته ، فوجب أن يترتب على كل واحد منهما مقتضاه فتبرأ ذمته بالصلاة ، ونقطعه للسرقة عملاً بتحقيق السببين ، فهذا هو الفرق بين العقود ومقتضياتها وبين الأوامر وموجباتها ، فتأمل ذلك فهو من النظر الجميل والبحث الدقيق .

1447 - وأما ما ذكرته من شقوطة الفرق بسبب أنهما قُرْبَتَانِ في أنفسهما ، والنهي إنما جاء من أمرٍ خارجي فأقول : وَرُودُ النهي عَنِ العبادَةِ الموصوفةِ يَدُلُّ على أن العبادَةَ الموصوفةَ عَزِيَّةٌ عَنِ المصلحةِ التي في العبادَةِ التي ليست مَوْصُوفَةً [بتلك الصفة] ⁽¹⁾ والأوامرُ تَتَّبِعُ المصَالِحَ ، فإذا ذَهَبَتِ المصلحةُ ذَهَبَ الطَلِبُ والأمرُ ، وإذا ذَهَبَ الطَلِبُ لم يَبْقَ لِلصَّوْمِ قُرْبَةٌ ، وفي الصلاة لم يَبْقَ عنها أصلاً ، إنما ورد النهي عن الصفة خاصة التي هي الغصبُ ، فَبَقِيََتِ الصَّلَاةُ عَلَى حَالِهَا مشتملةً عَلَى مَصْلَحَةِ الأمرِ ، فَكَانَ الأمرُ ثَابِتًا ، فَكَانَتْ قُرْبَةٌ ، فَظَهَرَ بِهَذَا التقريرُ أَنَّ صَوْمَ يَوْمِ النحر والفطر ليس بقربة ، والصلاة في الدار المغصوبة قربة ، وبذلك ظهر الفرقُ بين القاعدتين ، واندفعت الإشكالات كُلُّهَا

(1) في (ص) : [بذلك] .

الفرق الرابع والمائة

بين قاعدة أن الفعل متى دار بين الوجوب والندب فُعل ، ومتى

دار بين الندب والتحریم ترك تقديمًا للراجح على المرجوح

وبين قاعدة يوم الشك هل هو من رمضان أو لا (1) ؟

1448 - فإنه يحرم صَوْمُهُ مع أنه إن كان من شعبان فهو مندوبٌ ، وإن كان من رمضان فهو واجبٌ ، فكان ينبغي أن يتعين صَوْمُهُ ، وبهذه القاعدة تمسك الحنابلة في صَوْمِهِ على وجه الاحتياط ، وهو ظاهرٌ من هذه القاعدة (2) ، ووافقنا الشافعي وأبو حنيفة (3) ، وكان ابنُ عمر (4) يصومه احتياطًا لهذه القاعدة ، ثم إننا نَقَضْنَا قَاعِدَتَنَا فقلنا : من شك في الفجر لا يأكل ، ويصوم مع أنه شك في طريان الصوم كما شك أول الشهر في طريان الصوم فهما سواء ، فإن (4) قلنا بالصوم في الثاني دون الأول ، فهو إشكال آخر ، ويحتاج إلى الفروق القادحة المعتبرة في الموضعين (5) .

1449 - أما الأول فالجواب عنه وهو الفرق المقصود هاهنا أن صوم يوم الشك عندنا دائر بين التحريم ، والندب [فتعين الترك إجماعًا على هذا التقدير ، وإنما قلنا : إنه دائر بين التحريم ، والندب] (6) ، لأن النية الجازمة شرط ، وهي هاهنا متعذرة ، وكلُّ قرينة بدون شرطها حرام ، فصوم هذا اليوم حرام ، فإن كان من شعبان فهو حرام لعدم شرطه ، وإن كان من شعبان فهو مندوبٌ ، فقد تبين أنه دائر بين التحريم والندب لابين الوجوب والندب ، وهذا هو الفرق ، وما يُدُلُّ على تحريمه ما ورد في الحديث « من صام يوم

(1) إن غيمت السماء ليلة الثلاثين ، ولم ير الهلال فصبيحة الغيم يوم شك ، وكره صومه للاحتياط ، وقيل : يحرم صومه أخذًا من ظاهر الحديث « من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم » ، وأجيب بأن المقصود الزجر لا التحريم . انظر : الشرح الصغير (686/1 ، 687) .

(2) انظر : المغني 87/3 . (3) ساقطة من (ص) .

(4) زيادة من (ط) .

(5) قال ابن الشاط : قلت : قوله مع أنه إن كان من شعبان فهو مندوب ليس بمسلم ، بل هو من شعبان لاعلى القطع ، بل على الشك ، وهو ممنوع الصوم للنهي عنه الوارد في الحديث وعلى هذا الإشكال في قولنا بالمتع من صومه ، أما على قول الحنابلة فصومه على وجه الاحتياط فجاء على قاعدة الفرق المذكور وذلك والله أعلم لعدم صحة الحديث عندهم . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 187/2) .

(6) ساقطة من (ص) .

الشك فقد عصى أبا القاسم ⁽¹⁾، ⁽²⁾ .

1450 - وأما الثاني فالجواب عنه أن رمضان عبادة واحدة ، وإنما الأكل بالليل رخصة لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة : 185] والأمر ظاهر في صوم جميع الشهر ، فالأصل في الليل الصوم ، وكذلك كان في صدر الإسلام ، ثم رخص فيه فكان من نائم لا يجل له بعد ذلك وطء امرأته حتى نزل قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ مِمَّنْ ظَنُّوا أَنَّهُمْ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ بِبَرَاءٍ فَكَانَ مِنْهُ خَافِتًا لَكُمْ فَغَرَّبُوا فَقَالُوا إِنَّكُمْ فَتَنُوا رَسُولَكُمْ وَهُمْ غَايِبُونَ ﴾ [البقرة : 187] فأباح الله تعالى المفطرات إلى هذه الغاية رخصة ، وإذا كان الأصل في الليل الصوم ، ثم استثنى منه الليل المتيقن بقي المشكوك فيه على وفق الأصل ، فلذلك قلنا بوجوب صومه .

1451 - وشعبان الأصل فيه الفطر على عكس ليل رمضان ، فنفطره حتى نتيقن موجب الصوم ، فهو عكس ليل الصوم ، فظهر الجواب والفرق ⁽³⁾ .

1452 - ومن هذا المنزاع إذا شك هل صلى ثلاثاً ، أو أربعاً فإنه يُصَلِّيها مع أنها دائرة بين الرابعة الواجبة والخامسة المحرمة ⁽⁴⁾ ، وإذا تعارض الواجب والمحرّم قُدِّمَ المحرّم ؛ لأن التحريم يعتمدُ المفسد ، والوجوب يعتمدُ المصالح ، وعناية صاحب الشرع والعقلاء بدوء

(1) أخرجه : البخاري (صوم) (11) ، أبو داود (صوم) (10) ، الترمذي (صوم) (3) ، النسائي (صيام) (37) ، ابن ماجه (صيام) (1645) ، الدارمي (صوم) (1) .

(2) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله من أنه دائر بين التحريم لتعذر النية الجازمة وبين التنب ليس بمسلم من جهة أن لقائل أن يقول ليست النية الجازمة شرطاً إلا مع عدم تعذرهما وما ذكره لم يأت عليه بحجة فلا يبقى إلا الحديث إن صح . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 187/2) .

(3) قال ابن الشاط : قلت : ليس ما قاله من أن الأصل في الليل الصوم بصحيح وإنما كان الممنوع بالليل الأكل والوطء بعد النوم خاصة أما غير ذلك وهو ما قبل فلا ، ثم إن جوابه معارض للنص في قوله تعالى ﴿ وَكُلُوا ﴾ وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ فنص على أن الغاية تبين الفجر وأما رأي المالكية ومن قال بقولهم في وجوب إمساك جزء من الليل ذهبوا إلى مخالفة الآية عملاً بالاحتياط بل حملوا الآية على المراقب للفجر وهو قليل في مجرى العادة فأطلقوا القول بناء على الغالب ، وهو عدم المراقبة ، والله أعلم . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 188/2) .

(4) لقول رسول الله ﷺ : « إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يدر كم صلى ، أثلاثاً أم أربعاً فليصل ركعة ، وليسجد سجدة » وهو جالس قبل التسليم ، فإن كانت الركعة التي صلى خامسة شفعها بهاتين السجدة ، وإن كانت رابعة فالسجدة ترغيم للشيطان . رواه مالك في الموطأ .

الفرق الرابع والمائة : بين دوران الفعل بين الوجوب والتدب فُعل ، ودورانه بين التدب والتحریم ترك — 635

المفاسدِ أشدُّ من عنايتهم بتحصيلِ المصالحِ ، وكذلك إذا شكَّ في وضوئه هل هي ثانية أو ثالثة ؟ فإنه يتوضأ ثالثة مع دورانها بين الثالثة المندوبة ، والرابعة المحرمة ، وهاهنا الترك أظهر من الشك في الصلاة ؛ لأن المندوب أخفض رتبة من الواجب .

1453 - والجواب عن الأول أنه موضع اتفاق فيما علمت بخلاف الوضوء ؛ لأن التحريم في الخامسة مشروط بتيقن الرابعة أو ظنها ، ولم يحصل ذلك فلم يحصل التحريم ، بل استتصحب الوجوب من الدليل الدال على وجوب الأربع ، وهو الإجماع والنصوص ، وأما التحريم في الوضوء في الرابعة فمشروط أيضاً بتيقن الثالثة أو ظنها ، ولم يحصل ، فاستتصحب التدب الناشئ عن الدليل الدال على الثلاث ، وهو فعله ﷺ وقوله في ذلك ، فهذه قواعد في العبادات ينبغي الإحاطة بها لئلا تضطرب القواعد ، وتُظلم على طالبي العلم .

الفرق الخامس والمائة

بين قاعدة صوم رمضان وست من شوال

وبين قاعدة صومه وصوم خمس أو سبع من شوال⁽¹⁾

1454 - اعلم أنه قد ورد في الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه قال [من صام رمضان ، وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر⁽²⁾] فورد في الحديث مباحث للفضلاء ، وإشكالات للنبيهاء ، وقواعد فقهية ، ومعانٍ شريفة عربية .

1455 - الأول قال ﷺ : « بست » ، ولم يقل بستة ، والأصل في الصوم إنما هو الأيام دون الليالي ، واليوم مذكر ، والعرب إذا عدت المذكر أثت عدده ، فكان اللازم في هذا اللفظ أن يكون مؤنثا ، لأنه عدد مذكر كما قال الله تعالى ﴿ سَحَرَهَا عَلَيْهِمْ سَجَّعَ لَيْلٍ وَكُنِينَةٍ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ [الحاقة : 7] أثت مع المذكر ، وذكر مع المؤنث .

1456 - الثاني لم قال : « من شوال » ، وهل لشوال مزية على غيره من الشهور أم لا ؟

1457 - الثالث لم قال بست ؟ وهل للسب مزية على الخمس أو السبع أم لا ؟

1458 - الرابع قوله ﷺ : « فكأنما صام الدهر » شبه صوم شهر ، وستة أيام بصوم الدهر مع أن القاعدة العربية أن التشبيه يعتمد المساواة أو التقريب ، وأين شهر وستة أيام من صوم الدهر ، بل أين [هو]⁽³⁾ من صوم سنة ، فإنه لم يصل إلى الشئ ، ونحن نعلم بالضرورة من الشريعة أن من عمل عملاً صالحاً ، وعمل الآخر قدره مرتين لا يحسن التشبيه بينهما ، فضلاً عن أن يعمل مثله بست مرات ، ولا يقال : إن من صام يوماً يشبه من صام يومين في الأجر ، ولا من تصدق بدرهم يشبه من تصدق بدرهمين في الأجر فضلاً عن تصدق بستة دراهم ، فإن ذلك يؤهم التسوية بين ستة دراهم ودرهم ، ولا مساواة بينهما ، فيعد التشبيه .

1459 - الخامس هل لنا فرق بين قوله ﷺ [فكأنما صام الدهر] ، وبين قوله [فكأنه

(1) قال ابن الشاط : قلت : جميع ما قاله فيه صحيح إلا ما قاله في جواب السؤال الثاني من أن تخصيص شوال رفق بالمكلف وسد للذمية فإن ذلك ليس بالقوي وإلا ما قاله في تأويل ذكر ستة أيام من أنه لكون السنة عدداً تاماً فإن ذلك ليس بالقوي أيضاً والله أعلم . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 189/2) .

(2) أخرجه : مسلم (صيام) (203) ، أبو داود (صوم) (58) ، الترمذي (صوم) (52) ، الدارمي

(صوم) (ق 44) ، أحمد 417/5 . (3) زيادة من (ط) .

الفرق الخامس والمائة : بين صوم رمضان وست من شوال وصومه وخمس من شوال — 637

صَامَ الدهرُ [فَإِنْ مَا هُنَا كَافَّةٌ لِكَأَنَّ عَنْ الْعَمَلِ فَدَخَلَتْ لِدَلِّكَ عَلَى الْفَعْلِ ، وَلَوْ لَمْ تَدْخُلْ مَا لَدَخَلَ كَأَنَّ عَلَى الْاسْمِ فَهَلْ بَيْنَ ذَلِكَ فَرْقٌ أَمْ لَا ؟

1460 - السادس أَنَّ التَّشْبِيهَ بَيْنَ هَذَا الصَّوْمِ ، وَصَوْمِ الدَّهْرِ كَيْفَ كَانَ ، أَوْ عَلَى حَالِهِ مَخْصُوصَةٌ ، وَوَضِعٌ مَخْصُوصٌ .

1461 - السابع هل بين هذه الستة الأيام الواقعة في الحديث ، وبين الستة الأيام الواقعة في الآية في قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ [الحديد : 4] فرق أم لا فرق والحكمة في ذلك واحدة ؟

1462 - والجواب عن الأول أَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا قَالَ : [بَسْتُ] وَلَمْ يَقُلْ بِسْتَةٍ ؛ لِأَنَّ عَادَةَ الْعَرَبِ تَغْلِيْبُ اللَّيَالِي عَلَى الْأَيَّامِ ، فَمَتَى أَرَادُوا عَدَّ الْأَيَّامَ عَدُّوا اللَّيَالِي ، وَتَكُونُ الْأَيَّامُ هِيَ الْمُرَادَةُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة : 234] وَلَمْ يَقُلْ وَعَشْرَةٌ مَعَ أَنَّهَا عَشْرَةُ أَيَّامٍ ، فَذَكَرَهَا بِغَيْرِ هَاءِ التَّأْنِيثِ ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ ⁽¹⁾ : وَلَوْ قِيلَ : عَشْرَةٌ لَكَانَ لَحْنًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ۖ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴾ [طه : 103 ، 104] قَالَ الْعُلَمَاءُ : يَدُلُّ الْكَلَامُ الْأَخِيرُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ إِلَّا يَوْمًا ﴾ عَلَى أَنَّ الْمَعْدُودَ الْأَوَّلَ أَيَّامٌ ، فَكَذَلِكَ هَاهُنَا أَتَتْ الْعِبَارَةُ بِصِبْغَةِ التَّذْكِيرِ الَّذِي هُوَ شَأْنُ اللَّيَالِي ، وَالْمُرَادُ الْأَيَّامُ مِثْلَ هَذِهِ الْآيَاتِ .

1463 - وَعَنِ الثَّانِي أَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا قَالَ مِنْ شَوَالٍ عِنْدَ الْمَالِكِيَةِ رَفَقًا بِالْمَكْلَفِ ؛ لِأَنَّهُ حَدِيثٌ عَمْدٌ بِالصَّوْمِ فَيَكُونُ عَلَيْهِ أَسْهَلُ ، وَتَأْخِيرُهَا عَنْ رَمَضَانَ أَفْضَلُ عَنْدهُمْ لَلَّأَيَّامِ الزَّمَانِ فَيُلْحَقُ بِرَمَضَانَ عِنْدَ الْجَهَالِ ، قَالَ لِي الشَّيْخُ زَكِي الدِّينِ عَبْدُ الْعَظِيمِ الْحَدَّادُ ﷺ تَعَالَى إِنْ الَّذِي خَشِيَ مِنْهُ مَالِكٌ ﷺ تَعَالَى قَدْ وَقَعَ بِالْعَجْمِ فَصَارُوا يَتَزَكَّرُونَ الْمُسْحَرِينَ عَلَى عَادَتِهِمْ وَالْقَوَائِنَ وَشَعَائِرَ رَمَضَانَ إِلَى آخِرِ السَّتَةِ الْأَيَّامِ ، فَحِينَئِذٍ يُظَاهَرُونَ شَعَائِرَ الْعِيدِ ، وَيُؤَيِّدُ سُدَّ هَذِهِ الذَّرِيعَةَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ إِلَى مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى

(1) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ الزَّمَخْشَرِيُّ الْخَوَارِزْمِيُّ ، صَاحِبُ « الْكَشَافِ » وَ « الْمَفْصَلِ » رَحْلَ وَسَمِعَ بَيْهَقًا مِنْ نَصْرِ بْنِ الْبَطْرِ وَغَيْرِهِ ، وَحِجَّ وَجَاوَرَ ، وَتَخَرَّجَ بِهِ أَئِمَّةٌ ، قَالَ السَّمْعَانِيُّ : يَرِيعُ فِي الْأَدَابِ ، وَصَنَفَ التَّصَانِيفَ ، وَوَرَدَ الْعِرَاقَ وَخِرَاسَانَ ، مَا دَخَلَ بَلَدًا إِلَّا وَاجْتَمَعُوا عَلَيْهِ ، وَتَلَمَذُوا لَهُ ، وَكَانَ عَلَامَةً نَسَابَةً . قَالَ الذَّهَبِيُّ : الْعَلَامَةُ كَبِيرُ الْمُعْتَزِلَةِ ، كَانَ رَأْسًا فِي الْبَلَاغَةِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَالْمَعَانِي وَالْبَيَانِ ، وَلَهُ نَظْمٌ جَيِّدٌ . قَالَ ابْنُ خُلَكَانَ : لَهُ « الْفَائِقُ » فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ، وَ « أُسَاسُ الْبَلَاغَةِ » وَ « النَّصَائِحُ » وَ « الْمُنَهَاجُ فِي الْأَصُولِ » وَ « ضَالَّةُ النَّاشِدِ » . تَرْجَمْتُهُ فِي : سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ 596/14 ، تَذَكُّرَةِ الْخَفَافِ 1283/4 ، الْعَبَرِ 106/4 .

الفرض ، وقام ليتنفل عقب فرضه ، وهنالك رسول الله ﷺ وعمر بن الخطاب ﷺ « ﷺ »
 فقام إليه عمر بن الخطاب [« ﷺ »] ⁽¹⁾ فقال له : اجلس حتى تفصل بين فرضك
 ونفلك ، فهذا هلك من كان قبلنا ، فقال له رسول الله ﷺ : أصاب الله بك يا ابن
 الخطاب ومقصود عمر « ﷺ » أن اتصال النفل بالفرض إذا حصل معه التماذي اعتقد
 الجهال أن ذلك النفل من ذلك الفرض ، ولذلك شاع عند عوام مصر أن الصبح ركعتان
 إلا في يوم الجمعة ، فإنه ثلاث ركعات ؛ لأنهم يرون الإمام يؤاظب على قراءة السجدة
 يوم الجمعة ، ويسجد فيعتقدون أن تلك ركعة أخرى واجبة ، وسد هذه الذرائع متعين
 في الدين ، وكان مالك [رحمه الله] ⁽²⁾ شديداً المبالغة فيها .

1464 - وقال الشافعية [رحمهم الله] ⁽³⁾ : خصوصاً شوال مراد لما فيه من المبادرة
 للعبادة ، والاستباق إليها لقوله ﷺ ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْحَيْرَاتِ ﴾ [البقرة : 148] ،
 ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [آل عمران : 133] ولظاهر لفظ الحديث ،
 ومن ساعده الظاهر فهو أولي ، وجوابهم ما تقدم من سد الذريعة .

1465 - وعن الثالث أن مزية الست على السبع أو الخمس تظهر بتقرير معنى الستة ،
 وذلك أن شهراً بعشرة أشهر ، وستة أيام بستين يوماً ؛ لأن الحسنه بعشرية ، والستون يوماً
 بشهرين ، وشهران مع عشرة أشهر سنة كاملة ، فمن فعل ذلك في سنة هو بمنزلة من صام
 تلك السنة لتحصيله اثني عشر شهراً ، فإذا تكرر ذلك منه في جميع عمره كان كمن صام
 الدهر ، والمراد بالدهر عمره إلى آخره ، فلو قال سبعا كان ذلك سبعين يوماً ، وكان أزيد
 من شهرين ، فيكون أكثر من صيام الدهر وأعلى ، والأعلى لا يشبه بالأدنى ، فكان يتطل
 التشبيه ، ولو زاد على السبع كان أولى بالبطلان ، ولو قال : خمسا لكانت بخمسين يوماً
 فينقص عن الشهرين فلا يحصل التشبيه الحقيقي ، وكذلك لو نقص أكثر من الخمس ،
 فظهر أن قاعدة الست مثبتة للسبع فما فوقها ، وقاعدة الخمس فما دونها ، وهو كان
 المقصود بهذا الفرق ، وبقية الأسئلة تتبع وزيادة في الفائدة ، والمنافاة في السبع فما فوقها
 أشد من المنافاة في الخمس فما دونها ؛ لأن تشبيه الأعلى بالأدنى مكثر مطلقاً ، وأما
 الأدنى بالأعلى فجائز إجماعاً ، غير أنه مع المساواة أحسن كما قال ﷺ لما ألتته رجله
 فمدها بين أصحابه فقال : أي شيء تشبه هذه ؟ فأشكل ذلك على الصحابة رضوان الله
 عليهم أي شيء يريد رسول الله ﷺ فمد رجله الأخرى ، وقال : هذه فكان ذلك من

(1) ساقطة من (ص) .

(2 ، 3) ساقطة من (ص) .

الفرق الخامس والمائة : بين صوم رمضان وست من شوال وصومه وخمس من شوال — 639

بسطه ﷺ وتأنيسه مع أصحابه ، وكرهه أن يمدَّ رجله بينهم إلا لِعُذْرٍ ، فأظهر هذا السؤال عُذْرًا ، وذكر التشبيه مع المساواة ، فإنَّ التفاوت بين الرجلين بعيدٌ جدًا .

1466 - وعن الرابع ، أن صائِم سنة لا يُشْبِهُ عند الله تعالى مَنْ صَامَ شهرًا وستة أيام ، وإنما معنى هذا الحديث : أن من صَامَ رمضان من هذه الأمة ، وستة أيام من شوال يُشْبِهُ من صَامَ سنة من غير هذه الملة ؛ لأن معنى قوله تعالى ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا ﴾ [الأنعام : 160] أمثال المثوبة التي كانت تُحْصَلُ لعاملٍ من غير هذه الأمة ، فإن تضعيف الحسنات إلى عشرٍ من خصائص هذه الأمة ⁽¹⁾ وإذا كان معنى قوله ﴿ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا ﴾ أمثال المثوبة التي كانت تُحْصَلُ لِمَنْ كَانَ قَبْلَنَا فيصيرُ صائِم رمضان كصائِم عشرة أشهرٍ من غير هذه الملة ، وصائِم ستة بعده كصائِم شهرين من غير هذه الملة ، فصائِم المجموع كصائِم سنةٍ من غير هذه الملة ، فإذا تكرر ذلك منه كان كصائِم جميع العمرٍ من غير هذه الملة ، فهذا تشبيهٌ حسنٌ ، وما شَبَّهَ إلا المثل بالمثل ، لا المخالف بالمخالف ، بل المثل المحقَّق من غير زيادة ولا نقصان ، فاندفع الإشكال .

1467 - وعن الخامس ، أنه لو قال ﷺ [فكأنه صام الدهر] لكان بعيدًا عن المقصود ، فإن المقصود تشبيه الصيام في هذه الملة إذا وقع على الوضع المخصوص بالصيام في غير هذه الملة لا تشبيه الصائِم بغيره ، فلو قال : فكأنه لكانت ⁽²⁾ أداة التشبيه داخلَةً على الصائِم ، وكان يلزم أن يكونَ هو محلُّ التشبيه لا الصوم ، والمقصود تشبيه الفعل بالفعل لا الفاعل بالفاعل ، وإذا قال : فكأنما وكفت ، ما دخلت أداة التشبيه على الفعل نفسه ، ووقع التشبيه بين الفعل والفعل باعتبار المِلَّتَيْنِ ، وهو المقصود بالتشبيه لتنبيه السامع لقدر الفعل ، وعظمته ، فتوفر رغبته فيه ، فهذا هو المرجح لقوله [فكأنما] على [فكأنه] .

1468 - وعن السادس أن المراد صوم الدهر على حالة مخصوصة لا الدهر كيف كان ، وذلك أن صوم رمضان واجبٌ ، وصوم الستِّ مندوبٌ ، فيكونُ نسبة الستِّ المقدرة في غير هذه الملة خمسة أسداسها فرضٌ ، وسدسها ، وهو الشهران الناشئان عن الستة الأيام مندوبةٌ ، ويكونُ معنى الكلام « فكأنما صام الدهر خمسة أسداسه فرض ، وسدسه نفل » وليس المراد صوم الدهر كله فرض ، ولا كله نفل ، ولا البعض فرض والبعض نفل على غير النسبة التي ذكرتها ، بل يتعين ما ذكرته تحقيقًا للتشبيه ، ولما دُلَّ عليه الدليل من فرضية رمضان ، وندبية الستِّ ، فلو كَانَ الجميع مندوبًا لقلنا : المراد بالدهر صومه

(2) في (ط) : لكان ، والصواب ما أثبتناه من ص .

(1) في (ص) : [الملة] .

مندوبًا ، ولو كَانَ الجميعُ فرضًا لقلنا : المرادُ بالدهرِ جميعُهُ فرضًا ، ولو قَالَ ﷺ من صام ستة أيام بعدَ رمضانَ فكأنما صام شهرين لقلنا : هُمَا شهرانِ مندوبانِ ، وكذلك نَقُولُ في قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [160] : أي مَنْ جَاءَ بالمندوباتِ فله عشرة ⁽¹⁾ أمثال هذا المندوب ، إن لو فعله أحد من غير هذه الملة ، وَمَنْ جَاءَ بالفرض من هذه الملة فَلَهُ مثوباتُ عشرة ⁽²⁾ كل واحدةٍ منها مثوبةٌ هذا الفرض ، أن لو فعله أحدٌ من غير هذه الملة ، وكذلك نقول في جميع رتب الواجبات والمندوبات وإن علت ، فظهر أن التشبيه إنما وقع على وجهٍ خاص .

1469 - وعن السابع أن الست في هذا الحديث قد تقدمت حِكْمَتُهَا ، وهي كَوْنُهَا شهرين ، فتكملُ السنةَ بها من غير زيادةٍ ولا نقصانٍ ، وأنَّ هذا الحكم لا يَحْصُلُ بما فوقها من العدد ولا بما دونها من العدد .

1470 - وأما الستةُ في الآية فقال بعضُ الفضلاءِ : الأعدادُ ثلاثةُ أقسامٍ : عددٌ تامٌّ ، وعددٌ زائدٌ ، وعددٌ ناقصٌ ، فالعددُ التام هو الذي إذا جُمِعَتْ أَجْزَاؤُهُ انقَامَ منها ذلك العددُ كالسنة ، فإن أَجْزَاءَهَا النصفُ [وهو] ⁽³⁾ ثلاثةٌ ، والثلثُ اثنان ، والسدسُ واحدٌ ، فلا جزءَ لها غيرُ هذه ومجموعُها سِتٌّ ، وهو أصلُ العددِ من غير زيادةٍ ولا نقصانٍ ، والأربعةُ لها نصفٌ وربُّعٌ خاصةً ، ومجموعُها ثلاثةٌ ، فلم يحصل ذلك العددُ ، فالأربعةُ عددٌ ناقصٌ ، والعشرة لها نصفٌ وهو خمسةٌ ، وخمسةٌ وهو اثنان ، وعشرٌ وهو واحدٌ ، ومجموعُها ثمانيةٌ ، فهو عددٌ ناقصٌ ، والاثنا ⁽⁴⁾ عشر لها نصفٌ وهو ستةٌ ، وثلثٌ وهو أربعةٌ ، وسدسٌ وهو اثنان ، ونصفُ سدسٍ وهو واحدٌ ، ومجموعُها ثلاثةٌ عشر ، فهو عددٌ زائدٌ ، والمقصودُ من الأجزاء أن تكونَ بغيرِ كسرٍ على هذه الطريقةٍ ، فالعددُ الناقصُ عندهم كآدمي خُلِقَ بغيرِ يَدٍ أو عضوٍ من أعضائه فهو معيبٌ ، والعددُ الزائدُ أيضًا معيبٌ ؛ لأنه كإنسانٍ خلقَ بإصبعٍ زائدةٍ ، والعددُ التام كإنسانٍ خُلِقَ خَلْقًا سويًا من غير زيادةٍ ولا نقصٍ ، وهو عندهم أفضلُ الأعدادِ ، كما أن الإنسانَ السوي أفضلُ الآدميين خَلْقًا .

1471 - وإذا تقررَ أن الستةَ عددٌ تامٌ محمودٌ فهو أولُ الأعدادِ التامةِ ، فلذلك ذكر

(1) في (ط) [عشر] والصواب ما أثبتناه من ص .

(2) في (ط) : [عشر] .

(3) زيادة من (ط) .

(4) في (ط) [والاثني] والصواب ما أثبتناه من ص .

الفرق الخامس والمائة : بين صوم رمضان وست من شوال وصومه وخمس من شوال — 641

لتمامه ، ولأنه أولها ، وذكره الله تعالى في قوله : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ [الحديد : 4] وكان المقصود تنبيه العباد علي أن الإنسان مع القدرة علي التعجيل ينبغي أن يكون فيه أنأة ، [فما دخل الرفق في شيء إلا زانه] ولا فقد من شيء إلا شانه [⁽¹⁾] ⁽²⁾ قال عليه الصلاة والسلام لأشجع عبد القيس : « إن فيك لخصلتين يحبهما الله ؛ الحلم ، والأنأة » ⁽³⁾ وهذا المعنى يحصل بذكر العدد كيف كان لكن يُرجح هذا بأنه أول عدد يكون تأماً ، ووقع في الحديث لغير هذا الغرض كما تقدم فالبابان مختلفان .

(1) زيادة من (ط) .

(2) حديث أخرجه : مسلم (بر) (78) ، أبو داود (أدب) (10) .

(3) أخرجه : مسلم (الإيمان) (25) ، و أبو داود (أدب) (149) ، والترمذي (بد) (66) ، وابن ماجه (الزهد) (18) .

الفرق السادس والمائة

بين قاعدة العروض تحمل على القنية

حتى ينوي التجارة وقاعدة ما كان أصله منها للتجارة

1472 - هاتان قاعدتان في المذهب مُخْتَلِفَتَانِ ينبغي بَيَانُ الفرق بينهما ، والسَّرُّ فيهما ، فوقَ المالك في المدونة « إذا ابتاع عبداً للتجارة فكاتبته فعجز ، أو ارتجع من مُفْلِسٍ سِلْعَةً أو أخذ من غريمه عبداً في ذَنْبِهِ ، أو دَارًا فَأَجْرَهَا سنين ، رجع جميع ذلك لحكم أصله من التجارة ⁽¹⁾ فإن كان للتجارة لا يبطل إلا بنية القنية ، والعبء المأخوذ يُنْزَلُ منزلة أصله .

1473 - قال سنن في شرح المدونة : فلو ابتاع الدار بقصد العلة ففي استئناف الحول بعد البيع للمالك روايتان ، ولو ابتاعها للتجارة والسكنى فلمالك أيضاً قولان مراعاة لقصد التنمية بالغلة والتجارة ، أو التغليب للنية في القنية على نية التنمية ؛ لأنه الأصل في الغروض ، فإن اشترى ولا نيّة له فهي للقنية ؛ لأنه الأصل .

1474 - والفرق بين هاتين القاعدتين يقع ببيان قاعدة ثالثة شرعية عامة في هذا الموطن وغيره ، وهي : أن كُلَّ مَالَةٍ ظَاهِرٌ فهو ينصرف لظاهره ⁽²⁾ إلا عند قيام المعارض أو الراجع لذلك الظاهر ، وكل ما ليس له ظاهر لا يرجع أحدٌ مُحْتَمَلَاتِهِ إلا بِمَرْجُوحٍ شرعي ، ولذلك انصرفت العقود المطلقة إلى النقص الغالبة في زمان ذلك العقد ؛ لأنها ظاهرة فيها ، وإذا وَكَّلَ إنسانٌ إنساناً فتصرف الوكيل بغير نية في تخصيص ذلك التصرف بالموكل ؛ فإن ذلك التصرف من بيع وغيره ينصرف للمتصرف الوكيل دون موكله ؛ لأن الغالب علي تصرفاته أنها لنفسه ، وكذلك تصرفات المسلمين إذا أُطْلِقَتْ ولم تُقَيَّدَ بما يقتضي جِلُّها ولا تحريمها ، فإنها تنصرف للتصرفات المباحة دون المحرمة ؛ لأنه ظاهر حال المسلمين ، ولذلك تنصرف العقود والأعراض إلى المنفعة المقصودة من العين عرفاً ؛ لأنه ظاهرها ، ولا يحتاج إلى التصريح بها ، كمن استأجر قاذوماً ، فإنه ينصرف إلى النجر ؛ لأنه ظاهر حاله دون العزاق وعجن الطين ، ومن استأجر عمامة ، فإنه ينصرف إلى الاستعمال في الرؤوس دون الأوساط ؛ لأنه ظاهر حالها ، وكذلك القميصُ يُنْصَرَفُ إلى اللبس .

وكل آلة تنصرف إلى ظاهر حالها عند الإطلاق ، ولا يحتاج المتعاقدان إلى التصريح

(1) انظر : المدونة الكبرى 230/1 .

(2) في (ط) : [إلى ظاهره] .

بذلك ، بل يكفي ظاهر الحال فيها ⁽¹⁾ ، وكذلك استجاز دَوَابِّ الحمل ينصرفُ عقدُ الإجارة فيها للحمل دون الركوب ، وعكسه دوابُّ الركوب ، ويكتفي في جميع ذلك بظاهر حال المعقود عليه ، واحتاجت العباداتُ للنيات لتردُّدها بين العباداتِ والعباداتِ وتردُّدها أيضًا بين رُتَبِها الخاصة بها كالْفَرِيضَةِ والتطوع والنذور والكفارات والقضاء والأداء وغير ذلك كما احتاجت الكناياتُ في باب الطلاق والعناق والظهار وغير ذلك إلى النيات لتردها بين تلك المقاصد ، وغيرها ، بخلاف صريح كل باب ، فإنه ينصرفُ لذلك الباب بظاهره واستُغْنِيَ عن النية بظاهره ، فَخُرِجَتْ قاعدةُ عروض القنية ، وقاعدة عروض التجارة على هذه القاعدة ، وهي قاعدة حسنة يتخرج عليها كثير من فروع الشريعة .

(1) ساقطة من (ط) .

الفرق السابع والمائة

بين قاعدة العمال في القراض فإن الزكاة متى سقطت
عن رب المال سقطت عن العامل وقاعدة الشركاء لا يلزم أنه
متى سقطت عن أحد الشريكين⁽¹⁾ سقطت عن الآخر

1475 - بل قد تجب الزكاة على أحد الشريكين لاجتماع شرائط الزكاة في حقه دون الآخر لاختلال بعض الشروط في حقه ، وعمال القراض ليسوا كذلك على الخلاف فيهم بين العلماء ، وفي المذهب أيضا الخلاف ، والفرق بين القاعدتين يبني على قاعدة ، وهي أنه متى كان الفرع مختصا بأصل واحد أجرى على ذلك الأصل من غير خلاف ، ومتى دار بين أصليين ، أو أصول يقع الخلاف فيه لتغليب بعض العلماء بعض تلك الأصول ، وتغليب البعض الآخر أصلا آخر ، فيقع الخلاف لذلك ، ولذلك اختلف في أم الولد إذا قُتل هل تجب فيها قيمة أم لا لتردها بين الأرقاء من جهة أنها ثوطاً بملك [اليمين]⁽²⁾ وبين الأحرار لتحريم بيعها ، وإحرازها لنفسها ومالها ، وتردد إثبات هلال رمضان بين الشهادة ، والرواية .

1476 - كذلك التزجمان عند الحاكم والنائب والمقوم وغيرهم جرى الخلاف فيهم هل يشترط فيهم العدد تغليبا للشهادة أو لا يشترط تغليبا للرواية ؟ وكردد العقود الفاسدة من الأبواب المستثنيات كالقراض والمساقاة هل تُرد إلى أصلها فيجب قراض المثل ، أو إلى أصل أصليها فيجب أجره المثل ، وكذلك⁽³⁾ المساقاة لتردد هذه الفاسدة بين أصلها وأصل أصليها ؛ فإن أصل أصليها أصلها أيضا ، فلذلك كل ما توسطت غرزة ، أو الجهالة فيه من العقود تختلف العلماء فيه لتوسطه بين الغرر الأعلى فيبطل ، أو الغرر الأدنى المجمع على جوازه واعتقاره في العقود فيجوز ، والمتوسط أخذ شبهة من الطرفين ، فمن قربه من هذا منع ، أو من الآخر أجاز ، وكذلك المشاق المتوسطة في العبادات دائرة بين أدنى المشاق فلا توجب ترخصا ، وبين أعلاها فتوجب الترخص ، فتختلف العلماء في تأثيرها في الإسقاط لأجل ذلك .

وكذلك التهم في رد الشهادات إذا توسطت بين قاعدة ما أجمع على⁽⁴⁾ أنه موجب

(2) زيادة من (ط) .

(1) في (ص) : [الشركاء] .

(3) في المطبوعة [وذلك] ، والصواب ما أثبتناه . (4) في (ط) عليه (والصواب ما أثبتناه من ص .

للرد كشهادة الإنسان لنفسه ، وبين قاعدة ما أجمع على ⁽¹⁾ أنه غير قادح في الشهادة كشهادة الرجل لآخر من قبيلته ، فيختلف العلماء أي التغليب يُعْتَبَرُ ، وذلك كشهادة الأخ لأخيه ونحوه ، فإنه اختلف فيها ⁽²⁾ هل تُقْبَلُ أو ترد ، وكذلك الثلث يتردد في مسائل بين القلة والكثرة ، فيختلف العلماء في إلحاقه بأيهما شاء ، ونظائره كثيرة في الشريعة من المترددات بين أصليين فأكثر ، والعمال في القراض دائرون بين أن يكونوا شركاء بأعمالهم ، ويكون أرباب الأموال شركاء بأموالهم ، ويُعَصَّدُ ذلك تساوي الفريقين في زيادة الربح ونقصانه ، وهذا هو حال الشركاء ، ويُعَصَّدُ أيضًا [أن] ⁽³⁾ الذي يستحقه العامل ليس في ذِمَّةِ رَبِّ ⁽⁴⁾ المال .

وهذا هو شأن الشريك ، وبين أن يكونوا أجراءً ، ويعضده اختصاص رب المال بضياح المال وغرامته ، فلا يكون على العامل منه شيء ، ولأن ما يأخذُه معاوضةً على عمله ، وهذا هو شأن الأجراء ، ومقتضى الشركة أن تُتَمَلَّكَ بالظهور ، ومقتضى الإجارة أن لا تُتَمَلَّكَ إلا بالقسمة والقبض ، فاجتماع هذه الشوائب سبب الخلاف ، فمن غلبَ الشركة كَمَلَّ الشروط في حق كل واحد منهما ، ومن غلبَ الإجارة جَعَلَ المالَ وربحه لربه ، فلا يعتبر العامل أصلاً ، وابن القاسم [رَحِمَهُ اللهُ] ⁽⁵⁾ صَغَبَ عليه أطراح أحدهما بالكلية ، فرأي أن ⁽⁶⁾ العمل بكل واحد منهما من وجه أولى ، وهي القاعدة المقررة في أصول الفقه ، فاعْتَبَرَ وَجْهًا من الإجارة وَوَجْهًا من الشركة ، فوقع التفريع هكذا متى كان العامل ورب المال كل واحد منهما ⁽⁷⁾ مخاطبٌ بوجوب الزكاة منفردًا فيما ينويه وجبت عليهما ، وإن لم يكن فيهما مخاطبٌ بوجوب الزكاة لكونهما عبيدين أو ذميين ، أو لقصور المال وربحه عن النصاب ، وليس لربه غيره سقطت عنهما ، وإن كان أحدهما مُخاطَبًا بوجوب الزكاة وحده .

1477 - وقال ابن القاسم : متى سقطت عن أحدهما ، إما العامل ، أو رب المال سقطت عن العامل في الربح ، أما إن سقطت عنه فتغليبًا لحال نفسه عليه ، وتغليبًا لحال الشركة وشائبتها ، وأما إن سقطت عن رب المال فتسقط أيضًا عن العامل في حصته من الربح

(1) في (ط) [عليه] والصواب ما أثبتناه من ص .

(2) في المطبوعة [فيه] وفي هامشها قال مصححوها : « الوجه فيها » .

(3) في (ص) : [كون] .

(4) في المطبوعة (لرب) .

(5) ساقطة من (ص) .

(6) زيادة من (ط) .

(7) في (ط) : [فيهما] .

تغليبا لشائبة الإجارة وهو لو ⁽¹⁾ أستاذجر أجيرا فقبض أجرته استأنف بها الحول ، فكذلك هذا العامل .

1478 - ورأي أشهب [رحمه الله] ⁽²⁾ اعتبار رب المال ، فتجب في الربح تبعا لوجوبها في الأصل ؛ لأنه يزكي ملكه ، وإن ربح المال مضموم إلى أصله على أصل مالك رحمه الله فيمن أنجز بدينار قصار في آخر الحول نصابا ، فإنه يزكي ، ويقدر الربح كامئا من أول الحول إلى آخره ، وكذلك أولاد المواشي إذا كمل بها نصابها ، فمتى خوطب رب المال ، وجبت على العامل ، وإن لم يكن أصلا تغليبا لهذا الأصل ، وهو ضم الربح إلى الأصل في الزكاة ، ووقع في الموازية ⁽³⁾ : يعتبر حال العامل في نفسه ، فإن كان أهلا بالنصاب وغيره زكى ، وإلا فلا تغليبا لشائبة الشركة ، فالفرق يخرج بين هاتين القاعدتين [على هذه القاعدة] ⁽⁴⁾ .

(1) في (ط) : [كونه] .

(2) ساقطة من (ص) .

(3) « الموازية » لابن المواز من أجل كتب المالكيين ، وهو محمد بن إبراهيم الأسكندراني ، المعروف بابن المواز ، ألف كتابا كبيرا في الفقه سماه بالموازية ، وهو من أجل مؤلفات المذهب المالكي ، وأوعاها بفروعه . شذرات الذهب 177/2 ، شجرة النور الزكية ص 68 .

(4) ساقطة من (ط) .

الفرق الثامن والمائة

بين قاعدة الأرباح تضم إلى أصولها في الزكاة فيكون حول الأصل
حول الربح ولا يشترط في الربح حول يخصه كان الأصل نصاباً أم
لا عند مالك رحمه الله ووافق أبو حنيفة رحمه الله « إذا كان الأصل نصاباً ،
ومنع الشافعي رحمه الله مطلقاً وبين قاعدة الفوائد التي لم يتقدم لها أصل
عند المكلف كالمراث والهبة وأرش ⁽¹⁾ الجنانية وصدقات الزوجات
ونحو ذلك فهذا يعتبر فيه الحول بعد حوزة وقبضه

1479 - والفرق عندنا عَضْدُهُ قولُ عمرَ رضي الله عنه « للساعي : عد عليهم السخلة يحملها
الراعي ولا تأخذها ، والسخلة : عين مُتَمَوِّلَةٌ نشأت عَنْ عَيْنٍ متمولة زكوية كما نشأ الربح ،
وهو عين زكوية عن عين زكوية ، وهو أصله ، فكما ضُمَّ أحدهما إلى أصله ، وَجُعِلَ حَوْلُهُ
حَوْلًا له كذلك الآخر الذي هو الربح ، وقولنا : زكوية ، احتراز ⁽²⁾ من أجر العقار فإنه لا
يُزَكَّى ، وإن كان متمولاً نشأ عن متمول غير أنه غير زكوي - أعني الأصل ⁽³⁾ - .

1480 - وهاهنا قاعدة ، وهي سيرُ الفرق بين الأرباح والفوائد يُخْتَلَجُ إليها بعد تَقَرُّرِ
الأحكام فيها ، وهي : أن صاحبَ الشرع متى أثبتَّ حُكْمًا حالة عَدَمِ سَبَبِهِ أو شرطه فإن
أمكنَ تَقْدِيرُهُما معه ، فهو أقربُ من إثباته دُونَهُما ، فإن إثباتَ السببِ دون سببه
والمشروط بدون شرطه خلافُ القواعد ، فإن ألجأتُ الضرورة إلى ذلك وامتنعَ التقديرُ عُدَّ
ذلك الحكم مُسْتَثْنَى من تلك القواعد ، كما أثبتَّ الشارعُ الميراثَ في دية الخطأ ، والميراثُ
في الشريعة مشروطٌ بتقدم مِلْكِ الميت على المال الموروث ، قدر العلماء [رحمهم الله] ⁽⁴⁾
في الدية متقدمًا على الموت بالزمن الفرد حتى يصح حكم التوريث فيها ⁽⁵⁾ ، وكذلك إذا

(1) أرش : الأرض لغة : الدية والحدش وما نقص العيب من الثوب ؛ لأنه سبب للأرش . واصطلاحاً : هو المال
الواجب في الجناية على ما دون النفس ، وقد يطلق على بدل النفس وهو الدية . انظر : الموسوعة الفقهية 104/3 .

(2) في المطبوعة (احتراز) ، والأوجه ما أثبتناه .

(3) قال ابن الشاط : قلت : مسألة المالكية القياس على السخال كما ذكر وللشافعية فروق فيها نظر . (انظر :

ابن الشاط بهامش الفروق 200/2) . (4) ساقطة من (ص) .

(5) قال ابن الشاط : قلت : ليس ملك المقتول خطأ الدية مقدراً عندي بل هو محقق وإنما المقدّر ملك المقتول

عمداً للديه وقد سبق التنبيه على ذلك . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 200/2) .

صَحَّحْنَا عِتَقَ الْإِنْسَانَ عَنْ غَيْرِهِ فِي (1) كَفَّارَةٍ ، أَوْ تَطَوُّعٍ بِإِذْنِهِ ، أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ «رحمته الله» فِي اشْتِرَاطِ الْإِذْنِ ، قَدَّرْنَا ثُبُوتَ الْمَلِكِ قَبْلَ صُدُورِ صِیْغَةِ الْعِتْقِ بِالزَّمَنِ الْفَرْدِ حَتَّى تَبَيَّنَ ذِمَّةُ الْمُعْتَقِ عَنْهُ مِنَ الْكَفَّارَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ . فَإِنَّ الْوَاجِبَ مِنَ الْكُفَّارَاتِ لَا يَبْرَأُ مِنْهُ بِعِتْقِ غَيْرِ [مَمْلُوكٍ لَهُ] (2) حَتَّى يَبْثُثَ لَهُ الْوَلَاءُ أَيْضًا ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لَا يَبْثُثُ أَصَالَةَ عَنْ غَيْرِ مَمْلُوكٍ لِلْمُعْتَقِ عَنْهُ ، أَمَّا غَيْرُ أَصَالَةِ بِطَرِيقِ الْإِذْنِ فَيَحْصُلُ بِغَيْرِ تَمَلُّكِ هَاهُنَا هُوَ أَصَالَةٌ فَتَعَيَّنَ تَقْدِيرُ الْمَالِكِ لِلْعِتْقِ عَنْهُ قَبِيلَ صُدُورِ صِیْغَةِ الْعِتْقِ بِالزَّمَنِ الْفَرْدِ لِمُضَرَّةِ ثُبُوتِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ (3) ، فَإِذَا قَالَ لَهُ : اُعْتِقْ عَبْدَكَ عَنِّي ، تُقَدَّرُ هَذِهِ الصِّیْغَةُ مُشْتَمِلَةً عَلَى التَّوَكِيلِ فِي شِرَاءِ عَبْدٍ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ ، وَأَنَّهُ يَتَوَلَّى طَرَفِي الْعَقْدِ (4) ، وَمُشْتَمِلَةً أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ وَكَّلَهُ أَنْ يَحْتَقِرَ عَنْهُ عَنْ كِفَارَتِهِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْمَلِكِ لَهُ ، فَهِيَ صِیْغَةٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى وَكَالَتَيْنِ : وَكَالَةِ الْمَعَاوِضَةِ ، وَكَالَةِ الْعِتْقِ (5) ، فَضَرُورَةُ ثُبُوتِ حُكْمِ الْعِتْقِ عَنِ الْغَيْرِ يُخَوِّجُ إِلَى هَذِهِ التَّقَادِيرِ ، وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ فِي الشَّرِيعَةِ (6) ، وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ تَعْرِفُ بِقَاعِدَةِ التَّقْدِيرَاتِ ، وَهِيَ : إِعْطَاءُ الْمَوْجُودِ حُكْمَ الْمَعْدُومِ ، وَإِعْطَاءُ الْمَعْدُومِ حُكْمَ الْمَوْجُودِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِسَطْهَا فِي قَاعِدَةِ خُطَابِ الْوَضْعِ ، وَهِيَ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ مَعَ عَدَمِ سَبَبِهِ أَوْ شَرْطِهِ أَوْ قِيَامِ مَانِعِهِ ، وَإِذَا لَمْ تَدْعُ الْفَرَادَةَ إِلَيْهَا لَا يَجُوزُ التَّقْدِيرُ حِينَئِذٍ ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ ، وَهَاهُنَا لَمَّا دَلَّ الْأَثَرُ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْأَرْبَاحِ تَعَيَّنَ تَقْدِيرُ الرِّبْحِ وَالسَّخَالِ فِي الْمَاشِيَةِ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ تَحْقِيقًا لِلشَّرْطِ فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ ، وَهُوَ دَوْرَانُ الْحَوْلِ ؛ فَإِنَّ الْحَوْلَ لَمْ يَدْرُ عَلَيْهِمَا فَيَفْعَلُ ذَلِكَ مَحَافَظَةً عَلَى الشَّرْطِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ ، وَاخْتَلَفَ فِي هَذَيْنِ التَّقْدِيرَيْنِ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَأَشْهَبُ [رَحِمَهُمَا اللَّهُ] (7) فَابْنُ الْقَاسِمِ يَقْدِرُ حَالَةَ الشِّرَاءِ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ الرِّبْحِ ، فَقَدَّرَ ابْنُ الْقَاسِمِ عِنْدَهُ لِلْمَازِنَةِ السَّبَبَ لِمُسَبِّبِهِ ،

(1) فِي (ص) : [عَنْ] . (2) فِي (ط) : [مَمْلُوكُهُ] .

(3) قَالَ ابْنُ الشَّاطِئِ : قُلْتُ : لَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ الْمَلِكِ لِلْمُعْتَقِ عَنْهُ وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ فَإِنَّ هَذَا مِنَ الْأُمُورِ الْمَالِيَةِ تَصَحُّحُ فِيهِ النِّيَابَةُ اتِّفَاقًا وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا . (انظر : ابْنُ الشَّاطِئِ بِهَامِشِ الْفُرُوقِ 201/2) .


(4) قَالَ ابْنُ الشَّاطِئِ : قُلْتُ : لَا يَصَحُّ الشِّرَاءُ هُنَا بِوَجْهِ فَإِنَّهُ لَا عَوْضَ فَلَا وَجْهَ لِتَوَكِيلِهِ عَلَى الشِّرَاءِ . (انظر : ابْنُ الشَّاطِئِ بِهَامِشِ الْفُرُوقِ 201/2) .

(5) قَالَ ابْنُ الشَّاطِئِ : قُلْتُ : وَلَا تَصَحُّ أَيْضًا وَكَالَتُهُ عَلَى الْعِتْقِ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْبِقْهُ مَلِكٌ . (انظر : ابْنُ الشَّاطِئِ بِهَامِشِ الْفُرُوقِ 201/2) .

(6) قَالَ ابْنُ الشَّاطِئِ : قُلْتُ : لَا حَاجَةَ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَهُ مِنَ التَّقَادِيرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَمَّا فِي غَيْرِهَا فَرُبَّمَا احْتِجَّ إِلَى ذَلِكَ وَكَيْفَ يَقُولُ أَنَّ الصِّیْغَةَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى التَّوَكِيلِ وَأَيُّ صِیْغَةٍ فِيمَا إِذَا أُعْتِقَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ هَذَا كُلُّهُ لَا يَصَحُّ .

(انظر : ابْنُ الشَّاطِئِ بِهَامِشِ الْفُرُوقِ 201/2) . (7) سَاقِطَةٌ مِنْ (ص) .

وعند أشهب يُقدَّم (1) يوم الحصول لثلا يُجمَع بين تقديرين تقدير الشراء والأعيان التي حصلت في الربح ، والتقدير على خلاف الأصل فيَقْتَصِرُ منه على ما تدعو الضرورة إليه ، وعند المغيرة : التقدير يوم ملك أصل المال ؛ لأنه السبب .

1481 - وعلى هذه التقادير تخرج مسألة المدونة (2) : « إذا حال الحول على عشرة فأنفق منها خمسة ، واشترى [بخمسة منها سلعة] (3) فباعها بخمسة عشر قال ابن القاسم : تجب الزكاة إن تقدَّم الشراء على الإنفاق (4) ، فإن التقدير حينئذ كان المال عشرة ، وهذه عشرة ربح فكُمِّلَ النصاب حينئذ ، وإلا فلا تجب ، وأسقطها أشهب مطلقاً ؛ لأن التقدير عنده يوم الحصول ، ويوم الحصول لم تُكُنْ إلا خمسة عشر ، وأوجبها المغيرة (5) مطلقاً ، لأنه يقدر يوم ملكه العشرة ، ولا عبرة بتقديم الإنفاق وعدمه ، وعن مالك مثل قول الشافعي «  » فلا يُحتَاجُ إلى هذه القاعدة مُطلقاً ، فهذه القاعدة ، وهي قاعدة التقادير يُحتَاجُ إليها في الفرق بين قاعدة الأرباح وقاعدة القوائد إن قلنا بالفرق بينهما وإلا فلا [والله أعلم] (6) .

(1) في (ط) : [يقدر] .

(2) المدونة للإمام مالك بن أنس المتوفى سنة 179 هـ ، واسم الكتاب « المدونة الكبرى » رواها الإمام سحنون عن الإمام ابن القاسم العتقي عن الإمام مالك . وهي من أجل الكتب في فروع المالكية ، (معجم المطبوعات العربية والعربية 1101/1 ، 1610/2) .

(3) في (ط) : [سلعة بخمسة] .

(4) انظر : المدونة الكبرى 210/1 .

(5) المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي الإمام الفقيه أحد من دارت عليه الفتوى بالمدينة بعد مالك ، وأحد أصحاب الترجيح في المذهب .

سمع أباه وهشام بن عروة وأبا الزناد ومالكاً ، وعنه أخذ جماعة ، أخرج له البخاري . توفي سنة 188 هـ .

(6) زيادة من (ط) .

شجرة النور الزكية (56) .

الفرق التاسع والمائة

بين قاعدة الواجبات والحقوق التي

تقدم على الحج وبين قاعدة مالا يقدم عليه

1482 - والفرق بينهما مَبْنِيٌّ على معرفة قاعدة في الترتيبات وضابط ما قَدَّمَهُ الله تعالى ⁽¹⁾ على غيره من المطلوبات ، وهي أنه إذا تعارضت الحقوق قُدِّمَ منها المَضِيئُ عَلَى الموسع ؛ لأن التضييق يُشْعِرُ بكثرة اهتمام صاحب الشرع بما جعله مُضَيِّقًا ، وأن ما جَوَّزَ له تأخيرَه ، وجعله مُوسِّعًا عليه دُونَ ذلك ، ويقدم الفوري على التراخي : لأنَّ الأمر بالتعجيل يقتضي الأَرْجَحِيَّةَ على ما جَعَلَ له تأخيرَه ، ويُقَدِّمُ فرض الأعيان على الكفاية ؛ لأن طلب الفعل من جميع المكلفين يقتضي أرجحية ما طُلِبَ من البعض فقط ، ولأن فرض الكفاية يُقْتَمِدُ عَدَمَ تكرار المصلحة بِتَكَرُّرِ الفِعْلِ ، والأعيان يعتمد تكرار المصلحة بتكرار الفعل والفعل ⁽²⁾ الذي تتكرر مصلحته في جميع صُورِهِ أقوى في استلزام المصلحة من الذي لا تُوجَدُ المصلحة معه إلا في بعض صُورِهِ ، ولذلك يُقَدِّمُ ما يُخْشَى فَوَاتُهُ ، على ما لا يخشى فواته وإن كان أعلى رتبةً منه كما تقدم حكاية قول المؤذن على قراءة القرآن ؛ لأن قراءة القرآن لا تفوت ، وحكاية قول المؤذن تفوت بالفراغ من الأذان ، وكذلك يقدم صَوْنُ الأموال عَلَى العبادات إذا خَرَجَتْ عَنِ الْعَادَةِ ، كتقديم صَوْنِ المَالِ في شراءِ الماءِ للوضوء والغسل ، وينتقل للتيمة ، كتقديمه على الحج إذا أفرطت الغرامات في الطرقات ، ويقدِّمُ صَوْنُ النفوس والأعضاء ، والمنافع على العبادات ، فيقدم إنقاذ الغريق والحريق ونحوهما على الصلاة إذا كان فيها أو خارجًا عنها ، وخشي فوات وقتها فيفوتها ، ويصون ما تَعَيَّنَ صَوْنُهُ من ذلك ، وكذلك يُقَدِّمُ صَوْنُ مَالِ الْغَيْرِ على الصلاة إذا خشي فواته ، وهو من باب تقديم حَقِّ ⁽³⁾ الْعَبْدِ على حَقِّ اللَّهِ تعالى وهي مسألة خلاف ، فمنهم مَنْ يقول : حق الله تعالى ⁽⁴⁾ يقدم ؛ لأن حق العبد يقبل الإسقاط بالمخاللة والمسامحة دون حق الله تعالى ، ومنهم مَنْ يقول : حق العبد مقدم بدليل ترك الطهارات والعبادات إذا عارضها ضرر العبد ، ونظائر هذه المسائل كثيرة في الشريعة ، فعلى هذه القاعدة يتضح لك ما يقدم على الحج مما لا يقدم عليه ، فيَقَدِّمُ حَقُّ الْوَالِدَيْنِ على الحج إذا قلنا : إنه على التراخي ؛ لأن حق الوالدين على الفور إجماعًا ،

(1 ، 3) ساقطة من (ص) .

(4) ساقطة من (ط) .

الفرق التاسع والمائة : بين الواجبات والحقوق التي تقدم على الحج ————— 651

والفوري مقدم على التراخي ، وكذلك يقدم حق السيد على الحج ؛ لأن الحج لا يلزم العبد وحق السيد واجب فوري .

1483 - وكذلك يقدم حق الزوج على الحج الفرض إن قلنا انه على التراخي ؛ لأن حق الزوج فوري ، وكذلك يُمنع الدُّيُّ الحَالُ [من] ⁽¹⁾ الخروج إلى الحج ؛ لأنه فوري ، ولا يمنع الدين المؤجل ، قال مالك [رحمه الله] ⁽²⁾ : الحج أفضل من الغزو ؛ لأن الغزو فرض كفاية ، والحج فرض عين ، وكان ابن عمر رضي الله عنهما « يُكثِرُ الْحَجَّ ، وَلَا يَحْضُرُ الْغَزَا ، وكذلك تقدم ركعة من العشاء على الحج إذا لم يبق قبل الفجر إلا مقدار ركعة للعشاء ، والوقوف ، قال أصحابنا رحمهم الله يفوت الحج ويصلي ، وللشافعية [رحمهم الله] ⁽³⁾ أقوال بفوتها ، ويقدم الحج لعظم مشقته يصلي ، وهو يمشي كصلاة المسابقة ⁽⁴⁾ والحق مذهب مالك ؛ لأن الصلاة أفضل ، وهي فورية إجماعاً [وبالله الإعانة] ⁽⁵⁾ .

(2 ، 3) ساقطة من (ص) .

(1) ساقطة من (ط) .

(4) المسابقة : بمعنى : المجادلة . انظر اللسان (سيف) .

(5) زيادة من (ط) .

الفرق العاشر والمائة

بين قاعدة ما تصح النيابة فيه

وقاعدة مالا تصح النيابة فيه عن المكلف⁽¹⁾

- 1484 - هذا الفرقُ مبنيٌّ على قاعدةٍ ، وهي أَنَّ الأفعالَ قسمانِ :
- 1485 - منها ما يشتمل فعله على مصلحةٍ مع قطع النظر عن فاعله ، كردُّ الواديع وقضاء الديون ورد الغصوبات وتفريق الزكوات والكفارات ولحوم الهدايا والضحايا وذبح النسك ونحوها ، فيصح في جميع ذلك النيابةُ إجماعًا ؛ لأن المقصودَ انتفاعُ أهلها بها ، وذلك حاصلٌ ممن هي عليه لحصولها من نائبه ، ولذلك لم تُشترَطِ النياتُ في أكثرها .
- 1486 - ومنها ما لا يَتَضَمَّنُ مصلحةً في نفسه ، بل بالنظرِ إلى فاعله كالصلاة ؛ فإن مصلحتها الخشوعُ والخضوعُ وإجلالُ الربِّ ﷻ وتعظيمه ، وذلك إنما يَحْصُلُ فيها من جهة فاعلها ، فإذا فعلها غيرُ الإنسانِ فاتتِ المصلحةُ التي طلبها صاحبُ الشرع ، ولا توصفُ حينئذٍ بكونها مشروعةً في حقه ، فلا تجوزُ النيابةُ فيها إجماعًا .
- 1487 - ومنها قسمٌ متردّدٌ بين هذين القسمين فتختلفُ العلماءُ رحمهم الله في أي الشائتين تغلب عليه كالحج ، فإن مصلحته تأديبُ النفس بمفارقة الأوطان ، وتهذيبها بالخروج عن المعتادِ من المحيط وغيره لتذكر المعاد ، والاندراج في الأكفان ، وتعظيم شعائر الله تعالى⁽²⁾ في تلك البقاع ، وإظهارُ الانقيادِ من العبدِ لما لم يَعْلَمْ حَقِيقَتَهُ ، كرمي الجمار ، والسعي بين الصفا والمروة ، والوقوف على بُقْعَةٍ خاصةٍ دُونَ سائرِ البقاع ، وهذه مصلَحٌ [لا تُحْصَى وَ]⁽³⁾ لا تَصْلُحُ إلا للمُبَاشِرِ كالصلاة في حَكْمِهَا وَمَصَالِحِهَا ،

(1) قال ابن الشاط : قلت : صحة النيابة في الأفعال كلها القلبية وغيرها جائزة عقلا لكن الشرع حكم بصحة النيابة في بعضها دون بعض فأما الأعمال القلبية فلا أعلم خلافا في عدم صحة النيابة فيها إلا ما كان من النية كإحجاج الصبي وفي سائر نيات الأعمال التي تصح النيابة فيها على حسب الخلاف في ذلك أيضا وغير القلبية فالمالية المحضة لا أعلم خلافا في صحة النيابة فيها وأما غير المالية المحضة فقد حكى بعضهم الإجماع في عدم صحتها في الصلاة والخلاف فيما عداها وحكى بعضهم الخلاف في الصلاة أيضا وما قاله شهاب الدين وجعله ضابطا للوفاء والخلاف من مراعاة كون مصلحة ذلك الأمر يشترك فيها حصولها من النائب كحصولها من المنوب عنه حينئذ تصح ينتقض بالصوم فقد صح الحديث بجواز النيابة فيه ، وما رجح به مذهب مالك في الحج ظاهر والله تعالى أعلم . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 205/2) .

(2) ساقطة من (ط) . (3) زيادة من (ط) .

فمن لاحظَ هذا المعنى ، وَهُوَ مَالِكٌ [رَحِمَهُ اللَّهُ] ⁽¹⁾ وَمَنْ وافقه قالوا : لا تجوزُ النيابةُ في الحج .

1488 - ومن لاحظَ الفرقَ بين الحجِّ والصلاة ومشابهة النسك في المالية فإنَّ الحجَّ لا يُعزَّى عن القرية المالية غالبًا في الإنفاق في الأسفارِ قال : تجوزُ النيابةُ في الحجِّ ، والشائبةُ الأولى أقوى وأظهرُ ، وهي التي تحصلُ ⁽²⁾ في الحجِّ بالذاتِ ، والماليةُ إنما حصلتْ بطريقِ العَرَضِ كما تحصلُ فيمنِ احتاجَ للركوبِ إلى الجمعاتِ فاكترى لذلك ؛ فإنَّ الماليةَ عارضةٌ في الجمعاتِ ، ولا تصحُ النيابةُ فيها إجماعًا ، فكذلك يَتَّبِعِي في الحجِّ ، وَهُوَ الأظهرُ ، وبه يَظْهَرُ رُجْحَانُ مَذْهَبِ مَالِكٍ [رَحِمَهُ اللَّهُ] ⁽³⁾ عَلَى غَيْرِهِ [وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ] ⁽⁴⁾ .

الفرق الحادي عشر والمائة

بين قاعدة ما يضمن وقاعدة مالا يضمن

- 1489 - اعلم أن أسباب الضمان في الشريعة ثلاثة لا رابع لها :
- 1490 - أحدها العدوان كالقتل والإحراق وهدم الدور وأكل الأطعمة وغير ذلك من أسباب إتلاف التمولات ، فمن تعدى في شيء من ذلك وجب عليه الضمان ، إما المثل إن كان بثلياً ، والقيمة إن [كان مقوماً] ⁽¹⁾ أو غير ذلك من الجوارب على ما تقدم في الفرق بين قاعدة الزواجر والجوارب .
- 1491 - وثانيها التسبب للإتلاف كحفر الآبار في طرق الحيوان في غير الأرض المملوكة للحافر ، أو في أرضه لكن حفرها لهذا الغرض ، وكوقيد النار قريباً من الزرع أو الأندر [فتعدو فتحرق] ⁽²⁾ ما جاورها ، وكرمي ما يزلق الناس في الطرقات فيغطب بسبب ذلك حيوان أو غيره ، وكالكلمة الباطلة عند ظالم إغراء على مال إنسان فإن الظالم إذا أخذ المأل بذلك السبب من الكلام ضمنه المتكلم ، وكتقطيع الوثيقة المتضمنة للحق والشهادة به ، فيضيغ الحق بسبب تقطيعها ، فيضمن عند مالك ذلك الحق لتسببه فيه ، وعند الشافعي يضمن ثمن الورقة خاصة ، فاعتبر الإتلاف دون السبب ، ومالك [رحمه الله] ⁽³⁾ اعتبرهما معاً ⁽⁴⁾ ، ورأى أنه أتلَف الورقة ⁽⁵⁾ بالمباشرة بالإتلاف ، وأتلَف الحق بالتسبب ، فرتب على الوجهين مقتضاهما ، وكَمَن مَرَّ على حباله فوجد فيها صبيداً يمكنه تخليصه ، وحزوه لصاحبه ، فتركه حتى مات يضمنه عند مالك [رحمه الله] ⁽⁶⁾ ؛ لأن صونَ مال المسلم واجب .
- 1492 - ومن ترك واجباً في الصون ضمن ، وكذلك إذا مر بلقطة يعلم أنه إذا تركها أخذها من يجحدها وجب عليه أخذها ، وإن تركها حتى تلقت مع قدرته على أخذها ضمنها ، وللسبب الموجب للضمان نظائر كثيرة منها متفق عليه ، ومنها مختلف فيه ، لكن حصل الاتفاق من حيث الجملة على أن التسبب موجب للضمان .
- 1493 - وثالثها وضع اليد التي ليست بمؤتمنة ، وقولي : ليست بمؤتمنة خير من قولي :

(1) في (ص) : (لم يكن مثلياً) .

(2) في (ص) : [فيبعد التحرق] .

(3) ساقطة من (ط) .

(4) زيادة من (ط) .

(5) في (ط) (الحق) ، والصواب ما أثبتناه .

(6) ساقطة من (ط) .

اليَدَ العاديةَ ، فإن اليَدَ العاديةَ تختص بالشُرَاقِ والغُصَّابِ ونحوهم ، وتبقى من الأيدي الموجبة للضمان قبض بغير عدوان ، بل بإذن المالك ، كقبض المبيع ، أو بقاء يد البائع ؛ فإنه من ضمانِ البائع قبل القبض ، ومن ضَمَانِ (1) المشتري بعد القبض مع عدم العدوان ، وكقبض المبيع بيعًا فاسدًا ؛ فإنه من ضَمَانِ المشتري عندئذٍ بالقيمة إذا تَغَيَّرَ شَوْقُهُ ، أو تغير في ذاته ، أو تعلق به حق الغير ، أو تلف بأقفة سماوية ، أو أتلَّفه المشتري ، وهذا السبب الأخير مُتَّفَقٌ عليه بيننا ، وبين الشافعية دُونَ ما قبله من حوالة الأسواق ، ونحوها ، وكقبض العواري والرهون التي يُغَابُ عليها كالحلِيِّ والسلاح وأنواع العروض على الخلاف في ذلك بيننا وبين الشافعي [رَحِمَهُمُ اللَّهُ] (2) ، وكقبض الأعيان التي تقتض ، فإن المقترض يضمنها اتفاقًا مع عدم العدوان ونظائرها كثيرة .

1494 - وخرج بقولي : « التي ليست بمؤتمنة » اليد المؤتمنة كوضع اليد في الودائع والقراض والمساواة ، وأيدي الأجراء .

1495 - ووضع الأيدي عند مالك [رَحِمَهُمُ اللَّهُ] (3) في الإجارة تختلف ، فاستثنى منها صورتين .

1496 - الأجير الذي يؤثر في الأعيان بصنعه كالخياط والصباغ والقصار ؛ لأن السلعة إذا تغيرت بالصناعة لا يعرفها ربه إذا وجدها قد بيعت في الأسواق ، فكان الأصلح للناس تضمين الأجزاء في ذلك ، وهو من باب الاستحسان ، ولم يره الشافعي [رَحِمَهُمُ اللَّهُ] بَلْ طَرَدَ قاعدة الأمانة في الإجارة ، والأجير على حمل الطعام الذي تنوق النفس إلى تناوله كالفواكه والأشربة ، والأطعمة المطبوخة ؛ فإن الأجير يضمن سدًا لذريعة التناول منها ، وطرده الشافعي القاعدة أيضًا هاهنا فلم يضمن أيضًا ، وكأيدي الأوصياء على أموال اليتامى ، والحكام على ذلك ، وأموال الغائبين ، والمجانين ، فجميع ذلك لا ضمان فيه ، لأن الأيدي فيه مؤتمنة ، فهذه الأسباب الثلاثة هي أسباب الضمان ، فهي قاعدة ما يضمن ، وماعداها فهي (4) قاعدة مالا يضمن كما تقدم من النظائر .

1497 - وإذا اجتمع منها سببان كالمباشرة ، والتسبب من جهتين غلبت المباشرة على التسبب ، كمن حفر بئرًا لإنسان ليقع فيه فجاءه آخر فألقاه فيه فهذا مباشر ، والأول متسبب ، فالضمان على الثاني دُونَ الأولِ تقديمًا للمباشرة على التسبب ؛ لأن شأن

(2) ساقطة من (ط) .

(1) ساقطة من (ص) .

(4) في (ط) : [فهو] .

(3) ساقطة من (ط) .

الشرعية تقديمُ الراجح عند التعارضِ إلا أن تكونَ المباشرةُ مغمورةً كقتل المكره ؛ فإن القصاص يجب عليهما ، ولا تغلب المباشرة لقوة التسبب ، وكتقديم السمِّ لإنسانٍ في طعامه ، فيأكله جاهلاً به ، فَإِنَّهُ مباشرٌ لقتل نفسه ، وواضع السمِّ مُتَسَبِّبٌ ، والقصاصُ على المتسبب وحده ، وكشهود الزور أو الجهلة يشهدون بما يوجب ضياع المال على إنسان ، ثم يعترضون بالكذب ، أو الجهالة فإنهم يضمنون ما أتلّفوه بشهادتهم ، ولا يُنْقَضُ الحكم ولا يضمن الحاكم شيئاً مع أنه المباشر ، والشاهد متسبب غير أن المصلحة العامة قد ⁽¹⁾ اقتضت عدمَ تضمين الحكام ما أخطأوا فيه ؛ لأن الضمان لو تطرق إليهم مع كثرة الحكومات ، وتردد الخصومات لزهد الأخيار في الولايات ، واشتد امتناعهم فيفسدُ حالُ الناس بعدم الحكام ، فكان الشاهدُ بالضمان أولى ؛ لأنه متسببٌ للحاكم في الإلزام والتنفيذ ، وكما قيل : الحاكمُ أسيرُ الشاهد ، ويقعُ في هذا الباب مسائلُ كثيرةٌ مختلفٌ فيها ، ولكنَّ الأصلَ هو ما قدمته في أسباب الضمان ، وعدمه .

(1) زيادة من (ط) .

الفرق الثاني عشر والمائة

بين قاعدة تداخل الجوابر في الحج

وقاعدة مالا يتداخل الجوابر فيه في الحج

1498 - تقدم الفرق بين قاعدة الجوابر والزواجر من حيث الجملة ، والمقصود هاهنا بيان قاعدة ذلك في الحج خاصة ، أما الصيد فيتعذر الجزاء فيه ؛ لأنه إلتلاف على قاعدة الإلتلافات⁽¹⁾ ، وهو غير متوقف على الإثم ، بل يضمن الصيد عمداً وخطأً فأشبهه إلتلاف أموال الناس ، فإن الإجماع مُنْعَقِدٌ على تعدد الضمان فيما يتعدد الإلتلاف فيه ، وإن العمد والخطأ في ذلك سواء ، وكذلك هاهنا ، ويتحد الجزاء عند أبي حنيفة [رحمته] بالتأويل ، وعذرة الشافعي [رحمته] بالتأويل والنسيان والجهل فلم يُوجِب عليه شيئاً كالواطئي في رَمَضانَ ناسياً ، وألحقَ الجاهل بالناسي ، وقد تقدم الفرق بين الجاهل الذي هو عُذْرٌ في الشريعة والجاهل الذي ليس عُذْراً في الشريعة ، وبين العلم الذي هو فرض عين والعلم الذي هو فرض كفاية ، ومقتضى تلك القواعد أن يضمن الجاهل هاهنا ، فإن الأصل وجوبُ تحصيل العلم ، وأن تارك التعلُّم عاصٍ إلا ما يشق من ذلك ، فيُعذَّر فيه بالجهل كمن أكل طعاماً نجساً لا يعلم ، أو وطئَ أجنبيةً يظنها امرأته ، أو شربَ خمرًا يظنه⁽⁴⁾ مجلأباً⁽⁵⁾ ونحوه ، فإن الاحتراز من الجاهل في هذه الصور يشق على المكلف ، فَعَذَرَهُ الشرع بهذا الجاهل دون ما يمكن الاحتراز منه ، وقد تقدم بسطُ هذا ، فالحقُّ حيثُ أن⁽⁶⁾ الضمان على الجاهل وغيره ، ولذلك أجزى مالك [رحمته] ⁽⁷⁾ الجاهل في الصلاة مَجْزَى العامد لا مَجْزَى الناسي لاشتراكهما في العُصَيان ، هذا بعمده ، وهذا بترك تعلمه ، قال مالك [رحمته] ⁽⁸⁾ : من أفسد حَجَّةً فأصابَ صَبِيحاً أو حَلَقَ أو تَطَيَّبَ مرةً بعد مرةً تعددت الفدية ، وجزاء الصيد إن أصابه ، واتحد هذا الوطء ؛ لأنه للإفساد ، وإفسادُ الفاسدِ مُحَالٌ ، فإن كان متأولاً بسقوط أجزائه ، أو جاهلاً بموجب إتمامه اتحدت الفدية ، لأنه لم يُوجدْ منه الجرأة على محرم فعذره بالجهل ، وإن كانت القاعدة تقتضي عدمَ عذره به ، لأنه جهلٌ يمكنه دَفْعُهُ بالتعلم ، كما قال في

(1 ، 2) ساقطة من (ص) .

(1) في (ط) : (الإلتلاف) .

(4) كذا في المطبوعة ، وفي هامشها قال مصححوها : الصواب التأنيث .

(6) زيادة من (ط) .

(5) في (ص) : [حلالاً] .

(7 ، 8) ساقطة من (ص) .

الصلاة ، غير أنه لاحظ هاهنا معنى مفقوداً في الصلاة وهو كَثْرَةُ مَشَاقِّ الْحَجِّ ، فناسب التخفيفُ ، غير أن هاهنا إشكالاً ، وهو : أن النسيانَ في الحج لا يمنعُ الفديةَ ، وهو مُسْقِطٌ للإثم إجماعاً ، وأسقطها ⁽¹⁾ مالكٌ بالجهل والتأويل الفاسد الذي يثبتُ الإثمَ معهما ⁽²⁾ ، والإثم أنسبٌ للزوم الجائر من عدم الإثم .

1499 - وضابطُ قاعدة ما تَجِدُ الفديةَ فيه وما تتعدد أنه متى اتحدت النيةُ أو المرضُ الذي هو السببُ ، أو الزمانُ بأن يكونَ الكلُّ على الفور اتحدت الفديةُ ، ومتى وقع التعدد في النية أو السببِ أو الزمانِ تعددت الفديةُ ، ويظهر ذلك بالفروع .

1500 - قال مالكٌ في المدونة « إذا لبس قَلَنْسُوَّةً لَوَجَعَ ، ثم نزعها ، وعاد إليه الوجعُ فلبسها إن نزعها مُغْرِضاً عنها فعليه في اللبس الثاني والأول فديتان ، وإن كان نزعها ناوياً رَدَّهَا عند مراجعة المرض ففديةٌ واحدةٌ لأجل اتحاد النية والسببِ ، ولو لبس الثيابَ مرةً بعد مرةً ناوياً لبسها إلى بُرُوثِهِ من مرضه أو لم يكن به وجع وهو ينوي لبسها مرةً جهلاً أو نسياناً أو جرأةً فكفارةٌ واحدةٌ لاتحاد النية ، وكذلك الطيب مع اتحاد النية وتعددتها ، فإن داوى قُرْحَةً بدواءٍ فيه طيبٌ [ثم داوى قرحة أخرى بعدها بدواء فيه طيب] ⁽³⁾ ففديتان لتعدد السبب والنية ، وإن احتاج في فور واحد لأصناف من المحظورات ، فلبس خُفَّيْنِ وقميصاً وقلنسوة وسراويل فكفارةٌ واحدةٌ ، وإن احتاج إلى خفين فلبسهما ، ثم احتاج إلى قميص فلبسه فعليه كفارتان لتعدد السبب ، وإن قلم اليوم ظفر يده وفي غد ظفر يده الأخرى ، ففديتان لتعدد الزمان ، وإن لبس وتطيب وحلق وقلم ظفره في فورٍ واحد ، ففديةٌ واحدةٌ ، وإن تعددت المجالس ⁽⁴⁾ تعددت الفدية ⁽⁵⁾ . وقاله أبو حنيفة [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] ⁽⁶⁾ .

1501 - وقال الشافعي « رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ » : هذه أجناسٌ لا تَتَدَاخَلُ كالحُدُودِ المختلفةِ .

1502 - وحجة مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن المعتبر هو التَرَفُّعُ ، وهو مشترك بينها ، فالْمُؤْجِبُ واحدٌ ، وموجب الجميع واحدٌ ، وهو الفدية ، فتتداخل كحدود شرب الخمر المختلفة الأنواع .

1503 - وفي الجلاب إن احتاج إلى قميص فلبسه ، ثم احتاج إلى سراويل فلبسها ⁽⁷⁾

(1) في (ط) : (أسقط) .

(2) انظر : المدونة الكبرى 308/1 .

(3) ساقطة من (ط) .

(4) في (ط) : [المحال] .

(5) انظر : المدونة الكبرى 308/1 ، 316 ، 329 ، 343 ، 344 .

(6) ساقطة من (ص) .

(7) في (ص) ، (ط) [فلبسه والصواب ما أثبتناه .

الفرق الثاني عشر والمائة : بين تداخل الجوابر في الحج ومالا يتداخل ————— 659

فكفارة واحدة لحصول الستر من القميص لجميع الجسد ، وإن احتاج إلى سراويل ، ثم إلى قميص فَيُدَيَّتَانِ ؛ لأنه استفاد بالقميص من الستر مالم يَشْتَقِدْهُ من السراويل ، فهذا تحقيق الفرق بين ما يتداخل في الحج وبين ⁽¹⁾ مالا يتداخل .

(1) ساقطة من (ط) .

الفرق الثالث عشر والمائة

بين قاعدة التفضيل بين المعلومات⁽¹⁾

1504 - وهي عشرون قاعدة :

1505 - (القاعدة الأولى) تفضيلُ المعلومِ على غيره بذاته دون سببٍ يُعْرِضُ له يُوجِبُ التفضيلَ له على غيره ، وله مثل :

1506 - أحدها : الواجبُ لذاته المُشْتَعْنِي في وجوده عن غيره كذاتِ اللَّهِ ﷻ وصفاته المعنوية⁽²⁾ السبعة ، وهي : العلم والقدرة والإرادة والحياة والكلام النفساني والسمع والبصر⁽³⁾ .

1507 - وثانيها : العلمُ حَسَنٌ لذاته⁽⁴⁾ ، وهو أفضلُ من الظنِّ للقطع بعدم الجهل معه ، وتجويزِ الجهلِ مع الظنِّ⁽⁵⁾ ، وذلك لذاتِ العلم لا لصفةٍ قامت به ، كما أنَّ الجهل نقیصة لذاته لا لصفةٍ قامت به أوجبت نقصه بخلاف الجاهل ، والعالم نقیضُ⁽⁶⁾ الجاهلِ ، لصفةٍ قامت به ، وهي الجهلُ ، وفصلُ العالم لصفةٍ قامت به ، وهي العلم .

1508 - وثالثها : الحياةُ أفضلُ من الموتِ لذاتها لا لمعنى أوجبَ لها ذلك ، وسببُ تفضيلها كونها يتأتَّى معها العلمُ والقدرةُ والإرادةُ وغيرُ ذلك من التَّصَرُّفَاتِ ، وصفاتُ

(1) قال ابن الشاط : قلت : الفضل كون معلوم ما منفردا بصفة مدح أو بجزية في صفة مدح والتفضيل على ضربين عقلي ووضعي ومعنى العقلي أن فضل المتصف بالفضل لمقوله لا لغير ذلك ومعنى الوضعي أن فضل المتصف به ليس لمقوله بل لموجب غيره أوجب له ذلك . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 211/2) .

(2) كذا في المطبوعة ، وفي هامشها قال مصححوها : « المعروف المعاني » .

(3) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله من أن التفضيل بالذات له مثل ليس بصحيح بل لا أمثال له إلا واحد وهو ذات الله تعالى وصفاته ولا يسوغ أن يقال إنها مثل باعتبار الذات والصفات لأنه لا يسوغ أن يقال إنها غيره . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 212/2) .

(4) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله في ذلك ليس بجار على مذهب الأشعرية في قولهم إن الحسن والقبح ليسا بذاتيين وإنما يجري ذلك على مذهب المعتزلة لقوله ليس بصحيح . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 212/2) .

(5) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله هنا كلام ساقط عديم التحصيل كيف يكون العلم أفضل من الظن بسبب القطع بعدم الجهل معه وتجويز الجهل مع الظن وقد زعم أنه حسن لذاته والذاتي لا يعلل وكيف يجوز الجهل مع الظن والجهل والظن ضدان فكيف يجوز اجتماعهما هذا كله كلام لم يحصل شيئا من علم الكلام البتة .

(انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 212/2) .

(6) في (ط) : [نقص] .

الكمال كالنبوة والرسالة وغيرهما ، وتَعَدَّرَ جَمِيعُ ذلك مع الموت ، وتلك الحياة لذاتها لا لمعنى أوجب لها ذلك ⁽¹⁾ .

1509 - (القاعدة الثانية) التفضيل بالصفة الحقيقية القائمة بالفضل ، وله مثل :

1510 - أحدها : تفضيل العالم على الجاهل بالعلم ⁽²⁾ .

1511 - وثانيها : تفضيل الفاعل المختار على الموجب بالذات بسبب الإرادة والاختيار القائم به ⁽³⁾ .

1512 - وثالثها : تفضيل القادر على العاجز بسبب القدرة الوجودية القائمة به ، فهذا كله تفضيل الصفات القائمة بالفضل لا لذاته ، وبه خالف القاعدة الأولى ⁽⁴⁾ .

1513 - (القاعدة الثالثة) التفضيل بطاعة الله تعالى وله مثل :

1514 - أحدها : تفضيل المؤمن على الكافر .

1515 - وثانيها : تفضيل أهل الكتاب على عبدة الأوثان فأحلَّ اللهُ ﷻ طَعَامَهُمْ ، وأباح تزويجتنا نِسَاءَهُمْ ⁽⁵⁾ دون عبدة الأوثان ؛ فإنه جعل ما ذكَّوه كالمتعة ، وتصرفهم فيه بالذكاة كتصرف الحيوان البهيمي من السباع والكواسر في الأنعام لا أثر لذلك ، وجعل نساءهم كإناث الخيل والحمير مُحَرَّمَاتِ الوطء ، كل ذلك احتضام لهم لجحدهم الرسائل والرسُل وأهل الكتاب عَظَّمُوا الرُّسُلَ والرسائل من حيث الجملة فقالوا بصحة نبوة موسى وعيسى وغيرهما من الأنبياء [صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ،] ⁽⁶⁾ وبصحة التوراة والإنجيل وغيرهما من الكتب ، فحصل لهم هذا النوع من التعظيم

(1) قال ابن الشاط قلت : عاد إلى تحليل الذاتي ثم كر إلى عدم التحليل وذلك كله غير صحيح . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 213/2 .

(2) قال ابن الشاط قلت : أطلق القول في التفضيل بالعلم وذلك غير صحيح فإنه ربما كان الجهل ببعض العلوم أفضل من ذلك العلم وقد استعاذ النبي ﷺ من علم لا ينفع . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 213/2) .
(3) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله هنا مبني على تصحيح الإيجاب الذاتي وليس ذلك بصحيح عند أهل الحق من المتكلمين . (انظر ابن الشاط بهامش الفروق 213/2) .

(4) قال ابن الشاط : قلت : أطلق القول في القدرة ، وكان حقه أن يفصل القدرة القديمة من الحادثة . انظر : ابن الشاط بهامش الفروق (213/2) .

(5) قال تعالى : ﴿ آيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا ءَاتَيْنَهُنَّ أَجْرَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفَحِينَ ... ﴾ سورة المائدة الآية 5 .
(6) ساقطة من (ص) .

والتمييز بِحِلِّ طعامهم ونسائهم ، فجعل ذكّاتهم كذكّاتنا ، ونساءهم كنسائنا ، ولم يلحقهم بالبهايم ، بخلاف الجحوس ، ونحوهم لِما حَصَلَ لأهل الكتاب من الطاعة من حيث الجملة ، وإن كانت لا تُقيّد في الآخرة إلا تخفيفَ العذاب ، أما في ترك الخلود فلا .

1516 - وثالثها : تفضيلُ الولي على آحادِ المؤمنين المقتصرين على أضلِّ الدين ، بسبب ما اختُصَّ به الولي من كثرة طاعته لله تعالى وبذلك سُمِّيَ وَلِيًّا أي تَوَلَّى الله طاعته ، وقيل : لأن الله تعالى تَوَلَّاهُ بلطفه ، وكذلك أيضًا تَفَاضَلَ الأولياء فيما ⁽¹⁾ بينهم بكثرة الطاعة ، فمن كان أكثر تقربًا إلى الله تعالى كانت رتبته في الولاية أعظم .

1517 - ورابعها : تفضيلُ الشهيد على غيره من حيثُ الجملة ؛ لأنه أطاع الله تعالى ببذل نفسه وماله في نُصرة دينه ، وأعظمَ بذلك من طاعة .

1518 - وخامسها : ⁽²⁾ تفضيلُ العلماء على الشُّهداء كما جاء في الحديث « ما جميع الأعمال في الجهاد إلا كنقطة من بحر ، وما الجهادُ وجميعُ الأعمال في طلب العلم إلا كنقطة من بحر » ، وفي حديث آخر « لو وزن مداد العلماء بدم الشهداء لرجح » ⁽³⁾ بسبب طاعة العلماء لله تعالى بضبط شرائعه ، وتعظيم شعائره التي من جملة الجهاد ، وهداية الخلق إلى الحق ، وتوصيلُ معالم الأديان إلى يوم الدين ، ولولا سَعْيُهُمْ في ذلك من فضل الله ﷻ لانقطع أمرُ الجهاد وغيره ، ولم يَبْقَ على وجه الأرض مَنْ يَقُولُ : الله ، وكل ذلك من نعمة الله تعالى عليهم .

1519 - (القاعدة الرابعة) التفضيلُ بكثرة الثواب الواقع في العمل المفضل ، وله مثل :

1520 - أحدها : الإيمانُ أفضلُ من جميع الأعمال بكثرة ثوابه ، فإن ثوابه الخلود في الجنان ، والخلوص من النيران [وَعَصَبِ الْمَلِكِ الدِّيَّانِ] ⁽⁴⁾ .

1521 - وثانيها : « صلاة الجماعة أفضلُ من صلاة الغد سبع وعشرين صلاة » ⁽⁵⁾ .

1522 - وثالثها : الصلاة في أحد الحرمين أفضلُ من غيرها بألف مرة من المَثُوباتِ ⁽⁶⁾ .

(1) زيادة من (ط) . (2) ساقطة من (ص) .

(3) أخرجه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » 71/1 ، بلفظ « لو وزن مداد العلماء على دم الشهداء لرجح » .

(4) زيادة في (ط) .

(5) حديث أخرجه : البخاري (الأذان) (30) ، ومسلم (249) ، والنسائي (الإمامة) (42) ، والموطأ

(جماعة) (1) ، وأحمد 65/2 .

(6) قال رسول الله ﷺ « صلاة في مسجدتي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وصلاة =

- 1523 - ورابعها : صلاةُ القصرِ أفضلُ من صلاةِ الإتمامِ وإن كانت أكثرَ عملاً ⁽¹⁾ .
- 1524 - (القاعدة الخامسة) التفضيلُ بشرفِ الموصوفِ وله مُثْلُ :
1525 - الأول : الكلامُ النفسي القديمُ أشرفُ من سائرِ [كلام النفس] ⁽²⁾ لوجوه منها :
شرفُ موصوفه على كل موصوف .
- 1526 - وثانيها : إرادةُ الله تعالى وقدرتهُ وجميعُ الصفاتِ المنسوبة إلى الرب ﷻ أفضلُ لوجوه منها : شرفُ الموصوف .
- 1527 - وثالثها : صفاتُ رسولِ الله ﷺ كشجاعته وكرمه وجميع ما هو صفةٌ لنفسه الكريمة له الشرفُ على جميع صفاتنا من وجوه : أحدها شرف الموصوف .
- 1528 - (القاعدة السادسة) التفضيلُ بشرفِ الصدورِ كشرَفِ ألفاظِ القرآن على غيرها من الألفاظ لكون الرب ﷻ هو المتولي [لرصفه] ⁽³⁾ ونظامه في نفس جبريل ﷺ ، وبهذا نجيب عن قول القائل : إن الله خالقُ جميعِ ألفاظِ الخلائقِ ، والمريدُ لترتيب رصفها ، فمن قال : زيدٌ قائمٌ في الدارِ ، فاللهُ تعالى هو الخالقُ لأصواته هذه ، والمريدُ لترتيب هذه الكلمات على هذا الوصف ، وتقديم قائم على المجرور ، وكون المجرور بـ « في » دونَ غيرها من حروف الجر ، وإذا كان الله تعالى هو المتولي لرصف جميع كلام الناس في أنفسهم ، وهو المتولي لرصف القرآن في نفس جبريل ﷺ ⁽⁴⁾ [ﷻ] ، بإرادته ، وهذه الحروف والألفاظ عندكم مخلوقةٌ مثلُ ألفاظِ الخالق لا فرق بينها في ذلك فلم لا تقولون للجميع : كلامُ الله ؟ وما المزيةُ للفظِ القرآن على غيره ؟ فنقول : الله تعالى هو المتولي لرصف القرآن في نفس جبريل ﷺ على وفق إرادة الله تعالى دون إرادة جبريل ، والمتولي لرصف كلام الخلائق في أنفسهم على وفق ⁽⁵⁾ إرادتهم تبعاً

= في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه « أخرجه أحمد (14167) ، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها (1396) .

وقال رسول الله ﷺ : « صلاة الرجل في بيته بصلاة ، وصلاته في مسجد القبائل بخمس وعشرين في المسجد الذي يجمع فيه بخمسائة صلاة ، وصلاته في المسجد الأقصى بخمسين ألف صلاة وصلاته في مسجدتي بخمسين ألف صلاة ، وصلاته في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة » انفرد به ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها (1403) .
(1) يقصد القصر في السفر فإنه أفضل من الإتمام لقوله ﷺ : « إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن يؤتى عزائمه » .
(2) في (ط) : [الكلام] .

(3) الرصف : ضم الشيء بعضه إلى بعض ونظمه وواحدته (رصفة) . انظر : اللسان (رصف) (1656) .

(5) ساقطة من (ط) .

(4) ساقطة من (ص) .

لإرادته تعالى فَتَقَرُّدُهُ فِي هَذَا الْوَصْفِ بِالْإِرَادَةِ هُوَ الْفَرْقُ ، وَامْتَاَزَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ بِوُجُوهِ أُخَرَ مِنْ الْإِعْجَازِ وَغَيْرِهِ عَلَى جَمِيعِ الْكُتُبِ الْمُنْزَلَةِ الَّتِي هِيَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى كَالْتَوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ، وَيُقَالُ : إِنَّهَا مِائَةٌ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ كِتَابًا ، صُحُفًا وَكُتُبًا أَنْزَلَتْ عَلَى آدَمَ وَمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ إِلَى مُحَمَّدٍ [بِنِ عَبْدِ اللَّهِ] ⁽¹⁾ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ ⁽²⁾ .

1529 - (الْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ) التَّفْضِيلُ بِشَرَفِ الْمَدْلُولِ ، وَلَهُ مِثْلُ :

1530 - أَحَدُهَا : تَفْضِيلُ الْأَذْكَارِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ الْعُلْيَا ⁽³⁾ ، وَأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى .

1531 - وَثَانِيهَا : تَفْضِيلُ آيَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاللَّهِ عَلَى الْآيَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِأَيِّ لَهَبٍ وَفِرْعَوْنَ وَنَحْوِهِمَا .

1532 - وَثَالِثُهَا : الْآيَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى الْوُجُوبِ وَالتَّحْرِيمِ أَفْضَلُ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْإِبَاحَةِ وَالْكَرَاهَةِ وَالتَّدْبِ لَاشْتِمَالِهَا عَلَى الْحَثِّ عَلَى أَعْلَى رُتَبِ الْمَصَالِحِ ، وَالزَّجْرِ عَنِ أَعْظَمِ الْمَفَاسِدِ .

1533 - (الْقَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ) التَّفْضِيلُ بِشَرَفِ الدَّلَالَةِ [لَا بِشَرَفِ الْمَدْلُولِ ، كَشَرَفِ الْحُرُوفِ الدَّالَّةِ] ⁽⁴⁾ عَلَى الْأَوْصَافِ الدَّالَّةِ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِنْ ذَلِكَ أَوْجَبَ شَرَفَهَا عَلَى جَمِيعِ الْحُرُوفِ لِهَذِهِ الدَّلَالَةِ ، وَأَمَرَ الشَّرْعُ بِتَعْظِيمِهَا ، فَلَا تُنْسَكُ إِلَّا ⁽⁵⁾ عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ ، وَيَكْفُرُ مَنْ أَصَابَهَا بِالْقَاذُورَاتِ ، وَلَهُ وَقَعٌ عَظِيمٌ فِي الدِّينِ ، فَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى بِلَادِ الْكَافِرِينَ خَشْيَةً أَنْ تَنَالَهَا أَيْدِيهِمْ .

1534 - (الْقَاعِدَةُ الثَّاسِعَةُ) التَّفْضِيلُ بِشَرَفِ التَّعْلُقِ كَتَفْضِيلِ الْعِلْمِ عَلَى الْحَيَاةِ ؛ فَإِنْ الْحَيَاةُ لَا تَتَعْلَقُ بِشَيْءٍ ، بَلْ لَهَا مَوْصُوفٌ فَقَطْ ، وَالْعِلْمُ لَهُ مَوْصُوفٌ وَمَتَعَلِّقٌ فَلَهُ مَزِيَّةٌ شَرَفٌ بِذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ الْإِرَادَةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمُمْكِنَاتِ ، وَالْقُدْرَةُ بِالْحَدَثَاتِ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ ،

(1) ساقطة من (ط) .

(2) قَالَ ابْنُ الشَّاطِئِ : قُلْتُ : مَا قَالَهُ مِنْ أَنَّ الْمَزِيَّةَ لِلْفَرْقِ انْفِرَادَ إِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِوَضْعِهِ دُونَ إِرَادَةِ جَبْرِيلَ دَعَايَ لَا أَرَاهَا تَقُومُ عَلَيْهَا حُجَّةٌ وَلَعَلَّ جَبْرِيلَ أَرَادَ ذَلِكَ فَلَيْسَ مَا قَالَهُ فِي ذَلِكَ بِصَحِيحٍ بَلِ الْمَزِيَّةُ الَّتِي امْتَاَزَ بِهَا لَفْظُ الْقُرْآنِ عَلَى كَلَامِ النَّاسِ كَوْنُهُ دَالًّا عَلَى كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَعِبَارَةٌ عَنْهُ وَامْتِيَازُهُ عَنْ لَفْظِ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُنْزَلَةِ عَلَى الرُّسُلِ بِالْإِعْجَازِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَوْصَافِ الَّتِي امْتَاَزَ بِهَا كَمَا قَالَ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(انظر : ابن الشاطئ بهامش الفروق 216/2) . (3) فِي (ط) [الْعُلْيَا] .

(4 ، 5) ساقطة من (ص) .

والسمع بالأصوات ، والكلام النفسي والبصر بجميع الموجودات الواجبات والممكنات ، وليس في صفات الله تعالى السبعة صفة غير متعلقة إلا الحياة .

1535 - (القاعدة العاشرة) التفضيل بشرف المتعلق كتفضيل العلم المتعلق بذات الله تعالى أو صفاته على غيره من العلوم ⁽¹⁾ ، وكتفضيل علم ⁽²⁾ الفقيه على الطب لتعلقه برسائل الله تعالى وأحكامه ، وهذا القسم عين المدلول ، فكل مدلول متعلق وليس كل متعلق مدلولاً ؛ لأن الدلالة والمدلول من باب الألفاظ ، والحقائق الدالة كالصنعة على الصانع فإنها تدل عليه ، وأما العلم ونحوه فلا يقال له دال ، بل هو مدلول في نفسه ، وليس بدليل على غيره ، بل له متعلق خاص ، وهو معلومه ، وكذلك الإرادة المتعلقة بالخيور أفضل من الإرادة المتعلقة بالشور ، والنية في الصلاة أفضل من النية في الطهارة ؛ لأنها متعلقة بالمقاصد ، والثانية متعلقة بالوسائل ، والمقاصد أفضل من الوسائل ، والمتعلق بالأفضل أفضل .

1536 - (القاعدة الحادية عشرة) ⁽³⁾ التفضيل بكثرة التعلق كتفضيل علم الله على قدرته وإرادته وسمعه وبصره لكونه متعلقاً بجميع الواجبات ، والممكنات ، والمستحيلات ، واختصاص الإرادة بالممكنات وجودها ، أو عدمها ، واختصاص القدرة بوجود الممكنات خاصة ، واختصاص السمع ببعض الموجودات ، وهي الأصوات ، والكلام النفسي واختصاص البصر ببعض الموجودات ، الممكنات ، والواجبات دون المستحيلات ، والمعدومات الممكنات ، وأما الكلام النفسي فالخير فيه مسبق للعلم في التعلق ، وكل معلوم لله تعالى فهو مخبر عنه ، ويختص الكلام بأن له تعلق الاقتضاء

(1) قال ابن الشاط : قلت : ما قاله في هذه القاعدة من أن كل مدلول متعلق ليس بصحيح فإن المدلول غير المتعلق في الاصطلاح المهورد إلا أن يريد أن كل مدلول يصح أن يكون متعلقاً بوجه ما فذلك صحيح إلا أنه مخالف للاصطلاح وما قاله من أن الإرادة المتعلقة بالخيور أفضل من الإرادة المتعلقة بالشور إن أراد بذلك إرادتنا فصحيح وإن أراد الإرادة مطلقاً فليس ذلك بصحيح فإن إرادة الله تعالى لا يصح تنوعها إلى نوعين لاتحادها ولا يصح ذلك الإطلاق عليها باعتبارين لأنه لم يرد في ذلك من الشرع ما يقتضيه ، وما قاله في نية الصلاة والطهارة وما بني ذلك عليه من أن المقاصد أفضل من الوسائل إن أراد بالأفضلية زيادة الأجور فذلك دعوى لم يأت عليها بحجة وإن أراد بالأفضلية كون المقاصد مفضلة بكونها مقاصد فذلك صحيح . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 218/2) .

(2) زيادة من (ط) .

(3) في المطبوعة الحادية عشر ، والثانية عشر ، والثالثة عشر وهكذا حتى التاسعة عشر ، والصواب ما أثبتناه نقلاً عن مصححي المطبوعة .

والإباحة ، وغيرها ، فهو أكثر تعلقاً من العلم ، فيكون له الشرف على العلم من هذا الوجه ، وكتفضيل البصر على السمع لاختصاص السمع بالكلام ، و البصر يعم جميع الموجودات كانت كلاماً ، أو غيره .

1537 - (القاعدة الثانية عشرة) التفضيل بالمجاورة كتفضيل جلد المصحف على سائر الجلود فلا يَمَسُّه مُخَدِّثٌ ، ولا يجوزُ أن يَلَايَسَ بقاذورة ، ولا بما يُوجِبُ الإهانة ، وليس فيه شيءٌ مكتوبٌ ، بل لمجاورته الورق المكتوب فيه القرآن الكريم .

1538 - (القاعدة الثالثة عشرة) التفضيل بالحلول كتفضيل قبره ﷺ على جميع بقاع الأرض ، حكى القاضي عياض ⁽¹⁾ في ذلك الإجماع في كتاب الشفاء ⁽²⁾ ، ولما خفي هذا المعنى على بعض الفضلاء أنكر الإجماع في ذلك وقال : التفضيل إنما هو بكثرة الثواب على الأعمال ، والعمل على قبر رسول ﷺ مُحَرَّمٌ فيه عقابٌ شديدٌ ، فضلاً عن أن يكون فيه أفضلُ المثوبات ، فإذا تعذر الثواب هنالك على عمل العامل مع أن التفضيل إنما يكون باعتباره كيف يُحَكَّى الإجماع في أن تلك البقعة أفضلُ البقاع ، أو ما علم أن أسباب التفضيل أعظم من الثواب ، وأنها منتهية إلى عشرين قاعدة أنا ذاكرها [إن شاء الله تعالى] ⁽³⁾ فالإجماع منعقد على التفضيل بهذا الوجه لا بكثرة الثواب على الأعمال ، ويلزمه أن لا يَكُونُ جلدُ المصحف ، بل ولا المصحف نفسه أفضل من غيره لتعذر العمل فيه ، وهو خلافُ المعلوم من الدين بالضرورة ، بل هذا معنى ما حكاه القاضي عياض ﷺ فتأمل .

1539 - (القاعدة الرابعة عشرة) التفضيل بسبب الإضافة كقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ

(1) القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض البحصبي ، الشيخ الإمام ، قاضي الأئمة ، وشيخ الإسلام ، وقدوة العلماء الأعلام عمدة أرباب الحايير والأقلام أخذ عن : أبي الحسن سراج ، والقاضي أبي عبد الله بن عيسى ، وأبي الحسن شريح بن محمد ، وابن رشد . اجتمع له من الشيوخ بين من سمع منه وأجاز له نحو مائة شيخ ، ألف منهم فهرسة سماها الغنية ، وعنه جماعة منهم ابنه محمد ، وابن غازي ، وابن زرقون ، ألف تأليف كثيرة منها « الكمال المعلم في شرح مسلم » ، « الشفا في التعريف بحقوق المصطفى » وكتاب « الإعلام بحدود قواعد الإسلام » ولد في شعبان 476 هـ ، وتوفي بمراكش في جمادى الآخرة سنة 544 هـ . انظر : شجرة النور الزكية ص 140 ، 141 .

(2) « الشفا » للقاضي أبي الفضل عياض المتوفى سنة 544 هـ ، واسم الكتاب « الشفا بتعريف حقوق المصطفى » وقد عني بالحديث ، وأبدع فيه كل الإبداع ، خرج جلال الدين السيوطي أحاديثه وسماه « مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا » ولقى عناية فائقة شرحاً وتعليقاً واختصاراً من علماء العصر . كشف

(3) ساقطة من (ص) .

اللَّهُ ﴿ [المجادلة : 22] أضافهم إليه تعالى ليشرفهم بالإضافة إليه كما أضاف الغصاة إلى الشيطان ليهينهم بالإضافة إليه ، ويُحَقِّرُهُمْ في قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ ﴾ [المجادلة : 19] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَتَّبِعِ لِلطَّاغُوتِ ﴾ الآية [الحج : 26] أضاف البيت إليه تعالى ليشرفه بالإضافة إليه ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَا أَرْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ ﴾ [الأنفال : 41] ، ومنه قوله ﷺ حكاية عن الله تعالى « كل عمل ابن آدم له إلا الصوم ، فإنه لي ، وأنا أجزي به » ⁽¹⁾ شَرَفَ الصوم بإضافته إليه ، واختلَفَ في سَبَبِ هَذَا التَّشْرِيفِ الموجِبِ لهذه الإضافة ، وقد تقدم بَشْطَةُ ، وَنُقِلَ المَذَاهِبُ فيه ، فهذا كله تفضيل بالإضافة اللفظية ⁽²⁾ .

1540 - (القاعدة الخامسة عشرة) التفضيلُ بالأنسابِ والأسبابِ ، كتفضيل ذريته عليه الصلاة والسلام على جميع الذراري بسبب نسبهم المتصل برسول الله ﷺ ، وكتفضيل نسائه ﷺ على جميع النساء ، كما قال تعالى ﴿ يَلَسَّاءَ الْيَتَّى لَسْتَنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ الْنِسَاءِ ﴾ [الأحزاب : 32] وذلك بالنسبة إليه ﷺ والاختصاص به وإن كن في هذه النسبة مُتَّفَاقَاتٌ .

1541 - (القاعدة السادسة عشرة) التفضيلُ بالثمرة والجدوى ، كتفضيل العالم على العابد ؛ لأن العلم يُثْمِرُ صَلَاحَ الْخَلْقِ وَهِدَايَتَهُمْ إِلَى الْحَقِّ بِالْعِلْمِ وَالْإِرْشَادِ وَالْعِبَادَةِ قَاصِرَةً عَلَى مَحَلِّهَا ، واجتمع يوماً عالمان عظيمان أحدهما يعلم المعقولات والهندسيات ، والآخر عالم بالسمعيات والشرعيات ، فقال الأول للثاني : الهندسة أفضل من الفقه ، لأنها قطعية ، والفقه مظنونٌ ، والقطع أفضل من الظن ، فقال له الآخر : صدقت من هذا الوجه هي أفضل غير أن الفقه أفضل منها ؛ لأنه يُثْمِرُ سَعَادَةَ الْآخِرَةِ وَنَعِيمَ الْجَنَانِ

(1) أخرجه : البخاري (اللباس) (78) ، و مسلم (صيام) (161) ، والنسائي (صيام) (42) ، وأحمد 257/2 .

(2) قال ابن الشاط : قلت : قوله : فهذا كله تفضيل بالإضافة اللفظية إن أراد أنه ليس تشريف ما ذكر في هذه القاعدة أو إهائته إلا بمجرد الإضافة اللفظية فذلك غير صحيح وكيف يصح ذلك ولم يضاف حزبه تعالى إليه إلا لطاعتهم ولم يضاف حزب الشيطان إليه إلا لمصبتهم ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَطَهَّرَ بَيْتِي ﴾ ليست إضافة البيت إليه تعالى إلا لكون جملة محلا لما قرن به من الطاعات في الصلاة والحج وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا ﴾ ليست إضافة العبد إليه تعالى إلا أنه جملة صفة رسله وخاتمهم وكذلك قوله تعالى في الصوم ليست الإضافة إلا لأنه خصه بجزء لم يطلعنا على قدره أو ما أشبه ذلك والله تعالى أعلم وإن أراد أن الإضافة نفسها هي التشريف وإن كانت تلك الأمور أسبابا لها فما قاله صحيح والله تعالى أعلم . (انظر : ابن الشاط بهامش الفروق 2/219 ، 220) .

ورِضَوَان (1) الرحمن ، والهندسة لا تفيد ذلك ، فوافقه الآخرُ على ذلك ، وكانا متناصفين رحمهما الله تعالى .

1542 - ومن ثمرات العلم : موضوعاته ، [أي : تأليفه] (2) فينتفع الأبناء بعد الآباء ، والأخلاف بعد الأسلاف ، والعبادة تنقطع من حينها ، و [ثمرات] (3) العلم وهدايته تبقى إلى يوم الدين ، وجاء من هذا الوجه [تفضيلُ الرسالة] (4) [على النبوة] (5) فإن الرسالة ثمرة الهداية للأمة المرسل إليها ، والنبوة قاصرة على النبي (6) فنسبتها إلى النبوة كنسبة العالم للعابد .

1543 - وكان الشيخ غز الدين بن عبد السلام رحمه الله يلاحظ في النبوة جهة أخرى يُفضِّلُهَا بها على الرسالة ، فكان يقول : النبوة عبارة عن خطاب الله تعالى نبيّه بإنشاء حُكْمٍ يتعلق به ، كقوله تعالى لنبيه محمد ﷺ : ﴿ اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ ﴾ [العلق : 1] فهذا وجوبٌ متعلق برسول الله ﷺ ، والرسالة خطاب يتعلق بالأمة ، والرسول ﷺ أفضل من الأمة ، والخطاب متعلق به فيكون أفضل من جهة شرف المتعلق ؛ فإن النبوة هو متعلقها ، والرسالة متعلقها الأمة ، وإنما حظها منها التبليغ ، فهذان وجهان متعارضان ، كما يقال في علم الله تعالى : إنه أفضل من الحياة لأجل التعلق الذي له ، والحياة لا متعلق لها ، ويلاحظ في الحياة جهة أخرى هي بها أفضل ؛ لأنها شرطٌ للعلم ، والعلم متوقفٌ عليها ، وهي ليست متوقفةً على العلم في ذاتها ، والعلم ليس شرطاً فيها ، فهي أفضل من هذا الوجه ، ولا مانع من أن يكون للحقيقة الواحدة شرفٌ من وجهٍ دون وجهٍ .

1544 - (القاعدة السابعة عشرة) التفضيلُ بأكثرية الثمرة بأن تكون الحقيقتان كل واحدةٍ منهما لها ثمرة ، وهي ثمرة ، غير أن إحدى الحقيقتين ثمرتها أعظم ، وجذواها أكثر ، فتكون أفضل ، وله أمثلة :

1545 - أحدها : الفقه والهندسة كلاهما مُثَمِّرٌ أَحْكَمًا شرعيةً ؛ لأن الهندسة يُسْتَعَانُ بها في الحساب والمساحات ، والحساب يدخل في الموارِيث وغيرها ، والمساحات تدخل في الإجازات ونحوها .

1546 - ومن نواذر المسائل الفقهية التي يدخل فيها الحساب المسألة المحكية عن علي بن

(1) في (ط) : [رضوان] .

(2) زيادة من (ط) .

(3) في (ط) : [ثمرة] .

(4) في (ط) : [الرسالة أفضل من] .

(5) في (ط) : [أفضل من] .

(6) في (ص) زيادة [ﷺ] .

أبي طالب ﷺ وذلك أن رجلين كان مع أحدهما خمسة أرغفة ، ومع الآخر ثلاثة ، فجلسا يأكلان ، فجلس معهما ثالث يأكل معهما ، ثم بعد الفراغ من الأكل دفع لهما الذي أكل معهما ثمانية ذراهم ، وقال : أقسمًا هذه الدراهم على قدر ما أكلته لكما ، فقال صاحب الثلاثة : إنه أكل نصف أكله من أرغفتي ، ونصف أكله من أرغفتك فأعطيني النصف أربعة دراهم ، فقال له الآخر : لا أعطيك إلا ثلاثة ذراهم ؛ لأن لي خمسة أرغفة فأخذ خمسة ذراهم ، ولك ثلاثة أرغفة تأخذ ثلاثة ذراهم ، فحلف صاحب الثلاثة لا يأخذ إلا ما حكّم به الشرع فترافعا إلى عليّ ﷺ فحكم لصاحب الثلاثة بذرههم واحد ، ولصاحب الخمسة بسبعة دراهم ، فشكا من ذلك صاحب الثلاثة ، فقال له عليّ ﷺ : الأرغفة ثمانية ، وأنتم ثلاثة أكل كل واحد منكم ثلاثة أرغفة إلا [ثلثها فأكلت أنت من أرغفتك ثلاثة إلا ⁽¹⁾ ثلثا بقي لك ثلث من أرغفتك أكله صاحب الدراهم ، وأكل صاحبك من أرغفته ثلاثة إلا ثلثا وهي خمسة يبقى له رغيفان وثلث ، وذلك سبعة أثلاث أكلها صاحب الدراهم ، فأكل لك ثلثا وله سبعة أثلاث ، فيكون لك درهم ، وله سبعة دراهم ، فهذه مسألة فقهية يحتاج إليها الفقيه المفتي ، والقاضي الملزم ، وهي لا تعلم إلا بدقيق الحساب كما ترى .

1547 - ومن مسائل المساحة الغريبة المتعلقة بالفقه : رجل استأجر رجلاً يحفر له بئرا عشرة في عشرة طولاً وعرضاً وعمقاً جميع ذلك عشرة من كل جهة ⁽²⁾ ، فحفر له بئرا خمسة في خمسة فاختلف فيما يستحقه من الأجرة ، فقال ضعفاء الفقهاء : يستحق النصف ؛ لأنه عمل النصف ، وقال المحققون : يستحق الثمن ، لأنه عمل الثمن ، وبيانه أنه استأجره على عشرة في عشرة ، وذلك ألف ذراع بسبب أن الذراع الأول من العشرة لو عمل ، وبسط على الأرض و مسح كان حصيرا طوله عشرة ، وعرضه عشرة ، ومساحة عشرة في عشرة بمائة ، فالذراع الأول تحصل مساحته مائة وهي عشرة أذرع في عشرة ، ومائة في عشرة بألف ، وعمل خمسة في خمسة ، فالذراع الأول لو بسط على الأرض ترابا على وجهه لكان خمسة في خمسة ، وخمسة في خمسة بخمسة وعشرين ذراعا ⁽³⁾ ، فالذراع مساحته خمسة وعشرون ، وهي خمسة أذرع ، وخمسة وعشرون في خمسة بمائة وخمسة وعشرين ، ونسبة مائة وخمسة وعشرين إلى الألف نسبة الثمن ، فيستحق الثمن من الأجرة ؛ لأنه إنما عمل ثمن ما استؤجر عليه ، وهذه الدقائق من هذه المسائل إنما تحصل من الهندسة ؛ فإن علم الهندسة يشمل الحساب ، والمساحة ،

(1) ساقطة من (ط) .

(2) في (ط) : [وجه] .

(3) ساقطة من (ط) .

وغيرهما ، وهذه المسائل ، وإن كانت كثيرة غير أنها بالنسبة إلى مسائل الفقه قليلة ، فثمره الفقه أعظم من ثمره الهندسة ، فيكون أفضل منها .

1548 - وثانيها : علم النحو وعلم المنطق كلاهما له ثمرة جليلة غير أن ثمرة النحو أعظم ؛ بسبب أنه يستعان به على كِتَابِ اللَّهِ تعالى وسنة رسوله ﷺ وكلام العرب ، وفي نطق اللسان ، وكتابة اليد ، فإن اللحن يقع في الكتابة وفي اللفظ ، ويستعان به في الفقه وفي أصول الفقه وغير ذلك مما عُلِمَ في مواضعه ، وأما المنطق فإنما ⁽¹⁾ يُحْتَاجُ إليه في ضبط المعاني المتعلقة بالبراهين والحدود خاصة ، وقد يَكْفِي فيها الطبع السليم ، والعقل المستقيم ، ولا يهتدي العقل بمجرد لتقويم اللسان وسلامته من اللحن ، فإنها أمورٌ سَمْعِيَّةٌ لا مجال للعقل فيها على سبيل الاستقلال ، فلا بد من النحو بالضرورة فيها ، والمنطق يُشْتَغْنَى عنه بصفاء العقل ، فصارت الحاجة للنحو أعظم ، وثمرته أكثر ، فيكون أفضل .

1549 - وثالثها : علم النحو مع علم أصول الفقه كلاهما مُمَيِّزٌ غير أن أصول الفقه يُثَبِّرُ الأحكام الشرعية ، فإنها منه تُؤَخَذُ ، فالشرعة من أولها إلى آخرها مبنية على أصول الفقه ، والنحو إنما أثره في تصحيح الألفاظ وبعض المعاني ، والألفاظ إنما هي وسائل ، والأحكام الشرعية مقاصد بالنسبة إلى الألفاظ ، والمقاصد أفضل من الوسائل .

1550 - (القاعدة الثامنة عشرة) التفضيل بالتأثير ، وله أمثلة :

1551 - أحدها : تفضيل قدرة الله تعالى على العلم والكلام ، فإنها مؤثرة في تحصيل وجود الممكنات ، والعلم والخبر تابعان ليسا بمؤثرين ، وكذلك السمع والبصر من قبيل العلم ، وماله التأثير أفضل مما لا تأثير له .

1552 - وثانيها : تفضيل الإرادة على الحياة ، فإنها مؤثرة للتخصيص في الممكنات بزمانها وصفاتها الجائزة عليها ، والحياة لا تؤثر إيجاباً ولا تخصيصاً ، وليس في صفات الله السبعة مؤثراً إلا القدرة والإرادة فقط .

1553 - وثالثها : تفضيل صاحب الشرع الحياء على ضده وهو القحة فقال : [الحياء خير كُلُّهُ] ، [الحياء لا يأتي إلا بخير] ⁽²⁾ [الحياء من الإيمان] ⁽³⁾ ، بسبب أن الحياء

(1) في المطبوعة (إنما) ، والوجه ما أثبتناه .

(2) حديث أخرجه : البخاري (أدب) (77) ، ومسلم (الإيمان) (60) .

(3) حديث أخرجه : البخاري (الإيمان) (16) ، ومسلم (الإيمان) (57) ، وأبو داود (سنة) (14) ، والترمذي (البر) (56) .

يُؤثِّر الحُثُّ على الخِيرات ، والزجر عن المنكرات ، والقحة لا ينزجر صَاحِبُهَا عن مكروه ، ولا تحته على معروف ، ولذلك فَضِّلَ صاحبُ الشريعة الشجاعة على الجبن ؛ بسبب أن الشجاعة تحث على درء الأعداء ونصر الجار ودفع العار ، والجبن لا يأتي معه شيء من ذلك ، [وكذلك فَضِّلَ صاحبُ الشريعة السخاء على البخل لكونه من مكارم الأخلاق ، وجلب القلوب ، كما ورد [الكريم حبيب الله ⁽¹⁾] ؛ لأن السخاء يؤثر الحنانة ، والشفقة على المساكين ، والبخل ليس فيه شيء من ذلك ؛ لأنه من طباع اللئام] ⁽²⁾ .

1554 - (القاعدة التاسعة عشرة) التفضيلُ بجودة البنية والتركيب ، وله أمثلة :

1555 - أحدها : تفضيلُ الملائكة الكرام صلوات الله عليهم على الجان ؛ بسبب جودة أبنيتهم ، وحسنِ تركيبهم ⁽³⁾ ؛ فإنهم خُلِقُوا من نور ، ويسيرُ جبريل عليه السلام من العرش إلى الأرض سبعة آلاف سنة في لحظة واحدة ، وَيَحْمِلُ مدائنَ لوطِ الخمسة من تحت الأرض على جناحه لا يضطرب منها شيء ، بل يقتلعها من تحتها على هذا الوجه ، ويصعد بها إلى الجو ، ثم يقلبها ، وهذا عظيم ، والمَلِكُ الواحدُ من الملائكة يَقَهَّرُ الجمعَ العظيم من الجان ، ولذلك سأل سليمان عليه السلام رَبَّهُ تعالى أن يُؤْتِي على الجان الملائكة ، ففعل له ⁽⁴⁾ ذلك ، فهم الزاجرون لهم اليوم عند العزائم وغيرها التي يتعاطاها أهل هذا العلم ، فيقسمون على الملائكة بتلك الأقسام ⁽⁵⁾ التي تعظمها الملائكة فتفعل في الجان ما يريد المقسم عليهم بتلك الأسماء المعظمة ، وكانوا قبل زمن سليمان عليه السلام يخالطون الناس في الأسواق ، وَيَعْبَثُونَ عليهم ⁽⁶⁾ عَبَثًا شديدًا ، فلما رَتَّبَ سليمان عليه السلام [⁽⁷⁾ هذا الترتيب ، وسأله من ربه انحازوا إلى القلوات ، والخرايب من الأرض ، فقلت أذيتهم ، والملائكة تراقبهم في ذلك ، فمن عَبَثَ منهم ، وعَثَا ردوه ، أو قتلوه كما يفعل ولأه بني آدم مع شَفَهائِهِم ، وما سبب اقتدارِ الملائكة على الجان إلا فضلُ أبنيتهم ، ووفورُ قوتهم ، فهم مُفَضَّلُونَ على الجان من هذا الوجه مضافًا لبقية الوجوه ، وهذه النكتة يُنتَفَعُ بها كثيرًا في النصوص الدالة على تفضيل الملائكة على البشر ، فإن الصحيح أن البشر أفضلُ

(1) أخرجه العجلوني في « كشف الخفا » 162/2 . (2) ساقطة من (ص) .

(3) قال ابن الشاط قلت : ما قاله في هذه القاعدة غير صحيح لأنه بنى جميع قوله فيها على نسبة تلك الآثار التي ذكرها إلى تأثير غير القدرة القديمة على ما ظهر من مساق كلامه والله تعالى أعلم . (انظر : ابن الشاط

بهامش الفروق 224/2 ، 225) . (4) في (ص) : [لهم] .

(5) في (ط) : [الأسماء] . (6) في (ط) : [بهم] .

(7) ساقطة من (ط) .

على تفضيل يُذَكَّرُ في موضعه ، فإذا قصد الجواب عن تلك النصوص حمل ذلك التفضيل ، والثناء على الأبنية ، وجودة التركيب إذا كان النص يحتمل ذلك ، فيندفع أكثر الأسئلة ، والنقوض عن المستدل على أفضلية الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، ولا نزاع أن الملائكة أفضل في أبنيتهم ، وأن أبنية بني آدم خسيصة بالنسبة إلى أبنية الملائكة ، فتحمل آية التفضيل على ذلك .

1556 - وثانيها : تفضيل الجان على بني آدم في الأبنية وجودة التركيب من جهة أنهم يعيشون الآلاف من السنين ، فلا يُعْرَضُ لهم الموت ، وكذلك لا تُعْرَضُ لهم الأمراض والأسقام التي تُعْرَضُ لبني آدم ، بسبب أن أجسادهم ليست مشتملة على الرطوبات وأجرام الأغذية ، فلا يحصل العفن ولا آفات الرطوبات التي تعرض لبني آدم ، فلذلك كثر بقاؤهم وطال ، وأسرع لبنى آدم الموت ، وما ورد في ذلك قول الشاعر في الجان لما ورد عليه بالليل ، وهو يَقْدُ النار :

أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما
فقلت إلى الطعام فقال منهم زعيم يحسد الأنس الطعاما
لقد فضلتكم بالأكل عنا و لكن ذاك يعقبكم سقاما

فصرحوا في شعرهم بما تقدم ، وقال جماعة من العلماء ، منهم ⁽¹⁾ الغزالي [رحمه الله] ⁽²⁾ في الإحياء ، وغيره إنهم يتغذون من الأعيان ⁽³⁾ بروائحها ، ولذلك جاء في الحديث أنهم قالوا لرسول الله ﷺ : مرأمتك لا يستجمروا بروت ، ولا عظم فإنهما ⁽⁴⁾ طعاما ، وطعام دوابنا ⁽⁵⁾ مع أنا نجد العظم يَمُوتُ عليه الدهر الطويل لا يتغير منه شيء ، فدل ذلك على أنهم يَتَغَذَوْنَ بالرائحة ، ورأيت في بعض الكتب عن [وهب بن منبه ⁽⁶⁾] ⁽⁷⁾ أنهم طوائف منهم مَنْ يتغذى بالرائحة ، ومنهم مَنْ يتغذى بجرم الغذاء ، ومنهم طائر لا يأوى

(1) ساقطة ، والسياق يقتضيها .

(2) ساقطة في (ص) .

(3) في (ص) : [الأوان] .

(4) في المطبوعة ، (فإنها) والصواب ما أثبتناه .

(5) أخرجه : مسلم (طهارة) (58) ، وأبو داود (طهارة) (4) ، والترمذي (طهارة) (12) ، والنسائي (طهارة) (34) ، والدارمي (وضوء) (12) .

(6) وهب بن منبه بن كامل بن سبيح ، وهو الأسوار أي قائد الفرس ، الإمام العلامة الأخياري القصص ، أبو عبد الله الأنباري ، كان مولده في زمن عثمان سنة أربع وثلاثين ورجل وحج ، وأسلم على عهد النبي ﷺ وحسن إسلامه . توفي في سنة 110 ، أو 113 ، أو 114 هـ . انظر : سير أعلام النبلاء 443/5 .

(7) في (ص) (كعب بن منبه) والصواب ما أثبتناه ، وقد سبقت له الترجمة .

في الأرض ، ومنهم مَنْ لا [يَأْوِي إِلَّا فِي الْأَرْضِ] ⁽¹⁾ يرحلون وينزلون في البراري كالأعراب ، وإن أحوالهم مختلفة في ذلك .

وعلى الجملة [فأبنتهم وتراكيههم] ⁽²⁾ أعظم ، وسيؤثم في الأرض أثسُر ، فيسيرون المسافة الطويلة في الزمن القصير ، ولذلك تؤخذ عنهم أخبار الوقائع والحوادث في البلاد البعيدة عنا بسبب سرعة حركتهم ، وتنقلهم على وجه الأرض ، واتخذهم سليمان ﷺ لأعمال تعجز عنها البشر ، بسبب فرط قوتهم ، قال الله تعالى ﴿ يَعْمَلُونَ لَكُمْ مَا يُشَاءُ مِنْ تَحَرِيْبٍ وَتَمْنِيْلٍ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ ﴾ ⁽³⁾ [سبأ : 13] ولهم قوة التنقل على التصور في كل حيوان أرادوا ، فتقبل بنيتهم التنقل إلى الحيات ، والكلاب ، والبهائم ، وصور بني آدم ، وهذا لا يتأتى إلا مع جودة البنية ، ولطافة التركيب ، وبنيئنا نحن لا تقبل شيئاً من هذا ؛ لأننا خُلِقْنَا من تراب شأنه الثبوت والرصافة والدوام على حالة واحدة ، وخلقوا من نار شأنها التحرك ، وسرعة الانتقال ، واللطافة ، وهذا المعنى هو الذي غر إبليس فأوجب له الكبر على آدم صلوات الله عليه وترك أن الله يفضل من يشاء على من يشاء ، [ويفعل ما يشاء] ⁽⁴⁾ ويحكم ما يريد ، فجاء بالاعتراض في غير موضعه فهلك .

1557 - وثالثها : تفضيل الذهب على الفضة بجودة البنية ، فإن بنية الذهب ملتزمة متداخلة ، وبنية الفضة متفشقة ⁽⁵⁾ رخوة ، وسبب ذلك من حيث العادة ما ذكره المتحدثون عن المعادين أن طبخ الذهب طال تحت الأرض يحتر الشمس أربعة آلاف سنة ، والفضة لم يحصل لها ذلك ، فجاءت ⁽⁶⁾ بنية الذهب أفضل من بنية الفضة .

1558 - (القاعدة العشرون) التفضيل باختيار الرب تعالى لمن يشاء على مَنْ يشاء ، ولما يشاء على مَا يشاء فيفضل أحد المتساويين من كل وجه على الآخر ، كتفضيل شاة الزكاة على شاة التطوع ، وتفضيل فاتحة الكتاب داخل صلاة الفرض على الفاتحة خارج الصلاة ، فإن الواجب أفضل مما ليس بواجب ، وكذلك تفضيل حج الفرض على تطوعه ، والأذكار في الصلاة على مثلها خارج الصلاة .

(1) في (ط) : [يَأْوِي فِي الْأَرْضِ] . (2) في (ط) : [فتراكيههم] .

(3) زيادة من (ط) . (4) ساقطة من (ط) .

(5) متفشقة : الانفشاش : الانكسار عن الشيء ، والفش وانفش الرجل عن الأمر أي فتر وكسل ، والفش :

الأكل ، وفشش في القول : أي أفرط في الكذب . انظر : لسان العرب (فشش) (3417) .

(6) في (ط) : [فكان] .

1559 - إذا تقررَت هذه القواعدُ في أسباب التفضيل فاعلم أن هذه الأسباب الموجبة للتفضيل قد تتعارض فيكون الأفضل من حاز أكثرها وأفضلها ، والتفضيل إنما يقع بين المجموعات ، وقد يختص المفضل ببعض الصفات الفاضلة ، ولا يقدر ذلك في التفضيل عليه لقوله ﷺ : « أقضاكم عليّ ، وأفرضكم زيد ، وأقرؤكم أبيّ ، وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل » ⁽¹⁾ مع أن أبا بكر « ﷺ » أفضل الجميع ، واختصاص سليمان « عليه السلام » بالملك العظيم ، ونوح « عليه السلام » بإنذار المؤمنين من السنين ، وأدم « عليه السلام » بكونه أبا البشر مع تفضيل محمد « عليه السلام » على الجميع ، فلولا هذه القاعدة ، وهي تجويز اختصاص المفضل بما ليس للفاضل للزم التناقض .

1560 - واعلم أن تفضيل الملائكة والأنبياء صلوات الله تعالى عليهم أجمعين إنما هو بالطاعات ، وكثرة الثوبات ، والأحوال السنيئات ، وشرف الرسالات ، والدرجات العليّات ، فمن كان فيها أتمّ فهو أفضل ، وكذلك التفضيل بين العبادات ، إنما هو بمجموع ما فيها ، فقد يختص المفضل بما ليس للفاضل ، كاختصاص الجهاد بثواب الشهادة ، والصلاة أفضل منه ، وليس فيها ذلك ، والحج أفضل من الغزو ، وكذلك الحج فيه تكفير الذنوب كبيرها ، وصغيرها .

وجاء في الحديث « من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » ⁽²⁾ وهو يقتضي الذنوب كلها والتبعات ؛ لأن ⁽³⁾ يوم الولادة كان كذلك ، وقد ورد في بعض الأحاديث أن الله تعالى تجاوز لهم عن الخطيئات ، وضمن عنهم التبعات ، والصلاة ليس فيها ذلك مع أنها أفضل من الحج ، وما ذلك إلا لأنه يجوز أن يختص المفضل بما ليس للفاضل ، وقد تقدم أن الشيطان يفر من الآذان والإقامة ، ولا يفر من الصلاة مع أنها أفضل منهما ، وقد تقدم تفصيله وأنه يُخرج على هذه القاعدة ، ثم اعلم أن المفطولات منها ما يُطالع على سبب تفضيله ومنها لا يعلم إلا بالسمع المنقول عن صاحب الشريعة ، كتفضيل مسجده ﷺ وأن الصلاة فيه خير من ألف صلاة في غيره ، وفي المسجد الحرام بألف ومائة ، وفي بيت المقدس بخمسائة صلاة ، وهذه أمور لا تُعلم إلا بالسمعيات ، ومن تفضيل المدينة على مكة عند مالك « رحمه الله » ، ومكة على المدينة

(1) أخرجه : البخاري (تفسير سورة 2) ، وابن ماجه (المقدمة) (فضائل ضباب) (154) .

(2) أخرجه : البخاري (محصر) (9) ، والنسائي (حج) (4) ، وابن ماجه (مناسك) (3) ، والدارمي (مناسك) (7) ، أحمد 410/2 .

(3) في (ط) : (لأنه) والصواب ما أثبتناه .

عند الشافعي « ﷺ » ، لا يعلم ذلك إلا بالنصوص ، وقد ذكرت في مواضعها من الفقه ، وإنما المقصود هاهنا تحرير القواعد الكلية والتنبيه عليها ، أما جُزْئِيَّاتُ المسائل ففي مواضعها تَنْبِيْهُ يُطْلَعُ مِنْهُ عَلَى تَفْضِيلِ الصَّلَاةِ عَلَى سَائِرِ الْعِبَادَاتِ ، فنقول تقرر أن تصرف العباد على أربعة أقسام :

- 1561 - أحدها : حقُّ الله تعالى فقط كالعارف والإيمان بما يجب ويستحيل ويجوزُ عليه ﷺ .
- 1562 - وثانيها : حقُّ العباد فقط بمعنى أنهم مُتَمَكِّنُونَ من إسقاطه ، وإلا فكلُّ حق للعبد ففيه حقُّ لله تعالى ، وهو أمره ﷻ بإيصاله إلى مُشْتَحِقِّهِ ، كأداء الديون ورد الغصوب والودائع .
- 1563 - وثالثها : حقُّ لله تعالى وحقُّ للعباد ، والغالب مصلحةُ العباد كالزكوات والصدقات والكفارات وكالأموال المنذورات والضحايا والهدايا والوصايا والأوقاف .
- 1564 - ورابعها : حقُّ لله تعالى وحقُّ لرسوله ﷺ وللعباد كالأذان ، فحقه تعالى التكبيرات والشهادة بالتوحيد ، وحقُّ رَسُوْلِهِ الشَّهَادَةُ لَهُ بِالرَّسَالَةِ ، وحقُّ العباد الإرشاد للأوقات في حق النساء ، والمنفردين ، والدعاء للجماعات في حق المقتدين ، والصلاة مشتملة على حق الله تعالى كالتنية والتكبير والتسبيح والتشهد والركوع والسجود وما يصحبها من الحركات والتروك والكف عن الكلام ، وكثير الأفعال ، وعلى حقه ﷺ كالصلاة عليه ، والتسليم عليه ، والشهادة له بالرسالة ، وعلى حق المكلف وهو دعاؤه لنفسه بالهداية ، [والاستعانة بالعبادة] ⁽¹⁾ ، وغيرها ، والقنوت ، ودعاؤه في السجود ، والجلوس لنفسه ، وقوله : السلام علينا ⁽²⁾ وعلى عباد الله الصالحين ، والسلام على رسول الله ﷺ والتسليم آخر الصلاة على الحاضرين ، ولهذه الوجوه ونحوها كانت الصلاة أفضل الأعمال بعد الإيمان ، وفي الحديث عن رسول الله ﷺ « أفضل أعمالكم الصلاة » ⁽³⁾ فهي من المفضلات التي علم سبب تفضيلها ، وأما تفضيل مكة على المدينة ، أو المدينة على مكة فبأُمُورٍ نعلمها ، وأُمُورٍ لا نعلمها ، فَمِنْ المعلوم كونُ المدينة مُهَاجِرَ سَيِّدِ المرسلين ، ومَوْطِنَ استقرارِ الدين وظهورِ دعوة المؤمنين ومَذَقْنَ سيد الأولين والآخرين ، وبها كَمُلَ الدين ، واتضح اليقين ، وحصل العز والتمكين ، وكان النقل من أهلها أفضل النقول ، وأصبح المعتمدات ؛ لأن الأبناء فيه يَقْلُونَ عن الآباء ، والأخلاف عن الأسلاف ، فيخرج النقل عن حيز الظن ، والتخمين إلى حيز العلم ، واليقين من

(1) في (ط) : [والاستقامة على العبادة] . (2) ساقطة من (ط) .

(3) أخرجه : ابن ماجه (طهارة) (4) ، و الموطأ (طهارة) (36) .

جهة النصوص بوجوه :

1565 - أحدها : قوله ﷺ « المدينة خير من مكة » وهو نص في الباب ، ويرد عليه أنه وإن كان نصاً في التفضيل غير أنه مطلق في المتعلق ، فيحتمل أنها خير من جهة سعة الرزق ، والمتاجر ، فما تعين محل النزاع .

1566 - وثانيها : دَعَاؤُهُ ﷺ بمثل ما دعا به إبراهيم ﷺ لمكة ، ومثله معه ⁽¹⁾ ، ويرد عليه أنه مُطلق في المدعو به ، فيحمل ما صرح به في الحديث ، وهو الصَّاع والمُد .

1567 - وثالثها : قوله ﷺ « اللهم إنهم أخرجوني من أحبِّ البقاع إليَّ فأُسْكِنني أحبَّ البقاع إليك » ⁽²⁾ وما هو أحبُّ إلى الله [تعالى] ⁽³⁾ يكون أفضل ، والظاهر استجابة دعائه ﷺ وقد أسكنه المدينة ، فتكون أفضل البقاع وهو المطلوب ، ويرد عليه أن السياق لا يأتي دخول مكة في المفضل عليه لإيase ﷺ في ذلك الوقت ، فيكون المعنى فأُسْكِنني أحبَّ البقاع إليك مما عداها ، وإذا لم تدخل مكة في المفضل عليه احتمل أن تكون أفضل من المدينة ، فتسقط الحجة مع أنه لم يصح من جهة النقل ، ولو صح فهو من مجاز وصف المكان بصفة ما يقع فيه ، كما يقال : بلد طيب أي هواها ، والأرض المقدسة أي قدس من فيها ، أو من دخلها من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ؛ لأنهم مُقدَّسون من الذنوب والخطايا ، وكذلك الوادي المقدس أي قدس موسى ﷺ فيه ، والملائكة الحائلون فيه ، كذلك وصفه ﷺ البقعة بالحجة ، وهو وصف لها بما جعله الله تعالى ⁽⁴⁾ فيها ما يحبه الله تعالى ورسوله ، وهي إقامته ﷺ بها وإرشاد الخلق إلى الحق ، وقد اقتضى ذلك التبليغ وتلك القربات ، فبطل الوصف الموجب للتفضيل على هذا التقدير .

1568 - ورابعها : قوله ﷺ [لا يصبر على لأوائها ⁽⁵⁾ وشدتها إلا كنت له شفيعاً وشهيداً يوم القيامة ⁽⁶⁾] ⁽⁷⁾ ويرد عليه سؤالان :

(1) يشير بهذا إلى حديث (ما أطيبك من بلد) أخرجه : الترمذي (مناقب) (68) .

(2) أخرجه : مالك في الموطأ (الجهاد) (33) . (3) ساقطة من (ط) .

(4) ساقطة من (ص) .

(5) لأوائها : الأواء : المشقة ، والشدة ، والقحط . انظر : اللسان (لآي) (3978) .

(6) أخرجه : الترمذي (المناقب) (67) ، والموطأ (مدينة) (3) ، وأحمد 181/1 .

(7) في (ط) : (لا يصبر على لأوائها ، وشدتها أحد وإلا كنت له شفيعاً ، وشهيداً يوم القيامة) .

1569 - أحدهما : أنه يدل على الفضل لا على الأفضلية .

1570 - وثانيهما : أنه مطلق في الزمان ، فيحمل على زمانه ﷺ والكون معه لنصرة الدين ، ويعضده خروج الصحابة رضوان الله عليهم بعد وفاته إلى الكوفة ⁽¹⁾ ، والبصرة ⁽²⁾ ، والشام ⁽³⁾ ، وغير ذلك من البلاد .

1571 - وخامسها : قوله ﷺ « إن الإيمان ليأرز ⁽⁴⁾ إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها » ⁽⁵⁾ أي تأوى ، ويرد عليه أن ذلك عبارة عن إتيان المؤمنين لها ؛ بسبب وجوده ﷺ فيها حال حياته ، فلا عموم له في الأزمان ، ولا بقاء في لهذه الفضيلة بعده لخروج الصحابة « ﷺ » إلى العراق وغيره ، وهم أهل الإيمان ، وخبر رسول الله ﷺ حق فيحمل على زمان يكون الواقع فيه ذلك تحقيقاً لصدقه ﷺ .

(1) الكوفة : قال يا قوت : الكوفة بالضم المصير المشهور بأرض بابل من سواد العراق ، قال أبو القاسم : سميت الكوفة ؛ لاستدارتها أخذًا من قول العرب : رأيت كوفاتًا ، بضم الكاف وفتحها ، للريلة المستديرة ، وقيل : سميت الكوفة كوفة ؛ لاجتماع الناس بها ، من قولهم : تكوف الرمل . وقيل غير ذلك . وأول ما مصرت الكوفة في أيام عمر بن الخطاب ؓ . معجم البلدان 4/557 - 561 .

(2) البصرة : قال المنجمون : البصرة طولها أربع وسبعون درجة ، وعرضها إحدى وثلاثون درجة ، وهي في الإقليم الثالث ، قال ابن الأنباري : البصرة في كلام العرب الأرض الغليظة ، وقال قطرب : البصرة الأرض الغليظة التي فيها حجارة تعلق وتقطع حوافر الدواب ، وقال غيره : البصرة حجارة رخوة فيها يابض ، وذكر الشرقي بن القطان أن المسلمين حين وافوا مكان البصرة للنزول بها نظروا إليهما من بعيد وأبصروا الحصى عليها فقالوا : إن هذه أرض بصرة ، يمتون خضبة ، فسميت بذلك وحكاية عن محمد بن شرحبيل بن حسنة أنه قال : إنما سميت البصرة ؛ لأن فيها حجارة سوداء صلبة وهي البصرة . معجم البلدان 1/510 - 522 .

(3) الشام : سميت الشام بسام بن نوح ؑ ، وذلك أنه أول من نزلها فجعلت السين شيئًا لتغير اللفظ الأعجمي ، وأما حدها فمن الفرات إلى العريش المتاخم للديار المصرية ، وأما عرضها فمن جبل طيء من نحو القبلة إلى بحر الروم وما بشأمة ذلك من البلاد ، وبها من أمهات المدن منبج وحلب وحماة وحمص ودمشق والبيت المقدس والمعة ، وفي الساحل أنطاكية وطرابلس وعكا وصور وعسقلان وغير ذلك ، وهي خمسة أجناد ، جند قنشرين ، وجند دمشق ، وجند الأردن ، وجند فلسطين ، وجند حمص . وقد ذكرت في أجناد ويعد في الشام أيضا الثغور : وهي المصيصة وطرطوس وأذنة وأنطاكية وتجمع العواصم من مرعش والحديث وبغراس والبلقاء وغير ذلك ، وطولها من الفرات إلى العريش نحو شهر ، وعرضها نحو عشرين يومًا . معجم البلدان 3/353 - 357 .

(4) ليأرز : أرز يأرز أروژًا : تقبض وتجمع وثبت ، وأرزت الحية : أي ثبتت مكانها ولاذت بحجرها ورجعت إليه ، ويأرز أي ينضم إليها ويجتمع بعضه إلى بعض . انظر : اللسان (أرز) (59) .

(5) أخرجه : البخاري (مدينة) (6) ، و مسلم (الإيمان) (332) ، والترمذي (إيمان) (13) ، و ابن ماجة (مناسك) (104) ، أحمد 1/184 .

1572 - وسادسها : قوله ﷺ : « إن المدينة تنفي خبثها كما ينفي الكبر خبث الحديد »⁽¹⁾ ويرد عليه أنه مطلق في الأزمان ، فيحمل على زمانه ﷺ لخروج الصحابة بعده ، فيلزم أن يكونوا خبثا و ليس كذلك .

1573 - وسابعها قوله ﷺ : « ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة »⁽²⁾ ويرد عليه أنه يدل على فضل ذلك الموضع لا المدينة ، وأما مكة شرفها الله تعالى ففُضِّلَتْ بوجوه :

1574 - أحدها : وجوب الحج والعمرة على الخلاف في وجوب العمرة ، والمدينة يندب لإتيانها ، ولا يجب .

1575 - وثانيها : أن إقامة النبي ﷺ كانت⁽³⁾ بمكة بعد النبوة أكثر من المدينة ، فأقام بمكة⁽⁴⁾ [ثلاث عشرة سنة]⁽⁵⁾ وبالمدينة عشرا ، غير أنه يرد على هذا الوجه أن تلك العشرة كان كماله ﷺ وكمال الدين فيها أتم وأوفر ، فلعل ساعة بالمدينة كانت أفضل من سنة بمكة ، أو من جملة الإقامة بها .

1576 - وثالثها : فُضِّلَت المدينة بكثرة الطائرين من عباد الله الصالحين ، وفُضِّلَت مكة بالطائفين من الأنبياء والمرسلين ، فما من نبي إلا حُجَّجها آدم فَمَنْ سِوَاهُ ، ولو كان لملك داران فأوجب على عباده أن يأتوا إحداهما ، ووعدهم على ذلك بمغفرة سيئاتهم ، ورفع درجاتهم دون الأخرى ؛ لَعَلِمَ أنها عنده أفضل .

1577 - ورابعها : أن التعظيم والاستلام نوع من الاحترام ، وهما خاصان بالكعبة .

1578 - وخامسها : وجوب استقبالها يُدُلُّ على تعظيمها .

1579 - وسادسها : تحريم استقبالها واستدبارها عند قضاء الحاجة يُدُلُّ على تعظيمها ، ولم يَحْصُلْ ذلك لغيرها .

(1) أخرجه : البخاري (فضائل المدينة) (2 ، 10) ، ومسلم (البر) (53) ، وأبو داود (الجنائز) (1) ، والنسائي (جمع) (12) ، وابن ماجه (مناسك) (3) ، والموطأ (مدينة) (4) ، وأحمد 247/2 وفيه الحديث بلفظ (الناس) بدلا كلمة [حيثها] .

(2) أخرجه : البخاري (مسجد مكة) (5) ، الرقاق (53) ، والترمذي (مناقب) (67) ، والنسائي (مساجد) (7) ، والموطأ (قبلة) (10 ، 11) ، وأحمد 4/3 ولكن بلفظ (بيتي) بدلا من (قبري) .

(3) في (ط) كان . (4) ساقطة من (ص) .

(5) في (ط) : ثلاثة عشر سنة ، والصواب ما أثبتناه .

1580 - وسابعا : تحريمها يوم خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، ولم تُحَرِّمِ المدينةُ إلا في زمانه ﷺ وذلك دليلُ فضلها .

1581 - وثامنها : كونها مثوى إبراهيم وإسماعيل عليهما الصلاة والسلام .

1582 - وتاسعها : كونها مولدَ سيد المرسلين ﷺ .

1583 - وعاشرها : كونها لا تُدْخَلُ إلا بإحرامٍ ، وذلك يدلُّ على تَعْظِيمِهَا .

1584 - وحادي عشرها : قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَمَدٍّ عَلَيْهِمْ هَكَذَا ﴾ [التوبة : 28] .

1585 - وثاني عشرها : الاغتسالُ لِذُخُولِهَا دون المدينة .

1586 - وثالث عشرها : ثناءُ اللَّهِ تعالى على البيتِ الحرامِ ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران : 96] .

1587 - واعلم أن تفضيلَ الأزمانِ والبقاعِ قسمان : تفضيلُ دنيوي كتفضيلِ الربيعِ على غيره ، وكتفضيلِ بعضِ البلدانِ بالثمارِ والأنهارِ وطيبِ الهواءِ وموافقةِ الأهواءِ ، وديني كتفضيلِ رمضانَ على الشهورِ ، وعاشوراءَ على الأيامِ ، وكذلك يومِ عرفةِ والأيامِ البيضِ وعشرِ المحرمِ والخميسِ والاثنتين ونحو ذلك مما ورد الشرع بتفضيله وتَعْظِيمِهِ من الأزمنةِ والبقاعِ نحو مكةَ والمدينةِ وبيت المقدسِ وعرفةِ والمطافِ والمسعى ومزدلفةِ ومنى ومرمى الجمارِ ومن الأقاليمِ اليمنَ لقوله ﷺ [الإيمان يمانِي والحكمة يمانية] ⁽¹⁾ والمغرب لقوله (ﷺ) ⁽²⁾ [لا تزال طائفة من أهل المغرب قائمين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمرُ اللَّهِ ، وهم كذلك] ⁽³⁾ .

1588 - ومن الأزمنةِ الثلثُ الأخيرُ من الليلِ فضلهُ اللَّهُ تعالى بإجابةِ الدَعَوَاتِ ، ومغفرةِ الذلاتِ ، وإعطاءِ السؤالِ ، ونيلِ الآمالِ .

1589 - وأسبابُ التفضيلِ كثيرةٌ لا أقدرُ على إحصائها خشيةَ الإسهابِ ، وإنما بعثني على الوصولِ فيها إلى هذه الغايةِ ما أنكرهُ بعضُ فُضَلَاءِ الشافعيةِ على القَاضِي عياضِ رحمهما اللَّهُ من قوله : إن الأمةَ أجمعت على أن البقعةَ التي ضُمَّتْ أَعْضَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَفْضَلُ

(1) أخرجه : البخاري (مناقب) (1) ، ومسلم (إيمان) (82) ، والترمذي (مناقب) (71) ، و الدارمي

(مقدمة) (14) ، وأحمد 235/2 . (ط) : (عليه الصلاة والسلام) .

(3) أخرجه : مسلم (إمارة) (177) .

البقاع ، فقال : الثواب هو سبب التفضيل ، والعمل هاهنا متعذر ، فلا ثواب ، فكيف يصح هذا الإجماع ؟ وشئ عليه كثيراً فأردت أن أبين تعدد الأسباب في ذلك فبطل ما قاله من الرد على القاضي ، وبلغني أيضاً عن المأمون بن الرشيد الخليفة (1) أنه قال : أسباب التفضيل أربعة ، وكلها أكمل (2) في عليّ « عليه السلام » فهو أفضل الصحابة ، وأخذ يرد بذلك على أهل السنة فأردت أيضاً أن أبطل ما ادعاه من الحصر . ومسائل التفضيل كثيرة بين الصحابة وبين الأنبياء والملائكة ، وهي أشبه بأصول الدين ، وهذا الكتاب إنما قصدت فيه ما يتعلق بالقواعد الفقهية خاصة ، فلذلك اقتصر على تفضيل الصلاة ومكة والمدينة ؛ لأنها من المسائل الفقهية ، وأحلت ما عداها على موضعه [والله الموفق] (3) .

(1) المأمون بن الرشيد الخليفة : أبو العباس ، عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر ، المنصور العباسي ، ولد سنة (170 هـ) ، قرأ العلم والأدب والأخبار والعقليات وعلوم الأوائل ، وأمر بتعريب كتبهم وبالح ، وعمل الرصد فوق جبل دمشق ، دعا إلى القول بخلق القرآن وبالغ ، سمع من : هشيم وعبيد ابن العوام وغيرهما ، روي عنه : ولده الفضل ويحيى بن أكثم وغيرهما . توفي سنة (218 هـ) ودفن بطرسوس . انظر سير أعلام النبلاء 44/9 وما بعدها .

(2) في (ط) : [كملت] .

(3) زيادة من (ط) .

الفرق الرابع عشر والمائة

بين قاعدة ما يصح اجتماع العوضين فيه ⁽¹⁾

لشخص واحد وبين قاعدة ما لا يصح

أن يجتمع فيه العوضان لشخص واحد

1590 - اعلم أن القاعدة الشرعية الأكثرية أنه لا يجوز أن يجتمع العوضان لشخص واحد ؛ فإنه يؤدي إلى أكل المال بالباطل ، وإنما يأكله بالسبب الحق إذا خرج من يده ما أخذ العوض بإزائه ، فيرتفع الغبن والضرر على المتعاضين ، فلذلك لا يجوز أن يكون للبائع الثمر والسلعة معاً ، ولا للمؤجر الأجرة والمنفعة معاً ، وكذلك بقية الصور ، غير أنه قد استثنيت مسائل ⁽²⁾ من هذه القاعدة للضرورة ، ولتنوع ⁽³⁾ من المصالح .

1591 - المسألة الأولى : الإجارة على الصلاة فيها ثلاثة أقوال : الجواز والمنع ، والثالث : التفرقة بين أن يُضَمَّ إليها الأذان فتصبح أولاً يُضَمُّ إليها فلا تصبح ، وجه المنع أن ثواب صلاته له ، فلو حصلت له الأجرة أيضاً لحصل العوض والمعوض وهو غير جائز ، وحجة الجواز أن الأجرة بإزاء الملازمة في المكان المعين ، وهو غير الصلاة ، ووجه التفرقة أن الأذان لا يلزمه فيصح أخذ الأجرة عليه ، فإذا ضم إلى الصلاة قرب ⁽⁴⁾ العقد من الصحة وهو المشهور .

1592 - المسألة الثانية : أخذ الخارج في الجهاد من القاعدة من أهل ديوانه جعلاً على ذلك ، ومنع من ذلك الشافعي وأبو حنيفة وأجازة مالك [رحمهم الله] ⁽⁵⁾ .

1593 - وقال مالك : لا يجعل لغير من في ديوانه لعدم الضرورة لذلك ، وثواب الجهاد حاصل للخارج ، فلا يجتمع له ⁽⁶⁾ العوض والمعوض ، لأن حكمة المعاوضة انتفاع كل واحد من المتعاضين بما يُدَلُّ له ، حجة مالك عمل الناس في ذلك ؛ ولأنه باب ضرورة أن يُثَوَّب بعضهم عن بعض إذا كانوا أهل ديوان واحد ، فإن تعددت الدواوين فلا ضرورة تُخَالَفُ لأجلها القاعدة المجمع عليها .

1594 - المسألة الثالثة : مسألة ⁽⁷⁾ المسابقة بين الخيل ، فقلنا : السابق لا يأخذ ما جعل

(1 ، 2) ساقطة من (ص) .

(4) في (ص) : [قوب] .

(6) في (ص) : [لشبه] .

(3) في (ط) : [أنواع] .

(5) في (ص) : [رحمة الله عليهم أجمعين] .

(7) ساقطة من (ص) .

للسابق ؛ لأن السابق له أجرُ التسبب للجهاد ، فلا يأخذ الذي جعل في المسابقة لئلا يجتمع له العِوَضُ والمَعِوَضُ ، فلهذه الحكمة و بسبب هذه القاعدة اشترط بعضُ⁽¹⁾ العلماء الثالثَ المحلل لأخذ العوض .

(1) ساقطة من (ص) .

الفرق الخامس عشر والمائة

بين قاعدة الأرزاق وبين قاعدة الإجازات

1595 - كلاهما بذل مالٍ يلزأ المنافع من الغير ، غير أن باب الأرزاق أدخل في باب الإحسان وأبعد عن باب المعاوضة ، وباب الإجارة أبعد من باب المسامحة وأدخل في باب المكايسة ، ويظهر تحقيق ذلك بست مسائل .

1596 - المسألة الأولى : القضاة يجوز أن يكون لهم أرزاق من بيت المال على القضاء إجماعاً⁽¹⁾ ، ولا يجوز أن يُشتأجزوا على القضاء إجماعاً بسبب أن الأرزاق إعانة من الإمام لهم على القيام بالمصالح ، [لا أنه]⁽²⁾ عوض عما وجب عليهم من تنفيذ الأحكام عند قيام الحجاج ونهوضها ، ولو اشتأجزوا على ذلك لدخلت التهمة في الحكم بمعاوضة صاحب العوض ، ولذلك تجوز الوكالة بعوض ، ويكون الوكيل عاضداً وناصرًا لمن بذل له العوض ، ويجوز في الأرزاق التي تطلق للقاضي الدفع والقطع والتقليل والتكثير والتغيير ، ولو كان إجارة لوجب تسليمه بعينه من غير زيادة ، ولا نقص ؛ لأن الإجارة عقد ، والوفاء بالعقود واجب ، والأرزاق معروف وصرف بحسب المصلحة ، وقد تعرض مصلحة أعظم من مصلحة القضاء فيتعين على الإمام الصرف فيها ، والأجرة في الإجازات ثورت ، ويستحقها الوارث ، ويطالب بها ، والأرزاق لا يستحقها الوارث ، ولا يطالب بها ؛ لأنها معروف غير لازم لجهة معينة .

1597 - المسألة الثانية : أرزاق⁽³⁾ المساجد والجوامع يجوز أن تُنقل عن جهاتها إذا تعطلت ، أو وُجدت جهة هي أولى بمصلحة المسلمين من الجهة الأولى ، ولو كانت وقفاً أو إجارة لتعذر ذلك فيها ؛ لأن الوقف لا يجوز تغييره ، والوفاء بعقد الإجارة واجب ، وهو عقد لازم ، ويجوز أن يجعل الإمام لمتولي المسجد أن يستنيب دائماً ، ويكون له تلك⁽⁴⁾ الأرزاق ، وتلك الرزقة من الخراج والطين على النظر لا على القيام بالوظيفة ، وإن كان ذلك لمن تقدمه على القيام بالوظيفة ؛ بسبب أن الأرزاق معروف

(1) حرم على القاضي أو غيره من خليفة أو عامله أخذ مال من أحد الخصمين ، لأنه من أكل أموال الناس ، بخلاف أخذ مال من وقف على القضاء أو من بيت المال فلا يحرم بل يندب إذا كان في ضيق عيش ، وأراد التوسعة على عياله . (انظر : الشرح الصغير وبهامشه حاشية أحمد بن محمد الصاوي 192/4) .

(3) في (ص) : [رزق] .

(2) في (ص) : [لأنه] .

(4) في (ص) : [ذلك] .

يتبع المصالح ، فكيفما دارت دَارَ معها ، ويتعذر مثل ذلك في الأوقاف من الحوائث والدور وغيرها ؛ بسبب أن الوقف لا يجوز تغييره ، ولا تغيير شرط من شروطه ؛ فإذا وقف الواقف على مَنْ يقوم بوظيفة الإمامة أو الأذان أو الخطابة أو التدريس لا يجوز لأحد أن يتناول من ريع ذلك الوقف شيئاً إلا إذا قام بذلك الشرط على مقتضى شرط الواقف ؛ فإن استتاب عنه غيره في هذه الحالة دائماً في غير أوقات الأعذار لا يستحق واحد منهما شيئاً من ريع ذلك الوقف ، أما النائب فلأنه من شرط استحقاقه صحة ولايته ، وصحة ولايته مشروطة بأن تكون ممن له النظر ، وهذا المستنيب ليس له نظر ، إنما هو إمام أو مؤذن أو مدرس فلا تصح النيابة الصادرة عنه ، وأما المستنيب ، فلا يستحق شيئاً أيضاً ؛ بسبب أنه لم يَقم بشرط الواقف ؛ فإن استتاب في أيام الأعذار جاز له أن يتناول ريع الوقف ، وأن يُطلقَ لنائبه ما أحب من ذلك الريع ، وإن (1) كان المطلق له أرزاقاً على وظيفة من تدريس أو غيره من الإمامة أو الأذان أو الحكم بين الناس أو الحسبة ولم يَقم بتلك الوظيفة لا يجوز له أن يتناول ذلك المقدّر (2) لأن الإمام إنما أطلقه من بيت المال على [وظيفته] (3) ولم يَقم بها ، واستباحة أموال بيت المال بغير إذن الإمام لا يجوز ، وأخذ هذا المطلق بغير هذا الشرط لم يأذن فيه الإمام فلا يجوز له (4) أخذه ، وللإمام أن يُطلقه له بعد اطلاعه على عدم قيامه بالوظيفة لمصلحة أخرى غير تلك الوظيفة فيستحقه بالإطلاق الثاني لا بالتقدير الأول ، ولو كان وفقاً ولم يَقم بشرطه لم يَجز للإمام إطلاقه لمن لم يَقم بشرط الوقف في استحقاقه ، فهذا أيضاً يميز لك (5) الأرزاق من باب الأوقاف والإجازات ، ويجوز في المدارس الأرزاق والوقف والإجارة ، ولا يجوز في إمامة الصلاة الإجارة على المشهور من مذهب مالك رحمته الله ويجوز الأرزاق والوقف وكثير من الفقهاء يُغلظ في هذه المسألة فيقول : إنما يجوز تناول الرزق على الإمامة بناءً على القول بجواز الإجارة على الإمامة في الصلاة ، ويتورع عن تناول الرزق بناءً على الخلاف في جواز الإجارة ، وليس الأمر كما ظنه ، بل الأرزاق مُجمَع على جوازها ؛ لأنها إحسانٌ ومعروف وإعانة لا إجارة ، وإنما وقع الخلاف في الإجارة لأنها عقدٌ مكايسة ومغابنة ، فهو (6) من باب المعاوضات التي لا يجوز أن يحصل العوضان فيها لشخص واحد ، فإن المعاوضة إنما شرعت ليتنفع كل واحد من

(2) في (ص) : [القدر] .

(1) في (ص) : [وإذا] .

(4) ساقطة من (ص) .

(3) في (ط) : [وظيفة] .

(6) في (ص) : [و] .

(5) في (ص) : [له] .

المتعاضين بما يُذِلُّ له ، وأجرُ الصَّلَاةِ لَهُ فلو أخذَ العَوَضَ عنها لاجتمعَ له العوضان ، والأرزاقُ ليس بمعاوضةٍ ⁽¹⁾ البتة لجوازه ⁽²⁾ في أصبَحِ المواضعِ المانعةِ من المعاوضةِ ، وهو القضاء والحكمُ بين الناسِ ، فلا ورعَ حينئذٍ في تناول الرزقِ ، والأرزاقُ على الإماميةِ من هذا الوجه ، إنما يَقَعُ الورعُ من جهة قيامهِ بالوظيفةِ خاصةً ، فإن الأرزاقَ لا يجوز تناولُها إلا لمن قام بذلك الوجه الذي صَرَّحَ بِهِ الإمامُ في إطلاقهِ لتلك ⁽³⁾ الأرزاقِ .

1598 - المسألة الثالثة : الإقطاعاتُ التي تجعل الأمراء والأجناد من الأراضي الخراجية وغيرها من الرباع والعقار ، وهي أرزاقُ من بيتِ المال ، وليست إجارةً لهم ، ولذلك لا يُشْتَرَطُ فيها مقدارٌ من العمل ولا أجلٌ تنتهي إليه الإجارةُ ، وليس الإقطاع مُقَدَّرًا كُلَّ شهرٍ بكذا ، وكلُّ سنةٍ بكذا ؛ حتى تُكُونَ إجارةً ، بل هو إعانةٌ على الإطلاقِ ، نعم لا يجوزُ تناوله إلا بما قالَهُ الإمامُ من الشرط من التهيؤ للحرب ، ولقاءِ الأعداء ، والمناضلةِ على الدين / ، ونُضْرَةِ كلمةِ الإسلام والمسلمين ، والاستعداد بالخيْل والسلاح والأعوانِ على ذلك ، ومن لم يفعلْ ما شرطه عليه الإمامُ من ذلك لم يَجُزْ له التناولُ ؛ لأنَّ مالَ بيتِ المالِ لا يُشْتَحَقُّ إلا بإطلاقي الإمامِ على ذلك الوجه الذي أطلقه ، وهو ⁽⁴⁾ لو أطلق له من بيتِ المالِ فوق ما يَسْتَحِقُّهُ على تلك الوظيفةِ إما غلطًا من الإمامِ وإما مجورًا منه ؛ فإنَّ ذلك الزائد لا يستحقُّه المطلق له ، بل يَبْقَى في يده أمانةً شرعيةً يجبُ رَدُّهَا ⁽⁵⁾ لبيتِ المالِ ، وللإمام بعد ذلك أن يَنْزِعَهُ منه ، ولمن ظَفِرَ به ممن له في بيتِ المالِ حَقٌّ أن يتناولَهُ بإذنِ الإمامِ إن كَانَ عَدْلًا ، أو بغيرِ إذنه إن كَانَ جائِرًا ، ولو كان إجارةً لم يَزَلْ مِلْكُ الأولِ عنه ؛ لأنَّ الإجارةَ تنعقدُ بأجرةِ المثلِ وبأكثرِ مِنْهَا ، وإذا غَفِدَتْ بأكثرِ مِنْهَا استحقَّقَهَا المعقودُ لَهُ ، ولا يجوزُ للإمامِ انتزاعُ الزائدِ على أَجْزَةِ المثلِ إذا كان الحالُ والاجتهادُ اقتضى ذلك ، ولا يجوزُ لأحدٍ ممن له حَقٌّ في بيتِ المالِ أن يتناولَ ذلك الزائدَ من الأجرةِ لكونه مُشْتَحَقًّا بعقدِ الإجارةِ لمن عقد له ، وكان يشترطُ فيها ⁽⁶⁾ الأجلُ ومقدارُ المنفعةِ ونوعها على قواعدِ الإجارةِ ، فهذا أيضًا يُوضِّحُ لك الفرقَ بين الأرزاقِ والإجازاتِ ⁽⁷⁾ ، وإذا أقطع الأمير أو الجندي أرضًا خِراجِيَّةً أو غيرَ خراجية فأجرها ، ثم ماتَ في أثناءِ العقدِ قبل انقضاءِ مدةِ الإجارةِ فللإمامِ أن يُقَرَّرَ وَرَثَتُهُ على تلك الأجرةِ

(2) في (ص) : [لجوازاها] .

(4) ساقطة من (ص) .

(6) في (ص) : [فيه] .

(1) في (ص) : [معاوضة] .

(3) في (ص) : [لذلك] .

(5) في (ص) : [رده] .

(7) في (ص) : [الإجارة] .

وَيُضَيِّ لَهِم تَلِكِ الْإِجَارَةَ إِلَى جِلٍّ (1) أَجْلُهَا ، وَلِهْ دَفْعُ جَمِيعِ تَلِكِ الْأَجْرَةِ لِلْمَقْطَعِ الثَّانِي إِذَا كَانَتْ الْمَصْلُحَةُ لِلْمُسْلِمِينَ فِي ذَلِكَ ، وَلَا تَسْتَقِرُّ الْأَجْرَةُ الْأُولَى لِلأَوَّلِ إِلَّا بِضَيِّ الْعَقْدِ وَانْقِضَاءِ أَجْلِ الْإِجَارَةِ ، وَهُوَ بَاقٍ عَلَى ذَلِكَ الْإِقْطَاعِ ، وَلَوْ كَانَتْ إِجَارَةٌ مِنَ الْإِمَامِ لَهُ بِذَلِكَ الْإِقْطَاعِ لَاسْتَحَقَّهَا وَرَثَتُهُ ، وَلْتَعَذَّرَ عَلَى الْإِمَامِ انْتِزَاعُهَا مِنْهُمْ فِي مُدَّةِ عَقْدِ الْإِجَارَةِ ، وَيُمْكِنُ تَخْرِيجُ هَذِهِ الْإِجَارَةِ مِنَ الْمَقْطَعِ عَلَى قَاعِدَةِ الْوَقْفِ إِذَا أَجَرَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ زَمَانَ اسْتِحْقَاقِهِ وَغَيْرَ زَمَانَ اسْتِحْقَاقِهِ ، فَإِنَّهُ هَلْ يَبْطُلُ فِي غَيْرِ زَمَانَ اسْتِحْقَاقِهِ أَمْ لَا ؟ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، وَهَذَا الْمَقْطَعُ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ الزَّمَانَ الَّذِي هُوَ فِيهِ مَقْطَعٌ لِتَلِكِ الْأَرْضِ ؛ فَإِذَا مَاتَ أَوْ حَوْلَ عَنْهَا لَغَيْرِهَا فَقَدْ آلَ الْاسْتِحْقَاقُ لَغَيْرِهِ ، كَالْبَطْنِ الثَّانِي إِذَا طَرَأَ بَعْدَ الْأَوَّلِ ، وَهَذَا أَيْضًا يُؤَضِّحُ لَكَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْإِجَارَةِ وَالْوَقْفِ (2) وَالْأَرْزَاقِ وَالْإِقْطَاعِ ، وَمَا يَوْضَحُ لَكَ الْفَرْقَ أَيْضًا أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أَقْطَعَ / أَمِيرًا أَوْ جَنْدِيًّا إِقْطَاعًا ، يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحُولَهُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ عَلَى حَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ الْمَصْلُحَةُ ، وَلَوْ كَانَ عَقْدَ إِجَارَةٍ لَامْتَنَعَ نَقْلُهُ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ .

1599 - الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : وَقَعَ فِي كِتَابِ الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ (3) ، لِأَبِي الْوَلِيدِ بْنِ رَشْدٍ (4) مِنْ أَصْحَابِنَا [رَحِمَهُ اللَّهُ] (5) مَا ظَاهَرَهُ أَنَّ الْإِمَامَ أَنْ يُوقِفَ وَقْفًا عَلَى جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ ، وَقَعَ لِلشَّافِعِيَّةِ [رَحِمَهُمُ اللَّهُ] (6) مِثْلُ ذَلِكَ ، وَمَقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ أَوْقَافَهُمْ - أَعْنَى الْمُلُوكَ ، وَالْخُلَفَاءَ - إِذَا وَقَعَتْ عَلَى وَجْهِ الصَّحَةِ وَالْأَوْضَاعِ الشَّرْعِيَّةِ لِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُمْ تَنْفِذُ ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَنَاوَلَ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا إِذَا قَامَ بِشَرِطِ الْوَاقِفِ ، وَلَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يُطْلِقَ ذَلِكَ الْوَقْفَ بَعْدَ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَقُمْ بِذَلِكَ الْوَقْفِ (7) ، فَقَدْ صَارَ ذَلِكَ الشَّرْطُ لَازِمًا لِلنَّاسِ لِلْإِمَامِ كَسَائِرِ الْأَوْقَافِ ، فَلَيْسَ لِلْإِمَامِ تَحْوِيلُهُ عَنْ تِلْكَ الْجِهَةِ وَإِطْلَاقُهُ لِمَنْ لَمْ يَقُمْ بِتِلْكَ الْوُظُفِيَّةِ ، فَإِنْ وَقَّفُوا عَلَى أَوْلَادِهِمْ ، أَوْ جِهَاتٍ أَقَارِبِهِمْ لِهَوَاهِمَ ، وَحَرَصَهُمْ

(1 ، 2) ساقطة من (ص) .

(3) الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ ، لِأَبِي الْوَلِيدِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ رَشْدٍ ، الْمُتَوَفَى 520 هـ ، وَاسْمُ الْكِتَابِ « الْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ لِمَا فِي الْمُسْتَخْرَجَةِ مِنَ التَّوْحِيدِ وَالتَّعْلِيلِ » هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ 85/6 .

(4) ابْنُ رَشْدٍ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ رَشْدٍ الْحَفِيدِ الْأَنْدَلُسِيِّ الْمَالِكِيِّ ، أَوْحَدُ زَمَانِهِ فِي عِلْمِ الْفَقْهِ وَالْخِلَافِ ، مَوْلَدُهُ وَمَنْشَأُهُ بِقَرْطَبَةِ . أَخَذَ عَنْ أَشْهُرِ الْفَلَسَفَةِ فِي عَصْرِهِ ، وَكَانَ مَتَمِّيزًا فِي عِلْمِ الطَّبِّ أَخَذَهُ عَنْ أَبِي مَرْوَانَ بْنِ جَزِيوَلٍ ، لَمْ يَنْشَأْ مِثْلَهُ بِالْأَنْدَلُسِيِّ كَمَا لَا وَعِلْمًا وَفَضْلًا ، كَانَ أَشَدَّ النَّاسِ تَوَاضُعًا . كَانَ وَجِيهًا فِي دَوْلَةِ الْمَنْصُورِ وَامْتَحَنَ بِآخِرِهِ فَاعْتَقَلَهُ السُّلْطَانُ يَعْقُوبُ وَأَهَانَهُ ثُمَّ أَعَادَهُ إِلَى الْكِرَامَةِ وَاسْتَدْعَاهُ إِلَى مَرَآكَشٍ وَبِهَا تَوَفَّى سَنَةَ (595) ، مِنْ مَوْلَاتِهِ : بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ وَنَهَايَةُ الْمُقْتَصِدِ ، تَهَافُتِ الْفَلَسَفَةِ ، وَغَيْرُهُمَا : انْظُرْ : مَعْجَمُ الْمَطْبُوعَاتِ 108/1 .

(5 ، 6) ساقطة من (ص) .

(7) فِي (ص) : [الشَّرْطُ] .

على حوز الدنيا لهم ولذراريهم⁽¹⁾ ، واتباعاً لغير الأوضاع الشرعية لم ينفذ هذا الوقف ، وحرم على مَنْ وقف عليه تناوله بهذا الوقف ، وللإمام انتزاعه منه ، وصرّفه له و⁽²⁾ لغيره على حسب ما تقتضيه مصالح المسلمين ، وأما الوقف الأول فهو باطل ، ومَنْ تناول منه شيئاً بهذا الوقف كان للإمام أخذه منه ، وله وقف هذه الجهة على جهة أخرى على الأوضاع الشرعية ، ولو صحّ الوقف الأول [لمصادفته للأوضاع]⁽³⁾ الشرعية لم يكن للإمام تحويله .

1600 - فإن قلت : فإن وقف على ولده بعض أراضي المسلمين وقراهم أو أخذ من أقاربه ، واشترى ذلك من ماله الذي اكتسبه في زمن مملكته ، هل يصحّ ذلك الوقف [أم لا]⁽⁴⁾ ؟

1601 - قلت : الملوك فقراء مديونون⁽⁵⁾ بسبب ما جَنَوْهُ عَلَى المسلمين من تصرفاتهم في أموال يَتَبَّ المال بالهواء في أبنية الدور العالية المزخرفة ، والمراكب النفيسة ، والأطعمة الطيبة ، وإعطاء الأصدقاء ، والمزاح⁽⁶⁾ الباطل من أموال⁽⁷⁾ ، وغير ذلك من التصرفات المنهي عنها شرعاً ، فهذه كلها دُيُونٌ عليهم ؛ فتكثُر⁽⁸⁾ مَعَ تَطَاوُلِ الأيام ، فيتعذر بسببها أمران :

1602 - أحدهما : الأوقاف والتبرعات والبيوعات على مَذْهَبِ مَالِكٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]⁽⁹⁾ وَمَنْ وَافَقَهُ ، فإن تَبَرُّعَاتِ المديون⁽¹⁰⁾ المتأخرة عن تقرر الدين عليه باطلة ، فيتخرج ذلك على هذا الخلاف .

1603 - وثانيهما : الإرث ؛ لأنه لا ميراث مع الدَّيْنِ إجماعاً ، فلا يُورث عنهم شيء ، وما تركوه من الممالك لا ينفذ عتق الوارث فيهم ، بل هم أموال بيت المال مستحقون بسبب ما عليهم من الدَّيْنِ ، فلا ينفذ فيهم إلا عتق متولي بيت المال على الوجه الشرعي ، واعتاقهم لغير مصلحة [المسلمين]⁽¹¹⁾ لا يجوز ، فإن وَقَفُوا وَقَفُوا عَلَى جِهَاتِ البر ، والمصالح العامة ، ونسبوه لأنفسهم بناءً على أَنَّ المَالَ الذي في بيت المال

(1) في (ط) : [وذراريهم] .

(2) في (ص) : [أو] .

(3) في (ص) : [بمصادقة الأوضاع] .

(4) ساقطة من (ص) .

(5) في (ص) : [مديونون] .

(6) في (ص) : [والملاح] .

(7) في (ص) : [الأموال] .

(8) في (ص) : [وتكثر] .

(9) ساقطة من (ص) .

(10) كذا في ص ، ط وهي لغة بني تميم الذين يصححون عين اسم المفعول ، ولغة غيرهم أن يقال « المدين »

(11) في (ص) : [الناس] .

والله أعلم .

لهم ، كما يعتقد جهلة الملوك ؛ بطل الوقف بل لا يصح إلا أن يؤقفوا معتقدين أن المال للمسلمين والوقف للمسلمين ، أما أن المال لهم والوقف لهم فلا ، كمن وقف مال غيره على أنه له ، فلا يصح الوقف فكذلك هاهنا .

1604 - (المسألة الخامسة) المصروف من الزكاة للمجاهدين ليس أجره وإجارة ، بل إرزاق خاص من مال خاص ، وهل يتعين صرفه لهذه الجهة فيتخرج على الخلاف بين الشافعية ، والمالكية [رحمهم الله] ⁽¹⁾ هل اللام للملك أم لا ؟ وليس هو إجارة ، وإلا لا شرط فيه مقدار العمل ، والمدة الموجبة لتعيين العمل ، وغير ذلك من شروط الإجارة ، ولما لم يكن كذلك كان أرزاقاً خاصاً من جهة خاصة ، ويقع الفرق بينه وبين أصل الأرزاق بأن أصل الأرزاق يصح أن يبقى في بيت المال ، ولا يصرف في الوقف ، وهذا يجب صرفه إما في جهة المجاهدين أو غيرهم من الجهات الثمانية ؛ لأن جهة هذا المال عينتها الله [ﷻ] ⁽²⁾ في كتابه العزيز ، فيجب على الإمام إخراجها فيها إلا أن يمنع مانع ، وكذلك كل جهة عينتها الله تعالى كالخمس يتعين المبادرة إلى صرفه بحسب المصلحة ، وأما ما يؤرث عن الموتى من أموال بيت المال أو يُحازر عن الغائب المنقطع خبره ؛ فهذا لا جهة له إلا ما يعرض من المصالح ، فهذا هو الفرق بين هذه الأرزاق الخاصة وبقية الأرزاقات .

1605 - المسألة السادسة : ما يصرف للقسام للعقار بين الخصوم من جهة الحكام ؛ والتزجمن الذي يترجم الكتب عند الحكام ، وكاتب الحاكم وأمناء الحكام على الأيتام ونحو ذلك ، فذلك كله أرزاق لا إجارة تجري عليه أحكام الأرزاق دون أحكام الإجازات كما تقدم بيانه ، وكذلك ما يتناوله الخراس على خرص الأموال الزكوية من الدوالي والنخل وسعاة المواشي والعمال على الزكاة ، كل ذلك أرزاق لا إجارة ، ونحو هذه المسائل مما هو في سلكها يتخرج عليها ، فقد اتضح لك بهذه المسائل الفرق بين قاعدة الأرزاق وقاعدة الإجارة وقاعدة وقف الملوك وأحكام ذلك المختلفة الأوضاع .

(1) ساقطة من (ص) .

(2) في (ص) : [تعالى] .

الفرق السادس عشر والمائة

بين قاعدة استحقاق السلب في الجهاد وبين قاعدة الإقطاع

وغيره من تصرفات الأئمة وإن كان الجميع

من تصرفات الإمام وليس بإجارة

1606 - واعلم أن السلب عند مالك رحمته الله إنما يُستحق بقول الإمام « من قتل قتيلاً فله سلبه » ⁽¹⁾ ، وأنه لا يستحق بمجرد القتل ، وقاله أبو حنيفة رحمته الله [رحمته الله] ⁽²⁾ .

1607 - وقال الشافعي وابن حنبل رحمتهما الله : [رحمتهما الله] ⁽³⁾ يستحق بمجرد القتل ، وإنه يُستحق بفتيا رسول الله ﷺ في ذلك لا بتصرفه بطريق الإمامة ، وقد تقدم في الفرق بين تصرفاته [رحمتهما الله] ⁽⁴⁾ أن ما وقع منها ⁽⁵⁾ على أنه بالإمامة لا بد فيه من إذن الإمام ، وما وقع منها بتصرفه [رحمتهما الله] ⁽⁶⁾ بطريق القضاء لا بد فيه من قضاء القاضي ، وما وقع منها بطريق الفتيا والتبليغ يستحق بدون قضاء قاض وإذن إمام .

1608 - قال مالك رحمته الله [رحمته الله] ⁽⁷⁾ في المدونة : و ⁽⁸⁾ لم يبلغني أن السلب كان للقاتل إلا يوم حنين ، وهو موكول ⁽⁹⁾ إلى اجتهاد ⁽¹⁰⁾ الإمام ⁽¹¹⁾ .

1609 - فإن قلنا : إنه من باب التبليغ والفتيا فقد حصل السلب من باب آخر غير تصرفات الأئمة ، فلا يحتاج إلى الفرق كما قاله الشافعي رحمته الله [رحمته الله] ⁽¹²⁾ فليس للإمام نزعه من وجده في حوزة بشرطه ؛ لأن القتل حيث سبب ⁽¹³⁾ الاستحقاق ، فلا يجوز للإمام أن يأخذ ما هو مستحق بسببه .

1610 - وإن قلنا : إنه من باب تصرفات الأئمة كما قاله مالك رحمته الله [رحمته الله] ⁽¹⁴⁾ فللإمام نزعه ممن وجده معه ؛ لأن سبب استحقاقه تصرف الإمام ، ولم يوجد فبقي من الغنيمة ،

(1) هذا نص حديث أخرجه : البخاري (خمس) (18) ، مسلم (جهاد) (42) ، أبو داود (جهاد)

(136) ، الترمذي (سير) (13) ، ابن ماجه (جهاد) (29) ، الموطأ (الجهاد) (18) ، أحمد 12/5 .

(2) ، (3) ساقطة من (ص) . (4) في (ص) : [رحمته الله] .

(5) في (ص) : [رحمتهما الله] . (6) في (ص) : [رحمتهما الله] .

(7) ساقطة من (ص) . (8) زيادة من (ص) .

(9) ساقطة من (ص) . (10) في (ص) : [لاجتهاد] .

(11) انظر : المدونة الكبرى 390/1 . (12) ساقطة من (ص) .

(13) في (ص) : [يسد سبب] . (14) ساقطة من (ص) .

وأما الإقطاع فإنه يجوز ⁽¹⁾ بغير سبب يُوجب استحقاقه وتمليكَه ، وإنما هو إعانة على أحوال تقع في مستقبل الزمان ، وليس تمليكا حقيقيا ، فلذلك كان للإمام نزعه في أي وقت شاء ، وتبديله بغيره بخلاف السلب ، وإنما ساوى السلب ما حازه الأجناد والأمرء من إقطاعاتهم من خراج وغيره ؛ فإنه لا يجوز للإمام نزعه منهم لتقرر ملكهم عليه ، وأما السلب فقبل حصول سببه لا يكون للقائل به تعلق البتة ، وبعد حصول سببه يصير مملوكا بالكلية ، فالحالة المتوسطة القابلة للانتزاع لا تحصل للسلب البتة ، والإقطاع يحصل لها هذه الحالة المتوسطة القابلة للانتزاع ، وإبداله بغيره ، ويدل على صحة قول الشافعي ، وابن حنبل [رحمهما الله] ⁽²⁾ أنه من باب الفتيا والتبليغ أنه الغالب على تصرفاته [عليه السلام] لأنه ⁽³⁾ رسول ، وهذا شأن الرسالة أعني التبليغ ، وحمل تصرفاته [عليه السلام] ⁽⁴⁾ على الغالب طريق حسن ، وهو مستند مالك ⁽⁵⁾ في حمل قوله [عليه السلام] « من أحيا أرضا ميتة فهي له » ⁽⁶⁾ وقال : [إذن الإمام ليس شرطا في الملك بالإحياء وأبو حنيفة ⁽⁷⁾ مشى على قاعدته فيهما ، وجعلهما من باب التصرف بالإمامة ، وأما مالك ⁽⁸⁾ فقد نقض أصله ، والشافعي [مشى] ⁽⁹⁾ على أصله في الحمل على الغالب في الفتيا دون الإمامة ، وسبب نقض مالك [عليه السلام] ⁽¹⁰⁾ لأصله أمور .

1611 - أحدها أن أصل الغنيمة مستحق للغنائم لقوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ ﴾ [الأنفال : 41] ومفهومه أن الأربعة الأخماس للغنائم كما قال تعالى ⁽⁹⁾ : ﴿ وَوَرَّثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ [النساء : 11] معناه ، والثلاثان للأب ولما كان ذكر الضد المقابل يدل على مقابلة اكتفى بذكره عن ذكره في الآيتين ، ولما كانت الأربعة الأخماس مستحقة للغنائم ، فلو جعلنا قوله [عليه السلام] ⁽¹⁰⁾ « من قتل قتيلا فله سلبه » ⁽¹¹⁾ فتيا لكان ذلك أبلغ في منافاة الظاهر المتقدم مما إذا جعلناه من باب التصرف بالإمامة ، وإنه

(1) في (ص) : [بجاز] .

(2) في (ص) : [لأنه عليه السلام] .

(3) في (ص) : [عليه السلام] .

(4) في (ص) : [عليه السلام] .

(5) في (ص) : [عليه السلام] .

(6) أخرجه : البخاري (حث) (15) ، أبو داود (إمارة) (37) ، الترمذي (أحكام) (38) ، الموطأ (أقضية) (26) ، الدارمي (بيع) (65) ، أحمد 303/3 .

(7) ساقطة من (ص) .

(8) زيادة من (ص) .

(9) ساقطة من (ص) .

(10) في (ص) : [عليه السلام] .

(11) سبق تخريجه .

لا يستحق حتى يقول الإمام تلك المقالة ، فإن التوقف على شرط أبعد عن التخصيص من الإخراج بغير شرط ، فكان تقليل التخصيص وإبعاده أولى .

1612 - وثانيها : أنه يؤدي إلى إفساد النيات ، وأن يُقَاتِلَ الإنسان مَنْ عَلَيْهِ سَلَبٌ طَمَعًا فِي سَلْبِهِ لَا نَصْرَةً لِدِينِ اللَّهِ تَعَالَى ، وربما أوقع ذلك خَلَلًا عَظِيمًا فِي الْجَيْشِ ، فكان ذلك سببًا للهزيمة واستئصال المسلمين بأن يكون الشجعان قليلين في التزین واللباس ⁽¹⁾ ، والعجزة والجنباء هم المتحصنون بأنواع الأسلحة ، فيشتغل الناس بهم عن الشُّجْعَانِ رَغْبَةً فِي لِيَاسِهِمْ ، فيستولى شُجْعَانُ الْأَعْدَاءِ عَلَى أَطْبَالِ الْمُسْلِمِينَ وجيشهم فيهلكون ، ثم إنه يؤدي إلى ضَيَاعِ ثَوَابِ الْآخِرَةِ ، وهو أعظمُ المَفسَادِ ، بل العقابُ الأليمُ ؛ بسبب المقاصد الرَّذِيَّةِ ، وهذا بعيدٌ عن قَوَاعِدِ الدِّينِ ، فلا يُسْتَكْتَرُ مِنْهُ ، فإذا جُعِلَ ذَلِكَ مَوْقُوفًا عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ ⁽²⁾ اندفعت هذه المَفسَادُ ، بسبب أنه إنما يتصرف بحسب المصلحة ، فإذا كان القومُ الذين فِي الْجَيْشِ بعيدين عن ذلك القول ، وإلا لَمْ يَقُلْ فَنُدْفَعُ الْمَفسَادُ ، وإنما يأتي إذا جعلناه فتيا عامةً فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ كما قَالَه الشافعي [رَحِمَهُ اللَّهُ] ⁽³⁾ .

1613 - وثالثها : أن ظاهر القرآن متواترٌ مقطوعٌ به ، والحديثُ خَبَرٌ وَاحِدٌ ، وليس أخصُّ من الآية ، حتى يُخَصِّصَهَا لتناول لَفْظِ الْآيَةِ ، وهو قوله تعالى ⁽⁴⁾ ما غنمتم الغنيمة فِي الْجِهَادِ وغيره وهو مقتضى اللفظ لغةً ، فالغنيمةُ صادقةٌ لُغَةً عن الغاراتِ المحرمة ونحوها وقوله [عليه الصلاة والسلام] ⁽⁵⁾ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ » ⁽⁶⁾ يتناول لغةً الغنيمة وغيرها حتى لو قتله غيلة فِي بَيْتِهِ تناول اللفظ ، غير أن الإجماع منعقد على تخصيصه بِالْجِهَادِ الْمَأْمُورِ بِهِ ⁽⁷⁾ ، فحينئذٍ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَعْمٌ [من الآخر] ⁽⁸⁾ وأخصُّ من وجهه ، والتخصيصُ والعمومُ إِنَّمَا يَكُونُ بحسب ما يقتضيه اللفظ لغةً ، والعالمُ والخاصُّ من وجهه لَا يُخَصِّصُ ⁽⁹⁾ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ لِحَصُولِ التَّعَارُضِ ، فيصارُ لِلتَّرْجِيحِ ، وَلَفْظُ الْقُرْآنِ متواترٌ فيكونُ أَرْجَحُ ، فيقدم على الخبر بحسب الإمكان ، وقد أجمعنا على أن الإمام إذا قال ذلك يستحق ، فيبقى فيما عداه على مقتضى الأصل .

(2) زيادة ذلك من (ص) .

(4) ساقطة من (ص) .

(6) سبق تخريجه .

(1) ساقطة من (ص) .

(3) ساقطة من (ص) .

(5) فِي (ص) : [رَحِمَهُ اللَّهُ] .

(7 ، 8) ساقطة من (ص) .

(9) فِي (ط) : [يخص] والصواب ما أثبتناه من (ص) .

1614 - ورابعها : أن [أبا بكر الصديق عليه السلام وعمر عليه السلام] ⁽¹⁾ تركا ذلك في خلافتهما ، ولو كان ذلك فثبنا لما تركاها ، بل علمنا أن ذلك تصرف بطريق الإمامية بحسب المصلحة ، ولم يريا أن المصلحة حينئذ تقتضي ذلك ، [فلم يقولوا به ، فهذه] ⁽²⁾ وجوه ظاهرة فيما قاله مالك رحمته الله تعالى ⁽³⁾ وأنها موجبة لأن يُخَالِفَ أصله لَهَا ⁽⁴⁾ .

(1) في (ص) : [أبا بكر الصديق عليه السلام وعمر عليه السلام] .

(2) في (ص) : [يقولاه وهذه] . (3) ساقطة من (ص) .

(4) في (ص) : [فيها] .

الفرق السابع عشر والمائة

بين قاعدة أخذ الجزية على التماذي على الكفر فيجوز

وبين قاعدة أخذ الأعراض على التماذي على الرنى

وغيره من المفسد فإنه لا يجوز إجماعاً

1615 - وقد أورده بعضُ الطاعنين في الدين سؤالاً في الجزية فقال : شأنُ الشرائع دفعُ أعظمِ المفسدتين بإيقاع أدناهما ، وتفويت المصلحة الدنيا بدفعِ المفسدة العليا ، ومفسدة الكفر تربو⁽¹⁾ على مصلحة المأخوذ من الجزية من أموال الكفار ، بل على جملة الدنيا ، وما فيها فضلاً عن هذا النزر اليسير فلم وردت الشريعة المحمدية بذلك ؟ ولم لاحتم القتلُ درءاً لمفسدة الكفر ؟

1616 - وجوابُ هذا السؤال هو سرُّ الفرق بين القاعدتين ، وذلك أن قاعدة الجزية من باب التزام المفسدة الدنيا لدفع المفسدة العليا ، وتوقع المصلحة العليا ، وذلك هو شأن القواعد الشرعية ، يbane أن الكافر إذا قُتل انسدَّ عليه باب الإيمان [وباب مقام سعادة الجنان]⁽²⁾ وتحتم عليه الكفر ، والخلود في النيران ، وغضبُ الديان ، فشرع الله تعالى الجزية رجاءً أن يُسلمَ في مُستقبل الأزمان⁽³⁾ لا سيما مع إطلاعه على مخاسن الإسلام ، والإلجاء إليه بالذل⁽⁴⁾ والصغار في أخذ الجزية ، فإذا أسلمَ لزم من إسلامه إسلام ذُرِّيَّته فاتصلت سلسلة الإسلام من قبيله بدلاً عن ذلك الكفر ، وإن مات على كفره ، ولم يُسلم فنحن⁽⁵⁾ نتوقع إسلام ذريته الخلفين من بعده ، وكذلك يحصلُ التوقع من ذرية ذريته إلى يوم القيامة ، وساعة من إيمان تغدِلُ دَهْرًا من كفر ، وكذلك خَلَقَ [الله تعالى]⁽⁶⁾ آدمَ على / وفقِ الحكمة ، وأكثرُ ذريته كُفَّارًا ، وعد النبي ﷺ خلقه من جملة البركات الموجبة لتعظيم يوم الجمعة ، فقال في تعظيم يوم الجمعة لما ساق تعظيمه والثناء عليه في الحديث الصحيح « أفضل يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة ، فيه خَلَقَ الله آدمَ ، وفيه تَابَ عَلَيْهِ ، وفيه تقوم الساعة »⁽⁷⁾ فجعل خلقَ آدمَ ﷺ فيه من جملة

(1) في (ط) : [ترى] والصواب ما أثبتاه من (ص) .

(2) ساقطة من (ص) . (3) في (ص) : [الزمان] .

(4) ساقطة من (ص) . (5) في (ص) : [فإنا] .

(6) في (ط) : [تعالى الله] والصواب ما أثبتاه من (ص) .

(7) أخرجه : النسائي (الجمعة) (45) ، ابن ماجه (إقامة) (79) ، الموطأ (جمعة) (16) ، أحمد 486/2 .

فضائله ؛ لأن خلقه سببٌ وُجود الأنبياء ﷺ ، والصالحين وأهل الطاعة والمؤمنين ، وإن كان مع كُلِّ رجل مسلم المئون من الكفار ، فلا عبرة بهم لأجل ذلك المسلم الواحد ، ولذلك جاء في الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ أن الله تعالى يقول لآدم [عليه السلام] (1) أبعث بعث النار فيخرج من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين فيبقى من كل ألف واحد والبقية كفار ، فجاء أهل النار ، والمعاصي ، والفجور ، ومع (2) ذلك كان ذلك الواحد تَزُبُّ (3) مصلحةً لإسلامه على مفسدة أولئك ، وأنهم كالعدم الصرف بالنسبة إلى نُور الإيمان وعبادة الرحمن فتأمل ذلك ، فكذلك هاهنا إيمانٌ يتوقع من الأصل ، أو من آحاد الذراري لا يعادله شيء من ذلك الكفر الواقع من غيره ، فعقد الجزية من آثار رحمة الله تعالى ومن الشرائع الواقعة على وفق الحكمة ، ولم تؤخذ الجزية من الكافر لتحصيل مصلحة تلك الدراهم المأخوذة منه ، بل لتوقع هذه المصلحة أو المصالح العظيمة بالتزام تلك المفسدة الحقيرة ، بخلاف أخذ المال على مداومة الزنى أو غيره من المفاسد ، فإن ذلك ترجيحٌ للمصلحة الحقيرة التي هي الدراهم على المفسدة العظيمة التي هي مُعَصِيَةُ اللَّهِ تعالى ، نعم لو عجزنا عن إزالة منكر من هذه المنكرات إلا بدفع دَرَاهِمَ دَفَعْنَاهَا لَمْ يَأْكُلْهَا حَرَامًا حَتَّى يَتْرَكَ ذَلِكَ الْمَنْكَرَ الْعَظِيمَ ، كما يدفع المال في فداء الأسارى ، والكفائر مُحَاطَبُونَ بفروع الشريعة يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ أَكْلُ ذَلِكَ الْمَالِ عَلَيْهِمْ (4) ليتوصل بذلك المحرم لتخليص الأسير من أيدي العدو ، ولذلك (5) يعطى المحارب المال اليسير كالثوب ، ونحوه ليسلم صاحبه من المقاتلة معه (6) فيموتُ أَحَدُهُمَا أو كلاهما ، أو يكونُ المأخوذُ من المال على وجه التحريم والمعصية أكثرَ ، وأما دفعُ المال لغرض المداومة على المعصية ليس إلا ، فهذا لم يقع في الشريعة ، بل الشريعة تحرمه ولا تُبَيِّحُه ، فهذه القاعدة مفسدةٌ صِرْفَةٌ ، فلم تُشْرَعْ ، وقاعدة الجزية مشتملة على التزام المفسدة القليلة لدفع المفسدة العظيمة ، وَتَوَقَّعِ المصلحة العظيمة ، فَشَرَعَتْ ، فهذا هُوَ الفرقُ بين القاعدتين .

(1) ساقطة من (ص) .

(2) في (ص) : [وبعد] .

(3) في (ط) : [تربي] والصواب ما أثبتناه من (ص) .

(4) زيادة من (ص) .

(5) في (ص) : [وكذلك] .

(6) في (ص) : [مع] .

الفرق الثامن عشر والمائة

بين قاعدة ما يوجب نقض الجزية وبين قاعدة مالا يوجب نقضها

1617 - اعلم أن عقد الجزية مُوجِبٌ لعصمة الدماء ، وصيانة الأموال والأعراض إلى غير ذلك مما يترتب عليه ، وحقيقة عقد الجزية هو التزامنا لهم ذلك بشروط نشرطها عليهم ، مَضَتْ سنة الخلفاء الراشدين بها ، وهي أيضًا مستفادة من قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة : 29] .

1618 - قال ابن حزم ⁽¹⁾ في مراتب الإجماع : الشروط المشترطة عليهم أن يُعْطُوا أربعة مائات ذهابًا في انقضاء كُلِّ عامٍ قمري صرف كل دينار اثنا عشر درهما ، وأن لا يحدثوا كنيسة ولا بيعة ولا ديرا ولا صومعة ولا يجددوا ما خرب منها ، ولا يمنعوا المسلمين من النزول في كَنَائِسِهِمْ ، ويمنعهم ليلاً ونهارًا ويوسعوا أبوابها للنازلين ، ويضيفون مَنْ مَرَّ بِهِمْ من المسلمين ثلاثة ، وأن لا يأوا جاسوسًا ولا يكتُموا غشًا للمسلمين ، ولا يعلموا أولادهم القرآن ، ولا يمنعوا أحدًا منهم الدخول في الإسلام ، ويوقروا المسلمين ، ويقوموا لهم من المجالس ، ولا يتشبهوا بهم في شيء من لباسهم ، ولا فرق شعرهم ، ولا يتكلموا بكلامهم ، ولا يَتَكَنَّبُوا يَكَنَّاهُمْ ، ولا يركبوا على السروج ، ولا يتقلدوا شيئًا من السلاح ، ولا يحملوه مع أنفسهم ، ولا يتخذوه ، ولا ينقشوا خواتيمهم بالعربية ، ولا يبيعوا الخمر من مسلم ، وَيَجْزُوا مَقَادِمَ رؤوسهم ، ويشدوا الزنانير ولا يظهرها ⁽²⁾ الصليب ، ولا يجاوروا ⁽³⁾ المسلمين بموتاهم ، ولا يطرحوا في طريق المسلمين نجاسة ، ويُخْفُوا ⁽⁴⁾ النواقيس وأصواتهم ، ولا يظهرها ⁽⁵⁾ شيئًا من شعائرهم ، ولا يتخذوا ⁽⁶⁾ من الرقيق ما جَرَتْ عليه سِهَامُ المسلمين ، ويرشدوا المسلمين ، ولا يُطْلِقُوا عليهم عَدُوًّا ، ولا يضربوا مسلمًا ولا يَسْبُوهُ ولا يستخدموه ، ولا يُسَمِعُوا مُسْلِمًا شيئًا من كفرهم ، ولا يَسْبُوْا أَحَدًا من الأنبياء [صلوات الله وسلامه عليهم] ⁽⁷⁾ ولا يُظْهِرُوا خمرًا ، ولا نِكَاحَ

(1) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب الأندلسي القرطبي ، سمع من يحيى بن مسعود بن وجه الجنة ، صاحب ابن أصبغ ، فهو أعلى شيخ عنده . حدث عنه : ابنه أبو رافع الفضل ، ووالد أبي بكر بن العربي ، رُزِقَ ذكاءً مفرطًا ، وزهنا سيالًا ، وتفقه للشافعي أولًا . قيل عنه : كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس لعلوم الإسلام . من مصنفاته « الفرائض » ، « الإجماع » ، « الفصل في الملل والأهواء والنحل » توفي سنة 456 هـ . انظر : سير أعلام النبلاء 540/13 - 554 معجم الأدباء 86/5 ، وفيات الأعيان 428/1 .

(2 - 6) في (ط) : وردت الكلمة بإثبات النون ، والصواب ما أثبتناه نقلًا عن مصححي المطبوعة .

(7) في (ص) : [عَنِ النَّبِيِّ] .

ذات محرم ، وأن يُشكِّتُوا المسلمين بينهم ، فمتى أَخْلَوْا بواحدة من هذه الشروط اخْتُلِفَ في نقضِ عهدهم وقتلهم ، وسبيهم ، وأخذ أموالهم ، واعلم أن الجادة من مذاهب العلماء ، كمالك والشافعي وأبي حنيفة وابن حنبل [رَحِمَهُمُ اللَّهُ] ⁽¹⁾ وغيرهم ⁽²⁾ لا يرون ⁽³⁾ النقصَ بالإخلالِ بأحدِ هذه الشروط كيف كان ، بل بعضها يُوجِبُ النقصَ ، وبعضها لا يُوجِبُ ، وقد سبق إلى خاطر الفقيه أن المشروط شأنه الانتفاء عند انتفاء أحدِ شروطه ، ولو كان له أَلْفُ شرطٍ إذا عدم واحدٌ منها لا يفيدُ حضورَ ما عداه ، كما يجده ⁽⁴⁾ في شرائط الصلاة والزكاة وغيرهما أن عدمَ شرطٍ واحدٍ عدمُ جميعِ الشروطِ ، فلذلك يخطر لضعفة الفقهاء أن شروط الجزية ينبغي أن تكونَ كذلك ، وليس الأمر كذلك ، بل مذهبُ الجمهور هو الصوابُ ، وأن قاعدة ما وجب النقصُ مخالفةٌ لقاعدة ما لا يوجبُه ، فإن عقدَ الذمة ⁽⁵⁾ عاصمٌ للدماء كالإسلام ، وقد ألزم الله تعالى المسلمَ جميعَ التكاليفِ في عقدِ إسلامه كما ألزم الذمي جملةَ هذه الشروط في عقد أمانه ، فكما انقسم رَفَضُ التكاليفِ في الإسلام إلى ما ينافي الإسلام ، ويبيحُ الدماء والأموالَ كرمي المصحف في القاذورات ، وانتهاك حرمة النبوات ، وإلى ما ليس مُتَافِئًا للإسلام ، وهو ضربان :

1619 - كبائر : تُوجِبُ التغليظ بالعقوبة ، ورد الشهادات ، وسلب أهلية الولاية .

1620 - وصغائر توجب ⁽⁶⁾ التأديب دون التغليظ ، فكذلك عقدُ الجزية تنقسم شروطُه إلى ما ينافيه كالقتل والخروج عن أحكام السلطان ، فإن ذلك مُتَافٍ للأمان والتأمين ، وهما مقصود العقد ، وإلى ما ليس بمنافٍ للأمان والتأمين ، وهو عظيمُ المفسدة فهو كالكبيرة بالنسبة إلى الإسلام كالحراية والسرقة ، وإلى ما هو كالصغيرة بالنسبة إلى الإسلام كَسَبِّ المسلم ، وإظهار الترفع عليه ، فكما أن هذين القسمين لا يُتَافَيَانِ الإسلامَ ، ولا يبطلان عِصْمَةَ الدماء والأموالَ ، فكذلك لا يبطلان عقدَ الجزية لعدم منافاتهما له من جهة الأمن والأمان المقصودين من عقدِ الجزية ، والقاعدة الشرعية المشهورة في أبواب العقود الشرعية ألا تُبْطَلَ عقدًا من العقود إلا بما ينافي مقصودَ ذلك العقدِ دُونَ ما لا ينافي مقصوده ، وإن كان منهيًا عن مقارنته معه ، فكذلك هاهنا ينبغي أن لا يبطل عقد الجزية ⁽⁷⁾ إلا بما تقدم ونحوه .

(1) ساقطة من (ص) .

(2) زيادة من (ص) .

(3) في (ط) : [لا يروا] والصواب ما أثبتناه نقلًا عن مصححي المطبوعة .

(4) في (ص) : [يجد] .

(5) في (ص) : [الجزية] .

(6) في (ص) : [موجب] .

(7) في (ص) : [الذمة] .

1621 - وانقسمت هذه ⁽¹⁾ الشروط على هذه الطريقة التي هي طريقة الجمهور إلى ثلاثة أقسام :

1622 - منها ما اتَّفَقُوا على أنه مُوجِبٌ لمنافاة عقد الذمة ، كالخروج على السلطان ، ونبد العهد ، والقتل ، والقتال بمفردهم ، أو مع الأعداء ، ونحو ذلك .

1623 - ومنها ما اتَّفَقُوا على أنه لا ينافيه كترك الزنا ، وركوب الخيل ، وترك ضيافة المسلمين ونقش خواتمهم بالعربية ونحو ذلك مما تَخِفُ مفسدته ، والقسم الثالث اِخْتَلَفَ فيه هل يلحق بالقسم الأول فينتقض عقد الجزية ، أو بالقسم الثاني ، فلا ينتقض ، وها أنا أسرد لك مسائل توضح لك هذه الأقسام :

1624 - قال الأصحاب : إذا أظهروا معتقدهم في المسيح عليه السلام أو غيره أدْبَانُهُمْ ، ولا ينقض به العهد ، وإنما ينقض بالقتال ، ومنع الجزية ، والتمرد على الأحكام ، وإكراه المرأة ⁽²⁾ المسلمة على الزنى ، فإن أسلمَ لَمْ يُقْتَلْ ؛ لأن قتله لنقض العهد . وكذلك التطلع على ⁽³⁾ عَوَزَاتِ المسلمين ، وأما قطع الطريق ، والقتل الموجب للقصاص فحكمهم فيه حكم المسلمين ، وتعرضهم له [عليه السلام] ⁽⁴⁾ ولغيره من الأنبياء [صلوات الله عليهم] ⁽⁵⁾ مُوجِبٌ للقتل إلا أن يُسَلِّمُوا ، وروي يوجب أدبا ، ويشدد به ، فإن رجع عن ذلك قبل منه .

1625 - قال اللخمي ⁽⁶⁾ : إن زنى بمسلمة طوعاً لم ينتقض عهده عند مالك [عليه السلام] ⁽⁷⁾ وانتقض عند ربيعة ⁽⁸⁾ ، وابن وهب ⁽⁹⁾ ، وإن غرها بأنه مسلم فتزوجها ، فهو نقض عند

(1) ساقطة من (ص) .

(2) زيادة من (ص) .

(4) في (ص) : [عليه السلام] .

(3) في (ص) : [إلى] .

(5) ساقطة من : (ص) .

(6) هو أبو الحسن علي محمد المعروف باللخمي ، تفقه بآبَنِ محرز ، وابن بنت خلدون ، وبه تفقه جماعة ، منهم الإمام المازري ، وأبو الفضل بن النحوي ، وأبو علي الكلاعي وغيرهم ، له تعليق على المدونة سماه التبصرة ، توفي سنة 478 . انظر : الديباج المذهب 203 ، شجرة النور 117 .

(7) ساقطة من : (ص) .

(8) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروج ، الإمام ، مفتي المدينة ، وعالم الوقت ، أبو عثمان ، ويقال : أبو عبد الرحمن القرشي التيمي ، مولاهم المشهور بريعة الرأي ، وكان من أئمة الاجتهاد ، وصح عن ربيعة قال : العلم وسيلة إلى كل فضيلة . قال الذهبي : كان من أوعية العلم ، وثقه أحمد بن حنبل . وقال أبو بكر الخطيب : كان ربيعة فقيهاً ، عالماً ، حافظاً للفقه والحديث ، يقال : توفي بالمدينة ، قال ابن سعد : توفي سنة ست وثلاثين ومائة بالمدينة . ترجمته : طبقات ابن سعد 417/5 ، الكاشف 238/1 ، تذكرة الحفاظ 157/1 ، سير أعلام النبلاء 319/6 .

(9) هو أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم ، الإمام الجامع بين الفقه والحديث ، أثبت الناس في الإمام مالك الحافظ الحجة ، روى عن أربعمائة عالم منهم الليث ، وابن أبي ذئب وغيرهما . له =

أبي نافع ، وإن علمت به لم يكن نقضًا ، وإن طارعت الأُمَّة لم يكن نقضًا ، وإن اغتصبها قال محمد : ليس بنقض ، وقيل : نقض ، قال : فإن عُوِّهَدَ على أنه متى أتى بشيء من ذلك . فهو نقض انتقض عهده بذلك .

1626 - قلت : وهذه الفروع بعضها أقرب من بعض للقاعدة في النقض ، فإكراه المرأة المسلمة على الزنى وجعله ناقضًا دون الحراية مُشْكِلٌ ، بل ينبغي أن يلحق بالحراية فلا ينتقض ، أو تُلْحَق الحراية به فينتقض بطريق الأولى ؛ لعموم مفسدة الحراية في النفوس والأبضاع والأموال ، وعدم اختصاص ذلك بواحد من الناس .

1627 - قال في الكتاب : فإن خرجوا نقضًا للعهد ، والإمام عادلٌ فهم فيء كما فعل عمرو بن العاص (1) بالأسكندرية (2) لما عصمت عليه بعد الفتح ، قال التونسي (3) من أضحابتا : لم يجعل مالك [ﷺ] (4) القتل في الحراية نقضًا ، وهو يقول : غَضِبَ المسلمة على الوطء نقضٌ ، قال : وهو مُشْكِلٌ إلا أن يكون العهد اقتضاه .

1628 - قال ابنُ القاسم : إن كان خروجهم وامتناعهم من الجزية لظلم من الإمام أو

= تأليف حسنة عظيمة المنفعة ، منها سماعة من مالك وموطأه الكبير والصغير ، روى عنه : سحنون وأبو مصعب وغيرهما . كان مولده في ذي القعدة سنة 125 ومات بمصر في شعبان سنة 197 وله فضائل جمّة . شجرة النور الزكية ص (58) رقم (25) .

(1) هو عمرو بن العاص بن وائل الإمام أبو عبد الله ، ويقال أبو محمد السهمي ، داهية قريش ، ورجل العالم ، ومن يضرب به المثل في الفطنة والدهاء والحزم ، هاجر إلى رسول الله ﷺ مسلمًا في أوائل سنة ثمان . له أحاديث ليست كثيرة تبلغ بالمرور نحو الأربعين . قال البخاري : ولله النبي ﷺ على جيش ذات السلاسل ، نزل المدينة ، ثم سكن مصر ، وبها مات سنة 43 هـ . ترجمته : البداية والنهاية 236/4 ، طبقات ابن سعد 254/4 ، تهذيب الكمال 252/14 ، سير أعلام النبلاء 241/4 .

(2) الأسكندرية : هي العاصمة المصرية الثانية ، والميناء الأول بجمهورية مصر العربية ، وهي من أكبر الموانئ على البحر الأبيض المتوسط ، تقسم الأسكندرية إداريًا إلى (12) وحدة ، تعتبر مقر مصلحة المواني والمناظر والجمارك ، وخفر السواحل والبورصة ، كما أنها مقر هيئة الصحة العالمية لإقليم البحر الأبيض . القاموس السياسي لأحمد عطية ص 85 .

(3) في (ص) : [البوسي] والصواب [التونسي] وهو أبو إسحاق بن إبراهيم بن حسن بن إسحاق التونسي ، الإمام الفقيه الحافظ الأصولي المحدث العالم العامل الصالح المجاب الدعوة ، تفقه بأبي بكر بن عبد الرحمن ، وأبي عمر بن القاسي ، وتفقه به جماعة منهم سعدون ، وعبد الحميد الصايغ ، له شروح حسنة وتعاليق متناسفة فيها على كتاب ابن المواز ، والمدونة توفي سنة 443 هـ . شجرة النور الزكية 108 .

(4) ساقطة من (ص) .

غيره رُدُّوا إلى ذمتهم .

1629 - وقال محمد بن مسلمة : حُرَابَةُ الذمي نقضٌ للعهد ، ولا يؤخذ ولده لبقاء العهد في حقه بخلاف ماله ، إلا أن يكون من الحرابة .

1630 - وقال الداودي ⁽¹⁾ : إن كان خروجُهم من ظلم ، فهو نقضٌ ، لأنهم لم يعاهدوا على أن يظلموا من ظلمهم .

1631 - وروي عن عمر رضي الله عنه أنه أخبر أن ذميًا نخس ⁽²⁾ بغلاً عليه مسلمة فوقعت ، فانكشفت عورتُها فأمر بصليبه في ذلك الموضع ، وقال إنما عاهدناهم على إعطاء الجزية عن يدٍ وهم صاغِرُونَ ، وروي عن عمر رضي الله عنه نقضُ العهد بغصب المسلمة .

1632 - قال ابنُ القاسم : إذا حارب أهلُ الذمة وظفرَ بهم ، والإمام عدلٌ قُتِلُوا وتُسبى نساؤهم ، ولا تعرض لمن يظن أنه مغلوب معهم كالشيخ الكبير والضعيف ، ولو ذهبوا لبلد الحرب وتركوا أولادهم نقضًا للعهد لم يُشَبِّهوا بخلاف ما ⁽³⁾ إذا ذهبوا بهم إلا أن يكون ذلك لظلم أصابهم ، إلا أن يعينوا علينا المشركين ، فهم كالمحاربين ، وقال أيضًا : إذا حاربوا والإمام عدلٌ استحلَّ سبيُّهم وذرايرهم إلا من يظن به أنه مغلوب كالضعفاء ، ولم يستثن أصبغ ⁽⁴⁾ [رحمته الله] ⁽⁵⁾ أحدًا وألحق الضعفاء بالأقوياء في النقض ، كما اندرجوا معهم في العقد ، ولأنه [رحمته الله] ⁽⁶⁾ سبى ذراري قريظة ، ونساءهم بعد نقض العهد .

1633 - قال ابنُ القاسم : إذا استولى العدو على مدينة للمسلمين فيها ذمة فغزوا معهم ثم

(1) الداودي : الإمام العلامة ، الورع ، القدوة ، جمال الإسلام ، مسند الوقت ، أبو الحسن ، عبد الرحمن بن محمد بن المظفر بن محمد بن داود بن أحمد بن معاذ الداودي البوشنجي ولد سنة 374 هـ وسمع الصحيح ومسند الدارمي من السرخسي ، أتى إلى بغداد وتفقه على أبي حامد وأبي الطيب وغيرهما ، توفي في شوال سنة 467 هـ ببلدته بوشنج وهي بلدة على سبعة فراسخ من هراة . انظر : سير أعلام النبلاء 561/13 وما بعدها .

(2) نخس : نخس الدابة وغيرها ينخسها وينخسها نخسًا : غرز جنبها أو مؤخرها يعود أو نحوه والنخاس : بائع الدواب سمي بذلك لنخسه إياها حتى تنشط . انظر : اللسان (نخس) (4376) .

(3) زيادة من (ص) .

(4) أصبغ : هو أبو عبد الله أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع المصري ، الإمام الثقة الفقيه المحدث ، سمع من القاسم ، وأشهب ، وابن وهب ، وروى عن البخاري ، ويحيى بن معين ، وابن وضاح وغيرهم ، له تأليف حسان ، منها تفسير حديث الموطأ ، كتاب أدب الصيام ، وكتاب المزارعة ، وكتاب الرد على أهل الأهواء ، توفي سنة 225 هـ . تذكرة الحفاظ 457/2 ، سير أعلام النبلاء 289/9 ، شجرة النور الزكية 66 .

(5) ساقطة من (ص) .

(6) في (ص) : [رحمته الله] .

اعتذروا لنا بالقهر الذي لا يعم إلا بقولهم ، فمن قتل منهم مسلماً قتل وإلا أطيل سجنه .
 1634 - قال المازري ⁽¹⁾ [رَحِمَهُ اللَّهُ] ⁽²⁾ : وينتقض عهدهم إذا صاروا غِيَنًا للحربيين ، فهذه
 المسائل توضح لك الأقسام الثلاثة في نقض العهد ، وما اختلف في كونه نَاقِضًا ، وما لم
 يُخْتَلَف فيه ، وما هو قَرِيبٌ من النُقْضِ ، وما هو بَعِيدٌ ، وتحرر لك بذلك الفرق بين
 قاعدة ما يوجب النقض ، وقاعدة مالا يوجب النقض ، فتعتبر ما يقع لك من غير
 المنصوص بالمنصوص .

(1) هو عبد الله محمد بن علي المازري ، كان بصيرًا بعلم الحديث ، وحدث عنه : القاضي عياض ، وأبو جعفر
 ابن يحيى القرطبي ، وأخذ عن : اللخمي ، وأبو محمد السوسي . قال عنه القاضي عياض : المازري يعرف
 بالإمام ، وهو آخر المتكلمين من شيوخ إفريقية بتحقيق الفقه ، ورتبة الاجتهاد ، ودقة النظر ، مؤلفاته « إيضاح
 الحصول » شرح كتاب « التلقين » ، شرح « الإرشاد » توفي 536 هـ . انظر : سير أعلام النبلاء 566/14 ، 567 ،
 وفيات الأعيان 615/1 ، الوافي 151/4 .
 (2) ساقطة من (ط) .

الفرق التاسع عشر والمائة

بين قاعدة بر أهل الذمة وبين قاعدة التودد ⁽¹⁾ لهم

1635 - اعلم أن الله تعالى منع من التودد [لأهل الذمة] ⁽²⁾ بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ جِهَدًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسْرِخُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ [الممتحنة : 1] فمنع الموالاة والتودد ، وقال في الآية الأخرى ﴿ لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الممتحنة : 8] وقال في حق الفريق الآخر : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [الممتحنة : 9] وقال [ﷺ] ⁽³⁾ « استوصوا بأهل ⁽⁴⁾ الذمة خيرًا » وقال في حديث آخر « استوصوا بالقبط خيرًا ⁽⁵⁾ » فلا بد من الجمع بين هذه النصوص ، وأن الإحسان [لأهل الذمة] ⁽⁶⁾ مطلوب ، وأن التودد والموالاة منهية عنهما ، والبابان ملتبسان ، فيحتاجان إلى الفرق .

1636 - وسر الفرق أن عقد الذمة يوجب حقوقا علينا لهم ؛ لأنهم في جوارنا وفي خفارتنا ، وذمة الله تعالى ⁽⁷⁾ وذمة رسوله ﷺ ⁽⁸⁾ ودين الإسلام ، فمن اعتدى عليهم ولو بكلمة سوء أو غيبة في عرض أحدهم ، أو نوع من أنواع الأذية ، أو أعان على ذلك ؛ فقد ضيع ذمة الله تعالى وذمة رسوله ﷺ وذمة دين الإسلام ، وكذلك حكى ابن حزم في مراتب الإجماع له أن من كان في الذمة وجاء أهل الحرب إلى بلادنا يقصدونه ؛ وجب علينا أن نخرج لقتالهم بالكراع والسلاح ، ونموت دون ذلك الرجل ⁽⁹⁾ صرنا لمن هو في ذمة الله تعالى وذمة رسوله ﷺ فإن تسليته دون ذلك إهمال لعقد الذمة ، وحكى في ذلك إجماع الأمة ، فعقد يؤدي إلى إتلاف النفوس والأموال

(1) في (ص) : [التودد] .

(2) ساقطة من (ص) .

(3) أخرجه أحمد في المسند 449/10 ، 450 ، 458 ، والهيتمي في « مجمع الزوائد » 313/8 ، 314 .

(4) ساقطة من (ص) .

(5) في (ص) : [الودد] .

(6) في (ص) : [التودد] .

(7) في (ص) : [للذمة] .

(8) في (ص) : [للذمة] .

(9) زيادة من (ص) .

صَوْنًا لِمَقْتَضَاهُ عَنِ الضِّيَاعِ إِنَّهُ لِعَظِيمٌ ، وَإِذَا كَانَ عَقْدُ الذِّمَّةِ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ تَعَيَّنَ عَلَيْنَا أَنْ نَبْرَهُمْ بِكُلِّ أَمْرٍ لَا يَكُونُ ظَاهِرُهُ يَدُلُّ عَلَى مَوَدَّاتِ الْقُلُوبِ ، وَلَا تَعْظِيمِ شُعَائِرِ الْكَفْرِ ، فَمَتَى أَدَّى إِلَى أَحَدٍ هَذَيْنِ امْتَنَعَ ، وَصَارَ مِنْ قَبِيلٍ ⁽¹⁾ مَا تُهَيِّ عَنْهُ فِي الْآيَةِ وَغَيْرِهَا ، وَيَتَضَحَّ ذَلِكَ بِالْمَثَلِ ، فِإِخْلَاءِ الْمَجَالِسِ لَهُمْ عِنْدَ قُدُومِهِمْ عَلَيْنَا ، وَالْقِيَامُ لَهُمْ حِينَئِذٍ ، وَنِدَائُهُمْ بِالْأَسْمَاءِ الْعَظِيمَةِ الْمَوْجِبَةِ لِرَفْعِ شَأْنِ الْمُنَادَى بِهَا ، هَذَا كُلُّهُ حَرَامٌ ، وَكَذَلِكَ إِذَا تَلَقَيْنَا مَعَهُمْ فِي الطَّرِيقِ وَأَخْلَيْنَا لَهُمْ وَاسْعَهَا وَرَحَبَهَا وَالسَّهْلَ مِنْهَا ، وَتَرَكْنَا أَنْفُسَنَا فِي خَسِيسِهَا وَخَزَنَتِهَا وَضَبَقِهَا ، كَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ الْمَرْءُ مَعَ الرَّئِيسِ ، وَالْوَلَدُ مَعَ الْوَالِدِ ، وَالْحَقِيقُ مَعَ الشَّرِيفِ ؛ فَإِنْ هَذَا مَمْنُوعٌ لَمَّا فِيهِ مِنْ تَعْظِيمِ شُعَائِرِ الْكَفْرِ وَتَحْقِيرِ شُعَائِرِ اللَّهِ تَعَالَى وَشُعَائِرِ دِينِهِ ، وَاحْتِقَارِ أَهْلِهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ تَمْكِينُهُمْ مِنَ الْوَلَايَاتِ ، وَالتَّصَرُّفِ فِي الْأُمُورِ الْمَوْجِبَةِ لِقَهَرِ مَنْ هِيَ عَلَيْهِ ، أَوْ ظَهْوَرِ الْعُلُوِّ وَسُلْطَانِ الْمَطَالِبَةِ ، فَذَلِكَ كُلُّهُ مَمْنُوعٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَايَةِ الرَّفَقِ وَالْأَنَافَةِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الرَّفَقَ وَالْأَنَافَةَ فِي هَذَا الْبَابِ نَوْعٌ مِنَ الرَّئَاسَةِ وَالسِّيَادَةِ وَعُلُوِّ الْمَنْزِلَةِ فِي الْمَكَارِمِ ، فَهِيَ دَرَجَةٌ رَفِيعَةٌ أَوْصَلْنَاهُمْ إِلَيْهَا ، وَعَظَمْنَاهُمْ بِسَبَبِهَا ، وَرَفَعْنَا قُدْرَهُمْ بِإِثَارِهَا ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مَنَهِيٌّ عَنْهُ ، وَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ الْمُسْلِمُ عَنْدهُمْ خَادِمًا وَلَا أَجِيرًا يُؤَمَّرُ عَلَيْهِ وَيُنْهَى ، وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ مِنْهُمْ وَكِيلًا فِي الْمَحَاكِمَاتِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ وُلاَةِ الْأُمُورِ ، فَإِنْ ذَلِكَ أَيْضًا إِثْبَاتٌ لِسُلْطَانِهِمْ عَلَى ذَلِكَ الْمُسْلِمِ ، وَأَمَّا مَا أَمَرَ بِهِ مِنْ يَرْبِهِمْ مِنْ غَيْرِ مَوَدَّةٍ بَاطِنِيَةٍ فَالْرفقُ بِضَعِيفِهِمْ ، وَسَدُّ خَلَّةِ فَقِيرِهِمْ ، وَإِطْعَامُ جَائِعِهِمْ ، وَإِكْسَاءُ عَارِيهِمْ ، وَلِينُ الْقَوْلِ لَهُمْ عَلَى سَبِيلِ اللَّطْفِ لَهُمْ وَالرَّحْمَةِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْخَوْفِ وَالذَّلَّةِ ، وَاحْتِمَالُ إِذَاتِهِمْ فِي الْجَوَارِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى إِزَالَتِهِ لُطْفًا مِنَّا بِهِمْ لَا خَوْفًا وَتَعْظِيمًا ، وَالدَّعَاءُ لَهُمْ بِالْهَدَايَةِ وَأَنْ يُجْعَلُوا مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ ، وَنَصِيحَتُهُمْ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِمْ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ ، وَحِفْظُ غَيْبَتِهِمْ إِذَا تَعَرَّضَ أَحَدٌ لِأَذْيَتِهِمْ ، وَصُونَ أَمْوَالِهِمْ وَعِيَالِهِمْ وَأَعْرَاضِهِمْ وَجَمِيعِ حَقُوقِهِمْ وَمَصَالِحِهِمْ ، وَأَنْ يُعَانُوا عَلَى دَفْعِ الظُّلْمِ عَنْهُمْ ، وَإِصَالِهِمْ لَجَمِيعِ حَقُوقِهِمْ ، وَكُلِّ خَيْرٍ يَحْسُنُ مِنَ الْأَعْلَى مَعَ الْأَسْفَلِ أَنْ يَفْعَلَهُ ، وَمِنْ الْعَدُوِّ ⁽²⁾ أَنْ يَفْعَلَهُ مَعَ عَدُوِّهِ ، فَإِنْ ذَلِكَ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ ، فَجَمِيعُ مَا نَفَعَهُمْ مَعَهُمْ مِنْ ذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ لَا ⁽³⁾ عَلَى وَجْهِ الْعِزَّةِ وَالْجَلَالَةِ مِنَّا ، وَلَا عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ لَهُمْ وَتَحْقِيرِ أَنْفُسِنَا بِذَلِكَ الصَّنِيعِ لَهُمْ ، وَيَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَسْتَحْضِرَ فِي قُلُوبِنَا مَا جَبَلُوا عَلَيْهِ مِنْ بُغْضِنَا وَتَكْذِيبِ نَبِيِّنَا [ﷺ] ⁽⁴⁾ وَأَنَّهُمْ لَوْ قَدَّرُوا عَلَيْنَا لَاسْتَأْصَلُوا شَافَتَنَا

(1) فِي ص ، ط (قَبْل) .

(2) فِي (ص) : [الْعَدُو] .

(3 ، 4) سَاقِطَةٌ مِنْ (ص) .

واستولوا على دِمَائِنَا وأموالنا وأنهم من أشدَّ العصاة لربنا ومالكنا [ع] ⁽¹⁾ ، ثم نعاملهم بعد ذلك بما تقدم ذكره امتثالاً لأمر ربنا [ع] وأمر نبيِّنا [ع] ⁽²⁾ لا مَحَبَّةَ فيهم ، ولا تَغْظِيمًا لهم ، ولا نُظْهَرُ آثارَ تلك الأمور التي نستحضرها في قُلُوبِنَا من صفاتهم الذميمة ؛ لأنَّ عقدَ العهد يمنعنا من ذلك ، فنستحضرها حتى يمنعنا من الود الباطن لهم المحرم علينا خاصة ، ولما أتى ⁽³⁾ الشيخ أبو الوليد الطرطوشي [ع] ⁽⁴⁾ [ع] ⁽⁵⁾ الخليفة بمصر [وجد عنده] ⁽⁶⁾ وزيراً راهباً ، وسلم إليه قيادة وأخذَ يسمعُ رأيَه ، وينفذُ كلماته المسمومة في المسلمين ، وكان هو ممن يسمعُ قوله فيه ، فلما دخل عليه في صورة المغضب والوزير الراهب يازاته جالس أنشدته :

يا أيها الملك الذي جوده يطلبه القاصد والراغب

إن الذي شرفت من أجله يزعم هذا أنه كاذب

فاشتد غضبُ الخليفة عند سماع الأبيات ، وأمر بالراهب فَشَجِبَ وضرب وقُتِلَ وأقبلَ على الشيخ أبي الوليد فأكرمه وعظمه بعد عزمه على إذايته ⁽⁷⁾ فلما استحضر الخليفة تكذيب الراهب لرسول الله ﷺ وهو سببُ شرفه وشرف آبائه وأهل السموات والأرضين بعثه ذلك على البعد عن السكون إليه ، والمودة له ، وأبعده عن منازل العز إلى ما يليق به من اللُذْل والصغار .

1637 - ويُروى عن عمر « ﷺ » أنه كان يقول في أهل الذمة : « أهينوهم ، ولا تظلموهم » وكتب إليه أبو موسى الأشعري ⁽⁸⁾ [ع] ⁽⁹⁾ أن رجلاً نصرانياً بالبصرة لا يحسن ضبط خراجها إلا هو ، وقصد ولايته على جباية الخراج لضرورة تعذر غيره ، فكتب إليه عمرُ بنُ الخطاب « ﷺ » ينهائه عن ذلك ، وقال له في الكتاب : مات النصراني والسلام ، أي افرضه مات ، ماذا كُنْتَ تَصْنَعُ حيثُ فاضتُك الآن ، وبالجملة فيزهِمُ والإحسانُ إليهم مأمورٌ به ، ووُدُّهُم وتوليُّهم منهى عنه ، فهما قاعدتان إحداهما محرمةٌ والأخرى [مأمور بها] ⁽¹⁰⁾ وقد أوضحت لك الفرقَ بينهما بالبيان والمثل فتأمل ذلك .

(1 ، 2) ساقطة من (ص) . (3) في (ص) : [كان] .

(4) في (ص) : [الطرسوسي] . (5) في (ص) : [ع] .

(6) ساقطة من (ص) . (7) في (ص) : [أذيته] .

(8) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب ، الإمام الكبير صاحب رسول الله ﷺ أبو موسى الأشعري ، التميمي ، الفقه ، المقرئ ، وهو معدود فيمن قرأ على النبي ﷺ . أقرأ أهل البصرة ، وفي الدين قال حسين المعلم : سمعت ابن بريدة يقول : كان الأشعري قصيراً ، خفيف الجسم وقيل : في سنة ثمان عشرة افتتح أبو موسى الرهاء وسميساط ، وما والاها عنوة ، توفي في سنة أربع وأربعين ترجمته في التاريخ الكبير 222/5 ، الإصابة 359/2 ، أسد الغابة 245/3 ، سير أعلام النبلاء 44/4 .

(9) ساقطة من (ص) . (10) في (ص) : [مأمورة] .

الفرق العشرون والمائة

بين قاعدة تخيير المكلفين في [الكفارة] ⁽¹⁾

وبين قاعدة تخيير الأئمة في الأسارى والتعزير

وحد المحارب ونحو ذلك

1638 - اعلم أن إطلاق الفقهاء [رحمهم الله تعالى] ⁽²⁾ [شائع في كتبهم] ⁽³⁾ بأن الأسارى أمرهم موكول إلى خيرة الإمام ، [وتفرقة أموال بيت الإمام موكول إلى خيرة الإمام] ⁽⁴⁾ وتولية القضاة موكول إلى خيرة الإمام ، وليس ذلك كقولهم تعين خصلة في كفارة اليمين موكول إلى خيرة الحائث ، وليس كذلك ، بل هما قاعدتان متباينتان ، فالتخيير في الكفارة في خصالها معناه ⁽⁵⁾ أن له أن يَتَّقِلَ عن أي خِصْلَةٍ شاء إلى الخِصْلَةِ الأخرى بِشَهَوْتِهِ ، وما يجذّه يميلُ إليه طَبْعُهُ ، أو ما هُوَ أسهلُّ عليه ، فإنَّ الله تعالى ما خيره بينها إلا لطفًا به ، وليفعل ذلك ، ولو شاء لختم عليه تَخْصُوصَ كل خِصْلَةٍ كما فعله في خصال الظهار المرتبة ، بل له الخيرة بهواه بين الخصوصيات ؛ لأنها متعلق [بالتخيير ولا إيجاب فيها ، كما أن المشترك بين الخصال الذي هو مفهوم أحدهما متعلق] ⁽⁶⁾ الوجوب ، ولا تخيير فيه فلا جرم ، ليس له العدول عنه بهواه وشهوته بل يتحتم عليه فعله ؛ وأما الخصوصيات فله ذلك فيها ، فهذا هو معنى التخيير بين خصال الكفارة في حق الحائث ، وأما التخيير بين الخصال الخمس ⁽⁷⁾ في حق الأسارى عند مالك [رحمه الله] ⁽⁸⁾ ومن وافقه وهي : القتل والاسترقاق والمن ، والفداء ، والجزية ، فهذه الخصال [الخمس] ⁽⁹⁾ ليس له فعل أحدها بهواه ولا لأنها أخف عليه ، وإنما يجب عليه بذل الجهد فيما هو أصلح للمسلمين ، فإذا فكر ، واستوعب فكره في وجوه المصالح ، ووجد بعد ذلك مصلحة هي أرجح للمسلمين ، وجب عليه فعلها ، وتحتمت عليه ، ويأثم بتركها ، فهو لا يوجد في حقه الإباحة ، والتخيير المقرر في خصال كفارة الحنث ، أبدًا لا قبل الاجتهاد ، ولا بعد الاجتهاد أما قبل الاجتهاد فالواجب عليه الاجتهاد وبذل

(2) ساقطة من (ص) .

(4) زيادة من (ص) .

(6) زيادة من (ص) .

(8) ساقطة من (ص) .

(1) في (ص) : [الكفارات] .

(3) في (ص) : [في كتبهم شائع] .

(5) في (ص) : [بمعناه] .

(7) في (ص) : [الخمسة] .

(9) في (ص) : [الخمسة] .

الجهد في وجوه المصالح ، ولا تخيير هاهنا في هذا المقام ، ولا إباحة ، بل الوجوب الصّرف ، وأما بعد الاجتهاد فيجب عليه العمل بالراجح من المصالح ، ولا خيرة له فيه ، ومتى تركه أثم ، فالوجوب قبل ، والوجوب بعد ، والوجوب حالة الفكرة ، فلا تخيير البتة ، وإنما هو وجوب صرف في جميع الأحوال ، وتسمية الفقهاء [رحمهم الله] ⁽¹⁾ ذلك خيرة إنما يريدون به أنه لا يتحتم عليه قبل الفكر فعل خصلة من هذه الخصال الخمس ، بل يجتهد حتى يتحصل له الأصلح ، فيفعله حيث يشاء بخلاف رد الغصوب ، وإقامة الحدود فإنها تتحتم عليه ابتداء من غير أن يجعل له في ذلك اجتهاد ، ولا خيرة له بهذا التفسير ، فهذا هو وجه تسمية الفقهاء ذلك خيرة ، وأن هذه الخصال موكولة إلى اجتهاد الإمام وخيرته ، ووجه ما يعتمد في الأسارى أن من كان منهم شديد الدهاء كثير التوليّب على المسلمين برأيه ودهائه ، فالواجب على الإمام فيه القتل إذا ظهر له منه في اجتهاده بالسؤال عن أخباره وأحواله وما يتصل به من سيرته ، وإن كان الأسير قد ظهر له منه ⁽²⁾ أنه ليس من هذا القبيل بل هو مأمون الغائلة ⁽³⁾ وتآلف بإطلاقه ⁽⁴⁾ طائفة كثيرة على الإسلام ، أو إطلاق خلق كثير من أسارى المسلمين إذا من عليه قوبل على ذلك بمثله ، ونحو ذلك من المصالح التي تعرض في النظر والفكر المستقيم بعد بذل الجهد فإنه يمين عليه حيث يشاء من غير شيء وإن كان لا يرتجى منه ذلك والإمام محتاج للمال لمصالح الغزو وغيره فإنه يفديه بالمال ، وإن رأى المسلمين محتاجين إلى من يخدمهم استرقهم ، وإن انتفت هذه الوجوه كلها ولم يجد في اجتهاده شيئاً من ذلك مصلحة ، ورأى أن ضرب الجزية مصلحة لما يتوقع من إسلامهم وأنهم قريبون من الإسلام إذا اطلعوا على مخاسن الإسلام بمخالطة أهله ورؤيتهم لشعائره ، فحيث يشاء عليه ⁽⁵⁾ ضرب الجزية عليهم ، ولا يجوز له العدول عنها [إلى غيرها] ⁽⁶⁾ ، فهو في جميع الوجوه إنما يفعل ما يجب عليه من غير إباحة ولا خيرة في ذلك بهذا التفسير ، وكذلك تخييره في حدّ الحراية معناه أنه يجب عليه بذل الجهد فيما ⁽⁷⁾ هو الأصلح للمسلمين ، فإذا تعيّن له الأصلح وجب عليه ، ولا يجوز له العدول عنه [إلى غيره] ⁽⁸⁾ ،

(1 ، 2) ساقطة من (ص) .

(3) يقال : فلان قليل الغائلة . أي الشر ، الفوائل : الدواهي . انظر : اللسان (غيل) (3329) .

(5) ساقطة من (ص) .

(4) في (ص) : [باطلاعه] .

(7) في (ص) : [في ما] .

(6) ساقطة من (ص) .

(8) ساقطة من (ص) .

فإن كان المحارب صاحب رأي وَجِبَ عليه قَتْلُهُ ، وإن ظهر له في اجْتِهَادِهِ أنه لا رأي له ، بل له قُوَّةٌ وبطشٌ قطعه من خلاف فتزولُ مفسدته عن المسلمين بذلك ، وإن كان يُعْرِفُ من حاله العفافُ ، وإنما وقع ذلك منه على وجه الفتنة ⁽¹⁾ والموافقة لغيره مع توقع الندم منه على ذلك ، فهذا يَجِبُ نفيه ، ولا يجوزُ له قَتْلُهُ [ولا قطعه] ⁽²⁾ ، بل يفعل ما هو الأصلح للمسلمين ، فهو أبدًا ينتقل من واجبٍ إلى واجبٍ ، والوجوب ⁽³⁾ دائمًا عليه في جميع أحواله قبل الاجتهاد يجب عليه الاجتهادُ ، وحالة الاجتهاد هو ساعٍ في أداء الواجب ، ففعله حينئذ واجب ، وبعد الاجتهاد يجب عليه فعلُ ما أدى إليه اجتهاده ، فلا ينفك عن الوجوب أبدًا ، وذلك هو ضِدُّ التخيير والإباحة ، وإنما خيرته مُفَسَّرَةٌ بما تقدم من أنه لم يتحتم عليه ذلك ابتداءً ، وله النظرُ وفعلُ ما ظهر رجحانه بعد الاجتهاد بخلاف الحدود وغيرها مما عَيَّنَّه اللهُ تعالى ولم يَجْعَلْ لأحد فيه اجتهادًا كالصلاة وصوم رمضان وأخذ الزكاة وتعيين مصرفها في الوجوه الثمانية ، ورجم الزاني وقطع السارق وأن لا يحد في الزنى إلا بأربعة ، وَ ⁽⁴⁾ في الأموال والدماء بشاهدين ، وغير ذلك من المتحتمات ، فهذا معنى التخيير في هذه الأمور ، وكذلك قولهم : إن تفرقة أموال بيت المال موكولةٌ إلى خيرته معناه : أنه يجبُ عليه أن ينظرَ في مصالح الصرف ، ويجبُ عليه تقديمُ أهمها فأهمها ، ويحرمُ عليه العدولُ عن ذلك ، ولا خيرةً له في ذلك ، وليس له أن يَتَصَرَّفَ في أموال بيت المال بِهَوَاً ، وشهوته ، بل بحسبِ المصلحة الراجحة ، والخالصة بخلاف تخييرِ المكلفِ بين خصال الكفارة كما تقدم ، وتخيره في إخراج شاةٍ من أربعين ، أو دينارٍ من أربعين فله أن يُعَيِّنَ شاةً بشهوته ، وكذلك دينارٌ من الأربعين بهواه ، وله أن يَعيِّنَ مقدارًا من مياه الدنيا للوضوء ، ولم يتحتم عليه ماءٌ دون ماءٍ ، وكذلك خيرته في ثيابِ السترة [للصلاة ، فإذا اجتمعت ثيابٌ فله تعيينٌ واحدٍ منها لسترته] ⁽⁵⁾ بهواه ، وشهوته ، وكذلك خَيْرُهُ اللهُ تعالى في بُقْعَةٍ من بِقَاعِ الدُّنْيَا يُصَلِّي فيها الصلوات الخمسَ ، فله أن يعين بقعةً منها إذا استوت بهواه ، وشهوته ⁽⁶⁾ ، وكذلك خيره ⁽⁷⁾ اللهُ تعالى في صومِ رمضان في أي بقعة شاء من بلده فله أن يَصُومَ في أي دارٍ شاء من ذلك البلدِ بِهَوَاً ، وهذا جَمِيعُهُ تخييرٌ صِرَافٌ حقيقةً لا مَجَازًا بخلاف تخييرِ الأئمة في جميع ما تقدم ، وأكثر تصرفات الأئمة كما تقدم تحريره في الأسارى وغيرهم غير أمور قليلة جدًا أطلق فيها التخيير ، ومرادهم التخييرُ عَلَى بابِهِ كما هو في حَقِّ

(1 - 6) ساقطة من (ص) .

(7) في (ط) : [خير] والصواب ما أثبتناه من (ص) .

المكَلَّف ، ومن ذلك قولُ الفقهاء [رحمهم الله تعالى] ⁽¹⁾ : إنه مخيرٌ في أربعِ حِقَاقٍ ، وخمسِ بَنَاتٍ لبونٍ يأخذُ أيها شاء من صاحبِ الماشية إذا وجدَ إبله مائتين ، فإن في كل خمسينِ حِقَّةً ، وفي كل أربعين بنتَ لبون ، وقد وُجِدَ الأُمران ، فإن المائتين أربعُ خمسينات وخمس أربعينات ، فيخير هاهنا إذا استوى الأمران ، فإن كان أحدهما أرجحَ للفقراء فمقتضى القاعدة أنه يَجِبُ عليه ما هو الأرجحُ ، لقوله [ﷺ] ⁽²⁾ : « من ولي من أمر أمتي شيئاً فلم يَجْتَهِدْ لهم وَلَمْ يَنْصَحْ فالجنةُ عليه حرامٌ » ⁽³⁾ فظاهرُ هَذَا الحديثِ يقتضى وجوبَ الأرجحِ للفقراء ، وكذلك بيع مالِ اليتيم من أحدِ مشتريين مستويين ، أو تزويج اليتيمة من كُفأَيْنِ مستويين ، أو تولية القضاء لأحدِ رجلين مستويين ، ونحو هذا ؛ فإن الأئمةَ في هذه الصورِ مُساوون [لغيرهم من المكلفين] ⁽⁴⁾ في الخيرة المختصةِ ، ولا وجوب هاهنا البتة ، بل لهم الترجيح بمجرد إرادتهم من غير ضمنية إليها ، كالمكلف في إخراج شاة من أربعين سواء بسواء ، وإطلاق الخيرة في هذه الصور حقيقة ، وفي تلك الصور ، فهي وجوبٌ مَخْصُصٌ ، بل بمعنى عَدَمِ التحتم ابتداءً ، وكونُ الاجتهادِ له مَدْخَلٌ في ذلك القسم ⁽⁵⁾ المحتم بخلاف غيره من التخيرات ، فظهر الفرق بين قاعدة تخيير الأئمة ، وقاعدة تخيير آحاد المكلفين ، وأن الثاني خيرة حقيقة ، والأول أكثره مجاز ، ووجوب صرف كما تقدم مفصلاً مثلاً .

1639 - (فائدة) يُطَلَّقُ التخييرُ في الشريعة على ثلاثة أقسام مختلفة : فيطلق التخيير بين الشئيين وكل واحد منهما واجبٌ بخصوصه وعمومه كما تقدم في تخيير الأئمة في الأسارى وغيرهم ؛ فإن كُلَّ شيء فعلوه من ذلك يقع واجباً بخصوصه ، وهو كونه قتلاً أو فداءً مثلاً ، وبعمومه من جهة أنه أحدُ الحِصَالِ الخمسة ، ويكونُ التخيير بين الشئيين وكل واحد منهما غير واجبٍ بخصوصه ولا بعمومه كالتخيير بين المباحات من المطاعم والملابس ونحوهما ⁽⁶⁾ ، فالتخيير بين التمر والزبيب مثلاً ، فالتمر ليس بواجبٍ لآ بخصوصه من جهة أنه تمرٌ ولا بعمومه من جهة أنه أحد المتناولات ، ويكونُ التخيير بين الشئيين وكلاهما واجبٌ من جهة عمومهِ دُونَ خُصُوصِهِ كالتخيير في كفارة الحنث ،

(2) في (ص) : [ﷺ] .

(1) ساقطة من (ص) .

(3) أخرجه : البخاري (المغازي) (56) ، مسلم (إيمان) (114) ، أبو داود (أدب) (110) ، ابن ماجه

(حدود) (36) ، الدارمي (سير) (82) ، أحمد 169/1 .

(5) ساقطة من (ص)

(4) في (ص) : [للمكلفين] .

(6) في (ص) : [ونحوها] .

فإن العتق مثلاً واجب من جهة أنه أحد الخصال وغير واجب من جهة أنه عتق ، وكذلك القول في الخصلتين الآخرين من الكسوة ، والإطعام ، فقد ظهر لك أن الخير بينهما قد يتصفان بالوجوب من جهة خصوصهما وعمومهما ، وقد لا يتصفان به لا من جهة خصوصهما ولا عمومهما ، وقد يتصفان من جهة عمومهما دون خصوصهما ، وأما الاتصاف بالوجوب من جهة الخصوص دون العموم فمحال شرعاً وعقلاً بناء على أن الخصوص يتوقف على العموم ، وأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب بخلاف العكس ، فإن العموم لا يتوقف على الخصوص وهو الفرق بينهما ، فتأمل هذه المباحث والفروق فإنها كلها واقعة في الشريعة وقوعاً كثيراً ، والله اعلم .

وافق الفراغ من نسخه صبيحة يوم الثلاثاء سادس عشر ربيع الآخر سنة خمس وثمان وستمائة .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .

كتبه الفقير إلى رحمة ربه ، الغني : عمر بن إسماعيل بن محمود [...] (1) حامداً لله تعالى ومصلحاً على نبيه محمد ومسلماً .

ولله الحمد والمنة لا رب غيره

(1) لم يتمكن من قراءتها في المخطوط .

فهرس الجزء الثاني من كتاب الفروق للقرافي

| الموضوع | الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|--|--------|---|--------|
| بين الأشياء المخبر بينها | 419 | الفرق السادس والأربعون | |
| يتضح الفرق بذكر أربع مسائل : | 419 | بين قاعدة ما يطلب جمعه وافتراقه وبين قاعدة ما يطلب افتراقه دون جمعه | |
| الأولى : تخييره تعالى بين خصال الكفارة في الحنث | 419 | وقاعدة ما يطلب جمعه دون افتراقه ... | 409 |
| الثانية : تخيير الله رسوله ﷺ بين | | أقسام المطلوبات في الشريعة : | 409 |
| الثالث والنصف والثلاثين في قيام الليل .. | 419 | أولا : ما يطلب وحده ومع غيره | 409 |
| الثالثة : تخيير المسافرين بين ركعتين | | ثانيا : ما يطلب منفردا دون جمعه | |
| أو أربع | 420 | مع غيره | 409 |
| الرابعة : إجماع الأمة على أن صاحب الدين مخير بين النظرة والإبراء | 421 | ثالثا : ما يطلب جمعه دون افتراقه ... | 410 |
| الفرق التاسع والأربعون | | - مناسبة القيام للقراءة في الصلاة | 410 |
| بين قاعدة التخيير بين الأجناس المتباينة وبين قاعدة التخيير بين أفراد الجنس الواحد | 422 | - مناسبة الركوع للثناء في الصلاة ... | 410 |
| الفرق الخمسون | | - مناسبة السجود للدعاء في الصلاة . | 410 |
| بين قاعدة التخيير بين شيئين وأحدهما يخشى من عقابه وبين قاعدة التخيير بين شيئين وأحدهما يخشى من عقابته ولا من عقابه | 423 | الفرق السابع والأربعون | |
| الفرق الحادي والخمسون | | بين قاعدة المأمور به يصح مع التخيير وقاعدة المنهي عنه لا يصح مع التخيير | 415 |
| بين قاعدة الأعم الذي لا يستلزم الأخص عينا وبين قاعدة الأعم الذي يستلزم الأخص عينا | 425 | سر الفرق بين هاتين القاعدتين | 415 |
| | | متى تعلق النهي بمشترك حرمت أفرادها كلها | 416 |
| | | وقوع النهي مع التخيير بين الأختين ... | 416 |
| | | الفرق الثامن والأربعون | |
| | | بين قاعدة التخيير الذي يقتضي التسوية وقاعدة التخيير الذي لا يقتضي التسوية | |

الفرق الثاني والخمسون

بين قاعدة خطاب غير المعين وقاعدة الخطاب

427 بغير المعين

- الأول لم يقع في الشريعة ، والثاني

427 واقع

- السر في عدم وقوع الأول

427 - الوجوب في فروض الكفايات متعلق

428 بالكل ابتداء

428 - مسألتان تتعلقان بهذا الفرق :

الأولى : في قوله تعالى : ﴿ وَلْيَشْهَدْ

428 عَدَايَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾

الثانية : في قوله تعالى : ﴿ أَجْتَبِرُوا

428 كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ ﴾

428 سؤالان يتعلقان بالمسألة الثانية :

428 أ - ما ضابط الظن

ب - كيف صح النهي عن الظن وهو

428 يهجم على النفس

429 - الجواب عن السؤالين السابقين

الفرق الثالث والخمسون

بين قاعدة أجزاء ما ليس بواجب عن

431 الواجب وبين قاعدة تعيين الواجب

- أجزاء ما ليس بواجب عن الواجب فهو

431 خلاف الأصل

431 - مسائل سبع وقعت في المذهب :

الأولى : إذا توضحاً مجدداً ثم تيقن

431 أنه كان محدثاً

الثانية : إذا اغتسل للجمعة ناسيا

431 الجنابة

الثالثة : إذا نسي لمعة من الغسلة الأولى

431 في وضوئه

الرابعة : إذا سلم من اثنين ساهيا ثم قام

431 فصلى

الخامسة : إذا ظن أنه سلم من فرضه

432 فصلى بقية الفروض بنية النفل

السادسة : إذا سها من سجدة من الأولى

وقام الخامسة سهوا هل تجزيه من الركعة

432 التي نسي منها السجدة

السابعة : إذا نسي طواف الإفاضة وقد

432 طاف طواف الوداع وراح إلى بلده

433 مطلب في ذكر أربع مسائل :

433 الأولى : العبد لا يؤم في يوم الجمعة

الثانية : المسافر في رمضان يجب عليه

أحد الشهرين إما شهر الأداء وإما شهر

434 القضاء

الثالثة : المريض القادر على الصوم مع

435 المشقة

الرابعة : صلاة الصبي بعد الزوال ثم بلوغه

436 في الثانية

الفرق الرابع والخمسون

بين قاعدة ما ليس بواجب في الحال ، والمآل

وبين قاعدة ما ليس بواجب في الحال ،

437 وهو واجب في المآل

- يتضح الفرق بذكر ثلاث مسائل : 437 .
 الأولى : تعجيل الزكاة قبل الحول . 437
 الثانية : تعلق الوجوب في الواجب
 الموسع بآخر الوقت عند الحنفية 437
 الثالثة : جواز تعجيل زكاة القطر قبل
 غروب الشمس يوم أو ثلاثة . 438
- الفرق الخامس والخمسون**
 بين قاعدة ملك القريب ملكا محققا
 يقتضي العتق على المالك وبين قاعدة
 ملك القريب ملكا مقدرا لا يقتضي العتق
 على المالك . 440
- الفرق السادس والخمسون**
 بين قاعدة رفع الوقاعات وبين قاعدة
 تقدير ارتفاعها 441
 لا تقع الأولى في الشريعة ، والثانية
 تقع : 441
 مطلب في ذكر أربع مسائل : 441
 الأولى : الرد بالعيب 441
 الثانية : رفض النيات في العبادات 442
 الثالثة : إذا قال لامرأته إن قدم زيد آخر
 الشهر فأنت طالق من أوله 443
 الرابعة : الحكم إذا أعتق عن غيره 443
- الفرق السابع والخمسون**
 بين قاعدة تداخل الأسباب وبين قاعدة
 تساقطها 445
- استوى التداخل والتساقط في أن الحكم لا
 يترتب على السبب الذي دخل في غيره
 ولا على السبب الذي سقط بغيره 445
 ومعنى التداخل بين الأسباب . . . 445
 تفرع : قد يدخل القليل على الكثير
 والكثير مع القليل 446
- الفرق الثامن والخمسون**
 بين قاعدة المقاصد وقاعدة الوسائل 450
 التعبير عن الوسائل بالذرائع . . . 450
 أقسام الذرائع : 450
 1 - قسم أجمعت الأمة على سده . . . 450
 2 - قسم أجمعت الأمة على عدم
 منعه 450
 3 - قسم اختلف العلماء هل يسد
 أم لا 450
 تنبيه : الذريعة كما يجب أن تسد
 يجب فتحها ، وتكره وتندب وتباح . 451
 تنبيه : كلما سقط اعتبار المقصد سقط
 اعتبار الوسيلة 452
 تنبيه : قد تكون وسيلة المحرم غير
 محرمة 452
 تنبيه : الفرق بين كون المعاصي أسبابا
 للرخص وبين قاعدة مقارنة المعاصي
 لأسباب الرخص 452
- الفرق التاسع والخمسون**
 بين قاعدة عدم علة الإذن ، أو التحريم وبين

الفرق الثالث والستون

- بين قاعدة حصر المبتدأ في خبره وهو
معرفة أو ظرف أو مجرور وبين قاعدة
حصر المبتدأ في خبره وهو نكرة 466
مطلب في ذكر سبع مسائل : 467
المسألة الأولى : قوله الْحَجُّ في الصلاة :
« تحریمها التكبير وتحليلها التسليم .. » .. 467
المسألة الثانية : قوله الْحَجُّ : « ذكاة الجنين
ذكاة أمه » يقتضي حصر 470
المسألة الثالثة : قوله يَكْفُرُ : « الشفعة فيما
لم يقسم » يقتضي حصر 472
المسألة الرابعة : قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ
أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ 472
المسألة الخامسة : قال الغزالي : إذا قلت
صديقي زيد أو زيد صديقي اختلف
الحكم في زيد 473
المسألة السادسة : قال الإمام فخر الدين
في كتاب الإعجاز : الألف واللام قد
ترد لحصر الثاني في الأول 473
المسألة السابعة : إذا قلت : السفر يوم
الجمعة فهم منه الحصر في هذا
الظرف 473

الفرق الرابع والستون

- بين قاعدة التشبيه في الدعاء وبين قاعدة
التشبيه في الخبر 474

- عدم علة غيرهما من العلل 454
مطلب من ثلاث مسائل : 454
الأولى : علة النجاسة والاستقذار 454
الثانية : علة تحريم الخمر والإسكار 455
الثالثة : للحدث معنيان : 455
الأسباب الموجهة للوضوء 455
المنع المترتب على هذا السبب 455

الفرق الستون

- بين قاعدة إثبات النقيض في المفهوم وبين
قاعدة إثبات الضد فيه 458

الفرق الحادي والستون

- بين قاعدة مفهوم اللقب وبين قاعدة غيره
من المفهومات 460

الفرق الثاني والستون

- بين قاعدة المفهوم إذا خرج مخرج الغالب
وبين ما إذا لم يخرج مخرج الغالب ... 463
مطلب في ذكر ثلاث مسائل : 464
المسألة الأولى : قوله عليه الصلاة والسلام :
« في الغنم السائمة الزكاة » 464
المسألة الثانية : قوله الْحَجُّ : « أيما امرأة
أنكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها
باطل .. » 465
المسألة الثالثة : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا
أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ

514 مطلب في ذكر ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : الصلاة في الدار

515 المغصوبة

المسألة الثانية : غاصب الخف إذا مسح

515 عليه

المسألة الثالثة : الذي يصلي في ثوب

المغصوب أو يتوضأ بماء مغصوب أو

515 يحج بمال حرام

الفرق الحادي والسبعون

بين قاعدة حكاية الحال إذا تطرق إليها

الاحتمال سقط بها الاستدلال وبين قاعدة

حكاية الحال إذا ترك فيها الاستفصال

تقوم مقام العموم في المقال ويحسن

518 بها الاستدلال

518 مطلب في ذكر ثلاث قواعد :

القاعدة الأولى : أن الاحتمال المرجوح

518 لا يقدح في دلالة اللفظ

القاعدة الثانية : أن كلام صاحب الشرع

إذا كان محتملا احتمالين على السواء

518 صار مجملا

القاعدة الثالثة : أن لفظ صاحب الشرع

إذا كان ظاهرا أو نصا في جنس وذلك

518 الجنس متردد بين أنواعه

519 مطلب في ذكر ثماني مسائل :

المسألة الأولى : قوله ﷺ لما سئل عن

519 الموضوع بنبذ الثمر

الفرق الخامس والستون

بين قاعدة ما يثاب عليه من الواجبات

وبين قاعدة مالا يثاب عليه منها

476 وإن وقع ذلك واجبا

الفرق السادس والستون

بين قاعدة ما تعين وقته فيوصف فيه بالأداء

وبعده بالقضاء وبين قاعدة ما تعين وقته

ولا يوصف فيه بالأداء ولا بعده بالقضاء

482 والتعيين في القسمين شرعي

الفرق السابع والستون

بين قاعدة الأداء الذي يثبت معه الإثم وبين

487 قاعدة الأداء الذي لا يثبت معه الإثم

الفرق الثامن والستون

بين قاعدة الواجب الموسع وبين قاعدة ما

قيل به من وجوب الصوم على

490 الحائض

الفرق التاسع والستون

بين قاعدة الواجب الكلي وبين قاعدة الكلي

الواجب فيه وبه أيضًا وعليه وعنده ومنه

495 وعنه ومثله وإليه

الفرق السبعون

بين قاعدة اقتضاء النهي الفساد في نفس

الماهية وبين قاعدة اقتضاء النهي والفساد

512 في أمر خارج عنها

- المسألة الثانية : استدلت المعتزلة على أن الشر من العبد لا من الله ... 520
- المسألة الثالثة : قوله **الطهارة** في المحرم الذي وقصت به ناقته لا تمسوه بطيب ... 521
- المسألة الرابعة : قال الحنفية لا يجوز أن يوتر بركعة واحدة ... 521
- المسألة الخامسة : قوله **الطهارة** لغيلان لما أسلم على عشر نسوة أمسك أربعاً وفارق سائرهن ... 522
- المسألة السادسة : قوله **الطهارة** للمفطر في رمضان أعتق رقبة ... 523
- المسألة السابعة : قوله **الطهارة** إذا شهد عدلان فصوموا وأفطروا ... 523
- المسألة الثامنة : قوله تعالى : ﴿ فَصِيَامُ تَلَكَّ أَيَّامٍ فِي تَلَكَّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ ... 523
- الفرق الثاني والسبعون**
- بين قاعدة الاستثناء من النفي إثبات في غير الأيمان وبين قاعدة الاستثناء من النفي ليس بإثبات في الأيمان ... 525
- مطلب في ذكر ثلاث مسائل : ... 525
- المسألة الأولى : إذا حلف لا يلبس ثوبا إلا كنا في هذا اليوم فقعده عريانا ... 525
- المسألة الثانية : حكى صاحب القبس أبو بكر بن العربي أنه جلس رجلا في بيت المقدس يلعبان بالشطرنج فتعاضيا في الكلام فحلف أحدهما لا ألعب غير هذا الدست فجاء رجل ونفض الرقعة وخلطها وجهل ترتيبها كيف كان وامتنع تكميل ذلك الدست ... 526
- المسألة الثالثة : لو قال : والله لأعطيتك في كل يوم درهما من دينك إلا في يوم الجمعة فأعطاه في يوم الجمعة ... 527
- الفرق الثالث والسبعون**
- بين قاعدة المفرد المعروف بالألف واللام يفيد العموم في غير الطلاق نحو ﴿ وَأَحْلَ اللَّهُ أَبَيْعَ ﴾ ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ أَنْفِي ﴾ ﴿ لَا يَأْتِي ﴾ وبين قاعدة المعروف بالألف واللام في الطلاق لا يفيد العموم ... 528
- الفرق الرابع والسبعون**
- بين قاعدة الاستثناء من النفي إثبات في غير الشروط وبين قاعدة الاستثناء من النفي ليس بإثبات في الشروط خاصة دون بقية أبواب الاستثناء ... 530
- الفرق الخامس والسبعون**
- بين قاعدة إن وقاعدة إذا وإن كان كلاهما للشرط ... 533
- الفرق السادس والسبعون**
- بين قاعدة المسائل الفروعية يجوز التقليد فيها من أحد المجتهدين فيها للآخر وبين قاعدة مسائل الأواني والنسيان والكعبة

- ونحوها لا يجوز لأحد المجتهدين فيها
 أن يقلد الآخر 537
- مطلب ذكر أربع مسائل : . . . 538
- المسألة الأولى : المجتهدون في الكعبة
 إذا اختلفوا لا يجوز أن يقلد . . . 538
- المسألة الثانية : المجتهدون في الأواني التي
 اختلط طاهرها بنجسها إذا اختلفوا . . 538
- المسألة الثالثة : المجتهدون في الثياب التي
 اختلط طاهرها بنجسها إذا اختلفوا . . 539
- المسألة الرابعة : إناء وقع فيه روث عصفور
 وتوضأ به مالكي وصلى يجوز للشافعي أن
 يصلي خلفه 539
- الفرق السابع والسبعون**
- بين قاعدة الخلاف يتقرر في مسائل
 الاجتهاد قبل حكم الحاكم وبين
 قاعدة مسائل الاجتهاد يطل الخلاف
 فيها ويتعين قول واحد بعد حكم
 الحاكم 540
- الفرق الثامن والسبعون**
- بين قاعدة من يجوز له أن يفتي وبين قاعدة
 من لا يجوز له أن يفتي 543
- تنبيه : كل شيء أفتى فيه المجتهد فخرجت
 فتياه فيه على خلاف الإجماع . . . 546
- الفرق التاسع والسبعون**
- بين قاعدة النقل وبين قاعدة الإسقاط . . 548
- مطلب ذكر فيه ثلاث مسائل : . . . 548
- المسألة الأولى : الإبراء هل يفتقر إلى
 القبول أو لا 548
- المسألة الثانية : الوقف هل يفتقر إلى
 القبول أو لا 548
- المسألة الثالثة : إذا أعتق أحد عبده
 يختار 549
- الفرق الثمانون**
- بين قاعدة الإزالة في النجاسات وبين
 قاعدة الإحالة فيها 550
- الفرق الحادي والثمانون**
- بين قاعدة الرخصة وبين قاعدة إزالة
 النجاسة 553
- الفرق الثاني والثمانون**
- بين قاعدة إزالة الرضوء للجنباة بالنسبة
 إلى النوم خاصة وبين قاعدة إزالة الحدث
 عن الرجل خاصة بالنسبة إلى الخف . . 555
- الفرق الثالث والثمانون**
- بين قاعدة الماء المطلق وبين قاعدة الماء
 المستعمل لا يجوز استعماله أو يكره
 على الخلاف 560
- الفرق الرابع والثمانون**
- بين قاعدة النجاسات في الباطن من الحيوان
 وبين قاعدة النجاسات ترد على باطن

- الحيوان 563
مطلب في ذكر جن الروم من حيث أنهم
يعملونه بالأنفحة وهم لا يذكون 564
- الفرق الخامس والثمانون**
بين قاعدة المندوب الذي لا يقدم على
الواجب وقاعدة المندوب الذي يقدم على
الواجب 566
مطلب في ذكر سبع صور من المندوبات
التي فضلها الشرع على الواجبات .. . 570
- الفرق السادس والثمانون**
بين قاعدة ما يكثر الثواب فيه والعقاب
وبين قاعدة ما يقل الثواب فيه
والعقاب 575
- الفرق السابع والثمانون**
بين قاعدة ما يثبت في الذم وبين قاعدة
مالا يثبت فيها 578
- الفرق الثامن والثمانون**
بين قاعدة وجود السبب الشرعي
سالما عن المعارض من غير تخيير فيترتب
عليه مسببه وبين قاعدة وجود السبب
الشرعي سالما عن المعارض مع التخيير
فلا يترتب عليه مسببه 581
- الفرق التاسع والثمانون**
بين قاعدة استلزام وإيجاب المجموع لوجوب
- كل واحد من أجزائه وبين قاعدة الأمر
الأول لا يوجب القضاء وإن كان الفعل
في القضاء جزء الوقت الأول والجزء
الآخر خصوص الوقت 584
- الفرق التسعون**
بين قاعدة أسباب الصلوات وشروطها يجب
الفحص عنها وتفقدتها وقاعدة أسباب
الزكاة لا يجب الفحص عنها 586
- الفرق الحادي والتسعون**
بين قاعدة الأفضلية وبين قاعدة المزية
والخاصية 588
- الفرق الثاني والتسعون**
بين قاعدة الاستغفار من الذنوب المحرمات
وبين قاعدة الاستغفار من ترك
المندوبات 591
- الفرق الثالث والتسعون**
بين قاعدة النسيان في العبادات لا يقدح
وقاعدة الجهل يقدح وكلاهما غير عالم
بما أقدم عليه 593
- الفرق الرابع والتسعون**
بين قاعدة ما لا يكون الجهل عذرا فيه
وبين قاعدة ما يكون الجهل عذرا فيه .. . 595
- الفرق الخامس والتسعون**
بين قاعدة استقبال الجهة في الصلاة وبين

616 مباحة 597 قاعدة استقبال السم

الفرق الحادي والمائة

بين قاعدة فعل غير المكلف لا يعذب
به وبين قاعدة البكاء على الميت يعذب

621 به الميت

الفرق الثاني والمائة

بين قاعدة أوقات الصلوات يجوز إثباتها
بالحساب والآلات وكل ما دل عليها
وبين قاعدة الأهلة في الرمضانات لا يجوز

624 إثباتها بالحساب

الفرق الثالث والمائة

بين قاعدة الصلوات في الدور المغصوبة تنعقد
قرية بخلاف الصيام في أيام الأعياد والجمع
منهي عنه

629 منهي عنه

الفرق الرابع والمائة

بين قاعدة أن الفعل متى دار بين الوجوب
والندب فعل ومتى دار بين الندب والتحريم
ترك تقديما للراجح على المرجوح وبين قاعدة
يوم الشك وهل هو من رمضان

633 أم لا

الفرق الخامس والمائة

بين قاعدة صوم رمضان وست من شوال
وبين قاعدة صومه وصوم خمس أو سبع

636 من شوال

الفرق السادس والتسعون

بين قاعدة ما يتعين تقديمه وبين قاعدة من
يتعين تأخيرها في الولايات والمناصب

601 والاستحقاقات الشرعية

الفرق السابع والتسعون

بين قاعدة الشك في طريان الأحداث بعد
الطهارة يعتبر عند مالك رحمته وبين قاعدة
الشك في طريان غيره من الأسباب

606 والروافع للأسباب لا تعتبر

الفرق الثامن والتسعون

بين قاعدة البقاع جعلت المظان منها معتبرة
في أداء الجمعات وقصر الصلوات وبين
قاعدة الأزمان لم تجعل المظان منها معتبرة
في رؤية الأهلة ولا دخول أوقات العبادات

609 وترتيب أحكامها

الفرق التاسع والتسعون

بين قاعدة البقاع المعظمة من المساجد
تعظم بالصلاة ويتأكد طلب الصلاة
عند ملابتها وبين قاعدة الأزمنة المعظمة
كالأشهر الحرم وغيرها لا تعظم بتأكد

614 الصوم فيها

الفرق المائة

بين قاعدة النواح حرام وبين قاعدة المراثي

الفرق السادس والمائة

بين قاعدة العروض تحمل على القنية حتى ينوي التجارة وقاعدة ما كان أصله منها

للتجارة 642

الفرق السابع والمائة

بين قاعدة العمال في القراض فإن الزكاة متى سقطت عن رب المال سقطت عن العامل وقاعدة الشركاء لا يلزم أنه متى سقطت عن أحد الشريكين سقطت

عن الآخر 644

الفرق الثامن والمائة

بين قاعدة الأرباح تظم إلى أصولها في الزكاة فيكون حول الأصل حول الربح ولا يشترط في الربح حول يخصه كان الأصل نصاباً أم لا عند مالك رحمته الله ووافق أبو حنيفة رحمته الله إذا كان الأصل نصاباً ومنع الشافعي رحمته الله مطلقاً وبين قاعدة الفوائد التي لم يتقدم لها أصل عند المكلف كالميراث والهبة وأرش الجنابة وصدقات الزوجات ونحو ذلك فهذا يعتبر فيه الحول بعد حوزة وقبضه 647

الفرق التاسع والمائة

بين قاعدة الواجبات والحقوق التي تقدم على الحج وبين قاعدة مالا يقدم عليه .. 650

الفرق العاشر والمائة

بين قاعدة ما تصح النيابة فيه وقاعدة مالا تصح فيه النيابة عن المكلف 652

الفرق الحادي عشر والمائة

بين قاعدة ما يضمن وقاعدة مالا يضمن 654

الفرق الثاني عشر والمائة

بين قاعدة تداخل الجوارب في الحج وقاعدة مالا يتداخل الجوارب فيه في الحج 657

الفرق الثالث عشر والمائة

بين قاعدة التفضيل بين المعلومات 660 وهي عشرون قاعدة 660

القاعدة الأولى : تفضيل المعلوم على غيره بذاته 660

القاعدة الثانية : التفضيل بالصفة الحقيقية 661

القاعدة الثالثة : التفضيل بطاعة الله تعالى 661

القاعدة الرابعة : التفضيل بكثرة الثواب 662

القاعدة الخامسة : التفضيل بشرف الموصوف 663

القاعدة السادسة : التفضيل بشرف الصدور 663

القاعدة السابعة : التفضيل بشرف

| | | | |
|-----|---|-----|---|
| 675 | سائر العبادات | 664 | المدلول |
| | مطلب وأما تفضيل مكة على المدينة أو | | القاعدة الثامنة : التفضيل بشرف |
| | المدينة على مكة فبأمر نعلمها وأمور لا | 664 | الدلالة |
| 675 | نعلمها | 664 | القاعدة التاسعة : التفضيل بشرف التعلق |
| | الفرق الرابع عشر والمائة | 665 | القاعدة العاشرة : التفضيل بشرف المتعلق |
| | بين قاعدة ما يصح اجتماع العوضين فيه | | القاعدة الحادية عشرة : التفضيل بكثرة |
| | لشخص واحد وبين قاعدة ما لا يصح أن | 665 | التعليق |
| 681 | يجتمع فيه العوضان لشخص واحد | | القاعدة الثانية عشرة : التفضيل |
| | الفرق الخامس عشر والمائة | 666 | بالمجاورة |
| | بين قاعدة الأرزاق وبين قاعدة | | القاعدة الثالثة عشرة : التفضيل |
| 683 | الإجراءات | 666 | بالحلل |
| | الفرق السادس عشر والمائة | | القاعدة الرابعة عشرة : التفضيل بسبب |
| | بين قاعدة استحقاق السلب في الجهاد وبين | 666 | الإضافة |
| | قاعدة الإقطاع وغيره من تصرفات الأئمة | | القاعدة الخامسة عشرة : التفضيل بالأنساب |
| | وإن كان الجميع من تصرفات الإمام وليس | 667 | والأسباب |
| 689 | يأجارة | | القاعدة السادسة عشرة : التفضيل بالثمرة |
| | الفرق السابع عشر والمائة | 667 | والجدوى |
| | بين قاعدة أخذ الجزية على التمادي على | | القاعدة السابعة عشرة : التفضيل بأكثرية |
| | الكفر فيجوز وبين قاعدة أخذ الأعواض | 668 | الثمرة وجدواها |
| | على التمادي على الزنى وغيره من المفاسد | | القاعدة الثامنة عشرة : التفضيل |
| 693 | فإنه لا يجوز إجماعا | 670 | بالتأثير |
| | الفرق الثامن عشر والمائة | | القاعدة التاسعة عشرة : التفضيل بجودة |
| | بين قاعدة ما يوجب نقض الجزية وبين قاعدة | 671 | البنية والتركيب |
| 695 | ما لا يوجب نقضها | | القاعدة العشرون : التفضيل باختيار الرب |
| | | | تعالى لمن يشاء على من يشاء ولما يشاء |
| | | 673 | على ما يشاء |
| | | | تنبيه يطلع منه على تفضيل الصلاة على |

الفرق العشرون والمائة

بين قاعدة تخيير المكلفين في الكفارة

وبين قاعدة تخيير الأئمة في الأسارى

704 والتعزير وحد المحارب ونحو ذلك

709 فهرس الجزء الثاني

الفرق التاسع عشر والمائة

بين قاعدة بر أهل الذمة وبين قاعدة التودد

701 لهم





